

المكتبة الوطنية العامة

كتاب المصنف

تأليف المصنف

بمطبعة المطبعة

المطبعة الوطنية العامة

مطبعة المطبعة

مطبعة المطبعة



الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله الكريم اتمامه على احسن الوجوه واكملها وانها واعجلها ،
وانفعها في الآخرة والدينا ، واكثرها انتفاعا به واعملها فائدة لجميع
المسلمين ..
[انشيخ محيي الدين النووي في القلعة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء الحادي والعشرون

(وهو الجزء العاشر من تكملة هذا الشرح)

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية	
رقم التصنيف	٩٠٦٠٠١١٤
رقم التسجيل	٩٠٦٠٠١١٤

بقام

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
بجامعة أم درمان الاسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشواق
جدة - المملكة العربية السعودية

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب اختلاف الجاني وولى الدم

إذا قتل رجلا ثم ادعى أن المقتول كان عبداً ، وقال الولي بل كان حراً ، فالمنصوص أن القول قول الولي مع يمينه . وقال فيمن قذف امرأة ثم ادعى أنها أمة أن القول قول القاذف ، فمن أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة من المسألتين إلى الأخرى وجعلهما على قولين (أحدهما) أن القول قول الجاني والقاذف ، لأن ما يدعيان محتمل ، لأن النار تجمع الأحرار والعبيد ، والأصل فيه حمى الظهر وحقق الدم ، والثاني أن القول قول ولي المجنى عليه والمقتوف ، لأن الظاهر من الدار الحرية ، ولهذا لو وجد في الدار لقيط حكم بحرته .

ومن أصحابنا من قال القول في الجناية قول الولي ، والقول في القذف قول القاذف . والفرق بينهما أنا إذا جعلنا القول قول القاذف أسقطنا حد القذف وأوجبنا التعزير . فيحصل به الردع ، وإذا جعلنا القول قول الجاني سقط القصاص ولم يبق ما يقع به الردع .

فصل إذا وجب له القصاص في موضحة فاقصص في أكثر من حقه أو وجب له القصاص في أصبع فاقصص في أصبعين وادعى أنه أخطأ في ذلك وادعى الاستقاد منه أنه تعمد ، فالقول قول المقتصص مع يمينه ، لأنه أعرف بفعله وقصده وما يدعيه يجوز الخطأ في مثله فقبل قوله فيه .

وان قال المقتصص منه : ان هذه الزيادة حصلت باضطرابه وأكتره المستقاد منه ففيه وجهان (أحدهما) أن القول قول المقتصص ، لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والأصل براءة الذمة (والثاني) أن القول قول المستقاد منه لأن الأصل عدم الاضطراب .

فصل إذا اشترك ثلاثة في جرح رجل ومات المجرع ثم ادعى أحدهم أن جراحته اندمجت وأكتر الآخرين وصدق الولي المدعى نظرت - فان أراد القصاص - قبل تصديقه ، ولم يجب على المدعى الا ضمان الجراحة لأنه لا ضرر على الآخرين لأن القصاص يجب عليهما في الحالين ، وإن أراد أن يأخذ الدية لم يقبل تصديقه لأنه يدخل الضرر على الآخرين ، لأنه إذا حصل القتل

من الثلاثة وجب على كل واحد منهم ثلث الدية ، وإذا حصل من جراحهما وجب على كل واحد منهما نصف الدية ، والأصل براءة ذمتها مما زاد على الثلث .

فصل إذا قد رجلاً ملفوفاً في كساء ثم ادعى أنه قتله وهو ميت .
وقال الولي : بل كان حياً ففيه قولان .

((أحدهما)) إن القول قول الجاني لأن ما يدعيه محتمل ، والأصل براءة ذمته .

((والثاني)) إن القول قول الولي ، لأن الأصل حياته وكونه مضموناً ، فصار كما لو قتل مسلماً وادعى أنه كان مرتدّاً .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولو أن رجلاً ادعى أن وجلاً قتل أباه عمداً بما فيه القود وأقر المدعي عليه أنه قتله خطأ ، فالقتل خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله إلا خطأ ؛ فإن نكل حلف المدعي لقتله عمداً وكان له القود ، وهكذا إن أقر أنه أقر أنه قتله عمداً بالشئ الذي إذا قتله به لم يقد منه ، ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعي عليه أنه قتله عمداً بالشئ الذي إذا قتله به لم يقد منه .

ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ ، فأقر المدعي أنه قتله هو وغيره معه ، كان القول قول المقر مع يمينه ولم يغرم إلا نصف الدية . ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه .

ولو قال : قتلته وحدي عمداً وأنا مغلوب على عقلي بمرض — فإن علم أنه كان مريضاً مغلوباً على عقله — قبل قوله مع يمينه ؛ وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف وإلى الدم لقتله غير مغلوب على عقله ، وهكذا لو قامت بينة بأنه قتله فقال قتلته وأنا مغلوب على عقلي . اهـ .

وجملة ذلك أنه إذا قال الجاني قتلته وأنا صبي ؛ وقال الولي : بل قتلته وأنت بالغ ولا بينة فالقول قول الجاني مع يمينه لأن الأصل فيه الصغر ، وإن قال القاتل : قتلته وأنا مجنون ، وقال الولي : بل قتلته وأنت

عاقِل — فان لم يعرف له حال جنون — فالقول قول الولي مع يمينه ، لأن الأصل عدم الجنون • وان عرف له حال جنون • ولم يعلم أنه قتله في حال الجنون أو في حال العقل ؛ فالقول قول الجاني مع يمينه لأنه أعرف بحاله ، والأصل براءة ذمته مما يدعى عليه وجكى ابن الصباغ وجهاً آخر أن القول قول الولي مع يمينه • لأن الأصل السلامة والأول أصح ، فان أقام الولي شاهدين أنه قتله وهو عاقل وأقام القاتل شاهدين أنه قتله وهو مجنون تعارضت البيّنات وسقطتا وان اتفق الجاني والولي أنه قتله وهو زائل العقل لكن اختلافاً بما زال به عقله ، فقال الجاني : زال بالجنون • وقال الولي : بل زال بالسكر ، وقلنا يجب القصاص على السكران ، فالقول قول الجاني لأنه أعرف بحاله لأن الأصل عدم وجوب القصاص عليه •

إذا ثبت هذا اذا وجب القصاص في أصبع فقطع له أصبعين ، وقال المقتص أخطأت وقال المقتص منه بل تعمدت فالقول قول المقتص مع يمينه لأنه أعلم بفعله ، وان قال المقتص حصلت الزيادة باضطراب الجاني وقال الجاني : بل قطعتها عامداً ففيه وجهان (أحدهما) القول قول الجاني لأن الأصل عدم الاضطراب (والثاني) القول قول المقتص لأن الأصل براءة ذمته من الضمان •

فرع وان جرح ثلاثة رجلا ومات ، فقال أحدهم اندملت جراحتي ثم مات من جراحة الآخرين وصدقه الولي وكذبه الآخرون ؛ فان كانت الجنايات موجبة للقصاص فأراد الولي القصاص لم يؤثر تكذيب الآخرين ، لأن القصاص يجب عليهما بكل حال ، وان غفا الولي عن القصاص الى الدية وكانت الجنايات غير موجبة للقصاص قبل تصديق الولي في حق نفسه دون الآخرين ، لأن عليهما في ذلك ضرراً ، إلا أنه اذا مات من جراحة ثلاثة وجب على كل واحد منهم ثلث الدية ، واذا مات من جراحة اثنين وجب على كل واحد منهما نصف الدية وان قد رجلا ملفوفاً ؛ فقال الضارب : كان ميتاً ، وقال الولي : بل كان حياً ففيه قولان :

(أحدهما) القول قول الجاني ، لأن الأصل براءة ذمته (والثاني) القول قول الولي ، لأن الأصل فيه الحياة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان جنى على عضو ثم اختلفا في سلامته فادعى الجاني انه جنى عليه وهو أشل ، وادعى المجنى عليه انه جنى عليه وهو سليم ، ففقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) أن القول قول الجاني ، لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل ، والأصل براءة ذمته (والثاني) أن القول قول المجنى عليه لأن الأصل سلامة العضو ، ومنهم من قال القول في الأعضاء الظاهرة قول الجاني ، وفي الأعضاء الباطنة القول قول المجنى عليه ، لأنه لا يتعذر عليه إقامة البيئة على السلامة في الأعضاء الظاهرة فكان القول قول الجاني ويتعذر عليه إقامة البيئة في الأعضاء الباطنة ، والأصل السلامة فكان القول قول المجنى عليه ولهذا لو علق طلاق امرأته على ولادتها ، فقالت ولدت لم يقبل قولها ، لأنه يمكن إقامة البيئة على الولادة .

ولو علق طلاقها على حيضها فقالت : حضت قبل قولها لأنه يتعذر إقامة البيئة على حيضها ، فإن اتفقا على سلامة العضو الظاهر وادعى الجاني انه طرا عليه الشلل وانكر المجنى عليه ففيه قولان :

(أحدهما) أن القول قول الجاني ، لأنه لا يتعذر إقامة البيئة على سلامته .

(والثاني) أن القول قول المجنى عليه ، لأنه قد ثبتت سلامته فلا يزال عنه حتى يثبت الشلل .

فصل اذا اوضح راس رجل موضحتين بينهما حاجز ثم زال الحاجز ، فقال الجاني : تأكل ما بينهما بسراية فعلى فلا يلزمى الا ارش موضحة ، وقال المجنى عليه : أنا خرقت ما بينهما فعليك ارش موضحتين ، فالقول قول المجنى عليه ، لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل ، والأصل بقاء الموضحتين ووجوب الارشين ، وان اوضح رأسه فقال الجاني اوضحته موضحة واحدة ، وقال المجنى عليه اوضحتنى موضحتين وأنا خرقت ما بينهما ، فالقول قول الجاني لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل ، والأصل براءة الذمة .

الشرح اذا قطع رجل عضوا من رجل ثم اختلفا . فقال الجاني : قطعته وهو أشل وقال المجنى عليه قطعته وهو سليم ، فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) القول قول الجاني ، وهو قول

أبى حنيفة ؛ لأن الأصل براءة ذمته من الضمان (والثاني) القول قول المجنى عليه ، وهو قول أحمد ، لأن الأصل سلامته من الشلل .

ومنهم من قال : ان كان اختلافهما في الأعضاء الظاهرة كاليد والرجل وما أشبههما فالقول قول الجاني ، وان كان اختلافهما في الأعضاء الباطنة كالذكر والأثنيين ؛ فالقول قول المجنى عليه لأن الأعضاء الظاهرة يمكن المجنى عليه إقامة البينة على سلامتها فلم يقبل قوله في سلامتها والباطنة لا يمكن إقامة البينة على سلامتها فقبل قوله في سلامتها كما قلنا فيمن علق بطلاق امرأته على دخول الدار فانه لا يقبل قولها ، فلو علق طلاقها على خيضا قبل قولها ، فاذا قلنا القول قول الجاني في الأعضاء الظاهرة وانما لا يكون ذلك اذا لم يقر الجاني أن المجنى عليه كان صحيحاً .

فأما اذا أقر أنه كان صحيحاً ثم ادعى أن علته الشلل وجنى عليه وهو أشل ؛ وقال المجنى عليه : بل كان صحيحاً وقت الجناية ففيه قولان .

(أحدهما) القول قول الجاني مع يمينه ؛ لأن البينة لا تتعذر على المجنى عليه على سلامته فلم يقبل قوله في سلامته .

(والثاني) القول قول المجنى لأنهما قد اتفقا على سلامته قبل الجناية ، والأصل بقاء سلامتها ، ومتى قلنا القول قول المجنى عليه لأنهما قد اتفقا على سلامته قبل الجناية والأصل بقاء سلامتها فلم يقبل قول الجاني ، ومتى قلنا القول قول الجاني فأراد المجنى عليه إقامة البينة على سلامة العضو والمجنى عليه نظرت فان شهدت أن الجاني جنى عليه وهو سليم قبلنا ؛ وان شهدت عليه أنه كان سليماً قبل الجناية . فان قلنا ان الجاني اذا أقر سلامته قبل الجناية فان القول قوله لم تقبل هذه البينة . وان قلنا هناك القول قول المجنى عليه قبلت لأن المجنى عليه يحتاج أن يختلف معها لجواز أن يكون قد حدث لها شلل بعد الشهادة وقبل الجناية .

قوله « اذا أوضح رأس رجل موضحتين الخ » فانه حدث ثم زال الحاجز بين الموضحتين ، فقال الجاني : تأكل ما بينهما بجنايتي فلا يلزمي

الا أرش موضحة ، وقال المجنى عليه : بل أوضحتى موضحتين ، وأنا خرقت ما بينهما فالقول قول الجاني مع يمينه ؛ لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على أرش موضحة .

وان قطع أصبعه ثم زال كفه فقال المجنى عليه سرى القطع اليه ، وقال الجاني لم يسر اليه القطع ، وانما زال بسبب آخر ، فالقول قول الجاني مع يمينه ، لأن الأصل عدم السراية ، فأما اذا داوى المجنى عليه موضع القطع ، فقال الجاني تأكلت بالدواء ، وقال المجنى عليه تأكلت بالقطع سئل أهل الخبرة بذلك الدواء فان قالوا انه يأكل اللحم الميت والحى ، فالقول قول الجاني مع يمينه لأن الظاهر أنه تأكل ، وان قالوا : انه يأكل الميت دون الحى فالقول قول المجنى عليه مع يمينه فان لم يعرف ذلك فالقول قول المجنى عليه مع يمينه أيضاً ، لأنه أعلم بصفة الدواء ؛ ولأن الظاهر أنه لا يداوى الجراح بما يضره ويزيد فيه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قطع رجل يدي رجل ورجليه ومات واختلف الجاني والولى فقال الجاني مات من سراية الجنائتين فعلى دية واحدة . وقال الولى بل اندملت الجنائتان ثم مات فعليك ديتان ، فان كان قد مضى زمان يمكن فيه اندمال الجراحتين فالقول قول الولى ، لأن الأصل وجوب الديتين ، وان لم يمض زمان يمكن فيه الاندمال ، فالقول قول الجاني لأن ما يدعيه الولى غير محتمل ، وان اختلفا في المدة فقال الولى مضت مدة يمكن فيها الاندمال ، وقال الجاني لم يمض فالقول قول الجاني لأن الأصل عدم المدة .

فصل وان قطع يد رجل ومات فقال الولى مات من سراية قطعك فعليك الدية ، وقال الجاني اندملت جنائتي ومات بسبب آخر فعلى نصف الدية نظرت فان لم تمض مدة يمكن فيها الاندمال ، فالقول قول الولى ، لأن الظاهر أنه مات من سراية الجنابة ، ويحلف على ذلك لجواز أن يكون قتله آخر ، أو شرب سماً فمات منه ، وان مضت مدة يمكن فيها الاندمال ثم مات ، فان كان مع الولى بينة أنه لم يزل متنبلاً ضمناً الى أن مات فالقول قوله مع يمينه ، لأن الظاهر أنه مات من الجناسية ، وان لم يكن معه بينة على ذلك فالقول قول

الجاني ، لأن ما يدعيه كل واحد منهما ممكن ، والأصل براءة ذمة الجاني مما زاد على نصف الدية .

فصل وان قطع يد رجل ومات ثم اختلف الولي والجاني ، فقال الجاني شرب سماً أو جنى عليه آخر بعد جنايتي فلا يجب على الانصف الدية . وقال الولي مات من سرية جنايتك فعليك الدية فليس فيها نص ، ويحتمل أن يكون القول قول الولي ، لأن الأصل حصول جنايته وعدم غيرها ، ويحتمل أن يكون القول قول الجاني ، لأنه يحتمل ما يدعيه والأصل براءة ذمته .

الشرح اذا قطع رجل يدي رجل ورجليه ومات المجنى عليه ، فقال الجاني : مات من الجناية فلا يلزمني الا دية واحدة ؛ وقال الولي بل اندمل الجرحان ثم مات بسبب آخر فعليك ديتان — فان كان بين الجنايتين والموت زمان لا يمكن أن تندمل فيه الجراحات — فالحقول قول الجاني بلا يمين ؛ لأننا قد علمنا صدقه ، وحكى ابن الصباغ أن الشيخ أبا حامد الأسفراييني قال في التعليق : يحلف مع ذلك لجواز أن يكون مات بحادث آخر كدغ الحية والمقرب .

وقال ابن الصباغ : والأول أولى ؛ لأن الولي ما ادعى ذلك ؛ واذا ادعى الاندمال وقد علم كذبه ؛ فأما اذا ادعى أنه مات بسبب آخر حلفنا الجاني لامكانه ، وان كان بينهما زمان لا تبقى اليه الجراحات غير مندملة كالسنين الكثيرة فالحقول قول الولي بلا يمين . وان كان بينهما زمان يمكن أن تندمل فيه الجراحات ويمكن ألا تندمل فيه ، فالحقول قول الولي فيه مع يمينه ؛ لأن الديتين قد وجبتا بالقطع وشك في سقوط احدهما بالاندمال ، والأصل بقاؤهما ؛ فان أقام الولي بينة أنه لم يزل ضمنا من حين الجراحة الى أن مات فالحقول قوله مع يمينه ، ولا يجب عليه الا دية ، لأن الظاهر أنه مات من الجنايتين ، وإن اختلفا فيما مضى مدة يندمل في مثلها الجراحات فالحقول قول الجاني مع يمينه ، لأن الأصل عدم مضيها .

وان كان بينهما زمان لا تندمل في مثله الجراحات وادعى الولي أنه مات بسبب آخر ، بأن قال : ذبح نفسه أو ذبحه آخر ، وقال الجاني : بل مات من سرية الجناية ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي على الطبري :

ان القول قول الولي مع يمينه لأن الأصل بقاء الديتين ؛ وإن قطع يده ثم مات فقال الولي : مات من سراية الجناية فعليك الدية . وقال الجاني : بل اندملت ثم مات بسبب آخر فلا يلزمني من سراية الجناية ؛ وهل يحلف على ذلك ؟ يحتمل وجهين :

(أحدهما) يحلف لجواز أن يكون قتله آخر وشرب سماً فمات منه .

(والثاني) لا يحلف كما قال ابن الصباغ في التي قبلها ، لأنها قد علمنا كذب الجاني . ولأنه لم يدع في ذلك ، وإنما ادعى الاندمال ؛ وإن كان قد مضى من الزمان ما تندمل في مثله الجراحات - فإن كان مع الولي بينة أنه لم يزل ضماً من حين الجناية إلى الموت فالقول قول الجاني مع يمينه ؛ لأن الظاهر أنه مات بذلك ، وإن لم يكن مع الولي بينة على ذلك فالقول قول الجاني ، وهل يلزمه اليمين ؟ يحتمل الوجهين في التي قبلها .

والله مضى زمان يمكن أن يندمل في مثله الجراحات ويمكن ألا يندمل ، فالقول قول الجاني مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على نصف الدية . وإن قطع يده ومات في زمان لا تندمل فيه الجراحات فقال الولي : مات من سراية الجناية فعليك الدية ، وقال الجاني : بل شرب سماً فمات منه أو قتله آخر ففيه وجهان كالتى قلها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن جنى عليه جناية ذهب بها ضوء العين ، وقال أهل الخبرة : رجع عود البصر فمات ، واختلف الولي والجاني ، فقال الجاني عاد الضوء ثم مات ، وقال الولي لم يعد فالقول قول الولي مع يمينه ، لأن الأصل ذهب الضوء وعمم العود ، وإن جنى على عينه فذهب الضوء ثم جاء آخر فقلع العين واختلف الجانيان ، فقال الأول عاد الضوء ثم قلعت أنت فعليك الدية ، وقال الثاني : قلعت ولم يعد الضوء فعلى حكومة عليك الدية « فالقول قول الجاني لأن الأصل عدم العود ، فإن صدق المجنى عليه الأول قبل قوله في إبراء الأول لانه يسقط عنه حقاله ، ولا يقبل قوله على الثاني ، لانه يوجب عليه حقا ، والأصل عدمه .

فصل اذا جنى على رجل جنسية فادعى المجنى عليه انه ذهب سماعه وانكر الجاني امتحن في اوقات غفلاته بالصباح مرة بعد مرة ، فان ظهر منه امارات السماع فالقول قول الجاني لأن الظاهر يشهد له ولا يقبل قوله من غير يمين لأنه يحتمل ان يكون ما ظهر من امارات السماع انفاقا ، وان لم يظهر منه امارات السماع فالقول قول المجنى عليه لأن الظاهر معه ولا يقبل قوله في ذلك من غير يمين ، لجواز أن يكون ما ظهر من عدم السماع لجودة تحفظه ، وان ادعى نقضان السمع فالقول قوله مع يمينه لأنه يتعذر اقامة البينة عليه ولا يعرف ذلك الا من جهته وما يدعيه محتمل فقبل قوله مع يمينه كما يقبل قول المرأة في الحيض ، وان ادعى ذهاب السمع من احدى الاذنين سد التي لم ينهب السمع منها ثم يمتحن بالصباح في اوقات غفلاته ، فان ظهر منه امارات السماع فالقول قول الجاني مع يمينه وان لم يظهر منه امارات السماع فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لما ذكرناه .

فصل وان ادعى المجنى عليه ذهاب شمه وانكر الجاني ، امتحن في اوقات غفلاته بالروائح الطيبة والروائح النتنة ، فان كان لا يرتاح الى الروائح الطيبة ولا تظهر منه كراهية الروائح النتنة فالقول قوله لأن الظاهر معه ويحلف عليه لجواز ان يكون قد تصنع لذلك ، وان ارتاح الى الروائح الطيبة وظهرت منه الكراهية للروائح النتنة فالقول قول الجاني ، لأن الظاهر يشهد له ويحلف على ذلك لجواز أن يكون ما ظهر من المجنى عليه من الارتياح والتكره اتفاقا ، وان حلف المجنى عليه على ذهاب شمه ثم غطى انفه عند رائحة منتنة ، فادعى الجاني انه غطاه لبقاء شمه ، وادعى المجنى عليه انه غطاه لحاجة او لعادة ، فالقول قول المجنى عليه ، لأنه يحتمل ما يدعيه .

فصل وان كسر صلب رجل فادعى المجنى عليه انه ذهب جماعه فالقول قوله مع يمينه لأن ما يدعيه محتمل ، ولا يعرف ذلك الا من جهته فقبل قوله مع يمينه كالمرأة في دعوى الحيض) .

الشرح اذا جنى على عين رجل ثم اختلفا - فقال الجاني : جنيت عليها وهو لا يبصر بها ، وقال المجنى عليه : بل كنت أبصر بها فظرت ، فان قال الجاني جنيت عليها عياء لا يبصر بها ، فالقول قول الجاني مع يمينه لأنه لا يتعذر على المجنى عليه اقامة البينة على أنه كان يبصر بها ، فالقول قول الجاني مع يمينه ؛ لأنه لا يتعذر على المجنى عليه اقامة البينة على أنه كان يبصر بها .

وان قال الجاني : قد كان يبصر بها ولكن طرأ عليها العمى قبل الجناية
ففيه قولان كما قلنا في الجناية اذا أقر بصحة العضو ثم ادعى أن الشلل طرأ
عليه قبل الجناية . واذا أراد المجنى عليه أن يقيم البيئة ان كان يبصر بها
فيكفي الشاهدين ان شهدا أنه كان يبصر بها ، ويسوغ لهما أن يشهدا بذلك
اذا رآياه يبصر الشخص ويتبعه في النظر كلما عطف الشخص جهته أتبعه
البصر أو يتوقى البئر اذا أتاها أو يغمض عينه اذا جاء انسان يلمسها ، لأن
الظاهر من فعل هذا أنه يبصر ، ويسعها أن يشهدا على سلامة اليد اذا
رآياه يرفع بها ويضع ، وليس للحاكم أن يسألها عن الجهة التي تحملا بها
الشهادة على ذلك ، كما ليس له أن يسألها اذا شهدا للرجل يملك عين عن
الجهة التي علما بها ملكه .

فسرع وان جنى على عين رجل فذهب ضوءها وقال أهمل
الخبرة : انه يرجى عوده الى مدة فسات المجنى عليه وادعى الجاني أن
ضوءها قد عاد قبل موته ، وقال الولي : لم يعد فالقول قول الولي مع
يمينه ، لأن الأصل عدم العود فيحلف أنه لا يعلم أن ضوء عين مورثه قد
عاد ؛ لأنه يحلف على نفي فعل غيره ، وان جنى على عين رجل جنابة ذهب
بها ضوء عينه وبقيت الحدقة ثم جاء آخر وقلع الحدقة فادعى الجاني الأول
أن الثاني قلع الحدقة بعد أن عاد ضوءها . وقال الجاني الثاني قلعها قبل
عود ضوءها - فان صدق المجنى عليه الجاني الأول قبل تصديقه في حق
الأول ؛ لأن ذلك يتضمن إسقاط حقه عنه ولا يقبل قوله على الثاني ؛ لأن
ذلك يوجب الضمان عليه . والأصل براءة ذمته من الضمان فيحلف الثاني
أنه قلعها قبل أن عاد ضوءها ولا يلزمه الا الحكومة .

قوله : « فادعى المجنى عليه أنه ذهب سماعه الخ » فجملة ذلك أنه اذا
جنى على أذنه جنابة وادعى المجنى عليه أنه ذهب سماعه وكذبه الجاني - فان
المجنى عليه يراعى أمره في وقت غفلاته ، فان كان يضطرب عند صوت
الرعد واذا صيح به وهو عاقل أجاب أو اضطرب أو ظهر منه شيء يدل على
أنه سامع . فالقول قول الجاني لأن الظاهر أنه لم يذهب سماعه ، ويحلف
الجاني أنه لم يذهب سماعه لجواز أن يكون ما ظهر منه اتفاقا الا أنه

يسمع ؛ وان كان لا يضطرب لصوت الرعد ولا يجب اذا صيح به مع غفلته ولا يضطرب لذلك فالقول قول المجنى عليه لأن الظاهر أنه لا يسمع .
ويحلف أنه قد ذهب سماعه لجواز أن يكون قد تصنع لذلك ، فان ادعى أنه ذهب سماعه في إحدى الأذنين دون الأخرى سدت الصحيحة وأطلقت العلية وامتنح في أوقات غفلاته على ما ذكرناه . وان ادعى أنه نقص سماعه بالجناية ولم يذهب فالقول قوله مع يمينه في قدر نقصه لأنه لا يتوصل الى معرفة ذلك الا من جهته .

فرع اذا جنى على نفسه جناية فادعى المجنى عليه أنه ذهب بها شه وأنكر الجاني أنه لم يذهب شه قربت اليه الروائع الطيبة والمنتنة في أوقات غفلاته ، فان هتئ الى الروائع الطيبة أو عس الروائع المنتنة ، فالقول قول الجاني مع يمينه ، وان لم يظهر منه ذلك فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لما ذكرناه في السمع ، وان ادعى ذهاب شه من أحد المنخرين أو ادعى نقصانه فعلى ما ذكرناه في السمع . واذا حلف المجنى عليه أن سماعه أو شه قد ذهب بالجناية وأخذ الدية فاضطرب عند صوت رعد ، فان ادعى الجاني أن سماعه قد عاد وارتاح الى رائحة طيبة أو غطى أنفه عند رائحة منتنة فادعى الجاني أن شه قد عاد وادعى المجنى عليه أنه لم يعد فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لأن الأصل عدم عوده وما ظهر منه يحتمل أن يكون اتفاقاً أو مصادفة ، أو غطى أنفه لغبار أو لريح دخل بها .

فرع اذا قطع لسان رجل فادعى الجاني أنه كان أبكم قتل الجناية وادعى المجنى عليه أنه لم يكن أبكم نظرت - فان ادعى الجاني أنه خلق أبكم - فالقول قول الجاني مع يمينه لأنه لا يتعذر على المجنى عليه اقامة البينة على الكلام . وان أقر الجاني أنه كان يتكلم بلسانه وادعى أن البكم طراً عليه قبل الجناية ففيه قولان كما قلنا فيمن أقر بصحة العضو وادعى للراء أن الشلل عليه قبل الجناية ، وان جنى على ظهره فادعى المجنى عليه أنه ذهب بذلك جماعة ، وأنكر الجاني فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لأنه لا يتوصل الى العلم بذلك الا من جهته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اصطدمت سفيتان فتلفتا وادعى صاحب السفينة على القيم انه فرط في ضبطها وانكر القيم ذلك فالقول قوله مع يمينه ، لان الأصل عدم التفريط وبرائة الدمة .

فصل اذا ضرب بطن امرأة فالتت جنيئاً ميتاً ثم اختلفا فقال الضارب : ما اسقطت من ضربى ، قالت المرأة : اسقطت من ضربك نظرت - فان كان الاسقاط عقيب الضرب - فالقول قولها لان الظاهر معها ، وان كان الاسقاط بعد مدة نظرت - فان بقيت المرأة متللة الى ان اسقطت - فالقول قولها لان الظاهر معها ، وان لم تكن متللة فالقول قوله ، لانه يحتمل ما يدعيه كل واحد منهما ، والأصل براءة الدمة ، وان اختلفا في التالم فالقول قول الجاني ، لان الأصل عدم التالم .

وان ضربها فاسقطت جنيئاً حياً ومات واختلفا ، فقالت المرأة مات من ضربك وقال الضارب مات بسبب آخر ، فان مات عقيب الاسقاط فالقول قولها ، لان الظاهر معها وانه مات من الجناية ، وان مات بعد مدة ولم تقم البيئـة انه بقى متللاً الى ان مات فالقول قول الضارب مع يمينه ، لانه يحتمل ما يدعيه والأصل براءة الدمة وان اقامت بيئـة انه بقى متللاً الى ان مات فالقول قولها مع اليمين ، لان الظاهر انه مات من جنايته .

فصل وان اختلفا فتالت المرأة استهل ثم مات وانكر الضارب فالقول قوله لان الأصل عدم الاستهلال ، وان اقلت جنيئاً حياً ومات ثم اختلفا فقال الضارب كان اثنى ، وقالت المرأة كان ذكراً فالقول قول الضارب ، لان الأصل براءة الدمة مما زاد على دية الاثنى) .

الشرح ما جاء فى اصطدام السفينتين على وجهه ، أما اذا أسقطت امرأة جنيئاً ميتاً فادعت على انسان أنه ضربها وأسقطت من ضربته ، فان أنكر الضرب ولا بيئـة فالقول قوله مع يمينه ؛ لأن الأصل عدم الضرب وان أقر بالضرب وأنكر أنها أسقطت جنيئاً فعليها أن تقيم البيئـة أنها أسقطت جنيئاً لأنه يمكنها اقامة البيئـة على ذلك ؛ فان لم يكن معها بيئـة فالقول قول الضارب مع يمينه أنه لا يعلم أنها أسقطت جنيئاً ؛ لأن الأصل عدم الاسقاط ، وان اقامت البيئـة أنها أسقطت جنيئاً أو أقر الضارب أنها أسقطت

جنيئاً الا أنه أنكر أنها أسقطته من ضربه فظرت ، فان أسقطت عقيب الضرب أو بعد الضرب بزمان ، إلا أنها بقيت متأمة من حين الضرب التي أن أسقطت فالقول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر أنها أسقطته من ضربه ، وان أسقطت بعد الضرب بزمان وكانت غير متأمة بعد الضرب فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الضمان ، وان اختلفا فادعت أنها بقيت متأمة بعد الضرب التي أن أسقطت وأنكر ذلك ولا بينة لها على التألم فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل عدم التألم .

إذا ثبت هذا فإنه إذا ضربها فأسقطت جنيئاً حياً ثم مات ، فقال ورثة الجنين مات من الضرب ، وقال الجاني مات بسبب آخر ، فان مات عقيب الاسقاط أو بعد الاسقاط بزمان الا أنه بقي متأماً الى أن مات فالقول قول ورثة الجنين مع أيماهم ؛ لأن الظاهر أنه مات من الضرب .

وان مات بعد الاسقاط بزمان ، وكان غير متألم بعد الاسقاط ، فالقول قول الضارب مع يمينه لأن الأصل براءة ذمته من الضمان . وان اختلفوا في تألمه فالقول قول الضارب لأن الأصل عدم تألمه .

وإذا ادعى ورثة الجنين أنه سقط حياً ومات من الضرب ، وقال الجاني بل سقط ميتاً فالقول قول الجاني مع يمينه لأن الأصل عدم الحياة فيه ، فان أقام ورثته بينة أنه سقط حياً وأقام الجاني وعاقلة بينة أنه سقط ميتاً قدمت بينة ورثة الجنين لأن معها زيادة علم ، وان أسقطت من ضربه جنيئاً حياً ومات من الضرب فقال ورثة الجنين انه كان ذكراً فعليك دية ذكر ؛ وقال الجاني بل كان أنثى فالقول قول الجاني مع يمينه لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على دية أنثى وان ضربها فأسقطت جنيئاً ذكراً أو أنثى فاستهل أحدهما ومات من الضرب وأحدهما سقط ميتاً ، فان عرف المستهل منهما وجبت فيه الدية الكاملة وفي الآخر الغرة ، وأن لم يعرف المستهل منهما لم يلزم العاقلة الا دية أنثى وغرة عبد أو أمة أو تقدير قيمة العبد أو الأمة عند تمذر وجودهما لأن اليقين وما زاد مشكوك فيه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ادعى رجل على رجل قتيلا تجب فيه الدية على العاقلة ، وصدقه المدعى عليه وانكرت العاقلة وجبت الدية على الجاني باقراره ولا تجب على العاقلة من غير بيينة ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال : « لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا » ولانا لو قبلنا اقراره على العاقلة لم يؤمن ان لم يواطىء في كل وقت من يقر له بقتل الخطا ، فيؤدى الى الاضرار بالعاقلة ، وان ضرب بطن امرأة فالتت جنيئا ، فقال الجاني كان ميتا ، وقالت المرأة : كان حيا فالقول قول الجاني لانه يحتمل ما يدعيه كل واحد منهما والاصل براءة الذمة ، وان صدق للجاني المرأة انكرت العاقلة وجب على العاقلة قدر الغرة لانيها لم تعترف باكثر منها ووجبت الزيادة في ذمة الجاني ، لان قوله مقبول على نفسه دون العاقلة .

فصل اذا سلم من عليه الدية الايل في قتل العمد ثم اختلفا فقال الولي : لم يكن فيها خلفات ، وقال من عليه الدية : كانت فيها خلفات فان لم يرجع في حال الدفع الى اهل الخبرة ، فالقول قول الولي ، لان الاصل عدم الحمل ، فان رجع الى قول اهل الخبرة ففيه وجهان :

(احدهما) ان القول قول الولي لما ذكرناه .

(والثاني) ان القول قول من عليه الدية لانا حكمنا بانها خلفات بقول اهل الخبرة فلم يقبل فيه قول الولي) .

الشرح أثر ابن عباس أخرجه أحمد في مسنده والبيهقي ولفظه « لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك » وأخرجه الدارقطني عن عمر رضى الله عنه بلفظ « قال عمر : العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة » وأخرجه أيضا البيهقي عن عمر قال في التلخيص : وهو منقطع وفي استناده عبد الملك بن حسين وهو ضعيف . قال البيهقي : والمحمول أنه عن عامر الشعبي من قوله ، وقال مالك في الموطأ ، وقال الزهري : مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئا من دية العمد الا أن يشاءوا .

فان قيل : ولماذا اختار المصنف أثرا موقوفا على ابن عباس مع وروده

مرفوعا من حديث عباد بن الصامت عند الدارقطني والظبراني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئا » قلنا في أسناده محمد بن سعيد المصلوب وهو كذاب تحرم الرواية عنه . والحرث بن نبهان وهو منكر الحديث وقول الزهري الذي حكاه مالك روى معناه البيهقي عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة .

أما الأحكام فانه اذا ادعى على رجل قتلا ثبت فيه الدية على عاقلته ، فأقر بذلك فكذبه العاقلة كانت الدية في ماله لما قدمنا من الآثار عن ابن عباس وعمر والزهري وأبي الزناد واتفاق أهل المدينة ، هو وان لم يكن حجة عندنا الا أنه لا مخالف لهم فيه فكان اجماعا ، ولأننا لو قبلنا اقراره على العاقلة لم يؤمن أن يتواطأ مع من يقر له بقتل الخطأ ليدخل الضرر على العاقلة فلم يقبل اقراره . فان ضرب بطن امرأة فأسقطت جنينا من ضربه فادعى ورثة الجنين أنه سقط حيا ومات من ضربته وصدقهم الجاني ، وقالت العاقلة بل سقط ميتا ، فالقول قولهم مع أيماهم . فاذا حلفوا لم يلزمهم أكثر من قدر الغرة ، ويجب تمام الدية في مال الجاني ؛ لأنه وجبت باعترافه ، هكذا لو لأسقطت جنينا حيا مات من الضرب فقال ورثة الجنين : كان ذكرا وصدقهم الجاني ، وقالت العاقلة بل كان أنثى فالقول قول العاقلة مع أيماهم ، فاذا حلفوا لم يلزمهم الا دية امرأة ووجب في مال الجاني تمام دية الرجل ، لأنه وجب باعترافه .

فرع الخلفة من الابل هي الحامل وجمعها مخاض من غير لفظها ، كما تجمع المرأة على النساء ، وربما جمعت على لفظها ف قيل خلفات كما في كلام المصنف فاذا وجب على قاتل العمد الخلفات فأحضر ابلا ليدفعها . وقال هن خلفات وقال الولي لسن بخلفات ، عرضت على أهل الخبرة بالابل ، فان قالوا : هن حوامل كلف الولي أخذها .

فان قالوا : لسن بحوامل كلف الجاني احضار الحوامل ودفعهن ، فان أخذ الولي الابل بقول أهل الخبرة أنهم حوامل واتفق هو والقاتل أنهم حوامل . فان صح أنهم حوامل فقد استوفى حقه . وان خرجن حوامل

ظرت - فان كانت الابل حاضرة ولم يعينها كان للولى ردها والمطالبة بحوامل ؛ وان كان الولى قد غيبها مدة يمكن أن تضع فيها فقال القاتل : كن حوامل وقد ضمن في يدك ، وقال الولى : لم تكن حوامل ، فان كان الولى قد أخذ الابل باتفاقهما لا يقول أهل الخبرة فالقول قول الولى مع يمينه ؛ لأن الأصل عدم الحمل . وان كان قد أخذها بقول أهل الخبرة ففيه وجهان :

(أحدهما) القول قول الولى مع يمينه لأن أهل الخبرة انما يخبرون من طريق الظن والاستدلال ، ويجوز ألا يكون صحيحا ، فكان القول قول الولى مع يمينه كما لو أخذها الولى باتفاقهما .

(والثاني) أن القول قول الجاني مع يمينه لأننا قد حكمنا بكونها حوامل بقول أهل الخبرة ، فاذا ادعى الولى أنها ليست بحوامل كان قوله مخالفا للظاهر فلم يقبل والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب كفارة القتل

من قتل من يحرم عليه قتله من مسلم أو كافر له امان خطأ - وهو من أهل الضمان - وجبت عليه الكفارة ، لقوله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » وقوله تبارك وتعالى « فان كان من قوم عدا لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » فان قتله عمدا أو شبه عمد وجبت عليه الكفارة ، لأنها اذا وجبت في قتل الخطأ مع عدم المأثم فلان تجب في العمد وشبه العمد وقد تفلظ بالاثم أولى .

وان توصل الى قتله بسبب يضمن فيه النفس ، كحفر البئر ، وشهادة الزور والاكراه وجبت عليه الكفارة ، لأن السبب كالباشرة في ايجاب الضمان فكان كالباشرة في ايجاب الكفارة ، فان ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا وجبت عليه الكفارة لأنه آدمى محقون الدم لحرمة فوضن بالكفارة كغيره . وان قتل نفسه أو قتل عبده وجبت عليه الكفارة ، لأن الكفارة تجب لحق الله تعالى وقتل نفسه وقتل عبده كغيرهما في التحريم لحق الله تعالى ، فكان قتل غيرهما

في إيجاب الكفارة ، فان اشترك جماعة في قتل واحد وجب على كل واحد منهم كفارة . ومن أصحابنا من قال فيه قول آخر انه يجب على الجميع كفارة واحدة ، لأنها كفارة تجب بالقتل ، فاذا اشترك الجماعة فيه وجبت عليهم كفارة واحدة كالكفارة في قتل الصيد ، والمشهور هو الأول لأنها كفارة لا تجب على سبيل البدل ، فاذا اشترك الجماعة في سببها وجب على كل واحد منهم كفارة كفارة الطيب والبأس .

فصل والكفارة عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله - الى قوله تعالى - فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فان لم يستطع ففيه قولان .

(أحدهما) يلزمه اطعام ستين مسكيناً ، كل مسكين مد من الطعام ، لأنه كفارة يجب فيها العتق او صيام شهرين ، فوجب فيها اطعام ستين مسكيناً قياساً على كفارة الظهار والجماع في رمضان .

(والثاني) لا يلزمه الاطعام لأن الله تعالى ذكر العتق والصيام ولم يذكر الاطعام ، ولو وجب ذلك لذكره كما ذكره في كفارة الظهار ، وصفة الرقبة والصيام والطعام اذا أوجبه الله على ما ذكرنا في الظهار فإغنى عن الإعادة) .

الشرح هذه الآيات القرآنية من أمهات الأحكام . ذكر أبو حاتم بسنده عن ابن عمر أن عياش بن أبي ربيعة قتل الحارث بن يزيد بن أبي أنيسة العامري لحنة كانت بينهما اذ هاجر الحارث مسلماً فلقية عياش فقتله ولم يشعر بإسلامه ، فلما أخبر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه كان من أمري وأمر الحارث ما قد علمت ولم أشعر بإسلامه حتى قتلته ، فنزلت الآية .

اما الأحكام فان هذه الآية أصل في وجوب الكفارة . فذكر الله تعالى في الآية ثلاث كفارات ، احدها ان اذا قتل مؤمناً في دار الاسلام بقوله « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » الثانية : اذا قتل مؤمناً في دار الحرب بأن كان أسيراً في صفهم أو مقيماً باختياره بقوله تعالى « فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » ومعناه في قوم عدو لكم . والثالثة : اذا قتل ذمياً بقوله تعالى « وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » .

إذا ثبت هذا فظاهر الآية بقوله تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ » .

قال العسافى : الاستثناء من النفي اثبات ، فليس له أن يقتله عمداً . وبه قتله خطأ . وقال القرطبي : ليس على النفي وانما هو على التحريم والنهي كقوله تعالى « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله » ولو كانت على النفي لما وجد مؤمن قتل مؤمناً قط ، لأن ما ناه الله تعالى لا يجوز وجوده كقوله تعالى « ما كان لكم أن تنبتوا شجرها » فلا يقدر العباد أن ينبتوا شجرها . ثم استثنى استثناء منقطعاً ليس من الأول ، وهو الذى يكون فيه « الا » بمعنى لكن .

والتقدير ما كان له أن يقتله ألبتة ؛ لكن ان قتله خطأ فعليه كذا هذا قول سيويه والزجاج اهـ .

وللاستثناء المنقطع شواهد كثيرة فى القرآن كقوله تعالى « ما لهم به من علم الا اتباع الظن » وقوله تعالى « وما كنت ترجو أن يلقى اليك الكتاب الا رحمة من ربك » .

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى : ولا خلاف بين أهل العلم أن قتل الخطأ محرم كقتل العمد ، الا أن قتل العمد يتعلق به الاثم ، وقتل الخطأ لا اثم فيه ؛ واختلف أصحابنا فى تأويل قوله « الا خطأ » فمنهم من قال هو استثناء منقطع من غير الجنس كما أوضحناه عن القرطبي من المالكية ، واستشهد هؤلاء الأصحاب بقوله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم) وتقديره لكن كلوا بالتجارة ، لأنه لو كان استثناء من الجنس لكان تقديره : الا أن تكون تجارة بينكم عن تراضٍ منكم فكلوها بالباطل . وهذا لا يجوز .

ومنهم من قال : هو استثناء من مضمير محذوف فيكون تقديره : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ، فان قتله اثم الا أن يكون خطأ ، فاستثنى الخطأ من الاثم المحذوف المضمير فى الآية .

ومنه من قال : تأويل قوله تعالى « الا خطأ » بمعنى ولا خطأ ، كقوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم) يعنى ولا الذين ظلموا . قال ابن الصباغ : وهذا استأويل يبعد ، لأن الخطأ لا يتوجه اليه النهى . قال وقول الشيخ أبى حامد ان قتل الخطأ مجرم يناقضه ، لأن حد المجرم ما يأنم فيه والخطأ لا يوصف بالتحريم ولا بالاباحة كفعل المجنون والبهيمة .

إذا ثبت هذا فانه اذا قتل من يحرم قتله لحق الله تعالى عمدا أو خطأ أو عمد خطأ وجبت عليه بقتله الكفارة — وبه قال الزهرى — وقال ربيعة وأبو حنيفة وأصحابه يجب الكفارة بقتل الخطأ ، لأن الخطأ أخف حالا من قتل العمد ؛ لأنه لا قود فيه ولا اثم والدية فيه محققة ؛ فاذا وجبت فيه الكفارة فلا بد ان تجب في قتل العمد المحض وعمد الخطأ أولى .

وروى واثلة بن الأسقع قال : أتينا النبى صلى الله عليه وسلم فى صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم أعتقوا عنه رقبة يطق الله بكل عضو منها تضوا من النار . ولا يستوجب النار الا فى القتل العمد . وروى أن عمر رضى الله عنه قال : يا رسول الله انى وأدت فى الجاهلية ؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم أعتق بكل موءودة رقبة . والموءودة البنت المقتولة عندما تولد ، كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك مخافة العار والفقر ؛ ولأنه حيوان يضمن بالكفارة اذا قتل خطأ فوجب أن يضمن بالكفارة اذا قتل عمدا كالصيد وعكسه المرتد ، فان قتل نساء أهل الحرب وذرائعهم لم تجب عليه الكفارة ؛ لأن قتلهم انما حرم لحق المسلمين لا لحق الله ؛ فلم تجب به الكفارة ، كما لو ذبح بهيمة غيره بغير اذنه .

وكذلك لو قتل عبدا لنفسه أو لغيره ، أو قتل ذميا أو معاهداً وجبت عليه الكفارة . وقال مالك : لا يجب فى كله الكفارة . دليلنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) وهذا عام فى الحر والعبد . وقوله تعالى (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) وهذا يقع على الذمى والمعاهد . ولأنه آدمى يجرى

القصاص بينه وبين قتليره ، فوجبت بقتله الكفارة كالحرم المسلم ، وان قتل نفسه وجبت الكفارة في ماله •

وقال بعض أصحابنا الخراسانيين لا تجب الكفارة ، دليلنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) وهذا عام ؛ ولأنه يحرم عليه قتل نفسه ، بل لا يجوز له قتل نفسه بحال ، فإذا وجبت عليه الكفارة بقتل غيره فلا بد أن تجب بقتل نفسه أولى •

فرع وان ضرب بطن امرأة فألقت من ضربه جنيناً ميتاً وجبت عليه الكفارة ، وبه قال عمر والزهرى والنخعي والحسن البصري والحكم • وقال أبو حنيفة : لا تجب فيه الكفارة • دليلنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) وقد حكمنا للجنين بالإيمان تبعاً لأبويه ، فيكون داخلاً في عموم الآية ؛ ولأنه آدمى محقون الدم لحرمته فوجبت فيه الكفارة كغيره •

وقولنا « آدمى » احتراز من غير الآدمى من الحيوان • وقولنا « محقون الدم » احتراز من المرتد والحربي ومن جاز قتله ، وقولنا « لحرمته » احتراز من نساء أهل الحرب وذرائعهم ، فانه ممنوع من قتلهم لا لحرمتهم ، ولكن لحق الغانمين •

فرع وان قتل من يحرم قتله لحق الله تعالى بسبب يجب ضمانه بأن حضر بئراً في غير ملكه متعدياً ، فسقط فيها انسان ومات وجبت عليه الكفارة • وقال أبو حنيفة : لا تجب الكفارة الا بالمباشرة ، دليلنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ولم يفرق بين أن يقتله بالمباشرة أو بالسبب ، ولأنه قتل آدمياً ممنوعاً من قتله لحرمته فوجب عليه الكفارة ، كما لو قتله بالمباشرة •

فرع اذا كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو كافراً وجبت عليهم الكفارة ؛ وقال أبو حنيفة : لا يجب على واحد منهم الكفارة • دليلنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) ولم يفرق بين أن يكون القاتل صبياً أو مجنوناً

أو كافراً ، فإن قيل : الصبى والمجنون لا يدخلان في الخطاب ، قلنا إنما لا يدخلان في خطاب المواجهة لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله) ويدخلان في خطاب الأنام ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « وفي كل أربعين شاة شاة » .

وروى أن عمر رضى الله عنه قال : « يا رسول الله انى وأدت فى الجاهلية ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أعتق بكل موءودة رقبة » . وهذا نص فى إيجاب الكفارة على الكافر ؛ ولأنه حق مال يتعلق بالقتل فتعلق بقتل الصبى والمجنون كالدية ؛ ولأن الكفارة تجب على المسلم للتفكير ، وعلى الكافر عقوبة كما أن الحدود تجب على المسلم كفارات وعلى الكافر عقوبة .

فرع إذا اشترك جماعة فى قتل واحد وجب على كل واحد منهم كفارة .

قال عثمان البتى : تجب عليهم كفارة واحدة . وحكى أبو على الطبرى أن هذا قول آخر للشافعى لأنها كفارة تتعلق بالقتل ، فإذا اشترك الجماعة فى سببها وجب عليهم كفارة واحدة ؛ كما لو اشتركوا فى قتل صيد ، والأول هو المشهور لأنها كفارة وجبت لا على سبيل البدل عن النفس ، فوجب أن يكون على كل واحد من الجماعة إذا اشتركوا فى سببها ما كان يجب على الواحد إذا انفرد ككفارة الطيب للمحرم . وقولنا : لا على سبيل البدل احتراز من جزاء الصيد .

قوله والكفارة عتق رقبة مؤمنة . وهذا صحيح لمن وجدها ، ولا خلاف فى ذلك ، فإذا لم يجد الرقبة وجب عليه صوم شهرين متتابعين لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فإن لم يقدر على الصوم فقيه قولان .

(أحدهما) يجب عليه أن يطعم ستين مسكينا ؛ لأن الله تعالى ذكر الاطعام فى كفارة الظهار ولم يذكر فى كفارة القتل فوجب أن يحمل المطلق

فى القتل على المقيد فى الظهار ، كما قيد الله الرقبة فى القتل بالأيمان ، وأصلقها فى كفارة الظهار فحمل مطلق الظهار على مقيد القتل •

(والثانى) لا يجب عليه الاطعام ، وهو الأصح ، لأن الله تعالى أوجب الرقبة فى كفارة القتل ونقل عنها الى صوم الشهرين ، ولم ينقل الى الاطعام ، فدل على أن هذا جميع الواجب فيها ، وما ذكره الأول فغير صحيح ، ولأن المطلق انما يحمل على المقيد اذا كان الحكم مذكوراً فى موضعين الا أنه قيده فى موضع بصفة ، وأطلقه فى الموضع الآخر ، كما ذكر الله الرقبة فى كفارة القتل مقيداً بالايان ، وذكرها فى انظهار مطلقة فحمل مطلق الظهار على مقيد القتل ؛ وكما ذكر الله اليدين فى الطهارة وقيدها الى المرفقين وذكرها فى التيمم مطلقاً ، فحمل مطلق التيمم فيهما على ما قيده فيهما فى الطهارة ؛ وها هنا الاطعام لم يذكره فى الموضعين ، وانما ذكره فى الظهار فلم يجوز نقل حكمه الى كفارة القتل ، كما لم يجوز نقل حكم مسح الرأس وغسل الرجلين الى التيمم ، وحكم الرقبة والصوم وحكم الاطعام اذا أوجباه قدم فى كفارة الظهار • والله تعالى أعلم بالصواب ؛ وهو حسبى ونعم الوكيل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب قتال أهل البغي

لا يجوز الخروج على الإمام لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نزع يده من طاعة إمامه فإنه يأتي يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية » .

وروي أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حمل علينا السلاح فليس منا » .

الشرح حديث عبد الله بن عمر أخرجه مسلم بإسناده عن نافع قال : (جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرية ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال : اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة ، فقال : اني لم آتلك لأجلس أتيك لأحدثك حديثا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) . وأخرجه عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر بمعنى حديث نافع ، وأخرجه الحاكم عن ابن عمر بلفظ (من خرج من الجماعة فقد خلع ربة الإسلام من عنقه حتى يراجعه ، ومن مات وليس عليه إمام جماعة فإن ميتته ميتة جاهلية) . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية) .

أما حديث أبي هريرة « من حمل علينا السلاح فليس منا » فقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع ، وأخرجه الشيخان من حديث أبي موسى الأشعري وابن عمر . وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم

من حديث أبي ذر : « من فارق الجماعة قدر شبر فقد خلع ربة الاسلام
من عنقه » •

اما اللغات : فان البغى التمدى وكل مجاوزة وافراط وخروج عن حد
الشيء ، والبغى الظلم ، وبغيته بغياً طلبته ، وابتغيته وتبغيته مثله والاسم
البغاء كغراب • وينبغى أن يكون كذا معناه يندب ندباً مؤكداً لا يحسن
تركه ، واستعمال ماضيه مهجور ، وقد عدوا ينبغى من الأفعال التى
لا تتصرف ، فلا يقال البغى وقيل فى توجيهه أن البغى مطاوع بغى ،
ولا يستعمل الفعل فى المطاوعة الا اذا كان فيه علاج واقفال ، مثل كسرتة
فانكسر ، وكما لا يقال طلبته فانطلب وقصدته فاقصد لا يقال بغيته
فانبغى ؛ لأنه لا علاج فيه ، وبغى على الناس بغياً سعى بالفساد أو ظلم
واعتدى ؛ وبغى المرأة تبغى بغاء فبغت فبغى والجمع بغايا ، وهو
وصف تختص به المرأة ، ولا يقال للرجل بغى ، ولى عنده بغية أى حاجة
والفئة الباغية التى تعدل عن الحق وما عليه أئمة المسلمين • يقال : بغى
الجرح اذا ترامى الى الفساد •

اما الأحكام فان مما استقر فى الفطر وارتكز فى الطباع أن الجماعة
لا تصلح حياتها فوضى لا سراً لها من أهل العقل والحكمة والعلم والزكافة،
ومن ثم يأتى خطأ بعض المتكلمين فى قولهم لو تكاف الناس عن الظلم لم
يجب نصب الامام لأن الصحابة رضى الله عنهم اجتمعوا على نصب الامام ،
والمراد بالامام الرئيس الأعلى للدولة ؛ والامامة والخلافة وامارة المؤمنين
مترادفة ؛ والمراد بها الرئاسة العامة فى شئون الدين والدنيا • ويرى ابن
حزم أن الامام اذا أطلق انصرف الى الخليفة ، أما اذا قيد انصرف الى
ما قيد به من امام الصلاة وامام الحديث وامام القوم • ويقول الدكتور
عبد الحميد متولى أستاذ القانون الدستورى بكلية الحقوق بالاسكندرية
فى كتابه مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ص ٤٩٧ (ونلاحظ أن الصحافة
المصرية بدأت فى الآونة الأخيرة تطلق على شيخ الأزهر لقب الامام الأكبر
بدلاً من الأستاذ الأكبر - ويبدو لنا أن من الأوفق إبدول عن هذا اللقب

(أولا) لأن الامامة الكبرى انما يقصد بها الخلافة كما قدمنا (وثانيا) لأن نزعه الاغراق في ألقاب التفخيم التعظيم ، انما هي أثر من آثار الحكم التركي في حين أن اتجاه التطور لدينا — لا سيما منذ عهد الثورة — انما يسير ضد هذه النزعة ؛ ومنصب شيخ الاسلام ليس من المناصب التي جاء بها الاسلام ، وعجيب أن يقال عن علي بن أبي طالب وهو من هو « الامام علي » والشيخ محمد عبده « الأستاذ الامام » ثم يقال عن شيخ الأزهر الأكبر . . . أ . هـ ملخصاً .

فاذا عرفت أن المجتمع في حاجة الى من يسوس أمره في دينه وديناه ليكف الناس عن أن يتظالموا .

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا غفة فلعله لا يظلم

فانما تظهره القدرة ويخفيه العجز ؛ ولأنهم — وان تكافوا عن الظلم — فهم مفتقرون اليه لتجهيز الجيوش في جهاد الأعداء ، وغير ذلك من رعاية مصالحهم وحماية حوزتهم ، وحفظ أرزاقهم وتنمية مواردهم .

انما ثبت هنا فمن شروط الامام أن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً مسلماً عادلاً عالماً من الفقه ما يخرج به عن أن يكون مقلداً ؛ لأن هذه الشروط هي التي تعتبر في حق القاضي فلأن تعتبر في حق الامام أولى .

ومن شرط الامام أن يكون شجاعاً له تدبير وهداية الى مصالح المسلمين ؛ لأنه لا يتأهل لتحمل أعباء الأمة الا بذلك . ومن شرطه أن يكون قرشياً . هكذا أفاده أكثر الأصحاب .

وقال أبو المعالي الجويني : من أصحابنا من يجوز أن يكون من غير قریش . مع ورود حديث أنس عند أحمد والطبراني (الأئمة من قریش ولی علیکم حق عظیم ، ولهم ذلك ما فعلوا ثلاثاً ، اذا استرحموا رحموا ، واذا حكموا عدلوا ، واذا عاهدوا وفوا فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) .

قال القاضي أبو الفتوح : ومن شرطه ألا يكون أعمى ، ويجوز أن يكون النبي أعمى لأن شعيباً كان أعمى ، فإذا اجتمعت في الرجل شروط الإمامة ؛ فإن الإمامة لا تنعقد إلا بأن يستخلفه الإمام الذي كان قبله ، أو بأن لم يكن هناك إمام فيقهر الناس بالغلبة والصولة ؛ أو بأن تنعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد له . ولا يلتفت إلى إجماع الدهماء ؛ فإن ذلك لا يصح لأن طبقة الدهماء لا بد أن تكون مقلدة لفئة منها تؤثر عليها بالدعاية والضجيج فلا تستطيع أن تحكم في أناة وتعقل لتختار الإمام العادل ، ومن ثم فإن أهل الحل والعقد وهم الطليعة الواعية والفئة المستنيرة من أهل الاجتهاد من الأمة هم الجديرون باختيار الإمام لأنهم سيحملون وزره إذا لم يتحروا في اختياره الصواب ، وسيكونون شركاءه في مآثمه ومظالمه .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه التنبيه : ولا يعقد إلا بعقد جماعة من أهل الحل والعقد . ومقتضى كلامه أن أقلهم ثلاثة ؛ لأن ذلك أقل الجمع عندنا ، وعند القاضي أبي الفتوح ينعقد بواحد ، ومن شرط العاقد أن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً مسلماً عدلاً مجتهداً . وهل من شرط العقد أن يكون بحضرة شاهدين ؟ قال العمراني : فيه وجهان . ومن شرط العاقد والشاهد إذا اعتبرناه أن يكون عدلاً ظاهراً وباطناً ، لأنه لا يشق مراعاة ذلك فيهما ، ولا يجوز نصب إمامين . وقال أبو المعالي الجوهري : يجوز عقد الإمامة لإمامين في صقعين متباعدين وقد خطأ العمراني .

فإن عقدت الإمامة لرجلين - فإن علم السابق منهما - صح العقد الأول وبطل الثاني ، ثم ينظر في الثاني - فإن عقد له مع الجهل بالأول أو مع العلم به لكن بتأويل شائع - لم يعز المقصود له ولا العاقد ، وإن عقد للثاني مع العلم بالأول من غير تأويل شائع عز العاقد والمعقود له ، لما أخرج أحمد ومسلم عن عرفة الأشجعي قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » قال الخطابي من أصحابه : ولم يرد القتل وإنما أراد اجعلوه كمن مات أو قتل فلا تقبلوا له قولاً . وقد قيل

لعلى رضى الله عنه فى الخوارج : انهم كفروا ، فقال : هم من الكفر فروا ، قيل : هم منافقون ؟ فقال ان المنافقين اذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ، وهؤلاء تحقرون صلاتكم بجانب صلاتهم • قيل : ماذا تقول فيهم ؟ قال قوم تأولوا فأخطأوا •

فاذا وقع عقدان لامامين معا بطلا ويستأنف العقد لأحدهما ، والمستحب أن يعقد لأفضلهما وأصلحهما ، فان عقدت الامامة للمفضول صح كما يصح فى امامة الصلاة أن يؤم من يصلح للامامة ، وان كان هناك من هو أولى منه بها • فاذا انعقدت الامامة لرجل كان العقد لازما — فان أراد أن يخلع نفسه — لم يكن له ذلك •

فان قيل : فكيف خلع الحسن بن على نفسه ؟ قلنا : لعله علم من نفسه ضعفا عن تحملها أو علم أنه لا ناصر له ولا معين فخلع نفسه بنية ، وان أراد أهل الحل والعقد خلع الامام لم يكن لهم ذلك الا أن يتغير ، فان فسق الامام فهل يخلع ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الجوينى (أحدها) يخلع بنفس الفسق وهو الأصح ؛ كما لو مات (والثانى) لا يخلع حتى يحكم بخلعه ؛ كما اذا فك عنه الحجر ثم صار مبذرا فانه لا يصح أن يصير محجورا عليه الا بالحكم (والثالث) ان أمكن استتابته وتقويم اعوجاجه لم يخلع ، وان لم يمكن ذلك خلع •

اذا ثبت هذا فلا يجوز خلع الامام بغير معنى موجب لخلعه ولا الخروج عن طاعته لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) •

وروى الشيخان عن عبادة بن الصامت قال « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى نشطنا ومكرهنا وء سرنا ويسرنا وأثرة علينا ؛ وأن لا نتازع الأمر أهله الا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله ولا يستعمل الفعل فى المطاوعة الا اذا كان فيه علاج واقعال ، مثل كسرته برهان » وقد روى أحمد عن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال « يا أبا ذر كيف بك عند ولادة يستأثرون عليك بهذا الفء ؟ قال : والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي وأضرب حتى ألحقك ، قال لا ، إلا أدلك على ما هو خير لك من ذلك ؟ تصبر حتى تلحقني » •

وعن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يكون بعدى فئة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنتي . وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس » قال قلت : كيف أضنع يا رسول الله أن أدركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع ، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » رواه أحمد ومسلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا خرجت على الإمام طائفة من المسلمين ورامت خلعه بنزول أو منعت حقة توجه عليها بتأويل . وخرجت عن قبضة الإمام وامتنعت بسنعه ، قائلوا الإمام لقوله عز وجل « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال مانع الزكاة ، وقاتل على كرم الله وجهه أهل البصرة يوم الجمل ، وقاتل معاوية بصفين ، وقاتل الخوارج بالنهر وانه لا يبدأ بالقتال حتى يسألهم ما ينقمون منه ، فإن ذكروا مظلمة زالها ، وإن ذكروا علة يمكن إزاحتها إزاحتها ، وإن ذكروا شبهة كشفها لقوله تعالى « فأصلحوا بينهما » وفيما ذكرناه إصلاح •

وروى عبد الله بن شهاد بن الهاد « أن علياً كرم الله وجهه لما كان بدمشق وحكم ، وعقب عليه ثمانية آلاف ونزلوا بارض يقال لها حروراء ، فقالوا انسلخت من قميصك الله ، وحكمت في دين الله ، ولا حكم إلا لله ، فقال علي : بيني وبينكم كتاب الله . يقول الله تعالى في رجل وامرأة « وإن خفتهم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما » وأمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم دماً وحرمة من امرأة ورجل ، نقموا أني كاتب معاوية : من « علي بن أبي طالب » وجاء سهيل بن عمرو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية حين صالح قومه قريشاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتب من محمد رسول الله ، فقالوا لو نعلم أنك رسول الله لم نخالفك ، فقال اكتب فكتب « هذا ما قاضى عليه محمد قريشاً » يقول الله عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة

لمن كان يرجو الله واليوم الآخر (وبعث اليهم عبد الله بن عباس فواضعوا عبد الله كتاب الله تعالى ثلاثة أيام ، ورجع منهم أربعة آلاف ، فان أبوا وعظمهم وخوفهم القتال ، فان أبوا قاتلهم ، فان طلبوا الانظار نظرت - فان كان يومين أو ثلاثة - انظرهم ، لأن ذلك مدة قريبة ولعلمهم يرجعون الى الطاعة ، فان طلبوا أكثر من ذلك بحث عنه الامام ، فان كان قصدهم الاجتماع على الطاعة امهلهم ، وان كان قصدهم الاجتماع على القتال لم ينظرهم ، لما في الانظار من الأضرار . وان أعطوا على الانظار رهائن لم يقبل منهم ، لأنه لا يؤمن أن يكون هذا مكرًا وطريقًا الى قهر اهل العدل . وان بذلوا عليه مالا لم يقبل لما ذكرناه ، ولأن فيه اجراء صغار على طائفة من المسلمين ، فلم يجز ، كاخذ الجزية منهم) .

الشرح قوله تعالى « وان طائفتان من المؤمنين . الآية » روى المعتمر بن سليمان عن انس قال : قلت « يا نبي الله لو أتيت عبد الله بن أبي ؟ ناطلق اليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فركب حمارا وانطلق المسلمون يشون ، وهي أرض سبخة فلما آناه النبي صلى الله عليه وسلم قال اليك عنى فانه أذاني تنن حمارك ، فقال رجل من الأنصار والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحا منك ، فغضب لعبد الله رجل من قومه ، وغضب لكل واحد منهما أصحابه ، فكان بينهم حرب بالجريد والأيدي والنعال ، فبلغنا أنه أنزل فيهم هذه الآية .

وقال مجاهد : نزلت في الأوس والخزرج . وقال مجاهد : تقاتل حيان من الأنصار بالعصى والنعال فنزلت الآية ، وروى في أسباب نزولها روايات كثيرة ، والغبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

أما أخبار الحرورية فقد أخرجها مفرقة على المصادر الآتية : مسلم في الزكاة عن عبد بن حديد وفي استتابة المرتدين ، وأبو داود في السنة عن الحسن الخلالى وعن محمد بن كثير ومحمد بن عبيد بن حسان والبخارى في علامات النبوة والنسائي عن محمد بن بشار ، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، كما أخرج ذلك كله ابن سعد في الطبقات وغيره .

وأما قتال أبي بكر لما نعى الزكاة فهي مما توافر واستفاضت أخباره جملة وتفصيلا أثبتناه في كتابنا عن خالد بن الوليد .

أما اللغات فالتأويل تفسير ما يؤول اليه الشيء • وقوله وامتنعت
بسنه • ومنعة ومنعة • هكذا في اللسان • وقال ابن بطال في غريب المذهب
السماع بسكون النون والقياس فتحها جمع مانع مثل كافر وكفرة •

وقال ابن الأعرابي : رجل ممنوع يمنع غيره • ورجل ممنوع يمنع نفسه •
وقوله « نفى الى أمر الله » أى ترجع ، وانخارج سموا بذلك لأنهم خرجوا
عن الطاعة • فواضعوا عبد الله أى راهنوه • أى وضعوا رهنا ووضع رهنا
على أن من غلب أخذ الرهن • الصغار الذل والهوان •

أما الأخدام فإنه اذا بغت على الامام طائفة من المسلمين وارادت خلعه
ومنعت حقا عليها تعلقت بهم أحكام يختصون بها دون قطاع الطريق ، ولا
تثبت هذه الأحكام في حقهم الا بشروط توجد فيهم (أحدها) أن يكونوا
طائفة فيهم منعة يحتاج الامام في كمهم الى عسكر ، فان لم تكن فيهم منعة ،
وانما كانوا عددا قليلا لم تتعلق بهم أحكام البغاة ، وانما هم قطاع الطريق ،
لما روى أن عبد الرحمن ابن ملجم لعنه الله قتل على بن أبى طالب وكان متأولا
في قتله فأفيد به ، ولم ينتفع بتأويله لأنه لم يكن في طائفة مستتعة ، وانما كانوا
ثلاثة رجال تابعوا على أن يقتلوا عليا ومعاوية وعمرو بن العاص في يوم
واحد ، فأما صاحب عمرو فذهب الى مصر فلم يخرج عمرو بن العاص يومئذ
وقتل خارجة بن حذافة ، ولما سئل قال : أردت عمرا وأراد الله خارجة •

وأما صاحب معاوية فلم يتمكن من قتله وانما جرحه في أليته وكواه طبيب
قال له : انه ينقطع نسلك فقال في يزيد كفاية •

الشرط الثاني أن يخرجوا من قبضة الامام ، فان لم يخرجوا من قبضته
لم يكونوا بغاة ، لما روى أن رجلا قال على باب المسجد وعلى يخطب على
المنبر : لا حكم الا لله ولرسوله تعريضا له في التحكيم في صفين فقال على :
كلمة حق أريد بها باطل ، ثم قال : لكم علينا ثلاث ، لا نمنعكم مساجد الله
أن تذكر فيها اسم الله ، ولا نمنعكم النوى ما دامت أيديكم معنا ولا نبدؤكم
بقتال ، فأخبر أنهم ما لم تخرجوا من قبضته لا يبدؤهم بقتال ، ولأن النبي

صلى الله عليه وسلم لم يتعرض للمنافقين الذين كانوا معه في المدينة
فلئلا يتعرض لأهل البغي وهم مسلمون أبولى *

(الشرط الثاني) : أن يكون لهم تأويل سائغ مثل أن تقح لهم شبهة
يعتقدون عنها الخروج على الامام أو منع حق عليهم - وان أخطأوا في ذلك
كما تأول بنو حنيفة منع الزكاة بقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة »
الآية • فقالوا أمر الله بدفع الزكاة الى من صلاته سكن لنا ، وهو رسول
الله صلى الله عليه وسلم • فأما ابن أبى قحافة فليست صلاته سكناً لنا ،
ولذلك لما انهزموا قالوا : والله ما كفرنا بعد ايماننا ولكن شححنا على
أموالنا ، فاذا لم يكن لهم تأويل سائغ فحكمهم حكم قطاع الطريق • وهل
من شرطهم أن ينصبوا اماما ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) أن ذلك من شرطهم ، لأن الشافعى رضى الله عنه قال : وأن
ينصبوا اماما ، فعلى هذا إن لم ينصبوا اماما كانوا لصوصا وقطاعا للطريق •

(والثاني) وهو المذهب أن ليس من شرطهم أن ينصبوا اماما ، لأن أهل
البصرة وأهل النهروان طبق عليهم على رضى الله عنه أحكام البغاة ولم ينصبوا
اماما • وأما ما ذكره الشافعى رضى الله عنه فانما ذكره لأن الغالب من أمرهم
أنهم ينصبون اماما •

قال القفال : وسواء كان الامام عادلا أو جائراً فان الخارج عليه باغ •
فاذا اجتمعت هذه الشروط في الخارجيين على الامام قاتلهم لقوله تعالى (وان
طائفتان الخ الآية) وفي الآية خمسة معالم ظاهرة •

(أحدها) أن البغى لا يخرج عن الايمان لأن الله سماهم مؤمنين في حال
بغيتهم •

(والثاني) وجوب قتالهم (قاتلوا التى تبغى) •

(والثالث) اذا رجعوا الى الطاعة لم يقاتلوا (حتى تضى الى أمر الله) •

(الرابعة) ألا يجب عليهم ضمان ما أتلفوا في القتال •

(الخامس) وجوب قتال كل من عليه حق فمنعه • ويدل على جواز قتال أهل البنى ما روى أن أبا بكر رضى الله عنه « قاتل مانعى الزكاة وكانوا بغاة » لأنهم كانوا متأولين « وقاتل على أهل الجمل وأهل صفين والخوارج بالنهرين ، ولا يبدؤهم إلا بالقتال حتى يرأسلهم ويسألهم ما ينقبون ، فإن ذكروا مظلمة ردها وإن ذكروا شبهة كشفها وبين لهم الصواب •

وقال أبو حنيفة : يبدؤهم بالقتال • دليلنا قوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » فبدأ بالصالح قبل القتال ، وفي هذا اصلاح • وروى أن علياً رضى الله عنه لما كاتب معاوية وحكم خرج من معسكره ثمانية آلاف ونزلوا بحروراء وأرادوا قتاله ، فأرسل إليهم عبد الله ابن عباس يسألهم ما ينقبون منه ؟ قالوا ثلاث ، فقال ابن عباس إن رفعتها رجعتي ؟ قالوا نعم • قال وما هي ؟ قالوا : حكم في دين الله ولا حكم إلا الله ، وقتل ولم يسب ، فانه إن حل لنا قتلهم حل لنا سييهم ، ومحا اسمه من الخلافة فقد عزل نفسه من الخلافة - يعنون اليوم الذى كتب الكتاب بينه وبين أهل الشام ، فكتب فيه : أمير المؤمنين فقالوا : لو أقررنا بأنك أمير المؤمنين ما قاتلناك ، فمحا من الكتاب ، فقال ابن عباس ما قولكم أنه حكم في الدين فقد حكم الله في الدين فقال تعالى : « فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها » فحكم الله بين الزوجين ، وقال الله تعالى « فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم » فحكم الله في أرب قيمتها درهم ، أفلا يجوز أن يحكم في هذا الأمر العظيم بين المسلمين ؟ •

وأما قولكم انه قتل ولم يسب ، فأيكم كان يأخذ عائشة عليها السلام في سهمه وقد قال تعالى « وأزواجه أمهاتهم » •

إذا ثبت هذا فإن كان سبى عائشة ألا يجوز كان غيرها من النساء مثلها • وأما قولكم انه محا اسمه من الخلافة فقد عزل نفسه فغلط ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم محا اسمه من النبوة ، وذلك أنه لما قاضى سهيل بن

عمرو يوم الحديبية كتب الكتاب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله سهيل
ابن عمرو . فقال لو اعترفنا بأنك رسول الله لما احتجت الى كتاب . فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين رسول الله ؟ فأراه إياه فمجاه للكتاب .
وكان على بن أبى طالب أبى أن يمحوه حين أمره . فرجع منهم أربعة آلاف
وقاتل الباقين .

فرع وإذا أراد الامام أن يقتلهم فسألوه أن ينظرهم فظرت ،
فان سألوه أن ينظرهم أبدا لم يجز له ذلك ، لأنه لا يجوز لبعض المسلمين
ترك طاعة الامام وان سألهم أن ينظرهم مدة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فقال
الشيخ أبو اسحاق ان سألوه أن ينظرهم يوماً أو يومين أو ثلاثاً أنظرهم ،
لأن ذلك مدة قريبة ولعلمهم يرجعون الى الطاعة . وإن طلبوا أكثر من ذلك
بحث فيه الامام فان كان قصدهم الاجتماع على الطاعة أنظرهم ، وان كان
قصدهم الاجتماع على القتال لم ينظرهم لما في ذلك من الاضرار .

وقال ابن الصباغ : اذا سألوه أن ينظرهم مدة مديدة كشف الامام عن
حالهم فان كانوا انما سألوا ذلك ليجتمعوا أو يأتيهم مدد عاجلهم بالقتال ولم
ينظرهم . وان سألوا ليتفكروا ويعودوا الى الطاعة أنظرهم لأنه يجوز أن
يلحقهم مدد في اليوم واليومين والثلاث كما يلحقهم فيما زاد على ذلك . وكل
موضع قلنا لا يجوز انظرهم فبذلوا على الانظار ما لا يجوز انظرهم ، لأنه
يأخذ المال على اقرارهم فيما لا يجوز له اقرارهم عليه ، ولأن فيه اجراء صغار
على المسلمين فلم يجز .

وان بذلوا على الانظار رهائن منهم أو من أولادهم لم يجز قبول ذلك
منهم لأنهم ربما قويت شوكتهم على أهل العدل فهزموهم وأخذوا الرهائن ،
وان كان في أيديهم أسارى من أهل العدل فسألوا الكف عنهم على أن يطلقوا
الاسارى من أهل العدل وأعطوا بذلك رهائن من أولادهم قبل الامام ذلك
منهم واستظهر لأهل العدل ، فان أطلق البغى الأسارى الذين عندهم أطلق
الامام رهائنهم وان قتلوا من عندهم من الأسارى لم يقتل رهائنهم ، لأنهم
لا يقتلون بقتل غيرهم فاذا انتقضت الحرب خلى رهائنهم ، وان كان في أهل

العدل ضعف عن قتالهم آخر الامام قتالهم الا أن يكون بهم قوة ، لأنه اذا
فانهم مع الضعف لم يؤمن الهلاك على أهل العدل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يتبع في القتال مدبرهم ، ولا يدفع على جريهم ، لما
روى عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بن أم عبد .
ما حكم من به من امتي ؟ فقلت الله ورسوله اعلم : فقال لا يتبع مدبرهم
ولا يجاز على جريهم ، ولا يقتل أسيرهم ، ولا يقسم فيؤهم » .

ومن على كرم الله وجهه انه قال : « لا تجيزوا على جريح ، ولا تتبعوا
مدبراً ومن أبي امامة قال : شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح
ولا يطلبون مولى ولا يسلبون قتيلاً . ولأن قتالهم للدفع والرد الى الطاعة دون
القتل ، فلا يجوز فيه القصد الى القتل من غير حاجة ، وإن حضر معهم من
لا يقاتل فيه وجهان (أحدهما) لا يقصد بالقتل ، لأن القصد من قتالهم كقتلهم ،
وهذا قد كف نفسه فلم يقصد (والثاني) يقتل ، لأن علياً كرم الله وجهه نهاهم
عن قتل محمد بن طلحة السجاد ، وقال لهماكم وقاتل صاحب البرنس ، فقتله
رجل وأنشأ يقول :

واشمت قوام بآيات ربه	قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالرمح جيب قميصه	فخسر ضريباً لليندين والفم-
على غير شيء غير أن ليس تابعا	علياً ومن لا يتبع الحق يظلم
يناشدني حم والرمح شاجر	فهلا تلا حم قبل التقدم

ولم ينكر على كرم الله وجهه قتله ، ولأنه صار ردءاً لهم . ولا تقتل النساء
والصبيان ، كما لا يقتلون في حرب الكفار ، فإن قاتلوا جاز قتلهم كما يجوز
قتلهم اذا قصدوا قتله في غير القتال ، ويكره أن يقصد قتل ذي رحم محرم ،
كما يكره في قتال الكفار ، فإن قاتله لم يكره كما لا يكره اذا قصد قتله في غير
القتال) .

الشرح محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي ، أمه حمنة
بنت جحش أخت زنب ، أتى به أبوه طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم
فمسح رأسه وسماه محمداً وكناه أبا القاسم ، وفي تكنيته بأبي سليمان

خلاف ، وقد رجح ابن عبد البر في الاستيعاب أبا القاسم ، وقد قتل يوم
الجمعة مع أبيه ، وكان على رضى الله عنه قد نهى عن قتله في ذلك اليوم وقال .
ياكم وصاحب البرنس .

قال ابن عبد البر : وروى أن عليا مر به وهو قتل يوم الجمعة ، فقال :
هذا السجاد ورب الكعبة ، هذا الذي قتله بره بأبيه ، يعنى أن أباه أكرهه على
الخروج في ذلك اليوم ، وكان طلحة قد أمره أن يتقدم للقتال فتقدم وتثل
درعه بين رجله وقام عليها ، وجعل كلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحاميم ،
حتى شد عليه رجل فقتله . وقد روى ابن عبد البر شعره هكذا مختلفا عما
ساقه المصنف . فالبيت الأول كما ذكره والبيت الثاني جاء هكذا .

ضمت اليه بالقناة قميضه . فخر صريعا لليدين وللهم

ويروى في رواية أخرى ، خرقت له بالرخ جيب قميضه الخ

والبيت الثالث ، على غير ذنب ، وبقيّة البيت كما هو

والبيت الرابع يروى (والرمح شارح) ويقال قتله رجل من بنى أسد بن
خزيمة اسمه كعب بن مدلج ، وقيل بل قتله شداد بن معاوية العبسي ، وقيل
بل الاشر ، وقيل بل قتله عصام بن مقشعر البصرى ، وهو قول أكثرهم ،
وهو الذى يقول :

وأشعت قوام بآيات ربه	قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
دلقت له بالرمح من تحت نحره	فخر صريعا لليدين وللهم
شككت اليه بالسنان قميضه	بمثل قدامى النسر حران لهدم
أقمت له في دفعة الخيل صلبه	بمثل قدامى النسر حران لهدم
على غير شيء غير أن ليس تابعا	عليا ومن لا يتبع الحق يظلم
يذكرنى حاميم لما طعنته	فهلا تلا حاميم قبل التقدم

وقد ادعى قتل محمد بن طلحة جماعة ، منهم المكعب الضبى وغفار بن

المسعر البصري • قال ابن عبد البر : وروينا عن محمد بن حاطب قال لما فرغنا من قتال يوم الجمل قام على بن أبي طالب والحسن بن علي وعمار بن ياسر وصعصة بن صوحان والاشتر ومحمد بن أبي بكر يطوفون في القتلى ، فأبصر الحسن بن علي قتيلًا مكبوبًا على وجهه فأكبه على قفاه ، فقال : انا لله وانا اليه راجعون • مدًا فرع قريش والله ، فقال له أبوه : ومن هو يا بني ؟ فقال محمد بن طلحة ، فقال : انا لله وانا اليه راجعون ، إن كان ما علمته لشابًا صالحًا ، ثم قعد كئيبيًا حزينا ، فقال له الحسن : يا أبت ، قد كنت أنهارك عن هذا المصير فغلبك على رأيك فلان وفلان ، قال : قد كان ذلك يا بني ، فلوددت أني مت قبل هذا بعشرين سنة • روى عن محمد بن طلحة ابنه إبراهيم وعبد الرحمن بن أبي ليلى •

أما قولهم : يسجد كل يوم ألف سجدة ، فإن اليوم بدقائقه وساعاته لا يتسع لمثل ذلك ، ولعل المقصود أنه كان كثير العبادة •

أما الأحكام فإذا قال أهل البغي : رجعنا إلى طاعة الامام لم يجوز قتالهم لقوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) والقيصة الرجوع • وهكذا إذا ألقوا سلاحهم لم يجوز قتالهم ، لأن الظاهر من حالهم ترك القتال والرجوع إلى الطاعة فإن انهزموا ظفرت ، فإن انهزموا إلى غير فئة لم يجوز اتباعهم ولا يجاز على جريحهم لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود : « يا ابن أم عبد ما حكم من يفيء من أمتي ؟ فقلت الله ورسوله أعلم ، فقال لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم » رواه البيهقي والحاكم ، وفي لفظ : « ولا يذفف على جريحهم » ولزاد « ولا ينم فيهم » سكت عنه الحاكم •

وقال ابن عدي : هذا الحديث غير محفوظ • وقال البيهقي : ضعيف • قال ابن حجر في بلوغ المرام وصححه الحاكم فوهم ، لأن في اسناده كوثر بن حكيم وهو متروك قال : وصح عن علي من طرق نحوه موقوفًا ، أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال : شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلًا •

وأخرج أيضا عن أبي فاختة « أن عليا أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا ، فقال على رضى الله عنه لا أقتلك صبرا انى أخاف الله رب العالمين ثم خلى سبيله ثم قال : أفيك خير تبائع »

. وأخرج أيضا « أن عليا لم يقاتل أهل الجمل حتى دعا الناس ثلاثا حتى اذا كان يوم الثالث دخل عليه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر ، فقالوا قد أكثرنا فينا الجراح ، فقال ما جهلت من أمرهم شيئا ثم توشأ وصلى ركعتين حتى اذا فرغ رفع يديه ودعا ربه وقال لهم ان ظفرتهم على القوم فلا تطلبوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح ، وانظروا الى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم » .

قال البيهقي : . هذا منقطع . والصحيح أنه لم يأخذ شيئا ولم يسلب قتيلًا ، ودخل على بن الحسين على مروان بن الحكم فقال : ما رأيت أكرم علينا من أهلك ما هو الا أن ولينا يوم الجمل حتى نادى مناديه « لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح » (يذفف) يروى بالبدال والذال وقد مضى معناها في الصيد ، فان انهزموا الى فئة ومدد ليستغيثوا بهم ففيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي حنيفة واختيار أبي اسحاق المروزي أنهم يتبعون ويقتلون ، لأنهم اذا لم يتبعوا لم يؤمن أن يعودوا على أهل العدل فيقاتلوهم ويظفروا بهم .

(والثاني) وهو ظاهر النص أنه لا يجوز أن يتبعوا ويقاتلوا لعموم الخبر . ولأن دفعهم قد حصل وما يخاف من رجوعهم لا يوجب قتالهم كما لو تفرقوا ، وإن حضر معهم من لا يقاتل ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز قتله ، لأن قتالهم للكف وقد كف نفسه ، وهو مذهب أحمد (والثاني) يجوز قصد قتله ، لأن عليا رضى الله عنه نهاهم عن قتل محمد بن طلحة فقتله ، ولم ينكر على ، ولأنه صار رداً لهم ، وإن قاتل مع أهل البغى نساؤهم وصبيانهم جاز قتلتهم مقبلين ، لأن هذا القتال لدفعهم

عن النفس كما يجوز له قتل من قصد نفسه في غير أهل البغي ، وإن كان لرجل من أهل العدل قريب في أهل البغي يقاتل فيستحب له أن ينحرف من قتله ما دام يمكنه ذلك لقوله تعالى (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) فأمره بمصاحبتهما بالمعروف ، في أسوأ حالهما ، وهو دعوتهما إياه إلى الشرك •

وروى أن أبا بكر أراد أن يقتل أبا قحافة يوم أحد فكفه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فإن لم يمكنه قتال أهل البغي إلا بقتل أبيه فقتله فلا شيء عليه لما روى أن أبا عبيدة قتل أبا ، وقال للنبي صلى الله عليه وسلم سمعته يسبك •

إذا ثبت هذا في حق المشرك كان في حق أهل البغي مثله •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يقتل أسيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن مسعود « ولا يقتل أسيرهم » فإن قتله ضمنه بالدية ، لأنهم بالأسر صار محقون الدم ، فصار كما لو رجع إلى الطاعة ، وهل يضمونه بالقصاص ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يضمونه لما ذكرناه •

(والثاني) لا يضمونه ، لأن أبا حنيفة رحمه الله يجيز قتله فصار ذلك شبهة في إسقاط القود ، فإن كان الأسير حراً بالفاً فدخل في الطاعة المطلقة ، وإن لم يدخل في الطاعة حبسه إلى أن تنقضي الحرب ليكف شره ثم يطلقه ، ويشرط عليه أن لا يعود إلى القتال ، وإن كان عبداً أو صبيّاً لم يحبسه ، لأنه ليس من أهل البيعة • ومن أصحابنا من قال : يحبسه ، لأن في حبسه كسراً لقلوبهم •

فصل ولا يجوز قتالهم بالنار والرمي عن المنجنيق من غير ضرورة ، لأنه لا يجوز أن يقتل إلا من يقاتل ، والقتل بالنار أو المنجنيق يعم من يقاتل ومن لا يقاتل ، وإن دعت إليه الضرورة جاز ، كما يجوز أن يقتل من لا يقاتل إذا قصد قتله للدفع ، ولا يستعين في قتالهم بالكفار ولا بمن يرى قتلهم

مدبرين لأن القصد كفهم وردهم الى الطاعة دون قتلهم ، وهؤلاء يقصدون قتلهم ، فان دعت الحاجة الى الاستعانة بهم - فان كان يقدر على منعهم من اتباع المدبرين جاز وان لم يقدر لم يجز .

فصل وان اقتتل فريقان من اهل البغى ، فان قدر الامام على قهرهما لم يعاون واحداً منهما ، لأن الفريقين على الخطأ ، وان لم يقدر على قهرهما ولم يامن ان يجتمعا على قتاله ضم الى نفسه اقربهما الى الحق ، فان استويا في ذلك اجتهد في رايه في ضم احدهما الى نفسه ، ولا يقصد بذلك معاوته على الآخر ، بل يقصد الاستعانة به على الآخر ، فاذا انهزم الآخر لم يقاتل الذي ضمه الى نفسه حتى يدعو الى الطاعة لانه حصل بالاستعانة به به في امانه .

فصل ولا يجوز اخذ مالهم لحديث ابن مسعود وحديث ابى امامة في صفين ، ولأن الاسلام عصم دمه وماله ، وانما ابيح قتالهم للدفع والرد الى الطاعة وبقي حكم المال على ما كان ، فلم يجز اخذه كمال قطاع الطريق ، ولا يجوز الانتفاع بسلاحهم وكراعهم من غير اذنهم من غير ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه » ولأن من لا يجوز اخذ ماله لم يجز الانتفاع بماله من غير اذنه ومن غير ضرورة كغيرهم ، وان اضطر اليه جاز كما يجوز اكل مال غيره عند الضرورة .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه الحاكم والبيهقي عن عبد الله بن عمر ، وأثر أبى امامة في صفين أخرجه البيهقي قال « شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً » .

وحديث « لا يحل مال امرئ الخ » مضى في الزكاة والبيوع والربا وغيرها .

اما الأحكام فانه إذا أسر أهل العدل من أهل البغى حراً بالغا - فان كان شاباً جليداً - فان للامام أن يجبسه ما دامت الحرب قائمة ان لم يرجع الى الطاعة ، فان بذل الرجوع الى الطاعة أخذت منه البيعة وخطى ، وان انقضت الحرب أو انهزموا الى غير فئة فانه يخطى ، وان انهزموا الى فئة خطى على المذهب ولم يخل على قول أبى اسحاق ، ولا يجوز قتله .

وقال أبو حنيفة : يجوز قتله • دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يقتل سييهم » فان قتله رجل من أهل العدل عامدا فهل يجب عليه القصاص ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجب عليه القصاص لأنه صار بالأسر محقون الدم فصار كما لو رجع الى الطاعة ، وللولي أن يعفو عن القود الى الدية •

(والثاني) لا يجب عليه القصاص ، لأن قول أبي حنيفة شبهة تسقط عنه القصاص فعلى هذا يجب فيه الدية ، وان كان الأسير شيخا لا قتال فيه أو مجنونا أو امرأة أو صبيا أو عبدا لم يجسوا لأنهم ليسوا من أهل البيعة على القتال • ومن أصحابنا من قالوا : يجسسون لأن في ذلك كسرا لقلوبهم واقلالا لجمعهم واضعافا من روحهم ومعنوياتهم ، ولكن المنصوص هو الأول »

قوله « ولا يجوز قتالهم بالنار الخ » فجملة ذلك أنه يحرم رمي أهل البغي بالنار أو المنجنيق من غير ضرورة ، لأن القصد بقتالهم اكفهم وردهم الى الطاعة فيجب تجنب ما يهلكهم أو يبيدهم ، ولأن رميهم بالمدايق والرشاشات يصيب منهم من يقاتل ومن لا يقاتل ، وانما يجوز قتل من يقاتل فقط ، فاذا احاط أهل البغي من كل جهة ولم يمكنهم التخلص منهم الا بالرمي بالنار أو رشقهم بالمدايق جاز ذلك للضرورة • وقال ابن الصباغ : وكذلك ان رماهم أهل البغي بالنار وكان هذا سلاحا لهم جاز لأهل العدل رميهم بشل سلاحهم •

فسرع ولا يجوز للامام أن يستعين على قتال أهل البغي بمن يرى جواز قتالهم مدبرين من المسلمين ، لأنه يعرف أنهم يظلمون - فان كان لا يقدر على قتال أهل البغي الا بالاستعانة بهم - جاز اذا كان مع الامام من ينعمهم من قتالهم مدبرين ، ولا يجوز للامام أن يستعين على قتالهم بالكفار ، لأنهم يروون قتل المسلمين مدبرين ، تشفيا لما في قلوبهم •

قوله : وان اقتتل فريقان الخ • فجملة ذلك أنهم اذا افترقوا فريقين

واقترلا ، فان قدرا الامام على قهرهما لم يعاون احدهما على الأخرى لأنهما على الخطأ والمعونة على الخطأ خطأ ، وان كان لا يقدر على قهرهما ضم الى نفسه أقربهما الى الحق وقاتل معها الطائفة الأخرى ، ولا يقصد بقتاله معاونة الطائفة التي ضمها الى نفسه ، وانما يقصد رد الذين يقاتلون الى طاعته ، فاذا انهزمت الطائفة التي قاتلها أو رجعت الى طاعته لم يقاتل الطائفة التي ضم الى نفسه حتى يدعوهم الى طاعته ، لأنه بضمهم اليه صار اماما لهم ، فاذا امتنعت من الدخول في طاعته قاتلهم فان استوت الطائفتان اجتهد في أقربهما الى الحق وضم نفسه اليها . وهذا كله كمذهب أحمد .

ولا يجوز لأهل العدل أخذ أموال أهل البغي لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا يقسم فيؤهم » « وقد استؤذن على يوم الجمل في النهب فقال : انهم يحرمون بحرمة الاسلام ولا يحل مالهم » فان انقضت الحرب ورجعوا الى الطاعة وكان في يد أهل العدل مال لأهل البغي أو في يد أهل البغي مال لأهل العدل وجب رد كل مال الى مالكه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه مسلم فلم يجز الاتقاع بماله من غير اذنه كغير الكراع والسلاح وكأهل العدل .

وان دعته ضرورة بأن ذهب سلاحه أو خاف على نفسه جاز أن يدفع عن نفسه بسلاحه ، فكذلك ان خاف على نفسه وأمكنه أن ينجو على دابة لهم جاز له ذلك ، لأنه لو اضطر الى ذلك من مال أهل العدل لجاز له الاتقاع به فكذلك اذا اضطر الى ذلك من أموال أهل البغي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اتلف أحد الفريقين على الآخر نفساً أو مالا في غير القتال وجب عليه الضمان ، لأن تحريم نفس كل واحد منهما وماله كتحريرهما قبل البغي فكان ضمانهما كضمانهما قبل البغي . وان اتلف أهل العدل على أهل البغي نفساً أو مالا في حال الحرب بحكم القتال لم يجب عليه الضمان ، لأنه مأمور باتلافه فلا يلزمه ضمانه ، كما لو قتل من يقصد نفسه أو ماله من قطاع الطريق . واذا اتك أهل البغي على أهل العدل ففيه قولان (أحدهما)

يجب عليه الضمان لانه اتلف عليه بعدوان فوجب عليه الضمان ، كما لو اتلف عليم في غير القتال (والثاني) لا يجب عليه الضمان وهو الصحيح ، لما روى عن الزهري انه قال « كانت الفتنة العظمى بين الناس وفيهم البديون ، فاجمعوا على ان لا يقيم حد على رجل ارتكب فرجا حراما بتناول القرآن ، ولا يقتل رجل سفك دما حراما بتناول القرآن ، ولا يفرم مالا اتلفه بتناول القرآن » ولانها طائفة ممتنعة بالحرب بتناول فلم تضمن ما تتلف على الاخرى بحكم الحرب كاهل العدل . ومن اصحابنا من قال : القولان في غير القصاص ، فاما القصاص فلا يجب قولاً واحداً لانه يسقط بالشبهة ولهم في القتل شبهة .

فصل وان استعان اهل البغي باهل الحرب في القتال وعقدوا لهم امانا او دمة بشرط المعاونة لم ينعقد ، لأن من شرط الذمة والامان ان لا يقاتلوا المسلمين فلم ينعقد على شرط القتال ، فان عاونوهم جاز لاهل العدل قتلهم مدبرين وجاز ان يذفف على جريحهم ، وان اسروا جاز قتلهم واسترقاقهم وابن عليهم والمعاونة لهم لانه لا عهد لهم ولا دمة فصاروا كما لو جادوا منفردين عن اهل البغي ولا يجوز شيء من ذلك لمن عاونهم من اهل البغي لانهم بدلوا لهم الدمة والامان فلزمهم الوفاء به ، وان استعانوا باهل الذمة فعاونوهم نظرت فان قالوا : كنا مكرهين او ظننا انه يجوز ان نعاونهم عليكم كما يجوز ان نعاونكم عليهم لم تنتقض الذمة لان ما ادعوه محتمل فلا يجوز نقض العقد مع الشبهة وان قاتلوا معهم عالمين من غير اكراه ، فان كان قد شرط عليهم ترك المعاونة في عقد الذمة انتقض العهد لانه زال شرط الذمة . وان لم يشترط ذلك ففيه قولان .

(احدهما) ينتقض كما لو انفردوا بالقتال لاهل العدل (والثاني) لا ينتقض لانهم قاتلوا تابعين لاهل البغي ، فاذا قلنا : لا ينتقض عهدهم كانوا في القتال كاهل البغي لا يتبع مدبرهم ولا يذفف على جريحهم ، وان اتلفوا نفساً او مالا في الحرب لزمهم الضمان قولاً واحداً ، والفرق بينهم وبين اهل البغي ان في تضمين اهل البغي تنفيراً عن الرجوع الى الطاعة ، فسقط عنهم الضمان في احد القولين ولا يخاف تنفير اهل الذمة لانا قد امناهم على هذا القول ، وان استعانوا بمن له امان الى مدة تعاونوهم انتقض امانهم ، فان ادعوا انهم كانوا مكرهين ولم تكن لهم بيعة على الاكراه انتقض الايمان ، والفرق بينهم وبين اهل الذمة في احد القولين ان الايمان المؤقت ينتقض بالخوف من الخيانة فانتقض بالمعاونة وعقد الذمة لا ينتقض بالخوف من الخيانة فلم ينتقض بالمعاونة) .

الشرح قال الشافعي رحمه الله تعالى : فان كانت لاهل البغي جماعة تكثر ويمتتع مثلها بموضعها الذي هي بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر نكايته واعتقدت ، ونصبوا اماما وأظهروا حكما

وامتنعوا من حكم الامام العادل ، فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها - يقصد القلة من الفرالييسير الذين لا يتأتى لهم أن يقيموا دولة أو حكومة ذات سلطان بازاء حكومة أهل العدل - فينبغي اذا فعلوا هذا أن نسألهم ما نعموا ، فان ذكروا مظلمة بينة ردت فان لم يذكروها بينة قيل لهم : عودوا لما فازقتهم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتكم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة ، الى أن قال ، وما أصابوا في هذه الحال على وجهين .

(أحدهما) ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقم عليهم من ذلك شيء الا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ .

(والوجه الثاني) : ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد الله تعالى أو للناس ثم ظهر عليهم رأيت أن يقام عليهم كما يقام على غيرهم ممن هرب من حد أو أصابة وهو في بلاد لا والى فيها ثم جاء لها وال . وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليا فصار لا يجرى له بها حكم ، فمتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ، ولا يمنع الامتناع حقاً يقام انما يمنعه التأويل والامتناع معا . اهـ

وكان الشافعي قد قال قبل ذلك في أول كتاب قتال أهل البغي والردة « وأمر الله تعالى ان فاءوا أن يصلح بينهما بالعدل ، ولم يذكر تباعة في دم ولا مال ، وانما ذكر الله تعالى الصلح آخرأ كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فأشبه هذا - والله أعلم - أن تكون التباعات في الجراح والدماء وما فات من الأموال ساقطة بينهم . قال وقد يحتمل قول الله عز وجل : فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، والعدل أخذ الحق لبعض الناس من بعض ، قال وانما ذهبنا الى أن القود ساقط ، والآية تحتل المعنيين ، أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن راشد عن الزهري قال : أدركت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج أصيب بوجه التأويل الا أن يوجد مال رجل بعينه فيدفع الى صاحبه اهـ .

أما الأحكام فإنه إذا أتلّف أحد الفريقين على الآخر نفساً أو مالا قبل أيام الحرب أو بعدها وجب عليه الضمان لأنه أتلّف مالا محرماً عليه بغير القتال فلزمه ضمانه كما لو أتلّفوه قبل البغي ، وإن أتلّفوه في حال القتال ظُرت فإن أتلّف ذلك أهل العدل لم يلزمهم ضمانه بلا خلاف لأنهم مأمورون بقتالهم . والقتال يقتضي اتلاف ذلك .

وإن أتلّف ذلك أهل البغي على أهل العدل ففيه قولان : قال في القديم يجب عليهم ضمان ذلك ، وبه قال مالك لقوله تعالى « ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » والباغي ظالم فوجب أن يكون عليه السلطان وهو القصاص ، ولأن الضمان يجب على آحاد أهل البغي ، فوجب أن يكون على جماعتهم وعكسه أهل الحرب . وقال في الجديد لا يجب وعليهم الضمان ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وهو الأصح ، لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » الخ الآية ، فأمر بقتالهم ولم يوجب ضمان ما أتلّفوا عليهم .

وروى أن هشام بن عبد الملك أرسل إلى الزهري يسأل عن امرأة من أهل العدل ذهبت إلى أهل البغي وكفرت زوجها وتزوجت من أهل البغي ثم تابت ورجعت هل يقام عليها الحد ؟ فقال الزهري : كانت الفتنة العظمى بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم البديون ، فأجمعوا على أن لا حد على من ارتكب فرجاً محظوراً بتأويل القرآن ، وأن لا ضمان على من سفك دماً محرماً بتأويل القرآن وألا غرم على من أتلّف مالا بتأويل القرآن .

وروى أن علياً رضي الله عنه قاتل أهل الجمل وقتل منهم خلق عظيم وأتلّف مال عظيم ثم ملكهم ولم ينقل أنه ضمن أحداً منهم ما أتلّف من نفس أو مال ، فدل على أنه أجماع ، ومن أصحابنا من قال : القولان في الأموال والديات ، فأما القصاص فلا يجب قولاً واحداً لأنه يسقط بالشبهة .

مسألة إذا عقد أهل البغي لأهل الحرب الذمة أو الأمان بشرط أن يعاونوهم على قتال أهل العدل ، لم يصح هذا العقد في حق أهل العدل ،

فيجوز لهم قتلهم مقبلين ومدبرين ، ويجاز على جريحهم ، ويجوز سبي ذراريهم ، ويتخير الامام فيمن أسر منهم بين المن والقتل والاسترقاق والفداء ، لأن شرط صحة العقد لهم ألا يقاتلوا المسلمين ، فان وقع العقد على شرط قتال المسلمين لم يصح ، وان أتلّفوا على أهل العدل نعماً أو مالا لم يجب عليهم ضمانه قولاً واحداً ، كما لو قاتلوا المسلمين منفردين • وهل يكون في أمان من أهل البغي ؟ فيه وجهان حكاهما المسعدي •

(أحدهما) - ولم يذكر المصنف وابن الصباغ في الشامل غيره - أنهم في أمان منهم ، لأنهم قد بذلوا لهم الأمان فلزّمهم الوفاء به •

(والثاني) أنهم لا يكونون في أمان منهم ، لأن من لم يصح أمانه في بعض المسلمين لم يصح في حق بعضهم كمن آمنه صبي أو مجنون ، وأما إذا استعان أهل البغي بأهل الذمة على قتال أهل العدل وأعانوهم فهل تنتقض ذمتهم في حق أهل العدل ؟ ينظر فيهم فإن قالوا : لم نعلم أنهم يستعينون بنا على المسلمين - وانما ظننا أنهم يستعينون بنا على الحرب ، أو قالوا : اعتقدنا أنه لا يجوز لنا اعانتهم عليكم الا أنهم أكرهونا على ذلك لم تنتقض ذمتهم ، لأن عقد الذمة قد صح فلا ينتقض لأمر محتمل وان لم يدعوا شيئاً من ذلك فهل تنتقض ذمتهم ؟ فيه قولان •

(أحدهما) تنتقض كما لو اتفردوا بقتال المسلمين •

(والثاني) لا تنتقض ، لأن أهل الذمة لا يعلمون المحق من المبطل وذلك شبهة لهم •

وقال أبو اسحاق المروزي : القولان اذا لم يكن الامام قد شرط عليهم في عقد الذمة الكف عن القتال لفظاً ، وان شرط عليهم الكف عن ذلك انتقضت ذمتهم قولاً واحداً ، والطريق الأول هو المنصوص • فاذا قلنا تنتقض ذمتهم لم يجب عليهم ضمان ما أتلّفوا على أهل العدل من قس ومال قولاً واحداً كآهل الحرب ، قال الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق : ويجوز قتلهم على

هذا مقبلين ومدبرين ، ويتخير الامام في الأسير منهم ، كما قلنا في أهل الحرب •

وقال ابن الصباغ : هل يجوز قتلهم على هذا مقبلين ومدبرين ؟ فيه قولان بناء على القولين فيهم اذا نقضوا الذمة ، هل يقتلون في الحال ؟ أو يجب ردهم الى مأمهم ؟ وهل تنتقض ذمتهم في حق أهل البغى ؟ ينبغي أن يكون على الوجهين اللذين مضيا في صحة أمان أهل البغى لأهل الحرب ، واذا قلنا لا تنتقض ذمتهم فحكمهم حكم أهل البغى فيجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز قتلهم مدبرين ، ولا يجاز على جريحهم ولا يجوز سبي أموالهم ومن أسر منهم كان كمن أسر من أهل البغى الا أنهم اذا أتلقوا على أهل العدل نفسا أو مالا لزمهم ضمانه قولاً واحداً والفرق بينهم وبين أهل البغى أن لأهل البغى شبهة ، فلذلك سقط عنهم الضمان في أحد القولين • وليس لأهل الذمة شبهة فوجب عليهم الضمان ، ولأن في ايجاب الضمان على أهل البغى تنفيراً عن رجوعهم الى الطاعة ، وقد أمرنا باصلاحهم ، وأهل الذمة لا يخاف من ثورهم ، ولم تؤمر بالاصلاح بيننا وبينهم فان استعان أهل البغى بمن بيننا وبينهم هدنة فأعانوهم انتقض أمانهم الا اذا ادعوا أنهم أكرهوا على ذلك ، وأقاموا على ذلك بينة ، والفرق بينهم وبين أهل الذمة أن أهل الذمة أقوى حكماً ، ولهذا لا تنتقض الذمة لخوف جنايتهم والهدنة تنتقض لخوف جنايتهم فلأن تنتقض بنفس الاعانة أولى ، واذا انتقض أمانهم كان حكمهم حكم أهل الحرب •

قال الشافعي رحمه الله : فان جاء أحد تائباً لم يقتص منه لأنه مسلم محقون الدم ، فمن أصحابنا من قال أراد بذلك الحربي والمستأمن وأهل الذمة ، اذا قلنا تنتقض ذمتهم ، فان الواحد من هؤلاء اذا قتل أحداً من أهل العدل ثم رجع اليهم تائباً لم يقتص منه لأنه قتله قبل اسلامه ، فأما أهل البغى فلا يسقط عنهم الضمان بالتوبة لأنهم مسلمون •

ومنهم من قال : ما أراد الشافعي بذلك الا أهل البغى ، وقد نص في الأيم

عليه ويجوز أن يملأ بأنه مسلم محقون الدم ، لأن قتله كان بتأويل فلم يزل
خسر ذمته وانما سقط القصاص في أحد القولين ، ومذهب أحمد كذهبا في
كل ما مضى من أوجه وأقوال وتأويلات • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ولوا فيما استولوا عليه قاضياً نظرت ، فان كان ممن
يستبيح دماء أهل العدل وأموالهم - لم ينفذ حكمه لأن من شرط القضاء
العدالة والاجتهاد ، وهذا ليس بعدل ولا مجتهد ، وان كان ممن لا يستبيح
دماءهم ولا أموالهم نفذ من حكمه ما ينفذ من حكم قاضي أهل العدل ، ورد من
حكمه ما يرد من حكم قاضي أهل العدل ، لأن لهم تأويلاً يسوغ فيه الاجتهاد ،
فلم ينقض من حكمه ما يسوغ فيه الاجتهاد •

وان كتب قاضيهما إلى قاضي أهل العدل استحب ان لا يقبل كتابه استهانة
بهم وكسراً لقلوبهم ، فان قبله جاز ، لأنه ينفذ حكمه فجاز الحكم بكتابه كقاضي
أهل العدل •

فصل وان استولوا على بلد وأقاموا الحدود وأخذوا الزكاة
والخراج والجزية اعتد به ، لأن علياً كرم الله وجهه قاتل أهل البصرة ولم يلغ
ما فعلوه وأخذوه ، لأن ما فعلوه وأخذوه بتأويل سائغ فوجب امضاؤه كالحاكم
إذا حكم بما يسوغ فيه الاجتهاد ، فان عاد البلد إلى أهل العدل فادعى من عليه
الزكاة أنه دفعها إلى أهل البغي قبل قوله ، وهل يحلف عليه مستحجاً أو واجباً ؟
فيه وجهان ذكرناهما في الزكاة •

وان ادعى من عليه الجزية أنه دفعها إليهم لم يقبل قوله ، لأنها عوض فلم
يقبل قوله في الدفع كالمستأجر إذا ادعى دفع الأجرة ، وان ادعى من عليه الخراج
أنه دفعه إليهم ففيه وجهان (أحدهما) يقبل قوله ، لأنه مسلم فقبل قوله في
الدفع كما قلنا فيمن عليه الزكاة • (والثاني) لا يقبل لأن الخراج ثمن أو أجرة
فلم يقبل قوله في الدفع كالثمن في البيع والأجرة في الإجارة •

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه في الأم في الأمان « وقال
بعض الناس : لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود
وحقوق الناس وإذا ظهر الإمام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرد

من حكمه الا ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل البغى ، وان حكم على غير أهل البغى فلا ينبغي للامام أن يجيز كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له . قال واذا كان غير مأمون برأيه عن استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا انفاذ حكمه ، وحكمه أكثر من كتابه ، فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو الأكثر ، ويرد كتابه وهو الأقل اهـ .

وجملة ذلك أنه اذا نصب أهل البغى قاضياً — فان كان يستحل دماء أهل العدل وأموالهم لم يصح قضاؤه ، ولأنه ليس بعدل ، وان كان لا يستحل دماء أهل العدل وأموالهم نفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام قاضى أهل العدل سواء كان القاضى من أهل العدل أو من أهل البغى .

وقال أبو حنيفة : ان كان من أهل العدل نفذ حكمه ، وان كان من أهل البغى فيما أتلّفوه حال الحرب جاز حكمه لأنه موضع اجتهاد ، وان كان حكمه لا يفسقون وهو قول أحمد وأصحابه .

دليلنا أنه اختلاف في الفروع بتأويل سائغ فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسق كاختلاف الفقهاء ، ولأن علياً رضى الله عنه لما غلب على أهل البغى وكانوا قد حكموا مدة طويلة بأحكام لم يرو أنه رد شيئاً منها . ولم يرد قضاء قاضيه ، كقاضى أهل العدل .

فرع فان حكم قاضى أهل البغى بسقوط الضمان عن أهل البغى فيما أتلّفوه حال الحرب جاز حكمه لأنه موضع اجتهاد ، وان كان حكمه فيما أتلّفوه قبل قيام الحرب لم ينفذ لأنه مخالف للاجماع . وان حكم على أهل العدل بوجوب الضمان فيما أتلّفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لمخالفته للاجماع ، وان حكم بوجوب ضمان في غير حال الحرب نفذ حكمه ، فان كتب قاضى أهل البغى الى قاضى أهل العدل بحكم فالمستحب ألا يقبل كتابه استهانة بهم وكسراً لقلوبهم . أو كما يعبر المعاصرون باضعاف روحهم المعنوية ، فان قبله جاز .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز لأنه محكوم بفسقهم وولاية القضاء تنافي
الفسوق ولنا أننا قد افئنا الدليل على تنفيذ حكمه ، ومن نفذ حكمه جاز
قبول كتابه ، كقاضى أهل العدل . هذا نقل أصحابنا العراقيين • وقال
الخراسانيون : ان كان قد نفذ القضاء قبل كتابه ، وان لم ينفذ القضاء فهل
يقبل كتابه ؟ فيه قولان •

وان شهد عدل من أهل البنى قبلت شهادته ، ووافقنا أبو حنيفة على
ذلك لأنهم وان كانوا خسة عنده من جهة الدين ، الا أن ذلك لا يوجب رد
الشهادة عنده ، وانما قبلت شهادتهم عندنا وعند العنابلة لأنهم ليسوا بفسقة
فهم كأهل العدل المختلفين فى الأحكام •

قوله : وان استولوا على بلد وأقاموا الحدود الخ ، فجملة ذلك أنه اذا
استولى أهل البنى على بلد وأقاموا فيه الحدود وأخذوا الزكوات والجزية
والخراج وقع ذلك موقعه •

وحكى المسعودى وجهاً آخر أنه لا يعتد بما أخذوه من الجزية وليس
بشيء لأن علياً رضى الله عنه لما ظهر على أهل البنى لم يطالب بشيء مما كانوا
قد جبوه من ذلك •

اذا ثبت هذا فظهر الامام على البلدة التى كانوا قد غلبوا عليها ،
فادعى من عليه الزكاة أنه قد كان دفع اليهم الزكاة — فان علم الامام بذلك
وقامت به عنده بينة لم يطالبه بشيء • وان لم يعلم الامام بذلك ولا قامت به
بينة فان دعوى من عليه الزكاة مخالفة للظاهر فيحلفه ، وهل تكون يمينه واجبة
أو مستحبة ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما فى الزكاة للامام النوى رضى الله عنه •

فان ادعى من عليه الجزية أنه دفعها اليهم — فان علم الامام بذلك أو
قامت به بينة لم يطالبه بشيء ، وان لم يعلم الامام بذلك ولا قامت به بينة لم
يقبل قول من عليه الجزية • لأنه يجب عليه الدفع الى الامام لأنهم كفار ليسوا
بمؤمنين ، ولأن الجزية عوض عن المساكنة فلا يقبل قولهم فى دفعها من غير
بينة كمن المبيع والأجرة •

وان ادعى من عليه الخراج أنه دفعه اليهم ، فان علم الامام بذلك أو
دامت به بينة ، لم يطالب بشيء ، وان لم يعلم بذلك ولا قامت به بينة
ففيه وجهان .

(أحدهما) يقبل قوله مع يمينه لأنه مسلم فقبل قوله مع يمينه فيما دفع
كما قلنا فيمن عليه الزكاة . (والثاني) لا يقبل قوله لأن الخراج ثمن أو
أجرة فلا يقبل قوله في دفعه من غير بينة كالثمن والأجرة في غير ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اظهر قوم رأى الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة الامام
لم يتعرض لهم ، لأن علياً كرم الله وجهه سمع رجلاً من الخوارج يقول : لا حكم
إلا لله تعريضاً له في التحكيم في صفين . فقال : « كلمة حق أريد بها باطل » ثم
قال : لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم
ما الفء ما دامت أيديكم معنا ، ولا نبؤكم بقتال » ولأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يتعرض للمنافقين الذين كانوا معه في المدينة ، فلأن لا نتعرض لأهل
البغي وهم من المسلمين أولى ، وحكمهم في ضمان النفس والمال والحد حكم أهل
العدل ، لأن ابن ملجم جرح علياً كرم الله وجهه ، فقال : « أطعموه واسقوه
واحبسوه ، فان عشت فانا ولي دمي ، أعفو أن شئت ، وإن شئت استقدت ،
وان مت فاقتلوه ولا تمثلوا به » فان قتل فهل يتحتم قتله ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يتحتم لأنه قتل بشهر السلاح ، فانحتم قتله كقاطع الطريق .

(والثاني) لا يتحتم وهو الصحيح لقول علي كرم الله وجهه « أعفو أن شئت
وان شئت استقدت » .

وان سبوا الامام أو غيره من أهل العدل عزروا ، لأنه محرم ليس فيه حد
ولا كفارة فوجب فيه التعزير . وان عرضوا بالسب ففيه وجهان :

(أحدهما) يعزرون لأنهم إذا لم يعزروا على التعريض صرحوا وخرقوا
الهيبة (والثاني) لا يعزرون لما روى أبو يحيى قال صلى بنا على رضى الله عنه
صلاة الفجر فناداه رجل من الخوارج « لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من
الخاسرين » فأجابه على رضوان الله عليه وهو في الصلاة « فاصبر ان وعد الله
حق ولا يستخفك الذين لا يوقتون » ولم يعزره .

فصل وان خرجت على الامام طائفة لا منعة لها او اظهرت راي الخوارج كان فصل في ضمان النفس والمال والحدود حكم اهل العدل ، لانه لا يخاف نفورهم لقتلهم وقدرة الامام عليهم ، فكان حكمهم فيما ذكرناه حكم الجماعة ، كما لو كانوا في قبضته .

فصل وان خرجت طائفة من المسلمين عن طاعة الامام بغير تاويل واستولت على البلاد ومنعت ما عليها واخذت ما لا يجوز اخذه قصدت الامام وطالبهم بما منعوا ورد ما اخذوا ، وغرمهم ما اتلفوه بغير حق ، اقام عليهم حدود ما ارتكبوا لانه لا تاويل لهم فكان حكمهم ما ذكرناه كقطاع الطريق) *

الشرح الخوارج هم جمع خارجة ، أى طائفة ، سموا بذلك لخروجهم على خيار المسلمين ، وقد حكى الراعى في الشرح الكبير أنهم خرجوا على على رضى الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطاته ، كذا قال ، وهذا خلاف المستفيض من حقائق التاريخ وصادق الأخبار ، فان كل أولئك تقرر أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه شيئا ويتبرأون منه .

وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء ، لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة ، الا أنهم يتأولون القرآن على غير المراد منه يستبدون بأرائهم ويبالغون في الزهد والخشوع فلما قتل عثمان قاتلوا مع على واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا امامة على وكفر من قاتله من أهل الجمل بقيادة طلحة والزبير ، فانهما خرجا الى مكة بعد أن بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة ، فاتفقوا على طلب قتلة عثمان ، وخرجوا الى البصرة يدعون الناس الى ذلك ، فبلغ عليا فخرج اليهم فوقعت بينهم واقعة الجمل المشهورة ، وانتصر على وقتل طلحة في المعركة ، وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة .

فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان عاملا على الشام وقد أرسل اليه على أن يبايع له أهل الشام ، فاعتل بأن عثمان قتل مظلوما وأنها تجب المبادرة الى الاقتصاص

من قتلته ، وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، والتمس من على أن يمكنه منهم ثم يبيع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم الى أحكم فيهم بالحق ؛ فلما طال الأمر خرج على في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام ، فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً لقتاله فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهم أشهراً وكاد معاوية وأهل الشام أن ينكسروا ، فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا : ندعوكم الى كتاب الله ، وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية فترك القتال جمع كثير ممن كان مع على خصوصا القراء بسبب ذلك تدينا محتجين بقوله تعالى « ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ، يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم » الآية فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا : ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر معهما من لم يياشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب على ومن معه الى ذلك وأنكرت ذلك الطائفة التي صارت خوارج وفارقوا عليا وهم ثمانية آلاف ونزلوا بمكان يسمى حروراء ، ومن ثم سمو بالحرورية ، وكانوا بقيادة كبيرهم عبد الله ابن الكواء اليشكري وشيث التميمي ، فأرسل اليهم على عبد الله بن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم ، ثم خرج اليهم على فاطاعوه ودخلوا معه الكوفة ومعهم رئيساهم المذكوران ثم أشاعوا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب فيهم وأنكر ذلك فتنادوا من جانب المسجد لا حكم الا لله فقال : كلمة حق يراد بها باطل . ثم قال : لكم علينا ثلاث ، الا نمنعكم من المساجد ولا من رزقكم من الفء ، وألا تبدأكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً ، وخرجوا شيئا بعد شيء الى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم على في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب ، ثم راسلهم أيضا فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا أيضا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباخ دمه وماله وأهله ، واستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين . ومر بهم عبد الله بن خباب بن الأثرث واليا لعل على بعض تلك البلاد ومعه سريره وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سيرته عن ولد ، فبلغ عليا فخرج اليها في الجيش الذي كان هياه للخروج الى الشام ، فأوقع بهم في النهروان ولم ينج منهم الا دون العشرة ، ولا قتل من ثمة الا نحو العشرة .

فهنا ملخص أمرهم ثم انضم الى من بقى منهم ممن مال الى رأيهم فكفوا
مختفين في خلافة علي حتى كان منهم ابن ملجم الذي قتل عليا رضي الله عنه
بعد أن دخل في صلاة الصبح ، قال الشافعي في الأم : وابن ملجم المرادى
قتل عليا متأولا . قال الرافعي أراد الشافعي أنه قتله زاعماً أن له شبهة وتأويلا
باطلا وحكى أن تأويله أن امرأة من الخوارج تسمى قطاع خطبها ابن ملجم
وكان على قتل أباه في جملة الخوارج فوكلته في القصاص وشرطت له مع
ذلك ثلاثة آلاف درهم وعبيداً وقينة لتجيبه في ذلك وفي ذلك قيل :

فلم أر مهراً ساقه ذو سحابة لمثل قطام من فصيح وأعجم
ثلاثة آلاف وعبد وقينة وقتل على بالحسام المسمم
فلا مهر أعلا من على وإن غلبا ولا فتك إلا دون فتك ابن ملجم

وقد ذكر ابن عبد البر قصة قتل ابن ملجم لعلي في الاستيعاب مطولة
وقال الحافظ بن حجر : وأما ما ذكره في قصة قطام فظاهره مخالف للواقع لأن
المحفوظ أنها شرطت ذلك عليه مهراً وهو ظاهر في سياق الشعر المذكور .
قلت : ذكر الحاكم في المستدرک قصة القتل والسبب بإسناد فيه انقطاع ثم لما
وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان
يقال له النخيلة ، وكانوا منقمعين في امارة زياد وابنه طول مدة ولاية معاوية .
وابنه يزيد ، وظفر زياد وابنه بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، ثم بعد
ذلك ظهر الخوارج بالعراق في خلافة ابن الزبير وادعاء مروان الخلافة وكانوا
بقيادة نافع بن الأزرق وبالسامة مع نجدة بن عامر ، وزاد نجدة على معتقد
الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر . ولو اعتقد
معتقدهم ، وعظم البلاء بهم وتوسعوا حتى أبطلوا رجم المحصن وقطعوا يد
السارق من الابط ، وأوجبوا الصلاة على الحائض حال حيضها ، وكفروا من
ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان قادراً ، وإن لم يكن قادراً فقد
ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال
أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً ، وفتكوا في المنتسبين الى الاسلام بالقتل
والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً ، ومنهم من يدعو أولاً ثم يفتك .

هذا معتقد الخوارج والسبب الذي لأجله خرجوا ، ويتبين بذلك بطلان ما حكاه الرافعي •

قال الشوكاني : وقد وردت بما ذكرنا من أصل حال الخوارج أخبار جياذ • منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معسر عن الزهري الخ • وعدة فرق الخوارج نحو عشرين فرقة •

قال ابن حزم : وأقربهم إلى الحق الأباضية • قلت وهم يعيشون الآن في جبال القبائل في شمال أفريقية من تونس والجزائر ومراكش ، كما أن لهم اماما في عسان وقد قرأت في كتبهم أنهم يتبعون في فقههم أبا الشعثاء جابر بن زيد • وهو موثق في جميع كتب أهل السنة وله عندهم أخبار وروايات رواها عنه عبد الله بن اباض لم أجدها عندنا •

إذا ثبت هذا فأظهر قوم رأى الخوارج فتجنبوا الجماعات وسبوا السلف وأكفروهم وقالوا : من أتى بكبيرة خرج من الملة واستحق الخلود في النار ، ولكنهم لم يخرجوا من قبضة الامام فانه لا يقابلهم في ذلك كما روينا في الرجل الذي قال على باب المسجد وعلى يخطب : لا حكم الا لله ، وكان خارجيا ، لأن هذا كلامهم • وروى أن عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب اليه أن قوما يرون رأى الخوارج يسبونك ، فقال اذا سبونى سبوهم ، واذا حملوا السلاح فاحملوا السلاح ، واذا ضربوا فاضربوهم اه •

فاذا سبوا الامام أو غيره عزروا ، وان عرضوا بسب الامام عن طريق الكناية أو النكتة أو الفكاهة ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يعزرون ، لأن عليا رضى الله عنه سمع رجلا خلفه في صلاة الفجر يقول (لئن أشركت ليحبطن عملك) ورفع بها صوته تعريضا له بذلك ، فأجابه على (فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفئك الذين لا يوقنون) ولم يعزره ولأن التعريض يحتمل السب وغيره •

(والثاني) يعزرون لأنه اذا لم يعزروهم بالتعريض بالسب ارتقوا الى التصريح بالسب والى أعظم منه ، فان بعث لهم الامام والياً فقتلوه وجب عليهم القصاص لأن عليا بعث عبد الله بن خباب الى أهل النهروان واليا كما قلنا فقتلوه ، فبعث اليهم أن ابعثوا بقاتله فأبوا وقالوا « كلنا قتله » فسار اليهم وقتلهم ، وهل يتحتم القصاص على القاتل ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يتحتم لأنه قتل باسهار السلاح فصار بمنزلة قاطع الطريق •

(والثاني) لا يتحتم لأنه لم يقصد بذلك اخافة الطريق وأخذ الأموال ، نأشبه من قتل رجلاً منفرداً •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب قتل المرتد

تصح الردة من كل بالغ عاقل مختار ، فاما الصبي والمجنون فلا تصح ردتهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » •

واما السكران ففيه طريقتان ، من اصحابنا من قال : تصح ردة قولاً واحداً ، ومنهم من قال : فيه قولان ، وقد بينا ذلك في الطلاق ، فاما المكره فلا تصح ردة لقوله تعالى : « الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان » وان تلفظ بكلمة الكفر وهو اسير لم يحكم برده لأنه مكره ، وان تلفظ بها في دار الحرب في غير الاسر حكم برده ، لأن كونه في دار الحرب لا يدل على الاكراه ، وان أكل لحم الخنزير أو شرب الخمر لم يحكم برده ، لأنه قد يأكل ويشرب من غير اعتقاد ، ومن اكراه على كلمة الكفر فالأفضل ان لا يأتي بها لما روى انس رضي الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان : ان يكون الله ورسوله احب اليه مما سواهما ، وان يحب المرء لا يحبه الا الله عز وجل ، وان يكره ان يعود في الكفر كما يكره ان توفد ناز فيقتل فيها » •

ودروى خباب بن الارت : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان كان الرجل ممن كان قبلكم ليحفرك في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بمنشار فتوضع على راسه ويشق بالثنتين ، فلا يمنعه ذلك عن دينه ، ويوشط بأمشط الحديد ما دون عظمه من لحم وعصب ما يصدده ذلك عن دينه » •

ومن اصحابنا من قال : ان كان ممن يرجو النكاية في العدو او القيام
باحكام الشرع فالافضل له ان يدفع القتل عن نفسه ، ويتلفظ بكلمة الكفر ،
لما في بقائه من صلاح المسلمين وان كان لا يرجو ذلك اختار القتل .

الشرح قوله تعالى : « الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان »
ورد في سبب نزولها ثلاث روايات . الاولى ما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن
عباس قال : « لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يهاجر الى المدينة أخذ
المشركون بلالا وخبابا وعمارا ، فأما عمار فقال لهم كلمة أعجبتهم تقية ، فلما
رجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه فقال : كيف كان قلبك حين
قلت ؟ أكان منشرا بالذي قلت ؟ قال : لا ، فنزلت » .

الثانية : ما أخرجه أيضا عن مجاهد قال : نزلت هذه الآية في أناس من
أهل مكة آمنوا ، فكتب اليهم بعض الصحابة بالمدينة أن هاجروا ، فخرجوا
يريدون المدينة فأدركتهم قريش بالطريق ففتنهم فكفروا مكرهين ، ففهم
نزلت هذه الآية .

الثالثة : أخرج ابن سعد في الطبقات عن عمر بن الحكم قال : كان عمار
ابن ياسر يئذب حتى لا يدري ما يقول وبلالا وعامر بن فهيرة وقوم من
المسلمين وفيهم نزلت هذه الآية .

وقال مجاهد : أول من أظهر الاسلام سبعة : رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر وبلال وخباب وعمار وصهيب وسمية ، فأما رسول الله
فمنعه أبو طالب وأما أبو بكر فمنعه قومه ، وأما الآخرون فألبسهم أدرع
الحديد وأوقفهم في الشمس فبلغ منهم الجهد ما شاء الله أن يبلغ من حر
الحديد والشمس ، فلما كان من العشاء أتاهم أبو جهل ومعه حربة ، فجعل
يشتهم ويوبخهم ، ثم أتى سمية فطعن بالحربة في قبلها حتى خرجت من
فمها ، فهي أول شهيد استشهد في الاسلام .

أما حديث : « رجع القلم عن ثلاثة الخ » فقد أخرجه أحمد وأبو داود
والحاكم عن علي وعن عمر رضي الله عنهما ، وحديث أنس : « ثلاث من كن

فيه وجد حلاوة الايمان • الحديث « أخرجه أحمد في المسند والشيخان والترمذى وابن ماجه والنسائى •

وحديث خباب بن الارت ولفظه : « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بردة في ظل الكعبة فشكونا اليه فقلنا ألا تستنصر لنا ؟ ألا تدعو الله لنا ؟ فجلس محمرا وجهه فقال : قد « كان من قبلكم الخ الحديث » أخرجه البخارى في الاكراه عن مسدد ، وفي علامات النبوة عن محمد بن المثنى ، وفي مبعث النبى صلى الله عليه وسلم عن الحميدى ، وأخرجه أبو داود في الجهاد عن عمرو بن عون ، والنسائى في الزينة عن يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن المثنى •

أما اللغات فان الارتداد الرجوع عن الدين والاسم الردة ، ورد من الشيء رجع عنه ، والاطمئنان السكون واستئناس القلب •

قوله : « فيقذف فيها » أى يرمى فيها وي طرح ، والمنشار والميشار غير مهموز : الآلة المعروفة ، والنكاية فى العدو أصله الوجع والألم ، وقيل : هو قشر الجرح • قال الشاعر :

« ولا تنكئى قرح الفؤاد فيجعا »

أما الأحكام فان المرتد هو الراجع عن دين الإسلام الى الكفر • قال تعالى : « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » •

إذا ثبت هذا فان الردة انما تصح من كل بالغ عاقل مختار ، فأما الصبى والمجنون فلا تصح ردهما • وقال أبو حنيفة : تصح ردة الصبى ولكن يقتل حين يبلغ • ومرد هذا الخلاف الى صحة اسلام الصبى ، فعند الشافعى وزفر ان الصبى لا يصح اسلامه حتى يبلغ لقبول النبى صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبى حتى يبلغ » ولأنه قول ثبت به الأحكام فلم يصح من الصبى كالهبة ، ولأنه أحد من رفع القلم عنهم فلم يصح اسلامه

كالمجنون والنائم ، ولأنه ليس بمكلف أنسبه الطفل . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه وأحمد بن حنبل وسائر أصحابه ، وإسحاق وابن أبي شيبة وأبو أيوب : يصح إسلام الصبي إذا كان له عشر سنين وعقل الإسلام ، لعوم قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا اله الا الله دخل الجنة » .

وقوله : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه حتى يرب عنه لسانه اما شاكرا واما كفورا » وهذه الأخبار يدخل في عمومها الصبي ، ولأن الإسلام عبادة محضة : فصحت من الصبي العقل كالصلاة والحج ، ولأن الله تعالى دعا عباده الى دار السلام وجعل طريقها الإسلام ، وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الأليم ، ولأن عليا أسلم صبياً ، وقال :

صبياً ما بلغت أو ان حلم سبقتكم الى الإسلام طرا

ولذا قيل : أول من أسلم من الرجال أبو بكر ، ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة ، ومن العبيد بلال . وقال عروة : أسلم علي والزبير وهما ابنا ثمان سنين ، وقد اختلف القائلون بصحة إسلام الصبي في حد السن ، فقال الخرقى : عشر سنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضربه على الصلاة لعشر ، وقال ابن قدامة : أكثر المصححين لإسلامه لم يشترطوا ذلك ولم يجدوا له حداً من السنين ، وحكاه ابن المنذر عن أحمد ، لأن المقصود متى ما حصل لا حاجة الى زيادة عليه ، وروى عن أحمد إذا كان ابن سبع سنين فإسلامه إسلام لقوله صلى الله عليه وسلم : « مروهم بالصلاة لسبع » .

وقال ابن أبي شيبة : « إذا أسلم وهو ابن خمس سنين صح إسلامه » وقال أبو أيوب : أجزئ إسلام ابن ثلاث سنين فمن أصاب الحق من صغير أو كبير أجزأه . الا أنهم قالوا : لا يقتل الا اذا بلغ وجاوز البلوغ بثلاثة أيام .

فإذا ثبت هذا ، فإذا ارتد صحت رده عندهم ، وهو الظاهر من مذهب

أبى حنيفة ومالك . وفي رواية عن أحمد كهذا ، ورواية أنه يصح إسلامه ولا تصح رده . وهل تصح ردة السكران ؟ ذكر الشيخ أبو إسحق هنا فيها طريقتين ، أحدهما أنها على قولين : وإثانية لا تصح رده قولاً واحداً ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وأكثر أصحابنا غير هذه الطريقة . ومن أكره على كلمة الكفر فالأفضل ألا يأتي بها .

ومن أصحابنا من قال : « ان كان ممن يرجو النكاية في أمر العدو والقيام في أمر الشرع فالأفضل أن يدفع القتل عن نفسه ، ويتلفظ بها ، وان كان لا يرجو ذلك اختار القتل ، والمذهب الأول لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان ، أن يكون الله ورسوله له أحب اليه مما سواهما وان يحب المرء لا يحبه الا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » فان أكره على التلفظ بكلمة الكفر فقالها وقصد بها الدفع عن نفسه ولم يعتقد الكفر بقلبه لم يحكم برده ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وقال محمد بن الحسن : هو كافر في الظاهر تبين منه امرأته ولا يرثه المسلمون ان مات ولا يغسل ولا يصلى عليه ، وعزا العمراني في البيان هذا الى أبي يوسف . دليلنا قوله تعالى : « الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله » وفي الآية تقديم وتأخير ، وتقديرها من كفر بالله بعد ايمانه وشرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ، فاذا أكره الأسير على كلمة الكفر فقالها لم يحكم بكفره لما ذكرناه ، فان مات ورثه ورثته المسلمون لأنه محكوم ببقائه على الاسلام فان عاد الى دار الاسلام عرض عليه الاسلام وأمر بالانثيان به لاحتمال أن يكون قال كذلك اعتقاداً ، فان أتى بكلمة الاسلام علمنا انه أتى بكلمة الكفر مكرهاً ، وان لم يأت بالاسلام علمنا أنه يأتي بكلمة الكفر معتقداً له .

قال الشافعي رحمه الله : وان قامت بينة على رجل أنه تلفظ بكلمة الكفر وهو محبوس أو مقيد ولم يقل البينة انه أكره على التلفظ بذلك لم يحكم بكفره ، لأن القيد والحبس اكراه في الظاهر . وهكذا قال في الاقرار اذا

افر بالبيع أو غيره من العقود وهو محبوس أو مقيد ، ثم قال بعد ذلك : كنت مكرها على الاقرار ، قبل قوله في ذلك لأن القيد والحبس اكراه في الظاهر ، وان قامت بينة أنه كان يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير في دار الكفر لم يحكم بكفره لأنها معاص ، وقد يفعلها المسلم وهو يعتقد تحريمها فلم يحكم بكفره . وان مات ورثه ورثته المسلمون لأنه محكوم ببقائه على الاسلام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا أردت الرجل وجب قتله لما روى أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يحل هم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ؛ رجل كفر بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصائه ، أو قتل نفسا بغير نفس » فان أردت امرأة وجب قتلها لما روى جابر رضي الله عنه : « ان امرأة يقال لها أم رومان أردت عن الاسلام ، فبلغ أمرها الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر أن تستتاب ، فان تابت والا قتلت » وهل يجب أن يستتاب أو يستحب ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا يجب لأنه لو قتل قبل الاستتابة لم يضمه القاتل ، ولو وجبت الاستتابة لضمه .

(والثاني) انها تجب لما روى انه « لما ورد على عمر رضي الله عنه فتح ستر فسألهم هل كان من مغربة خير ؟ قالوا نعم ، رجل ارتد عن الاسلام ولحق بالمشركين فاخذناه وقتلناه ، قال : فهلا ادخلتمو بيتنا واغلقتم عليه بابا واطعموه كل يوم رغيفا واستتبتموه ثلاثا ، فان تاب والا قتلتموه ، اللهم اني لم اشهد ولم آمر ولم أرض اذ بلغنى » ولو لم تجب الاستتابة لما تبرا من فعلهم .

فان قلنا : انه تجب الاستتابة أو تستحب ففي مدتها قولان : (احدهما) أنها ثلاثة أيام لحديث عمر رضي الله عنه . ولأن الردة لا تكون الا عن شبهة وقد لا يزول ذلك بالاستتابة في الحال فتقدر بثلاثة أيام ، لأنه مدة قريبة يمكن فيها الارتياح والنظر ، ولهذا قدر به الخيار في البيع .

(والثاني) وهو الصحيح أنه يستتاب في الحال ، فان تاب والا قتل لحديث أم رومان ، ولأنه استتابة من الكفر فلم تتقدر بثلاث كالاستتابة الحربى ،

وان كان سكرانا فقد قال الشافعي رحمه الله : تؤخر الاستتابة ، فمن اصحابنا من قال : تصح استتابة والتأخير مستحب ، لانه تصح رده فصحت استتابة .

ومنهم من قال : لا تصح استتابة ويجب التأخير ، لان رده لا تكون الا عن شبهة ، ولا يمكن بيان الشبهة ولا ازالها مع السكر ، وان ارتد ثم جن لم يقتل حتى يفيق ويعرض عليه الاسلام ، لان القتل يجب بالردة ، والاصرار عليها ، والمجنون لا يوصف بانه مصر على الردة .

الشرح . حديث عثمان : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث » أخرجه أبو داود في الدييات عن سليمان بن حرب والترمذي في القتن عن أحمد بن عبدو والنسائي في الأحباس عن زياد بن أيوب ، وعن عمران بن سكار بن راشد . وأخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن مسعود . وحديث جابر أن أم رومان ، وفي تلخيص الحبير أن الصواب أم مروان أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريقين ، وزاد في أحدهما : « فأبت أن تسلم فقتلت » قال الحافظ ابن حجر : وأسنادهما ضعيفان .

وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستاب فان تابت والا قتل .

وأخرج الدارقطني والبيهقي أن أبا بكر رضى الله عنه استتاب امرأة يقال لها أم قرفة وكفرت بعد اسلامها فلم تتب فقتلها .

قال الحافظ ابن حجر : وفي السير أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل أم قرفة يوم قريظة ، وهى غير تلك . وفي الدلائل عن أبى نعيم أن زيد بن ثابت قتل أم قرفة في سريته الى بنى فزارة .

أما أثر عمر رضى الله عنه فقد أخرجه الشافعي عن محمد بن عبد الله بن عبد انقارى قال : « قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبى موسى فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال هل من مغربة خبر ؟ قال : نعم ، كفر رجل بعد اسلامه ، قال : فما فعلتم ؟ قال : قربناه فضربنا عنقه ، فقال : هلا حبستموه

ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ؟
اللهم انى لم أحضر ولم أرض اذ بلغنى « وأخرجه مالك في الموطأ عن
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القارى عن أبيه .

قال الشافعى رضى الله عنه فى « من لا يتأتى بالمرتد » : زعسوا أن هذا
الأثر عن عمر ليس بم متصل اهـ .

ورواه البيهقى من حديث أنس قال : « لما نزلنا على تستر » فذكر
الحديث وفيه : « فقدمت على عمر رضى الله عنه فقال يا أنس ما فعل الستة
الرهط من بكر بن وائل الذين ارتدوا عن الاسلام فلاحقو بالمشركين ؟ قال :
يا أمير المؤمنين قتلوا بالمعركة ، فاسترجع عمر ، قلت : وهل كان سييلهم الا
القتل ؟ قال : نعم ، قال : كنت أعرض عليهم الاسلام فان أبوا أودعتهم
السجن » .

أما اللغات فقولته : « هل من مغربة خبر » بضم الميم وسكون
الغين . قال أبو عبيد : وكسر الراء وفتحها مع الاضافة فيهما ، معناه هل من
خبر جديد . قال الرافعى . شيوخ الموطأ فتحوا الغين وكسروا الراء
وشددوها . قلت وأصله من الغرب وهو البعد . يقال : « دار غربة » أى
بعيدة . الارتياء والنظر هو الافتعال من الرأى والتدبير والتفكر فى الأمر
وعاقبته وصلاحه ، والنظر هو التفكير أيضا .

وقوله : « الاصرار عليها » أى الإقامة والدوام .

أما الأحكام فانه اذا ارتد الرجل وجب قتله ، سواء كان حرا أو
عبدا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
ثلاث ، رجل كفر بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصان ، أو قتل نفسا بغير
نفس » وقد قدم معاذ على أبى موسى باليمن ، فوجد عنده رجلا موثقاً كان
يهوديا فأسلم ثم تهود منذ شهرين ، فقال : والله لا قعدت حتى تضرب عنقه ،
قضاء الله ورسوله أن من رجع عن دينه فاقتلوه » أخرجه أحمد والشيخان ،

ولأبي داود « فأتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الاسلام : فدعاه هشرين نيلة أو قريباً منها ، فجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه » •

وقد انعقد الاجماع على قتل المرتد ، وان ارتدت امرأة حرة أو أمة وجب قتلها ، وبه قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه والحسن والزهرى والأوزاعى والليث ومالك وأحمد واسحق وقال على : « اذا ارتدت المرأة استرقت » وبه قال قتادة ، وهى احدى الروايتين عن الحسن . وقال أبو حنيفة : لا تقتل وانما تجلس وتطالب بالرجوع الى الاسلام : وان لحقت بدار الحرب سبيت واسترقت ، ويروى ذلك عن عبد الله بن عباس ، دليلنا ما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من بدل دينه فاقتلوه » •

وقال معاذ رضى الله عنه : « قضى الله ورسوله أن من رجع عن دينه فاقتلوه » وهذا عام فى النساء والرجال ، ولحديث جابر فى أم رومان أو أم مروان •

فرع اذا قال المرتد : ناظرونى واكشفوا لى الحجة ، فهل يناظر ؟ قال المسعودى : فيه وجهان •

(أحدهما) يناظر لأنه هو الانصاف •

(والثانى) لا يناظر لأن الاسلام قد وضع فلا معنى لحجته عليه •

فسرع يستتاب المرتد قبل أن يقتل • وقال الحسن البصرى : لا يستتاب ، وان كان كافراً فأسلم ثم ارتد فانه يستتاب • دليلنا أثر عمر : « فهلا أدخلتموه بيتاً وأغلقتهم عليه باباً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستببتموه ثلاثاً ، فان تاب والا قتلتموه ، اللهم انى لم أشهد ولم آمر ولم أرض اذ بلغنى » •

اذا ثبت هذا ، فهل الاستتابة مستحبة أو واجبة ؟ فيه قولان ، قال الشيخ أبو حامد : وقيل : هما وجهان (أحدهما) أنها مستحبة ، وبه قال أبو حنيفة

نقوله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » فأوجب قتله ولم يوجب استنابته ، ولأنه لو قتله قاتل قبل الاستنابة لم يجب عليه ضمانه ، ولهذا لم يوجب تحمير رضى الله عنه الضمان على الذين قتلوا المرتد قبل استنابته ، فلو كانت الاستنابة واجبة لوجب ضمانه ، فعلى هذا لا يأثم إذا قتله قبل الاستنابة .

(والثاني) أن الاستنابة واجبة لقوله تعالى : (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) فأمر الله بسخاطبة الكفار بالانتهاء . ولم يفرق بين الأنصلي والمرد ، ولما رويناه عن عمر وعثمان رضى الله عنهما . وبالقول الأول قال عبيد بن عمير وطائوس والحسن واحمد في احدي روايتيه ، وبالقول الثاني قال عطاء والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي ، والرواية الأخرى عن أحمد ، وعزا ابن قدامة الوجوب الى عمر وعلى ، وقد اقول بعدم الوجوب ورجح الوجوب . وقال الشوكاني بعدم الوجوب وقال أهل الظاهر : يقتل في الحال ، ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد ابن عمير وعليه يدل تصرف البخاري ، فانه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستنابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » وبقصة معاذ المذكورة ولم يذكر غير ذلك .

وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار : ذهب هؤلاء الى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحربى الذى بلغته الدعوة ، فانه يقاتل من قبل أن يدعى . قالوا : وانما نشرع الاستنابة من خرج عن الاسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا ، ثم نقل عن أبى يوسف موافقتهم ، لكن ان جاء مبادرا بالتوبة خلى سبيله وبكل أمره الى الله .

واختلف القائلون بالاستنابة هل يكتفى بالمرة ؟ أم لابد من ثلاث ؟ وهل الثلاث فى مجلس أو فى يوم أو فى ثلاثة أيام ؟ ونقل ابن بطال عن على أنه يستتاب شهرا . وعن النخعي يستتاب أبدا .

قلت : وقولهم لو وجبت الاستنابة لوجب الضمان ، ينظر بقتال نساء

أهل الحرب وذرائعهم فإنه يحرم قتلهم ، ولو قتلهم لم يجب ضمانهم ، فعلى هذا إذا قتله قبل الاستتابة أثم لا غير ، وفي قدر مدة الاستتابة سواء قلنا بالاستتباب أو الوجوب فبالثلاثة الأيام . وبه قال مالك وأحد قولي الشافعي وأحمد وأبو حنيفة .

ووجه ما يرويه عن عمر ، ولأن الاستتابة تراد لزوال الشبهة فقدّر ذلك بثلاث لأنها آخر حد القلة وأول حد الكثرة ، والثاني - وهو الذي نصّره الشافعي - يستتاب في الحال .

وقال الزهري : يستتاب ثلاث مرات في حانة واحدة ، وقال أبو حنيفة : يستتاب ثلاث مرات في ثلاث جمع ، كل جمعة مرة ، وقال الثوري : يستتاب لبدا ويحبس الى أن يتوب أو يسوت .

فرع وأما السكران فإنه لا يستتاب في حال سكره وإنما يؤخر الى أن يفيق ثم يستتاب ، لأن استتافته في حالة افاقته أرجى لاسلامه ، فإن استتيب في حال سكره يصح اسلامه .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : لا يصح اسلامه وبه قال أبو حنيفة ، والمنصوص هو الأول لقوله تعالى : « لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى » فخاطبه في حال السكر فدل على أنه مخاطب مكلف . فكل من كان مخاطباً مكلفاً صح اسلامه كالصاحي ، وإذا أسلم في حال السكر فالمستحب ألا يخلى يلى يحبس الى أن يفيق - فإن أفاق وثبت على اسلامه - خلى سبيله ، وإن أعاد الكفر قتل ، فإن ارتد ثم جن أو تبرسم لم يقتل حتى يفيق من جنونه ويبرأ من برسامة ، لأن المرتد لا يقتل إلا بالردة ، والمقام عليها باختياره ، والمبرسم لا يعلم اقامته على الردة باختياره فلم يقتل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا تاب المرتد قبلت توبته سواء كانت ردة الى كفر ظاهر به أهله أو الى كفر يستتر به أهله كالتعطيل والزندقة ، لما روى أنس رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل

الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، فاذا شهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واستقبلوا قبلتنا وصلوا صلاتنا ، وأكلوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم الا بحقها ولهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين » ولان النبي صلى الله عليه وسلم كف عن المنافقين لما أظهروا من الاسلام مع ما كانوا يظنون من خلافه ، فوجب ان يكف عن المعطل والزنديق لما يظهرونه من الاسلام ، فان كان المرتد مهن لا تأويل له في كفره فأتى بالشهادتين حكم باسلامه لحديث أنس رضي الله عنه ، فان صلى في دار الحرب حكم باسلامه ، وان صلى في دار الاسلام لم يحكم باسلامه ، لانه يحتمل ان تكون صلاته في دار الاسلام للمراءاة والتقية ، وفي دار الحرب لا يحتمل ذلك ، فدل على اسلامه . وان كان ممن يزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب وحدها أو ممن يقول ان محمدا نبى يبعث هو غير الذي بعث ، لم يصح اسلامه حتى يتبرأ مع الشهادتين من كل دين خالف الاسلام ، لانه اذا اقتصر على الشهادتين احتمل أن يكون اراد ما يعتقد ، وان ارتد بجحود فرض أو استباحة محرم لم يصح اسلامه حتى يرجع عما اعتقده ، ويعيد الشهادتين لانه كذب الله وكذب رسوله بما اعتقده في خبره ، فلا يصح اسلامه حتى يأتي بالشهادتين ، وان ارتد ، ثم أسلم ، ثم ارتد ، ثم أسلم ، وتكرر منه ذلك قبل اسلامه ويعزر على تهاونه بالدين .

وقال ابو اسحاق : لا يقبل اسلامه اذا تكررت ردة ، وهذا خطأ لقوله عز وجل : « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ولانه يأتي بالشهادتين بعد الردة فحكم باسلامه كما لو ارتد مرة ثم أسلم .

الشرح حديث أنس : « أمرت أن أقاتل الناس » اعتبره السيوطي من المتواتر ، وكذلك فعل عبد الله الصديق في الكنز الثمين ، والسيوطي جعل شرطه في التواتر أن يرويه عشرة من الصحابة ، وهذا رواه من الصحابة ابن عسر عند البخاري ومسلم ، وأبو هريرة عندهما ، وجابر عند مسلم ، وأبو بكر الصديق وعمر وأوس وجابر الجعفي في مصنف ابن أبي شيبة ، وأنس وسمره وسهل بن سعد وابن عباس وأبو بكرة وأبو مالك الأشجعي عند الطبراني ، وعياض الأنصاري والنعمان بن بشير عند البزار .

أما اللغات فالتعطيل مذهب قوم يذهبون الى أن لا اله يعبد ولا جنة ولا نار . وقد ذهب بعض الدعاة لمذهب السلف في الصفات الى اطلاق هذا على من يدعو لمذهب الخلف من المأولين . والزندقة كلمة فارسية معربة ،

وهو مذهب المشنوية والواحد زنديق والجمع زنادقة ، وكان مذهب قوم من قريش في الجاهلية ، والشنوية يزعمون أن مع الله ثانياً - تعالى الله عن ذلك .

قال الأزهري : والذي يقول الناس زنديق ، فإن أحمد بن يحيى زعم . أن العرب لا تعرفه ويقال : زندق وتزندق .

قال أبو حامد السجستاني : الزنديق فارسي معرب أصله زنده كرد ، أي يقول بدوام الدهر ، وقال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زندقي لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أراد ما تريده العامة قالوا : ملحد ودهري (بفتح الدال) وإذا ضمها أرادوا أكبر السن .

أما الأحكام فإن المرتد إذا أسلم ولم يقتل صح إسلامه ، سواء كانت ردة إلى كفر مظاهر به أهله ، كاليهودية والنصرانية وعبادة الأصنام ، أو إلى كفر يستتر به أهله كالزنادقة .

والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر ، فمتى قامت بينة أنه تكلم بما يكفر به فإنه يستتاب فإن تاب ولا قتل . فإن استتيب فتاب قبلت توبته ، وقال بعض الناس : إذا أسلم المرتد لم يحقن دمه بحال ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » . وهذا قد بدل . وقال مالك وأحمد وإسحاق : لا تقبل توبة الزنديق ولا يحقن دمه بذلك ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة . والرواية الأخرى كمذهبنا .

دليلنا قوله تعالى : (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم - إلى قوله تعالى - فإن يتوبوا يك خيراً لهم) فثبت لهم التوبة بعد الكفر بعد الإسلام .

وروى عمر وأبو بكر وأبو هريرة وأنس وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وهذا قد قالها .

وروى (١) عبد الله بن عباس (رض) « أن رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما ساره به حتى جهر النبي صلى الله عليه وسلم بصوته فإذا هو قد استأذنه في قتل منافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أليس هو يشهد أن لا اله الا الله ؟ قال : بلى ولا شهادة له ، فقال : أليس يصلى ؟ قال : بلى ولا صلاة له : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » وقال المقداد بن الأسود (رض) : « يا رسول الله أرأيت لو ان مشركا لقينى فقاتلنى وقطع يدي ثم لاذ منى بشجرة فقال : أسلمت لله ، أفأقتله ؟ قال : لا . قال : فقد قالها بعد ما قطع يدي ؟ فقال : انما هو مثلك قبل أن تقتله » ولأن المنافقين في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم والآيات تنزل عليه بأسمائهم وكناهم ولا يتعرض لهم .

فرع اسلام الكافر الأصلي والمترد سواء ، وينظر فيه ، فان كان لا تأويل له في كفره مثل عبدة الأوثان فيكفيه من الاسلام أن يأتي بالشهادتين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها » وان كان متأولا في كفره بأن يقول : ان محمدا رسول الله ولكنه رسول الى المؤمنين دون أهل الكتاب ، أو يقول : هو نبي الا أنه لم يبعث بعد ، فلا يحكم باسلامه حتى يأتي الشهادتين ، ويبرأ معها من كل دين مخالف دين الاسلام ، لأنه اذا اقتصر على الشهادتين احتل أن يريد ما يعتقده ، وان ارتد بجحود فرض مجمع عليه كالصلاة والزكاة ، أو باستباحة محرم مجمع عليه كالخمر والخنزير والزنا لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين ويقر بوجوب ما جحد وجوبه بتحريم ما استباحه ، لأنه كذب الله ورسوله بما أخبرا به ، فلم يحكم باسلامه حتى يقر بتصديقهما بذلك . قال الشافعي رحمه الله : « وان صلى الكافر الأصلي في دار الحرب حكم

(١) هذا بقية شرح الفصل الذي اقتضيه صاحب مطبعة الامام بالقلعة في طبعته التي ائلف بها الكتاب وأسقطها النقاد والكتاب ، والتي من أجلها وفقنا الله تعالى وهو رب العناية والرعاية والحفظ لدينه ان ننهض بالطبع لهذا الجزء مزعين أن شاء الله تعالى البدء في طبع المجموع من الجزء الاول على هذه المطابع النظيفة مع العناية بالخراج والدقة في التحقيق والتصحيح .

باسلامه ، وإن صلى في دار الاسلام لم يحكم بإسلامه ، لأن الانسان في دار الاسلام مطالب بإقامة الصلاة محمول على فعلها ، فإذا فعلها الكافر هناك فالظاهر أنه فعلها تقية لا اعتقادا ، فلم يحكم بإسلامه . وفي دار الكفر هو غير مطالب بإقامة الصلاة فإذا فعلها فيه فالظاهر أنه فعلها اعتقادا لا تقية . فحكم بإسلامه وهكذا إن ارتد في دار الحرب ثم شهد شاهدان أنه يصلي فانه يحكم بإسلامه لما ذكرناه ، وإن ارتد في دار الاسلام ثم شهد شاهدان أنه يصلي فانه لا يحكم بإسلامه لما ذكرناه في الحربى ، ولأن المرتد في دار الحرب لا يمكن معرفة اسلامه الا بإظهار الشهادتين ، فان أكره الذمى على الاسلام لم يصح اسلامه لقوله تعالى : (لا اكراه في الدين) ولأن المكره غير محق في اكراهه ، فان علينا أن نعرض الدين بغير اكراه ، كما لو أكره انسان انسانا على الطلاق فطلق لا يقع طلاقه ، وفي وجه أنه يحكم بإسلامه لأن الاسلام فرض عليه ، وعلى هذا الوجه اذا أكره الذمى والمترد على دين الاسلام صح اسلامه لأنه اكراه بحق .

فرع اذا ارتد ثم أسلم ، ثم ارتد ثم أسلم ، وتكرر ذلك منه ، فانه يحكم بإسلامه الا أنه لا يعزر في المرة الأولى ، لجواز أن يكون عرضت له شبهة ، ويعزر فيما بعدها لأنه لا شبهة له ، ووافقنا أبو حنيفة على صحة اسلامه الا أنه قال : يحبس في الثانية ، والحبس نوع من التعزير ، وقال أبو اسحق المروزي : اذا تكررت منه الردة لم يصح اسلامه لقوله تعالى : (ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم) فأخبر أنه لا يغفر لهم في الثالثة . ودليلنا قوله تعالى : (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وقوله تعالى : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ولم يفرق ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الاسلام يجب ما قبله » ولم يفرق ، وأما الآية فلها تأويلان أفادهما العمراني في البيان : أحدهما : أن معناها ان الذين آمنوا بموسى ثم كفروا به ثم آمنوا بيسى ثم كفروا به ثم آمنوا بمحمد ثم كفروا به لم يكن الله ليغفر لهم ، والثاني : أن معناها ان الذين آمنوا ثم كفروا وصبروا على الكفر ولم يسلموا الآية قال : ازدادوا كفرا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ارتد ثم أقام على الردة - فان كان حرا - كلن قتله الى الامام ، لانه قتل يجب لحق الله تعالى ، فكان الى الامام كرجم الزاني ، فان قتله غيره بغير اذنه عزز لانه افتات على الامام ، فان كان عبدا ففيه وجهان احدهما : انه يجوز للمولى قتله ، لانه عقوبة تجب لحق الله تعالى ، فجاز للمولى اقامتها كحد الزنا ، والثاني : لا يجوز للمولى قتله لانه حق الله عز وجل ، لا يتصل بحق المولى فلم يكن للمولى فيه حق بخلاف حد الزنا فانه يتصل بحقه في اصلاح ملكه .

فصل اذا ارتد وله مال ففيه ثلاثة اقوال ، احدهما : انه لا يزول ملكه عن ماله ، وهو اختيار الزني رحمه الله لانه لم يوجد اكثر من سبب يبيح الدم ، وهذا لا يوجب زوال الملك عن ماله كما لو قتل أو زنى ، والقول الثاني : انه يزول ملكه عن ماله وهو الصحيح ، لما روى طارق بن شهاب أن ابا بكر الصديق رضى الله عنه قال لو فسد بزاحة وغطفان : « نغنم ما أصبنا منكم وتردوني الينا ما أصبتم منا » ولانه عصم بالاسلام دمه وماله ثم ملك المسلمون دمه بالردة ، فوجب ان يملكوا ماله بالردة ، والقول الثالث : انه مراعى فان أسلم حكمنا بانه لم يزول ملكه ، وان قتل أو مات على الردة حكمنا بانه زال ملكه ، لان ماله معتبر بجمعه ، ثم استباحة دمه موقوفة على توبته ، فوجب ان يكون زوال ملكه عن المال موقوفا ، وعلى هذا في ابتداء ملكه بالاصطياد والابتضاع وغيرها الاقوال الثلاثة ، احدها : يملك ، والثاني : لا يملك ، والثالث : انه مراعى . فان قلنا : ان ملكه قد زال بالردة صار المال فينا للمسلمين واخذ الى بيت المال ، وان قلنا : انه لا يزول أو مراعى حجر عليه ومنع من التصرف فيه ، لانه تعلق به حق المسلمين وهو متهم في اضاعته ، فحفظ كما يحفظ مال السفينة . واما تصرفه في المال فانه ان كان بعد الحجر لم يصح ، لايه حجر ثبت بالحكم فمنع صحة التصرف فيه ، كالحجر على السفينة ، وان كان قبل الحجر ففيه ثلاثة اقوال بناء على الاقوال في بقاء ملكه احدها : انه يصح ، والثاني : انه لا يصح ، والثالث : انه موقوف .

فصل وان ارتد وعليه دين قضى من ماله لانه ليس باكثر من موته ولو مات قضيت ديونه فكذاك اذا ارتد .

الشرح (اللغة) قوله : مراعى . أى متظر ، وفي الذكر الحكيم : « لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا » وبزاحة هى موطن بنى أبرد ، وكانت بها وقائع في حروب الردة .

اما الأحكام اذا ارتد الحر ثم أقام على الردة فان قتله الى الامام ، لأن قتله حق للمسلمين وفيهم من يحسن القتل وفيهم من لا يحسن ، والامام نائب عنهم ، فان قتله بعضهم بغير اذن الامام فلا قود عليه ، ولا دية ولا كفارة لأنه مستحق للقتل ، فان رأى الامام تعزيره فعل ، لأنه أفتات بطله ذلك ، وان ارتد العبد فهل للسيد أن يقتله ؟ فيه وجهان أحدهما : له ذلك كما له أن يقيم عليه حد الزنا ، والثاني : ليس له ذلك لأنه لا يتصل بصلاح ملكه بخلاف حد الزنا .

مسألة وان ارتد وله مال فقد قال الشافعي رحمه الله في موضع : يوقف ماله ، وقال في الزكاة : فيه قولان ، أحدهما : أنه يوقف على اسلامه أو قتله ، والثاني : أن ملكه ثابت فتؤخذ زكاة ماله حولا فحولا ، وقال الشافعي في التدبير : اذا دبر المرتد عبداً ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : تدييره صحيح ، والثاني : تدييره موقوف ، والثالث : أن تدييره باطل ، لأن ماله خارج منه . واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : في بقاء ملك المرتد على ماله ، وفي جواز تصرفه قبل الحجر ثلاثة أقوال ، أحدها : أن ماله باق على ملكه ، وتصرفه فيه قبل الحجر عليه صحيح ، لأن الردة معنى يوجب القتل ، فلم يزل بها الملك ، ولم يبطل بها تصرفه فيه ، لما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لوفد بزاخة ما أوردته المصنف من قوله : « نفنم ^(١) ما أصبنا منكم وتردون إلينا ما أصبتم منا » ولأنه عصم دمه وماله بالاسلام ، فلما ملك المسلمون دمه بردته وجب أن يملكوا ماله بردته ، والثالث : أن ملكه وتصرفه موقوفان فان أسلم تبينا أن ملكه لم يزل وتصرفه صحيح ، وان مات على الردة أو قتل عليها ، تبينا أن ملكه زال بالردة ، وتصرفه باطل لأنه نوع ملك للمرتد ، فكان موقوفاً كملكه لبضع

(١) راجع كتابنا عن خالد بن الوليد فقد خرجنا الخبر مروياً عن البخاري وسقنا لفظ البرقاني بسنده عن طارق بن شهاب : « فخيرهم أبو بكر بين الحرب المجلية والسلم المخزية والكراع ، ونفنم ما أصبنا منكم وتردون ما أصبتم منا وتدنون قتلانا وتكون قتلاكم في النار ، وتركون أقواما يتبعون أذناب الأبل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين والانصار أمرا يعذرونكم عليه » الخ .

زوجته ، ومن أصحابنا من قال : في ملكه قولان لا غير ، أحدهما : أنه موقوف ، والثاني : أنه باق . ومعنى قول الشافعي : « لأن ماله خارج منه » أي في التصرف ، وأما تصرفه فعلى الأقوال الثلاثة على ما مضى . إذا ثبت هذا - فإن قلنا : إن ملكه زال عن ماله بالردة لم يحتج إلى الحجر عليه ، وإن قلنا : إن ملكه باق على ماله أو قلنا : أنه موقوف ، فإن القاضي يحجر عليه في ماله ، لأنه تعلق بماله حق المسلمين ، وهو متهم في أضاعته ، فحجر عليه كالمفلس . هذا نقل البغداديين ، وقال الخراسانيون : إن قلنا إن ملكه زال بالردة صار محجورا عليه بنفس الردة ، وإن قلنا : إن ملكه باق حجر عليه القاضي ، وإن قلنا : أنه موقوف ففيه وجهان أحدهما : أنه صار محجورا عليه بنفس الردة ، لأننا لا نحكم له بالإسلام فينفذ تصرفه . والثاني : أنه يحجر عليه الحاكم لأننا لم نقطع ملكه بالردة بعد ، وإن تصرف المرتد في ماله بعد الحجر - فإن قلنا : إن ملكه زال بالردة - لم يصح تصرفه ، وإن قلنا : إن ملكه باق أو موقوف ففي تصرفه القولان في تصرف المفلس بعد الحجر لأن تعلق حق المسلمين بماله كتعلق حق الغرماء بمال المفلس بعد الحجر . وأن زوج المرتد أمته - فإن قلنا : يصح تصرفه - صح النكاح وإن قلنا : لا يصح تصرفه - لا يصح النكاح ، وإن قلنا : إن تصرفه موقوف ، لم يصح النكاح أيضا ، لأن النكاح لا يقع موقوفا عندنا .

فروع وما لزم المرتد من دين أو أرض جناية أو ثقة زوجة أو قريب ، فإنه يجب أدائه من ماله على الأقوال كلها ، لأننا إن قلنا : إن ملكه باق أو موقوف فلا محالة يقضى منه أو من ماله ، وإن قلنا : إن ملكه زال بالردة فإنه لم يزل زوالا مستقرا لأنه يعود إليه بإسلامه ، هذا نقل أصحابنا البغداديين وهكذا أفاده ابن الصباغ في الشامل والماوردي في الحاوي . وقال الخراسانيون - كما أفاده الروياني في البحر - إن قلنا : إن ملكه باق أخذت هذه الحقوق من ماله ، وإن قلنا : إن ملكه زال بالردة ففيه وجهان ، أحدهما - وهو قول الأصطخري وهو الأصح عندهم - أنه لا يؤخذ من ماله ، لأنه ملك له ، والثاني : أنها تؤخذ لأننا إنما نحكم بزوال ملكه فيما لم يكن تعلق به حق الغير ، كما لو استبدان ثم ارتد فإن الدين يقضى من

ماله ، فان مات أو قتل على الردة — فان بقى من ماله بعد قضاء ديونه وأرش جناياته وفقه زوجاته شيء صرف ذلك الى بيت المال ، فيئا للمسلمين • وقال أبو يوسف ومحمد : يرث عنه ورثته المسلمون جميع أمواله • وقال أبو حنيفة : يرث عنه ورثته المسلمون ما اكتسبه في حال الاسلام وأما ما اكتسبه بعد الردة فلا يرث عنه ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرث المسلم الكافر » ولم يفرق ، وقد مضى في الفرائض •

وان قتل المرتد رجلا — فان كان عمدا — كان الولي بالخيار بين أن يقتض منه وبين أن يعفو عنه ، فان اقتض منه سقط القتل بالردة ، وان عفا عنه على مال تعلقت الدية بماله على طريقة البغداديين ، وعلى طريقة الخراسانيين على ما مضى • وان كان القتل خطأ — قال الشيخ أبو حامد : فان الدية تجب في ماله في ثلاث سنين ولا تحملها العاقلة ، لأنه لا عاقلة له ، فان مات أو قتل قبل الثلاث أخذ ولي المقتول الدية في الحال لأن الدين المؤجل يحل بموت من عليه •

فرع قال المسعودي : فان أقر المرتد بدين أو غيره — فان قلنا : ان ملكه زال بالردة — لم يصح اقراره ، وان قلنا : ان ملكه باق ففي صحة اقراره القولان في اقرار المفسد ، وسواء أقر قبل الحجر أو بعد الحجر •

فرع فان عرف اسلام رجل فمات وخلف ورثة ، فأقر بعضهم أنه مات كافرا وأقر بعضهم أنه مات مسلما دفع الى من أقر أنه مات مسلما نصيبه ، لأنه لا محالة محكوم باسلامه ، ولا يدفع نصيب من أقر أنه مات كافرا اليه ، لأنه أقر أنه لا يستحقه ، وماذا يصنع به ؟ فيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد : أحدهما : يوقف الى أن يتبين المال فيه ، لأنه لا يمكن دفعه اليه ، لأنه أقر أنه لا يستحقه ، ولا يمكن صرفه الى بيت المال ، لأنه حق للوارث المقر في الظاهر ، وقد أقر به لبيت المال فقبل اقراره فيه • وقال المسعودي : اذا أقر مسلم أن أباه مات كافرا سئل عن ذلك ، فان قال : تكلم بكلمة الكفر عند موته قبل ولم يرثه ، وان لم يقر له بذلك بل أطلق ؛ ففيه

قولان : أحدهما : لا يرثه ، لأنه أقر أنه لا يرثه . والثاني : أنه لا يقبل إقراره ، لأنه قد يعتد تكفير أهل البدع .

فرع وإذا ارتد رجل ولحق بدار الحرب وترك أموالا في دار الإسلام ، فإن الإمام يحفظها ، لأنه متردد بين أن يسلم فيرجع إليه ماله ، وبين أن يموت على الردة أو يقتل ، فيكون فينا ، فإن كان ماله من العروض أو الدراهم أو الدنانير حفظها إمام ، وإن كان حيوانا فعل الإمام ما رأى فيه الحظ من تمين حارس يبيعه ويحفظ ثمنه ، أو يكرهه . وقال أبو حنيفة : إذا لحق بدار الحرب كان كما لو مات فيعتق أم ولده ومدره ، ويحل دينه المؤجل ، ويقسم ماله بين ورثته عنده ، فإن رجع إلى الإسلام لم ينتقض من هذه الأحكام شيء إلا أن يكون عين ماله قائمة في يد ورثته فيأخذ منها ، دليلنا أن كل حالة لو أسلم فيها رد ماله إليه لم يقسم ماله فيها ، كما لو كان بدار الإسلام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز استرقاقه لأنه لا يجوز إقراره على الكفر ، فإن ارتد وله ولد أو حمل كان محكوماً بالإسلام ، فإذا بلغ ووصف الكفر قتل ، وقال أبو العباس : فيه قول آخر أنه لا يقتل ، لأن الشافعي رحمه الله قال : ولو بلغ فقتله قاتل قبل أن يصف الإسلام لم يجب عليه القود ، والمذهب الأول ، لأنه محكوم بالإسلام ، وإنما أسقط الشافعي رحمه الله القود بعد البلوغ للشبهة ، وهو أنه بلغ ولم يصف الإسلام . ولهذا لو قتل قبل البلوغ وجب القود ، وإن ولد له ولد بعد الردة من ذمية فهو كافر ، لأنه ولد بين كافرين . وهل يجوز استرقاقه ؟ فيه قولان أحدهما : لا يجوز لأنه لا يسترق أبواه فلم يسترق . والثاني : لأنه كافر ولد بين كافرين فجاز استرقاقه كولد الحربين ، فإن قلنا : لا يجوز استرقاقه استتيب بعد البلوغ ، فإن تاب والا قتل ، وإن قلنا : يجوز استرقاقه فوقع في الأسر فللإمام أن يمن عليه ، وله أن يقادى به ، وله أن يسترقه كولد الحربين ، غير أنه إذا استرقه لم يجز إقراره على الكفر ، لأنه دخل في الكفر بعد نزول القرآن .

الشرح قوله : (يذقف) الذف الاجهاز على الجريح وكذلك الذفاف ، قال ابن بري : قال رؤبة :

لما رأى أنى أرعشت أطرافى كان مع الشيب من الذفاف

وفى أثر على أنه أمر يوم الجمل فنودى أن : لا يتبع مدبر ولا يقتل أسير ، ولا يذفف على جريح ، قال فى اللسان : الاجهاز عليه تحرير قتله •

أما الأحكام فانه لا يجوز استرقاق المرتد رجلا كان أو أنثى ، وقال أبو حنيفة : ان كان المرتد امرأة ولحقت بدائر الحرب جاز استرقاقها ، لأن أم محمد ابن الحنفية كانت من بنى حنيفة ، وكانوا مرتدين فسلکها على رضى الله عنه واسترقها ، دليلنا أن الكفر بعد الايمان يمنع الاسترقاق كالرجل ، وأما الخبر فقد روى أنها كانت أمة فسييت ، وإذا قتل مالکها على الردة كانت فيثا ، وأما ولد المرتد - فان ولد قبل ردة أبويه أو أحدهما كذا إذا ارتد أبواه وهو حمل - فانه محكوم باسلامه ، لأنه قد حکم اسلامه تبعا لأبويه ، فلم يزل اسلامه بردة أبويه ، لقوله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقوله صلى الله عليه وسلم : « الاسلام يعلو ولا يعلو إلا على » فان بلغ هذا الولد ووصف الاسلام فلا كلام : وان امتنع من أن يصف الاسلام أو وصف الكفر بعد بلوغه حکم برده ويقتل ، وقال أبو العباس بن سريج : وفيه قول آخر أنه إذا لم يصف الاسلام بعد بلوغه أنه لا يقتل ، ويترك على كفره ، لأن الشافعى رحمه الله قال : « ولو قتله قاتل بعد بلوغه وقبل أن يصف الاسلام لم يكن على قاتله القود » فلو حکم باسلامه بعد بلوغه لأوجب على قاتله القود وهذا خطأ ، لأنه محكوم له بالاسلام ، ولهذا لو قتله قاتل قبل أن يبلغ وجب عليه القود ، وانما لم يوجب الشافعى رحمه الله القود على من قتله بعد بلوغه وقبل أن يصف الاسلام لأجل شبهة عرضت ، وهو أنه لم يصف الاسلام ، لا لأنه لم يحکم له بالاسلام •

وأما إذا ارتد الأبوان ثم حملت به الأم فى حال ردتها ووضعت قبل أن يسلم أو أحدهما ، أو تزوج مسلم ذمية وارثا ثم حملت بولد فى حال رده ووضعت قبل أن يسلم أو أحدهما ، فان الولد محكوم بكفره ، لأنه ولد بين كافرين ، وهل يجوز استرقاقه ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يجوز سبي كولد الكافرين الحرين ، فعلى هذا إذا سبى كان الامام فيه بالخيار بين

القتل والاسترقاق والخنزير والفساء ، غير أنه إذا استرقه لم يجوز اقراره على الكفر ، لأنه انتقل الى الكفر بعد نزول القرآن ، هذا نقل أصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون : فيه قولان : واختلفوا فيهما فمنهم من قال : أحدهما أنه كالكافر الأصلي ، والثاني : أنه كأبويه ، ومنهم من قال : أحدهما : أنه كالأصلي والثاني أنه مسلم لأنه متولد من شخص حرمة الاسلام فيه باقية ، وهو مطالب بجميع أحكام الاسلام ، الا أنه ممتنع من أدائها بالردة ، والولد لم يوجد فيه امتناع بالكفر ، هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : ان ولد في دار الحرب سبي واسترق ، وان ولد في دار الاسلام لم يسب ولم يسترق . دليلنا : أن الدار لا تأثير لها في اثبات الاسترقاق ومنعه ، كما لو ولد بين الحريين ولد في دار الاسلام أو ولد بين المسلمين ولد في دار الحرب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ارتدت طائفة وامتنعت بمنعة وجب على الامام قتالها لأن ابا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدة ويتبع في الحرب مدبرهم ويذفف على جريحهم ، لأنه اذا اوجب ذلك في قتال اهل الحرب فلان يجب ذلك في قتال المرتدة - وكفرهم يُلغى - أولى ، وان اخذ منهم أسير استتيب فلن تاب والا قتل لانه لا يجوز اقراره على الكفر .

فصل ومن أتلّف منهم نفساً أو مالا على مسلم - فان كان ذلك في القتال - وجب عليه ضمانه ، لأنه التزم ذلك بالاقرار بالاسلام فلم يسقط عنه بالجود ، كما لا يسقط عنه ما التزمه بالاقرار عند الحاكم بالجود ، فان أتلّف ذلك في حال القتال ففيه طريقان . أحدهما : وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني وغيره من البغداديين : انه على قولين كما قلنا في اهل البغى ، حكم قاطع الطريق . والأول هو الصحيح انه على قولين : أصحهما أنه لا يجب عليه الضمان قولاً واحداً ، لأنه لا ينفذ قضاء قاضيهم ، فكان حكمهم في الضمان حكم قاطع الطريق . والأول هو الصحيح انه على قولين : أصحهما أنه لا يجب الضمان لما روى طارق بن شهاب قال : جاء وفد بزأخة وغطفان الى أبي بكر يسألونه الصلح فقال تدون قتلتنا ، وقتلناكم في النار ، فقال عمر : ان قتلتنا قتلوا على أمر الله ليس لهم ديات فتفرق الناس على قول عمر رضي الله عنه .

الشرح واقعة وفد بزاخة سبقت الاشارة اليها آتفا وقد أوردنا
القصة برمتها في كتابنا خالد والدعوة المحمدية .

أما الأحكام فإذا ارتدت طائفة رامتعت قاتلهم الامام : لأن أبا بكر
الصدیق رضی الله عنه قاتل المرتدين ، ويبدأ بقتالهم قبل قتال أهل الحرب لما
ثبت من أن النبی صلی الله علیه وسلم جهز جيش أسامة ثم مات قبل انفاذه ،
فلما ولی أبو بكر أراد انفاذه فقالت الصحابة رضی الله عنهم : ان العرب قد
ارتدت حول المدينة ، فلو أخرت هذا الجيش . فقال : والله لو ائثالت المدينة
سباعا ما أخرت جيشا جهزه رسول الله صلی الله علیه وسلم ، فموضع الدلیل
منه أن الصحابة رضی الله عنهم رأوا أن قتال المرتدين أولى من قتال الكفار
أهل الحرب ، ولم ينكر عليهم ذلك أبو بكر وانما اعتذر اليهم بأن النبی
صلی الله علیه وسلم هو الذي جهز هذا الجيش ، فلا يؤخر . بدلیل أن
أبا بكر بدأ بقتال المرتدين بعد جيش أسامة ، ثم رجع الى قتال غيرهم ،
ويتبع في الحرب مدبرهم ويجهز على جريحهم ، لأنه اذا وجب ذلك في قتال
أهل الحرب فلأن يجب في قتال المرتدين - وكفرهم أعظم - أولى ، فان
أسر منهم أسير استتيب فان تاب والا قتل ، لأنه لا يجوز اقراره على الكفر .

قوله : « ومن أئلف منهم مالا أو نفسا الخ » وجملة ذلك أنه اذا أئلف
المرتد على المسلمين نفسا أو مالا - فان كان في غير منعة ، أو كان في منعة
الا أنه أئلفه قبل قيام الحرب أو بعدها - لزمه الضمان ، لأنه التزم ذلك
بالاسلام فلم يسقط عنه بالردة ، وان كان في منعة وأئلفه في حال قيام
الحرب - فاختلف أصحابنا فيه - فقال أكثرهم : فيه قولان كأهل البغی ،
قال الشيخ أبو حامد : الا أن الصحيح في أهل البغی أنه لا يجب عليهم
الضمان ، والصحيح في أهل الردة أنه يجب عليهم الضمان . وقال الشيخ
أبو اسحق : الصحيح في أهل الردة أنه يجب عليهم الضمان ، لأن أبا بكر
لما قاتل المرتدة وهزمهم وسألوه الصلح قال : « تدون قتلانا ، وقتلاكم في
النار ، فقال عمر رضی الله عنه : لا يدون قتلانا ، ان أصحابنا قتلوا في سبيل
الله وعلى أمر الله وأجورهم على الله ، وانما الدنيا دار بلاغ » هكذا أخرجه
البيهقي ، وفيه « فتبايع الناس على ما قال عمر » ورواه الطبرانی في الأوسط

بلفظ : « عن طارق بن شهاب قال : جاء أهل الردة من أسد وغطفان الى
ابى بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه الصلح فقال : على أن
نزع منكم الحلقة والكراع وتتركون تتبعون أذنان البقر ، حتى يرى الله
خليفة نبيه والمؤمنين رأيا يعذرونكم به ، وتشهدون أن قتلانا في الجنة
وقتلاكم في النار ، وتدون قتلانا ولا ندى قتلاككم ، فقال عمر : يا خليفة
رسول الله القول كما قلت غير أن قتلانا قتلوا في ذمة الله لا دية لهم « وفيه
ابراهيم بن بشار الرمادى وثقه ابن حبان وغيره وضعفه ابن معين وغيره ،
وبقية رجاله رجال الصحيح . قلت : رجع الناس الى قول عمر كما ثبت في
رواية البرقاني والبيهقي : وأجست الصحابة على ذلك ، وقال القاضي
أبو حامد المروذى (١) : يجب الضمان على المرتدين قولاً واحداً ، لأنه
لا ينفذ قضاء قاضيهم وليس لهم تأويل سائغ . ومن أصحابنا الخراسانيين
من قال : ان قلنا : لا يجب الضمان على أهل البغي لم يجب على المرتدين ،
وان قلنا : يجب الضمان على أهل البغي ففي المرتدين قولان ، والفرق بينهم
أن المرتد كافر فهو كالحربي والباغي المسلم .

حكم التجسس وعمل المباحث

ان هناك ذنوباً أو خطايا لا يمكن الوصول الى العلم بها الا بعد تجسس
وتكشف للأستاذ ، فالأعمال الظاهرة التى تثبت من غير تظنن ولا تجسس
يجرى فيها حكم القضاء ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : (أيها الناس

(١) الفرق بين المروزي والمروذى أو الموروذى ان المروزي نسبة الى مرو
الشاهجان احدى كراسى خراسان وزادوا في النسبة اليها زاياء كما قالوا في
النسبة الى الري رازى ، وهذه الزيادة خاصة ببني آدم عند أكثر أهل العلم
بالنسب فيقال فلان المروزي والثوب المروى بسكون الراء (ابن خلكان في ترجمة
ابى اسحق ابراهيم بن احمد) اما الموروذى ففي ابن خلكان : « نسبته الى
مروروذ بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح الواو وتشديد الراء المهملة
المضمونة وبعد الواو ذال معجمة وهى مدينة مبنية على نهر ، وهى اشهر مدن
خراسان بينها وبين مرو الشاهجان اربعون فرسخاً والنهر يقال له بالعجمية :
الروذ بضم الراء وسكون الواو وبمدها ذال معجمة . ا هـ » .

من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ؛ ومن أبدى صفحته آثمنا عليه الحد) •

ومن الجرائم الظاهرة التي لا يجرى عليها عقاب في الدنيا ويدين صاحبها بينه وبين الله تعالى النيمة والكذب والفسق الا أن تكون النيمة قد انتقلت الى السعاية عند الحكام لازعاج المؤمنين ، فانه في هذه الحال يعاقب الساعي لأن جريسته ظاهرة بينة يقوم عليها الدليل وتسمى في القوانين الحديثة (البلاغ الكاذب) و (ازعاج السلطات) •

ولقد أفتى بعض الفقهاء بجواز الحكم بالقتل على الساعي بين المحكومين والحكام بالباطل لانزال الأذى الظالم بالرعية ، واعتبروا ذلك من دفع الفساد ، فان أشد أنواع الفساد هو ضياع الثقة بين الراعي والرعية ، فان ذلك فساد ليس بعده فساد ، وهو السبب في افساد الحكام دائما •

وان منع هذا النوع من الجرائم من الخضوع لأحكام القضاء لأنه يؤدي كما قلنا الى التجسس وهو منهي عنه فقد قال تعالى ^(١) (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ، أوجب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتا) وقال صلى الله عليه وسلم (اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا ، ولا يخطب الرجل على خطبه أخيه حتى ينكح أو يترك) رواه مالك في الموطأ وأحمد في المسند والشيخان في صحيحهما وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه •

وان التجسس هو تعرف الجريمة والبحث عنها أو وقعت أو لم تقع فان ذلك هو الاثم • ولكن اذا وقعت الجريمة أفلا يصح التحري عن المجرم ، فنعتبر ذلك التحري تجسسا منها عنه ؟ أم أن ذلك ليس من التجسس المنهي عنه لأنه بحث عن المجرم الذي ارتكب الجناية ، انه كذلك كما يقول الشيخ

(١) الحجرات الآية ١٢ •

محمد أبو زهرة والذي ارتضينا رأيه هنا : وإلا أهدرت دماء وضاعت أموال وذهبت الحقوق ، واهملت الحسبة الإسلامية ، ولذلك تفرق بين البحث عن جريمة يحتل أن تكون قد وقعت ، والبحث عن مجرم في جريمة قد وقعت بالفعل ، فإن الأول يعد تجسسا مجرما ، والثاني يعد تحريرا مطلوبيا وهو من واجب الحاكم العادل تقوم به الشرطة والحسبة .

وان هذا بلا ريب نيمًا بين الشعب وحكومته ، أما ما بين الشعب وأعدائه فإن نعرف أخبار العدو وحركاته جائزة . ولا يعد ذلك تجسسا مذموما لأنه من الحذر والله تبارك وتعالى يقول : « يا أيها ^(١) الذين آمنوا خذوا حذركم » وقد تفرض بعض الحكومات العداوة لها في بعض رعياتها فهل بعد ذلك تجسسا منها عنه ؟

ونقول في الإجابة عن ذلك : انه اذا قامت البيّنات على أن بعض الرعايا يمالئ الأعداء فانه في هذه الحال يكون من الأعداء ، ولكن لا يصح تعرف الممالة بالتجسس من غير أمانة ، لأن ذلك يدخل في عموم النهي « ولا تجسسوا » وان الممالة جريمة اذا ثبتت بالبيّنات كان الأبد من تعرف هؤلاء المجرمين ، وانه كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم منافقون مرجفون في المدينة ، والله كان يخبر نبيه بأمرهم وكان صلى الله عليه وسلم يخص حذيفة بن اليمان رضى الله عنه بقائمة أسمائهم وكان حذيفة موضع سره صلى الله عليه وسلم ، ولذلك كان اذا مات أحدهم - وذلك بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان يقول بقى كذا ، فاذا مات آخر يقول : بقى خمسة مثلاً بقى أربعة . وكان أئمة المؤمنين الفاروق رضى الله عنه اذا وجد جنازة نظر فان وجد حذيفة يصلى عليها تقدم وصلى مع المصلين والا أججم .

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يرسل من يتجسس عليهم ويتنطس أخبارهم ولقد ظهر شرهم ولقد طلب عمر من النبي صلى الله عليه وسلم أن

(١) الآية ٧١ من سورة النساء .

يأمر بقتلهم ولكن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن ذلك وقال :
(لا يتحدث العرب أن محمدا يقتل أصحابه) •

ولما تركهم النبي صلى الله عليه وسلم تفاقم شرهم واشتد أمرهم
واستنكره المؤمنون جميعا حتى ذووهم فجاء أهل كل بيت فيه منافق
يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم في قتل منافقهم ، حتى كان الابن المؤمن
يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل أبيه ، فامتنع عليه الصلاة والسلام
وقال : (أين عمر ؟ لو قلنا هؤلاء يوم طلب عمر لأرعدت أنوف تريد اليوم
قتلهم) فكانت الحكمة في تركهم ليفتضح ما كان خافيا ، وإن جناية الخيانة
العظمى التي يكون فيها الإنسان صنيعه الأعداء كالردة عن الإسلام ليجعل
نفسه في خدمة الصليبية أو الصهيونية أو الشيوعية محاربة للإسلام ومعاداة
له •

ومن هؤلاء أشخاص تتوفر فيهم خصال الدعاة فينحرف الى مثل هذا
الاتجاه الخئون فيبذل وسعه للدعوة الى تحريف الدين وتغيير مفهومه بل
وتعطيل منظومة كرجل وجدته في السودان حين نزلت به ، كان يدعو الى
نسخ الشريعة المتأخرة نزولا وهي ما بعد الهجرة بالقرآن المكي ، ومع أنه
لا وجه للمقارنة ولا سبيل الى ايجاد بديل في القرآن المكي ليحل محل القرآن
المدني إلا أن الرجل سور في غوايته بركام من الكلام المنق الذي يغري به
أنصاف المتعلمين ، وقد قنت بالتنبيه على خطورة هذه الدعوة الكافرة في
خطبة جمعة أذيعت على الهواء بالمذيع من مسجد التقوى لمنشئة اللواء عمر
محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية ، وفي بعض الأحاديث
اتليفزيونية وقد أخرج كتيباً يدافع فيه عن نفسه ويؤلب على السلطات
والعامة من الناس ورجال الطرق الصوفية وتناول على مقام نائب الرئيس
وعلى جهاز الأمن بدعوى أنهم مكثوني من الحملة عليه اما غفلة أو خضوعا
أو تأمرا فكانه سعى الى حتمه بظلمه فقبض عليه وعلى أتباعه وصودر
الكتيب (الهوس الديني والحكم) فسجلته بنته بصوتها في أشرطة تفرقها
على الناس ، ولكن الله دحر هذه الفئة وأخمد هذه الفتنة حيث كان الرجل
يدعى أنه المسيح وأنه الله ، وأنه يتلقى عن الله بغير وحى ولا واسطة الى آخر

مراعاة الكافرة التي يدعو فيها الى الايمان بصلب المسيح ودعاوى أخرى كلها من أقوال المبشرين حيث كانت له علاقات وثيقة بهم ، وكانوا دائماً ضمن الحاضرين في بيته ، وكان يدعو الى الهيمنة والانحلال والاختلاط المطلق ، وهناك رجل آخر يدعو الى أن الصلاة ثلاثة أوقات وهذا خطره أقل لجبهه وعدم تأثيره على الناس كسابقه الا أنه أثبت أن في مجتمع المسلمين من يخالف إجماعهم ويخرق ما اصطفت عليه الأمة بكتاب ربها وسنة نبيها من الصلوات الخمس ، وهذه أيضاً خيانة عظيمة (ردة) وقد يتذرع بها أعداء الدين فيتخذون من هذه الصور الرديئة القيمة الهزيلة حجة على اختلاف الأمة من أهم ما لا ينبغي فيه الاختلاف فيتخذون ذلك ذريعة للدخول بدعواهم الباطلة بدليل أن فريقاً من المسلمين يتقبلها وأن رفضها ليس مجعماً عليه ، وأنه لا يوجد شيء عند المسلمين أجمعوا عليه حتى الصلوات الخمس اختلفوا فيها •

فمثل هؤلاء المرتدين جزاؤهم القتل بعد أن يستتابوا ثلاثاً • وقد قال بعض العلماء (١) ولقد قرروا العلماء أن الضرورات ذاتها متفاوتة بتفاوت موضوعها فالاعتداء على النفس والدين أقوى من الاعتداء على غيرهما ، وبذلك تكون العقوبة على الضروري فيها أشد من الاعتداء الضروري في غيرهما •

وان الضروري في النوع الواحد تتفاوت فيه العقوبات بتفاوت قوته من حيث التأثير في الجماعة ، فمثلاً الكافر المضل والمرتد الزنديق يعتدون على الدين في الجانب الضروري منه ، إذ يهدمون أصل الدين ، ويعبثون بالعقائد والحقائق الدينية ، ومع ذلك فالعقوبة متفاوتة فالكافر المضل يمنع من اضلاله بالقتل الا اذا دخل في الاسلام ، فانه لا ينزل به العقاب لقوله تعالى (قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والمرتد يستتاب ، فان تاب وآمن فلا عقاب عليه والا قتل ، وقال العلماء : ان المرتد اذا كان ممن اشتهروا بالزندقة فانه لا يستتاب ، لأن جريمته ليست في ضلاله بعد

(١) محمد أبو زهرة (الجريمة والعقاب في الاسلام) ص ٦٠ .

هداية وكفره بعد ايمان ، وانما جريمته في أنه اتجه الى فساد العقيدة الاسلامية بأباطيل يشرها ، وأكاذيب ينشرها ، ولو استتيب لأعلن التوبة ليمكن من الافساد ويحكمه ، وجرائم هؤلاء تمس الضروري وترى أن العقوبة متفاوتة في الجملة .

وان ترتيب العقوبات على هذا الترتيب بينه الغزالي في المستصفى والشاطبي في المواقعات وسائر كتب الأصول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل للسحر حقيقة وإيه تأثير في ايلام الجسم واتلافه : وقال ابو جعفر الاسترأبادي من اصحابنا : لا حقيقة له ، ولا تأثير له . والمذهب الاول لقوله تعالى : (ومن شر النفاثات في العقد) والنفاثات السواحر ، ولو لم يكن للسحر حقيقة لما أمر بالاستعاذة من شره . وروى عائشة رضي الله عنها قالت : « سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انه ليخيل اليه انه قد فعل كشيء وما فعله » ويحرم فعله لما روي ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس منا من سحر أو سحر له ، وليس منا من تكهن أو تكهن له ، وليس منا من تطير أو تطير له » ويحرم تعلمه لقوله تعالى : « لكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر » فذهبهم على تعليمه ، ولأن تعلمه يدعو الى فعله ، وفعله محرم ، فحرم ما يدعو اليه ، فإن علم أو تعلم واعتقد تحريمه لم يكفر ، لأنه اذا لم يكفر بتعلم الكفر فلان لا يكفر بتعلم السحر اولى . وان اعتقد اباحته مع العلم بتحريمه فقد كفر لأنه كذب الله تعالى في خبره ويقتل كما يقتل المرتد .

الشرح قوله : « ومن شر النفاثات في العقد » قال الامام القرطبي : (روى النسائي عن عقبة بن عامر قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكب ، فوضعت يدي على قدمه ، فقلت : أقرئني سورة هود أقرئني سورة يوسف . فقال لي : ولن تقرأ شيئا أبلغ عند الله من : قل أعوذ برب الفلق . وعنه قال : بينما أنا أسير مع النبي صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والأبواء ، اذ غشيتنا ريح مظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ بـ « أعوذ برب الفلق » و « أعوذ برب الناس » ويقول : يا عقبة ، تعوذ بهما ، فما تعوذ متعوذ بمثلهما) وبعد ذلك جاء فيه : وفي

صحيح البخارى عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى قرأ على نفسه بالمعوذتين وينفث ، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه ، وأمسح عنه يده رجاء بركتهما . النفث : النفخ : النفث ليس معه ريق . » اهـ .

وأما سليمان عليه السلام

فسيأتى بيان نسبه مع ترجمة أبيه قال الله تعالى : « ومن ذريته داود وسليمان » الآية وقال تعالى : « وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما » .

« ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالوا الحمد لله الذى فضلنا على كثير من عباده المؤمنين . وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء ان هذا لهو الفضل المبين ، وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون » الآيات الى قوله تعالى « قالت رب انى ظلمت نفسى وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين » .

وقال تعالى : « وسليمان -الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ، ومن الجن من يعمل بين يديه باذن ربه ، ومن يزغ منهم عن أمرنا نذفه من عذاب السعير » وقال تعالى : « ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه أواب » .

وثبت فى صحيح البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان عفريتاً من الجن تفلت البارحة ليقطع على صلاتى فأمكننى الله منه فأخذه فأردت أن أربطه على سارية من سواري المسجد حتى تنظروا اليه كلكم ، فذكرت دعوة أخى سليمان رب هب لى ملكاً لا ينبغى لأحد من بعدى ، فردده خاسئاً » .

ورويناه من طرق بالفاظ متقاربة . وفى الصحيحين عن أبى هريرة أيضاً أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كانت امرأتان معهما

ابناهما فجاء الذئب فذعب بابن احدهما فقات لصاحبتهما : انما ذهب بابنك وقالت الأخرى : انما ذهب بابنك فتحاكما الى داود فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان بن داود فأخبرته فقال : ائتوني بسكين أشقه بينهما فقالت الصغرى : لا تفعل رحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى » • وروينا عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان سليمان بن داود لما بنى بيت المقدس سأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد ألا يأتيه أحد لا ينهزه الا للصلاة فيه أن يخرج من ذنوبه وخطيئته كيوم ولدته أمه » رواه النسائي في سننه بإسناد صحيح • قال أبو اسحق الثعلبي في كتابه العرائس في قول الله عز وجل (وورث سليمان داود) أى نبوته وعلمه وحكمته دون سائر أولاد داود • قال : وكان لداود اثنا عشر ابنا قاله : وكان سليمان ملك الشام الى اصطخر قال : وقيل ملك الأرض قال : وقد روى عن ابن عباس قال : ملك الأرض مؤمنان : سليمان وذو القرنين ، وكافران : نمرود وبختنصر • قال كعب الأحبار ووهب بن منبه : كان سليمان أبيض جسيما وضيئا جميلا خاشعا متواضعا يلبس الثياب البيض ويجالس المساكين ويقول : مسكين جالس مسكينا • وكان أبوه يشاوره في كثير من الأمور مع صغر سنه لوفور عقله وعلمه • قال : وكان سليمان حين ملك كثير الغزو لا يكاد يتركه فتحمله الريح هو وعسكره ودوابهم حيث أراد ، وتمر به الريح وبعسكره على المزرعة فلا يتحرك الزرع قال : وقال محمد بن كعب القرظي : بلغنا أن عسكر سليمان كان مائة فرسخ ، خمسة وعشرون للجن ومثلها للانس ومثلها للطير ومثلها للوحش قال : وقال أهل التاريخ : كان عمر سليمان ثلاثا وخمسين سنة وملك وهو ثلاث عشرة سنة وابتدأ بناء بيت المقدس بعد ابتداء ملكه بأربع سنين •

قلت : ثم ان النفائات في العقد أى الساحرات اللائي ينفثن في عقد الخيط حين يرقين عليها ، شبه النفخ كما يعمل من يرقى قال متم بن نويرة :
تفت في الخيط شبيه الرقى من خشية الجنة والحاسد
وقال عنتره :

فان يبرأ فلم أفت عليه وان يعقد فحق له الفقد

وروى النسائي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر ، ومن سحر فقد أشرك ، ومن تعلق شيئا وكل إليه » واختلف في النفث عند الرقى فمنعه قوم وأجازوه آخرون . قال عكرمة : لا ينبغي للراقي أن ينث ولا يمسح ولا يعقد . قال ابراهيم النخعي : كانوا يكرهون النفث في الرقى . وقال بعضهم : دخلت على الضحاك وهو وجع فقلت : ألا أعوذك يا أبا محمد ؟ قال : بلى ، ولكن لا تنث ، فعوذته بالمعوذتين . وقال ابن جريج : قلت لعطاء : القرآن ينفع فيه أو ينث ؟ قال : لا شيء من ذلك ولكن تقرأه هكذا ثم قال بعد : انتهت أن شئت ، وسئل ابن سيرين عن الرقية ينث فيها فقال : ألا أعلم بها بأسا ، وإذا اختلفوا فالحاكم بينهم السنة روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينث في الرقية .

أما حديث عائشة فهو من حديث طويل متفق عليه ، وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني عن عمران بن الحصين وابن عباس وهو حديث مقبول يشهد له ببعضه أحاديث ذم السحر وظاهر القرآن الكريم .

أما الأحكام فقد قال العمراني في البيان : للسحر حقيقة وهو أن الساحر يوصل إلى بدن المسحور ألما قد يموت منه أو يغير عقله ويفرق به بين المرء وزوجه ، وقد يكون (١) السحر قولاً كالرقية أو فعلاً بدخان البخور وبه قال الأكثرون وقال استراباذي : لا حقيقة للسحر وإنما هو خيال يخیل على المسحور وهو قول المقدسي من أصحاب داود لقوله تعالى : « يخیل إليه من سحرهم أنها تسعى » ولأنه لو كان حقيقة لكان في ذلك بعض العادات فيؤدى إلى إبطال المعجزات ، دليلنا قوله تعالى : « ومن شر النفاثات في العقد » وهن السواحر ، فلو لم يكن للسحر حقيقة لما أمرنا بالاستعاذة منه : لقوله تعالى : « وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس

(١) السحر صرف الشيء عن جهته إلى غيرها قال تعالى : « ان تتبعون الا رجلا مسحورا » أي مصروفا عن الحق ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : ان من البيان لسحرا . أي يصرف ويميل من يسمعه إلى قوله وان كان ليس بحق .

السحر الآية » ويدل على أن له حقيقة ما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم مكث أياما يخيل اليه أنه يأتى النساء ولا يأتى ، قال صلى الله عليه وسلم : « فدخل على رجلان فعقد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلى فقال الذى عند رجلى للذى عند رأسى ما بال الرجل ؟ فقال : مطبوب ، قال : من طبه ؟ قال : لبيد بن الأعصم اليهودى قال : فى مشط ومشاطه وجف طلعة ذكر ، قال : فأين هو ؟ قال : فى سر ذروان ، فذهب النبى صلى الله عليه وسلم فى أناس من أصحابه الى البئر فنظر اليها وعليها نخل ثم رجع الى عائشة فقال : والله لكأن ماءها نقاعة الحناء ، ولكأن نخلها رءوس الشياطين ، قلت : يا رسول الله فأخرجته ؟ قال : لا ، أما أنا فقد عافانى الله وشفانى وخشيت أن أثور على الناس منه شرا فأمر بها فدفنت » متفق عليه . وقد نقل الشوكانى كلام المازرى فى شرح المتقى هكذا بعد ذكره آثار السحر ، وأنه حقيقة كحقيقة غيره من الأشياء قال : - وهذا الحديث مصرح بإثباته وأنه أشياء دفنت وأخرجت وهذا كله يبطل ما قالوه ، فاحالة كونه من الحقائق محال ، ولا يستنكر فى العقل أن الله سبحانه يخرق العادة عند النطق بكلام أو تركيب أجسام أو المزج بين قوى على ترتيب معين ، وإذا شاهد الانسان بعض الأجسام منها قاتلة كالسوم ، ومنها مسقمة كالأدوية الحادة ومنها مضره كالأدوية المضادة للمرض لم يستبعد عقله أن ينفرد الساحر بعلم قوى قتالة أو كلام مهلك أو مؤد الى التفرقة - قال - وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب آخر فزعم أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع ، وهذا الذى ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ ، والمعجزة شاهدة بذلك ، وتجوز ما قام الدليل بخلافه باطل ، فأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث بسببها ، ولا كان مفضلا من أجلها وهو مما يعرض للبشر فغير بعيد أن يخيل اليه أنه واطيء زوجاته وليس بواطيء ، وقد يتخيل الانسان مثل هذا فى المنام فلا يبعد تخيله فى اليقظة ولا حقيقة له . قال القاضى عياض : وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر انما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده ويكون معنى قوله : حتى يظن أنه يأتى أهله ، ويروى

أنه يخيل إليه أى يظهر له من نشاطه ومتقدم عاداته القدرة عليهن ، فاذا دنا
منهن أخذهن السحر فلم يأتين ولم يتمكن من ذلك ، وكل ما جاء فى الروايات
من أنه يخيل إليه أنه فعل شيئا ولم يفعله ونحوه فمحسول على التخيل بالبصر،
لا يخلط تطرق الى العل ، وليس فى ذلك ما يدخل لبسا على الرسالة
ولا طعنا لأهل الضلالة . قال المازرى : واختلف الناس فى القدر الذى يقع
به السحر ولهم فيه اضطراب فقال بعضهم : لا يزيد تأثيره على قدر التفرقة
بين المرء وزوجه ، لأن الله تبارك وتعالى إنما ذكر ذلك تعظيما لما يكون عنده
وتهيولا له ، فلو وقع به أعظم منه لذكره ، لأن المثل لا يضرب عند المبالغة
الا بأعلى أحوال المذكور : قال : ومذهب الأشعرية أنه يجوز أن يقع به
أكثر من ذلك قال : وهو الصحيح عقلا ، لأنه لا فاعل الا الله تعالى وما يقع
من ذلك فهو عادة أجراها الله تعالى ولا تفرق الأفعال فى ذلك ، وليس
بعضها بأولى من بعض ، ولو ورد الشرع بقصره على مرتبة لوجب المصير
إليه ، ولكن لا يوجد شرع قاطع يوجب الاقتصار على ما قاله القائل الأول ،
وذكر التفرقة بين الزوجين فى الآية ليس بنص فى منع الزيادة ، وإنما النظر
فى أنه ظاهر أم لا .

إذا ثبت هذا فإن تعليم السحر وتعلمه حرام لقوله تعالى : « ويتعلمون
ما يضرهم ولا ينفعهم » الآية . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة
لا يدخلون الجنة : مومن خسر وقاطع رحم ، ومصدق بالسحر » رواه مسلم
وأحمد عن أبى موسى الأشعرى . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من أتى
عرافا أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواه مسلم
وأحمد عن أبى هريرة ، وعندهما عن صفية بنت أبى عبيد عن بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا : « من أتى عرافا فسأله عن شيء لم يقبل
الله له صلاة أربعين ليلة » فإن اعترف بالسحر ووصفه استتيب فإن تاب وإلا
قتل لأنه مرتد ، وإذا استباح تعلمه فهو كافر (١) لأنه استحلال محرما مجمعا

(١) جاء فى جريدة الجمهورية بالقاهرة يوم ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ هـ
٢٦ يونيو سنة ١٩٧٠ أن فى الاتحاد الاشتراكى العربى وحدة أمبابة رابطة تدعى
الرابطة العامة للسحرة ومسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت رقم ٢٥٣

عليه ، وإن قال : تعلمه محرم إلا أنى تعلمته ولا أستعمله • فليس بكافر ولا يقتل ، وقال مالك : يقتل لأنه زنديق ، وقال أصحاب أبي حنيفة : إن اعتقد أن الشيطان يفعل له ما شاء فهو كافر ، وإن اعتقد أنه تلييس وتمويه لم يكفر ، دليلنا أن الكفر بالاعتقاد وهذا اعتقاده صحيح ، كمن قال : أنا أحسن السرقة ولا أسرق فلا شيء عليه •

وقد جاء في بحوث بعض الكتاب المعاصرين عن السحر أن الذين يمارسون السحر بقصد التأثير في الناس تأثيرا ماديا نجد نوعا من السحرة يمارس أفرادهم التأثير على أنفسهم أو على الأشياء من حولهم لاتصالهم بالقوى الخفية من الجن وأشهر نموذج هو (سايمون ماجوس) قال عنه الكهنة النصراني انه عرض مالا على الرسل (الأساقفة الكبار) لكي يمنحوه القدرة على المعجزات !!! وفي الفصل الثامن من « أعمال الرسل » ورد عنه أنه كان ساحرا من السامرة وأن الناس اعتبروه مشعوذا لصناعته الكثير من الحيل الغريبة أشهرها طيرانه في الهواء وتحريكه الأشياء الثقيلة دون لمسها وأن يمسح نفسه خيوانا وأن يعبر النار ولا يحترق وأنه استحضّر روح هيلين ملكة طروادة ثم عاشرها ويقال : انه تعلم السحر من كهنة مصر • وفي كتاب (القوى الخفية) للكاتب الانجليزي « كولن ولسون » جاء عن سايمون أنه كان يمارس السحر الأسود وأنه ذهب الى روما وصار مقربا من نيرون واستخدم الخداع والحيل والتنويم المغناطيسي لكي يدعم مركزه عنده واستطاع أن ينوم واحدا من الحرس ويقنعه أن رأسه قد قطعت وبعد أن أفاق الحارس قال لنيرون : ان سايمون أماته ثم أحياه ، وصار ساحر

وإن هذه الرابطة لها معهد يأخذ بنظام « الانتظام » « الانتساب » ويتولى تعليم السحر بالمراسلة ، وقد حمل الكاتب الأستاذ أبراهيم نوار على هذه الرابطة وسخر منها وتهكم عليها وقد أصاب وأجاد وأفاد هذا وقد نال الأستاذ مجدى شمس الدين رسالة الماجستير من جامعة القاهرة في السحر وحقيقته ، وقد اثبت فيها حقيقة السحر وتأثيره وقد نشرت أخبار اليوم في عدد ١٩٧٠-٧-٤-١٩٧ حديثا له اثبت للساحر القدرة على تأليف وتفريق الأزواج والدخول في النار والجلوس فيها دن أن تحرقه • الى آخر ما في كلامه فمن شاء فليرجع اليه والله تعالى اعلم •

البلاط ، ذهب بطرس الحواري الى روما قبل تبدل النصرانية ليفضح كذبه حتى تنخدع به النصارى الموحدون وتحدهاه في مباراة سحرية علنية بقاعة كبيرة : فوق سايمون وأشار بيده فاذا بعدد من الكلاب الضخمة تأتي من الهواء وتندفع نحو الحواري ولكن الحواري أخرج رغيفا من الخبز مما مسته يد المسيح عليه السلام وأشار به الى الكلاب فجعلها تختفي ، وحينئذ ارتفع سايمون في الهواء وطار خارجا من النافذة فجثا بطرس خاشعا مصليا مبتهلا الى الله أن يسقط الساحر فسقط سايمون وتحطم ومات وغضب فيرون وسجن الحواري . وقبل أن نورد التفسير العلمى لمثل هذه الظواهر فإن القس فاشير استطاع أن يسحر صورة للمسيح جعل عينه تقطر دما . والتفسير أن أمثال هؤلاء يستعينون بقوى غير منظورة من الجن (انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ^(٢)) وهى قوى من الممكن لبعض الناس التعامل معها (وأنه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا ^(٢)) كما فعل سايمون وفاشير وغيرهما ، والانسان حين يمنح هذه القوى من ولائته وايمانه بها ويدرس ويتعلم على أيدي من سبقوه ، ولعل الجن أهم القوى الموجودة حولنا وتحتنا وفوقنا بعد الملائكة الأبرار ، وأهم كتب السحر القديمة كتاب جوزتفوس في القرن الأول الميلادى وضم الرقى والتعاويذ والترانيم لاستحضار الجن واسم الكتاب (أقراص الزمرد) ويأتى بعده كتاب (مفتاح سليمان) لمؤلفه هرميز تريزيميجيتاس ولا تفيد هذه الكتب ولا غيرها مما ترجم الى العربية الا اذا كان مخطوطا ، والنصوص المكتوبة تفقد قوتها اذا طبعت ولا تؤثر الا بقوة الساحر نفسه وله من القلم والأدوات والحبر المكون من المسك والزعفران وماء الورد ونوع البخور الذى يستعمله والله أعلم .

(١) الآية ٢٧ من سورة الأعراف .
(٢) الآية ٦ من سورة الجن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب صول الفعل

من قصده رجل في نفسه أو ماله أو أهله بغير حق فله أن يدفعه ، لما روى سعيد بن زيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قاتل دون أهله أو ماله فقتل فهو شهيد » وهل يجب عليه الدفع ؟ ينظر فيه ، فإن كان في المال لم يجب لأن المال يجوز إباحته ، وإن كان في أهله وجب عليه الدفع لأنه لا يجوز إباحته . وإن كان في النفس ففيه وجهان أحدهما أنه يجب عليه الدفع لقوله عز وجل : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » والثاني أنه لا يجب لأن عثمان رضي الله عنه لم يدفع عن نفسه ، ولأنه ينال به الشهادة إذا قتل فجاز له ترك الدفع لذلك .

فصل وإذا أمكنه الدفع بالصياح والاستغاثة لم يدفع باليد ، وإن كان في موضع لا يلحقه الفوت دفعه باليد فإن لم يندفع باليد دفعه بالعصا ، فإن لم يندفع بالعصا دفعه بالسلاح ، فإن لم يندفع إلا باتلاف عضو دفعه باتلاف العضو ، فإن لم يندفع إلا بالقتل دفعه بالقتل ، وإن عجز يده ولم يمكنه تخليصها إلا بفك لحييه فك لحييه ، وإن لم يندفع إلا بأن يبيع جوفه يبيع جوفه ، ولا يجب عليه في شيء من ذلك ضمان ، لما روى عمران بن الحصين قال : « قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما يد صاحبه فانتزع يده من فيه فنزعه نثيته فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بعض أحدكم أخاه كما بعض الفعل ، لا دية له » ولأن فعله الجاه إلى الاتلاف فلم يضمنه كما لو رمى حجراً فرجع الحجر عليه فأتلفه ، وإن قذف على دفعه بالعصا فقطع عضواً أو قذف على دفعه بالقطع فقتله وجب عليه الضمان لأنه جناية بغير حق ، فاشبه إذا جنى عليه من غير دفع ، وإن قصده ثم انصرف عنه لم يتعرض له ، وإن ضربه فعطله لم يجز أن يضربه ضربة أخرى ، لأن القيد كف أذاه ، فإن قصده فقطع يده فولى عنه فقطع يده الأخرى وهو مول لم يضمن الأولى لأنه قطع بحق ، ويضمن الثانية لأنه قطع بغير حق ، وإن مات منهما لم يجب عليه القصاص في النفس ، لأنه مات من مباح ومحظور ؛ ولولى المقتول الخيار بين أن يقتص من اليد الثانية وبين أن يأخذ نصف دية النفس .

الشرح الحديث الأول أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ، والنسائي وابن ماجه والدارقطني ، وقد مضى في كتاب العصب ذكر طرقها كلها . أما حديث عمران بن الحصين فمتفق عليه .

أما اللغات فنسوز انفحل ونوبه والمصاوله الموائبة • قال ابن بطلان : أصل الشهادة الحضور ومنه الشهادة على الخصم وكأن الشهداء حضرت أنفسهم دار السلام وشاهدوا الجنة •

أما الأحكام فإذا قصد رجل رجلاً فطلب دمه أو ماله أو حريته — فإن كان في موضع يلحقه الغوث إذا صاح بالناس — لم يكن له أن يقاتله ولا يضربه ، بل يستغيث بالناس ليخلصوه منه لأنه يمكنه التخلص منه بذلك . وهكذا إذا كان بينه وبينه حائل يعلم أنه لا يقدر على الوصول إليه من نهر أو حائل أو حصن ، لم يجزله قتاله وضربه ، لأنه لا يخاف منه ، وإن كان في موضع لا يلحقه الغوث مثل أن يكون في برية أو بلد فخاف منه إلى أن يلحقه الغوث ، أو كان بينهما نهر أو حصن أو حائط إلا أنه يبلغه رميه أو رمحه ، فله أن يضربه بالعصا ، فإن لم يندفع إلا بالضرب بالسيف أو بالرمي بالسهم أو بالحجر فله أن يدفعه بذلك لحديث : « من قتل دون أهله وماله فهو شهيد » والشهادة لا تكون إلا بقتال جائز ، وروى أن امرأة خرجت لتحتطب فتبعها رجل فراودها عن نفسها فرمته بفهر فقتلته ، فرفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال : هذا قتل الحق ، والله لا يؤدي أبداً • ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، فدل على أنه أجماع • وهل يجب عليه الدفع ؟ ينظر فإن طلب أخذ ماله لم يجب عليه الدفع ، لأن المال يجوز إباحته ، وإن طلب الزنا بحريمه عليه دفعه لأنه لا يجوز إباحته ، وإن طلب دمه ففيه وجهان أحدهما : يجب عليه دفعه لقوله تعالى : « ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة » قال العمراني في البيان : « ولأنه لو اضطر إلى الأكل وعسر به الطعام لوجب عليه أكله لأحياء نفسه فوجب عليه الدفع عن نفسه لأحيائها » والثاني : لا يجب عليه الدفع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل » اهـ •

قلت : وما أشار إليه المصنف من عمل عثمان رضي الله عنه أنه كان في الدار ومعه أربعمائة عبد فجردوا السيوف ليقاتلوا عنه فقال : من أغمد سيفه فهو حر فأغمدوا سيوفهم ، ودخل عليه الحسن والحسين السبطان نيدفا عنه فمنعهما من القتال لتحصل له الشهادة فجاز له التعريض بها ،

وفي هذا المعنى ما روى الحاكم عن أنس « أن رجلا قال : يا رسول الله أرأيت ان انعمت في المشركين فقاتلتهم حتى قتلت آلى الجنة ؟ قال : نعم ، فانعمس الرجل في صف المشركين فقاتل حتى قتل » ويخالف الامتناع عن أكل الطعام لأنه ليس له غرض الا قتل نفسه بغير الشهادة فلم يكن له ذلك ، فان أمكن المقصود ان يهرب ممن قصده فقد قال الشافعى في موضع : عليه أن يهرب ، وقال في موضع آخر : له أن يهرب وله أن يقف . واختلف أصحابنا في ذلك على ثلاث طرق فمنهم من قال : فيه قولان أحدهما : لا يجب عليه أن يهرب لأن اقامته في هذا الموضع مباح ، فلا يلزمه الانصراف عنه . والثاني : يجب عليه أن يهرب وليس له أن يقاتله لأنه ليس له أن يدفعه الا بأسهل ما يمكنه . ويمكنه التخلص منه هربا بالهرب ، ومنهم من قال : ليست على قولين ، وانما هي على اختلاف حالين ، فحيث قال : يلزمه أن يهرب ، اذا كان يتحقق أنه ينجو منه بذلك ، وحيث قال : لا يلزمه اذا كان لا يتحقق أنه ينجو منه بذلك ، ومنهم من قال : يبنى ذلك على وجوب دفعه عن نفسه - فان قلنا : يجب عليه الدفع لزمه أن يهرب ، وان قلنا : لا يجب عليه الدفع لم يلزمه أن يهرب فعلى هذا الطريق يلزمه أن يهرب بحريه اذا علم أن القاصد يطلب ذلك لأنه يجب عليه أن يدفع عن حريمه ، وان قصد رجل رجلا فقاتله فتحول القاصد عنه لم يكن له اتباعه ورميه ، فان فعل لزمه الضمان لما جنى لأنه قد اندفع عنه ، وهكذا ان دخل اللصوص داره وخرجوا منه لم يأخذوا شيئا من ماله ، أو قصده قطاع الطريق ثم انصرفوا عنه لم يكن له اتباعهم ولا رميهم لما ذكره .

مسألة اذا قصده رجل وأمكنه دفعه بالعصا فضربه بالسيف أو أمكنه دفعه بقطع عضو منه فقتله ، وجب عليه الضمان لأنه جنى عليه بغير حق ، فهو كما لو جنى عليه قبل أن يقصده ، فان أخذ رجل ماله فله أن يقاتله حتى يخلو ماله وان أتى على نفسه ، فلو طرح ماله وهرب فليس نه أن يتبعه فيضربه . قال المسعودى : فان اتبعه وقطع يده وعلم أن قطع السرقة كان قد وجب عليه لم يضمن ، لأن تلك اليد بعينها مستحقة في الاتلاف

بخلاف ما لو وجب عليه جلد الزنا فجلده غير الامام ، فانه يضمن : لأن الجلد مبین فی كیفیته أو اقامته والمواضع التي تجلد من البدن وشدة الضرب •

الشرح فان قصد رجل رجلا فقطع المقصود يد القاصد أو رجله أو أنخذه بالجراح فصار بحيث لا يمكنه قتله وقتاله لم يجز للمقصود أن يجهز عليه ولا يتبعه ، لأنه قد صار لا يخاف منه ، فان قصده فقطع يده فولى القاصد ثم اتبعه المقصود فقطع يده الأخرى - فان اندمل الجرحان لم يجب على المقصود ضمان اليد المأثرة . ويجب عليه ضمان الثانية بالقصاص أو الدية لأن الأول مقطوعة بحق ، والثانية بغير حق ، وان مات من الجراحتين لم يجب على المقصود فصاص في النفس : لأنه مات من جراحتين احدها مباحة والأخرى محظورة ، فهو كما لو مات من قطع السرقة وجناية أخرى ، وللولى أن يقتص من اليد الثانية ، وان عفا عنها كان له نصف الدية ، فان قصده فقطع يده فولى عنه ، ثم قطع رجله ثم قصده القاصد ثانيا فقطع يده الأخرى - فان اندملت الجراحات - وجب عليه ضمان الرجل بالقصاص أو الدية . ولا يجب عليه ضمان قطع اليدين ، وان مات من الجراحات لم يجب عليه قصاص في النفس لأنه مات من ثلاث جراحات بعضها لا يوجب القصاص : وللولى أن يقتص من رجل المقصود ، فان عفا عن القصاص فيها لم يجب له الا ثلث الدية . لأنه مات من ثلاث جراحات فالأولة مباحة والثانية محظورة ، والثالثة مباحة فقسمت الدية عليهما فان قصده فقطع يده فلم يندفع عنه فقطع يده الثانية فولى القاصد ثم تبعه المقصود فقطع رجله ومات من الجراحات لم يجب عليه القصاص في النفس لما مضى ، وللولى أن يقتص من الرجل - وان عفا عنها وجب له نصف الدية والفرق بينها وبين التي قبلها أن الجراحتين المباحتين متواليتان فكأننا كالجنباية الواحدة ، وفي الأول لما ولى بعد الجراحة الأول استقر حكمها ، فلما جرحه بعد أن ولى عنه جراحة ثانية وقعت المحظورة ، فاستقر حكمها ، فلما جرحه الثالثة في حال قصده استقر حكمها فسقطت الدية عليها ، وان قصده فقطع يده فولى عنه ثم تبعه فقتله كان لولى القصاص في النفس لأنه لما ولى عنه لم يكن له قتله ، قال الطبري في العدة : ولورثة المقصود أن يرجعوا في تركة القاصد

بنصف الدية لأن القصاص سقط عنه بهلاكه • قال العمراني في البيان :
والذي يقتضى المذهب أنهم لا يرجعون بشيء كما لو اقتضى منه بقطع يده ثم
قتله ، ولأن النفس لا تنقص بنقصان اليد ، ولهذا لو قتل رجل له يدان رجلا
ليس له الا يد قتل به ، ولا شيء لورثة القاتل • وقال الشافعي رضى الله
عنه : وسواء كان القاصد صغيرا أو كبيرا عاقلا أو مجنونا ذكرا أو أنثى فله
أن يدفعه عن نفسه ، لأنه إنما جوز له ذلك لأنه يخافه على نفسه ، وهذا
المعنى موجود في جميع هؤلاء •

فرع وان عض رجل يد رجل وانتزع العضوض يده فبدرت
ثنية العاض أو انكسرت فلا شيء على العضوض ، وبه قال أكثر أهل العلم
الا ابن أبي ليلى فانه قال : يجب عليه الضمان • دليلنا ما روى يعلى بن أمية
أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة وكان له أجير فخاصم رجلا
فعض أحدهما يد صاحبه الى آخر الحديث الذي أورده المصنف ، وروى أن
رجلا خاصم رجلا فعض يده فانكسرت ثنية العاض فرفع الى أبي بكر رضى
الله عنه فأهدرها ، ولأن حرمة النفس أكد من حرمة السن ، ثم ثبت أنه لو
قصد قتله فلم يمكنه دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله لم يلزمه ضمانه ، فلأن
لا يلزمه ضمان السن أولى ، فان لم يمكنه أن ينتزع يده الا بأن يفك لحييه
فله أن يفك لحييه ، فان لم يمكنه ذلك الا بأن ينفخ جوفه كان له ذلك •
قال الشافعي رحمه الله : وان عض رجل قبا رجل فانه ينتزع ذلك من فيه ، فان
لم يمكنه فعليه أن يضربه برأسه مصعدا أو منهدرا ، فان لم يتخلص منه
فله أن يضرب فكه بيديه ، فان لم يتخلص منه فله أن يعجن بطنه فان قتله
فلا شيء عليه • هذا نقل أصحابنا البغداديين • وقال المسعودي : لو وجأه
بسكين فقتله فنص الشافعي رحمه الله أنه يضمن ، فأخطأ بعض أصحابنا
وأجرى ذلك على ظاهره وقال : يضمن الطاعن ، وان لم يمكنه الدفع الا
أنه - لأن القاصد قصده بغير سلاح - ليس له دفعه بالسلاح ، والمذهب
الأول أنه لا ضمان عليه ، لأنه لا يمكنه تخليص نفسه منه الا بذلك ، والنص
محمول عليه اذا أمكنه دفعه بغير القتل فقتله •

فرع وان تجارح رجلان وادعى كل واحد منهما أن الآخر

قصده وجرحه دفعا عن نفسه وأنكر الآخر ، فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه أنه ما قصد صاحبه ، لأن الأصل عدم القصد ، ويجب على كل واحد منهما ضمان جراحته •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجد رجلا يزني بامرأته ولم يمكنه المنع الا بالقتل فقتله لم يجب عليه شيء فيما بينه وبين الله عز وجل لأنه قتله بحق • فان ادعى انه قتله لذلك وأنكر الولي ولم يكن بينه لم يقبل قوله ، فاذا حلف الولي حكم عليه بالنفود لما روى أبو هريرة : « أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله أرأيت لو وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتني بأربعة شهداء ؟ قال : نعم » فدل على أنه لا يقبل قوله من غير بينة • وروى سعيد بن المسيب قال : « أرسل معاوية أبا موسى إلى علي كرم الله وجهه يسأله عن رجل وجد على امرأته رجلا فقتله ، فقال علي كرم الله وجهه : لتخبرني لم تسأل عن هذا ؟ فقال : ان معاوية كتب الي ، فقال علي : أنا أبو الحسن ان جاء بأربعة شهداء يشهدون على الزنا ولا اعطى برمته • يقول : يقتل » •

الشرح حديث أبي هريرة وأثر على رضى الله عنهما مضى ذكرهما في كتاب اللعان مع بيان طرقهما • والحديث في صحيح مسلم وسنن أبي داود وابن ماجه ، والأثر في موطأ مالك •

أما الأحكام فانه اذا وجد رجلا يزني بامرأته أو بأمته ولم يمكنه دفعه الا بقتله فله أن يقتله بكرة كان الزاني أو محصنا ، لأنه اذا جاز له قتله اذا لم يندفع عن ماله الا بقتله فلا يجوز له في حريمه أولى ، وان اندفع عنها بغير القتل ظنرت - فان كان الزاني بكرة - وجب على القاتل القصاص ، وان كان الزاني محصنا لم يجب عليه القصاص فيما بينه وبين الله تعالى لأنه مستحق للقتل فهو كالمترد ، وأما في الظاهر فانه يجب عليه القصاص الا أن يصادقه الولي أنه زنى وهو محصن ، أو أقام البينة على زناه واحصانه ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه « أن سعدا رضى الله عنه قال : يا رسول الله رأيت لو وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتني بأربعة شهداء ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : نعم » فدل على أنه لا يجوز قتله قبل ذلك ، وروى

أن رجلا قتل رجلا بالشام ، وادعى أنه وجده مع امرأته ، فرفع إلى معاوية فأشكل عليه الحكم في ذلك . وقد أوردها المصنف آتفا ، ووجه الشاهد أنه لا مخالف لعل في الصنابة ، فدل على أنه أجماع .

وإذا صالت على الرجل بهيمة أو دخل فخافه على نفسه ولم يمكنه دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله ، فلا يجب عليه ضمانه . دليلنا قوله تعالى : « ما على المحسنين من سبيل » وهذا محسن فقتل البهيمة ، ولأنه لو قصده آدمى ولم يمكنه دفعه إلا بقتله لم يجب عليه ضمانه ، فلأن لا يجب عليه ضمان البهيمة أولى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان اطلع رجل اجنبى في بيته على اهله فله ان يفقا عينه ، لما روى سهل بن سعد قال : « اطلع رجل من حجر في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرا يحك به راسه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو علمت أنك تنظر لطفنت به عينك ، انما جعل الاستئذان من أجل البصر » وهل له أن يصيبه قبل أن ينهاه بالكلام ؟ فيه وجهان أحدهما وهو قول القاضي أبي حامد المروزي والشيخ أبي حامد الأسفراييني أنه يجوز للخبر ، والثاني أنه لا يجوز كما لا يجوز اصابة من يقصد نفسه بالقتل إذا اندفع بالقول ، ولا يجوز أن يصيبه شيء خفيف لأن المستحق بهذه الجنسية فقه العين ، وذلك يحصل بسبب خفيف ، فلم تجز الزيادة عليه . وإن فقا عينه فمات منه لم يضمن ؛ لأنه سراية من مباح ؛ فلم يضمن كسراية القصاص ، فان رماه بشيء يقتل فمات منه ضمنه ؛ لأنه قتله بغير حق ، وإن رماه فلم يرجع استغاث عليه ، فان لم يكن من يغيثه فالمستحب أن يتخوفه الله تعالى ، فان لم يقبل فله أن يصيبه بما يدفعه ، فان أتى على نفسه لم يضمن لأنه تلف بدفع جائز ، فان اطلع أعمى لم يجز له رميه ، لأنه لا ينظر إلى محرم ، وإن اطلع ذو رحم محرم لأهله لم يجز رميه ؛ لأنه غير ممنوع من النظر ، وإن كانت زوجته متجردة فتقصد النظر إليها جاز له رميه ؛ لأنه محرم عليه النظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة منها ، كما يحرم على الأجنبي . وإن اطلع عليه من باب مفتوح أو كوة واسعة - فان نظر وهو على اجتيازه لم يجز رميه ، لأن المفرط صاحب الدار بفتح الباب وتوسعة الكوة ، وإن وقف وأطال النظر ففيه وجهان أحدهما : أنه يجوز له رميه لأنه مفرط في الاطلاع ، فاشبه إذا اطلع من ثقب . والثاني : أنه لا يجوز له رميه ، وهو قول القاضي أبي القاسم العمري ، لأن صاحب الدار مفرط في فتح الباب وتوسعة الكوة .

الشرح حديث سهل بن سعد متفق عليه ، وفي لفظ : « فقام اليه النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص وجعل يختله ليطعنه » هذا من جهة فعله صلى الله عليه وسلم أما من جهة قوله فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعا : « لو أن أمرا أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » وفي لفظ في الصحيحين أيضا : « من أطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقتوا عينه فلا دية له ولا قصاص » •

أما اللغات فقول (المدرا) بالقصر آلة كالمسلة تكون مع الماشطة تصلح بها العروس وقد يقال (المدراة) قال طرفة : تهلك المدراة في أكثافه فاذا ما أرسلته ينمقر

أما الأحكام فانه اذا اطلع رجل أجنبي من شق أو جحر على بيت فنظر الى حريمه فله أن يرمى عينه بما يفقوها من حصاة أو شيء خفيف ، فاذا فقأها فلا ضمان عليه • وقال أبو حنيفة : ليس له أن يرميه بذلك فان فعل وفقأ عينه لزمه الضمان ، وبه قال مالك • دليلنا ما روى الشيخان من حديث أبي هريرة الذي سقناه ، وحديث سهل بن سعد الذي ساقه المصنف • وهل له أن يرميه قبل أن ينهيه عن النظر ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجوز له كما لا يجوز له قتل من يقصده اذا الدفع بغير القتل ، والثاني : يجوز له للخبر •

قال المسعودي : ولو كان للناظر زوجة في الدار ينظر اليها أو محرماً فليس لصاحب الدار فقؤ عينه فان فعل ضمن ، لأن للناظر شبهة في النظر ، قال : وان كان لصاحب الدار حريم في الدار مستترات فهل له فقؤ عيني الناظر اليهن ؟ فيه وجهان ، أحدهما : ليس له ذلك ، فان فعل ضمن لأنه لا أذى على صاحب الدار قد وقع لاستتار حريمه • والثاني : له فقؤ عين الناظر اليهن لأن الانسان يتأذى بنظر غيره الى حريمه وأن كن مستترات ، وان كان الناظر امرأة قال المسعودي : فلصاحب الدار فقؤ عينها ، لأن الانسان قد يستتر حريمه عن نظر الرجال والنساء ، وأن كان المطلع أعمى لم يكن له رميه لأنه غير ممنوع من نظره ، وأن كن متجردات فله رميه لأنه

ممنوع من نظره من متجردات ، وسواء وقف الناظر في ملك نفسه أو في ملك صاحب الدار وفي قارة الطريق وجعل ينظر فله رمية ، لأن الذي يحصل بنظره ، وذلك يحصل منه ، ولا اعتبار بالموضع الذي هو واقف فيه ، فإن أخطأ الناظر النظر الى حريم رجل لم يكن له رميه مع العلم بحاله ، لأن الرمي عقوبة على قصد الاطلاع والنظر ، ولم يوجد منه ذلك ، فإن رمى حين اطلع فأصاب عينه ثم قال المطلع : لم أقصد الاطلاع والنظر . وقال الرامي : بل قصدت ذلك فالتقول قول الرامي مع يمينه ، لأن الظاهر ممن اطلع في دار غيره أنه قصد النظر ، فإن نظر الى حريمه من باب مفتوح أو كوة واسعة - فإن نظر وهو على اجتيازه - لم يكن لصاحب الدار رميه ، لأن المفرط هو صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة ، وإن وقف وجعل ينظر ، ففيه وجهان أحدهما : يجوز له رميه لأنه مفرط في الاطلاع والنظر ، فهو كما لو قصد الى النظر من حجر . والثاني : لا يجوز له رميه لأن صاحب الدار فرط في فتح الباب وتوسعة الكوة . ولو لم يكن في الدار المنظور فيها حريم لصاحب الدار ففقا عين من ينظر فيها ، ففيه وجهان حكاهما المسعودي ، أحدهما وهو قول البغداديين من أصحابنا : أنه يضمن ، لأن الانسان انما يستنظر بنظر غيره الى حريمه وإلى حريم غيره . والثاني : لا يضمن لأن الرجل قد يستتر أيضا عن أبصار الناس كما تستنظر حريمه ، فإن كان حريم رجل في الطريق فنظر غيره اليه لم يكن لصاحب الحريم رميه ، لأن الموضع الذي فيه الحريم مباح ، يملك كل واحد النظر اليه ، فلم يستحق اتلاف عضو الناظر اليه .

فروع اذا اطلع رجل على داره ونظر حريمه فليس له رمي عينه الا بشيء خفيف يفتح عينه ، فإن رمى عينه بشيء خفيف ففقاها وسرى الى نفسه بأن أحدث نزيفا أو ارتجاجا في المخ مات منه ، لم يجب عليه الضمان لأنه مات من جناية مباحة ، وإن رماه بشيء ثقيل فهشم وجهه وسرى الى نفسه لزمه الضمان ، لأنه ليس له رميه بما يؤدي الى اتلاف نفسه ، وإن رمى غير عينه فأصابه وجب عليه الضمان ، لأن المتعدى هي العين فلم يجز له اتلاف غيرها ، قال المسعودي : الا أن يكون الناظر تعدى فرمى عينه وقصدها

فأصاب موصفاً آخر ، فحينئذ لا يضمن . فان اطلع رجل على حريم غيره في داره فقبل أن يرميه صاحب الدار انصرف المطلع لم يكن له أن يتبعه ويرميه ، لأنه انما يجوز له رميه ليصرفه ، فاذا انصرف لم يكن له رميه بعد ذلك ، فان رمى المطلع على داره فلم ينصرف استغاث عليه بالناس ، فان انصرف عنه بالوث فلا كلام ، وان لم ينصرف بذلك كان له أن يصرفه بما يصرف به من قصد نفسه أو ماله حتى لو لم ينصرف الا بقتله فقتله فلا شيء عليه ، لأنه تلف بدفع جائز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا دخل رجل داره بغير اذنه أمره بالخروج ، فان لم يقبل فله أن يدفعه بما يدفع به من قصد ماله أو نفسه ، فان قتله فادعى أنه قتله للدفع عن داره وأنكر الولي ، لم يقبل قول القاتل من غير بينة ، لأن القتل متحقق ، وما يدعيه خلاف الظاهر ، فان أقام بينة أنه دخل داره مقبلاً عليه بسلاح شاهر ، لم يضمن ، لأن الظاهر أنه قصد قتله ، وان أقام الولي بينة أنه دخل داره بسلاح غير شاهر ، ضمنه بالقود أو بالدية ، لأن القتل متحقق وليس ههنا ما يدفعه .

الشرح إذا دخل رجل دار غيره بغير اذنه أمره صاحب الدار بالخروج ، فان لم يخرج فله أن يضربه ، فان لم يخرج الا بضرب يؤدي الى قتله فقتله فلا شيء عليه ، كما قلنا فيمن قصد نفسه أو ماله ، وبأي عضو يبدأ بضربه ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي ، أحدهما : يبدأ بضرب رجله لأنها هي الجانية ، فبدأ باتلافها كما يبدأ باتلاف عين الناصر لأنها هي الجانية . والثاني : له أن يبدأ بأي عضو أمكنه من بدنه . لأنه دخل بجميع بدنه ، جميع بدنه في تحريم الدخول سواء ، فان دخل داره فقتله فادعى القاتل أنه قتله للدفاع عن داره وأنكر ولي المقتول ذلك لم يقبل قول القاتل من غير بينة ، لأن القتل متحقق وما يدعيه خلاف الظاهر . وان أقام البينة أنه دخل داره مقبلاً عليه بسلاح شاهر لم يضمن ، لأن الظاهر أنه قصد قتله ، وان أقام بينة أنه دخل داره بسلاح غير شاهر ضمنه بالقود أو بالدية لأن القتل متحقق وليس هاهنا ما يدفعه .

فرع قال المسعودي : ولو أعلم بخرق بيت رجل أو علم بشره فله أن يريق الخمر ويمنعه من شربه وهو مثاب على ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

« اذا افسدت ماشيته زرعاً لغيره ، ولم يكن معها - فان كان ذلك بالنهار - لم يضمن ، وان كان بالليل ضمن ، لما روى حرام بن سعد بن محيصة : « ان نافة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فافسدت زرعاً فقتل النبي صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظ أموالهم بالنهار ، وعلى اهل المواشي ما اصاب مواشيهم بالليل » وان كان له هرة تاكل الطيور فاكلت طيراً لغيره ، او له كلب عقور فاتلف انساناً ، وجب عليه الضمان ، لانه مفرط في ترك حفظه .

فصل وان مرت بهيمة له بجوهرة لآخر فابتلعها - نظرت ، فان كان معها - ضمن الجوهرة لأن فعلها منسوب اليه ، وقال ابو علي بن ابي هريرة : ان كانت شاة لم يضمن ، وان كان بعيراً ضمن ، لان العادة في البعير انه يضبط ، وفي الشاة ان ترسل ، وهذا فاسد ، لانه يبطل بافساد الزرع ، لانه لا فرق فيه بين الجميع ، فان لم يكن معها فغيره وجهان أحدهما وهو قول ابي علي ابن ابي هريرة انه ان كان ذلك نهراً لم يضمن ، وان كان ليلاً ضمن كالزرع . والثاني وهو قول القاضي ابي الحسن الماوردي البصري انه يضمنها ليلاً ونهاراً ، والفرق بينه وبين الزرع ان رعى الزرع مالوف ، فلزم صاحبه حفظه منها ، ابتلاع الجوهرة غير مالوف ، فلم يلزم صاحبها حفظها منها . فعلى هذا ان طلب صاحب الجوهرة ذبح البهيمة لأجل الجوهرة لم تنجح ويفرم قيمة الجوهرة ، فان دفع القيمة ثم ماتت البهيمة ثم اخرجت الجوهرة من جوفها ، وجب ردها الى صاحبها ، لأنها عين ماله واسترجعت القيمة ، فان نقصت قيمة الجوهرة بالابتلاع ضمن صاحب البهيمة ما نقص ، وان كانت البهيمة مأكولة ففي ذبحها وجهان بناء على القولين فيمن غصب خيطاً وخاط به جرح حيوان مأكول .

الشرح خبر حرام بن سعد بن محيصة أخرجه الشافعي رحمه الله وكذلك الدارقطني في سننه وأبو داود والنسائي ومالك وكلهم من رواية الأوزاعي عن الزهري عن حرام عن البراء وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام ، وأخرجه الدارقطني وقال : وكذلك رواه صالح بن كيسان والليث ومحمد بن اسحق وعقيل وشعيب ومعر من غير رواية عبد الرزاق ، وقال ابن عيينة وسفيان بن حسين عن

الزهرى وعن سعيد بن المسيب وحرام جميعا : أن ناقة للبراء وقال قتادة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وحده . وقال ابن جريج عن الزهرى عن أمامة بن سهل بن حنيف أن ناقة للبراء . وقال شارح الدارقطنى العلامة أبو الطيب العظيم آبادى الحديث ١٢٢ الهامش ١٤٥ ص ١٥٦ طبعة السيد هاشم يمانى ج ٣ : « الحديث أخرجه البيهقى من رواية ابن جريج عن الزهرى عن أبى أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهرى على ألوان ، والمسند منها طريق حرام عن البراء ، وحرام بمهلتين اختلف هل هو ابن محيصة نفسه ؟ أو ابن سعد ابن محيصة ، وقال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول ، لم يرو عنه الا الزهرى ولم يوثقه ، قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان ، لكن قال : انه لم يسمع من البراء ، انتهى . وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال : فيه عن البراء أى قصة ناقة البراء ، فتجمع الروايات ولا يمتنع أن يكون للزهرى فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وأن كان مرسل فهو مشهور ، حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما اشارة الطحاوى الى أنه منسوخ بحديث العجماء الخ فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجهل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعى : أخذنا بحديث البراء لشبوته ومعرفة رجاله ، ولا يخالفه حديث : « العجماء جبار » لأنه من العام المراد به الخاص ، فلما قال : العجماء جبار ، وقضى فيما أفسدت العجماء بشىء فى حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره فى حال جبار وفى حال غير جبار . ثم نقض على الحنفية انهم لم يستمروا على الأخذ بعمومه فى تضمين الراكب متمسكين بحديث : « الرجل جبار » مع ضعف راويه ، فقال أكثرهم : لا يضمن الراكب والقائد فى الرجل والذنب الا اذا أوقما فى الطريق ، وأما السائق فقيل : ضامن لما أصابت يدها أو رجلها ، لأن النفحة برأى عينه ، فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجح عندهم لا يضمن النفحة وان كان يراها ، اذ ليس على رجلها ما يمنعها به ، فلا يمكن التحرز عنه بخلاف التهم فانه منعها باللجام ، وكذا قال الحنابلة . كذا فى الفتح .

أما الأحكام فانه اذا أفسدت ماشية زراعا لغيره ظرت - فان لم يكن عليها يد لملكها ولا لغيره - فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال :

ان أتلفت ذلك نهارا لم يجب على مالکها الضمان ، وان أتلفت ليلا وجب عليه الضمان لحديث البراء بن عازب المتقدم عند المصنف ، ومن أصحابنا من ان كان في بلد له مرعى في موات حول البلد لم يجب على مالک الماشية حفظها بالنهار ، بل على أهل الزرع حفظ الزرع نهارا ، وان كان في بلد يكون الرعى في حريم السواقي وحوالي الزرع ، ويعلم صاحب الماشية أنه متى أطلق ماشيته دخلت زرع غيره فأفسدته ، تتم فعليه حفظ ماشيته نهارا ، وأما بالليل - فان كان في بلد لبساتينها ومزارعها حيطان - فعلى صاحب البستان والزرع اغلاق باب بستانه ومزرعته ، فان لم يغلقه فلا ضمان على رب الماشية فيما أتلفت من ذلك ليلا ، الا أن يكون صاحب البستان قد أغلق الباب ، ولكن الماشية اقتحمت فدخلت فيجب على مالکها الضمان ، وتأول هذا القائل الخبر على أنه كان للمدينة مراعى حولها ولا حيطان على بساتينها . وقال المسعودي : يعتبر عرف البلد ، فلو جرت عادة أهل البلد أن لا يرسلوا النعم نهارا الا مع راع يحفظها وألا يحفظ أصحاب الزرع زرعهم نهارا ، فأفسدت نعم رجل زرعاً نهاراً ضمن مالکها ، والأول هو المشهور ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق ، ولأن العادة جرت أن أرباب الزرع يحفظون زرعهم نهارا فاذا أتلفت الماشية نهارا نسب التفريط الى صاحب الزرع ، وجرت العادة أن أصحاب الماشية يحفظونها ليلا ، فاذا أتلفت زرعاً بالليل كان التفريط من أصحاب الماشية فكان عليهم الضمان ، وقال أبو حنيفة : لا يجب على رب الماشية ضمان ما تتلفه ماشيته نهارا كان أو ليلا اذا لم يكن معها ، دليلنا عليه ما مضى . وان أغلق الباب على ماشيته بالليل فأنهدم الحائط وخرجت الماشية من غير علم صاحبها وأتلفت على غيره زرعاً أو مالا لم يجب على مالکها ضمانه لقوله صلى الله عليه وسلم : « العجاء جبار » والعجاء الدابة ، وجبار هدر . وهو حديث متفق عليه ، ولأنه غير مفطر بذلك ، فلم يلزمه الضمان ، فأما اذا كان يد صاحبها عليها أو يد غيره عليها أو أجبر عليها أو مستأجر لها أو مستعير لها أو مودعة عنده أو مغصوبة عنده فأتلفت شيئاً بيدها أو رجلها أو نابها فضمن ذلك على من كانت يده عليها ، سواء كان راكباً لها ليلا أو نهاراً وسواء راكباً لها أو سائقاً أو قاعداً ، أو كان راكباً لدابة وسائقاً لغيرها ، أو كان معه قطار يسوقه أو

يقوده ، أو كان يقود سيارة في طريق معبد فأنحرف بها فأتلف مال غيره ، فعليه ضمان ما يتلف الجميع ، لأن يده على الجميع ، وقولنا قطار يسوقه أو يقوده عنى الفقهاء بذلك القطيع من الابل التي يسير بعضها وراء بعض ، وينطبق هذا على كل متعدد كثر أو قل ، وكانت يده عليه ، ووافقنا أبو حنيفة إذا كان سائقا لها أى يسير خلفها ، وخالفنا إذا كان قائدا لها أى يأخذ بزمامها ويسير أمامها أو راكبا لها فقال : عليه ضمان ما تتلفه بيدها أو بفمها ، فأما ما تتلفه برجلها أو بدنها فلا يلزمه ضمانه ، وقال الحنابلة : ان أتلفت البهيمة غير الزرع لم يضمن مالها ما أتلفتته ليلا أو نهارا ما لم تكن يده عليها ، وحكوا عن شريح أنه قضى في شاة وقعت في غزل حائك ليلا بالضمان على صاحبها وقرأ شريح : « اذ تفتت فيه غنم القوم » قال : والنفس لا يكون إلا بالليل . وعن الثوري : يضمن وان كان نهارا ، لأنه مفرط بارسالها ، وأجيب عن ذلك بأن النفس هو الرعى بالليل ، فكان هذا في الحرث الذي تفسده البهائم طبعاً بالرعى ، وتدعوها نفسها الى آكله ، بخلاف غيره فلا يصح قياس غيره عليه .

وما جنت الدابة بيدها فأصابت من نفس أو مال أو جرح ضمن راكبها . وهذا قول شريح أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : لا ضمان عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « العجماء جرحها جبار » ولأنه جناية بهيمة فلم يضمنها كما لو لم يكن يده عليها . وأجيب عن قول مالك بحديث أبي هريرة عند أبي داود ، وهزيل بن شرحبيل عند سعيد بن منصور مرفوعا : « الرجل جبار » يعنى أن تخصيص الرجل بكونها جبارا دليل على وجوب الضمان في جناية غيرها . ولأنه يمكنه حفظها عن الجناية إذا كان راكبها أو يده عليها . وقد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل : انه غير محفوظ وفي اسناده سفيان بن حسين وهو معروف بسوء الحفظ ، وقد روى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زيادة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « الرجل جبار » قال الدارقطني : تفرد به آدم بن إياس عن شعبة وسفيان ابن حسين قد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة ولم يحتج به واحد منهما ، وتكلم فيه غير واحد . وجملة ذلك أن البهيمة إذا جنت

برجلها فعليه الضمان . وبهذا قال شريح واحدي الروایتين عن أحمد وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى وبها أخذ أصحابه ومنهم الخرقى وصاحب المغنى : ان لا ضمان عليه . دليلنا أن يده ثابتة عليها فكانت جنايتها كجنايته ، فوجب عليه ضمانه كما يجب ضمان ما أتلّف بنفسه أو ما أتلّف بيدها أو بفمها .

فان كان مع الدابة قائد وسائق كان ضمان ما أتلّف عليهما بالسوية ، لأن يدهما عليها وان كان عليها راكب وسائق ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ في الشامل ، أحدهما : أن الضمان عليهما ، لأن كل واحد منهما لو انفرد ضمن ما أتلّف ، فاذا اجتمعا استويا في الضمان كالسائق والقائد ، والثاني : أن الضمان على الراكب وحده ، لأن يده أقوى عليها وهو أقوى تصرفا بها ، قال : والأول آقيس . وقال المسعودي : ولو كان في يده دابة فهربت غالبه له فأتلفت شيئا لم يضمن ، لأنه ليس بمفرط ، وان كان راكبا لها فعضت على اللجام وركبت غراسا غالبه له فأتلفت شيئا ففيه قولان ، أحدهما : لا يضمنه كما لو لم يكن راكبا لها فأتلفت منه وأتلّف شيئا ، والثاني : يضمنه ، لأن الراكب يكون معه بسوط يصرف بذلك مركوبه ، فاذا لم يكن معه هذه الآلة فهو مفروط ، وان غلبته مع ذلك فهو مفروط أيضا حيث لم يروضها للركوب ، وذكر صاحب التلخيص في الدابة اذا غلبت صاحبها قولين ، سواء كان راكبا أو غير راكب لها كما قلنا في السفينتين اذا تصادمتا من غير تقييد من الربانين . قال الطبرى : وعلى هذا خرج أصحابنا : اذا سد باب بيته بالليل ففتحت الدابة الباب فأتلفت ، فأفسدت زرع الإنسان هل على صاحبها الضمان ؟ على وجهين من هذين القولين . وان أركب رجلا صبيا دابة فأتلفت شيئا والصبي راكب عليها ، فان أركبه أجنبى كان الضمان على الذى أركبه ، لأنه تعد بالاركاب ، وان أركبه وليه أو الوصى عليه ، بأن يضعف الصبي عن المشى كان ضمان ما تتلفه البهيمة على الصبي دون الولي والوصى ، وان لم يكن للصبي في الاركاب مصلحة كان الضمان على الولي أو الوصى .

فرع وان ربط دابة أو أوقفها في غير ملكه أو في طريق

المسلمين فأتلفت شيئا وجب عليه ضمانه ، سواء كان معها أو غائبا عنها ،
وسواء كان الطريق واسعا أو ضيقا ، لأنه إنما يملك الارتفاق بطريق
المسلمين بشرط السلامة ، فإذا أفضى إلى التلف وجب عليه الضمان ، كما لو
أخرج إلى أهل الطريق روشنا أو جناحا فوق على إنسان فأتلفه ، هذا نقل
البغداديين ، وقال المزني ووافقه المسعودي : إن كان الطريق ضيقا بحيث
لا يوقف بشئ ضمن ما أتلفه ، لأن مثل هذا الطريق لا يوقف فيه الدواب ،
وإن كان واسعا لم يضمن ، لأنه لا يضر وقوفها . وهو غير متعمد بوقوفها
فيه . وأما إذا ربط الدابة أو أوقفها في ملكه أو في موات لم يجب عليه
ضمان ما أتلفته ، لأن له التصرف في ملكه أو في الموات على الإطلاق ، كما
لو وقف في ملكه عشر به إنسان فمات . وإذا كان مع الدابة ولدها فحكه
حكم أمه في ذلك .

فرع قال في الإفصاح : إذا كان الرجل راكبا لدابة فجاء آخر
فخنسها فرفست إنسانا فقتلته كان الضمان على الذي خنسها دون الراكب .

فرع إذا مرت بهيمة بجوهرة لرجل فابتلعتها - فإن كان على
الدابة يد مالكة أو غيره - وجب ضمان الجوهرة على صاحب اليد ، وقال
أبو علي ابن أبي هريرة : إن كان شاة لم يضمن ، وإن كان بعيرا ضمن ، لأن
العادة جرت في البعير أن يربط وفي الشاة أن ترسل ، وهذا خطأ لأن فعلها
منسوب إليه ، ولأنه لا فرق في الزرع بين الجميع ، فكذلك في غير الزرع ،
وإن لم يكن عليها يد لأحد ففيه وجهان ، أحدهما - وهو قول أبي علي ابن
أبي هريرة - أن كان ذلك نهارا لم يضمن صاحبها ، وإن كان ليلا ضمن كما
قلنا في الزرع ، والثاني - وهو قول القاضي أبي الحسن الماوردي صاحب
الحاوي - أنه يضمن ليلا أو نهارا ، لأن رعى الزرع مألوف ، فلزم صاحبه
حفظه منها ، وابتلاع الجوهرة غير مألوف فلم يلزم صاحبها حفظها ، فعلى هذا
إن كانت البهيمة غير مأكولة - وطلب صاحب الجوهرة ذبحها باخراج
الجوهرة - لم تذبح ويغرم مالكة قيمة الجوهرة ، فإن دفع القيمة ثم ماتت
البهيمة وأخرجت الجوهرة من جوفها وجب ردها إلى مالكة واسترجعت
القيمة منه - فإن نقصت قيمتها - ضمن صاحب البهيمة ما نقصت من

قيمتها ، وان كانت البهيمة مأكولة فهل يجب ذبحها ؟ فيه وجهان بناء على القولين فيمن غصب خيطا وخاط به جرح حيوان مأكول •

فرع وان كان له كلب عقور أو سنور يأكل حمام الناس لزمه ربطهما وحفظهما ، فان أطلقهما وجب ضمان ما أتلقا من ذلك ، لئلا كان أو نهارا ، لأنه مفروط في ترك حفظهما ، وحكى المسعودي ونجها آخر أنه لا يلزمه ذلك ليلا أو نهارا ، لأن العادة لم تجر بتقييد الكلاب والسنائر ، والمشهور هو الأول ، وان كانا غير معروفين بذلك ففيه وجهان ، أحدهما : أنها كغيرهما من البهائم على ما مضى ، والثاني : لا يجب عليه ضمان ما أتلقا ، لأن العادة لم تجر بتقييدهما وحفظهما ، وان ربط في داره كلبا فدخل رجل داره بغير اذنه فأكله الكلب ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد المروذي - وهو قول أبي اسحق الاسفرايني - أنه يلزمه الضمان ، لأن يده على الكلب ، فهو كآلة له ، فاذا أرسله عليه فجنى عليه كأن لو جنى عليه يده ، والثاني : لا يلزمه الضمان لأن الكلب نه قصد واختيار ، فكانت جنايته عليه باختياره ، وان دخل الدار باذن صاحب الدار - فان أعلمه صاحب الدار أن الكلب عقور ، أو ربط دابة عضوًا فأذن له بالدخول ، وعلمه بأعضائها ، فأكله الكلب أو عضته الدابة - لم يجب على صاحب الدار الضمان ، لأنه لم يفراط حيث أعلمه ، وان أذن له ولم يعلمه بعقر الكلب وأعضائها الدابة فعقره الكلب أو عضته الدابة ، فهل يجب على صاحب الدار الضمان ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يضمن لأنه غير مفروط في ربطها بملكه ، والثاني : يضمن لأنه لما أذن له في الدخول فقد صارت الدار للدخل في حكم ملكه أو في حكم الموات •

فرع قال ابن الصباغ في الشامل من أصحابنا وابن قدامة في المغنى من أصحاب أحمد : اذا كان له طير كأن اقتنى حماما فأرسله فلقط حبا لغيره لم يضمنه ، لأن العادة أرسال الطير بالنهار والله تعالى أعلم •

كتاب السير والجهاد

قال المصنف رحمه الله تعالى

من اسلم في دار الحرب ولم يقدر على اظهار دينه ، وقدر على الهجرة ، وجبت عليه الهجرة لقوله عز وجل : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا : كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا : ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فاولئك مواهم جهنم وساءت مصيرا » وروى « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا براء من كل مسلم مع مشرك » فان لم يقدر على الهجرة لم يجب عليه ، لقوله عز وجل : « الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، فاولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا » ، وان قدر على اظهار الدين ولم يخف الفتنة في الدين لم تجب عليه الهجرة ؛ لانه لما اوجب الهجرة على المستضعفين دل على انه لا تجب على غيرهم ، ويستحب له أن يهاجر لقوله عز وجل « لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض » ولانه اذا اقام في دار الشرك كثر سوادهم ، ولانه لا يؤمن ان يميل اليهم ، ولانه ربما ملك الدار فاسترق ولده .

فصل في الجهاد فرض ، والدليل عليه قوله عز وجل : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » وقوله تعالى : « وجاهدوا باموالكم وانفسكم » وهو فرض على الكفاية اذا قام به من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي لقوله عز وجل : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم ، فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين درجة ، وكلا وعد الله الحسنى » ولو كان فرضا على الجميع لما فاضل بين من فعل وبين من ترك ، ولانه وعد الجميع بالحسنى فدل على انه ليس بفرض على الجميع . وروى ابو سعيد الخدري رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى بنى لحيان وقال : ليخرج من كل رجلين رجل ثم قال للقاعدتين : ايكم خلف الخارج في اهله وماله بخير كان له مثل نصف اجر الخارج » ولانه لو جعل فرضا على الاعيان لاشتغل الناس به عن العمارة وطلب المعاش ، فيؤدى ذلك الى خراب الأرض وهلاك الخلق .

الشرح قوله تعالى : « ان الذين توفاهم الملائكة الآية » قال القرطبي : المراد بها جماعة من أهل مكة كانوا قد أسلموا وأظهروا للنبي صلى الله عليه وسلم الايمان به ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم أقاموا مع قومهم ، وفتن منهم جماعة فافتتوا ، فلما كان أمر بدر خرج منهم جماعة مع الكفار ، فنزلت الآية . ثم ساق ما رواه البخاري عن محمد بن مطيع قال : « قطع على أهل المدينة بعث فاكتبت فيه ، فلقيت عكرمة مولى ابن عباس فأخبرته ، فنهاني عن ذلك أشد النهي ، ثم قال : أخبرني ابن عباس أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضرب فيقتل ، فأنزله الله تعالى : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » اهـ .

وعند قوله تعالى عن الملائكة : « فيم كنتم ؟ » يقول : سؤال تقرير وتوبيخ ، أى كنتم في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم كنتم مشركين ؟ !! وقول هؤلاء : « كنا مستضعفين في الأرض » يعنى مكة ، اعتذار غير صحيح ، اذ كانوا يستطيعون الحيل ويهتدون السبيل ، ثم وفقهم الملائكة على دينهم بقولهم : « ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها » ويفيد هذا السؤال والجواب أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم في تركهم الهجرة ، والا فلو ماتوا كافرين لم يقل لهم شيء من هذا ، وانما أضرب عن ذكرهم في الصحابة لشدة ما واقعوه ، ولعدم تعين أحدهم بالايمان ، واحتمال رده . والله أعلم . ثم استثنى تعالى منهم من الضمير الذى هو الهاء والميم فى ماواهم من كان مستضعفاً حقيقة من زمن الرجال وضعفه النساء والوالدان ، كعياش بن أبى ربيعة وسلمة بن هشام وغيرهم الذين دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس : كنت أنا وأمي ممن عنى الله بهذه الآية ، وذلك أنه كان من الولدان اذ ذاك ، وأمي هي أم الفضل بنت الحارث ، واسمها لبابة وهي أخت ميمونة ، وأختها الأخرى لبابة الصغرى ، وهن تسع أخوات قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهن : « الأخوات مؤمنات » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من

هو بدينه من أرض الى أرض وان كان شبرا استوجب الجنة ، وكان رفيق
 إبراهيم ومحمد عليهما السلام » أما حديث : « أنا برىء من كل مسلم مع
 مشرك » فقد أخرجه أبو داود في سننه في الجهاد في باب. النهى عن قتل من
 اعتصم بالسجود : « حدثنا هناد بن السرى ثنا أبو معاوية عن اسماعيل عن
 قيس عن جرير بن عبد الله قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريه
 أبى خشم ، فاعتصم ناس منهم بالسجود ، فأسرع فيهم القتل ، قال : فبلغ
 ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فأمر لهم بنصف العقل وقال : « أنا برىء من
 كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال :
 « لا تراءى ناراها » قال أبو داود : رواه هشيم ومعمرو خالد الواسطي
 وجماعة لم يذكروا جريرا أ ه . وأخرجه الترمذى في السير في باب ما جاء في
 كراهية المقام بين أظهر المشركين : حدثنا هناد . بنفس اسناد أبى داود ، وهذا
 الاسناد فيه أبو معاوية الضرير ، قال في الميزان : أحد الأئمة الأعلام لم
 يتعرض اليه أحد ، وقال ابن خراش هو في الأعشى ثقة وفي غيره فيه
 اضطراب ، وكذلك قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبى يقول : هو في غير
 الأعشى مضطرب : لا يحفظها حفظا جيدا ، على بن مسهر أحب الى منه في
 الحديث ، وقال الحاكم : احتج به الشيخان ، وقد اشتهر عنه الغلو أى غلو
 التشيع . ومن ثم كان كلام الترمذى عقيب حديثه عن جرير : حدثنا هناد
 حدثنا عبيدة عن اسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم مثل حديث
 أبى معاوية ولم يذكر فيه وهذا أصح . وفي الباب عن سمرة ، وأكثر أصحاب
 اسماعيل عن قيس بن أبى حازم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعث
 سريه » ولم يذكروا فيه عن جرير ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاه .
 عن اسماعيل بن أبى خالد عن قيس عن جرير مثل حديث أبى معاوية قال :
 وسمعت محمدا يقول : الضحيح حديث قيس عن النبى صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى سمرة بن جندب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
 « لا تساكبنوا المشركين ولا تجامعوهن فمن ساكنهم أو جامعهم فهو مثلهم »
 أخرجه أبو داود ، قال الشوكانى : قال الذهبى : اسناده مظلم ولا تقوم به
 حجة . واسناد اسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن جرير يعد من
 أصح الأسانيد ، إلا أن أبا معاوية هو الذى نهته عن مكانه من القوة فصار

المرسل أصح ، إلا أن هذا الحديث يعد في درجة الصحيح بمن ذكرنا وما رواه الطبراني عن جرير موصولا ، ورواه النسائي بإسناد صحيح مرسلا ، ومن ثم فهو يحتج به . أما حديث أبي سعيد الخدري فقد أخرجه مسلم وأبو داود .

أما اللغات فقوله : السير ، قال ابن بطال في شرح غريب المذهب : جمع سيرة وهي الطريق ، يقال : سار بهم سيرة حسنة ، ويقال : هم على سيرة واحدة ، و (المهاجرة) من أرض الى أرض هي ترك الأولى للثانية ، مشتق من الهجر الذي هو ضد الوصل ، و (الجهاد) مشتق من الجهد وهو المشقة ، يقال : أجهد دابته اذا حمل عليها في السير فوق طاقتها ، وقيل : هو المبالغة واستفراغ ما في الوسع ، يقال : جهد الرجل في كذا ، أى جد فيه وبالع ، ويقال : اجهد جهدك في هذا الأمر أى ابلغ غايتك ، وقوله تعالى : وجاهدوا في الله حق جهاده ، وأقسموا بالله جهد أيمانهم ، أى بالغوا في اليمين واجتهدوا فيها ، والغزو أصل الطلب يقال : ما مغزاك من هذا الأمر أى ما مطلبك ، وسمى الغازي غازيا لطلبه الغزو .

وقوله : (توفاهم الملائكة) يحتمل أن يكون فعلا ماضيا لم يستند بعلامة تأنيث اذ تأنيث لفظ الملائكة غير حقيقى ، ويحتمل أن يكون فعلا مستقبلا على معنى تتوفاهم فحذفت إحدى الفاءين ، وقوله : (ظالمى أنفسهم) نصب على الحال أى في حال ظلمهم أنفسهم والمراد ظالمين أنفسهم فحذفت النون استخفافا وأضيف ، كما قال تعالى : (هديا بالغ الكعبة) وقوله : (وكان الله عفوا غفورا) ان صيغة الماضى والمستقبل سواء في حقه تعالى .

أما الأحكام فقد قال الشافعى رحمه الله : « لما مضت لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أنعم الله فيها على جماعات باتباعه حدث لهم مع عون الله قوة بالعدد لم يكن قبلها فرض عليهم الجهاد » وجملة ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان قبل أن يبعث متمسكا بدين ابراهيم عليه السلام ولم يعبد صنما ولا وثنا ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « ما كفر

بأنه نبي قط . « فأول ما ابتدأه بالمنامات الصادقة ، فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح ، وكان قد حجب اليه الخلاء ، وكان يصعد الى غار حراء (جبل بمكة) ، وبينما هو كذلك اذ جاءه جبريل عليه السلام فقال : يا محمد اقرأ قال : ما أقرأ وكرر ذلك . وقال : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم : الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم » ففزع من ذلك . وراح الى خديجة قائلاً : زملوني دثروني ، وأخبر خديجة عليها السلام بما حدث وقال : لقد خشيت على نفسي ، فقالت : كلا والله ما يخزيك الله أبدا انك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، فانطلقت به خديجة حتى أتته به ورقة بن نوفل ابن عمها . وكان يكتب من العبرانية الى العربية ، وقد تنصر وكبرت سنه فعلمى فقالت له خديجة : يا ابن عم اسمع من أخيك فقال له ورقة : يا ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة : هذا الناموس انذى نزل الله على موسى ، يا ليتنى آكون فيها جذعا ، ليتنى آكون حيا اذ يخرجك قومك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مخرجي هم ؟ قال : نعم لم يأت أحد بمثل ما جئت به الا عودي ، وإن يدركنى يومك أنصرك نصرًا مؤزرا ، ثم لم ينشأ ورقة ان توفي وفتر الوحي . ثم أنزل الله تعالى قوله : « يا أيها المدثر : قم فأذبر » الآيات وأنزل : « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون » السورة ، وأنزل عليه . « وأنذر عشيرتك الأقربين » ولما نزل قوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس » قام النبي صلى الله عليه وسلم وجمع قومه ودعاهم الى الله تعالى ، فقال أبو لهب : أنهدا دعوتنا ؟ تبأ لهذا الحديث ، فأنزل الله تعالى : « تبأ يدا أبي لهب وتب السورة » وأمره الله تعالى بالاعراض عنهم : « واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره » الآية ، ولما اشتد أذى المشركين بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أذن الله تعالى لهم بالهجرة ، ولم يوجبها عليهم ، حيث قال عز من قائل : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة » الآية ، فهاجر بعض الصحابة الى أرض الحبشة وبعضهم الى الشام

وتفرقوا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في المواسم ومعه أبو بكر رضى الله عنه فيعرض نفسه على القبائل ، فلم يقبله أحد حتى قدم مكة وفد الأوس والخزرج قوم من المدينة ، فعرض النبي صلى الله عليه وسلم نفسه عليهم فقالوا : وراءنا رهط من قومنا ، وأنا نرجع إليهم ونخبرهم ، وفي الموسم وفد جماعة منهم فبايعوه بيعة العقبة على أن يؤوه وينصروه وأرسل النبي صلى الله عليه وسلم معهم مصعب بن عمير ليعلمهم الإسلام ويصلي بهم ، ثم هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل في الإسلام خلق كثير ثم أذن لهم في الجهاد ولم يفرضه عليهم : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا » ثم لما اشتدت شوكة المسلمين فرض الله عليهم الجهاد : « وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم » « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر » « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » فهذا معنى قول الشافعي فلما مضت برسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته إلى آخر كلامه . ثم أوجب الله تعالى على من بقى من المسلمين مع الكفار الهجرة .

إذا ثبت هذا فالناس في الهجرة على ثلاثة أضرب أحدها : أن يكون ممن أسلم ويكون له عشيرة يمتنع بها ويقدر على اظهار دينه ولا يخاف الفتنة في دينه ، فهذا يستحب له أن يهاجر ، لقوله تعالى : « لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تراءى ناراهما » والضرب الثاني : أن يكون ممن أسلم ولا عشيرة له يستنع بها ، ولا يقدر على الهجرة لعجزه كأن كان ضعيف البدن ، أو ليس معه ثقات السفر ، فهذا لا تجب عليه الهجرة ، بل يجوز له المقام مع الكفار ، والضرب الثالث : أن يكون ممن أسلم ولا عشيرة له تمنعه ولكنه يقدر على الهجرة فهذا يجب عليه الهجرة للآية . وأخبر الله تعالى أن من كان مستضعفا بين المشركين وهو يقدر على الخروج من بينهم فلم يفعل فإن مأواه النار ، فدليل خطابه أن من لم يكن مستضعفا بينهم بل يتمكن من اظهار دينه أنه لا شيء عليه ، فوجبت الهجرة على المستضعف الذي يقدر على الخروج بنص الآية ، واستثنى المستضعف الذي لا يقدر على الخروج من الوعيد ، فإن وجبت الهجرة على مسلم من بلد ففتح ذلك البلد وصارت دار اسلام لم تجب

عليه الهجرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح » وأراد به لا هجرة من مكة بعد أن فتحت . ولم يرد أن الهجرة تنقطع من جميع البلاد بفتح مكة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جرير بن عبد الله البجلي •

قوله : (والجihad فرض الخ) فجملة ذلك أن الجهاد فرض على الكفاية منذ فرضه الله تعالى الى وقتنا هذا . فإذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقي • وحكى المسعودي وجها آخر أنه كان فرضا على الأعيان في أول الإسلام لقلتهم . قال العمراني : والأول هو المشهور . وقال ابن المسيب : هو فرض على الأعيان في كل زمان • دليلنا قوله تعالى : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر » الآية وفيها دليلان ، أحدهما : أنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ، والمفاضلة لا تكون الا بين جائزين ، والثاني : قوله تعالى : « وكلا وعد الله الحسنى » فلو كان القاعد تاركا لفرض لما وعد بالحسنى ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عام بدر وعام أحد ، وبقي ناس لم يخرجوا معه فلم ينكر عليهم ، وقد كان يخرج بنفسه تارة ، وتارة يبعث بالسرايا فدل على أنه ليس بفرض على الأعيان ، وبعث الى بنى لحيان وقال : « ليخرج من كل رجلين رجل ، ويخلف الآخر الغازي في أهله وماله » وقال صلى الله عليه وسلم : « أيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل أجر الخارج » وقوله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من خلف غازيا في أهله وماله بخير فقد غزا » ولأنا لو قلنا : انه فرض على الأعيان لانقطع الناس عن معاشهم فدخل الضرر عليهم ، قال المسعودي : فإن دخل المشركون بلدا من بلاد الإسلام وجب الجهاد على أعيان من يقرب ذلك البلد ، قال : ويجب الجهاد على أعيان من كان بعيدا من ذلك البلد اذا وجد الزاد والراحلة ، وهل يجب على أعيان من كان بعيدا اذا لم يجد زادا وراحلة ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يجب على أعيانهم لقوله تعالى : « انفروا خفافا وثقالا » فيجب عليهم أن

يتحركوا للقتال ، والثاني : لا يجب عليهم ، لأن عليهم مشقة في ذلك ، فلم يجب عليهم كما لا يجب عليهم الحج •

إذا ثبت هذا فإن الجهاد كان محرما في الأشهر الحرم في أول الإسلام وفي البلد الحرام • إلا أن ابتدئوا بالقتال ، والدليل قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ، وصدد عن سبيل الله وكفر به » الآية وقوله تعالى : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » الآية ، وقوله تعالى : « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه » قال العمراني في البيان : ثم نسخ ذلك كله فقال تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » الآية ولم يفرق ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى الطائف في ذي القعدة فقاتلهم • وسار إلى مكة ليفتحها من غير أن يبدأوه بقتال ؟ قال ابن خويز منداد : « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام » منسوخة لأن الإجماع قد تقرر بأن عدوا لو استولى على مكة وقال : لأقاتلنكم وأمنعكم من الحج ولا أريح من مكة ، لوجب قتاله • وإن لم يبدأ بالقتال ، فمكة وغيرها من البلاد سواء • قال ابن العربي : حضرت في بيت المقدس - طهره الله - بمدرسة أبي عقبة الحنفى ، والقاضى الزنجاني يلقى علينا الدرس في يوم جمعة فبينما نحن كذلك ، اذ دخل علينا رجل بهى المنظر على ظهره أظفار فسلم سلام العلماء ، وتصدير في المجلس بمدارع الرعاء ، فقال القاضى الزنجاني : من السيد ؟ فقال : رجل سلبه الشطار أمس ، وكان مقصدى هذا الحرم المقدس ، وأنا رجل من صاغان من طلبة العلم • فقال القاضى مبادرا : سلوه - على العادة في اكرام العلماء بمبادرة سؤالهم - ووقعت القرعة على مسألة الكافر اذا التجأ الى الحرم هل يقتل أم لا ؟ فأفتى بأنه لا يقتل • فسئل عن الدليل فقال : قوله تعالى « ولا تقاتلوهم ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه » وقرئ « ولا تقتلوهم ولا تقاتلوهم » فان قرئ « ولا تقتلوهم » فالمسألة نص وإن قرئ « ولا تقاتلوهم » فهو تنبيه ، لأنه اذا نهى عن القتال الذى هو سبب القتل كان دليلا بينا ظاهرا على النهى عن القتل • فاعترض القاضى عليه منتصرا للشافعى وبمالك وإن لم ير مذهبهما ، على

المعاصرة . فقال : هذه منسوخة بقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » فقال له الصاغاني : هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه فان هذه الآية التي اعترضت بها عامة في الأماكن : والتي احتججت بها خاصة ، ولا يجوز لأحد أن يقول : ان العام ينسخ الخاص . فهبت القاضي الزنجاني . وهذا من بديع الكلام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويستحب الاكثار منه لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال افضل ؟ قال : الإيمان بالله ورسوله ، وجهاد في سبيل الله » وروى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا سعيد من رضى بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ، وجبت له الجنة . فقال : أهدنا يا رسول الله ، ففعل ثم قال : وأخرى يرفع الله بها للعبد مائة درجة في الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، قلت : وما هي يا رسول الله لا قال : الجهاد في سبيل الله ، الجهاد في سبيل الله » وروى أبو هريرة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده لو ددت أن أقاتل في سبيل الله فاقتل ، ثم أحيأ فاقتل ، ثم أحيأ فاقتل ، وكان أبو هريرة يقول ثلاثاً : أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها ثلاثاً » وروى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا سبعا وعشرين غزوة ، وبعث خمسا وثلاثين سرية » .

فصل وأقل ما يجزىء في كل سنة مرة ، لأن الجزية تجب في كل سنة مرة ، وهي بدل عن القتل ، فكذاك القتل . ولأن في تعطيله في أكثر من سنة يطعم العدو في المسلمين ، فان دعت الحاجة في السنة الى أكثر من مرة وجب لأنه فرض على الكفاية فوجب منه ما دعت الحاجة اليه ، فان دعت الحاجة الى تأخيرهم لنصف المسلمين أو قلة ما يحتاج اليه من قتالهم من العدة أو للطمع في إسلامهم ونحو ذلك من الأعذار ، جاز تأخيرهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخر قتال قريش بالهدنة ، وأخر قتال غيرهم من القبائل بغير هدنة ، ولأن ما يرجى من النفع بتأخيرهم أكثر مما يرجى من النفع بتقديمه فوجب تأخيرهم .

فصل ولا يجاهد احد من احد بعوض وغير عوض ، لأنه اذا حضر تعين عليه الفرض في حق نفسه ، فلا يؤديه عن غيره كما لا يحج عن غيره وعليه فرضه .

الشرح حديث أبي هريرة جاء بألفاظ مختلفة فعنه عند الترمذي بلفظ : « أى الأعمال أفضل أو أى الأعمال خير ؟ قال : ايمان بالله ورسوله ؛ قيل : ثم أى شيء ؟ قال : الجهاد سنام العمل ، قيل : ثم أى شيء ؟ قال : ثم حج مبرور » وأخرج الشيخان مثله عن عبد الله بن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب الى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها ، قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم أى ؟ قال الجهاد في سبيل الله ، حدثني يهن ولو استزدته لزادني » وقال الشوكاني : في رواية للبخاري وغيره : أى العمل أفضل ؟ وظاهره أن الصلاة أحب الأعمال ، وأفضلها . قال في الفتح : وحاصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث ونحوه مما اختلفت فيه الأجوبة ، بأنه أفضل الأعمال ، أن الجواب اختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في أول الاسلام أفضل الأعمال ، لأنه الوسيلة الى القيام بها والتمكن من أدائها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففى وقت مواساة الفقراء المضطرين تكون الصدقة أفضل ، أو أن أفضل ليست على بابها ، بل المراد الفضل المطلق أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت من وهى مرادة . وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمرو قال : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن أفضل الأعمال قال : الصلاة ، قال : ثم مه ؟ قال : الجهاد قال : فان لى والدين فقال : أمرك هو الديك خيرا ، فقال : والذي بعثك نبيا لأجاهدن ولاأتركنهما قال : فأنت أعلم » أما حديث أبي سعيد الخدرى (رضى الله عنه) فقد أخرجه مسلم في الجهاد عن سعيد بن منصور وأبو داود في الصلاة عن محمد بن رافع ، والنسائي في الجهاد عن الحارث بن مسكين كلهم عن أبي سعيد الخدرى ، وأما حديث أبي هريرة

(رضى الله عنه) فقد أخرجه الشيخان ، ومالك في الموطأ والنسائي ولفظهم : « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج من بيته الا الجهاد في سبيله وتصديق بكلماته أن يدخله الجنة أو يردده الى مسكنه بما نال من أجر أو غنيمة » الحديث . وفي مسلم : « تضمن الله » بدلا من « تكفل » وبعض الفروق مع طوله فيه ومنه : « والذي نفس محمد بيده ما كلم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم القيامة كهيئته يوم كلم لونه لون دم ، وريحه ريح مسك ، والذي نفس محمد بيده لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبدا ، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ، ولا يجدون سعة ، ويشق عليهم أن يتخلفوا عني ، والذي نفس محمد بيده لوددت أنى أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغروا فأقتل » أما غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم وهى التى اشترك فيها بنفسه أو عقد ألوية قادتها ورسم خطة العمل فيها فقد قال ابن هشام : حدثنا زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن اسحق المطبى قال : وكان جميع ما غزا النبى صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعا وعشرون غزوة منها غزوة ودان ، وهى غزوة الأبواء ثم غزوة بواط من ناحية رضوى ، ثم غزوة العشيرة من بطن ينبع ، ثم غزوة بدر الأولى يطلب كرز بن جابر ثم غزوة بدر الكبرى التى قتل فيها صناديد قريش ، ثم غزوة بنى سليم حتى بلغ الكدر . ثم غزوة السويق يطلب أبا سفيان بن حرب ثم غزوة غطفان وهى غزوة ذى أمر ، ثم غزوة بحران من الحجاز ، ثم غزوة أحد ، ثم غزوة حمراء الأسد ، ثم غزوة بنى النضير ، ثم غزوة ذات الرقاع من نحل ، ثم غزوة بدر الآخرة ، ثم غزوة دومة الجندل ، ثم غزوة الخندق ، ثم غزوة بنى قريظة ، ثم غزوة بنى لحيان من هزيل ، ثم غزوة ذى قرد ، ثم غزوة بنى المصطلق ، ثم غزوة الحديبية لا يريد قتالا قصده المشركون ، ثم غزوة خيبر ، ثم عمرة القضاء ، ثم غزوة الفتح ، ثم غزوة حنين ، ثم غزوة الطائف ، ثم غزوة تبوك قاتل منها فى تسع غزوات : بدر ، وأحد ، والخندق ، وقريظة ، والمصطلق ، وخيبر ، والفتح ، وحنين ، والطائف .

اما اللغات فالغزو قصد العدو يقال غزوت العدو فهو غاز والجمع غزاة وغزى مثل قضاة وركع ، وجمع الغزاة غزى على فاعل مثل الحجيج

والغزوة المرة ، والجمع غزوات ، مثل شهوة وشهوات ، والمغزاة كذلك ، والجمع المغازى ويتعدى بالهزمة فيقال : أغزيتَه اذا بعثته يغزو انما يكون يكون غزو العدو في بلاده ، هكذا أفاده الفيومي في المصباح ، والهدنة هي ترك الحرب ، وأصلها السكون .

اما الأحكام فقد قال صاحب البيان : أقل ما يجزى الامام أن يغزو نفسه أو سراياه في السنة مرة ، لأن الجهاد يسقط ببذل الجزية ، والجزية تجب في كل سنة مرة ، وان دعت الحاجة الى القتال أكثر من مرة وجب ذلك ، فان علم الامام في المسلمين قلة عدد ، أو نقص عدة جاز له أن يؤخر القتال أكثر من سنة الى أن يكثر عددهم ، وتقوى شوكتهم ، لأن القصد بالقتال النكاية في العدو ، فاذا قاتلهم مع وجود هذه الأشياء لم يؤمن أن تكون النكاية في المسلمين .

مسألة لا يجوز أن يجاهد أحد عن غيره بعوض ولا بغير عوض ، فان فعل وقع الجهاد عن المجاهد ، ووجب عليه رد العوض ، لأن الجهاد فرض على الكفاية ، فاذا حضر المجاهد الصف تعين عليه الجهاد بنفسه ، ولم يقع عن غيره ، كما لو استأجر شخصا يحج عنه لم يحج عن نفسه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجب الجهاد على المرأة ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فقال : جهادكن الحج ، أو حسبكن الحج » ولأن الجهاد هو القتال وهن لا يقاتلن ، ولهذا رأى عمر بن ابي ربيعة امرأة مقتولة فقال :

ان من أكبر الكبائر عندي قتل بيضاء حرة عطلول
كتب القتل والقتال علينا وعلى الغانيات جر الذبول

ولا يجب على الغنثى المشكل ، لأنه يجوز أن يكون امرأة ، فلا يجب عليه بالشك ، ولا يجب على العبد لقوله عز وجل : « ليس على الضعفاء ولا على

المرضى ولا على الذين لا يجنون ما ينفقون حرج » ، والعبد لا يجد ما ينفق ، وروى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أسلم عنده رجل لا يعرفه قلل : أحر هو أو مملوك ؟ فان قال : أنا حر . بايعه على الإسلام والجهاد ، وإن قال : أنا مملوك ، بايعه على الإسلام ولم يبايعه على الجهاد » ولأنه عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فلا يجب على العبد كالحج .

فصل ولا يجب على الصبي والمجنون ، لما روى على كرم الله وجهه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » وروى عروة بن الزبير قال : « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر نفرا من أصحابه استصفرهم ، منهم عبد الله بن عمر . وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة ، وأسامة بن زيد ، والبراء بن عازب ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعرابة بن أوس ، ورجل من بني حارثة ، فجعلهم حرسا للزنادي والنساء » ولأنه عبادة على البعن ، فلا يجب على الصبي والمجنون كالصوم والصلاة والحج .

الشرح حديث عائشة في الصحيح ، وقد أورده النووي في الحج بألفاظه وطرقه . وحديث على (رض) رفع القلم الخ مضى في أكثر أبواب الكتاب وقد أخرجه أصحاب السنن .

أما عسر بن أبي ربيعة فهو من أبناء الصحابة : وكان شاعرا رقيقا ، أمه أم ولد اسمها مجد سييت من حمير ولد سنة ٢٣ هـ ومات سنة ٩٣ هـ قال ابن بطال في شرح غريب المذهب : (قوله حسبكن الحج : أى يكفيكن الحج أى حسبكن من المشقة والتعب ما تجدن من ألم السير ومشقته) ثم قال : (قوله : حرة عطبول أ الحرة الخالصة الحسب البرية من الريب . والحر الخالص من كل شيء ، والعطبول : المرأة الحسناء مع تمام خلق وتمام طول ، وهذه المرأة ابنة النعمان بن بشير امرأة المختار بن أبي عبيد الثقفي قتلها مصعب بن الزبير حين قتله ، فأنكر الناس عليه ذلك ، وأعظموه لارتكابه ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم . قوله : (كتب القتل) أى فرض وأوجب ، والغانيات جمع غانية ، وهى التى استغنت بزوجها عن غيره قيل : استغنت بحسنها عن لباس الحلى والزينة ، وجر الذبول أراد ما تجره المرأة خلفها من فضل ثوبها ، وهو منهى عنه مكروه . وبعد البيتين :

قتلت باطلا على غير شيء ان لله درها من قتييل
اتتهى من هامش متن المذهب •

اما الأحكام فانه لا يجب الجهاد على المرأة لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ » وهذا خطاب للذكران ، ولحديث عائشة عليها السلام حين استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال : « جهادكن الحج » : وفي رواية : « سأله نساؤه عن الجهاد فقال : « نعم الجهاد الحج » ولا يجب الجهاد على الخنثى المشكل لجواز أن تكون امرأة ، ولا يجب على العبد ، لقوله تعالى : « ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج » الآية • والعبد لا يجد ما ينفق • ولا يجب الجهاد على من بعضه حر وبعضه عبد ، لأنه ناقص بالرق فهو كالقن •

قال ابن عبد البر : قال الواقدي : كان عبد الله بن عمر يوم بدر ومن لم يحتلم ، فاستصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورده وأجازه يوم أحد • ويروى عن نافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رده يوم أحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة وأجازه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة ، وأسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه أمه أم أيمن بركة الحبشية مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاضنته ، ولما فرض عمر بن الخطاب للناس فرض لأسامة بن زيد خمسة آلاف ، ولابن عمر ألفين ، فقال ابن عمر : فضلت على أسامة ، وقد شهدت ما لم يشهد فقال : ان أسامة كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وأبوه أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أيك • وقد اختلف في سنه يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم فقليل ابن عشرين ، وقيل ابن تسع عشرة ، وقيل : ابن ثمانى عشرة ، والبراء بن عازب ، قال ابن عبد البر : روى شعبة وزهير بن معاوية عن أبي اسحق عن البراء سمعه يقول : « استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر ، وكان المهاجرون يومئذ نيفا على الستين ، وكان الأنصار نيفا على الأربعين ومائة » هكذا في هذا الحديث ، ويشبه أن يكون البراء أراد الخزرج خاصة قبيلة ، ان لم يكن أبو اسحاق غلط عليه • ثم قال ابن عبد البر : وقال الواقدي : « استصغر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر جماعة منهم البراء بن

عازب وعبد الله بن عمر ورافع بن خديج وأسيد بن ظهير وزيد بن ثابت وغير بن أبي وقاص ، ثم أجاز عميرا فقتل يومئذ « وذكره الطبري في كتابه الكبير عن الواقدي .

وذكر الدولابي عن الواقدي قال : أول غزوة شهدها ابن عمر والبراء بن عازب وأبو سعيد الخدري وزيد بن أرقم الخندق . قال أبو عمر ابن عبد البر : وهذا أصح في رواية نافع والله أعلم .

أما زيد بن ثابت فقد كان يوم قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ابن إحدى عشرة سنة ، وقال الواقدي : استصغر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر جماعة فردهم ، منهم زيد بن ثابت فلم يشهد بدرا ، قال ابن عبد البر : ثم شهد أحدا وما بعدها من المشاهد ، وقيل : أن أول مشاهدته الخندق ، قيل : وكان ينقل التراب يومئذ مع المسلمين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما انه نعم الغلام » وكانت راية بني مالك بن النجار في تبوك مع عمارة بن حزم ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعها الى زيد بن ثابت ، فقال عمارة : يا رسول الله أبلغك عنى شيء . قال : لا ، ولكن القرآن مقدم ، وزيد أكثر أخذاً منك . قال ابن عبد البر . وهذا عندي خبر لا يصح .

وكان زيد يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحى وغيره ، وكانت ترد عليه كتب بالسرانية فأمر زيدا فتعلمها في بضعة عشر يوما . أما زيد بن أرقم فقد روي عنه من وجوه أنه قال : غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة ، غزوت منها سبع عشرة غزوة . ويقال : أن أول مشاهدته المريسيع ، وزيد بن أرقم هو الذي رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن أبي بن سلول قوله : لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل فكذبه عبد الله بن أبي ، وحلف ، فأنزله الله تصديق زيد بن أرقم ، فتباهر أبو بكر وعمر الى زيد ليبشراه ، فسبق أبو بكر فأقسم عمر لا يبادره بعدها الى شيء ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ يأذن زيد وقال : وعت أذنك يا غلام . أما عرابة بن أوس بن قيطي كان أبوه أحد كبار المنافقين أحد القائلين : « ان بيوتنا عورة » وذكر ابن اسحق والواقدي أن عرابة استصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فرده في تسعة نفر منهم

عبد الله بن عمرو • وكان عرابة سيدا من سادات قومه كريما ؛ ذكر الميرد وابن قتيبة أن الشاخ انشاعر المعروف خرج يريد المدينة ؛ فلقه عرابة بن أبوس ، فسأله عما أقدمه المدينة فقال : أردت أن أمتار لأهلى ؛ وكان معه بعيران ، فأقرهما له عرابة تمرا وبراً ، وكساه وأكرمه ، فخرج عن المدينة وامتدحه بالقصيدة التي يقول فيها :

رأيت عرابة الأوسى يسير الى الخيرات منقطع القرين
إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين
إذا بلغتني وحملت رحلى عرابة فاشرقى بدم الهوتين

ويحتمل أن يكون المجهم هو أسامة بن زيد بن حارثة ، وبذا يزول الإبهام والله تعالى أعلم •

إذا ثبت هذا فإنه لا يجب الجهاد على صبي ولا مجنون لحديث : « رفع القلم » ولما عرفنا من رد النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الفتية من الصحابة حيث كانوا صبية يوم بدر ، ولأن الجهاد عبادة بدنية فلم تجب على الصبي والمجنون ، كالصلاة والصوم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجب على الأعمى لقوله عز وجل : « ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج » ولا يختلف أهل التفسير أنها في سورة الفتح أنزلت في الجهاد ، ولأنه لا يصلح للقتال فلم يجب عليه ، وإن كان في بصره شيء - فإن كان يدرك الشخص وما ينفيه من السلاح - وجب عليه لأنه يقدر على القتال ، وإن لم يدرك ذلك لم يجب عليه ، لأنه لا يقدر على القتال • ويجب على الأعور ، والأعشى وهو الذي يبصر بالنهار دون الليل ، لأنه كالبصير في القتال ، ولا يجب على الأعرج الذي يعجز عن الركوب والمشى للآفة ، ولأنه لا يقدر على القتال • ويجب عليه إذا قدر على الركوب والمشى لأنه يقدر على القتال ، ولا يجب على الأقطع والأشل لأنه يحتاج في القتال إلى يد يضرب بها ، ويد يتقى بها ، وإن قطع أكثر أصابعه لم يجب عليه ، لأنه لا يقدر على القتال ، وإن قطع الأقل وجب عليه ، لأنه يقدر على القتال • ولا يجب على

المريض الثقيل للآية ، ولأنه لا يقدر على القتال ويجب على من به حمى خفيفة
أو صداع قليل ، لأنه يقدر على القتال .

فصل ولا يجب على الفقير الذي لا يجد ما ينفق في طريقه فاضلا
عن نفقة عياله لقوله عز وجل : « ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج »
فإن كان القتال على باب البلد أو حواليه وجب عليه ، لأنه لا يحتاج إلى نفقة
الطريق ، وإن كان على مسافة تقصر فيها الصلاة ؛ ولم يقدر على ركوب يحمله
لم يجب عليه ، لقوله عز وجل : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت :
لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا أن لا يجدوا
ما ينفقون » ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فلم تجب من غير ركوب
كالحج . وإن بذل له الإمام ما يحتاج إليه من ركوب وجب عليه أن يقبل
ويجاهد ، لأن ما يعطيه الإمام حق له ، وإن بذل له غيره لم يلزمه قبوله ، لأنه
اكتساب مال لتجب به العبادة فلم يجب ، كإكتساب المال للحج والزكاة .

الشرح قوله تعالى : « ليس على الأعمى حرج » الآية قال ابن
عباس : لما نزلت . « وأن تولوا كما توليت من قبل يعذبكم عذابا أليما »
قال أهل الرمان : كيف بنا يا رسول الله ؟ فنزلت : « ليس على الأعمى حرج
ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » وقال مقاتل : هم أهل الرمان
الذين تخلفوا عن الحديبية وفد عذرهم . أما قوله تعالى : « ولا على الذين
لا يجدون ما ينفقون حرج » فهي الآية (٩١) من سورة براءة وهي نظير آية
الفتح وسيأتي في الأحكام مزيد إيضاح للآيات الواردة كلها في هذين
الفصلين .

أما الأحكام فإنه لا يجب الجهاد على الأعمى ولا الأعرج ولا المريض ،
والآيات الواردة في الفصلين من سورتي براءة والفتح أصل في سقوط
التكليف عن العاجز ، فكل من عجز عن شيء سقط عنه ، فتارة إلى بدل هو
فعل ، وتارة إلى بدل هو غرم . ولا فرق بين العجز من جهة القوة أو العجز
من جهة المال ، ونظير هذه الآيات قوله تعالى : « لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها » وروى أبو داود عن أنس (رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا أنفقتهم نفقة
ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه » قالوا : يا رسول الله وكيف يكونون

معنا وهم بالمدينة ؟ قال : « حبسهم العذر » وهم قوم عرف عذرهم كأرباب الزمانة والهرم والعمى والمرج ، وأقوام لم يجدوا ما يفتقون ، فقال : ليس على هؤلاء حرج اذا نصحوا لله ورسوله ، اذا عرفوا الحق وأحبوا أوليائه وأبغضوا أعداءه . قال العلماء : فعذر الحق سبحانه أصحاب الأعداء ، وما صبرت القلوب ، فخرج ابن أم مكتوم الى أحد ، وطلب أن يعطى اللواء ، فأخذه مصعب بن عمير فجاء رجل من الكفار فضرب يده التي فيها اللواء فقطعها ، فأمسكه باليد الأخرى فقطعها ، فأمسكه ب صدره وقرأ : « وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل » . هذه عزائم القوم . والحق يقول : « ليس على الأعشى حرج » وهو في الأول ، « ولا على الأعرج حرج » وعمرو بن الجموح من نقباء الأنصار أعرج وهو في أول الجيش ، قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان الله قد عذرك » فقال : والله لأخفرن بعرجتى هذه في الجنة . الى أمثالهم حسب ما تقدم في هذه السورة من ذكرهم رضى الله عنهم . وقال عبد الله بن مسعود : « ولقد كان يؤتى بالرجل يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف » أفاده القرطبي .

اذا ثبت هذا فانه لا يجب الجهاد على من ذكرنا ، ولكن يجب الجهاد على الأعور لأنه يدرك بالواحدة ما يدركه البصير في القتال ، ويجب الجهاد على الأعشى وهو الذى لا يبصر بالليل ، لأنه يدرك بالنهار ما يدركه البصير في القتال ، وان كان في بصره سوء - فان كان يدرك الشخص وما يتبعه من السلاح - وجب عليه الجهاد ، لأنه يقدر على القتال ، فان كان لا يدرك الشخص وما يتبعه من سلاح - لم يجب عليه الجهاد ، لأنه لا يقدر على القتال ولا يجب على الأعرج ، قال الشافعى : والأعرج هو المقعد ، قال في البيان : وقيل : هو الذى يعرج من احدى رجله ، وهذا ينظر فيه - فان كان مقعدا بحيث لا يمكنه الركوب والنزول مسرعا ، ولا المشى مسرعا - لم يجب عليه الجهاد للآية . وان كان عرجه يسيرا ويمكنه الركوب والنزول والمشى مسرعا ، وجب عليه الجهاد ، لأنه يتمكن من القتال ، أما المريض - فان كان مرضه ثقيلا - لم يجب عليه الجهاد للآية ، ولأنه لا يقدر على القتال ، وان كان مرضا يسيرا كالصداع اليسير والحمى اليسيرة ، وجب

عليه الجهاد : لأنه يقدر على القتال . قال المسمودي : فإن حضر الكفار وجب على المرأة والعبد والأعشى والأعرج أن يدفعوا عن أنفسهم وعن يصغروهم . ولا يتصور الوجوب على الصبيان والمجانين بحال .

بقي بعد هذا أن نعرف هل يعتبر وجود الزاد والراحلة في وجوب الجهاد ؟ قال المصنف : ان كان القتال على باب البلد وحواليه لم يعتبر في حقه : لأنه لا يحتاج اليهسا ، وقال الشيخ أبو حامد المروزي : ان كان العدو منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فلا يجب عليه الجهاد حتى يجد نفقة الطريق ، ولا يعتبر فيه وجود الراحلة ، وان كان بينه وبين العدو مسافة تقصر فيها الصلاة فلا يجب عليه الجهاد حتى يجد الزاد والراحلة : فاضلا عن قوت عياله ، لقوله تعالى : « ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج » وقوله تعالى : « ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه ، تولوا وأعينهم تفيض من الدمع » فان كان معسرا فبذل له الامام ما يحتاج اليه من ذلك وجب عليه قبوله ، ووجب عليه الجهاد ، لأن ما بذله له هو حق له ، وان كان بذل له ذلك غير الامام . لم يجب عليه قبوله : لأن عليه مئة في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجب على من عليه دين حال ان يجاهد من غير اذن غريمه ، لما روى أبو قتادة رضي الله عنه : « ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت ان قتل في سبيل الله كفر الله خطايي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان قتل في سبيل الله صابرا محتسبا ، مقبلا غير مدبر ، كفر الله خطايك الا الدين ، كذلك قال لي جبريل » ولأن فرض الدين متعين عليه ، فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية يقوم عنه غيره مقامه ، فان استناب من يقضيه من مال حاضر جاز ، لأن الغريم يصل الى حقه ، وان كان من مال غائب لم يجز ، لأنه قد يتلف فيضيع حق الغريم . وان كان مؤجلا ففيه وجهان أحدهما : انه يجوز ان يجاهد من غير اذن الغريم ، كما يجوز أن يسافر لغير الجهاد . والثاني : انه لا يجوز لأنه يتعرض للقتل طلبا للشهادة فلا يؤمن أن يقتل فيضيع دينه .

فصل وان كان احد ابويه مسلما لم يجز ان يجاهد بغير اذنه ،
 لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : « جاء رجل الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال : احب والدك ؟ قال : نعم
 قال : ففيهما فجاهد » وروى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : « سألت
 النبي صلى الله عليه وسلم اى الأعمال افضل ؟ فقال : الصلاة لميقاتها قلت :
 ثم ماذا ؟ قال : بر الوالدين قلت : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » فدل
 على ان بر الوالدين مقدم على الجهاد ، ولأن الجهاد فرض على الكفاية ينوب
 عنه فيه غيره ، وبر الوالدين فرض يتعين عليه ، لأنه لا ينوب عنه فيه غيره ،
 ولهذا قال رجل لابن عباس رضى الله عنه : انى نذرت ان اغزو الروم ، وان
 ابوى منعانى فقال : اطع ابوك ، فان الروم ستجد من يغزوها غيرك . وان
 لم يكن له ابوان وله جد او جدة لم يجز ان يجاهد من غير اذنه كالأبوين لأنهما
 كالأبوين في البر . وان كان له اب وجد او أم وجدة فهل يلزمه استئذان الأب
 مع الجدة او استئذان الجدة مع الأم ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يلزمه لأن
 الأب والأم يحجبان الجد والجدة عن الولاية والحضامة . والثانى : يلزمه
 وهو الصحيح عندى ، لأن وجود الأبوين لا يسقط بر الجدین ولا ينقص
 شفقتهم عليه ، وان كان الأبوان كافرين جاز ان يجاهد من غير اذنه ، لأنهما
 متهمان في الدين ، وان كانا مملوكين فقد قال بعض اصحابنا : انه يجاهد من
 غير اذنه لأنه لا آذن لهما في انفسهما ، فلم يعتبر اذنهما لغيرهما قال الشيخ
 الامام : وعندى انه لا يجوز ان يجاهد الا باذنهما لأن المملوك كالحر في البر
 والشفقة ، فكان كالحر في اعتبار الاذن ، وان أراد الولد ان يسافر في تجارة او
 طلب علم جاز من غير اذن الأبوين لأن الغالب في سفره السلامة .

فصل وان اذن الغريم لغريمه او الوالد لولده ثم رجعا او كانا
 كافرين فاسلما - فان كان ذلك قبل التقاء الزحفين - لم يجز الخروج الا
 بالاذن ، وان كان بعد التقاء الزحفين ففيه قولان ، أحدهما : انه لا يجوز ان
 يجاهد الا بالاذن لأنه عند يمنع وجوب الجهاد ، فاذا طرأ منع من الوجوب
 كالعمى والمرضى والثانى : انه يجاهد من غير اذن لأنه اجتمع حقان متعينان
 وتعين الجهاد سابق فقدم ، وان احاط العدو بهم تعين فرض الجهاد وجاز من
 غير اذن الغريم ومن غير اذن الأبوين ، لأن ترك الجهاد في هذه الحالة يؤدى الى
 الهلاك فقدم على حق الغريم والأبوين .

الشرح حديث أبى قتادة أخرجه مسلم والترمذى والنسائى ،
 ولأحمد والنسائى مثله من حديث أبى هريرة . هكذا أفاده المجد فى المنتقى ،
 وقال الشوكانى : حديث أبى هريرة رجال اسنده فى سنن النسائى ثقات ،

وقد أشار إليه فقال بعد اخراجه لحديث أبي قتادة : وفي الباب عن أنس ومحمد بن جحش وأبي هريرة هـ . ولفظ أبي قتادة في المنتقى المعزو الى الأربعة : « أنه قام فيهم فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله والايمان بالله أفضل الأعمال » فقال رجل فقال : يا رسول الله أرأيت ان قتلنا في سبيل الله تكفر عن خطايائنا ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ان قتلنا في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ قال أرأيت ان قتلنا في سبيل الله تكفر عن خطايائنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر الا الدين ، فان جبريل عليه السلام قال لي ذلك » وعن عبد الله بن عمرو عند مسلم وأحمد مرفوعا : « يغفر الله للشهيد كل ذنب الا الدين فان جبريل عليه السلام قال لي ذلك » .

أما حديث عبد الله بن عمرو فقد أخرجه البخاري وأصحاب السنن وصححه الترمذي ، وفي رواية عند أحمد وابن ماجه وأبي داود : « أتى رجل فقال : يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد معك ، ولقد أتيت وان والدي بيكيان . فقال : فارجع اليهما وأضحكهما كما أبكيتهما » وحديث ابن مسعود أخرجه الشيخان وأحمد .

أما الأحكام فان كان على رجل دين نظرت - فان كان الدين حالا - لم يكن له أن يجاهد من غير اذن من له الدين ، لحديث أبي قتادة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، والتي يعلم منها أن الدين يمنع الاستشهاد ، فاذا منع الاستشهاد علم أنه جهاد ممنوع منه ، فان استتاب من يقضيه من مال له حاضر جاز له أن يجاهد من غير اذن الغريم ، لأن الغريم يصل الى حقه ، وان كان من مال غائب لم يجوز أن يجاهد من غير اذن الغريم لأنه لا يصل الى حقه ، وان كان دينه مؤجلا ففيه وجهان ، أحدهما : يجوز له أن يجاهد من غير اذن الغريم كما يجوز له أن يستمر في جهاده من غير اذنه ، والثاني : ليس له أن يجاهد من غير اذنه ، وهو المذهب ، لأن القصد من الجهاد طلب الشهادة ، والدين يمنع الاستشهاد فلم يجوز من غير اذن الغريم ، هذا نقل أصحابنا

البغداديين ، وقال الخراسانيون : ان كان الدين مؤجلا - فان لم يخلف وفاء - فليس له أن يجاهد بغير اذن الغريم وجها واحدا ، وان خلف وفاء فهل له أن يغزو بغير اذن الغريم ؟ فيه وجهان . قالوا : وان كان على أحد من المرتزقة دين مؤجل ، فهل له الخروج بغير اذن الغريم ان لم يخلف وفاء ؟ فيه وجهان ، أحدهما : ليس له كغير المرتزقة ، والثاني : له ذلك لأنه قد استحق عليه الخروج ويكتب اسمه في الديوان ، ولعله لا يمكنه أداء الدين الا بما يأخذه من اسم الرزق أو بما يصيب من المنعم .

قوله : (وان كان أحد أهويه مسلما) الخ . وجملة ذلك أنه اذا كان لرجل والدان مسلمان أو أحدهما لم يجز له أن يجاهد من غير اذن المسلم منها ، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن رجلا هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هاجرت الشرك ، لقيت هجرة الجهاد ، ثم قال له : ألك أحد باليمن فقال : أيراي فقال : أذا لك ؟ فقال : لا ، قال : ارجع اليهما فاستأذنهما فان أذا لك فجاهد والا فبرهما » رواه أبو داود . وعن معاوية بن جاهمة السلمي : « أن جاهمة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الغزو وبجئتك استشيرك ، فقال : هل لك من أم ، قال : نعم ، فقال : الزمها فان الجنة تحت رجلها » رواه النسائي وأحمد والبيهقي من طريق ابن جريج عن محمد بن طلحة بن مكانة عن معاوية ، وما سقناه آنفا من أحاديث لنا وللمصنف ، مما يدل على أن برهما مقدم على الجهاد ، فان خرج بغير اذنهما فله أن يرجع قبل أن يلتقي الزحفان ، وان التقى ففيه وجهان حكاها المسعودي أحدهما : يجب عليه أن يرجع لأنه التزم الجهاد بحضوره التقاء الزحفين ، وان لم يكن له أبوان وله جد وجدة مسلمان لزمه استأذنهما : لأنهما يقومان مقام الأبوين في البر والشفقة ، وان كان له أب وجد وأم وجدة ، فهل يلزمه استئذان الجد مع الأب ، والجددة مع الأم ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يلزمه ، لأن الأب والأم يحجبان الجد والجددة عن الولاية والحضانة ، والثاني : وهو اختيار الشيخ أبي اسحق الشيرازي هنا : أنه يلزمه استأذنهما حيث قال : (وهو الصحيح عندى) لأن وجود الأبوين

لا يستقط بر الجدة والجدة . ولا ينقص شفقتها عليه ، وان كان الأبوان كافرين جاز له أن يجاهد من غير اذنها ، لأن عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول كان يجاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه منافق يخذل عن الخروج مع النبي صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أنه كان لا يأذن له . ولأن الكافر متهم في الدين فلم يعتبر اذنه . بهذا قال عمر وعثمان وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد وسائر أهل العلم وقال الثوري : لا يغزو الا باذنها كافرين أو مسلمين .

وان كان الأبوان مملوكين نفيه وجهان ، أحدهما : يجوز له أن يجاهد من غير اذنها ، لأن المملوك لا اذن له في نفسه ، فلا يعتبر اذنه في حق غيره ، والثاني . وهو قول المصنف . انه لا يجوز له أن يجاهد من غير اذنها ، لأن الرق لا يمنع برهما ولا شفقتها عليه .

فرع قال الشيخ الامام أبو اسحق الاسفرايني : وان أراد الولد أن يسافر في تجارة أو طلب علم جاز من غير اذن الأبوين ، لأن الغالب من سفره السلامة ، قال المسعودي . اذا أراد الولد الخروج لطلب العلم نظره . فان كان يطلب ما يحتاج اليه لنفسه من العلم كالطهارة والصلاة والزكاة وله مال ولم يجد ببلده من يعلمه ذلك . فقد تعين عليه الخروج لتعلمه وليس للأبوين منعه منه ، وأما ما لا يحتاج اليه لنفسه كالعلم بأحكام النكاح ولا زوجة له ، وبالنزكاة ولا مال له ونحو ذلك . فان لم يكن ببلده من يعلمه ذلك فهذا النوع من العلم فرض على الكفاية ، وليس له أن يخرج ليتعلم هذا العلم بغير رضا الأبوين . وان كان ببلده من يعلم هذا النوع فهل له أن يخرج لطلبه من غير اذن الأبوين ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجوز له ذلك ، لأن هذا ليس بفرض عليه ، فصار كالجهاد ، والثاني : يجوز له أن يخرج بغير اذنها ، لأنه طاعة ونصرة للدين ، ولا خوف في المسافرة لأجله بخلاف الجهاد .

مسألة اذا أذن له الغريم في الجهاد ثم رجع الغريم ، أو أذن له أبواه ثم رجعا ، أو كانا كافرين فأسلما . فان كان ذلك قبل التقاء الزخفين

وجب عليه أن يرجع ، لأنه في هذه الحالة كما لو كان في وطنه ، بهذا قال أحمد ، ورخص مالك في الغزو لمن لا يقدر على قضاء دينه ، لأنه لا تتوجه المطالبة به ولا حبسه من أجله ، فلم يمنع من الغزو كما لو لم يكن عليه دين .

· دليلنا : أن الجهاد تقصد منه الشهادة التي تنفوت بها النفس فيفوت الحق بفواتها ، وقد جاء : « أن رجلا قال : يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صائرا محتسبا تكفر عني خطاياي قال : نعم الا الدين ، فان جبريل قال لي ذلك » .

فاذا بلغه أن غريمه الذي أذن له في الخروج رجع أو أن أبويه كانا كافرين فأسلما فقد قلنا : يرجع اذا كان قبل التقاء الزحفين . قال الشافعي رضى الله عنه : الا أن يخاف ان رجع تلف ، فلا يرجع ، فالواجب أن يتوقى موضع الاستشهاد ، لأنه يجاهد بغير إذن أبيه ، فلا ينبغي له أن يطلب الاستشهاد . قال المسعودي : وكذا ان خاف أن تتكسر قلوب المسلمين برجوعه فليس له أن يرجع بحال ، وان كان ذلك بعد التقاء الزحفين ففيه قولان ، أحدهما : ليس له أن يرجع لقوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال » الآية ، وهذا ليس بمتحرف لقتال ، ولا متحيز الى فئة ، ولأن رجوعه في هذه الحال ربما كان سببا لهزيمة المسلمين ، فلم يكن له ذلك ، والثاني : يجب عليه الرجوع ، لأن طاعة الوالدين واجبة ، والجهاد فرض الا أن طاعة الوالدين الأسبق ، فكانت بالتقديم أحق ، فان أحاط بهم العدو جاز له الجهاد من غير إذن الأبوين ، ومن غير إذن الغريم ، لأن ترك الجهاد في هذه الحال يؤدي الى الهلاك ، وان مرض المجاهد مرضا يمنع وجوب الجهاد عليه أو عمى أو عرج — فان كان قبل التقاء الزحفين — جاز له أن يرجع ، وان كان بعد التقاء الزحفين كان له أن يرجع أيضا كما قلنا في أحد القولين في رجوع الغريم والأبوين بعد التقاء الزحفين ، والأول أصح لأنه لا يمكنه الجهاد مع المريض والعمى والعرج بخلاف رجوع الغريم والأبوين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويكره الفوز من غير إذن الامام او الأمير من قبله ، لأن الفوز على حسب حال الحاجة ، الامام والأمير تعرف بذلك . ولا يحرم لأنه ليس فيه أكثر من التفرير بالنفس ، والتفرير بالنفس يجوز في الجهاد .

فصل ويجب على الامام ان يشحن ما يلي الكفار من المسلمين بجيوش يكفون من يليهم ، ويستعمل عليهم امراء ثقات من أهل الاسلام مدبرين ، لأنه اذا لم يفعل ذلك لم يؤمن اذا توجه في جهة الفوز ان يدخل العدو من جهة اخرى ، فيملك بلاد الاسلام . وان احتاج الى بناء حصن أو حفر خندق فعل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حفر الخندق ، وقال البراء بن عازب : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ينقل التراب حتى وارى التراب شعره ، وهو يرتجز برجز عبد الله بن رواحه وهو يقول :

اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فانزلن سكينتنا علينا وثبت الاقدام ان لا قينا

واذا أراد الفوز هذا بالأهم فالأهم ، لقوله عز وجل : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) فاذا استوت الجهات في الخوف ، اجتهد ، وبدا بأهمها عنده .

الشرح خبر البراء بن عازب في الصحيحين بلفظ : « لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته ينقل من تراب الخندق وحتى وارى عنى التراب جلدة بطنه ، وكان كثير الشعر ، فسمعته يرتجز بكلمات ابن رواحة » وساقها .

وفي بعض الروايات زيادة :

ان المشركين قد بغوا علينا وان أرادوا فتنة أينا

أما اللفات فان التفرير بالنفس المخاطرة والتقدم على غير ثقة ، وما يؤدي الى الهلاك . قال ابن بطال في شرح غريب المذهب : قوله : ويجب أن يشحن ، أى يملأ . ويقال اشجنت البلد بالخيال ملأته ، وبالبلد شحنة من الخيل أى رابطة ، قال تعالى : « في الفلك المشحون » أى المملوء . قوله : « مدبرين » المدبر الذى ينظر في دبر الأمر أى عاقبته . قوله : برجز عبد الله

ابن رواحة وهو يقول : اللهم لولا أنت ما اهتدينا • فيه خزم من طريق
العروض • ويستقيم وزنه « لاهم » والألف واللام نزائدتان على الوزن ،
وذلك يجيء في الشعر كما روى عن علي عليه السلام :

اشدد حيازيمك للموت فان الموت لا ييك
ولا تجزع من الموت اذا حل بواديكا

فان قوله : اشدد خزم كله والخزم بالزاي وزنه مفاعيلن ثلاث مرات ،
وهو هزج ، قوله : فأترلن سكينه ، السكينه ، فعيلة من السكون وهو البوقار
والطمأنينة ، وما يسكن به الانسان ، وقيل : هي الرحمة ، فيكون المنى أنزل
علينا رحمة ، أو ما تسكن به قلوبنا من خوف العدو ورعبه ، قوله : وثبت
الأقدام ان لاقينا • يقال : رجل ثبت في الحرب وثبت ، أى لا يزول عن
مكانه عند لقاء العدو وقال تعالى : « وثبت أقدامنا » اه •

اما الأحكام فانه يكره الغزو بغير اذن الامام والأمير من قبله ، لأن
الغزو على حسب الحاجة وهما أعلم بالحاجة اليه ، ولا يحرم ، لأن التحرير
في النفس يجوز في الجهاد •

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وأحب للامام أن يبعث الى كل طرف من
أطراف بلاد الاسلام جيشا ويجعلهم بازاء من يليهم من المشركين ، ويولى
عليهم رجلا عاقلا دينا قد جرب الأمور لأنه اذا لم يفعل ذلك فربما خرج
عسكر المشركين وأضروا بمن يليهم الى أن يجتمع عسكر من المسلمين • وذكر
المصنف أنه يجب على الامام أن يشحن ما يلي الكفار بجيوش يكفون من
يليههم • وإن احتاج الى حفر خندق أو بناء حصن فعل ذلك ، لأن النبي صلى
الله عليه وسلم فعله •

ونحن لا نسعنا - وديننا دين جهاد - أن ننظر الى مستحدثات العلوم
الحرية من استكشاف وتجسس وتشويش على العدو وما يتبع ذلك من
أسلحة رهيبة حتى صارت الطيارة والدبابة ، والمدفع من الأسلحة العتيقة

التقليدية ، وانا هناك الصواريخ التي تعبر القارات والتي تحمل الرؤوس الذرية والقنابل الهيدروجينية ، والحروب الميكروبية نظر البلهاء والسذج الذين يفتقون مبهورين أمام التقدم العلمى للأعداء ، ثم لا يحاولون أن يسبقوهم ، ولا يحاولون أن يكون لهم دور فى كل ما تحفل به الحياة من علوم الهندسة والرياضيات والطبيعات وعلوم الفضاء وتقنيات الذرة ، وهى التى وصل أسلافنا الى معرفة انها الجزء الذى لا يتجزأ وسموه الجوهر الفرد ، ذلك لأن النبى صلى الله عليه وسلم حفر الخندق حول المدينة وهو وسيلة دفاعية لا عهد للعرب بها من قبل واما قتبسها من عمل الأعاجم ، وضرب الطائف فى حصاره لها بالمنجنيق والضبور ، وهى أسلحة لا عهد للعرب بها ، لأنها كانت تستعمل عند الروم والفرس . اذا ثبت هذا كان على المسلمين أن يراجعوا أنفسهم ، وأن يقيضوا عشرتهم ، وأن يزيحوا عقبات التخلف من حياتهم ، حتى ينطلقوا فى هذه الدنيا هداة مرشدين ، وقضاة عادلين ، يأخذون بحجزة البغاة والطاغين « الا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » وقد ثبت أنه استعمل الجواسيس واستعمل رجلا يدعى بسبسا فيما رواه مسلم واحمد من حديث أنس رضى الله عنه ليخبره بخبر عير قريش . هذا وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يرتجز ويقول :

اللهم لا عيش الا عيش الآخرة فارحم الأنصار والمهاجرة

ولما فرغ من حفر الخندق أقبلت قريش فى نحو عشرة آلاف بمن معهم من كنانة وأهل تهامة ، وأقبلت غطفان بمن معها من أهل نجد حتى نزلوا الى جانب أحد ، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون حتى نزلوا بظهر سلم - وهو جبل بالمدينة - فى ثلاثة آلاف ، وضربوا عسكرهم والخندق بينهم وبين المشركين ، واستعمل على المدينة ابن أم مكتوم ، وخرج عدو الله حبي بن أنخطب أزعيم بنى النضير من اليهود حتى أتى كعب بن أسد القرظى ، وكان صاحب عقد بنى قريظة ورؤيسهم وهم يهود - فلما سمع كعب بن أسد حبي بن أنخطب أغلق دونه باب حصنه وأبى أن يفتح له ، فقال له : افتح لى يا أخى فقال له : لا أفتح لك فانك رجل مشئوم ، تدعونى الى خلاف محمد وأنا قد عاهدته وعاهدته ولم أر منه الا وفاء

وصدقا ، فليست بناقض ما بينى وبينه ، فقال حبي : افتح لى حتى ألكمك وأنصرف عنك . وما زال به حتى فتح له وقال : انما جئتك بعز الدهر ، جئتك بقريش وسادتها ، وغطفان وقادتها ، قد تعاقدوا على أن يستأصلوا محمدا ومن معه . وتعاهدوا على خذلان النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال حبي : ان انصرفت قریش دخلت عندك بمن معى من اليهود ، وانتهى خبر كعب وحبي الى النبى صلى الله عليه وسلم فبعث سعد بن عبادة كبير الخزرج وسعد بن معاذ كبير الأوس ومعهما عبد الله بن رواحة وخوات بن جبير قائلا : « انطلقوا الى بنى قريظة فان كان ما قيل لنا حقا فالحنوا لنا لحنا ولا تقتلوا فى أعضاد الناس ، وان كان كذبا فاجهروا به » فانطلقوا فوجدوهم على أخصب ما بلغهم ، ونالوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : لا عهد له عندنا ، فشاتمهم سعد وشاتموه - وكانت فيه حدة - فقال له سعد ابن عبادة : دع عنك مشاتمهم ، فالذى بيننا وبينهم أكثر من ذلك . ثم أقبلوا الى النبى صلى الله عليه وسلم فقالا : عضل والقارة - يعرضان بغدر عضل والقارة بأصحاب الرجيع خبيب وأصحابه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أبشروا يا معشر المسلمين » وعظم عند ذلك البلاء واشتد الخوف وأتى المسلمين عدوهم من فوقهم من قبل المشرق ، ومن أسفل منهم من بطن الوادى من قبل المغرب حتى ظنوا بالله الظنونا ، وأظهر المنافقون كثيرا مما كانوا يسرون فمنهم من قال : ان ييوتنا عورة فلننصرف اليها فانا نخاف عليها ومن قال ذلك : أوس بن قيطى ، ومنهم من قال : يعدنا محمد بفتح كنوز كسرى وقيصر وأحدنا اليوم لا يأمن على نفسه يذهب الى الغائط ، ومن قال ذلك معتب بن قشير ، ومكث الفريقان قريبا من الشهر ، ولما اشتد البلاء على المسلمين ، بعث النبى صلى الله عليه وسلم الى عيينة بن حصن والحارث بن عوف قائدى غطفان ، فأعطاهما ثلث ثمار المدينة لينصرفا بمن معهما من غطفان ويخذلا قریشا ويرجعا بقومهما عنهم ، وكانت هذه المقالة مروضة ولم تكن عقدا ، فلما رأى النبى صلى الله عليه وسلم أنهما قد رضيا ، أتى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة واستشارهما فقالا : يا رسول الله هذا أمر تحبه فنصنعه لك ؟ أو شيء أمرك الله به فنسمع ونطيع ؟ أو أمر تصنعه لنا ؟ قال : بل أمر أصنعه لكم ، والله ما أصنعه إلا أنى رأيت العرب

قد رمتكم عن قوس واحدة • فقال سعد بن معاذ : يا رسول الله لقد كنا نحن وهؤلاء على الشرك لا نعرف عبادة الله ، وما طمعوا قط أن ينالوا مينا ثمرة الا شراء أو قرى ، فحين أكرمنا الله بالاسلام ، وهدانا له ، وأعزنا بك نعطيتهم أموالنا ، والله لا نعطيتهم الا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم ، فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أنتم وذاك ، وقال لعينة والحارث : انصرفا فليس لكما عندنا الا السيف ، وتناول سعد الصحيفة وليس فيها شهادة فمحاها •

وقام الحصار بغير قتال الا مبارزات فردية ، حتى أوقع الله بين الأحزاب الشقاق بفعل دهاء المسلمين وحسن كيدهم ثم أرسل الله الريح والملائكة تكفيء قدورهم ، ولا تثبت بنيانهم ، وبعث النبي صلى الله عليه وسلم حذيفة ابن اليمان يأتيه بخبر القوم فاستتر في عمارهم حتى عرف أخبارهم وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يبشره بانسحابهم ورجوعهم • وما كان بعد ذلك سيأتي في قصة الغنائم • اذا ثبت هذا فانه يجب على الامام أن يكون له جيش متحفز دائما ، يعرف أسرار عدوه وتحركاته وحجم قواته ، قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : واذا غزا الامام في هذا العام جهة غزا في العام القابل جهة أخرى ، ليعمهم بالنكاية الا أن يكون في جهة من الجهات عدو شديد ، فيجوز له أن يقصده في كل عام ليكسر قلوبهم ، واذا أراد الامام أن يغزو المشركين فانه يغزو بكل قوم الى من يليهم من الكفار ، ولا ينقل أهل جهة الى جهة أخرى ، لأنهم بقتال من يليهم أخبر ، ولأنه أخف مؤنة الا أن يكون العدو في جهة من الجهات كثيرا شديد الشوكة ، وليس بازائهم من المسلمين من يقوم بقتالهم ، فحينئذ له أن ينقل اليهم قوما من جهة أخرى لأنه موضع ضرورة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واذا أراد الخروج عرض الجيش ولا يأذن لمخذل ولا لمن يعاون الكفار بالمكاتبة ، لقوله عز وجل : « لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ، ولا وضعوا خلافكم ببغونكم الفتنة » قيل في التفسير : لاوقعوا بينكم الاختلاف ، وقيل : لاشرعوا في تفريق جمعكم ، ولأن في حضورهم أضرارا بالمسلمين ،

ولا نستعين بالكفار من غير حاجة لما روت عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى بدر فتبعه رجل من المشركين فقال له تؤمن بالله ورسوله قال : لا ، قال : فأرجع فلن استعين بمشرك فان احتاج ان يستعين بهم - فان لم يكن من يستعين به حسن الراى فى المسلمين - لم نستعن به لأن ما يخاف من الضرر بحضورهم أكثر مما يرجى من المنفعة ، وان كان حسن الراى فى المسلمين جاز ان نستعين بهم ، لأن صفوان بن أمية شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شركه حرب هوازن ، وسمع رجلا يقول : غلبت هوازن وقتل محمد ، فقال : بفيك الحجر ، لرب من قرش احب الى من رب من هوازن » وان احتاج الى ان يستأجرهم جاز ، لأنه لا يقع الجهاد له ، وفى القدر الذى يستأجر به وجهان ، احدهما : لا يجوز له ان تبلغ الأجرة سهم راجل ، لأنه ليس من اهل فرض الجهاد ، فلا يبلغ حقه سهم راجل كالصبي والمرأة ، والثانى وهو المذهب انه يجوز لأنه عوض فى الاجارة فجاز أن يبلغ قدر سهم الراجل كالأجرة فى سائر الاجارات ، ويجوز ان يأذن للنساء لما روت الربيع بنت معوذ قالت « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخدم القوم نسقيهم الماء ، ونرد الجرحى وألقتلى الى المدينة » ويجوز ان يأذن لمن اشتد من الصبيان لأن فيهم معاونة ، ولا يأذن لمجنون لأنه يعرضه للهلاك من غير منفعة ، وينبغي ان يتعاهد الخيل فلا يدخل حطبا ، وهو الكسبر ، ولا قمحا وهو الكبير ، ولا ضرا وهو الصغير ، ولا أعجف وهو الهزيل ، لأنه ربما كان سببا للهزيمة ، ولأنه يراحم به الفانمين فى سهمهم . ويأخذ البيسة على الجيش ان لا يغروا لما روى جابر رضى الله عنه قال : « كنا يوم الحديبية ألف رجل وأربعمائة ، فبايعناه تحت الشجرة على أن لا نفر ، ولم نبايعه على الموت ، يعنى النبى صلى الله عليه وسلم » ويوجه الطلائع ومن يتجسس اخبار الكفار ، لما روى جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق : « من يأتينا بخبر القوم لا فقال الزبير : انا فقال : ان لكل نبى حوارا وحوارنى الزبير » والمستحب ان يخرج يوم الخميس لما روى معب بن مالك قال : « قلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج فى سفر الا يوم الخميس » ويستحب ان يعقد الرايات ، ويجعل تحت كل راية طائفة ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه : « ان ابا سفيان أسلم فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عباس احبسسه على الوادى حتى تمر به جنود الله فبرأها - قال العباس : فحبسته حيث أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرت به القبائل على راياتها حتى مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكتيبة الخضراء ، كتيبة فيها المهاجرون والأتصار لا يرى منهم الا الحدق من الحديد ، فقال : من هؤلاء يا عباس ؟ قال : قلت : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المهاجرين والأتصار ، فقال ما لأحد بهؤلاء من قبل ، والله يا ابا الفضل لقد أصبح ملك ابن اخيك الفداء عظيما » والمستحب أن يدخل الى دار الحرب بتعبية الحرب لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « كنت مع النبى صلى

الله عليه وسلم يوم فتح مكة فجعل خالد بن الوليد على إحدى المجنبتين وجعل الزبير على الأخرى وجعل أبا عبيدة على الساقة وبطن الوادي « ولأن ذلك أحوط للحرب وأبلغ في إرهاب العدو » .

الشرح قوله تعالى : « لو خرجوا فيكم » الآية . نزلت في المنافقين وسيأتي معناها . أما حديث عائشة فقد أخرجه مسلم وأحمد بلفظ : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة ، أدركه رجل قد كان تذكر منه جرأة ونجدة فنرح به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه ، فلما أدركه قال : جئت لأتبعك فأصيب معك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : لا قال : فارجع فلن أستعين بمشرك ، قالت : ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كما قال أول مرة : لا فارجع فلن أستعين بمشرك ، قال فرجع فأدركه بالبيداء فقال له كما قال أول مرة : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : نعم ، فقال له : فانطلق » أما حديث الربيع بنت معوذ فعند مسلم وأحمد ، وحديث جابر الأول في صحيح البخاري في علامات النبوة ، ومسلم في المغازي ، وأبو داود في السنة ، والترمذي في السير .

وحديث جابر الثاني أخرجه الشيخان وأحمد والترمذي في المناقب وابن ماجه في السنة . وحديث كعب بن مالك متفق عليه .

خبر ابن عباس لم أجده في صحيح البخاري إلا من طريق هشام بن عروة مرسلا ، ولم أره من رواية ابن عباس ففي البخاري باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح ؟ حدثنا عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال : « لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فبلغ ذلك قريشا ، خرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حرام وبديل ابن ورقاء يلتمسون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبلوا يسيرون حتى أتوا مر الظهران ، فإذا هم بنيران كأنها نيران عرفة ، فقال أبو سفيان : ما هذه ؟ لكأنها نيران عرفة ، فقال بديل : نيران بنى عمرو فقال أبو سفيان :

عمرو أقل من ذلك ، فرآهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوهم فأخذوهم فأتوا بهم النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم أبو سفيان ، فلما سار قال للعباس : احبس أبا سفيان عند حطم الخيل حتى ينظر انى المسلمين ، فحبسه العباس ، فجعلت القبائل تمر مع النبي صلى الله عليه وسلم تمر كتيبة كتيبة على أبى سفيان ، فمرت كتيبة قال : يا عباس ما هذه ؟ قال : هذه غفار قال : مالى ولغفار ثم مرت جهينة قال مثل ذلك ثم مرت سعد بن هذيم فقال مثل ذلك ومرت سليم فقال مثل ذلك ، حتى أقبلت كتيبة لم ير مثلها قال : من هذه ؟ قال : هؤلاء الأنصار عليهم سعد بن عبادة معه الراية ، فقال سعد بن عبادة : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة ، اليوم تستحل الكعبة فقال أبو سفيان : يا عباس جبدا يوم الدمار ، ثم جاءت كتيبة وهى أقل الكتائب فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وراية النبي صلى الله عليه وسلم مع الزبير بن العوام ، فلما مر رسول الله بأبى سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة ؟ قال : ما قال ؟ قال : كذا وكذا فقال : كذب سعد ، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ، ويوم تكسى فيه الكعبة » . وقال ابن حجر فى الفتح : هكذا أورده البخارى مرسلًا ولم أره فى شىء من الطرق موصولًا عن عروة ، ولكن آخر الحديث يقول البخارى قال عروة : وأخبرنى نافع بن جبير بن مطعم قال : سمعت العباس يقول للزبير بن العوام : يا أبا عبد الله ههنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز الراية ؟ هذا وروايات كتاب السير كابن سعد فى الطبقات يقول : قالوا ولا يذكر اسنادا . أما حديث أبى هريرة فقد رواه مسلم وأحمد من حديث طويل .

أما اللغات التخذيل التهوين من شأن المسلمين والتهويل فى شأن أعدائهم ، وهو عمل يفتى فى أعضاد المسلمين وهو يساوى التخلف عن نصرتهم مع القدرة بل يجعل صاحبه فى صف أعداء المسلمين ، وقوله : (خبالاً) أى فسادا ، وقوله : (ولأوضعوا) فى القرطبي : المعنى لأسرعوا فيما بينكم بالافساد ، والايضاع سرعة السير ، وقال (دريد بن الصمة) :

يألتى فيها جذع أخب فيها وأضع

والايضاع سير مثل الخبب • قوله : بفيك الحجر دعاء كقولہ : اخرس •
والمراد به التكذيب مع الردع والزجر ، وقوله : (لرب من قرش) أى سيد
والرب السيد الرئيس • أفاده ابن بطل • والحوارى والجمع حواريون هم
خاصة الأنبياء ، وهو النقي الخالص من حورت الدقيق اذا أخلصته ونقيته
من الحشو ، ويقال : الحور والحواريات ، لياضهن ونعومتهم •

اما الاحتكام فاذا أراد الامام الخروج عرض الجيش ، ولا يجوز له
أن يأذن في الخروج لمن ظهر منه تخذيل المسلمين ، أو ارجاف بهم ، أو من
يعاون الكفار ، أو من يقول : لا قبل لنا بقتالهم ، أو من يكون عيناً على
المسلمين ينقل أخبارهم ويوقعهم على عوراتهم ، فإن قيل : فقد كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبى وهو رأس المنافقين وكان مخذلاً فالجواب
أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم كثير من الصحابة الأبرار الأتقياء ،
لا يلتفتون الى تخذيله ، ولأن الله تعالى كان يطلع النبي صلى الله عليه وسلم
على كيد المنافقين وتخذيلهم فلا يستضر به بخلاف غيره •

ولا يجوز للامام أن يستعين بالكفار على قتال الكفار من غير ضرورة
لحديث عائشة رضى الله عنها وفيه : « أنا لا أستعين بمشرك » ولحديث كبيب
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يريد غزواً أنا ورجل من فومى ولم نسلم فقلنا : انا نستحي أن يشهد
قومنا مشهداً إلا نشهده معهم ، فقال : أسلمتما ؟ فقلنا : لا فقال : انا
لا نستعين بالمشركين على المشركين فأسلمنا وشهدنا معه » رواه أحمد
والشافعي والبيهقي والطبراني • أما اذا دعت الى ذلك حاجة كأن يكون في
المسلمين قلة ، ومن يستعين بهم من الكفار يعلم منه حسن نيته في المسلمين ،
جاز له أن يستعين به لما رواه ابن عبد البر في الاستيعاب ، وان سعد في
الطبقات ، ومالك في الموطأ عن ابن شهاب وابن اسحاق عن أبى جعفر محمد
ابن على ما نجمه فيما يلي : « قتل أمية بن خلف ببدر كافراً ، وقتل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عمه أبى بن خلف بأحد طعنه فصرعه فمات
من جرحه ، وهرب صفوان يوم الفتح وفي ذلك يقول حسان بن قيس البكرى
يخاطب امرأته ، وقد استنجزته وعده لما كان يشتري السلاح والأفراس

والدروع فتقول : لم كل هذا ؟ فيقول : لأقاتل محمدا وأصحابه ، فتقول : وهل يقدر أحد على قتالهم ؟ فيقول : والله انى لأريد أن أخضعكم بعضهم . وفي عام الفتح ، جاءها يراعد ويقول : أجلقى على بابى : لأن نداء النبى يوم الفتح : « من أغلق بابه فهو آمن » فقالت : أين ما كنت تقول ؟ فقال :

انك لو شهدت يوم الخندمة اذ فر صفوان وفر عكرمه
وحيث زيد قائم بالمؤتمة واستقبلتنا بالسيوف المسله
يقطعن كل ساعد وجميعه ضربا فلا تسمع الا غمغه
لهم نهيت خلفنا وهممه نم تنطقى فى اللوم أدنى كلمه

ثم رجع صفوان الى النبى صلى الله عليه وسلم فشهد معه حينا والطائف وهو كافر وامراته مسلمة أسلمت يوم الفتح قبل صفوان بشهر ، ثم أسلم صفوان وأقرا على نكاحهما ، وخرج معه الى حنين ، واستمارة النبى صلى الله عليه وسلم سلاحا ، وقد مضى تفصيله فى العارية ، وأعطاه النبى صلى الله عليه وسلم من الفنائم فأكثر ، فقال صفوان : أشهد بالله ما طابت بهذا الا نفس نبى ، ولصفوان مناقب أخرى اذ هاجر حين قيل له : لا اسلام لمن لا هجرة له ، فنزل على العباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح » .

وروى أبو داود فى مراسيله عن الزهرى : « أن النبى صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود فى خيبر فى حربه فأسهم » قال الشافعى : ويستأجر الكافر من مال الا مالك له بعينه ، وهم سهم النبى صلى الله عليه وسلم وانما كان كذلك لأن الجهاد لا يقع له ، وفى القدر الذى يستأجر به وجهان أحدهما : لا يجوز أن تبلغ الأجرة سهم الرجل ، لأنه ليس من أهل فرض الجهاد ، ولا يبلغ به سهم رجل كالصبي والمرأة ، والثانى - وهو المذهب - يجوز أن يبلغ به سهم الرجل لأنه عوض فى الاجارة . اذا ثبت هذا فانه لا يفتقر فى الاجارة ها هنا الى بيان المدة ولا العمل ، لأن القتال لا ينحصر ، فعنى عن ذلك لموضع الحاجة ، فان لم يكن قتال لم يستحق

الكافر شيئا ، وان كان هناك قتال - فان قاتل الكافر - استحق ، وان لم يقاتل فنيه وجهان أحدهما : لا يستحق شيئا ، لأنه لم يفعل ما استوجر عليه ، والثاني : يستحق ، لأن الاستحقاق هاهنا بالحضور ، وقد حضر • قال الشافعي (رحمه الله) : وان أكره الامام الكفار على أن يقاتلوا معه فقاتلوا استحقوا أجره المثل ، كما لو أكرهوا على سائر الأعمال ، ويجوز للامام أن يأذن للنساء في الخروج معه ، ولمن اشتد من الصبيان لأن فيهم معونة ، ولا يأذن للمجانين ، لأنه لا معونة لهم ، بل يعرضهم للهلاك ، ويتعاهد الخيل ولا يأذن باخراج الكير المهزول •

فسرع ويأخذ الامام البيعة على الجيش أن لا يفروا لحديث جابر في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ، ويوجه الطلائع ومن يتحس أخبار الكفار ، لحديث : « من يأتينا بخبر القوم ؟ » ويستحب أن يخرج يوم الخميس لحديث كعب بن مالك ، ويعقد الرايات ويجعل لكل راية عريفا ، ويدخل دار الحرب على تعبئة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وهو أبلغ في الارهاب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان العدو ممن لم تبلفهم الدعوة لم يجوز قتالهم حتى يدعوهم الى الاسلام ، لانه يلزمهم الاسلام قبل العلم ، والدليل عليه قوله عز وجل : « وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا » ولا يجوز قتالهم على ما لا يلزمهم ، وان بلفتهم الدعوة فالأحب أن يعرض عليهم الاسلام ، لما روى سهل بن سفد قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه يوم خيبر : اذا نزلت بساحتهم فادعهم الى الاسلام ، واخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لان يهدي الله بهداك رجلا واحدا خير لك من خير النعم » وان قاتلهم من غير أن يعرض عليهم الاسلام جاز ، لما روى نافع قال « أفتار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون » وروى « وهم غافلون » •

فصل فان كانوا ممن لا يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قاتلهم الى أن يسلموا لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » وان كانوا

ممن يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية ، قاتلهم الى ان يسلموا او يسذلوا الجزية ، والدليل عليه قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وروى بريدة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميرا على جيش أو سرية قال : اذا انت لقيت عدوا من المشركين فادعهم الى احدى ثلاث خصال ، فائتهم ما اجابوك ايها فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ادعهم الى الدخول في الاسلام ، فان اجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار الهجرة ، فان فعلوا فاخبرهم ان لهم ما للمهاجرين عليهم ما على المهاجرين ، فان دخلوا في الاسلام وابوا ان يتحولوا الى دار الهجرة ، فاخبرهم انهم كالغرباء المؤمنين الذين يجرى عليهم حكم الله تعالى ، ولا يكون لهم في الفء والفنيمة شيء حتى يجاهدوا مع المؤمنين ، فان فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم ، وان ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم ، وان ابوا فاستعن بالله عليهم ثم قاتلهم » ويستحب الاستنصار بالضعفاء لما روى ابو الدرداء رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اتونى بضعفائكم فانما تنصرون وترزقون بضعفائكم » ويستحب ان يدعو هند التقاء الصفين لما روى انس رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال : اللهم انت عضدى وانت ناصرى وبك اقاتل » وروى ابو موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان اذا خاف امرا قال : اللهم انى اجعلك فى نحورهم واعوذ بك من شرورهم » ويستحب ان يحرض الجيش على القتال لما روى ابو هريرة رضى الله عنه : « ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر الانصار هذه ابواب قريش قد جمعت لكم اذا لقيتموهم غدا فاحصوهم حصدا » وروى سعد رضى الله عنه قال : « نزل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانته يوم احد وقال : ارم فداك ابنى وامى » ويستحب ان يكبر عند لقاء العدو لما روى انس رضى الله عنه : « ان النبى صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ، فلما رأى القرية قال : الله اكبر ، خربت خيبر ، انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » قالها ثلاثا ، ولا يرفع الصوت بالتكبير ، لما روى ابو موسى الأشعري قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة فاشرفوا على واد ، فجعل الناس يكبرون ويهللون : الله اكبر ، الله اكبر ، يرفعون اصواتهم فقال : يا ايها الناس انكم لا تدعون اصم ولا غائبا ، انما تدعون قريبا سميعا انه معكم » .

الشرح حديث سهل بن سعد أخرجه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى : « انه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يقول : لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، فتناول الناس لها »

فقال : ادعوا لى عليا ، فأتى به أرمدا . فبصق فى عينيه فبرأ ودفع اليه الراية
فتفتح الله عليه « هذا لفظ مسلم والترمذى . ولفظ البخارى : » فقال : أين
على ؟ فقيل : انه يشتكى عينيه ، فأمر فدعا له فبصق فى عينيه فبرأ مكانه
حتى كأن لم يكن به شىء . فقال : نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا : فقال : على
رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب
عليهم : فوالله لأن يهتدى بك رجل واحد خير لك من حشر النعم « وحديث
نافع متفق عليه عن ابن عوف قال : « كتبت الى نافع أسأله عن الدعاء قبل
القتال ، فكتب الى : انما كان ذلك فى أول الاسلام ، وقد أغار رسول الله
صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون ، وأنعامهم تسقى على
الماء ، فقتل مقاتلتهم ، وسبى ذراريهم . وأصاب يومئذ جويرة بنت الحارث .
حدثنى به عبد الله بن عمر ، وكان فى ذلك الجيش « وحديث : « أمرت أن
أقاتل الناس » رواه بضعة عشر صحابيا ، وأورده السيوطى فى الأزهار
المتناثرة فى الأحاديث المتواترة ، لتوفر شرط السيوطى فى التواتر فيه ، وهو
أن يرويه عشرة من الصحابة ، ثم يرويه عنهم مثلهم وهكذا ، وقد رواه
الشيخان عن ابن عمر وأبى هريرة : ومسلم عن جابر ، وابن أبى شيبه فى
مصنفه عن أبى بكر وعمر وأوس وجريير البجلي ، والطبرانى عن أنس وسمرة
ابن جندب وسهل بن سعد وابن عباس وأبى بكرة وأبى مالك الأشجعى ،
والبزار عن عياض الأنصارى والنعمان بن بشير ، وحديث بريدة رواه مسلم
وابن ماجه والترمذى وصححه وأحمد عن سليمان بن بريدة عن أبيه وفيه
زيادة : « واذا حاصرت أهل الحصن وأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا
تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب
فيهم حكم الله أم لا ؟ » وحديث أبى الدرداء رواه أصحاب السنن ، ورواه
أبضا البخارى والنسائى من حديث سعد بن أبى وقاص ولفظ النسائى :
« انما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها ودعائهم وصلاتهم واخلاصهم » وحديث
أنس فى الترمذى وحسنه ، وحديث أبى موسى فى سنن أبى داود والنسائى :
وحديث أبى هريرة من حديث طويل رواه مسلم وأحمد وفيه : « يا أبا هريرة
قلت : لبيك يا رسول الله قال : اهتف بالأنصار ، ولا يأتينى الا أنصارى ،
فهتف بهم فجاءوا فطافوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ترون الى

أوباش قریش وأتباعهم ، ثم قال بيديه أحدهما على الأخرى : احصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفا ، قال أبو هريرة فانطلقنا فما يشاء أحد منا أن يقتل منهم ما شاء الا قتله « الخ وحديث سعد بعض حديث طويل أيضا وفيه : « ورسول الله يقول : اللهم سدد رميته ، وأجب دعوته • حتى اذا فرغت من كذا تتي ثرى لى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا » رواه البزار وفيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى متروك • وحديثا أنس وأبى موسى الثانى فى الصحيحين •

أما التلغات فقول غارون أى غافلون ، والغر الغافل الذى لم يجرب الأمور ، وجد بنى المصطلق سسمى بذلك لحسن صوته ، والصلق الصوت الشديد • وقوله : « هذه أوباش قریش » أى أخلاطهم •

أما الأحكام إذا غزا الامام قوما من الكفار ظفرت - فان كانوا لم تبلغهم الدعوة بأن تم يعلموا أن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رسولا الى خلقه ، وأظهر المعجزات الدالة على صدقه ، وأنه يدعو الى الايمان ، قال الشافعى رضى الله عنه : ولا أعلم أحدا لم يبلغه هذا الا أن يكون قوم وراء الترك لم يعلموا • وقال أحمد بن حنبل فيما أفاده صاحب المغنى : ان الدعوة قد بلغت وانتشرت ، ولكن اذا جاز أن يكون قوم خلف الروم وخلف انترك • فان وجد قوم كذلك لم يجب قتالهم حتى يدعوهم الى الاسلام ، لأنهم لم يلزمهم الاسلام قبل العلم ببعث الرسل ، فان قتل منهم انسان قبل ذلك ضمن بالدية والكفارة • قلت : ومثل هؤلاء فى زماننا هذا قبائل الاسكيسو والهنود الحمر • وقال أبو حنيفة : لا دية فيه ولا كفارة ، لأن الخلق عنده محجوجون بالعقل قبل بعث الرسل ، وعندنا ليسوا بحجوجين بمقولهم قبل بعث الرسل لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ولأنه ذكر بالغ محقون الدم فصار مضمونا كالمسلم ، وان كان مجوسيا ففيه ثلثا عشر دية المسلم • وان لم يعرف دينه أو كان من عبدة الأوثان ففيه دية المجوسى ، قال أبو اسحاق المروذى : انما أوجب الشافعى رحمه الله فى اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم اذا كان من أولاد من غير التوراة والانجيل وبدلها ، فاذا كان من أولاد من لم يغيرها ولم يبدلها ففيه دية المسلم ،

لقوله تعالى : « ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون » وأراد به من لم يغير ولم يبدل . والاول أصح . وقد مضى ذلك في الجنايات . فان كان من بلغتهم الدعوة . فالمستحب للإمام ألا يقاتلهم حتى يدعوهم الى الاسلام لحديث على في الفصل . فان قاتلهم قبل أن يدعوهم الى الاسلام جاز : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بنى المصطلق وهم غافلون . ولأن الدعوة قد بلغتهم : وانما هم عاندوا . واذا قاتل الامام انكفار — فان كانوا من كتاب لهم ولا شبه كتاب : كمن يعبد الاوثان والشمس والقمر والكواكب . فإنه يقاتلهم الى أن يسلموا لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس » الحديث . أو ممن لهم شبه كتاب كالمجوس ، قاتلهم الى أن يسلموا أو يبدلوا الجزية ، لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » الآية .

فرع قال المصنف : ويستحب الاستنصار بالضعفاء ، وهذا صحيح لما عرفت من حديث أبي الدرداء : كما يستحب أن يدعو عند التقاء الصفين : « اللهم أنت عضدى وناصرى وبك أقاتل ، اللهم انى أجعلك فى نحورهم ، وأعوذ بك من شرورهم » ويستحب أن يحرض الجيش على القتال ، وأن يستحب أفرادهم على المصابرة ، وأن يلهب مشاعرهم ، ويرفع روحهم المعنوية ، ويبث فى نفوسهم الثقة بنصر الله تعالى ، وأن يطيعوه مقتنعين بحكمته وحنكته . قال تعالى : « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال » ويستحب أن يكبر عند لقاء العدو لقوله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر : « الله أكبر خربت خيبر ، انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » متفق عليه ، ويكره رفع الصوت بالتكبير لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان الله يحب الصمت عند ثلاث : عند الزحف ، وعند الجنازة ، وعند تلاوة القرآن » ولقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى موسى الأشعرى عند الشيخين : « أيها الناس انكم لا تدعون أصم ولا غائبا ، انما تدعون سميما قريبا ، انه معكم » وفى رواية : « أقرب اليكم من جبل الوريد » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا التقى الزحفان ولم يزد عدد الكفار على مثلى عدد المسلمين ولم يخافوا الهلاك ، تعين عليهم فرض الجهاد لقوله عز وجل : « الآن خفف الله عنكم ، وعلم أن فيكم ضعفا ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين » وهذا أمر بلفظ الخبر ، لأنه لو كان خبرا لم يقع الخبر بخلاف الخبر ، فدل على أنه أمر المائة بمصاهرة المائتين ، وأمر الألف بمصاهرة الألفين ، ولا يجوز لمن تعين عليه أن يولى إلا متحرفا لقتال ، وهو أن ينتقل من مكان إلى مكان أمكن للقتال ، أو متحيزا إلى فئة ، وهو أن ينضم إلى قوم ليعود معهم إلى القتال والدليل عليه قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله » وسواء كانت الفئة قريبة أو بعيدة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه : « أنه كان في سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحاص الناس حصة عظيمة وكنت ممن حاص ، فلما برزنا قلت : كيف نصنع ، وقد فررنا من الزحف ، وبؤنا بغضب ربنا ؟ فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قمنا وقلنا : نحن الفرارون ، فقال : لا بل أنتم العكارون ، فدنونا فقبلنا يده ، فقال : أنا فئة المسلمين » وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « أنا فئة كل مسلم » وهو بالمدينة وجيوشه في الآفاق . فإن ولى غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة أثم وارثب كبيرة ، والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الكبائر سبع أولهن الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حقها ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم بدارا إن يكبروا ، وفرار يوم الزحف ، ورمى المحصنات ، وانتقال إلى الأعراب » فإن غلب على ظنهم أنهم أن ثبتوا لمثلهم هلكوا ففيه وجهان أحدهما : أن لهم أن يولوا لقوله عز وجل : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » والثاني : أنه ليس لهم أن يولوا وهو الصحيح لقوله عز وجل : « إذا لقيتم فئة فاثبتوا » ولأن المجاهد إنما يقاتل ليقتل أو يقتل ، وإن زاد عدد الكفار على مثلى عند المسلمين فلمهم أن يولوا ، لأنه لما أوجب الله عز وجل على المائة مصاهرة المائتين دل على أنه لا يجب عليهم مصاهرة ما زاد على المائتين ، وروى فطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما : « أنه قال : من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فلم يفر » وإن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون فلا فضل أن يثبتوا حتى لا ينكسر المسلمون وإن غلب على ظنهم أنهم يهلكون ففيه وجهان أحدهما : أنه يلزمهم أن ينصرفوا لقوله عز وجل : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » والثاني : أنه يستحب أن ينصرفوا ولا يلزمهم ، لأنهم أن قتلوا فازوا بالشهادة ، وإن لقي رجل من المسلمين رجلين من المشركين في غير الحرب - فإن طلباه ولم يطلبهما

— فنه أن يولى عنهما لأنه غير متأهب للقتال ، وإن طلبهما ولم يطلباه ففيه وجهان أحدهما : أن له أن يولى عنهما لأن فرض الجهاد في الجماعة دون الانفراد ، والثاني : أنه يحرم عليه أن يولى عنهما ، لأنه مجاهد لهما فلم يول عنهما كما لو كان مع جماعة .

الشرح قوله تعالى : « الآن خفف الله عنكم » الآية ، روى البخاري وأبو داود عن ابن عباس قال : نزلت : « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » فشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء التخفيف فقال : « الآن خفف الله عنكم » إلى قوله — مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين » وقوله تعالى : « إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار » الآية . والزحف الدنو قليلا قليلا ، وأصله الاندفاع على الآلية . ثم سمي كل ماش في الحرب إلى آخر زحفا ، وانزاحف التداني والتقارب ، وزدحف أى مشى بعضهم إلى بعض . ومنه زحاف الشعر . وهو أن يستقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر . أما حديث ابن عمر فقد أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه ، ونبه على تفرد يزيد بن أبي زياد به وأخرجه ابن ماجه وأحمد . وحديث أبي هريرة متفق عليه بلفظ : « اجتنبوا السبع الموبقات » قالوا : وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » وأثر ابن عباس أخرجه الطبراني ورجاله ثقات : أما قوله : (فحاص الناس حيصة) أى جادوا عن القتال وانهزموا ، وقيل : هربوا لقوله تعالى : « ولا يجدون عنها مجيضا » أى مهربا ومفرا .

أما الاستكاثم فانه إذا التقى المسلمون والمشركون وقاتلوهم نظرت — فإن كان عدد المشركين مثل عدد المسلمين أو أقل منهم ؛ ولم يخف المسلمون بقتالهم — وجب عليهم مصابرتهم لقوله تعالى : « فلا تولوهم الأدبار » الآية ، فأوجب الله تعالى على المسلمين مصابرة المشركين في هذه الآية على العموم ، ثم خص هذا العموم في آية أخرى : « إن يكن منكم عشرون صابرين يغلبوا

مائتين ، وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون » فأوجب على كل مسلم مصابرة عشرة من الكفار : وكان ذلك في أول الاسلام حيث كان المسلمون قلة : فشق ذلك على المسلمين فنسخ ذلك في آية أخرى ، فقال تعالى : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا . فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله » الآية ، فأوجب على المسلم مصابرة الاثنتين ، فاستقر الشرع على ذلك ، بدليل قول ابن عباس (رض) : من فر من اثنين فقد فر الفرار المذموم في القرآن ، ومن فر من ثلاثة فلم يفر . فان قيل : ان الآية آتية بصيغة الخبر فكيف جعلتموها انشائية تعطى حكم الأمر ؟ قلنا : ان الخبر من الله تعالى عما يقع بالشرط لا يجوز أن يكون كالخبر : لأنه قد يكون في الكفار من يغلب الواحد منهم الاثنتين من المسلمين والثلاثة والعشرة : فدل على أنها أمر بلفظ الخبر ، وهو لفظ خبر ضمنه وعد بشرط ، لأن معناه ان يصبر منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين . قال القرطبي : وحديث ابن عباس يدل على أن ذلك فرض . ثم لما شق ذلك عليهم حط الفرض الى ثبات الواحد للاثنتين فخفف عنهم ، وكتب عليهم ألا يفر مائة من مائتين ، فهو على هذا تخفيف لا نسخ ، وهذا أحسن . وقال القاضي ابن الطيب : ان الحكم اذا نسخ بعضه أو بعض أوصافه أو غير عدده فجائز أن يقال انه نسخ ، لأنه حينئذ ليس بالأول بل هو غيره . وذكر فيه خلافا هـ .

وقد سمعت رأيا من أحد الفضلاء أن المسلمين في الصدر الأول كانت معنويتهم عالية ، وحرارة ايمانهم متدفقة ، وكان الرجل منهم يقاتل عشرة لتناسق الطاقة مع التكليف ، والوجوب مع القدرة عليه ، فلما زاد عدد المسلمين ، واغتروا بكثرتهم وقالوا في غزوة حنين : لن نهزم اليوم من قلة ، وقرعهم الله تعالى على ذلك بقوله : « ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين » فاناسب أن يخفف عنهم بقدر ما نهضت الكثرة من عزائهم ، حيث جعل كل واحد يشعر بالكثرة التي تقوم مقامه في الجهاد ، فاذا توزع هذا المعنى عليهم كانت النتيجة ضعفا عاما يمكن أن يكون تقويمه كما حدده الله تعالى بأن يكافيء الواحد اثنتين بدلا من عشرة كما كان ذلك وهم قلة .

إذا ثبت هذا فإن من تعين عليه فرض الجهاد فلا يجوز له أن يولى إلا في حالين ، أحدهما : أن يولى متحرفاً لقتال ، وهو أن يرى المصلحة في الانتقال من موضع ضيق الى موضع متسع ، أو من موضع متسع الى موضع ضيق . وما أشبهه لقوله تعالى : « إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة » وروى ابن مسعود رضى الله عنه : أنه قال : « لما ولى المسلمون يوم حنين بقى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانون نفساً ، فنكصنا على أعقابنا قدر أربعين خطوة ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : أعطنى كما من تراب فأعطيته فرماد في وجوه المشركين ، وقال لى : اهتف بالمسلمين فهتفت فأقبلوا شاهرين سيوفهم ، وانما ولوا متحرفين للقتال من مكان الى مكان » والثانى : متحيزاً الى فئة ليعود معهم لقوله تعالى : « أو متحيزاً الى فئة » وسواء كانت الفئة قريبة منه أو بعيدة مسيرة يومين أو أكثر لعموم الآية ، ولما روى ابن عمر (رض) قال : « كنت فى سرية فحاص القوم حصية عظيمة » الخ الخبر الذى خرجناه آنفاً ، وهذه السرية هى سرية مؤتة التى استشهد فيها جعفر بن أبى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ، ثم تولى القيادة خالد بن الوليد فأنقذ الجيش لما وجد الروم نحو مائة ألف ، والمسلمين نحو ثلاثة آلاف ، انسحب بطريقة منظمة ، ولما دخلوا المدينة لقيهم أهلها أسوأ لقاء ، وجعل النساء والصبيان يقولون لهم : يا للفرار يا للفرار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليسوا بالفرار ولكنهم الكرار ان شاء الله » فدنوا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلوا يده ، فقال « أنا فئة المسلمين » قال الشافعى رحمه الله : « وان كان هربه على غير المعنى خفت عليه ألا يعفو الله عنه ، فيكون قد باء بغضب من الله » وهذا صحيح ، إذا تعين عليه فرض الجهاد ففر غير متحرف لقتال أو متحيز الى فئة ، فقد أثم واركب كبيرة ، لحديث أبى هريرة (رض) مرفوعاً : « الكبائر سبع » الحديث وهذا صريح من الشافعى (رض) أن مذهبه كمذهب أصحاب الحديث أن من ارتكب كبيرة فقد أثم ، ولكن ان شاء عاقبه وأن شاء عفا عنه . وقال المعتزلة : من ارتكب كبيرة استوجب النار ويكون مخلداً ، ولا يجوز أن يعفو الله عنه .

ومن تعين عليه الجهاد وغلب على ظنه أنه اذا لم يفر هلك ، فلا خلاف أنه

لا يلزمه الفرار ، لأن التفرير في النفس في الجهاد جائز ، ولكن هل يجوز له أن يولى غير متحرف لقتال ولا متحيز الى فئة ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز له ذلك لقوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره » الآية ولم يفرق . والثاني : يجوز له ذلك لقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » وفي بقائه على القتال تهلكة لنفسه وتفرير بها . وإن زاد عدد المشركين على مثلى عدد المسلمين لم يجب على المسلمين مصابرتهم ، لأن الله تعالى لما أوجب على الواحد مصابرة الإثنين دل على أنه لا يجب عليه مصابرة ما زاد عليهما ، ولما روينا عن ابن عباس . فان علم المسلمون أنهم اذا ثبتوا لقتالهم غلبوا الكفار أو ساووه لم يخشوا منهم القتل ولا الجراح ، فالمستحب لهم أن يثبتوا لقتالهم لأنهم اذا انهزموا اشتدت شوكة الكفار ، وإن غلب على ظن المسلمين أنهم ان ثبتوا لقتالهم هلكوا ففيه وجهان أحدهما : يلزمهم الهرب منهم لقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » والثاني : لا يلزمهم الهرب للخبر أن رجلا قال : يا رسول الله أرأيت لو انعمت في المشركين فقاتلت فقتلت الى الجنة ؟ فقال : نعم إن قاتلت وأنت مقبل غير مدبر ، فانفمس الرجيل في صف المشركين فقاتل حتى قتل « ومعلوم أن الواحد من المسلمين اذا انفس في صف المشركين أنه يهلك ، فدل على جوازه ، فعلى هذا يجوز لهم الفرار . »

فرع وإن لقي رجل من المسلمين رجلين من المشركين - فان طلبا القتال - جاز له أن يفر منهما لأنه غير متأهب للقتال ، وإن طلبهما للقتال فهل له أن يفر منهما ؟ فيه وجهان أحدهما : يجوز له أن يفر منهما ، لأن قرص الجهاد في الجماعة دون الأفراد . والثاني : لا يجوز له أن يفر منهما ، لأنه مجاهد لهما حيث ابتدأهما بالقتال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويكره أن يقصد قتل ذي رحم محرم « لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أبا بكر رضي الله عنه من قتل ابنه » فان قاتله لم يكره ان يقصد قتله كما لا يكره اذا قصد قتله وهو مسلم ، وأن سمعه يذكر الله عز

وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم بسوء لم يكره أن يقتله لأن أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قتل أباة وذال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : سمعته بسبك رلم يذكره عليه .

فصل ولا يجوز قتل نسائهم ولا صبيانهم إذا لم يقاتلوا ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان » ولا يجوز قتل الخنثى المشكك لأنه يجوز أن يكون رجلا ويجوز أن يكون امرأة ، فلم يقتل مع الشك ، وإن قاتلوا جاز قتلهم ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم من بامرأة متولة يوم حنين فقال : من قتل هذه ؟ فقال رجل : يا رسول الله غنيتها فاردفتها خلفي ، فلما رأت الزرمة فيها أهوت إلى سيفي أو إلى قائم سيفي لتقتلني ، فقتلتها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال النساء ؟ ما شأن قتل النساء ؟ » ولو حرم ذلك لأنكره النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه إذا جاز قتلهم إذا قصصن القتل وهن مسلمات فلا بد يجوز قتلهن وهن كافرات أولى .

فصل وأما الشيخ الذي لا قتال فيه - فإن كان له رأى في الحرب - جاز قتله ، لأن دريد بن الصمة كان شيخا كبيرا ، وكان له رأى ، فإنه أشار على هوازن يوم حنين ألا يخرجوا معهم بالذراوى ، فخالفه مالك بن عوف فخرج بهم فهزموا فقال دريد في ذلك :

أمرتهم امرى بمنصرج اللوى * فلم يستبينوا الرشدا الا ضحى الغد

وقتل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قتله ، ولأن الرأى في الحرب أبلغ من القتال لأنه هو الأصل ، وهذه بصدد القتال ، ولهذا قال المتنبي :

الرأى قبل شجاعة الشجعان * هو أول وهى المحل الثانى

فاذا هما اجتمعا لنفس حرة * بلغت من العلياء كل مكان

ولربما طعن الفتى قسرا * بالرأى قبل تطاعن الفرسان

وإن لم يكن له رأى ففيه وفى الراهب قولان أحدهما : أنه يقتل لقوله عز وجل : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ولأنه ذكر مكلف حربى ، فجاز قتله بالكفر كالشباب ، والثانى : أنه لا يقتل لما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال ليزيد بن أبى سفيان ومهرو بن العاص وشرحبيل (١) ابن حسنة

(١) الألف فى ابن بناء على قاعدة أنه لو كان ما بعدها أنثى ثبتت . وحسنة هى أمه كميسى ابن مريم ، ومحمد ابن الحنفية وسفيان ابن عيينة .

لما بعثهم الى الشام : « لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيوخ ، وستجبنون اقواما حبسوا انفسهم على الصوامع فدعوهم وما حبسوا له انفسهم » ولانه لا تكاية له في المسلمين فلم يقتل بالكفر الاصلى كالمرأة .

الشرح حديث منع النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر تلقاه مدونو سير الصحابة بالقبول . وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر حين هم بقتل ولده : « متعنا بنفسك يا أبا بكر » وقد ورد الخبر من طرق منها طريق الواقدي عند البيهقي والحاكم وعن أيوب في مصنف ابن أبي شيبة . وأما خبر قتل أبي عبيدة لأبيه فقد أورد القرطبي عند تفسير قوله تعالى : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم » الآية : قال السدي : نزلت في عبد الله بن عبد الله بن أبي جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ماء فقال له : بالله يا رسول ما أبقيت من شرابك فضلة أسقيها أبي ، لعل الله يطهر بها قلبه ؟ فأفضل له فأتاه بها ، فقال له عبد الله : ما هذا ؟ فقال : هي فضلة من شراب النبي صلى الله عليه وسلم جئتكم بها تشربها لعل الله يطهر قلبك بها ، فقال له أبوه : فهلا جئتني ببول أمك فانه أطهر منها ، فغضب وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : يا رسول الله أما أذنت لي في قتل أبي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بل ترفق به وتحسن اليه » وقال ابن جريح : « حدثت أن أبا قحافة سب النبي صلى الله عليه وسلم فصكه أبو بكر ابنه صكة فسقط منها على وجهه ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : أو فعلته ؟ لا تعد اليه . فقال : والذي بعثك بالحق نبيا لو كان السيف مني قريبا لقتلته » وقال ابن مسعود نزلت في أبي عبيدة بن الجراح ، قتل أباه عبد الله ابن الجراح يوم أحد وقيل : يوم بدر ، وكان الجراح يتصدى لأبي عبيدة ، وأبو عبيدة يحيد عنه ، فلما أكثر قصد اليه أبو عبيدة فقتله ، فأنزل الله حين قتل أباه : « لا تجد قوما » الآية قال الواقدي : كذلك يقول أهل الشام ، ولقد سألت رجلا من بني الحرث بن فهر فقالوا : توفي أبوه من قبل الاسلام (وأبناءهم) يعني أبا بكر دعا ابنه عبد الله الى البراز يوم بدر فقال النبي

صلى الله عليه وسلم : « متعنا بنفسك يا أبا بكر أما تعلم أنك منى بمنزلة السمع والبصر » .

أما حديث ابن عمر فقد أخرجه الشيخان وأحمد وأصحاب السنن بلفظ : « وجئت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان » وفي معناه حديث ابن كعب ابن مالك عن عمه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بخير نهى عن قتل النساء والصبيان » رواه أحمد والاسماعيلي في مستخرجه على البخاري ، وأخرجه أبو داود وابن حبان من حديث الزهري مرسلًا . وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات ولا عبرة بمن يتعلل بالحجاج بن أرطاة في أسناده ، إذ الحجاج محله الصدق إذا صرح بالتحديث ، وقد أخرج الحديث أبو داود في مراسيله عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم : « مر (١) بامرأة مقتولة » الحديث وأرسله ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن يحيى الأنصاري . أما خبر دريد ابن الصمة فجعله ذلك أن هوازن حين سمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم وما فتح الله عليه من مكة جمعها مالك بن عوف فاجتمع اليه مع هوازن ثقيف ونضر وجشم وسعد بن بكر وناس من بني هلال وفي بني جشم دريد ابن الصمة شيخ كبير ليس فيه شيء إلا التيمن برأيه ومعرفته بالحرب ، وكان شيخا مجربا ، فلما أجمع السير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خط مع الناس أموالهم ونساءهم وأبنائهم ، فلما نزلوا بأوطاس اجتمع اليه الناس وفيهم دريد بن الصمة فلما نزل قال : بأي واد أتتم ؟ قالوا : بأوطاس . قال : نعم مجال الخيل لا حزن ضرر ولا سهل دهن ، مالي أسع رغاء البعير ونهاق الحمير وبكاء الصغير ويمار النساء ؟ قالوا : ساق مالك بن عوف مع الناس أموالهم ونساءهم وأبنائهم . قال : أين مالك ؟ قيل : هذا مالك ودعى له ، فقال : يا مالك أنك قد أصبحت رئيس قومك ، وأن هذا يوم كائن له ، وما بعده ، ثم توجه السؤال فأجابه : سقت مع الناس أموالهم

(١) راجع كتابنا « خالد بن الوليد » فقد حققنا هذا الخبر وأوضحنا أن الفزوة فتحت مكة المطمين .

ونساءهم وأبناءهم ، قال : ولم ذاك ؟ قال أردت أن أجعل خلف كل رجل منهم أهله وماله ليقاتل عنهم قال : فانقض به وزجره ثم قال : راعى ضأن والله ، وهل يرد المنهزم شيء ؟ انها ان كانت لك لم ينفعك الا رجل بسيفه ورمحه ، وان كانت عليك فضحت في أهلك ومالك . ثم قال : ما فعلت كعب وكلاب ؟ قالوا : لم يشهدا منهم أحد : قال : غاب الحد والجبد ، ولو كان يوم علاء ورفعة لم تغب عنه كعب ولا كلاب ، الى أن قال : يا مالك انك سم تصنع بتقديم البيضة ، بيضة هوازن الى نحور الخيل شيئا ، ارفعهم ابي مستمع بلادهم وعليها قومهم ثم التى الصباء على متون الخيل فان كانت لك لحق بك من وراءك ، وان كانت عليك ألقاك ذلك وقد أحزمت أهلك ومالك ، قال : لا والله لا أفعل ذلك ، انك قد كبرت وكبر عقلك ، والله لتطيعننى يا معشر هوازن أو لأتكنن على هذا السيف حتى يخرج من ظهري ، وكره أن يكون لدريد فيها رأى فقالوا قد أطعناك فقال دريد : هذا يوم لم أشهده ولم يفتنى .

يا لبينى فيها حذع أخب فيها وأضح
أقود وطفاء الزمع كأنها شاة صدع

ولما التقى الجمعان وأيد الله المؤمنين بالملائكة أدرك ربيعة ابن الدغنة - والدغنة أمه - دريد بن الصمة فأخذ جملة وهو يظنه امرأة لأنه كان فى هودج بغير سقف ، فأناخ به فاذا هو شيخ كبير ، واذا هو دريد بن الصمة ولا يعرفه الغلام ، فقال له دريد : ماذا تريد منى ؟ قال أقتلك قال : ومن أنت ؟ قال : ربيعة بن ربيع السلمى ثم ضربه بسيفه ، فلم يغب فيه شيئا ، فقال : بشى ما سلحتك أمك ، خذ سيفى هذا من مؤخر الرحل فى الشجار ، ثم اضرب به وارفع عن العظام ، واخفظى عن الدماغ ، فاني كذلك كنت أضرب الرجال ثم اذا أتيت أمك فأخبرها أنك قتلت دريد بن الصمة ، وكان دريد قد وجد الدائرة تدور على قومه فقال قصيدته التى فيها :

أمراتكم أمرى بمنعرج اللوى فلم تستبينوا النصح الا ضحى الغد

ومنها :

فلما عصوني كنت منهم وقد أرى غوايتهم أو أنتى غير مهتدى
وما أنا إلا من غزية أن غوت غويت وإن قرشد غزية أرشد

أما قول المتنبي المكنى بأبى الطيب واسمه أحمد بن الحسين الجعفى
فهو من قصيدة طويلة مدح بها سيف الدولة الحمداني أنشدها ياها بآمد
وكان منصرفا من بلاد الروم وذلك في شهر صفر سنة ٣٤٥ هـ وفي الديوان :

ولربما طعن القتي أقرانه بالرأى قبل تطاعن الأقران

ورواية المصنف هنا أحسن • ثم قال :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان
ولم فاضلت النفوس ودبرت أيدى الكماة عوالى المران

وأثر أبى بكر رضى الله عنه أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد :
« أن أبا بكر بعث جيوشا إلى الشام فخرج يشى مع يزيد بن أبى سفيان ،
وكان يزيد أمير ربع من تلك الأرباع ، فقال : انى موصيك بعشر خلاص :
لا تقتل امرأة ولا صبيا ولا شيخا كبيرا ولا هرما ولا تقطع شجرا مشرا ولا
تخرّب عامرا ، ولا تعقرن شاه ولا بعيرا إلا لما كله ، ولا تعقرن نخلا ولا تحرقه
ولا تغلل ولا تجبن » •

أما الأحكام فإنه إذا كان للمسلم أب كافر فيستحب له أن يتوقى
قتله لقوله تعالى : « وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا
تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » فأمره بمصاحبتهما بالمعروف عند دعائهما
له إلى الشرك. وقتلهما ليس بالمصاحبة بالمعروف ، ولأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لأبى بكر حين أراد أن يقتل أباه : « دعه يتولى قتله غيرك » •

ولا يجوز قتال نساء الكفار ولا صبيانهم إذا لم يقاتلوا للأحاديث

الواردة في الفصل ، ولا يجوز قتل الخنثى المشكل إذا لم يقاتل لجواز أن تكون امرأة ، فإن قتلهم قاتل لم يجب عليه الضمان لأنهم مشركون لا أمان لهم ولا ذمة ، فإن قاتلوا جاز قتلهم ، لحديث المرأة التي أرادت أن تسمى بالسيف على أسرها وقتلها ، ولأنه إذا قتلها وهن مسلمات فلا يجوز نكحهن إذا قاتلن مشركات أولى . وإن أسر منهم مراهق وشك فيه هل هو بالغ أو غير بالغ ؟ كشف عن مؤثره فإن كان قد نبت على عاتقه الشعر الخشن - فحكمه حكم البالغ ؛ على ما يأتي . وإن كان لم ينبت فحكمه حكم الصبي .

مسألة . وأما تسيوخ المشركين - فإن كان منهم قتال - بهم كالشباب ، يجوز قتلهم لأن دريد بن الصلة قتل يوم حنين وكان يومئذ ابن مائة عام وخمسة وخمسين عاما ، وكان له رأى في الحرب ، وإنما أحضرته هوازن ليدبر لهم أمرها ، وكان أمير هوازن مالك بن عوف على ما بينا آتيا . وقتل ابن الدغنة دريدا ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قتله ، وإن لم يكن منهم قتال ولا رأى في الحرب ففيهم وفي أصحاب الصوامع والرهبان قولان أحدهما : لا يجوز قتلهم . ربه قال أبو حنيفة . لحديث ابن عباس وموسى أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان ، لأنهم ممن لا يقاتلون فلم يجز قتلهم كالنساء ، والثاني : يجوز قتلهم لقوله تعالى : « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ولم يفرق ، ولأنه ذكر مكلف وهو كافر حربى فجاز قتله كما لو كان له رأى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يقتل رسولهم لما روى أبو وائل قال : « لما قتل عبد الله بن مسعود ابن النواحة قال : إن هذا وابن أثل قد كانا أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولين مسليمة ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتشهدان أتيا رسول الله لا قالا : نشهد أن مسليمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت قاتلا رسولا لضربت أعناقكما ، فجرت سنة أن لا تقتل الرسل » .

فصل فإن تترسوا باطفالهم ونسائهم - فإن كان في حال التحام

الحرب - جاز رميهم ، وتنوفى الأطفال والنساء ، لأننا لو تركنا رميهم جعل ذلك طريقا الى تعطيل الجهاد ، وذريعة الى الظفر بالمسلمين ، وان كان في غير حال الحرب ففيه قولان أحدهما : أنه يجوز رميهم لأن ترك قتالهم يؤدي الى تعطيل الجهاد والثاني : أنه لا يجوز رميهم لأنه يؤدي الى قتل أطفالهم ونسائهم من غير ضرورة ، وان ترسوا بمن معهم من أسارى المسلمين - فان كان ذلك في حال التحام الحرب - جاز رميهم ويتوفى المسلم ، لما ذكرناه ، وان كان في غير التحام الحرب لم يجز رميهم قولا واحدا ، والفرق بينهم وبين أطفالهم ونسائهم ان المسلم محون الدم لحرمة الدين ، فلم يجز قتله من غز ضرورة ، والأطفال والنساء حقن دمهم لأنهم غنيمة للمسلمين ، فجاز قتلهم من غير ضرورة ، وان ترسوا بأهل النعمة أو بون بيتنا وبينهم أمان كان الحكم فيه كالحكم فيه اذا ترسوا بالمسلمين ، لأنه يحرم قتلهم كما يحرم قتل المسلمين .

فصل وان نصب عليهم منجنيقا أو بيتهم ليلا وفيهم نساء وأطفال جاز ، لما روى على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف - وان كانت لا تخلو من النساء والأطفال . وروى الصمصم بن جثامة قتل : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الدراوى من المنكرين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرايرهم فقال : أهدم منهم » ولأن الكفار لا يخلون من النساء والأطفال ، فلو تركنا رميهم لأجل النساء والأطفال بطل الجهاد ، وان كان فيهم أسارى من المسلمين نظرت - فان خيف منهم أنهم ان تركوا قاتلوا أو ظفروا بالمسلمين - جاز رميهم ، لأن حفظ من معنا من المسلمين أولى من حفظ من معهم ، وان لم يخف منهم نظرت - فان كان الأسرى قليلا - جاز رميهم ، لأن الظاهر أنه لا يصيبهم والأولى أن لا نرهم لانهم ربما أصاب المسلمين ، وان كانوا كثيرا لم يجز رميهم ، لأن الظاهر أنه يصيب المسلمين ، وذلك لا يجوز من غير ضرورة »

فصل ويجوز قتل ما يقاتلون عليه من الدواب ، لما روى ابن حنظلة بن الراهب عقر بابى سفيان فرسه فسقط عنه ، فجلس على صدره فجاء ابن شعوب فقال :

لاحمين صاحبى ونفسى * بطعنة مثل شعاع الشمس

فقتل حنظلة واستنفذ أبا سفيان ، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم فعل حنظلة ، ولأن بقتل الفرس يتوصل الى قتل الفارس .

فصل وان احتيج الى تخريب منازلهم وقطع أشجارهم ليظفروا بها جاز ذلك ، وان لم يحتج اليه نظرت - فان لم يقلب على الظن أنها تملكه

عليهم ، جاز فعله وتركه ، وان غلب على الفطن انها تملك عليهم ففيه وجهان
أحدهما : لا يجوز ، لأنها تصير غنيمة فلا يجوز انلافها ، والثاني : أن الأولى
أن لا يفعل ، فان فعل جاز ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم حرق نخل بنى النضير وفتح البويرة فأنزل الله عز وجل :
« ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي
الفاسقين » .

الشرح خبر قتل عبد الله بن مسعود ابن النواحة في معركة
اليسامة رواه أحمد في مسنده ، وأخرجه أبو داود وانسائي . وقال ابن
اسحق : فحدثني شيخ من أشجع عن سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي عن
أبيه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهما حين قرأ كتابه
— يعني مسيلة — فما تقولان أتتما ؟ فالأ : نقول كما قال . فقال : أما والله
لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما » واللفظ الذي ساقه المصنف عن
ابن مسعود قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبخاري وأبو يعلى
مطولا واسنادهم حسن اهـ .

أما حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق فقد أخرجه
الترمذي مرسل عن ثور بن يزيد وأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق
مكحول ، وأخرجه الواقدي في السيرة ولم أجده في طريق منها موصولا عن
علي وحديث الضعب بن جثامة أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وأحمد من
طريق الزهري . وخبر عقر فرس أبي سفيان رواه الشافعي وابن اسحاق .
وحظلة هو الملقب بغسيل الملائكة ، اذ سمع النداء للخروج لغزوة أحد وكان
جنباً ، أسرع بالخروج فالتقى بأبي سفيان بن حرب ، فلما استعلاه حظلة
رآه شداد بن الأسود — وهو ابن شعوب — وقد علا أبا سفيان ، فضربه
شداد فقتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صاحبكم لتفسله
الملائكة — يعني حظلة — فمألوا امرأته فقالت : خرج وهو جنب حين سمع
الهائلة ، وقال شداد بن الأسود (وهو ابن شعوب) :

لأحمين صاحبني ونفسي بطعنة مثل شعاع الشمس

وقال أبو سفيان وهو يذكر معاونة ابن شعوب له على حظلة :

ولو شئت نجتني كميت طعنة ولم أحمل النعناء لابن شعوب

وقال ابن شعوب يمن على أبي سفيان :

ولولا دفاعي يا ابن حرب ومشهدي لألفيت يوم النصف غير مجيب

وقد افتخر الحيان من الأنصار فقالت الأوس : « منا غسيل الملائكة ،
حنظلة بن الراهب ، ومنا من اهتز له العرش سعد ، ومنا من حمته الدبر ،
عاصم بن أبي الأفلح ، ومنا من أجزت شهادته بشهادتين خزيمة بن ثابت »
وأبو حنظلة هو أبو عامر الراهب ، وكان رأس الكفر في المدينة مع عبد الله
ابن أبي الا أن عبد الله أظهر الاسلام وأبطن الكفر ، والراهب جهر بالكفر
ولقبه النبي صلى الله عليه وسلم بالفاسق ، وذهب الى هرقل ومات كافرا سنة
تسع أو عشر من الهجرة ، وحنظلة رضى الله عنه ولده عبد الله ولد في
الاسلام .

أما الأحكام فإنه اذا تترس المشركون بأطفالهم ونساءهم — فان كان
بالمسلمين حاجة الى رميهم — فان كان ذلك في حال تمام القتال وخاف
المسلمون ان لم يرموهم غلبوهم جاز للمسلمين رميهم ، ولكن يقصد بالرمي
المتترس دون المتترس به ، وان كان لا يعلم انه لا يصل الى المتترس الا بأن
يقتل المتترس به جاز قتله — لأننا لو منعنا من ذلك لأدى الى تعطيل الجهاد
ونظر المشركون بالمسلمين .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحق : يكره لهم الرمي ، لأنه فيه
قتل النساء والصبيان لغير ضرورة ، ولا يحرم ذلك لأنهم لا يقصدون
قتلهم ، ومن أصحابنا من قال : فيه قولان أحدهما : لا يجوز قتلهم لحديث
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وقد مضى بطرقه ،
لأنهم لا حاجة بهم الى ذلك والثاني : يجوز رميهم لأننا لو منعنا من ذلك
منعنا من الجهاد ، فأدى الى الظفر بالمسلمين ، هذا نقل الشيخ أبي حامد .
وقال المسعودي : اذا لم يكن ضرورة الى رميهم فهل يكره رميهم ؟ فيه
قولان ، وأما اذا تترس المشركون بمن معهم من أسارى المسلمين فهل يجوز
للمسلمين رميهم فظرت — فان لم يكن بالمسلمين حاجة الى رميهم ، فان كان
ذلك في غير اتحام القتال — لم يجوز لهم رميهم ، لأنهم لا حاجة بهم الى

ذلك ، فان رمى مسلم اليهم هقتل مسلما وجب عليه القود والكفارة لأنه قتل مسلما من غير ضرورة ، وان دعت الحاجة الى قتالهم مثل أن يكون حال التحام القتال وخاف المسلمون ان لم يقاتلوهم غلبوهم ، جاز رميهم فيتوقون المسلمين ما أمكنهم ، ويقصدون رمى المشركين دون المسلمين : لأن حفظ من معنا من المسلمين أولى من حفظ من معهم ، وكل موضع يجوز رميهم فرماهم مسلم وقتل المسلم الذي ترسوا به فلا يجب على الرامي القصاص لأننا قد جوزنا الرمي . قال الشافعي رضي الله عنه في موضع عليه الكفارة وقال في موضع : وعليه الدية والكفارة . واختلف أصحابنا فيه فقال المزي : هي على اختلاف حالين : فالموضع الذي قال فيه : عليه الكفارة اذا لم يعلم أنه مسلم ورماه فقتله فبان مسلما ، والموضع الذي قال فيه : عليه الكفارة والدية اذا رماه وعرف أنه مسلم ، وقال أبو اسحق : هي على اختلاف حالين ، فحيث قال : عليه الكفارة والدية ، اذا قصده بالرمي ، وحيث قال : عليه الكفارة ، اذا لم يقصده بالرمي . ومن أصحابنا من قال : فيه قولان ، أحدهما : عليه الكفارة والدية لأنه — أى القتل — غير مفرط في المقام بين المشركين ، والثاني : عليه الكفارة ولا دية عليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا بريء من كل مسلم مع مشرك » ، قيل : ولم يا رسول الله ؟ قال : لا تراءى ناراهما » ولأن الرامي مضطر الى الرمي ؛ هذا ترتيب أصحابنا البغداديين ، وقال المسعودي : ان أمكن قصد المترس وتوقى ابقاء المترس به جاز قتالهم ، ويتقون الترس حسب جهدهم ، وان لم يمكنهم قصد المترس الا بقل الترس لم يجز قصد الترس بحال ، سواء كانت ضرورة أو لم تكن ، فلو قصده وقتله ، فهل يجب عليه القود بيناه في انجنايات فيمن أكرهه السلطان على القتل ظلما — فان قلنا : يجب هناك القود — فهاهنا أولى ، وأن قلنا : يجب القود ، فهاهنا قولان ، والفرق أن هناك ملجأ الى القتل ، وهاهنا غير ملجأ ، لأنه قد كان يمكنه أن يهرب . وان ترسوا بأهل الذمة أو بمن بيننا وبينهم أمان فحكمهم حكم المسلمين اذا ترسوا بهم في جواز الرمي في الدية والكفارة .

مسألة يجوز للامام أن يخاصر المشركين في بلد أو حصن لقوله تعالى : « وخذوهم واحصروهم » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر

أهل الطائف • وأما رميهم بالمنجنيق والحيات والعقارب وتغريقهم بالماء ونحريقهم بالنار وغير ذلك مما يعصم في القتل والهجم عليهم بيلا - فإن لم يكن معهم أسارى من المسلمين جاز له ذلك وإن كان فيهم نساء وأطفال ، وروى ابن عباس أن الصعب بن جثامة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المشركين يبيتون وفيهم النساء والصبيان فقال : « انهم منهم » وإن كان فيهم أسارى من المسلمين فهل يجوز رميهم بهذه الأشياء ؟ ينظر في ذلك - فإن كان الامام مضطرا الى ذلك - مثل أن يخشى أن لم يرمهم غلبوا المسلمين - جاز رميهم ، لأن استبقاء من معنا من المسلمين أولى من استبقاء من معهم ، وإن لم يكن مضطرا الى ذلك - فإن كان أنسلون الذين معهم قليلا كالواحد والثلاثة والجماعة الذين يقل عددهم فيما بينهم - جاز رميهم ، لأنه ليس الغالب أن الحجر يصيب المسلمين • هذا نقل أصحابنا البغداديين • وقال المسعودي : إذا لم يكن فيهم أسارى من المسلمين - فإن دعت الى ذلك ضرورة ، أو كان الفتح لا يحصل الا بذلك - جاز رميهم من غير كراهة والا كره ولم يحرم ، وإن كان فيهم أسرى من المسلمين - فإن دعت الى ذلك ضرورة ، أو كان الفتح لا يحصل الا بذلك - جاز رميهم بالمنجنيق والنار ، وإن لم يكن هناك ضرورة ويحصل الظفر بغير ذلك ، فهل يجوز رميهم ؟ فيه قولان أحدهما : لا يجوز لأنه يخشى قتل المسلمين ولا ضرورة الى ذلك ، والثاني : يجوز لأن إصابة المسلمين متوهمة ، بهذا كله قال أحمد ، وقال الليث : ترك حصن نقدر على فتحه خير من قتل مسلم بغير حق • وقال الأوزاعي : كيف يرمون من لا يرونه ، إنما يرمون أطفال المسلمين •

مسألة ويجوز قتل ما يقاتل عليه الكفار من الدواب لما روى أن حنظلة بن الراهب عقر دابة أبي سفيان بن حرب فسقط عنها فقعده عليه حنظلة ليذبحه فراه ابن شعوب واستنقذ أبا سفيان • ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأما قطع أشجار المشركين وتحريقها وتخریب منازلهم فينظر فيه - فإن دخل الامام بلاد المشركين فقهرهم عليها وأخرجهم منها لم يجز قطع أشجارهم وتخریب منازلهم ، لأنها صارت غنيمة للمسلمين ، وهكذا إن دخلها صلحا على أن يكون الدار لهم أو لنا فلم يجز له قمع أشجارهم

وتخريب منازلهم ، وأما ان دخلها غارة ولا يريد أن يقر فيها فاختلف الشيخان فقال الشيخ أبو حامد : يجوز قطع أشجارهم وتحريقها وتخريبها لقوله تعالى : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله » الآية . ولقوله تعالى : « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وحرق الشجر بخير والطائف ، وهي آخر غزاة له . وقال الشيخ أبو اسحق هنا في المذهب : ان احتيج الى ذلك كيظفروا بهم جاز ذلك ، وان لم يحتج اليه - فان لم يغلب على الظن أنها تملك - جاز فعله وتركه ، وان غلب على الظن أنها تملك ففيه وجهان أحدهما : لا يجوز لأنها تصير غنيمة والثاني : أن الأولى أن لا يفعل ، فان فعل جاز لما مضى .

فرع وان غنم المسلمون شيئا من أموال الكفار نظرت - فان لم يخش عودها الى الكفار لم يجز للامام اتلافها ، لأنها صارت غنيمة للمسلمين ، فان خشي عودها اليهم مثل أن يخاف من كرتهم على المسلمين وغلبتهم لهم - فان كان غير الحيوان جاز للامام اتلافها ، لأنه لا يؤمن أن يأخذها الكفار ويغيروا على المسلمين ، فان كان حيوانا لم يجز قتله أو عقره ، وبه قال الأوزاعي ، وقال أبو حنيفة : يجوز دليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الحيوان صبورا ، وهذا قتل الحيوان صبر وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عصفورا بغير حقه حوسب عليه ، قيل : بوما حقه ؟ قال : يذبحه ليأكله ولا يرمى برأسه » ولأن كل حيوان اذا لم يخش عليه كرم المشركين لم يجب قتله . وان كان الذي أصابه المسلمون خيلا فهل يجوز للمسلمين اتلافه اذا خافوا كرم المشركين عليهم ؟ اختلف الشيخان فيه فقال الشيخ أبو حامد . لا يجوز اتلافها لما ذكرناه . وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي هنا : اذا لم يكن للكفار خيل وخيف ان يأخذوا ما غنم منهم من الخيل ويقاتلوا عليها جاز قتلها لأنها اذا لم تقتل أخذها الكفار وقاتلوا عليها المسلمين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز للمسلم أن يؤمن من الكفار أحادا لا يتعطل بامانهم

الجهاد في ناحية ، كالأوحد والعشرة والمائة وأهل القلعة ، لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « ما عندي شيء إلا كتاب الله عز وجل وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذمة المسلمين واحدة ، فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ويجوز للمرأة من ذلك ما يجوز للرجل لما روى ابن عباس رضي الله عنه عن أم هانئ رضي الله عنها : « أنها قالت : يا رسول الله يزعم ابن أمي أنه قاتل من أجرت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرت من أجرت يا أم هانئ » ويجوز ذلك للعبد لما روى عبد الله بن عمرو : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يجبر على المسلمين لذنابهم » وروى فضيل بن يزيد الرقاشي قال : « جهز عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيشا كنت فيه فحصرنا قرية من قرى رام هرمز فكتب عبد منا أمانا في صحيفة وشدها مع سهم ورمى به اليهم ، فأخذوها وخرجوا بامانه ، فكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال : العبد المسلم رجل من المسلمين ذمته ذمتهم » ولا يصح ذلك من صبي ولا مجنون ولا مكروه ، لأنه عقد فلم يصح منهم كسائر العقود ، فإن دخل مشرك على أمان واحد منهم - فإن عرف أن أمانه لا يصح - حل قتله لأنه حربى ، ولا أمان له ، وإن لم يصرف أن أمانه لا يصح فلا يحل قتله إلى أن يرجع إلى أمانه لأنه دخل على أمان . ويصح الأمان بالقول وهو أن يقول : أمنتك أو أجرتك أو أنت آمن أو مجار أو لا بأس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف أو مترس بالفارسية ، وما أشبه ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » وقال لام هانئ : « قد أجرت من أجرت » وقال انس لعمر رضي الله عنه في قصة هرمزان : ليس لك إلى قتله من سبيل ، قلت له تكلم لا بأس عليك فأمسك عمر . وروى زرعة بن عبد الله أنه قال : إن الله يعلم كل لسان ، فمن أتى منكم أعجميا وقال : مترس فقد آمنه . ويصح الأمان لما روى أبو سلمة قال : قال عمر رضي الله عنه : « والذي نفس عمر بيده لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى مشرك ثم نزل إليه على ذلك وقتله لقتلته » فإن أشار إليه بالأمان ثم قال : لم أرد الأمان قبل قوله ، لأنه اعترف بما أراد ، ويعرف المشرك أنه لا أمان له ولا يتعرض له إلى أن يرجع إلى أمانه ، لأنه دخل على أنه آمن ، وإن آمن مشركا فرد الأمان لم يصح الأمان ، لأنه إيجاب حق لغيره بمقد لم يصح مع الرد كالإيجاب في البيع والهبة . وإن آمن أسيرا لم يصح الأمان لأنه يبطل ما ثبت للإمام فيه من الخيار بين القتل والاسترقاق والموت والفداء ، وإن قال : كنت أمنت قبل الأسر ، لم يقبل قوله ، لأنه لا يملك عقد الأمان في هذه الحال فلم يقبل إقراره به .

الشرح حديث على أخرجه مسلم بهذا اللفظ الذي ساقه المصنف ورواه البخاري بأطول من هذا ، وأخرجه البخاري من حديث أنس ، وأخرجه أحمد بلفظ : « ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أدناهم » وحديث أم هانئ أخرجه الشيخان وأحمد ولفظهم : « قالت : ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يفتسل وفاطمة تستره بثوب فسلمت عليه فقال : من هذه ؟ فقلت : أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال : مرحبا يا أم هانئ ، فلما فرغ من غسله قام يصلي ثمانى ركعات ملتحفا في ثوب واحد ، فلما انصرف قلت : يا رسول الله زعم ابن أمي على بن أبي طالب أنك قاتل رجلا قد أجرته ، فلان بن هبيرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ قالت : وذلك ضحى » وفي لفظ لأحمد قالت : « لما كان يوم الفتح أجرت رجلين من أحمائي ، فأدخلتهما بيتا وأغلقت عليهما بابا فجاء ابن أمي فتقلت عليهما بالسيف » • أما حديث عبد الله بن عمر فقد أخرجه أبو داود في الجهاد عن قتيبة وابن ماجه في البديات عن هشام بن غمار ، وأخرجه أبو داود والنسائي وأحمد من حديث على بلفظ : « ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أدناهم » ورواه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصرا • أما حديث : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » من حديث طويل عند مسلم وأحمد وبعضه في البخاري وفيه : « فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول الله أريدت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أغلق بابه فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن فأغلق الناس أبوابهم » الحديث •

أما الآثار فقول عمر في فتح رameرمز ففي مغازي الواقدي ومسنده سعيد ابن منصور ، وأما رد أنس على عمر حكمه بقتل الهرمزان فقد رواه أيضا سعيد بن منصور وغيره بلفظ : « قال عمر للهرمزان : تكلم ولا بأس عليك ، فلما تكلم أمر عمر بقتله ، فقال أنس بن مالك ليس لك الى ذلك سبيل ، قد أمنت ، فقال عمر : كلا ، فقال الزبير : قد قلت له : تكلم ولا بأس عليك ، فدرا عمر عنه القتل » هكذا نقله ابن قدامة في المغنى ورواه الشافعي والبيهقي ، ورواه البخاري معلقا • وأثر ابن عمر ذكره البخاري معلقا عن عمر والبيهقي من كلام عمر •

أما اللغات فقلوه : (رامهرمز) بفتح الميم وضم الهاء واسكان الراء ثم ضم الميم الثانية مدينة بنواحي خوزستان كما في معجم البلدان لياقوت . في سير أعلام النبلاء للذهبي : أبو اسماعيل الترمذي واسحق بن ابراهيم بن جميل وغيرهما قالوا : أنبأ عبد الله بن أبي زياد العطواني ثنا سيار بن حاتم ، ثنا موسى بن سعيد الراسبي ثنا بن أبو معاذ عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن سلمان الفارسي قال : كنت ممن ولد برامهرمز وبها نشأت وأما أبي فمن أصبهان الى آخر كلامه عن سبب اسلامه . قوله : (مترس) كلمة فارسية بفتح الميم والتاء واسكان الراء معناها لا تخف وهو الأمر في حالة النهي من « ترسون » الفارسية .

أما الأحكام فانه يجوز عقد الأمان للمشركين لقوله تعالى : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » قال الشافعي رحمه الله : يعنى بعد مضي مدة الأمان يبلغ الى مأمنه ، واذا عقد الأمان لمشرك حق بذلك دمه وماله كما يحقن ذلك بالإسلام .

إذا ثبت هذا فان كان الذي يعقد الأمان هو الإمام جاز أن يعقد الأمان لآحاد المشركين ولجماعاتهم ولأهل اقليم أو صقع أو طائفة تجمعهم قومية مشتركة أو ديانة مشتركة كالبوذية والبرهمية ونحوهما ، ويجوز للأمير من قبل الامام أن يعقد الأمان لآحاد المشركين ولأهل صقع يلي ولايته ، ولا يجوز أن يعقد لأهل صقع لا يلي ولايته ؛ وان كان الذي يعقد الأمان واحدا من الرعية لم يجز أن يعقد الأمان لجماعات المشركين ، ولا لأهل صقع ، لأننا لو جوزنا ذلك لغير الامام والأمير الذي من قبله لأدى ذلك الى تعطيل الجهاد ، ويجوز أن يعقد الأمان لآحاد المشركين الذين لا يتعطل الجهاد بعقد الأمان لهم كالواحد والعشرة والمائة وأهل قلعة ، لما روى عبد الله بن مسلمة أن رجلا أجار رجلا من المشركين فقال عمرو بن العاصي وخالد بن الوليد : لا يجير ذلك فقال أبو عبيدة : ليس لكما ذلك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يجير على المسلمين بعضهم » فأجاروه ، ولحديث على في الفصل ، كما يصح عقد الأمان من المرأة لحديث أم هانئ في

الفصل ، وقد أجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا العاص ابن الربيع لما وقع في الأسر وكانت زوجة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو خليت لها زوجها » فخلني . وعلى هذا يصح أمان الخنثى لأنه لا يخلو أن يكون رجلا أو امرأة وأمانها يصح .

فرع ويصح عقد الأمان للكافر سواء كافر في دار الحرب أو في حال القتال أو في حال الهزيمة ، لأنه لا يد عليه للمسلمين . وإن أقر مسلم أنه آمن أهل الشرك قبل إقراره ، ولأنه يملك عقد الأمان فملك الإقرار به .

فرع وإن وقع كافر في الأسر فأمنه رجل من الرعية لم يصح أمانه ، وقال الأوزاعي : يصح . دليلنا أن صحة الأمان فيه تبطل ما ثبت للإمام فيه من القتل والاسترقاق والمن والصداء ، وإن وقع في الأسر وقال رجل من الرعية : قد كنت أمنت قبل ذلك ، لم يصح إقراره فيه . وإن شهد بذلك شاهدان قبلت شهادتهما ، قال الشيخ أبو حامد : وإن قال جماعة : نشهد أنا قد أمنناه قبل الأسر ، لم يقبل قولهم ، لأنهم يشهدون على فعل أنفسهم .

فرع إذا قال رجل من المسلمين لرجل من المشركين قد أجرتك أو أمنتك ، أو أنت مجار ، أو آمن ، صح لما ذكرناه من حديث أم هانئ ، ولأن هذا صريح في الأمان . وإن قال : لا تفزع أو لا تخف أو لا بأس عليك أو قال بالعجمية (مترس) أو قال بالإنجليزية

أو قال بالفرنسية *Security Safety* *S'curité Amam - Protection* فهو أمان لخبر الهرمزان حين حمله أبو موسى الأشعري إلى عمر وأمره عمر أن يتكلم فقال له : تكلم لا بأس عليك (مترس) فتكلم الهرمزان بما يدل على شدة عداوته للإسلام ثم أراد عمر أن يقتله فحاجه أنس بن مالك وعبد الرحمن بن عوف . وقد مضى . فإن قيل : هو أسير فكيف يصح عقد الأمان له ؟ فالجواب أن عمر (رضي الله عنه) هو الإمام يومئذ ، والإمام يصح منه الأمان للأسير ، وروى عن ابن مسعود أنه قال : إن الله يعلم كل لسان فمن أتى منكم أعجميا فقال له : مترس فقد أمنه وإن قال : من أكفأ سلاحه أو دخل داره فهو آمن

فجعل رجل ذلك صار آمنا ، لأن ذلك كان نداء النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ، ويصح الأمان بالاشارة التي يفهم منها الأمان لما روى أن عمر رضى الله عنه قال : « والذي نفسى بيده لو أن أحدكم أشار بأصبعه الى مشرك ثم نزل اليه على ذلك ثم قتله لقتلته » فان أشار الى مشرك بشئ فنزل المشرك اليه فلنا منه أنه أشار اليه بالأمان — فان اعترف المسلم أنه أراد بالاشارة اليه الأمان له — كان آمنا ، وان قال : لم أزد الأمان قبل قوله لأنه أعلم بما أراد ، ويعرف المشرك أنه لا أمان له فلا يحل قتله حتى يرجع الى مأمنه لأنه نخل على شجرة أمان ، وان آمن مشركا فرو الأمان لم يصح الأمان ، لأنه ايجاب حق لغيره فلم يصح مع الرد كالايجاب في البيع والهبة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اسر امرأة حرة او صبيا حرا رقي بالاسر . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم سبى بنى المصطلق واصطفى صفية من سبى خيبر ، وقسم سبى هوازن ، ثم استترلته هوازن فنزل ، واستنزل الناس فنزلوا « وان اسر حر بالغ من اهل القتال فلا امام ان يختار ما يرى من القتل والاسترقاق والمن والفداء ، فان رأى القتل قتل لقوله عز وجل : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « قتل يوم بدر ثلاثة من المشركين من قريش : مطعم بن عدي ، والنضر بن الحارث ، وعقبة بن ابى معيط » وقتل يوم احد « ابا عزة الجمحي ، وقتل يوم الفتح ابن خطل » وان رأى المن عليه جاز لقوله عز وجل : « فاما منا بعدو واما فداء » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم من على ابى عزة الجمحي ، ومن على ثمامة الحنفي ، ومن على ابى العاص بن الربيع . وان رأى ان يفادى بمال أو بمن اسر من المسلمين فادى به لقوله عز وجل : « فاما منا بعدو واما فداء » وروى عمران بن الحصين رضى الله عنه : « ان النبي صلى الله عليه وسلم فادى أسيرا من عقيل برجلين من اصحاب اسرتهما ثقيف » وان رأى ان يسترق — فان كان من غير العرب نظرت — فان كان ممن له كتاب او شبه كتاب — استرق — لما روى عن ابن عباس (أنه قال في قوله عز وجل : « ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يشن في الأرض » وذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا واشتد سلطانهم امر الله عز وجل في الاسارى فامامنا بعدو واما فداء فجعل الله سبحانه وتعالى للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين في امر الاسارى الخيار ، ان شاموا قتلوا وان شاموا استعبدوهم ، وان شاموا فادوهم . فان كان من عبدة الاوثان ففيه وجهان

احدهما وهو قول ابى سعيد الاصطخرى : انه لا يجوز استرقاقه لانه لا يجوز اقراره على الكفر بالعزبة ، فلم يجز الاسترقاق كالمرتد . والثانى انه يجوز لما روينه عن ابن عباس ، ولان من جاز المن عليه في الاسر جاز استرقاقه كاهل الكتاب ، وان كان من العرب ففيه قولان قال في الجديد : يجوز استرقاقه لما روى معاذ رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : « لو كان الاسترقاق ثابتا على العرب لكان اليوم وانما هو اسر وفداء » فان تزوج عربى بامة فأت منه بولد فعلى القول الجديد : الولد مملوك ، وعلى القديم : الولد حر ولا ولاء عليه لانه حر من الأصل .

فصل ولا يختار الامام في الأسير من القتل والاسترقاق والمن والفداء الا ما فيه الحظ للاسلام والمسلمين ، لانه ينظر لهما فلا يفعل الا ما فيه الحظ لهما ، فان بذل الأسير الجزية وطلب ان تعقد له الذمة ففيه وجهان احدهما : انه يجب قبولها كما يجب اذا بذل وهو غير الأسر ، وهو ممن يجوز ان تعقد لملك الذمة ، والثانى : انه لا يجب لانه يسقط بذلك ما ثبت من اختيار القتل والاسترقاق والمن والفداء ، وان قتله مسلم قبل ان يختار الامام ما يراه عزير القاتل لافتيانه على الامام ولا ضمان عليه لانه حرى لا امان له ، وان أسلم حقن دمه لقوله صلى الله عليه وسلم : « امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا منى دماءهم واموالهم الا بظفها » وهل يرق بالاسلام ؟ او يبقى الخيار فيه بين الاسترقاق والمن والفداء ؟ فيه قولان احدهما : انه لا يرق بل يبقى الخيار في الباقي لما روى عمران بن الحصين رضى الله عنه : « ان الأسير العقيلي قال : يا محمد انى مسلم ثم فاداه برجلين » ولان ما ثبت الخيار فيه بين اشياء اذا سقط احدها لم يسقط الخيار في الباقي ككفارة اليمين اذا عجز فيها عن العتق ، فعلى هذا اذا اختار الفداء لم يجز ان يفادى به الا ان يكون له عشيرة يامن معهم على دينه ونفسه ، وان اسر شيخ لا قتال فيه ولا رأى له في الحرب - فان قلنا : انه يجوز قتله ، فهو كفير في الخيار بين القتل ، والاسترقاق ، والمن ، والفداء ، وان قلنا : لا يجوز قتله فهو كفير اذا أسلم في الاسر وقد بيناه .

الشرح قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » وقوله تعالى : « فاما منا بعد واما فداء » سيأتى الكلام عليهما بعد قليل . أما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سبى بنى المصطلق فقد أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر ، ورواه أحمد عن عائشة رضى الله عنها قالت : « لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بنى المصطلق وقعت جويرة بنت الحارث في السبى لثابت بن قيس بن شماس أو لابن عم له فكاتبته عن

نفسها ، وكانت امرأة حلوة ملاحه ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انى جورية بنت الحارث أبى ضرار سيد قومه وقد أصابنى من ابتلاء ما أم يخف عليك ، فجتتك أستعينك على كتابتى ، قال : فهل لك فى خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال : أقضى كتابتك وأتزوجك ، قالت : نعم يا رسول الله قال : قد فعلت قالت : وخرج الخبر الى الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج جورية بنت الحارث ، فقال الناس : أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلوا ما بأيديهم ، قالت : فلقد أعتق بتزويجه اياها مائة أهل بيت من بنى المصطلق ، فما أعلم أن امرأة أعظم بركة على قومها منها « وبهذا أخرجه أبو داود والبيهقى والحاكم ، وقد مضى خبر الغارة عليهم وهم غارون ، واصطفاء صفيه من سبى خيبر مضى فى كتاب النكاح من باب الصداق حيث جعل صداقها عتقها . أما قسم بنى هوازن وما تبعه من استئزالهم اياه ففى البخارى من كتاب السير والجهاد : باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوازن النبى صلى الله عليه وسلم برضاعه فيهم فتحلل من المسلمين ، وما كان النبى صلى الله عليه وسلم يعد الناس أن يعطيهم من الفىء والأقال من الخمس وما أعطى الأنصار وما أعطى جابر بن عبد الله تمر خبير ، حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثنى الليث قال : حدثنى عقيل عن ابن شهاب قال : وزعم عروة أن مروان بن الحكم ومسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين ، فسألوه أن يرد اليهم أموالهم وسيبهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحب الحديث الىء أصدقه فاخترأوا احدى الطائفتين ، أما السبى وأما المال ، وقد كنت استأنيت بهم - وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظر آخرهم بضع عشرة ليلة حين تقبل من الطائف ، فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدى الطائفتين ، قالوا : فانا نختار سبينا - فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فان اخوانكم هؤلاء قد جاءوا تائبين ، وانى قد رأيت أن أرد اليهم سبيهم ، من أحب أن يطيب فليفعل ، ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيهم اياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل ، فقال

الناس : قد طيبتنا ذلك يا رسول الله لهم . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا لا ندرى من أذن منكم في ذلك من لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع اليانا عرفاؤكم أمركم . فرجع الناس فكلتهم عرفاؤهم ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم قد طيبوا فأذنوا . فهذا الذي بلغنا عن بنى هوازن « وقد أخرجه أحمد وأبو داود بإسناده عن ابن شهاب قال : وذكر عروة بن الزبير أن مروان والمصور بن مخزومة أخبراه - الحديث . وخبر قتل النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر ثلاثة الخ - الذي ثبت عند العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل عقبة بن أبي معيط صبرا والنضر بن الحارث كذلك ، وهذا ثابت في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي وفي تفسير القرطبي عند قوله تعالى : « فاما منكأ بعد واما فداء » وما المطعم ابن عدى - وهو الذي كان يريد أن يخطب عائشة أم المؤمنين لولد له قبل أن يخطبها النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يقتل صبرا في بدر . وقد ثبت في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أسارى بدر : « لو كان المطعم بن عدى حيا ثم كلمني في هؤلاء النتنى تتركهم له » وهذا دليل على موته قبل غزوة بدر ، ولعله طعمه بن عدى - وان كان طعمة متفقا على قتله في بدر ومختلفا في ذلك صبرا - هكذا أفاده الحافظ ابن حجر في التلخيص ، وفي وصف قتل حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم يقول وحشى : كنت عبدا لجبير بن مطعم ، وكان عمه طعمة بن عدى قتل يوم بدر فقال لى : ان قتلت حمزة فانت حر الخ القصة . أما قتل أبي عزة الجمحي ففي سيرة ابن هشام وسنن البيهقي : وبخلاصة ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد من عليه في بدر ، وعاهده أن لا يقاتله فنقض العهد وحضر في صف المشركين يوم أحد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أين ما أعطيتنى من العهد والميثاق ؟ والله لا تمسح عارضيتك بمكة وتقول : سخرت بمحمد مرتين » قال شعبة : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين » . أما قتل عبد الله بن خطل فقد مضى في كتاب الزكاة للإمام النووي نقعنا الله تعالى به ، اذ أن عبد الله بن خطل هذا كان مسلما فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا ، وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه فنزل منزلا وأمر المولى أن يذبح له

تيسا فيصنع منه طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكان له قينتان نغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلهما معه . وأما منه صلى الله عليه وسلم على ثمامة بن أثال هنا فقد أخرج البخاري ومسلم وأحمد عن أبي هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان الغد ، فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي ما قلت لك ان تنعم تنعم على شاكرك ، وان تقتل تقتل ذا دم ، وان كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أطلقوا ثمامة ، فانطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، يا محمد والله ما كان على الأرض أبغض الى من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها الى والله ما كان من دين أبغض الى من دينك فأصبح دينك أحب الدين كله الى ، والله ما كان من بلد أبغض الى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى وان خيلك أخذني وأنا أريد العمرة فبماذا ترى ؟ فبشره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره أن يعتصر ، فلما قدم مكة قال له قائل : صبروت ، فقال : لا ولكني أسلمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا والله الا تأتيكم من اليمامة حبة خضلة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأما أبو العاص بن الربيع فهو زوج ابنته صلى الله عليه وسلم فقتل سنن أبي داود ومسلم وأحمد عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب في فداء أبي العاص ببال وبعثت فيه بقلادة كانت لها عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص قالت : فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم رزق لها رقة شديدة فقال : ان رأيتم ان تطلقوا لها أسيرها وتردوا لها الذي لها قالوا : نعم » وقد أسلم أبو العاص عام الحديبية . أما حديث عمران بن الحصين فقد أخرجه مسلم مطولا وأخرجه ابن حبان مختصرا والترمذي وصححه وليس فيه : (من بني عقيل) ورواه أحمد في مسنده ولفظه عندهم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني

عقيل » وخبر ابن عباس قال الشوكاني في نيل الأوطار : أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس وفي اسناده على ابن أبي طلحة عن ابن عباس وهو لم يسمع منه لكنه إنما أخذ التفسير عن ثقات أصحابه كمجاهد وغيره ، وقد اعتمد البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التفسير اهـ . وقال الذهبي في الميزان : على بن أبي طلحة عن مجاهد وأبي الوداك وراشد بن سعد واخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد فلم يذكر مجاهدا ؛ بل أرسله عن ابن عباس ، قال أحمد بن عيسى في تاريخ حمص : اسم أبيه سالم بن مغارق فأعتقه العباس اهـ .

وأما حديث معاذ بن جبل « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين » . قال الشوكاني في النيل : أخرجه الشافعي والبيهقي وفي اسناده لواقدي وهو ضعيف جدا ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفا من الواقدي ومثل هذا لا تقوم به حجة اهـ .

أما الأحكام فإنه إذا أسر صبي أو امرأة رقاً بالأسر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتلهم وقسم سبي بني المصطلق واصطفى صفيه من سبي خيبر ، وإن أسر حر بالغ من أهل القتال - فاختلف الناس فيه على أربعة مذاهب فمذهبنا أن الإمام فيه بالخيار بين القتل والموت والفداء والاسترقاق ، ولسنا نريد بالخيار أنه يفعل ما شاء ، وإنما نريد بالخيار أنه يفعل ما فيه مصلحة المسلمين في ذلك ، مثل أن يكون الأسير فيه بطش وقوة يستفيد منه المشركون ، أو يكون عالماً في المواد المهلكة ولا يريد أن يقتنع بالحق ، ويخشى أن يصنع ما يهلك به المسلمين أو يخشى من مكروه أن يسترقه ، فالمصلحة في قتله ، وإن كان ضعيفاً أو تافهاً أو كان ذا مال فالمصلحة أن يفادى ، وإن كان ذا صنعة أو كان ماهراً في العلوم الحربية أو حاذقاً في تركيب المواد المؤثرة في هزيمة العدو ويمكن إفادة المسلمين منه مع عدم الخوف من مكروه ، فالمصلحة أن يسترق ، وإن كان ضعيفاً لا يخشى منه وله شعبية أو أثر بارز في بلده ورأى الإمام المن عليه تأليفاً لقلبه ، وكما لدعاية قومه ضد المسلمين ، فالمصلحة أن يمن عليه ، ليسلم قومه ، وبه قال الأوزاعي والثوري وأحمد ، وقال أبو حنيفة : هو بالخيار بين القتل والاسترقاق ،

ولا يجوز المن ولا الفداء ، وقال مالك : هو بالخيار بين ثلاثة أشياء بين القتل والاسترقاق والفداء بالنفس . وأما الفداء بالمال أو المن فلا يجوز . وقال أبو يوسف ومحمد : هو بالخيار بين ثلاثة أشياء بين القتل والاسترقاق والفداء بالنفس والمال . وأما المن فلا يجوز . والدليل على أنه يقتل قوله تعالى : « فإذا انسلكوا الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » وفعله تعالى : « واقتلوه حيث تقبضوهم » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث وابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وروى أن أبا عزة الجمحي وقع في الأسر يوم بدر فقال : يا محمد اني ذو عيلة فمن على فمن عليه انبي صلى الله عليه وسلم وخلاه على ألا يعود الى قتاله ، فلما رجع الى مكة قال : سخرت بمحمد وعاد الى القتال يوم أحد فوقع في الأسر فقال : يا محمد اني ذو عيلة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين الخ الحديث وقتله بيده ، والدليل على جواز المن قوله تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » وأمر بقتل الكفار وأسراهم ، وبين حكم الأسير وأن له المن عليه والفداء ، وجعل الغاية حتى تضع الحرب أوزارها ، قال أهل التفسير حتى لا يبقى على وجه الأرض ملة غير ملة الاسلام ، وهو أن ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم من على أبي عزة الجمحي ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر : « لو كان مطعم بن عدي حيا فكلمني في أمر هؤلاء النتنى يعني أسرى بدر — لأطلقتهم » فدل على جواز ذلك ، ما حكاه أبو هريرة رضي الله عنه من أن النبي صلى الله عليه وسلم وجه سرية فأتت بشامة بن أثال الى آخر ما مضى بك آتفا من اطلاق سراحه واسلامه . وأما الدليل على جواز الفداء بالمال ما روى مسلم وأحمد والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : « لما أسروا الأسارى يعني يوم بدر — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر ما ترون في هؤلاء الأسارى ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن نأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار ، عسى الله أن يهديهم للإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ترى يا ابن الخطاب ؟ »

فقال : لا والله ما أرى الذى رأى أبو بكر ، ولكنى أرى أن تمكننا فنضرب أعناقهم ، فتمكن عليا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنى من فلان - نسيب لعمر - فأضرب عنقه ، ومكن فلانا من فلان فبرأته ، فان هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها ، فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت ^(١) فلما كان من الغد جئت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدين يكيان ، قلت يا رسول الله أخبرنى من أى شىء تبكى أنت وصاحبك ، فان وجدت بكاء بكيت ، وان لم أجد بكاء تبكيت لبكائكما ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة - شجرة قريبة منه - وأنزل الله عز وجل : (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض - الى قوله - فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فأحل الله الغنيمة لهم » وخرج أبو داود عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة » وأخرج أبو داود وأحمد من حديث عائشة قالت : « لما بعث أهل مكة فداء أسراهم بعثت زينب فى فداء أبى العاص بمال ، وبعثت فيه بقلادة كانت لها عند خديجة أدخلتها بها على أبى العاص ، قالت : فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم رق لها رقة شديدة فقال : ان رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا لها الذى لها . قالوا : نعم » فأنزل الله تعالى : « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » فى أنه لا يعذب قوما حتى يبين لهم ما يتقون . واختلف الناس فى كتاب الله السابق على أقوال ، أصحها أن الله أحل للمسلمين الغنائم ولم تكن حلالا لأحد من قبل ، وقال مجاهد والحسن وسعيد بن جبير : الكتاب السابق هو مغفرة الله لأهل بدر ما تقدم أو تأخر من ذنوبهم ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم لعمر : « وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال

(١) من هنا اختلف خطاب المتكلم فصار الكلام على لسان عمر رضى الله عنه ويوضح ذلك ما رواه أبو داود عن ابن عباس من وجه آخر قال : حدثنى عمر بن الخطاب قال : لما كان يوم بدر . . الحديث . والمعروف أن ابن عباس لم يشهد بدرأ وهو من صفار الصحابة واسلم بعد الفتح ولم يكن يوم بدر تزيد سنه على ست سنين .

اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ » أخرجه مسلم ، وقيل : الكتاب السابق هو الا يعذبهم ومحمد صلى الله عليه وسلم فيهم وأما الدليل على جواز فداء بمن أسر من المسلمين ما روى عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم : « فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل » .

وأما الاسترقاق — فإن كان الأسير من غير العرب نظرت — فإن كان ممن له كتاب أو شبه كتاب جاز استرقاقه ، والدليل قول ابن عباس من أن قوله تعالى : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » الآية نزلت يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل ، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله في الأسرى : « فاما منا بعد واما فداء » قال ابن عباس : فجعل الله تعالى للنبي والمؤمنين الخيار في الأسرى ان شاءوا قتلوهم وان شاءوا استعبدوهم ، وان شاءوا فادوهم ، وأيضا فهو اجماع . وان كان الأسير من غير العرب من عبدة الأوثان فهل يجوز استرقاقه ؟ فيه وجهان أحدهما — وهو قول أبي سعيد الاصطخري : أنه — لا يجوز بل يكون الامام فيه بالخيار بين القتل والمن والفداء ، لأن كل من لم يجر حقن دمه يبذل الجزية — ثم يجر حقن دمه بالاسترقاق كالمترد . والثاني : يجوز استرقاقه وهو المنصوص لما برويناه عن ابن عباس فانه لم يفرق ، ولأن كل من جاز للامام المفاداة به والمن عليه جاز استرقاقه كأهل الكتاب ، وما قاله الأول ينتقض بالصبيان ، وان كان الأسير من العرب فهل يجوز استرقاقه ؟ فيه قولان قال في الجديد : يجوز استرقاقه كغير العرب ، وقال في القديم : لا يجوز استرقاقه بل يكون الامام فيه بالخيار بين القتل والمن والفداء ، لما روى معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : « لو كان الانسترقاق ثابتا على العرب لكان اليوم ، انما هو اسار وفداء » وقد مضى تخريج الحديث وبيان درجته .

فروع وان بذل الأسير الجزية وطلب ان تعقد له الذمة — وهو ممن يجوز أن تعقد له الذمة — ففيه وجهان ، أحدهما : يجب قبولها كما اذا بذلها في غير الأسر ، والثاني : لا يجب قبولها لأن ذلك يسقط ما ثبت للامام

فيه من اختيار القتل والمن والقتل والاسترقاق ، والذي يقتضى المذهب أنه لا خلاف أنه يجوز قبول ذلك منه ، وانما الوجهاً في الوجوب ، لأنه اذا جاز أن يمن عليه من غير مال أو بمال يؤخذ منه مرة واحدة ، فلا يجوز بمال يؤخذ منه كل سنة أولى .

فروع وان أسر رجل من المشركين فقبل أن يختار فيه الامام أحد الأشياء الأربعة قتله رجل عزر القتلى ، لأنه اقتات على الامام ولا ضمان عليه . وقال الأوزاعي : عليه الضمان . دليلنا : أنه بنفس الأسير لا يصير غنية ، وانما هو كافر لا أمان له فلم يجب على قتله الضمان كالمترد ، وان أسلم الأسير قبل أن يختار الامام فيه أحد الأشياء الأربعة لم يجز قتله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » الحديث . وهل يجوز المن والمفاداة ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يجوز المن والمفاداة به ، بل يصير رقيقاً بنفسه اسلامه ، لأنه أسير لا يجوز قتله فصار رقيقاً كالصبي والمرأة ، والثاني : يكون الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والمن والقتل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فادى الأسير العقبلي بعد ما أسلم ، ولأنه من خير فيه بين أشياء اذا سقط بعضها لم يسقط الباقي كالمكفر عن اليمين اذا عجز عن الرقبة لم تسقط خيرته في الاطعام ، فعلى هذا لا يجوز أن يفادى به الا أن تكون له عشيرة يأمن على نفسه يسهم على اظهار دينه ، وان أسر شيخ من الكفار ممن لا قتال فيه ولا رأى — فان قلنا : يجوز قتله — خير الامام فيه بين الأربعة الأشياء كالشاب ، وان قلنا : لا يجوز قتله ، فقد اختلف الشيخان فيه فقال الشيخ أبو اسحق : هو كغيره من الأسرى اذا أسلم وأراد به يكون على القولين ، وقال الشيخ أبو حامد : ولا خيار للامام فيه ، وان قلنا : لا يرق الأسير فيه بنفس الأسر ، بل يخير الامام فيه بين الثلاثة الأشياء ففي هذا وجهان ، أحدهما : يكون الامام فيه مخيراً بين الأشياء الثلاثة لما ذكرناه في الأسير اذا أسلم ، والثاني : لا يخير فيه بل يرق ، والفرق بينهما أن الأسير كان قد ثبت للامام فيه الخيار بين الأشياء الأربعة ، فاذا سقط القتل بالاسلام لم تسقط الأشياء الثلاثة ، وهذا لم يثبت للامام فيه الخيار بالقتل في الأصل ، فهو بالصبي والمرأة أشبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل

وان رأى الامام القتل ضرب عنقه لقوله عز وجل : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » ولا يمثل به لما روى بريدة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية قال : اغزوا بسم الله ، فاتلوا من كفر بالله ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقولوا » ويكره حمل رأس من قتل من الكفار الى بلاد المسلمين لما روى عقبة بن عامر : « ان شرحبيل ابن حسنة وعمر بن العاص بعثا بريدا الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه برس يناق الطريق فقال : اتحملون الجيف الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : يا خليفة رسول الله انهم يفعلون بنا هكذا ، قال : لا تحملاوا اليها منهم شيئا » وان اختار استرقاقه كان للفانمين ، وان فاداه بمال كان للفانمين ، وان اراد ان يسقط منهم شيئا من المال لم يجز الا برضا الفانمين لما روى عروة بن الزبير : « ان مروان بن الحكم والصور بن مغرمة اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه وفد هوازن مسلمين فقال : ان اخوانكم هؤلاء جاءونا تائين وانى قد رايت ان ارد اليهم ، فمن احب منكم ان يطيب ذلك فليفعل ، ومن احب منكم ان يكون على حقه حتى نعطيها اياه من اول ما يفى الله علينا فليفعل ، فقال الناس : قد طينا لك يا رسول الله » قال الزهرى : اخبرنى سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رد ستة آلاف سبي من سبي هوازن من النساء والصبيان والرجال الى هوازن حين اسلموا » وان اسر عبد فرأى الامام ان يمن عليه لم يجز الا برضا الفانمين ، وان رأى قتله لشربه وقوته قتله وضمن قيمته للفانمين ، لانه مال لهم .

فصل

وان دعا مشرك الى المبارزة فالمستحب ان يبرز اليه مسلم ، لما روى : « ان عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة دعوا الى المبارزة فبرز اليهم حمزة بن عبد المطلب وعلى بن ابي طالب وعبيدة بن الحارث » ولانه اذا لم يبرز اليه احد ضعفت قلوب المسلمين وقويت قلوب المشركين ، فان بدأ المسلم ودعا الى المبارزة لم يكره . وقال ابو على ابن ابي هريرة : يكره لانه ربما قتل وانكسرت قلوب المسلمين ، والصحيح انه لا يكره ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المبارزة بين الضفين فقال : لا بأس » ويستحب ان لا يبارز الاقوى في الحرب ، لانه اذا بارز ضعيف لم يؤمن ان يقتل فيضعف قلوب المسلمين ، وان بارز ضعيف جاز ، ومن اصحابنا من قال : لا يجوز لان القصد من المبارزة اظهار القوة ، وذلك لا يحصل من مبارزة الضعيف ، والصحيح هو الاول ، لان التعزير بالنفس يجوز في الجهاد ، ولهذا يجوز للضعيف ان يجاهد كما يجوز للقوى ، والمستحب

ان لا يبارز الا باذن الأمير ليكون ردء له اذا احتاج ، فان بارز بغير اذنه جاز ، ومن اصحابنا من قال : لا يجوز ، لانه لا يؤمن ان يتم عليه ما ينكسر به الجيش ، والصحيح انه يجوز لأن الفرير بالنفس في الجهاد جائز ، وان بارز مشرك مسلما - فان بارز من غير شرط - جاز لكل أحد ان يرميه لانه حربى ولا امان له ، وان شرط ان لا يقاتله غير من يرز اليه لم يجز رمية وفاء بشرطه ، فان ولى عنه مختارا او مشخنا او ولى عنه المسلم مختارا او مشخنا جاز لكل أحد رمية ، لانه شرط الأمان في حال القتال ، وقد انقضى القتال فزال الأمان ، وان استنجد المشرك اصحابه في حال القتال فافدوه ، او بدا المشركون بمعاونتته فلم يمنعهم ، جاز لكل أحد رمية ، لأن نقض الأمان ، وان أعانوه فمنعهم فلم يقلوا منه فهو على امانه ، لانه لم ينقض الأمان ولا انقضى القتال ، وان لم يشترط ؛ ولكن العادة في المبارزة ان لا يقاتله غير من يبرز اليه ، فقد قال بعض اصحابنا : انه يستحب ان لا يرميه غيره ، وعندى انه لا يجوز لغيره رمية وهو ظاهر النص ، لأن العادة كالشرط ، فان شرط ان لا يقاتله غيره ولا يتعرض له اذا انقضى القتال حتى يرجع الى موضعه وفي له بالشرط ، فان ولى عنه المسلم فتبعه ليقفاه جاز لكل أحد ان يرميه لانه نقض الشرط فسقط امانه .

الشرح قوله تعالى : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » قال القرطبي : خص الرقاب بالذكر لأن القتل أكثر ما يكون بها ، وقيل : نصب على الاغراء ، قال أبو عبيدة : هو كقولك يا نفس صبرا الى أن قال : لأن في العبارة بضرب الرقاب من الغلظة والشدة ما ليس في لفظ القتل لما فيه من تصوير القتل بأشنع صورة وهو حز العنق واطارة العضو الذى هو رأس البدن وعلوه وأوجه أعضائه .

أما حديث بريدة مضى تخرجه وهو من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم والترمذى ، وصححه ، وأحمد وابن ماجه ، وخبر شرجيل وعمر بن ابن العاص في ارسال رأس ريناق البطريق رواها محمد بن زكريا في أخباره ويناق هو أبو مسلم بن يناق أحد الرواة عن عبد الله بن عمر وهو من الثقات وابنه الحسن بن مسلم بن يناق أحد الرواة عن صفية بنت شيبة وابن عباس وغيرهما وهو مولى نافع بن عبد الحرث ، وروى عنه ابراهيم بن نافع وشعبة وثقه النسائي ولم يضعفه أحد . وخبر مروان والمصور مضى في شرح الفصل قبله . أما خبر المبارزة التى وقعت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم فقد أخرجه أبو داود وسكت عنه ، وأحمد والحافظ المنذرى ولفظ أبي داود :

« عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه قال : تقدم عقبة بن ربيعة ومعه ابنه وأخوه ، فنادى من يبارز ؟ فانتدب له شباب من الأنصار ، فقال : من أنتم ؟ فأخبروه فقال : ألا حاجة لنا فيكم أنا ؟ ردنا بنى عمنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم يا حمزة ، قم يا على ، قم يا عبيدة بن الحرث فأقبل حمزة الى عتبة ، وأقبلت الى شيبة ، واختلف بين عبيدة والوليد ضربتان ، فأتخن كل واحد منهما صاحبه ثم ملنا الى الوليد فقتلناه واحتملنا عبيدة » وعن قيس بن عباد عن على عند البخارى قال : « أنا أول من يجتو للخصومة بين يدى الرحمن يوم القيامة ، قال قيس : فيهم نزلت هذه الآية . (هذان خصمان اختصموا فى ربهم) قال : هم النزن تبارزوا يوم بدر على وحمزة وعبيدة ابن الحرث ، وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة » وفى رواية : « ان عليا قال : فينا نزلت هذه الآية وفى مبارزتنا يوم بدر : (هذان خصمان اختصموا فى ربهم) » •

وحديث أبى هريرة متفق عليه •

أما اللغات فأصل البروز الظهور وهو هنا ظهور المتحاربين بين الصفين لا يستتران بغيرهما من أهل ، قال تعالى : « وترى الأرض بارزة » أى ظاهرة • هكذا أفاد ابن بطال • والاثخان هو المبالغة فى الجراحة « حتى اذا أثختموهم » أى غلبتموهم وكثر فيهم الجراح •

أما الأحكام فان المبارزة على ضربين : مستحبة ومباحة غير مستحبة ، فأما المستحبة فهو أن يخرج رجل من المشركين ويطلب المبارزة فيستعجب أن يبراز اليه رجل من المسلمين لحديث على فى الفصل ، وروى أن عليا رضى الله عنه بارز عمرو بن ود العامرى فقال له عمرو : من أنت ؟ فقال : على بن أبى طالب فقال : ما أحب أن أقتلك يا ابن أخى فقال على : وأنا أحب أن أقتلك ، فغضب عمرو وبارزه فقتله على رضى الله عنه • رواه ابن اسحاق فى المغازى فى غزوة الخندق • وأما المبارزة المباحة التى ليست بمستحبة ولا مكروهة فهو أن يلجئ المسلم أولا الى المبارزة اذا عرف من نفسه شدة فى القتال ، لأن فيه تقوية لقلوب المسلمين ، وانما قلنا : انها ليست بمستحبة لأنه ربما

قتل فتكسر بقتله قلوب المسلمين ، وحكى عن أبى على بن أبى هريرة أنه قال : انها مكروهة وليس بصحيح ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم سئل عن المبارزة بين الصفيين فقال : لا بأس ، فان بارز ضعيف في الحرب جاز وكره ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأن القصد بالمبارزة اظهار القوة وذلك لا يحصل بمبارزة الضعيف ، والصحيح هو الاول ، لأن التغرير بالنفس في الجهاد يجوز ، وهل يجوز أن يبارز من غير اذن الأمير ؟ فيه وجهان : أحدهما : ألا يجوز لأنه ربما طرأ عليه ما ينكسر به الجيش ، والثاني : يجوز لأن التغرير بالنفس في الجهاد يجوز الا أنه يستحب أن يبارز باذنه لأنه ربما احتاج الى اعانة منه في حال القتال . وان بارز المشرك وشرط ألا يقاتله أحد غير من برز اليه لم يجز لأحد أن يرميه غير من برز اليه ليوافى له بالشرط ، فان ولى أحدهما عن الآخر مشخا أو مختارا جاز لكل واحد رميه ، لأنه شرط ألا يقاتله الا من برز اليه في القتال ، اذا شرط ألا يقاتله أحد حتى يرجع الى موضعه فيوفى له بالشرط ، وان ولى المسلم عنه فتبعه المشرك جاز لكل أحد رميه ، لأنه نقض الشرط فسقط أمانه ، وان استبان المشرك بأصحابه في القتال فأعانوه من غير أن يسألهم فلم يمنعهم جاز لكل أحد رميه لأنه لم يف بالشرط فلم يوف له ، وان أعانه أصحابه فمنهم فلم يتمتعوا لم يجز لغير من برز اليه أن يرميه لأنه لم ينقض الشرط ، وان لم يشترط شيئا ، ولم تجز العادة في المبارزة ألا يقاتله غير من برز اليه جاز لكل أحد رميه لأنه حربي إلا أمان له ، وان لم يشترط شيئا ولكن العادة جرت ألا يقاتله لغير من برز اليه ففيه وجهان من أصحابنا من قال : يجوز لكل أحد رميه ، لأنه حربي لا أمان له ، وقال المصنف : وعندي أنه لا يجوز لغير من برز اليه رميه لأن العادة كالشرط ، وهو ظاهر نص الشافعي في الأم . قال المسعودي : ولو قصد كافر مسلما ليقتله لم يجز للمسلم الاستسلام ليقتله الكافر بل يجب عليه قتاله ، ولو قصده مسلم ليقتله فهو بالخيار بين أن يقاتله دفاعا عن نفسه وبين أن يستسلم له ليقتله ، ولأصحابنا البغداديين في هذا وجه آخر أنه يجب عليه أن يمتنع عن نفسه وقد مضى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان غرر بنفسه من له سهم في قتل كافر مقبل على الحرب فقتله استحق سلبه ، لما روى أبو قتادة قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فرأيت رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين ، فاستدبرت له حتى أتته من ورائه فضربتته على جبل عاتقه ، فاقبل على فضمني ضمة وجدت منها ربح الموت ؛ ثم أدركه الموت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه ، فقصصت عليه فقال رجل : صدق يا رسول الله وسلب ذلك الرجل عندى فارضه ، فقال أبو بكر رضي الله عنه لا ها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله تعالى يقال عن دين الله فيعطيك سلبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق فأعطه أياه ، فأعطاني أياه فبعت الدرع فأبتعت به مخرفا في بني سلمة ، وأنه لأول مال تأتته في الاسلام » فإن كان ممن لا حق له في الفدية - كالمخلد والكافر اذا حضر من غير اذن - لم يستحق ، لأنه لا حق له في السهم الراتب ، فلان لا يستحق السلب وهو غير راتب اولي ، فان كان ممن يرضخ له كالصبي والمرأة والكافر اذا حضر بالاذن ففيه وجهان أحدهما : أنه لا يستحق لما ذكرناه . والثاني : أنه يستحق لأن له حقا في الفدية فاشبه من له سهم ، وان لم يغرر بنفسه في قتله بان رماه من وراء الصف فقتله لم يستحق سلبه ، وان قتله وهو غير مقبل على الحرب كالأسير والمخن والمنهزم لم يستحق سلبه ، وقال أبو ثور : كل مسلم قتل مشركا استحق سلبه ، لما روى أنس رضي الله عنه : « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل كافرا فله سلبه » ولم يفصل . وهذا لا يصح لأن ابن مسعود رضي الله عنه قتل أبا جهل وكان قد اتخذه غلاما من الأنصار ، فلم يدفع النبي صلى الله عليه وسلم سلبه الى ابن مسعود ، وان قتله وهو مول ليكر استحق السلب ، لأن الحرب كروفر . وان اشترك اثنان في القتل اشتركا في السلب ، لاشتراكهما في القتل ، وان قطع أحدهما يديه او رجله وقتله الآخر ففيه قولان أحدهما ان السلب لأول ، لأنه عطله . والثاني : ان السلب للثاني ، لأنه هو الذي كف شره دون الاول ، لأن بعد قطع اليدين يمكنه ان يمشي او يجلب ، وبعد قطع الرجلين يمكنه ان يقاتل اذا ركب ، وان غرر من له سهم فأسر رجلا مقبلا على الحرب وسلمه الى الامام حيا ففيه قولان ، أحدهما : لا يستحق سلبه ، لأنه لم يكف شره بالقتل . والثاني : أنه يستحق لأن تقريره بنفسه في أسره ومنعه من القتل يبلغ من القتل ، وان من عليه الامام او قتله استحق الذي أسره سلبه ، وان استرقه او فاداه بمال ففي رقبته وفي المال المفادى به قولان : أحدهما : أنه للذي أسره ، والثاني : أنه لا يكون له لأنه مال حصل بسبب تقريره فكان فيه قولان كالسلب .

فصل والسلب ما كان يده عليه من جنة الحرب ، كالثياب التي يقاتل فيها ، والسلاح الذي يقاتل به ، والمركوب الذي يقاتل عليه ، فاما ما لا يد له عليه كخيمته ، وما في رجليه من السلاح والكرع ، فلا يستحق سلبه ، لانه ليس من السلب ، واما ما في يده مما لا يقاتل به كالطوق والمنطقة والسوار والخاتم ، وما في وسطه من النفقة ففيه قولان أحدهما : انه ليس من السلب ، لانه ليس من جنة الحرب . والثاني : انه من السلب لان يده عليه فهو كجنة الحرب ، ولا يخمس السلب لما روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد رضي الله عنهما : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السلب للقاتل ولم يخمس السلب » .

الشرح حديث أبي قتادة أخرجه البخاري ومسلم وأحمد بلفظ المصنف وحديث أنس أخرجه أبو داود وأحمد بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : من قتل رجلا فله سلبه فقتل أبو طلحة عشرين رجلا وأخذ أسلابهم » وفي لفظ عند أحمد : « من اتفرد بدم رجل فقتله فله سلبه قال : فجاء أبو طلحة بسلب احد وعشرين رجلا » وأما احتجاج المصنف بخبر ابن مسعود فقد أخرج البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه قال : « بينا أنا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فإذا أنا بين غلاميين من الأنصار حديثه أسناهما تمنيت لو كنت بين أضلع منهما فغمزني أحدهما فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قال قلت : نعم وما حاجتك اليه يا ابن أخي ؟ قال أخبرني أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سواده حتى يموت الأعجل منا ، قال : فعجبت لذلك ، فغمزني الآخر فقال مثلها ، فلم أنشب أن نظرت الى أبي جهل يزول في الناس فقلت : ألا تريان ؟ هذا صاحبكما الذي تسالان عنه ، قال : فأبتدراه بسيفيهما حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال : أيكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما : أنا قتلت فقال : هل مسحتما سيفيكما ؟ قالا لا ، فنظر في السيفين فقال : كلاكما قتله ، وقضى بسلبه لعاذ بن عمرو بن الجموح ، والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء » وفي سنن أبي داود عن ابن مسعود قال : « قلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر سيف أبي جهل كان قتله » قال فيفتح : فهذا الذي ذكره ابن اسحق يجمع بين الأحاديث لكنه

يخالف ما في الصحيح عن عبد الرحمن بن عوف فيحتمل أن يكون معاذ بن عفراء شد عليه مع معاذ بن عمرو وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبتته ثم حز رأسه ابن مسعود فتجتمع الأقوال كلها .

معناه قال المنتقى : وإنما أدرك ابن مسعود أبا جهل وبه رمق فأجهز عليه وروى معنى ذلك أبو داود وغيره وأما خبر عوف بن مالك وخالد بن الوليد ففي صحيح مسلم ومسنند أحمد عن عوف قال : « قتل رجل من حمير رجلاً من العدو فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد وكان والياً عليهم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك فأخبره بذلك فقال لخالد : ما منعك أن تعطيه سلبه ، فقال : استكثرت يا رسول الله قال : ادفعه إليه ، فبر خالد يعوف فجز بردائه ثم قال : هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغضب فقال : لا تعطه يا خالد ، هل أتمت تاركون لى أمرائي ، إنما مثلكم ومثلهم كمثل رجل استرعى ابلاً وغنماً فرعاها ثم تحين سقيها فأوردها حوضاً فشرعت فيه فشربت صفوه وارتكبت كدره ، فصفوه لكم وكدره عليهم » وفي رواية لأحمد وأبو داود قال : « خرجت مع زائد بن حارثة في غزوة مؤتة ورافقني مددي من أهل اليمن ومضينا فلقيننا جموع الروم وفيهم رجل على فرس أشقر عليه سرج مذهب وسلاح مذهب فجعل الرومي يفرى في المسلمين فقمده له المددي خلف صخرة فمر به الرومي فعرقب فرسه فخر وعلاه فقتله وجاز فرسه وسلاحه ، فلما فتح الله عز وجل للمسلمين بعث إليه خالد بن الوليد فأخذ السلب ، قال عوف : فأتيته فقلت : يا خالد أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ولكن استكثرت ، قلت : لتردنه إليه أو لأعرفكها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فصصت عليه قصة المددي وما فعل خالد » وذكر بقية الحديث بمعنى ما تقدم .

وروى أبو داود وأحمد عن عوف وخالد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمس السلب » هكذا ساقه صاحب المنتقى وأما حديث سلمة فسيأتي .

أما اللغات فقد قال ابن بطال في شرح غريب المذهب قوله : (فابتعت مغزفاً في بنى سلمة) انلخرف بالفتح البستان وفي الحديث : « عائذ المرمى

في مخرف من مخارف الجنة » ، قوله : « تأثله » التأثل اتخاذ أصل المال ، ومجد مؤثله أى أصيل وفي الحديث في وصي اليتيم : « فليأكل غير متأثل مالا » وأصله من الأثله التى هى الشجرة قال امرؤ القيس :

ولكنما أسعى لمجد مؤثله وقد يدرك المجد المؤثله أمثالى

قوله : (يرضخ له) الرضخ أن يعطيه أقل من سهم المقاتل ، والرضخ انطاء القليل .

أما الأحكام فالسلب للمقاتل سواء شرط الامام له أو لم يشرط ، وقال مالك وأبو حنيفة : ان شرط الامام في أول القتال أن السلب للمقاتل كان له ، وان لم يشرط لم يكن له ، دليلنا ما روى أنس بن الحديث الذى ساقه المصنف هنا عن أبي قتادة . وموضع الدليل في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن شرط يوم حنين في أول القتال أن السلب للمقاتل ، لأنه لو شرطه لأخذه أبو قتادة . اذا ثبت هذا فان السلب لا يكون للمقاتل الا بشروط ، أحدها : أن يكون المقاتل ممن يستحق السهم في الغنيمة فأما اذا كان لا يسهم له لثمة فيه كالمخذل والمرجف والكافر اذا حضر عونا للمسلمين فانه لا يستحق السلب ، لأنه اذا لم يستحق السهم الراتب فلا أن يستحق السلب أولى ، وان كان لا يسهم له لنقص فيه كالصبي والعبد والمرأة ففيه وجهان ، أحدهما : لا يستحق السلب لأنه لا يستحق السهم الراتب فلم يستحق السلب كالمخذل والمرجف ، والثاني : يستحق السلب لقوله صلى الله عليه وسلم : « من قتل قتيلا له فيه بيعة فله سلبه » ولم يفرق ، والشرط الثاني : أن يقتله والحرب قائمة ، سواء قتله مقبلا أو مدبراً ، فأما اذا انهزموا ثم قتله فلا يستحق سلبه . الشرط الثالث : أن يفر المقاتل بنفسه في قتله بأن يبارزه فيقتله أو يحمل على صف المشركين وي طرح نفسه عليه فيقتله ، فأما اذا برى في صف المشركين فقتل رجلا لم يستحق سلبه . الرابع : أن يكون المقتول ممتنا ، فأما اذا قتل أسيرا فلا يستحق سلبه . الخامس : أن يكفي المسلمين شره ، بأن يكون المقتول حين قتله صحيحا غير زمن ، فأما اذا قتل مقعدا أو زمنا لا يقاتل فلا يستحق سلبه ،

فان قطع يديه ورجليه استحق سلبه لأنه قد كفى المسلمين شره ، ولا يقدر بعد ذلك على القتال . فان قطع إحدى يديه أو إحدى رجليه لم يستحق سلبه لأنه لم يكف المسلمين شره ، لأنه يقدر على القتال ، وان قطع يديه أو رجليه ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحق هنا أحدهما : يستحق سلبه لأنه كفى المسلمين شره ، والثاني : لا يستحق سلبه لأنه لم يكف المسلمين شره ، لأنه بعد قطع يده يعدو على رجليه ، ويصيح ، وللصياح أثر في الحرب ، وبعد قطع رجليه يرمى بيديه ويصيح . وان أثنى رجل مشركا ولم يكف المسلمين شره لو بقي ثم قتله آخر لم يستحق أحدهما سلبه هكذا يحتج المصنف بخبر ابن مسعود وليس بظاهر . وان اشترك في قتله اثنان اشتركا في سلبه لأنهما قاتلان ، وان قطع أحدهما يديه أو رجليه ثم قتله الآخر ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد أحدهما : أن السلب للأول لأنه هو الذى كفى المسلمين شره ، والثاني : أن السلب للثاني لأن شره لم ينقطع عن المسلمين الا بقتل الثاني . وان غرر بنفسه من له سهم فأسر رجلا مقبلا على الحرب ففيه قولان ، أحدهما : يستحق سلبه لأن ذلك أبلغ من قتله . والثاني . أنه لا يستحق سلبه لأنه لم يكف المسلمين شره فان استرقه الامام أو فاداه ، كان في رقبته أو المال المفادى به القولان في سلبه .

فروع السلب هو ما كان معه من جنة القتال ، أو آلة الحرب كالثياب التى عليه : الدرع والبيضة والمغفر والسيف والسكين والقوس والرمح وما أشبهه ، لأن ذلك كله جنة وزينة وآلة للقتال ، وأما ما لم يكن جنة ولا زينة كالمتاع والخيمة وآلة قتال ليست مشاهدة في يده كالسلاح والقوس الذى في خيمته فليس من السلب ، وأما ما كان مشاهدا في يده مما ليس بجنة ولا آلة للقتال ولكنه زينة كالمنطقة والخاتم والسوار والتاج والجيب الذى معه والنفقة التى في وسطه فهل ذلك من السلب ؟ قال الشيخ أبو حامد : فيه وجهان وحكاهما المصنف هنا قولين أحدهما : أنه ليس من السلب لأنه ليس بجنة من القتال ولا آلة حرب فهو كالمتاع والخيمة ، والثاني : أنه من السلب لما روى أن عمر رضى الله عنه لما قسم خزائن كسرى ودعا سراقة بن جعشم وأعطاه سوارى كسرى وقال له : البسهما فلبسهما

وقال : قل الحمد لله الذى سلبهما كسرى ابن هرمز والبسهما أعرايا من بنى مذبح ، فسمي السوارين سليبا ولم ينكر عليه ذلك أحد من الصحابة ، ولأن يده عليه فهو كجثة الحرب .

فسرع ولا يخمس السلب : وقال ابن عباس : يخمس ، وقال على بن أبى طالب ان كان كثيرا خمسه وان كان قليلا لم يخمس ، دليلنا ما رواه الشيخان وأحمد عن سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هوازن فبينما نحن نتضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل على جبل أحمر فأناخه ثم انتزع طلقا من جعبته فقيده به الجبل ، ثم تقدم فتعدى مع القوم وجعل ينظر فبينما ضغفة ورقة من الظهر ، وبعضنا مشاة ، اذ خرج يشتد فأتاه جبله فأطلق قيده ثم أناخه فقمعد عليه فأثارة فاشتد به الجبل فاتبعه رجل على ناقة ورقاله ، قال سلمة : فخرجت أشتد فكنت عند ورك الناقة ، ثم تقدمت حتى كنت أمام ورك الجبل ، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجبل فأنخته فلما وضع ركبتيه فى الأرض : اختراقت سيفى فضربت رأس الرجل فندر ، ثم جئت بالجبل أقوده عليه رحله وسلاحه ، فاستقبلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقال : من قتل الرجل ؟ فقالوا : سلمة بن الأكوع قال : له سلبه أجمع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حاصر قلعة ونزل أهلها على حكم حاكم جاز ، لأن بنى قريظة نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، فحكم بقتل رجالهم وسبى نسائهم وذريتهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة » ويجب أن يكون الحاكم حرا مسلما ذكرا بالغا عاقلا عدلا عالما ، لأنه ولاية حكم فشرط فيها هذه الصفات كولاية القضاء ، ويجوز أن يكون أعمى لأن الذى يقتضى الحكم هو الذى يشتهر من حالهم وذلك يترك بالسمع فصح من الأعمى كالشهادة فيما طريقه الاستفاضة ، ويكره أن يكون الحاكم حسن الراى فيهم لميله اليهم ، ويجوز حكمه لأنه عدل فى الدين ، وان نزلوا على حكم حاكم يختاره الامام جاز ، لأنه لا يختار الامام الا من يجوز حكمه ، وان نزلوا على حكم من يختارونه لم يجز الا ان يشترط ان يكون

الحاكم على الصفات التي ذكرناها ، وان نزلوا على حكم اثنين جاز لأنه تحكيم في مصلحة طريقها الرأي فجاز أن يجزأ الى اثنين كالتحكيم في اختيار الامام ، وان نزلوا على حكم من لا يجوز أن يكون حاكما ، أو على حكم من يجوز أن يكون حاكما فمات ؛ أو على حكم اثنين فمات أو مات أحدهما ؛ وجب ردهم الى القلعة لأنهم نزلوا على امان فلا يجوز اخذهم الا برضاهم ولا يحكم الحاكم الا بما فيه مصلحة للمسلمين من القتل والاسترقاق والافداء ، وان حكم بعقد الذمة واخذ الجزية ففيه وجهان أحدهما : أنه لا يجوز الا برضاهم ، لأنه عقد معاوضة فلا يجوز من غير رضاهم . والثاني : يجوز لأنهم نزلوا على حكمه ، وان حكم ان من تسلّم منهم استرق ، ومن اقام على الكفر قتل جاز ، وان حكم بذلك ثم أراد أن يسترق من حكمه بقتله لم يجز ، لأنه لم ينزل على هذا الشرط ، وان حكم عليهم بالقتل لم يأتى هو والامام أن يمن عليهم جاز ، لأن سعد بن معاذ رضى الله عنه حكم بقتل رجال بنى قريظة ، فسأل ثابت الأنصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يهب له ائزير بن باطا اليهودي ففعل ، فان حكم باسترقاقهم لم يجز أن يمن عليهم الا برضا الفنانين ، لأنهم صاروا دالا لهم .

فصل وعن مسلم من الكفار قبل الأسر عصم دمه وماله ، لما رأى عمر رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » فان كانت له منفعة باجارة لم تملك عليه لأنها كالمال ، وان كانت له زوجه جاز استرقاقها على المنصوص ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز كما لا يجوز ان يملك ماله ومنفعته . وهذا خطأ لأن منفعة البضع ليست بمال ، ولا تجرى مجرى المال ، ولهذا لا يضمن بالفصب بخلاف المال والمنفعة . وان كان له ولد صغير لم يجز استرقاقه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بنى قريظة فاسلم ابنا شعبة فاحرز باسلامها أموالهما واوآلهما ، ولأنه مسلم فلم يجز استرقاقه كالأب . وان كان له حمل من حريية لم يجز استرقاقه ، لأنه محكوم باسلامه فلم يسترق كالولد ، وهل يجوز استرقاق الحامل ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز لأنه اذا لم يسترق الحمل لم يسترق الحامل ، الا ترى أنه لما لم يجز بيع الحر لم يجز بيع الحامل به . والثاني : انه يجوز لأنها حريية لا امان لها .

الشرح خبر حضار بنى قريظة وحكم سعد بن معاذ فيهم منقوض تخريجه ونقطه : « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » أخرجه ابن اسحاق ، وخبر ثابت بن قيس في سيرة ابن هشام من قصة طويلة أنها ما يطلب قتله ليلحق باخيشه من اليهود . وأما خبر اسلام شعبة (بالسنة

المهمة (هكذا في كتب الحديث وقد أعجبه المصنف ووافقه ابن بطال في شرح غريب المذهب ، وقد روى هذا الخبر سعيد بن منصور عن عروة بن الزبير مرسلاً برجال ثقات « أن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بني قريظة فأسلم ثعلبة وأسيد ابنا معية فأحرز لهما اسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار » وأخرجه ابن اسحاق في معانيه عن شيخ من بني قريظة انه قال له : « هل تدري كيف كان اسلام ثعلبة وأسيد وتفر من هذيل لم يكتفوا من قريظة والنضير كانوا فوق ذلك ؟ انه قدم علينا رجل من الشام من يهود يقال له ابن الهيثان ، فأقام عندها فوالله ما رأينا رجلاً قط لا يصلّي الخمس (١) خيراً منه ، فقدم علينا قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بسنين ، وكان يقول : انه يتوقع خروج نبي قد أظلم زمانه ، فذكر الحديث ، فلما كانت الليلة التي افتتح فيها قريظة قال أولئك الفتية الثلاثة : يا معشر يهود ، والله انه للرجل الذي كان ذكر لكم ابن الهيثان ، قالوا : ما هو اياه ؟ قال : بلى والله انه لهو ، قال : فنزلوا وأسلموا وكانوا شباباً ، فخلوا أموالهم وأولادهم وأهلهم في الحصن عند المشركين ، فلما فتح رد ذلك عليهم » وأخرجه أيضاً البيهقي .

اما الأحكام قال أبو العباس بن سريج : اذا حاصر الامام أهل بلد أو قرية أو حصن فمقد بينه وبينهم عقداً على أن ينزلوا على حكم حاكم جاز ، لما رويناه من حديث تحكيم سعد بن معاذ . اذا ثبت هذا فيفتقر الحاكم في ذلك الى سبع شرائط ، وهي أن يكون رجلاً ، خيراً ، مسلماً ، بالفاً ، عاقلاً ، عدلاً ، فقيهاً ، كما يشترط في حق القاضي ، الا أنه يجوز أن يكون أعمى ، لأن عدم بصره ما هنا لا يضر بالمسلمين ، لأن الذي يقتضي الحكم هو المشهور من أمرهم ، وذلك يدرك بالرأى مع فقد البصر ، وان حكموا رجلاً يعلم أن قلبه يميل اليهم كره ذلك وصح حكمه ، لأن شروط الحكم موجودة فيه ، وان نزلوا على حكم رجلين أو أكثر جاز كما يجوز

(١) قوله : « لا يصلّي الخمس خيراً منه » يعني ما رأينا رجلاً غير مسلم لا يدين بدين الاسلام ولا يؤدي الصلوات الخمس خيراً منه في خلقه وصدقه ، وهو دليل على أن الذي يؤدي الصلوات الخمس هو من جهة صدقه وخلقته خير من غيره اذا فقه .

التحكيم في اختيار الامام الى اثنين : ولا يكون الحكم الا ما اتفقا عليه ، وإن نزلوا على حكم حاكم غير معين يختاره الامام جاز لأنه لا يختار الا من يصلح للحكم ، وإن كان على حكم حاكم يختارونه لم يجز لأنهم ربما اختاروا من لا يصلح للحكم . فإن نزلوا على حكم حاكم يصح حكمه فمات الحاكم قبل الحكم أو نزلوا على حكم حاكم لا يصلح للحكم - فإن اتفقوا هم والامام بعد نزولهم على حكم حاكم يصلح للحكم - جاز ذلك . وإن لم يتفقوا على ذلك وجب ردهم الى الموضع الذي نزلوا منه ، ورجع الامام الى حصارهم ، وكذلك اذا نزلوا على حكم رجلين فمات أحدهما - فإن اتفقوا على من يقوم مقامه - جاز . وإن لم يتفقوا وجب ردهم الى حيث كانوا ، وأما صفة حكم الحاكم فيهم - فإن حكم فيهم بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وأطفالهم صح حكمه ، لأن سعد بن معاذ حكم في بني قريظة بذلك وكان هو حكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة . وإن حكم بقتل مقاتليهم وترك نسائهم وأطفالهم ، أو يترك الجميع صح حكمه كما يجوز المن على الأسارى ، وكذلك ان حكم فيهم بإطلاق مقاتلتهم بمال يدفعونه صح حكمه كما يجوز مفاداة الأسير بمال ، وإن حكم على مقاتلتهم بعقد الذمة ، واعطاء الجزية ففيه وجهان أحدهما : لا يصح لأن ذلك عقد فلم يصح الا بالرضى منهم . والثاني : يصح ويلزمهم ذلك لأنهم قد رضوا بحكمه . وإن حكم باسترقاقهم صح حكمه ، لأنه اذا صح حكمه بقتل مقاتلتهم فلأن يصح باسترقاقهم أولى . فإن حكم عليهم بالقتل وأخذ أموالهم فغضا الامام عن واحد منهم وماله صح عفوه ، لأن سعد بن معاذ حكم بقتل رجال بني قريظة وسبي ذراريهم وأموالهم فسأل ثابت بن قيس بن شماس رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يمتنع عن واحد من بني قريظة فأجاب به الى ذلك .

قوله : « وإن أسلم رجل وله ولد صغير الخ » فجملة ذلك أنه اذا أسلم الكافر قبل الأسر عصم دمه وماله وأولاده الصغار ، سواء خرج الى دار الاسلام أو لم يخرج ، وقال مالك : اذا أسلم في دار الحرب جحق دمه وماله الذي في دار الاسلام ، وأما ماله الذي في دار الحرب فيضم ، وقال أبو حنيفة : جحق بالاسلام دمه وماله الذي في يده المشاهد ثبوتها عليه ،

وما كان وديعة له عند ذمي ويد الذمي عليه فيغني ، فأما ما لم يكن يد المشاهدة ثابتة عليه مثل الدور واستقرار والضياع فيغني ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » ولم يفرق ، ولأن الأسير العقيلي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد اني جائع فأطعمني ، واني عطشان فأسقني ، واني أسلمت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو تكلمت بهذه الكلمة قبل هذا أفلحت كل الفلاح » يعني حققت دمك ومالك ، وما الآن فلا يحقن إلا دمك ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بنى قريظة فأسلم ابننا سعة فحقنا دماءهما وأموالهما وأولادهما الصغار ، ولأن كل من لم يجز أن يغني ماله إذا كانت يده ثابتة عليه لم يجز أن يغني وان لم تكن يده ثابتة عليه كالمسلم ، وان كان للكافر منفعة بملك الاجارة فأسلم لم تملك عليه لأنها كالمال .

فرع وان تزوج المسلم حربية أو تزوج الحربى حربية فأسلم فالمنصوص أنه يجوز سبيها واسترقاقها ، لأنه لما جاز أن يطرأ على هذا النكاح الفسخ بالعيوب جاز أن يكون هذا السبي والاسترقاق سببا لفسخه ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز سبيها لأن فيها حقا لمسلم ، وهو الاستمتاع ، وليس بشيء ، لأن الاستمتاع ليس ببالة ، ولا يجزى مجزى المال ، ولهذا لا يضمن بالنصب .

فرع اذا أسلم وله حمل لم يجز استرقاقه ، وقال أبو حنيفة : يجوز ، دليلنا : أنه مسلم بإسلام أبيه فلم يجز استرقاقه كما لو كان منفصلا ، وان كانت الحامل به حربية — وقلنا بالمنصوص : انه يجوز استرقاقها اذا كانت حائلا فهل يجوز استرقاقها ها هنا ؟ فيه وجهان أحدهما : يجوز وبه قال أبو حنيفة لأنها حربية لا أمان لها . والثاني : لا يجوز استرقاقها لأنه لما لم يجز استرقاق حملها لم يجز استرقاقها ، ألا ترى أن الأمة اذا كانت حاملا بحر فانه لا يجوز بيعها كما لا يجوز بيع حملها ، فان تزوج حربى بحربية فحملت منه وسببت المرأة استرقت وولدها ، وان أسلم أبوه حكم بإسلام الحمل ولا يبطل رقه ، لأن الاسلام طرأ على الرق فلم يبطله ، وان تزوج

المسلم ذمية حرية فحملت منه فالولد مسلم - فان سببت الأم - رقت ولا يرق الحمل ، لأنه مسلم فيجوز بيعها بعد ولادتها ، وان كان الولد صغيرا لأنها غير مجتمعين في الملك ، فجاز التفريق بينهما ، ويحتل وجها آخر أنه لا يجوز استرقاقها كما قلنا في التي قبلها .

فرع اذا حاصر الامام قوما من المشركين في بلد أو حصن فأسلموا ، فهو كما لو أسلوا قبل الحصار ، لأن ابني سعية أسلموا في الحصن فحقن دماءهما . قال المسعودي : فان أسلم رجل وله ولد ابن صغير فهل يحرره ؟ فيه وجهان أحدهما : يحرره كالأب . والثاني : لا يحرره لأن الحر لما خالف في الأب في الميراث خالفه ها هنا ، واختلف قول القفال في هذين الوجهين فقال في مرة : الوجهان ها هنا اذا كان الأب ميتا ، فأما اذا كان حيا فلا يجوز للجد وجها واحدا ، وقال في مرة : الوجهان ها هنا اذا كان حيا فأما اذا كان ميتا فيحرره الجد وجها واحدا هكذا نقله العمراني في البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم رجل وله ولو صغير تبعه الولد في الاسلام لقوله عز وجل « والذين آمنوا واتبعهم نذرتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم » وان أسلمت امرأة ولها ولد صغير تبعها في الاسلام لأنها أحد الأبوين فتتبعها الولد في الاسلام كالأب . وان أسلم أحدهما والولد حمل تبعه في الاسلام لأنه لا يصح اسلامه بنفسه ، فتتبع المسلم منهما كالولد ، وان أسلم أحد الأبوين دون الآخر تبع الولد المسلم منهما لأن الاسلام أعلى ، فكان الحاقه بالمسلم منهما أولى ، وان لم يسلم واحد منهما فالولد كافر ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه » فان بلغ وهو مجنون فأسلم أحد أبويه تبعه في الاسلام ، لأنه لا يصح اسلامه بنفسه ، فتتبع الأبوين في الاسلام كالطفل ، وان بلغ عاقلا ثم جن ثم أسلم أحد أبويه ففيه وجهان أحدهما : أنه لا يتبعه لأنه زال حكم الاتباع ببلوغه عاقلا فلا يعود اليه . والثاني : أن يتبعه وهو المذهب ، لأنه لا يصح اسلامه بنفسه فتتبع أبويه في الاسلام كالطفل .

فصل وان سبى المسلم صبيا - فان كان معه أحد أبويه - كان كافرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، وان سبى وحده ففيه

وجهان أحدهما أنه باق على حكم كفره ، ولا يتبع السابى فى الاسلام ، وهى ظاهر المذهب ، لأن يد السابى يد ملك فلا توجب اسلامه كيد المشترى .
والثانى : أنه يتبعه لانه لا يصح اسلامه بنفسه ، ولا معه من تبعه فى كفره ، فجعل تابعاً للسابى لانه كالآب فى حضائنه وكفائته فتبعه فى الاسلام .

فصل وان وصف الاسلام صبى عاقل من اولاد الكفار لم يصح اسلامه على ظاهر المذهب ؛ لما روى على كرم الله وجهه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقل حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبى حتى يحتلم » ولانه غير مكلف فلم يصح اسلامه بنفسه كالمجنون فعلى هذا يحال بينه وبين أهله من الكفار الى أن يبلغ ، لانه اذا ترك معهم خدعه وزهدوه فى الاسلام ، فان بلغ ووصف الاسلام حكم باسلامه ، وان وصف الكفر هدد وضرب وطولب بالاسلام ، وان افام على الكفر رد الى أهله من الكفار ، ومن أصحابنا من قال : يصح اسلامه لانه يصح صومه وصلاته فصح اسلامه كالبالغ .

الشرح قوله تعالى : « والذين آمنوا واتبعتم ذريتهم » الآية قال القرطبى : واختلف فى معناه فقل عن ابن عباس أربع روايات الأولى انه قال : ان الله ليرفع ذرية المؤمن معه فى درجته فى الجنة وان كانوا دونه فى العمل لتقر بهم عينه وتلا هذه الآية ورواه مرفوعا النحاس فى النسخ والمنسوخ له عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله ليرفع ذرية المؤمن معه فى درجته فى الجنة ، وان كان لم يبلغها بعمله لتقر بهم عينه » ثم قرأ « والذين آمنوا » الآية قال أبو جعفر : فصار الحديث مرفوعا وكذا يجب أن يكون ، لأن ابن عباس لا يقول هذا الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه اخبار عن الله عز وجل بما يفعله ، وعن ابن عباس : ان الله ليلحق بالمؤمن ذريته الصغار الذين لم يبلغوا الايمان . وعن ابن عباس : المهاجرون والأنصار والذرية التابعون وفى رواية عنه : ان كان الآباء أرفع درجة رفع الأبناء اليهم ، وان كان الأبناء أرفع درجة رفع الآباء اليهم .

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فقد أخرجه البخارى ومسلم وأحمد وحديث رفع القلم مضى تخريجه فى غير موضع .

أما الأحكام فإذا أسلم أحد الأبوين ولهما ولد صغير تبع الولد المسلم منهما ، وقد تقدم ذكر ذلك في اللقيط . وإن سبى صغير — فإن سبى معه أبواه أو أحدهما — تبعه في دينه ، ولا يتبع السابى ، وبه قال أبو حنيفة ، وفان الأوزاعي : يتبع السابى في الاسلام ، وقال مالك : إن سبى معه الأب تبعه في الدين دون السابى ، وإن سببت معه الأم تبع الولد السابى دون الأم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه » فأخبر أن الأبوين يطبعانه بطابعهما الذى يؤمنان به ، فمن قال : انهما لا يهودانه ولا ينصرانه ولا يمجسانه إذا سبى معهما ، وإن الأم لا تهوده ولا تنصره ولا تمجسه فقد خالف ظاهر الخبر ، وسنة الاجتماع ، لأن الولد ثمرة العلاقة بين الأبوين ، فإذا اتبع الأب في الدين وجب أن يتبعها أيضا . إذا ثبت هذا فسبى الصغير وأحد أبويه وبلغا دار الاسلام ثم مات الوالد وبقي الولد كان باقيا على الكفر ، لأنه قد حكم بكفره في دار الاسلام تبعا لوالده ، فلم يحكم باسلامه بموت والده ، وأما إذا سبى الصغير وحده — فاختلف الشيخان فيه — فقال الشيخ أبو حامد : يحكم باسلامه تبعا للسابى ، وهذا اجماع لأنه لا يستقل بنفسه لكونه لا حكم لكلامه ، وقال الشيخ أبو اسحق هنا : فيه وجهان أحدهما هذا ، والثانى : أنه باق على كفره ، وقال : وهو ظاهر المذهب ، لأن يد السابى يد ملك فلا يوجب اسلامه كيد المشتري .

فرع إذا وصف الكافر المجنون أو صبى غير مميز من أولاد الكفار الاسلام لم يحكم باسلامه ، لأنه لا حكم لقوله ، فإن وصف الاسلام صبى مميز من أولاد الكفار — فهل يحكم باسلامه ؟ — فيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد ، أحدهما : يصح اسلامه لأن عليا أسلم قبل أن يبلغ ، ولأنه تصح صلاته وصومه فصح اسلامه كالبالغ . والثانى : لا يصح اسلامه لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة » الحديث . ولأنه مكلف فلم يصح اسلامه كالمجنون والصبى الذى لا يميز ، والثالث : أن اسلامه موقوف فإن بلغ ثم واصل الاسلام لم نحكم بصحة اسلامه ، لأنه لا يبين ما كان منه في الصغر إلا بما انضاف اليه بعد البلوغ ، والصحيح

أنه لا يصح اسلامه ، وما روى عن على رضى الله عنه فقد روى أنه كان يوم أسلم ابن احدى عشرة سنة ، فيحتمل أنه أقر بالبلوغ ثم أسلم ، فعلى هذا يحال بينه وبين أبويه لثلا يزهداه فى الاسلام ، فان بلغ ووصف الاسلام حكم باسلامه من حين وصفه بعد البلوغ ، وان وصف الكفر قرع ، فان أقام على ذلك رد الى أهله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان سبيت امرأة ومعه ولد صغير لم يجز التفريق بينهما وقد بيناه فى البيع ، وان سبى رجل ومعه ولد صغير ففيه وجهان احدهما : انه لا يجوز التفريق بينهما لانه احد الابوين فلم يفرق بينه وبين الولد الصغير كالام ، والثانى : انه يجوز ان يفرق بينهما ، لان الاب لابد ان يفارقه فى الحضانة لانه لا يتولى حضنته بنفسه ، وانما يتولاها غيره ، فلم يحرم التفريق بينهما ، بخلاف الام فانها لا تفارقه فى الحضانة ، فانه اذا فرق بينهما ولدت بمفارقتة فحرم التفريق بينهما .

فصل وان سبى الزوجان او احدهما انفسخ النكاح لما روى ابو سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « اصبنا نساء يوم اوطاس فكرهوا ان يقعوا عليهن ، فانزل الله تعالى : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايماكنم) فاستحللناهن » قال الشافعى رحمه الله : سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم اوطاس وبنى المصطلق وقسم الفء ، وامر ان لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ، وان كان الزوجان مملوكين فسيبوا او احدهما فلا نص فيه ، والذي يقتضيه قياس المذهب ان لا ينفسخ النكاح ، لانه لم يحدث بالسبى رق وانما حدث انتقال الملك فلم ينفسخ النكاح ، كما لو انتقل الملك فيهما بالبيع ، ومن اصحابنا من قال : ينفسخ النكاح لانه حدث سبى يوجب الاسرقات ، وان صادف رفا كما ان الزنا يوجب الحد ، وان صادف حدا .

فصل اذا دخل الجيش دار الحرب فاصابوا ما يؤكل من طعام او فاكهة او حلاوة واحتاجوا اليه جاز لهم اكله من غير ضمان ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : « كنا نصيب من الفاذى العسل والفاكهة فناكله ولا نرفعه » وسئل ابن ابي اوفى عن طعام خبير فقال : « كان الرجل ياخذ منه قدر حاجته » ولان الحاجة تدعو الى ما يؤكل ، ولا يوجد من يشتري منه مع قيام الحرب ، فجاز لهم الاكل . وهل يجوز لهم الاكل من غير حاجة ؟ فيه

وجهان أحدهما وشو قول أبي علي ابن أبي هريرة : أنه لا يجوز كما لا يجوز في غير دار الحرب أكل مال الغير بغير اذنه من غير حاجة . والثاني : أنه يجوز ، وهو ظاهر المذهب ، وقول أكثر أصحابنا لما روى عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال : « دلى جراب من شحم يوم خيبر فأتينته فلتزمته ثم قلت : لا أعطي من هذا أحدا اليوم شيئا فالتفت فإذا برسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم الى » ولو لم يجوز أكل ما زاد على الحاجة لنهاه عن منع ما زاد على الحاجة ، ويخالف طعام الغير بأن ذلك لا يجوز أكله من غير ضرورة ، وهذا يجوز أكله من غير ضرورة قطعا ، وطعام الغير يأكله بعوض وهذا يأكله بغير عوض ، فجاز أن يأكله من غير حاجة . ولا يجوز لأحد منهم أن يبيع شيئا منه لأن حاجته الى الأكل دون البيع ، وإن باع شيئا منه نظرت - فإن باعه من بعض الغانمين وسلمه اليه - صار المشتري أحق به ، لأنه من الغانمين وقد حصل في يده ما يجوز له أخذه للأكل فكان أحق به ، فإن رده الى البائع صار البائع أحق به لما ذكرناه في المشتري ، وإن باعه من غير الغانمين وسلمه اليه وجب على المشتري رده الى الفتيمة لأنه أبتاعه ممن لا يملك بيعه وليس هو من الغانمين فيمسكه لحقه ، فوجب رده الى الفتيمة .

الشرح حديث أبي سعيد في صحيح مسلم وسنن أبي داود ومسند أحمد . وحديث ابن عمر رواه البخارى وأبو داود بأطول ، وحديث ابن أبي أوفى رواه أبو داود ، وحديث عبد الله بن مغفل متفق عليه .

أما اللغات فقولاه : (ولدت) قال في النهاية فيه « لا توله والدة عن ولدها » أى لا يفرق بينهما في البيع ، وكل أتى فارقت ولدها فهي والة . وقد ولدت توله ، وولدت تله ، ولها وولها ففى والهة وواله ، والوله : ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد ، منه حديث نقادة الأسدى : « غير ألا توله ذات ولد عن ولدها » وحديث الفرعة : « تكفى أئاءك وتوله ناقتك » أى تجعلها والهة بذبحك ولدها ، وقد أولتها وولتها توليها ومنه الحديث : « أنه نهى عن التولية والتبريح » أ هـ .

أما الأحكام فقولاه تعالى : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » الآية فقد مضى في النكاح مضى الإحصان ، وبعض ما في الآية من الأحكام ونضيف هنا أنه قد اختلف العلماء في تأويلها فقال أبو سعيد الخدرى وابن عباس وأبو قلابة وأبو الشعثاء والزهرى ومكحول : المراد بالمحصنات هن المسبيات ذوات الأزواج خاصة ، أى هن معلمات الا

ما ملكت اليمين بالسبي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذي تقع في سهمه ، وإن كان لها زوج . وهو قول الشافعي رضي الله عنه في أن السباء يقطع العصمة ، وبه قال ابن وهب وابن عبد الحكم يرويان عن مالك وهو قول أشهب ، واستدلوا بحديث أبي سعيد ونصه في مسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فلقوا العدو فقاتلوهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم) . أي فمن لكم حلال إذا انقضت عدتهن » قال القرطبي : وهذا نص صريح صحيح في أن الآية نزلت بسبب تخرج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء المسبيات ذوات الأزواج .

إذا ثبت هذا فإن سبيت المرأة وولدها الصغير لم يجر أن يفرق بينهما ، لما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » وما رواه عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون ملعون ، من فرق بين امرأة وولدها » وبما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سبي امرأة تبكي فقال : ما لها ؟ فقيل : فرق بينهما وبين ولدها فقال : لا توله والدته بولدها » قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع لا خلاف فيه ، وإلى متى لا تجوز التفرقة بينهما ؟ فيه قولان أحدهما : إلى أن يبلغ الولد سبع سنين . والثاني : إلى أن يبلغ ، وقد مضى توجيههما في البيوع ، وقال مالك : تحرم التفرقة بينهما إلى أن يسقط سببه وينبت . وقال الليث : إلى أن يأكل بنفسه ويلبس . وقولهما قريب من قولنا في بلوغه إلى سبع سنين . وقال أحمد : تحرم التفرقة بينهما أبدا ، وهذا خطأ لأنه إذا بلغ استغنى بنفسه ، فلم تحرم التفرقة بينهما .

فرع إذا سبي والرجل ولده الصغير فهل تحرم التفرقة بينهما ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يحرم لأنه إنما منعنا التفرقة بينه وبين الأم لئلا

يفقد لبنها وحضاتها ، وهذا لا يوجد في حق الأب ، والثاني وهو اختيار الشيخ أبي حامد لما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال : « لا يفرق بين الوالد وولده » ولأن الأب - وإن لم يكن له نبن - فله حضانة لأنه يكثرى له الحاضنة ويشرف عليه ، فإذا فرق بينهما استضر بذلك ، ويحرم التفرقة بين الولد الصغير وبين جدته أم أمه وإن علت ، وتحرم التفرقة بينه وبين جدته أم أبيه وأم أبي أبيه لأن لها لبناً وحضانة ، فهي بمنزلة أم أمه ، أما التفرقة بينه وبين جده فعلى الوجهين في التفرقة بينه وبين الأب .

فرع لا تحرم التفرقة بين الصغير وبين أخيه وخاله وعمته ، وقال أبو حنيفة : تحرم ، وروى ذلك عن عمر رضى الله عنه .

دلينا أنهما شخصان تقبل شهادة أحدهما للآخر فلم تحرم التفرقة بينهما كابنى العم .

قوله : وإن سبى الزوجان أو أحدهما انفسخ النكاح هذا قول المصنف ، وقال العمراني في البيان : إذا سبى الزوج وحده لم ينفسخ نكاحه حتى يسترقه الامام ، وإن سبيت الزوجة وحدها انفسخ النكاح اهـ . وليس بين الشيخين تناقض ، لأن كلام المصنف محمول على استرقاق الامام ، ووافقنا أبو حنيفة ، في الحكم في هذا ، وخالفنا في العلة ، والعلة عندنا هي حدوث الرق ، والعلة عنده اختلاف الدارين . وإن سبى الزوجان معا انفسخ نكاحهما ، وبه قال الليث والثوري وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : لا ينفسخ لأن اختلاف الدار لم يوجد ، دلينا ما قدمنا من بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية الى أوطاس الى آخر ما جاء في الفصل والتخريج . وقال تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم - إلى قوله - والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكن » والمراد بالمحصنات هنا المزوجات فاستحلوا وطأهن ، ولم يفرق بين أن تسبى وحدها ، أو يسبى معها زوجها ، وقوله صلى الله عليه وسلم في سبى أوطاس وبني المصطلق : « ألا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض » ولم يفرق بين ذات زوج أو غير ذات زوج ، ولأنها ملكت بالقهر

والغلبة فبانت من زوجها كما لو سبى أحدهما دون الآخر ، وإن سبى الزوجان أو أحدهما وهما مملوكان فهل ينفسخ نكاحهما ؟ فيه وجهان ، من أصحابنا من قال : ينفسخ نكاحهما لأنه سبى يوجب الاسترقاق كما أن الزنا يوجب الحد ، وإن صادف حدا . وقال المصنف : لا ينفسخ نكاحهما لأنه لم يحدث بالسبى رق وإنما حدث انتقال ملك فلم ينفسخ النكاح كما لو انتقل الملك فيهما بالمبيع .

فرع وإذا سببت زوجة مشرك فجاء زوجها فطلبها وقال : عذنى فلان وفلان من المسلمين مأسورين فإن أطلقتموها أطلقتهما — قال الشيخ أبو حامد — فإن الإمام يقول له : أحضرهما ، فإذا أحضرهما أطلقتهما الإمام ولا يطلق له زوجته ، لأنهما حران فلا يجوز أن يكونا ثمن مملوكة ، بل يقال له : إن اخترت أن تشتريها فاشترها .

قوله : « إذا دخل الجيش دار الحرب فأصابوا ما يؤكل الخ » فجملة ذلك أنه إذا دخل المسلمون دار الحرب وغنموا منها ما يؤكل كالحب والخبز واللحم والعسل وما أشبهه ، واحتاجوا إلى أكله جاز لهم أكله ولا قيمة عليهم فيه ، لما روى عبد الله بن أبي أوفى قال : « أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر طعنا فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته » وروى ابن عمر : « أن جيشا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غنموا طعنا وعسلا فلم يؤخذ منهم الخمس — يعنى مما أكلوا » ولأن الحاجة تدعو إلى إباحة ذلك للغنائم لأنه يشق عليهم حمل ما يقتاتون إلى دار الحرب ، ويشق عليهم أن يشتروا من المشركين ولأنه ربما فسد إذا حمل إلى دار الانسلام ، وربما كانت المؤنة بنقله أكثر من قيمته ، فكانت إباحته للغنائم من غير عوض أولى . وهل لهم أن يأكلوا منه من غير حاجة لهم إلى أكله ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجوز أكله كما لا يجوز للإنسان أكل مال غيره بغير إذنه من غير حاجة به إليه . والثانى — وهو ظاهر المذهب — أنه يجوز لهم أكله لحديث عبد الله بن مغفل أنه قال : « دلى جراب فيه شحم فأتيته فالتزمته ثم قلت : لا أعطى أحدا منه شيئا ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفى يتسم » فلو لم يجز أكل ما زاد على الحاجة لنهاه عن ذلك .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : « فان أقرض شيئا من ذلك الطعام غيره جاز » . قال أصحابنا : لم يرد بذلك أنه قرض في الحقيقة ، لأنه لا يملكه وإنما أبيع له أخذه ، فإذا أخذه كان به أحق من غيره ، فإذا أقرضه غيره من الغانمين ودفعه إليه صار الثاني أحق به من الأول . لأن يد الأول زالت عنه ، وثبتت يد الثاني عليه . فان رده الى الأول - صار أحق به أيضا ، وان دفعه الى غير الغانمين وجب عليه رده الى الغنيمة . قال الشافعي رضى الله عنه : « فان باع شيئا من ذلك الطعام من بعض الغانمين بطعام آخر جاز » قال أصحابنا : لم يرد أنه يبيع في الحقيقة لما ذكرناه فيما لو أقرضه ، وإنما أراد أن الثاني يصير أحق به من الأول لشبوت يده عليه ولا يلزمه بدله ، وان باع منه صاع طعام بصاعين أو أكثر جاز للثاني آكله لأنه ليس يبيع فلا يكون ربا ، وان باعه من غير الغانمين لم يجز لأن الأول لا يملكه والثاني لا يستحقه . فان أخذه بعض الغانمين من المشتري أو دفعه إليه صار أحق به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز ان يعلف منه المركوب وما يحمل عليه رحله من البهائم لأن حاجته اليه كحاجته ، ولا يدهن منه شعره ولا شعر البهائم ، لأنه لا حاجة به اليه ، ولا يعلف منه ما معه من الجوارح كالصقر والفهد ، لأنه لا حاجة به اليه ، وان خرج الى دار الاسلام ومعه بقية من الطعام ففيه قولان ، أحدهما : أنه لا يلزمه ردها في المغنم ، لأنه مال اختص به من الغنيمة فلا يجب رده فيها كالمسبب . والثاني : أنه يجب ردها لأنه إنما أجزأ أخذه في دار الحرب للحاجة ، ولا حاجة اليه في دار الاسلام ، ومن أصحابنا من قال : ان كان كثيرا وجب رده قولاً واحداً ، وان كان قليلاً فعلى القولين ، والصحيح هو الأول . ولا يجوز تناول ما يصاب من الأدوية من غير حاجة ، وان دعت الحاجة اليه جاز تناوله ، ويجب ضمانه لأنه ليس من الأطعمة التي يحتاج اليها في العادة ، ولا يجوز له لبس ما يصاب من الثياب لما روى رويغ بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين ، حتى اذا أعجبها ردها فيه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوباً من فيء المسلمين ، حتى اذا أخلفه رده فيه » ولأنه لا يحتاج اليه في العادة ، فان لبسه لزمته أجرته لأنه كالفاصل .

فصل ويجوز ذبح ما يؤكل للأكل ومن صحابنا من قال : لا يجوز ، والمذهب الأول ، لأنه مما يؤكل في العادة فهو كسائر الطعام . ولا يجوز أن يعمل من أهابها حذاء ، ولا سقاء ، ولا دلاء ، ولا فراء ، فإن أخذ منه شيئا من ذلك وجب رده في المفم ، وإن زادت بالصنعة قيمته لم يكن له في الزيادة حق ، وإن نقص لزمه ارش ما نقص لأنه كالفاصل .

الشرح حديث روي عن أبي ثابت الأنصاري رضي الله عنه رواه أبو داود وأحمد بن طريق محمد بن اسحق وأخرجه الدارمي بسنده : أخبرنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق مولى لتجيب قال : حدثني حنش الصنعاني قال : غزونا المغرب وعلينا روي عن أبي ثابت الأنصاري فافتتحنا قرية يقال لها جربة ، فقام فينا روي عن أبي ثابت الأنصاري خطيبا فقال : اني لا أقوم فيكم الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا يوم خير حين افتتحناها : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين ، حتى اذا أحجمها أو قال : أعجمها ردها ، (قال أبو محمد : أنا أشك فيه) ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من فيء المسلمين حتى اذا أخلقه رده » وابن اسحاق في روايات أحمد وأبي داود وابن جبان والدارمي وغيرهم الا أنه في مسند أحمد صريح بالتحديث فانتفت علة العنفة ، وقد أخرجه الطحاوي بإسناد ليس فيه ابن اسحاق ولكن فيه ابن لهيعة : حدثنا يونس أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن ابن مرزوق التجيبي عن حنش بن عبد الله عن روي عن أبي ثابت الحديث . وللطحاوي اسناد ليس فيه ابن لهيعة : حدثنا يونس أخبرنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن ربيعة بن سليم التجيبي عن حنش عن روي عن الحديث .

وقد حسنه ابن حجر في الفتح وفي بلوغ المرام ، وقال : رجاله ثقات لا بأس بهم . هكذا أفاده الشوكاني ، وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار بعد أن ساق الخلاف بين أبي حنيفة وغيره قال : فاذا كان الطعام لا بأس بأخذه وأكله واستهلاكه لحاجة المسلمين الى ذلك كان كذلك أيضا لا بأس بأخذ الدواب والسلاح والاثياب واستعمالها ، للحاجة الى ذلك ، حتى

لا يكون الذى أريد من حديث ابن أبى أوفى هذا غير ما أريد به من حديث رويفع ، حتى لا يتضادان . وهو قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد رحمة الله عليهم : ثم قال : وبه نأخذ أ هـ قال محمد نجيب المطيعى ابن ابراهيم الطوايى : هذا قول الطحاوى ، أما نقل أصحابنا الشافعية رحمهم الله تعالى فقد قال القاضى للعمرانى فى البيان :

فرع يجوز للمجاهد أن يعلف مركوبه ويحمل عليه أ هـ . قلت : أو أن يمون وسيلته للانتقال ، فإن كانت سيارة جاز له أن يأخذ لها زيتا وشحما مما يأخذ من المشركين فى دار الحرب ، ولا ضمان عليه فيه . لأن حاجته الى ذلك كحاجته الى الطعام ، قال العمرانى : وإن كان مع المجاهد بزة أو بقر أو كلاب صيد ، فليس له أن يطعمها من الغنيمة لأنه لا حاجة به الى حملها الى دار الحرب أ هـ . قلت اذا كانت هذه الحيوانات يستعملها المجاهد فى اقتناء أثر العدو واكتشاف مخائنه التى يتخفى فيها ، وكانت معلمة وخرجت معه باذن الامام جاز له أن يطعمها من الغنيمة . وإن خرج المجاهد الى دار الاسلام ومعه بقية من الطعام فقد قال الشافعى فى موضع : يردده الى المغنم ، لأن حاجته اليه قد زالت ، وقال فى موضع آخر : يكون له فمن أصحابنا من قال : فيه قولان ، أحدهما يلزمه رده الى المغنم لأن حاجته اليه قد زالت . والثانى : يكون أحق به لأنه لما جاز له أكله فى دار الحرب جاز له أكله فى دار الاسلام ، ومنهم من قال : إذا كان كثيرا وجب عليه رده الى المغنم قولاً واحداً ، وإن كان قليلاً فعلى القولين ، والطريق الأول أصح . وقال الأوزاعى وأبو حنيفة : إن كان قبل القسمة رد الى المغنم ، وإن كان بعد القسمة باعه وتصديق بضمنه ، دليلنا أنه إن كان له فلا يجب عليه أن يتصدق ، وإن كان للغنائم لم يجز أن يتصدق به .

فرع وإن غنموا أدوية لم يجز لأحدهم أن يتناول منها شيئاً لأنها ليست بقوت والحاجة اليها نادرة ، فإن احتاج بعض الغنائم الى تناول شيء منها لعلة فيه جاز له ذلك ، وكان عليه ضمانه قال الشافعى فى سير الواقدى : « فأما الأدوية كلها فليست من حساب الطعام المأذون وكذلك الزنجبيل وهو مربب وغير مربب إنما هو من حساب الأدوية ، فما كان من

حساب الطعام فلصاحبه أكله لا يخرج من بلاد العدو ، وما كان من حساب الدواء فليس له أخذه في بلاد العدو ولا غيرها أه . ثم قال الشافعي (رضى الله عنه) وليس له أن يوقح دابته بدهن من الغنيمة - والتوقح أن يدهن حافر الدابة ، لأن هذا دواء وليس بقوت - وكذلك ليس له أن يلبس منها من غير أن يضمنه ، ولا لأحد أن يركب شيئا من ذوات الغنيمة من غير ضرورة لحديث روي عن بن ثابت أه . وهو الذي سقناه آنفا .

فرع فان غنموا شيئا من الحيوان المأكول واحتاجوا الى ذبحه لأكله ففيه وجهان أحدهما : لهم ذلك ولا ضمان عليهم فيه ، كما لو وجدوا طعاما أو لحما ، والثاني : ليس لهم ذلك لأن الحاجة اليه نادرة ، والأول أصح ، فأما جلد هذا الحيوان فلا يجوز لهم الانتفاع به لأنه ليس لأجل الركي^(١) والسطائح لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن ذبح الحيوان الا لماكلة » وان غنموا ركاء وسطائح لم يكن لهم استعمالها بقوت . قال الشافعي (رضى الله عنه) : « وان اتخذوا منه سيورا أو ركابا أو سطائح كان عليهم ردها وأجرة مثلها للمدة التي أقامت في أيديهم ، وأرش ما تقصت . وقال رضى الله عنه : ولا يجوز أن يذبحوا دابة من ذواب الغنيمة لأنها ليست بقوت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اصابوا كتباً فيها كفر لم يجز تركها على حالها ، لأن قراءتها والنظر فيها معصية ، وان اصابوا التوراة والانجيل لم يجز تركها على حالها ، لأنه لا حرمة لها لأنها مبدلة ، فان أمكن الانتفاع بما كتب عليه اذا غسل كالجلود غسل وقسم مع الغنيمة ، وان لم يمكن الانتفاع به اذا غسل كالورق مزق ولا يحرق ، لأنه اذا حرق لم يكن له قيمة فاذا مزق كانت له قيمة فلا يجوز اتلافه على الغانمين .

فصل واذا اصابوا خمرا وجب اداؤها كما يجب اذا أصيبت في يد مسلم ، فان اصابوا خنزيرا فقد قال في سيرة الواقدي : يقتل ان كان به

(١) الركي بالقصد والمال الركاء والركوة : الدلو الصغير .

عدو ، فمن اصحابنا من قال : ان كان فيه عدو قتل لما فيه من الضر ، وان لم يكن فيه عدو لم يقتل ، لأنه لا ضرر فيه ، ومنهم من قال : يجب قتله بكل حال ، لأنه يحرم الانتفاع به فوجب اتلافه كالخمر ، وان اصابوا كلبا فان كان عقورا قتل ، لما فيه من الضر ، وان كان فيه منفعة دفع الى من ينتفع به من الفانمين او من اهل الخمس : وان لم يكن فيهم من يحتاج اليه خلى ، لأن افتتاءه لغير حاجة محرم وقد بيناه في البيوع .

فصل وان اصابوا مباحا لم يملكه الكفار كالصيد ، والحجر ، والحشيش ، والشجر ، فهو لمن اخذه كما لو وجد في دار الاسلام ، وان وجد ما يمكن ان يكون للمسلمين ويمكن ان يكون للكفار ، كالسيف ، والقبوس ، عرف سنة فان لم يوجد صاحبه فهو غنيمة .

فصل وان فتحت ارض عنوة واصيب فيها موات — فان لم يمنع الكفار عنها — فهو لمن احياء كموات دار الاسلام ، وان منعوا عنها كان للفانمين ، لأنه يثبت لهم بالنع عنها حق التملك ، فانتقل ذلك الحق الى الفانمين كما لو تحجروا مواتا للأحياء ، ثم صارت الدار للمسلمين ، وان فتحت صلحا على ان تكون الأرض لهم لم يجز للمسلمين ان يملكوها فيها مواتا بالأحياء لأن الدار لهم فلم يملك المسلم فيها بالأحياء .

الشرح قال الشافعى (رضى الله عنه) فى سير الواقدى : وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله ، وينبغى للإمام أن يدعو من يترجمه فان كان علما من طب أو غيره ولا مكروه فيه باعه كما يبيع سواه من المغانم ، وان كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأداته فباعها ، والا وجه لتحريقه ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو أهـ . وجملة ذلك أنه اذا أصاب المسلمون من المشركين كتباً — فان كان فيها طب أو هندسة أو علوم ينتفع بها كالنحو أو الشعر المباح — كان ذلك كله غنيمة لأنها مال ، وان كان فيها كفر أو كتب سماوية مبدلة كالتوراة والانجيل لم يجز تركها لتداول في أيدي المسلمين ، لأنها قد تغوى بعض ضعاف النفوس ممن هم حديثو عهد بالاسلام . فعلى هذا ننظر فيها . فان أمكن محو كتابتها والانتفاع بما كتب عليه فعل ذلك ، وان لم يمكن ذلك مزقت ولا تحرق بالنار ، لأنه ربما انتفع بالمكتوب عليه بعد التمزيق ، كأن يعاد صناعته ورقا مرة أخرى اذ لا يمكن ذلك بعد التحريق ، ولأنها لا تخلق أن يكون فيها اسم الله تعالى . وبكل ما قلنا قال الفقهاء كافة والا نعلم لنا مخالفا .

فرع قال الشافعي في سير الواقدي : وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الاسلام أو ذمة يجرى عليها الحكم . فأصابوا فيها خيرا في خواب أو زقاق أهرقوا ^(١) الخمر وانتقوا بازقاق والخوابي وظهروها ولم يكسروها . لأن كسرها فساد . وإذا لم يظهروا عليها وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر أن يجرى بها حكم اهرقوا الخمر من الزقاق والخوابي ، فان استطاعوا حملها وحمل ما خف منها حملوه مغنما وان لم يستطيعوا أهرقوه وكسروه وإذا ساروا هـ . وقال الصرائي : وان أصاب المسلمون في دار الحرب خيرا في دنان فان الخمر تراق كما لو وجدت في يد مسلم . وأما الدنان - فان كان المسلمون قد غلبوا على الدار - فان الدنان غنيمة ، وان لم يغلبوا على الدار - فان أمكنهم أخذ الدنان - أخذوها ، وان لم يمكنهم ذلك كسر لثلا يعصوا الله بها . وإن أصابوا خنازير ، قال الشافعي رضى الله عنه : تقتل ولا أترك عاديا على مسلم وقال في سير الواقدي : وما أصاب من الخنازير - فان كانت تعدو اذا كبرت - أمره بقتلها كلها ولا تدخل مغنما بحال ، ولا تترك وهن عواد اذا قدر على قتلها ، فان عجل به مسير خلاها ، ولم يكن ترك قتلها بأكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا بازائه هـ . ا هـ .

فمن أصحابنا من قال : ان كان فيها عدو قتلت لما فيها من الضرر ، وإن لم يكن فيها عدو لم تقتل لأنه لا ضرر فيها ، ومنهم من قال : تقتل بكل حال ، لأنه يحرم الانتفاع بها فوجب اتلافها كالخمر ، وان أصابوا كلابا - فان كانت عقارة - قتلت لما فيها من الضرر ، وان كانت ينتفع بها بالصيد والماشية والزرع - قال الشافعي (رضى الله عنه) قسمت بين الغانمين - يعني تفر

(١) الرقيق ساء الفم وراق الماء والدم وغيره ويقا نصب ويتعدى بالهزة فيقال اراقه صاحبه والفاعل مريق والمفعول مراق وتبدل الهمزة هاء فيقال : هراقه والاصل هريقه وزن دحرجه ولهذا تفتح الهاء من المضارع فيقال يهريقه كما تفتح الدال من يدحرجه ، وتفتح من الفاعل والمفعول ايضا فيقال مهريق ومهراق ، وقد يجمع بين الهاء والهمزة فيقال اهرقه ساكن الهاء تشبيها له باسطاع يسطع . كان الهمزة زبدت عرضا عن حركة الباء في الاصل ، ولهذا الا يصير الفعل بهذه الزيادة خماسيا .

أيديهم عليها إلا لأنهم يملكونها لأن الكلاب لا تسلك عندنا ، فإن كان في الغامنين أو أهل الخنس أهل صيد أو ماشية أو زرع دفعت إليهم ، وإن لم يكن فيهم من ينتفع بها . قال الشيخ أبو حامد : قتلت أو تركت : لأن اقتناء الكلب لا يجوز لغير حاجة . وإن وجد في دار الحرب سنائر أو بزازة أو صقور كانت غنيمة لأنها مملوكة مباحة .

فرع وكل ما كان مباحا في دار الاسلام كالصيد الذي لا علامة عليه في البرية ، والأشجار في الموات ، والحجارة في الجبال - فإذا وجد مثل ذلك في دار الحرب - فهو لمن أخذه كما قلنا فيمن وجد من ذلك في دار الاسلام ، وإن كان على ذلك أثر يد مثل الصيد الموسم أو الشجر في الموات المحيط عليه ، والتراب المحوط ، والأحجار في البناء ، فهو غنيمة لأن الظاهر من هذه العلامات ثبوت اليد عليها فكانت غنيمة ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وذكر الشيخ أبو اسحق هنا أنه يعرف سنة .

فرع وإن فتحت أرض عنوة وأصيب فيها موات - فإن لم يمنع الكفار عنها - فهي لمن أحياءها ، وإن منعوا عنها ففيه وجهان مضي ذكرهما في أحياء الموات من الجزء الرابع عشر ، وإن فتحت صلحا على أن تكون الأرض لهم لم يجز للمسلمين أن يملكوها فيها مواتا بالأحياء ، لأن الدار للكفار فلم يملك المسلمون أحياءها .

إذا ثبت هذا فإن مكة دخلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح صلحا عندنا لا عنوة ، ولنا نريد بذلك أنه عقد الصلح مع جميع أهل مكة ، وإنما عقد مع أبي سفيان ، وعقد الأمان لهم شرط ثم وجد الشرط فلزمه الأمان ، ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم سبى أموالهم وذرائعهم ، ولا قتل من وجد فيه شرط الأمان إلا بن استثناء ، وبه قال مجاهد . وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة : دخلها صلى الله عليه وسلم عنوة ، وكان له أن يقتل ويسبى ويغنم ولكنه عفا عنهم ، دليلنا قوله تعالى : « ولا يزال الذين كفروا تصيبهم ^(١) بما صنعوا قارعة ، أو تحل قريبا من دارهم » فأخبر أن

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد .

مشركى قريش لا تزال تصيهم القوارع من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرب دارهم وتنقطع عنهم القوارع ، وهذا لا يكون الا على قولنا ، ولقوله تعالى : « وعدكم الله ^(١) مغانم كثيرة تأخذونها فعبجل لكم هذه : وكف أيدي الناس عنكم - الى قوله تعالى - وأخرى لم تقدروا عليها » والتي عجل لهم هي غنائم حنين ، والتي لم يقدروا عليها - قال بعض أهل التفسير - هي غنائم مكة ، لأنها فتحت صلحا لا عنوة ، ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سار الى مكة نزل بمر الظهران قال العباس : فقلت في نفسي : ان دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قبل أن يخرجوا اليه فيستأمنوا به لهلك قريش ، فركبت بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلني أجد ذا حاجة ، أخبره بذلك فيخبر أهل مكة فيخرجوا اليه فستأمنوه ، فيينا أنا سائر اذا بأبي سفيان بن حرب وجديل بن ورقاء فقلت : أبا حنظلة ؟ فقال : أبا الفضل ؟ فقلت : نعم ، قال : بأبي أنت وأمي مالك ؟ فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فقال : ما ترى ؟ قلت : اركب خلفي ، فركب خلفي ورجع بديل بن ورقاء ، فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فأمنه وقال لي : خذه الى الغد ، فلما كان من الغد جئت به النبي صلى الله عليه وسلم فلقيني عمر رضى الله عنه فقال : الحمد لله الذي أمكن من هذا المنافق من غير ايمان ولا أمان فقلت له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمنه ، ثم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ان أبا سفيان رجل يحب الفخر فاجعل له شيئا ، فقال صلى الله عليه وسلم : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، فقال : وما يعني داري ؟ فقال : ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن ، فقال : وما يعني المسجد الحرام ؟ فقال : ومن أغلق ^(٢) عليه بابنه فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن . فلما سار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الآية ٢٠ من سورة الفتح .

(٢) لا يزال العمل في الدنيا كلها بين الشعوب المتحضرة وغيرها في حالات الطوارئ ان يعلن الحاكم العسكري العام قرار حظر التجول حتى يسيطر على مداخل ومخارج البلد ، ثم يتدرج في تخفيف هذه الأوامر المعلنة فيرفع الحظر جزءا جزءا حتى تعود الأمور الى هدونها .

أوقفه في المضيق ليرى جند الله ، فأوقفته في مضيق فسرت به القبائل على راياتها فسرت بنا مزينة وغطفان ، فقال : من هؤلاء ؟ فقلت : مزينة وغطفان ، فقال : ما لي ومزينة ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتيبة الخضراء من المهاجرين والأنصار لا تبين منهم الا الحدق فقال : من هؤلاء ؟ فقلت : رسول الله صلى الله عليه وسلم في المهاجرين والأنصار فقال : لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيما ، فقلت : ما هذا بملك انما هو نبوة فقال : نعم ، ثم سار أبو سفيان الى مكة وقال : ان محمدا قد أتاكم بعسكر لا قبل لكم به فالوا فيه ؟ قال من دخل دارى فهو آمن ، ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن ، ومن أغلق بابه فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن « قال ابن عباس : فتنفر الناس الى دورهم والمسجد . وهذا يدل على تقدم عقد الأمان ، وروى مصعب بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم آمن يوم الفتح الناس كلهم الا ستة أنفس : ابن صباية وعكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وابن خطل والقينتين جارييتين كانتا لعبد ابن سعد تغنيان بهجو النبي صلى الله عليه وسلم ولما دخل مكة لم يقتل غير من استثناه ، ولم يسب ، ولم يغنم الأموال والديار ، بل عفا عن بعض من أمر بقتلهم ، وهذه علامات الصلح لا علامات العنوة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وما اصاب المسلمون من مال الكفار وخيف ان يرجع اليهم ينظر فيه - فان كان غير الحيوان - أتلف حتى لا ينتفعوا به ويتقوا به على المسلمين ، وان كان حيوانا لم يجز اتلافه من غير ضرورة ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأل الله تعالى عن قتلها ، قيل : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : ان تذبحها فتأكلها ولا تقطع راسها فترمى بها » وان دعت الى قتله ضرورة بان كان الكفار لا خيل لهم وما اصابه المسلمون خيل ، وخيف ان يأخذوه ويقاتلوه عليه ، جاز قتله ، لانه اذا لم يقتل اخذه الكفار وقاتلوه به المسلمين .

فصل اذا سرق بعض الضامنين نصابا من الغنيمة - فان كان

قبل اخراج الخمس - لم يقطع لمعنيين احدهما : ان له حقا في خمسها .
والثاني : ان له حقا في اربعة اخماسها ، وان سرق بعد اخراج الخمس نظرت -
فان سرق من الخمس - لم يقطع له حقا فيه ، وان سرق من اربعة اخماسها
نظرت - فان سرق قدر حقه او دونه - لم يقطع ، لأن له في ذلك القدر شبهة ،
وان كان اكثر من حقه ففيه وجهان احدهما : انه يقطع ، لأنه لا شبهة له في
سرقه النصاب . والثاني : انه لا يقطع لأن حقه شائع في الجميع فلم يقطع
فيه ، وان كان السارق من غير الفانمين نظرت - فان كان قبل اخراج الخمس
- لم يقطع لأن له حقا في خمسها ، وان كان بعد اخراج الخمس - فان سرق
من الخمس - لم يقطع لأن فيه حقا ، وان سرق ذلك من اربعة اخماسها - فان
كان في الفانمين من للسارق شبهة في ماله كالأب والابن - لم يقطع ، لأن له
شبهة فيما سرق ، وان لم يكن له فيهم من له شبهة في ماله قطع لأنه لا شبهة
له فيما سرق .

فصل وان وطئ بعض الفانمين جارية من الغنيمة لم يجب عليه
الحد ، وقال ابو ثور : يجب ، وهذا خطأ لأن له فيها شبهة ، وهو حق
التملك ، ويجب عليه المهر لأنه وطئ يسقط فيه الحد على الموطوءة للشبهة ،
فوجب المهر على الواطئ ، كالوطئ في النكاح الفاسد . وان أحبلها ثبت النسب
للولد وينعقد الولد حرا للشبهة ، وهل تقسم الجارية في الغنيمة ؟ أو تقوم
على الواطئ ؟ فيه طريقتان ، من أصحابنا من قال : ان قلنا انه اذا ملكها صارت
أم ولد قومت عليه ، وان قلنا : انها لا تصير أم ولد له لم تقوم عليه ، وقال
ابو اسحق : تقوم على القولين ، لأنه لا يجوز قسمتها كما لا يجوز بيعها ،
ولا يجوز تأخير القسمة لأن فيه اضرارا بالفانمين ، فوجب ان تقوم . وان
وضعت فهل تلزمه قيمة الولد لا بنظر فيه ، فان كان قد قومت عليه ، لم
تلزمه لأنها تضع في ملكه ، وان لم تكن قومت عليه تلزمه قيمة الولد لأنها
وضعت في غير ملكه .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو أخرجه النسائي في الصيد عن
محمد بن عبد الله بن يزيد ، وفي الضحايا عن قتيبة وقد مضى بطرقه في الحج .
وفي كتاب الصيد .

اما الأحكام فانه اذا سرق بعض الفانمين نصابا من الغنيمة قبل
اخراج الخمس لم يقطع لأن له حقا في الخمس ، وفي الأربعة الأخماس ، فان
سرق نصابا بعد اخراج الخمس فان سرق من الخمس لم يقطع ، لأن له
فيه حقا ، وان سرقه من اربعة اخماسها فان سرق قدر حقه أو دونه لم

يقطع ؛ لأن له فيما سرقة شبهة ، وإن سرق أكثر من حقه والزائد على حقه نصاب ففيه وجهان ، أحدهما : يقطع لأنه لا شبهة له في سرقة النصاب .
والثاني : لا يقطع لأن حقه شائع في الجميع ، وإن سرق غير الغانمين نصاباً من الغنيمة — فإن سرق منها قبل اخراج الخمس أو من الخمس بعد اخراجها — لم يقطع ، لأن له شبهة في الخمس ، وإن سرق من أربعة أخماسها — فإن لم يكن في الغانمين من له شبهة في ماله كالولد والوالد والسيد — قطع لأنه لا شبهة له فيه ، وإن كان في الغانمين من له شبهة في ماله فمقتضى كلام المصنف أنه لم يقطع ، لأن له شبهة فيها وقال القاضي العمران في البيان : والذي يقتضى المذهب أنه ينظر — فإن سرق قدر نصيبه أو دونه — لم يقطع ، وإن سرق أكثر من نصيبه ففيه وجهان كما لو كان السارق من الغانمين .

وقال ابن قدامة في المغنى : إذا كان السارق بعض الغانمين أو أباه أو سيده فلا قطع عليه لأن له شبهة ، وهو حقه المتعلق بها ، فيكون ذلك مانعاً من قطعه ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات فأشبه ما لو سرق من مال مشترك بينه وبين غيره وهكذا إن كان لأبنته وأبناً ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وزاد أبو حنيفة : إذا كان لذي رحم محرم منه فيها حق لم يقطع ، مبنياً على أنه لا يقطع بسرقة مالهم . ولو كان لأحد الزوجين فيها حق فسرق منها الآخر لم يقطع عند من لا يرى أن أحدهما يقطع بسرقة مال الآخر .

مسألة إذا غنم المسلمون أموال المشركين وحازوها — فإن كان فيها جارية فوطئها رجل من الغانمين فظرت — فإن كان عددهم غير مجصور لم يجب عليه الحد ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء ، وقال مالك وأبو ثور : عليه الحد لقوله تعالى : (الزانية ^(١) والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا زان ، ولأنه وطئ في غير ملك عامدا عالماً بالتحريم فلزمه الحد كما لو وطئ جارية غيره . وقال الأوزاعي : كل من سلف من علمائنا يقول : عليه الأدنى الحدين مائة جلدة ، ونمنع بعض الفقهاء ثبوت الملك في الغنيمة ، وقال : إنما تثبت بالأخبار . هــلينا أنه يملك بهما منها وإن كان

(١) الآية ٢ من سورة النور .

ذلك السهم غير معلوم ، فصار ذلك شبهة فسقط به الحد عنه ، وأما الآية
فمخصوصة بوطء الجارية المشتركة وجارية ابنه فنقيس عليه هذا . ومنع
المالك لا يصلح لأن ملك الكفار قد زال ، ولا يزول الا الى مالك . ولأنه
تصح قسمته ويملك الغانمون طلب قسمتها فأشبهت مال الوارث . اذا ثبت
هذا فانه يعزر ولا يبلغ بالتعزير الحد ، ويؤخذ منه مهر مثلها فيطرح في
المقسم ، وهذا قال أحمد وأصحابه ، وقال في البيان : وأما التعزير - فان
كان قد نشأ في بلاد الاسلام وعلم تحريم ذلك - عزز ، وان نشأ في بادية
بعيدة ولم يعلم تحريم ذلك لم يعزر ، ويجب عليه جميع المهر لأنه وطء في
غير ملك يسقط فيه الحد عن الموطوءة ، فوجب المهر كما لو وطئ في نكاح
فاسد . فان ملكها بعد ذلك لم يسقط عنه شيء من المهر كما لو وطئ جارية
غيره بشبهة ثم ملكها - فان كانت بحالها ، وأخرج الامام الخمس لأهل
الخمس وقسم أربعة أخماسها بين الغانمين فدفع جارية من المنعم الى عشرة
من الغانمين بحصتهم - لأن له أن يفعل ذلك فوطئها أحدهم نظرت - فان
وطئها بعد أن اختاروا تملكها فهي كالجارية بين الشركاء ، فلا يجب عليه
الحد ، ويجب عليه تسعة أعشار المهر ، ويسقط العشر لأن ذلك حصة ملكه ،
وان وطئها قبل أن يختاروا تملكها فلا حد عليه وعليه جميع المهر . هذا
الكلام اذا لم يجلبها ، فأما اذا جلبها الواطيء نظرت - فان كان عدد الغانمين
غير محصور فان الولد حر ، ويلحق الواطيء نسبه ، وقال أبو حنيفة :
لا يلحقه نسبه ، ويكون مملوكا للغانمين ، دليلنا أنه وطء سقط فيه الحد
عن الواطيء للشبهة فلحقه نسبه ، كما لو وطئ امرأة بنكاح فاسد ، وتصير
الجارية أم ولد له في الحال ، لأنها علق من بحر في غير ملكه ، فان ملكها
بعد ذلك فهل تصير أم ولد له ؟ فيه قولان ، وهل تقوم الجارية على الواطيء
أو تقسم بين الغانمين ؟ فقال أبو اسحاق المروزي تقوم عليه ، قولاً واحداً ،
لأنه لا يجوز قسمتها بين الغانمين ولا بيعها لأنها حامل بحر ، ولا يجوز أن
تؤخر قسمتها الى أن تضع ، لأن فيه ضرراً على الغانمين فلم يبق الا التقويم ،
فاذا قلنا : لا تقوم عليه فلا كلام ، وان قلنا تقوم عليه - فان كانت قيمتها قدر
حقه - أخذها ، وان كانت قيمتها أقل من حقه من الغنيمة أخذها ، وأخذ
تمام حقه من الغنيمة ، وان كانت قيمتها أكثر من حقه من الغنيمة وجب عليه .

دفع الفضل الى الغانمين : فان لم يكن معه الفضل قال الشيخ أبو حامد :
بثت منها بقدر الزيادة رقيقا للغانمين وسار الباقي أم ولد له .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن قتل في دار الحرب قتلا يوجب القصاص ، او اتى
بمعصية توجب الحد ، وجب عليه ما يجب في دار الاسلام ، لانه لا تختلف
الادان في تحريم الفعل فلم تختلفا فيما يجب به من العقوبة .

فصل وان تجسس رجل من المسلمين الكفار لم يقتل ، لما روى
عن علي كرم الله وجهه قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والزيبر
والمقداد وقال : انطلقوا حتى تأتوا (روضه خاخ) فان فيها طغينة معها كتاب
يخدوه منها ، فانطلقنا حتى آتينا الروضة ، فاذا بالطغينة فقلنا : اخرجني
الكتاب فاخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا
فيه : من حاطب بن أبي بلتعة (رضى الله عنه) الى اناس بمكة يخبرهم ببعض
امور رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا حاطب ما هذا ؟ قال :
يا رسول الله لا تعجل على انما كنت امرأ ملصقا فاحببت ان اتخذ عندهم يدا
يحمون بها قرايتي . ولم افعل ذلك ارتدادا عن ديني ، ولا ارضى الكفر بعد
الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اما انه قد صدق ، فقال
عمر : دعني يا رسول الله اضرب عنق هذا المنافق ، فقال : انه قد شهد بدمي .
فقال سفيان ابن عيينة فانزل الله : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم
اولياء ، وقرأ سفيان الى قوله : فقد ضل سواء السبيل » .

الشرح حديث الطغينة متفق عليه وقد روى ابن اسحق عن
محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة قال : « لما أجمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسير الى مكة كتب حاطب بن أبي بلتعة الى قريش يخبرهم ثم
أعطاه امرأة من مزينة » وذكر ابن اسحق أن اسمها سارة . وذكر الواقدي
أن اسمها كنود ، وله رواية أخرى أن اسمها سارة ، وأخرى أم سارة ،
وذكر الواقدي أن حاطبا جعل لها عشرة دنانير على ذلك ، وقيل ديناراً
واحداً ، وقيل انها كانت مولاة للعباس . قال السهيلي : كان حاطب حليفا
لعبد الله بن حصيد بن زهير بن أسد بن عبد العزى ، ونقل الشوكاني هذا
كله ثم نقل عن يحيى بن سلام في تفسيره أن لفظ الكتاب : « أما بعد

يامعشر قريش ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءكم بجيش كالليل ،
يسير كالسيل ، فوالله لو جاءكم وحده ، لنصره الله وأنجز له وعده ، فانظروا
لأنفسكم والسلام » . كذا حكاه السهيلي ورواه الواقدي بسند له مرسل
أن حاطبا كتب الى سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالغزو ، ولا أراه يريد غيركم ، وقد
أحببت أن تكون لي عندهم يد . وذكر القشيري أن حاطب بن أبي بلتعة كان
من أهل اليمن ، وكان له حلف بمكة في بني أسد بن عبد العزى وقيل :
كان حليفا للزبير بن العوام فقدمت من مكة سارة مولاة أبي عمرو بن صفى
ابن هشام بن عبد مناف ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتجهز لفتح مكة .
وقيل : كان هذا زمن الحديدية فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أمهاجرة جئت يا سارة ؟ فقالت : لا . قال : أمسلمة جئت ؟ قالت : لا .
قال : فما جاء بك ؟ قالت : كنتم الأهل والموالي ، والأصل والعشيرة : وقد
ذهب الموالي - تعنى قتلوا يوم بدر - وقد احتجت حاجة شديدة فقدمت
عليكم لتعطوني وتكسوني ، فقال عليه الصلاة والسلام : فأين أنت عن
شباب أهل مكة ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب منى شيء بعد بوقعة بدر ،
فحث رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عبد المطلب وبنى المطلب على
إعطائهما ، فكسوها وأعطوها وحملوها فخرجت الى مكة وأتاها حاطب
فقال : أعطيك عشرة دنانير وبرداً على أن تبلى هذا الكتاب الى أهل مكة ،
وكتب في الكتاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدكم فخذوا حذركم ،
فخرجت سارة ونزل جبريل فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فبعث
عليه والزبير وأبا مرثد الغنوي ، وفي رواية : « عليا والزبير والمقداد » وفي
رواية : « أرسل عليا وعمار بن ياسر » وفي رواية : « عليا وعمارا وعمر
والزبير وطلحة والمقداد وأبا مرثد » ، وكانوا كلهم فرسانا وقال لهم :
« انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها طعينة ، ومعها كتاب من حاطب
الى المشركين فخذوه منها واخلوها سبيلها ، فإن لم تدفعه لكم فاضربوا
عنقها » فادركوها في ذلك المكان ، فقالوا لها : أين الكتاب فحلفت ما معها
كتاب ، ففتشوا أمتعتها فلم يجدوا معها كتابا ، فهموا بالرجوع فقال علي :
والله ما كذبنا ولا كذبنا وسل سيفه وقال : أخرجي الكتاب والا والله

لأجردنك ولأضربن عنقك . فلما رأيت الجد أخرجته من ذؤبتها : وفي رواية من حجزتها ، فخلوا سبيلها ورجعوا بالكتاب الى النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل الى حاطب فقال : هل تعرف الكتاب ؟ قال : نعم . وذكر الحديث بنحو ما جاء في المذهب ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمن جميع الناس يوم الفتح الا أربعة هي أحدهم .

اما اللغات قوله : « فان فيها طعينة » قال ابن بطل في شرح غريب المذهب : الطعينة المرأة في الهودج وأصل الطعينة هو الهودج ثم سميت المرأة طعينة لكونها فيه مأخوذ من الطعن وهو الارتحال ، قال تعالى : « يوم ضعنكم ^(١) ويوم اقامتكم » .

قال ابن بطل في شرح غريب المذهب : « قوله فأخرجته من عقاصها » عقص الشعر ليه وضفره على الرأس ، ومنه سميت الشاة الملتوية القرن عقصاء . والعقاص جمع عقصة مثل رهمة ورهام . قال امرؤ القيس :
يضل العقاص في شئ ومرسل

وقوله : « كنت امرءا ملصقا » الملصق بالقوم والملتصق المنضم اليهم وليس منهم . قوله : « يدا » أراد صنيعه منهم يمنعون بها قرابتي قال :
تكن لك في قولي يد يشكرونها وأيدي الندى في الصالحين قروض

قوله : « دعني أضرب عنق هذا المنافق » قال : قد ذكرنا أن المنافق الذي يظهر الايمان ويستر الكفر ، وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه أحدها أنه مشتق من النفق وهو السرب من قوله تعالى : « فان استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض » فشبّه بالذي يدخل النفق ويستتر به . والثاني : أنه مشتق من نافقاء اليربوع وهو جحره ، لأن له جحرا يسمى النافقاء ، وآخر يقال له : القاصعاء ، فاذا طلب من النافقاء قصع فخرج من القاصعاء وان طلب من القاصعاء نفق فخرج من النافقاء ، وكذلك المنافق يدخل في الكفر ويخرج

(١) الآية ٨٠ من سورة النحل .

من الاسلام مراة للكفار ويخرج من الكفر ويدخل في الاسلام مراة للمسلمين . والثالث : أنه مشتق من النافقاء بمعنى آخر ؛ وذلك أنه يحفر في الأرض حتى اذا كاد أن يبلغ ظاهرها أرق التراب ، فاذا خاف حرق الأرض وبقي في ظاهره تراب وظاهر جحره تراب ؛ وباطنه حفر ؛ والمنافق باطنه كفر وظاهره ايمان ؛ ولليروع أربعة أجرة : الراهطاء ، والنافقاء ، والقاصعاء ، والدأماء ، قوله : « عدوى وعدوكم » قال الهروي : العداوة تباعد القلوب والنيات ، وقال ابن الأنباري : لأنه يعدو بالمكروه والظلم ، ويقال : عدا عليه عدوا ! اذا ظلمه قال الله تعالى : « فيسبوا الله عدوا بغير علم » أى ظلموا والعدو يقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، قال الله تعالى : « فانهم عدو لى » وقال : « وهم لكم عدو » وقال الشاعر :

اذا أنا لم أنفع خليلي بوده فان عدوى لن يضرهم بفضي

وقد يجمع فيقال : أعداء ، قال الله تعالى : « فلا تشنت بي الأعداء » اهـ .

اما الاحكام فانه اذا تجسس المسلم للكفار وأوقفهم على أخبار المسلمين ودلهم على عوراتهم فلا يجب قتله بذلك لحديث على في قصة حاطب ابن أبى بلتعة هذا كلام الأصحاب . ونحن اذا تأملنا علة العفو عنه نجد أنها علة خاصة لا يشترك مع حاطب غيره ممن يأتى بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم تلك هى اشتراكه في غزوة بدر ، ولا ظن أن خطاب حاطب بصيغته التى وردت آتفا تهيد أنه كشف للمسلمين عورة أو دل المشركين منهم على ثغرة ؛ وانما يمكن أن يقال في عمله هذا أنه أفشى أسراراً حربية عن مسيرة المسلمين الى فتح مكة كاحتمال يمكن وقوعه ، ثم أرعد في خطابه ارعادا يزلزل أقدام المشركين ، فما أحسب حاطبا الا مجتهدا في هذا يريد أن يفت في عضد المشركين ، وان كان في هذا العمل بعض ما فيه من النفع للمشركين من حيث احاطتهم علما بسر من أسرارهم بل هو أهم أسرار المسلمين . ولذلك فاني أدع للامام أن يقدر لمن خان المسلمين واتصل بأعدائهم وأفشى أسرارهم ودل المشركين على عوراتهم الجزاء الذى يتناسب مع جريمته ، وقد حددها عمر

رضى الله عنه بضرب عنقه . ولم يمنع من ذلك ألا كونه من أهل بدر ، وليس كل مسلم بدريا . حتى نضع كل مسلم في صف حاطب ، وكل خيانة للمسلمين في وصف كتاب حاطب فلنتنبه لهذا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا اخذ المشركون مال المسلمين بالقهر لم يملكوه ، واذا استرجع منهم وجب رده الى صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه » وروى عمران بن الحصين رضى الله عنه قال : « اغار المشركون على سرح رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا به ، وذهبوا بالعصباء واسروا امرأة من المسلمين ، فركبتها وجعلت لله عليها ان نجاهها الله لتحررها ، فقدمت المدينة واخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بس ما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله عز وجل ، ولا فيما يملكه ابن آدم » فان لم يعلم به حتى قسم دفع الى من وقع في سهمه العوض من خمس الخمس ، ورد المال الى صاحبه لانه يشق نقض القسمة .

فصل وان اسر الكفار مسالما واطلقوه من غير شرط فله ان يقتلهم في النفس والمال ، لانهم كفار لا امان لهم ، وان اطلقوه على انه في امان ولم يستأمنوه ففيه وجهان : احدهما - وهو قول ابي علي بن ابي هريرة : انه لا امان لهم لانهم لم يستأمنوه . والثاني - وهو ظاهر المذهب : انهم في امانه لانهم جعلوه في امان ، فوجب ان يكونوا منه في امان ، وان كان مجبوسا فاطلقوه واستخلفوه انه لا يرجع الى دار الاسلام لم يلزمه حكم اليمين ، ولا كفارة عليه اذا حلف ، لان ظاهره الاكراه ، فان ابتدا وحلف انه ان اطلق لم يخرج الى دار الاسلام ففيه وجهان احدهما : انها يمين اكراه ، فان خرج لم يلزمه كفارة ، لانه لم يقدر على الخروج الا باليمين ، فاشبهه اذا حلفوه على ذلك . والثاني : انه يمين اختيار ، فان خرج لزمته الكفارة لانه بدا بها من غير اكراه ، وان اطلق ليخرج الى دار الاسلام وشرط عليه ان يعود اليهم او يحمل لهم مالا لم يلزمه العود ، لان مقامه في دار الحرب لا يجوز ، ولا يلزمه بالشرط ما ضمن من المال ، لانه ضمان من مال بغير حق ، والمستحب ان يحمل لهم ما ضمن ليكون ذلك طريقا لم اطلاق الاسرى .

الشرح الحديث الأول أخرجه الدارقطني عن أنس وفي اسناده الحارث الفهري مجهول ، وعنده عن حميد عن أنس وفي اسناده داود بن الزبرقان وهو متروك ، وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة

الرقاشي عن عمه وفي اسناده على بن زيد بن جدعان وأخرجه الحاكم من طريق عكرمة ، والدارقطني من طريق ابن عباس وفي اسناده العزمي ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم من حديث أبي حميد الساعدي ولفظه : « لا يحل لامرئ مسلم أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه » وحديث عمران بن الحصين أخرجه مسلم في النذور عن زهير بن حرب وعلى بن حجر ، وأبو داود في النذور عن سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى الطباع والترمذي في السير عن ابن أبي عمر والنسائي في النذور عن هناد وعن عمرو بن عثمان وعن علي بن ميمون وعن قتيبة وعن أحمد بن حرب وعن هلال بن العلاء وعن يعقوب بن ابراهيم وعن محمد بن منصور ، وعن ابراهيم بن يعقوب وعن محمد بن وهب الحراني . وأخرجه ابن ماجه في الكفارات عن سهل بن سهل .

أما العضباء فهي ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق عليها هذا الاسم علما عليها ولم تكن عضباء على الصفة ، أعني مقطوعة في الأذن أو في الأنف .

أما الأحكام فإنه اذا قهر المشركون المسلمين ، وأخذوا شيئا من أموالهم لم يملكه المشركون بذلك ، فمضى ظهر المسلمون عليهم ، وأخذوا ذلك المال ، فمالكه أحق به . فان وجده قبل القسمة أخذه وان لم يجده الا بعد القسمة أخذه ممن وقع في سهمه ، وأعطى الامام من وقع في سهمه عوضه في سهم المصالح . هذا مذهبنا وبه قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعبادة بن الصامت رضي الله عنه واحدي الروايتين عن عمر رضي الله عنه وهو قول ربيعة والزهرى وقال عمرو بن دينار : اذا حازه المشركون الى دار الحرب ملكوه ، فاذا ظهر المسلمون وغنموه فهو للغنائم ، سواء كان قتل القسمة أو بعد القسمة ، وقال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه : اذا حازه المشركون الى دار الحرب ملكوه ، فاذا ظهر المسلمون عليهم وغنموه فان وجده صاحبه قبل القسمة ، فهو أحق به ، فيأخذه بلا شيء ، وان وجده بعد القسمة فهو أحق به بالقيمة ، فيرد قيمته على من وقع في سهمه ، الا أن أبا حنيفة قال : اذا أسلم هذا الكافر الذي حصل في يده فإنه أحق به من

صاحبه ، وان دخل مسلم دار الشرك متلصصا وسرق ذلك المال فصاحبه أحق به بالقيمة ، وان ملكه مسلم عن الشرك بيع فصاحبه أولى به بقيمته .
 دليلنا قوله تعالى : « وأورثكم ^(١) أرضهم وديارهم وأموالهم » فامتن علينا بأن ملكنا أرض المشركين وأموالهم بالقهر والغلبة ، فلو كان المشركون يملكون علينا بالقهر والغلبة لساوونا في ذلك ، وبطل موضع الامتان . ولأن عمران بن الحصين رضى الله عنه روى أن المشركين أغاروا على سرح رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا وذهبوا بالعضباء ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأسروا امرأة من المسلمين وأوثقوها فانقلت من وثاقها ذات ليلة فأنت الابل ، فكلما مست بعيرا رغا حتى أتت العضباء فمستها فلم ترغ ، فركبتها وصاحت بها فانطلقت ، فطلبت فلم يروها فركبوا خلفها فنذرت ان نجاها الله تعالى لتتحرنها ، فلما قدمت المدينة عرفت أنها ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت نذرها فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : « سبحان الله !! بس ما جزيتها ، لا وفاء لنذركي معصية الله ، ولا فيما يملكه ابن آدم » فلو كانوا ملكوها لما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم أخذها من المرأة .

مسألة اذا أسر المشركون مسلما وحملوه الى دار الشرك ثم أطلقوه بلا ثمن نظرت — فان أطلقوه وأمنوه على أن يكون في ديارهم فلا يجوز له المقام في دار الشرك ، لأن مقامه فيها معصية ، فيجب عليه أن يهرب ، ولكن لا يجوز له أن يسبي أحدا منهم ولا يقتله ، ولا يأخذ شيئا من أموالهم ، لأنهم اذا أمنوه اقتضى أن يكونوا آمنه على أمان ، وحكى الشيخ أبو اسحق الشيرازي هنا عن أبي على ابن أبي هريرة أنه لا أمان لهم منه ، لأنهم لم يستأمنوا ، والأول هو المشهور .

وان أطلقوه على أن يقيم في أرضهم ولم يؤمنوه ، وجب عليه الهرب منهم ، وجاز له قتلهم وستيهم وأخذ مالهم ، لأنه لا أمان بينه وبينهم ، وان أطلقوه على أن يقيم في أرضهم ، وحلفوه على ألا يخرج — فان أكرهوه على

(١) الآية ٢٧ من سورة الاحزاب .

اليمين — لم يلزمه حكم اليمين ، وعليه أن يخرج . قال الشيخ أبو حامد : ولا يجوز له أن يقتل منهم ولا يسبي ، ولا يأخذ شيئا من أموالهم لأن احلافهم له أمان منهم ، وإن لم يكرهوه على اليمين بل حلف من عند نفسه ففيه وجهان أحدهما : أنها يمين اكراه ، فإن خرج لم يلزمه الكفارة ، لأنه لا يقدر على الخروج الا باليمين ، فهو كما لو أكرهوه عليها . والثاني : أنها ليست بيمين اكراه ، وهو المشهور ، لأنه حلفها باختياره ، الا أنها يمين على فعل ما لا يحل له فعله فيلزمه الخروج . وإذا خرج لزمته الكفارة .

فرع وإن أطلقوه على أن ينفذ لهم من دار الاسلام مالا أنفقوا عليه ، فإن لم ينفذه اليهم عاد اليهم ، فهل يلزمه ائقاذ المال اليهم اذا وجده ؟ اختلف أصحابنا فيه فقال المصنف هنا : لا يلزمه لأنه ضمان ما بغير حق ، الا أن المستحب أن ينفذه اليهم ليكون ذلك طريقا الى اطلاق الأسرى قال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : يلزمه ائقاذ المال اليهم ، لأن فيه مصلحة ، لأنه اذا لم ينفذ المال اليهم لم يثقوا بقول الأسارى في ذلك ، فلا يطلقونهم ، والذي يقتضي المذهب أنه متى أنفذ اليهم المال — اما مستحبا على قول المصنف أو واجبا على قول غيره — فإنهم لا يملكونه ، بل يكون كالذي أخذوه منه قهرا ، على ما مضى ، لأنهم أخذوه بغير حق . فإن لم يقدر على المال الذي شرطوه عليه لم يلزمه العود اليهم . وقال الأوزاعي : يلزمه العود اليهم . دليلنا أن مقامه في دار الشرك معصية ، فلا يلزمه العود اليها .

فرع وإن أخذ الأسير مالا من بعض الكفار على أن ينفذ اليهم عوضه من دار الاسلام لزمه أن ينفذ اليهم عوضه لأنه أخذه منه بعقد ، وعقد المسلم مع الكافر صحيح ، بدليل أنه لا يصح أن يتناع منه درهمن بدرهم ، وإن أعطاه بعض المشركون شيئا لبيعه لهم في دار الاسلام ويرده عليه ، كان وكيلا له كما لو وكله المسلم على ماله .

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه قال الله تعالى : « هو (١) الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله » فاعترض

(١) الآية ٢٨ من سورة الفتح .

على هذا وقيل : كيف أخبر الله تعالى أنه يظهر دين الاسلام على الأديان كلها ، وقد وجدنا الأديان باقية ، مثل دين اليهود والنصارى والمجوس ، فأجاب أصحابنا عن ذلك بأربعة أجوبة ، أحدها : أنه أراد اظهار الاسلام بالحجج والبراهين لأنه ما من أحد يتفكر في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم التي أتى بها في حياته الا ويعلم أن دين الاسلام حق ، وأن غيره باطل . والثاني : أنه أراد بالآية اظهار الاسلام في الحجاز دون غيره من البلاد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث فيه ، وكانت فيه أديان مختلفة فأسلم بعضهم ، وقتل بعضهم ، ودخل تحت الجزية والصغار بعضهم . والثالث : أن الاسلام قد ظهر على كل دين لأنه ما من دين الا وقد أثر الاسلام فيه ، وإن كان قد بقي منهم بقية . والرابع : أنه أراد بالآية اذا نزل عيسى ابن مريم لأنه لا يبقى على وجه الأرض دين غير دين الاسلام ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن ينزل فيكم عيسى ابن مريم حكما عدلا قسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية » وهذا موافق لقوله صلى الله عليه وسلم : « زويت لى الأرض فأريت مشارقها ومغاربها ، وسيلنغ ملك أمتى ما زوى لى منها » قالوا : وإنما يكون ذلك اذا نزل عيسى أ ه .

قلت : ولى جواب خامس ، أن الله تعالى اذا قال : « ليظهره على الدين كله » فعلى طريقين فاما أن يكون الاظهار بمعناه الكونى ، فيكون قد سبق في قضائه وقدره أن الاسلام سيظهر يوما على الأديان كلها ان عاجلا وان آجلا ، لأن قضاء الله الكونى واقع لا محالة : « ويقولون متى هو ؟ قل : عسى أن يكون قريبا » والطريق الثانى : أن يكون الاظهار بمعناه الشرعى يعنى : هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق لتبعموه ، ولتظهروه على كل دين ، وهذا ما أراده منكم ، وتدبكم إليه فان لم تفعلوا ذلك عصيتم وأنتم . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الأنفال

يجوز لأمر الجيش أن ينفل لمن فعل فعلا يفضي إلى الظفر بالعدو ؛ كالتجسس ، والدلالة على طريق أو قلعة ، أو التقدم بالدخول إلى دار الحرب ، أو الرجوع إليها بعد خروج الجيش منها ، لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداية الرابع ، وفي الققول الثالث » وتقدير النفل إلى رأي أمير الجيش ، لأنه بذل لمصلحة الحرب فكان تقديره إلى رأي الأمر ، ويكون ذلك على قدر العمل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في البداية الرابع ، وفي الققول الثالث ، لأن التفرير في الققول أعظم ، لأنه يدخل إلى دار الحرب والعدو منه على حذر ، وفي البداية يدخل والعدو منه على غير حذر . ويجوز شرط النفل من بيت مال المسلمين ، ويجوز شرطه من المال ، الذي يؤخذ من المشركين ، فإن جعل في بيت مال المسلمين كان ذلك من خمس الخمس ، لما روى سعيد بن المسيب قال : « كان الناس يعطون النفل من الخمس » ولأنه مال يصرف في مصلحة المسلمين فكان من خمس الخمس ، ولا يجوز أن يكون مجهولا ، لأنه عوض في عقد لا تدعو الحاجة فيه إلى الجهل به ، فلم يجز أن يكون مجهولا ، كالجهل في رد الآبق ، وإن كان النفل من مال الكفار جاز أن يكون مجهولا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « جعل في البداية الرابع ، وفي الققول الثالث » وذلك جزء من غنيمة مجهولة .

الشرح حديث عبادة بن الصامت أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد بلفظ المصنف ، وفي رواية عند أحمد : « كان إذا غاب في أرض العدو نفل الرابع ، وإن أقبل راجعا وكل الناس نفل الثالث ، وكان يكره الأتفال ويقول : « ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم » وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن الجارود وصححه وابن حبان والحاكم عن حبيب بن سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل الرابع بعد الخمس في بدائته ونفل الثالث بعد الخمس في رجعتة » ورواه أبو داود عن حبيب بن ثبات ، منها عن مكحول بن عبد الله الشامي قال : « كنت عبدا بمصر لامرأة من

بنى هذيل . فاعتقتى فما خرجت من مصر وبها علم : لا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الحجاز ، فما خرجت منها وبها علم الا حويته فيما أرى . ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم الا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الشام فغربلتها ، كل ذلك أسأل عن النفل ، فلم أجد أحدا يخبرنى فيه بشئ حتى لقيت شيخا يقال له : زياد بن جارية التميمى ، فقلت له : هل سمعت فى النفل شيئا ؟ قال : نعم ، سمعت حبيب بن مسلبة الفهرى يقول : « شهدت النبى صلى الله عليه وسلم نفل الربع فى التلدة ، والثالث فى الرجعة » قال المنذرى : وأنكر بعضهم أن يكون لحبيب هذا صحة ، وأثبتها غير واحد ، وقد قال فى حديثه : شهدت النبى صلى الله عليه وسلم وكنيته . أبو عبد الرحمن ، فكان يسمى حبيب الرومى لكثرة مجاهدته الروم . وولاه عمر بن الخطاب أعمال الجزيرة وأذربيجان ، وكان فاضلا مجاب الدعوة . وحديث سعيد بن المسيب : « كان الناس الخ » أخرجه البيهقى هكذا مرسلا . وأخرجه الشافعى : أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : « كان الناس يعطون النفل من الخمس » .

اما اللغات فالنفل بالتحريك الغنيمة والهبة قال لييد :

ان تقوى ربنا خير نفل وباذن الله ريشى والعجل

والجمع أنفال ونفال ، قالت جنوب أخت عمرو ذى الكلب

وقد علمت فهم عند اللقاء بأنهم لك كانوا ثمالا

قال ابن بطال : وأصله العطية بغير وجوب على المعطى ، ومنه قيل لصلاة التطوع نافلة وقيل أصله الزيادة ، لأنها زائدة على الفرائض ، ولأن الغنيمة زادها الله هذه الأمة فى الخلال ، ومنه قوله تعالى : « ووهبنا ^(١) له اسحق ، ويعقوب نافلة » أى زيادة على اسحق ، ويسمى ولد الولد نافلة ، لأنه زيادة على الولد ، (والغنيمة) أصلها الربح والفضل ، ومنه الحديث فى الراهن : « له غنمه » أى ربحه وفضله . (والفىء) أصله فى اللغة الرجوع ، يقال :

(١) الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

فأى كذا أى رجيع اليه والمعنى انه مال ورجع الى المسلمين ورد . ومنه
فيل للنفل فى . لأنه يرجع من جانب الى جانب . قوله : (لأمير الجيش)
سسى الأمير نصيرا لأن أصحابه يفزعون فى أمرهم الى مؤامراته اى مشاورته .
وقيل : سسى أميرا لنفاذ أمره . وقيل : انه مشتق من أمر بكسر الميم اى كثر
لأنه فى نفسه - وان كان وحده - كثير . وقد فسر قوله تعالى : « أمرنا
مترفيا » أى كثرناهم قوله : (كان ينفل فى البداية الربع وفى الرجعة الثلث)
فى بعضها (الققول) البداية : السرية الذى ينفذها الإمام أول ما يدخل بلاد
العدو ، وأراد بالبداء ابتداء السفر يعنى فى الغزو ، يقال أكثر : للبداء بكذا
وللرجعة بكذا . وقيل : الرجعة التى ينفذها بعد رجوعه من بلاد العدو .
والققول هو الرجوع : يقال : فنل من الحج ومن الغزو اذا رجع منه ، ولا
يقال للرفقة فى السفر : قافلة الا اذا كانوا راجعين الى بلادهم ، ولا يقال
ذلك فى ذهابهم ، وهو مما تغلط فيه العامة . قال الجوهري : القلعة الحصن
على الجبل . اهـ . من شرح غريب المذهب لابن بطال .

أما الأحكام فان النفل هو أن يعلق الامام والأمير على الجيش
استحقاقه مال الغنية بفعل يقضى الى الظفر بالعدو ، كان يقول : من دنا
على القلعة الفلانية أو من فتحها أو تقدم فى السرية الفلانية فله كذا ، فاذا
فعل رجل ذلك استحق ما شرطه له الامام لما روى ابن عمر رضى الله عنهما :
« أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث سرية قبل نجد ، فخرجت فيها فبلغت
سهما لنا اثنتى عشر بعيرا ، وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا »
متفق عليه . ولحديث عبادة بن الصامت الذى خرجناه آتفا .

واختلف فى تأويل البداء والرجعة ، فقيل : البداء هى السرية التى ينفذها
الإمام أول ما يدخل بلاد العدو ، والرجعة هى السرية التى ينفذها بعد السرية
الأولى ، لأن عمل الثانية أشق من عمل الأولى ، لأن الأولى تدخل والعدو
على غرة منه ، والثانية تدخل والعدو على حذر ، وقيل : البداء هى السرية
التى ينفذها الامام وقت دخوله بلاد العدو ، والرجعة التى ينفذها بعد
رجوعه من بلد العدو ، ولأن حال الأول أسهل ، لأن الامام من وراءهم يعظم
ويعضدهم ويشد أزرهم ، والثانية ليس وراءها من يعضدها .

إذا ثبت هذا فالنفل غير مقدر بل هو الى رأى أمير الجيش ، وتختلف باختلاف قلة العمل وكثرته ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تفل في البداية الربيع ، وفي الرجعة الثلث ، وانما خالف بينهما لأن العمل فيهما يختلف على ما مضى وسيأتى مزيد ايضاح في الفصل بعده .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال الأمير : من دلى على القلعة الفلانية فله منها جارية ، فدلّه عليها رجل نظرت - فان لم تفتح القلعة - لم يجب للدليل شيء . ومن أصحابنا من قال : يرضخ له لدلائته ، والمذهب الأول ، لأنه لما جعل له الجارية من القلعة صار تقديره : من دلى على القلعة وفتحت ، كانت له منها جارية ، لأنه لا يقدر على تسليم الجارية الا بالفتح ، فلم يستحق من غير الفتح شيئاً ، وان فتحت عنوة ولم تكن فيها جارية لم يستحق شيئاً ، لأنه شرط معدوم ، وان كانت فيها جارية سلمت اليه ولا حق فيها للغانمين ، ولا لاهل الخمس ، لأنه استحقها بسبب سابق للفتح ، وان أسلمت الجارية قبل القدرة عليها لم يستحقها ، لأن اسلامها يمنع من استرقاقها ، ويجب له قيمتها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « صالح اهل مكة على ان يرد اليهم من جاء من المسلمين ، فمنعه الله عز وجل من ردهن ، وأمره ان يرد مهورهن » وان أسلمت بعد القدرة عليها - فان كان الدليل مسلماً - سلمت اليه ، وان كان كافراً - فان قلنا : ان الكافر يملك العبد المسلم بالشراء - استحقها ثم اجبر على ازالة الملك عنها ، وان قلنا : انه لا يملك ، دفع اليه قيمتها . وان أسلم الدليل بعد ذلك لم يستحقها ، لأنه أسلم بعد ما انتقل حقه الى قيمتها . وان فتحت والجارية قد ماتت ففيه قولان ، أحدهما : ان له قيمتها ، لأنه تعلم تسليمها فوجب قيمتها ، كما لو أسلمت . والثاني : انه لا يجب له قيمتها لأنه غير مقدور عليها ، فلم يجب قيمتها ، كما لو لم تكن فيها جارية . وان فتحت صلحاً نظرت - فان لم تدخل الجارية في الصلح - كان الحكم فيها كالحكم اذا فتحت عنوة ، فان دخلت في الصلح ففيه وجهان ، أحدهما - وهو قول أبى اسحق : ان الجارية للدليل ، وشرطها في الصلح لا يصح ، كما لو زوجت امرأة من رجل ثم زوجت من آخر . والثاني : ان شرطها في الصلح صحيح لأن الدليل لو عفا عنها أمضينا الصلح فيها ، ولو كان فاسداً لم يمض الا بعقد مجدد . فعلى هذا ان رضى الدليل بغيرها من جوارى القلعة ، أو رضى بقيمتها ، أمضينا الصلح ، وان لم يرض ورضى اهل القلعة بتسليمها فكن ذلك ، وان امتنع اهل القلعة من دفع الجارية وامتنع الدليل من الانتقال الى البدل ردوا الى القلعة ، وقد زال الصلح ، لأنه اجتمع امران

متنافيان ، وتعذر الجمع بينهما ، وحق الدليل سابق ففسخ الصلح .
ولصاحب القلعة ان يحصن القلعة كما كانت من غير زيادة ، وأن فتحت بعد
ذلك عنوة كانت الجارية للدليل ، وأن لم تفتح لم يكن له شيء .

فصل اذا قال الأمير قبل الحرب : من اخذ شيئاً فهو له ، فقد
اوما فيه الى قولين احدهما : ان الشرط صحيح ، لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال يوم بدر : « من اخذ شيئاً فهو له » والثاني وهو الصحيح : انه
لا يصح الشرط ، لأنه جزء من الفدية ، شرطه لمن لا يستحقه من غير شرط ،
فلا يستحقه بالشرط ، كما لو شرطه لغير الفانين ، والخبر ورد في غنائم بدر
وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء .

الشرح خبر صلح أهل مكة مضى عن مروان بن الحكم والمصور
أخرجه في الصحيح وقد ورد فيه أن الله تعالى أنزل « اذا ^(١) جاءكم المؤمنات
مهاجرات » وقد جاء في جامع أحكام القرآن للإمام القرطبي أن في هذه الآية:

« يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن ، الله
أعلم بإيمانهن ، فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجوهن الى الكفار لانهن حل
لهم ولا هم يحلون لهن ، وآتوهن ما أنفقوا الخ الآية » ست عشرة مسألة
ثم جاء فيه :

قال ابن عباس : « جرى الصلح بين مشركي مكة عام الحديبية على أن
من أتاه من أهل مكة رده اليهم ، فجاءت سعيدة بنت الحارث الأسلمية بعد
الفراغ من الكتاب والنبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية بعد فأقبل زوجها ،
وكان كافراً ، وهو صيفى بن الراهب ، وقيل : مسافر المخزومي - فقال :
يا محمد اردد على امرأتى فانك شرطت ذلك ! وهذه طينة الكتاب لم تجف
بعد ، فأنزل الله تعالى هذه الآية . وقيل جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي
معيط ، فجاء أهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يردها وقيل هربت
من زوجها عمرو بن العاص ومعهما أخوها عمارة والوليد ، فرد النبي صلى
الله عليه وسلم أخوها وجلسها ، فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ردها
علينا للشرط فقال صلى الله عليه وسلم : « كان الشرط في الرجال لا في النساء »

(١) الآية ١٠ من سورة المتحنة .

فأنزل هذه الآية • وعن عروة كان مما اشترط سهل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية : ألا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا ، حتى أنزل الله تعالى في المؤمنين ما أنزل ، يومئذ إلى أن الشرط في رد النساء نسخ بذلك ثم ساق روايات أخرى في أسباب نزولها كامرأة ثابت بن الشمرخ وامرأة حسان بن الدحداح • ثم قال : وأكثر أهل العلم أنها أم كلثوم • قلت : وكيف لا ؟ وهي رواية البخاري • ثم قال :

واختلف أهل العلم هل دخل النساء في عقد المهادنة لفظاً أو عموماً ، فمن أراد المزيد فليرجع إلى تفسير القرطبي • وقد عد الشافعي النفل على ثلاثة أوجه في الأمم • الوجه الأول وهو السلب وقد مضى فيمن قتل قتيلاً فإن له سلبه • والوجه الثاني فقد أورد فيه حديث ابن عمر في بث سرية نجد (الذي سقناه آنفاً) وحديث سعيد بن المسيب ثم قال : (وجدت ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا مالهم مما أصابوا ، على أنهم ثقلوا بعيراً ، والنفل هو شيء زيدوه غير الذي كان لهم ، وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنيمة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله ، فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين • قال : والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للإمام أن يجتهد ، فإذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقل من بازائه من المسلمين ثقل منه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم • وإذا لم يكن ذلك لم ينفل ، وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) : « والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد » •

ثم قال الشافعي : والذي يختار من أرض أصحابنا أن لا يزداد أحد على ماله ، لا يعطى غير الأربعة الأخماس أو السلب للقاتل ، ويقولون : لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحداً على حظه من سلب ، أو سلباً من مغنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفلون • وقد روى بعض الشاميين في النفل في البدأة والرجعة الثلث في واحدة ، والرابع في الأخرى •

ورواية ابن عمر أنه قتل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الامام ، وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال : فإذا كان للإمام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفيله أن يكون - على الاجتهاد - غير محدود .

ثم قال في الوجه الثالث من الأنفال : قال بعض أهل العلم اذا بعث الامام سرية أو جيشا فقال لهم قبل اللقاء : من غنم شيئا فهو له بعد الخمس ، فذلك انهم على ما شرط الامان ، لأنهم على ذلك غروا وبه رضوا . وقالوا : يخمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في اقبال الحرب ، وذهبوا في هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال : « من أخذ شيئا فهو له » وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ، ولم أعلم شيئا يثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ما وصفنا من قسمة الأربعة للأخماس بين من حضر القتال ، وأربعة أخماس الخمس على أهله ، ووضع سهمه حيث أراه الله عز وجل ، وهو خمس الخمس وهذا أحب الى والله أعلم ، ولهذا ذهب وذلك أن يقال : انما قاتل هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم اهـ .

إذا ثبت فقد قال القاضى العمرانى في البيان : النفل مستحق من خمس الخمس لما روى سعيد بن المسيب « أنهم كانوا يعطون النفل من الخمس » ومعناه من خمس الخمس ، ولأنه مال يدفع لمصلحة المسلمين فأشبه ما يصرف في المساجد والقناطر ، وما ورد في الخبر : « أنه قتل في البداية الربع ، وفي الققول الثلث » فله تأويلان ، أحدهما : أنه شرط لكل واحد منهم قدر ربع سهمه الذي يصيبه في البداية ، وقدر ثلث سهمه الذي يصيبه في الققول أى الرجعة . والثانى الذى عليه أكثر أهل العلم أنه جعل لهم في البداية قدر ربع ما يغمون بعد الخمس ، وقدر ثلث ذلك في الققول ، ويخرجه في الحالين من الخمس لما روى عن رجل من فهر أنه قال : « شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قتل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث بعد الخمس » فان قيل : فقد روى ابن عمر : « أنه كان في سرية فنفلهم النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا وبلغت سهامهم اثني عشر بعيرا » وهذا أكثر من خمس الخمس ، قلنا فيه تأويلان . أحدهما : أنه كان في الغنيمة غير الإبل ، فخرجت الإبل التي

صرفها في النفل من خمس الخمس من تلك الغنيمة . والثاني : أن الابل التي صرفها في النفل لم تكن تخرج من خمس خمس تلك الغنيمة ، وانما قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم من سهم المصالح في بيت المال ، وللإمام أن يفعل ذلك . وأما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النفل بعيرا بعيرا فله تأويلان أيضا ، أحدهما : أنه كان قد شرط لهم بعيرا بعيرا . والثاني : أنه قد شرط لهم نصف سدس سهامهم ، فبلغ سهم كل واحد منهم اثني عشر بعيرا ، وكان نصف سدسه بعيرا ا هـ .

مسألة اذا قال الامام أو الأمير على الجيش : من دلنا على القلعة الفلانية وسماها ، أو قال : له منها جارية ولم يسمها — فان ذلك جعالة صحيحة ، لما روى عدي بن حاتم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كأنى بالحيرة قد فتحت ، فقال رجل : يا رسول الله هب لى منها جارية ، فقال : قد فعلت ، فلما فتحت الحيرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك الرجل جارية منها ، فقال له أبوها : بعنيها بألف درهم ، فقال : نعم ، فقيل له : لو طلبت بها ثلاثين ألفا لأعطاك ، فقال : وهل عدد أكثر من ألف » فلما وهب له النبي صلى الله عليه وسلم منها جارية مجهولة لا يملكها لأنها من المشركين ، جاز عقد الجعالة عليها ، وروى أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه « عاقد دهقانا على أن يفتح له قلعة على أن يختار أربعين نفسا منها ، فلما فتحها لهم ، كان يختار وأبو موسى يقول : اللهم أنسه نفسه ، فلما اختار الأربعين ولم يختار نفسه أخذه أبو موسى فقتله » . ولا مخالف له في الصحابة رضى الله عنهم .

فان قيل : كيف صحت هذه الجعالة بما لا يملكه الباذل ، فضلا عن كونه مجهولا ؟ فالجواب : أن الجعالة انما تفتقر الى عوض معلوم يملكه الباذل اذا عقد ذلك في أموال المسلمين ، فأما اذا عقد في أموال المشركين فيصح أن يكون العوض مجهولا لا يملكه الباذل ، كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل في البدأة الربع وفي القبول الثلث ، وانما يأخذونه من خمس الخمس ، وان كان غير مملوك وقت العقد ولا معلوم .

قال أصحابنا البغداديون : ولا فرق بين أن يكون الدليل مسلماً أو كافراً . وقال الخراسانيون : ان كان الدليل مسلماً فهل يصح هذا العقد معه ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يصح ، لأن الشافعي رضي الله عنه انما نص فيها على دلالة العليج ^(١) ، والعلج لا يكون الا كافراً ، ولأنه عقد فيه نوع غرر فلم يجز مع المسلم كسائر العقود . والثاني : يصح وهو المشهور ، لأنه عقد جمالة يصح مع الكافر ، فصح مع المسلم كالجالة على رد الآبق ، وانما نص الشافعي رحمه الله على دلالة العليج لأنه هو الذي يعرف طرقيهم في الغالب .

إذا ثبت هذا ، فدلهم رجل على هذه القلعة فينظر فيه — فان لم تفتح القلعة — لم يستحق الدليل شيئاً ، ومن أصحابنا من قال : يرضح له ، وليس بشيء ، لأنه لما قال : من دلنا على القلعة الفلانية فله منها جارية ، فالظاهر أنه جعل الجارية بشرطين : أ — الدلالة . ب — التفتح . فان لم يوجد أحدهما لم يستحق شيئاً . فان فتحت القلعة نظرت فان فتحت عنوة ، وكان الشرط على جارية معلومة ، وهي فيها ، أو كان الشرط على جارية مجهولة وليس في القلعة غير جارية — فان كانت الجارية كافرة — سلمت الى الدليل سواء كان مسلماً أو كافراً ، ولا يستحق أهل الخمس منها شيئاً ، لأن الدليل استحقها بسبب سابق ، وسواء كانت حرة أو أمة للمشركين . وان أسلمت الجارية الحرة قبل أسرها لم تسلم الى الدليل ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، لأن إسلامها قبل أسرها يمنع من استرقاقها . وقال أبو العباس بن سريج : وفيه قول آخر ؛ انها تسلم الى الدليل لأنه قد استحقها قبل إسلامها ، وليس بشيء . فإذا قلنا : ألا تسلم اليه ، فهل يستحق الدليل شيئاً ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يستحق شيئاً لأنها صارت كالمعدومة . والثاني — وهو قول أصحابنا البغداديين — وهو الأصح — أنه يستحق قيمتها ، لأن الشرع لما

(١) العليج : الرجل من كفار العجم والجمع علوج واعلاج ، وقد يقال للكافر مطلقاً عليج ، ويقال للرجل القوي الضخم من الكفار عليج ، وفي الحديث : « فاتنى بأربعة أعلاج من العدو » يريد بالعلج الرجل من كفار العجم وغيرهم . وفي خبر قتل عمر قال لابن عباس : قد كنت انت وابوك تحبان ان تكثر العلوج بالمدينة .

منع من استرقاقها لاسلامها وجب دفع قيمتها ، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل مكة على أن يرد اليهم من جاءه من المسلمين ومنعه الله من ردهن ، أمره برد مهورهن اليهم : « وآتوهم ما أنفقوا » وان أسلمت بعد ما أسرت — فان كان الدليل مسلما — سلمت اليه ، وان كان كافرا — فان قلنا : يصح شراء الكافر للجارية المسلمة — سلمت اليه ، وأجبر على ازالة ملكه عنها ، وان قلنا : لا يصح شراءها لها لم تسلم اليه وسلمنا اليه قيمتها ، وقسمت بين الغانين . وان فتحت عنوة ، وكانت الجارية قد ماتت في الحرب أو حتف أنفها ففيه قولان ، أحدهما : أن للدليل قيمتها ، لأن قال : من رد عبيد الآبق فله هذا العبد فمات العبد المبدول ، هذا نقل أصحابنا العراقيين . وقال الخراسانيون : ان ماتت قبل الظفر بها لم يستحق الدليل شيئا ، وان ماتت بعد الظفر بها وقبل تسليمها اليه ، فهل يستحق قيمتها ؟ فيه قولان ، وان لم يكن في القلعة من المال غير الجارية ففيه وجهان حكاهما المسعودي ، أحدهما : تسلم الى الدليل للشرط السابق . والثاني : لا تسلم اليه لأن هذا تنفيل ، ولا يجوز للامام أن ينفل جميع الغنيمة ، وهذه الجارية جميع الغنيمة .

وان فتحت القلعة صلحا ظلت — فان شرط على أن يكون ما فيها لنا أو كان الصلح أن ما في القلعة لأهلها الا الجارية — فهو كما لو فتحت القلعة عنوة . وان كان على أن لصاحب القلعة أهله وعشيرته أو من يختاره منها فكانت الجارية من أهله وعشيرته ، أو ممن اختارها قال الشيخ أبو حامد : فان أبا إسحق المروزي قال : الصلح صحيح ، والجعالة صحيحة ، ثم يقال للدليل : هذه الجارية التي جعلناها لك قد صالحنا عليها ، أفترضى بقيمتها ؟ فان رضى بقيمتها دفعت اليه ، وأمضينا الصلح ، وان لم يرض الا بالجارية ، قيل لصاحب القلعة : صالحناك على ما جعلناه لغيرك ، فتسلم الجارية ونعطيك قيمتها فان سلمها سلمت الى الدليل ، ودفع لصاحب القلعة قيمتها وأمضينا الصلح ، وان لم يسلمها صاحب القلعة قيل له : صالحناك على شيء لا يمكن الوفاء به ، فترد عليك ، وتتركك حتى تمتنع كما كنت وتصير حربا لنا ، وأما الشيخ أبو إسحق الشيرازي فحكى فيها وجهين هنا ، أحدهما قول

أبى اسحق المروزي أن الجارية للدليل وشرطها في الصلح لا يصح . والثاني :
شرطها في الصلح صحيح ، لأن الدليل لو عفا عنها أمضى الصلح . ولو كان
فاسدا لافتقر الى عقد آخر .

فرع اذا قال الأمير : من دلنا على القلعة فله منا جارية ، فدله
عليها اثنان أو ثلاثة أو أكثر ، استحقوا الجارية كما قلنا في رد الآبق .

فرع قال في الأم : اذا قال الامام قيل التقاء الفريقين : من
أخذ شيئا فهو له بعد الخمس . فذهب بعض الناس الى جوازه ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر : « من أخذ شيئا فهو له » قال الشافعي :
وهذا الحديث لا يثبت ، والصحيح في السنة أن يقسم الخمس لأهل
الخمس ، وأربعة أخماسها للغنائم ، ولو قال بذلك قائل كان مذهبا . اهـ .
فأوما هنا فيه قولين . أحدهما : يكون على ما شرعه الامام ، وبه قال
أبو حنيفة ، لما ذكرناه من الخبر يوم بدر . والثاني : لا يصح شرط الامام
في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « الغنيمة لمن شهد الواقعة » وهذا يقتضي
اشتراكهم فيها من غير تخصيص ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في يوم
بدر ، لأن الغنائم كلها كانت له يومئذ برمتها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب قسم الغنيمة

والغنيمة ما اخذ من الكفار بايجاف الخيل والركاب ، فان كان فيها سلب للقاتل او مال لمسلم سلم اليه لانه استحقه قبل الاغتنام ، ثم يدفع منها اجرة النفال والحافظ ، لانه لمصلحة الغنيمة فقدم ، ثم يقسم الباقي على خمسة اخماس : خمس لاهل الخمس ، ثم يقسم اربعة اقسامها بين الغانمين لقوله عز وجل : « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين (١) وابن السبيل » فاضاف الغنيمة الى الغانمين ثم جعل الخمس لاهل الخمس ، فدل على ان الباقي الغانمين . والمستحب ان يقسم ذلك في دار الحرب ، ويكره تأخيرها الى دار الاسلام من غير عذر ، لان النبي صلى الله عليه وسلم : « قسم غنائم بدر بشعب من شعاب الصفراء ، قريب من بدر ، وقسم غنائم بنى المصطلق على مياههم ، وقسم غنائم حنين باوطاس ، وهو واد من اودية حنين » فان كان الجيش رجالة سوى بينهم ، وان كانوا فرسانا سوى بينهم ، وان كان بعضهم فرسانا وبعضهم رجالة جعل للرجل سهما وللفرس ثلاثة اسهم ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم للرجل ولفرسه ثلاثة اسهم ، للرجل سهم وللفرس سهمان » ولا يفضل من قاتل على من لم يقاتل ، لان من لم يقاتل كالمقاتل في ارباب العدو ، ولانه ارصد نفسه للقتال . ولا يسهم لمركوب غير الخيل ، لانه لا يلحق بالخيال في التأثير في الحرب من الكر والفر ، فلم يلحق بها في السهم . ويسهم للفرس العتيق وهو الذي ابواه عرييان ، وللبردون وهو الذي ابواه عجميان ، وللمقرف وهو الذي امه عربية وابوه عجمي ، وللهجين وهو الذي ابوه عربي وامه عجمية ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة » ولانه حيوان يسهم له فلم يختلف سهمه باختلاف ابويه كالرجل ، وان حضر بفرس حطم او صرع او اعرج فقد قال في الام : « قيل لا يسهم له ، وقيل يسهم له » من اصحابنا من قال : فيه قولان أحدهما : انه لا يسهم له ، لانه لا يفنى غناء الخيل ، فلم يسهم له كالبغل . والثاني : يسهم له لان ضعفه لا يسقط سهمه كضعف الرجل . وقال ابو اسحق : ان امكن القتال

(١) الآية ٤١ من سورة الانفال .

عليه اسهم له ، وان لم يمكن القتال عليه لم يسهم له ، لان الفرس يراود للقتال عليه ، وهذا اقيس ، والاول اشبه بالنص . ولا يسهم للرجل لاكثر من فرس لما روى ابن عمر رضى الله عنه : « ان الزبير حضر يوم حنين بافراس فلم يسهم له النبي صلى الله عليه وسلم الا لفرس واحد » ولانه لا يقاتل الا على فرس واحد فلا يسهم لاكثر منه ، وان حضر بفرس والقتال في الماء او على حصن استحق سهمه ، لانه اذهب بفرسه فاستحق سهمه ، كما لو حضر به القتال ولم يقاتل ، ولانه قد يحتاج اليه اذا خرجوا من الماء والحصن .

فصل فان غصب فرسا وحضر به الحرب استحق للفرس سهمين مما لانه حصل به الارهاب ، وفي مستحقه وجهان : احدهما : انه له . والثاني : انه لصاحب الفرس بناء على القولين في رد الدراهم المفصولة ، احدهما : انه للغاصب . والثاني انه المفصوب منه . وان استعار فرسا او استاجره للقتال فحضر به الحرب استحق به السهم ، لانه ملك القتال عليه ، وان حضر دار الحرب بفرس وانقضت الحرب ولا فرس معه ، بان نفق او باءه او اجره او اعاره او غصب منه لم يسهم له . وان دخل دار الحرب راجلا ثم ملك فرسا او استعاره وحضر به الحرب استحق السهم ، لان استحقاق المقاتل بالحضور ، فكذلك الاستحقاق بالفرس . وان حضر بفرس وعاد الفرس الى ان انقضت الحرب لم يسهم له . ومن اصحابنا من قال : يسهم له لانه خرج من يده بغير اختياره ، والمذهب الاول ، لان خروجه من يده يسقط السهم وان كان بغير اختياره كما يسقط سهم الراجل اذا ضل عن الوقعة وان كان بغير اختياره .

الشرح قوله تعالى : (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه) الآية هذه الآية ناسخة لقوله تعالى : « يسألونك (١) عن الأنفال » عند الجمهور ، وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ، وأن أربعة أخماس الغنيمة مقسومة على الغانمين . وأن قوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال » نزلت في حين تشاجر أهل بدر في غنائم بدر ، قال القرطبي : ومما يدل على صحة هذا ما ذكره اسماعيل بن اسحق قال : حدثنا محمد بن كثير قال : حدثنا سفيان قال حدثني محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس قال : « لما كان يوم بدر قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله كذا ومن أسر فله كذا . وكانوا قتلوا سبعين وأسروا سبعين ، فجاء أبو اليسر بن عمرو بأسيرين ، فقال : يا رسول الله انك وعدتنا من قتل قتيلا

(١) الآية ١ من سورة الانفال .

فله كذا ، وقد جئت بأسيرين • فقام سعد فقال : يا رسول الله انا لم يمنعنا زيادة في الأجر ، ولا جبن عن العدو ، ولكننا قمنا هذا المقام خشية أن يعطف المشركون . فانك ان تعط هؤلاء لا يبقى لأصحابك شيء • قال : وجعل هؤلاء يقولون - وهؤلاء يقولون فنزلت : « يستلونك عن الأتقال ، قل الأتقال لله والرسول ، فأصلحوا ذات بينكم » فسلموا الغنيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نزلت : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه » الآية • وقد قيل : انها محكمة غير منسوخة ، وأن الغنيمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليست مقسومة بين الغانمين وكذلك لمن بعده من الأئمة كذا حكاه المازري عن كثير من أصحابنا ، هـ وحديث ابن عمر الأول أخرجه في الصحيحين وأبو داود أحمد وله ألفاظ عن غير ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ، وحديث ابن عمر الثاني أخرجه البخاري في الجهاد عن القعنبى وفي علامات النبوة عن مسدد : وأخرجه مسلم في المغازي عن يحيى ابن يحيى ، والنسائي في الخيل عن قتيبة ، وابن ماجه في الجهاد عن محمد ابن ريمح وحديث ابن عمر الثالث أخرجه أبو داود في الخراج • وأما قول المصنف : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر الخ فقد عقد البخاري في كتاب فضل الجهاد والسير بابا ترجمه بـ (باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره : وقال رافع : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة فأصبنا غنما وإبلا عشرة من الغنم بيعير • حدثنا هدية بن خالد حدثنا همام عن قتادة أن أنسا أخبره قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرات ، حيث قسم غنائم حنين •

أما اللغات فالأيجاف متمدى وجف يجف وجيفا : اضطرب ، وقلب واجف ، ووجف الفرس والبعير وجيفا عدا ، وأوجفنة بالألف اذا أعديته ، وهو العنق في السير وقولهم : ما حصل بإيجاف أى بأعمال الخيل والركاب في تحصيله • وفرس حطم ، كتب ومن بابه « يقال للدابة اذا أمنت وتكسرت في مشيتها ، والصرع ، من الصرع وهو علة تصيب الأعضاء النفيسة وتمنعها من أفعالها من غير تام ، وسببه سدة تعرض في بعض بطون الدماغ ، وفي مجارى الأعصاب المحركة للأعضاء من خلط غليظ أو لزج كثير ، فتمتنع

الروح عن السلوك فيهما سلوكا طبيعيا فتشجع الأعضاء هكذا أفاده في القاموس . وقال ابن بطال : والصرع بالتحريك الضعيف . والأعرج المنهزول وقال العمراني في البيان : هو الصغير الذي لم يبلغ مبلغ النقال عليه . و (عار فرسه) أى ذهب على وجهه .

أما الأحكام فإن الغنيمة هي ما أخذها المسلمون من أهل الحرب بالقهر ، قال العمراني وغيره : وكانت الغنيمة في شرع من قبلنا تنزل نار من السماء فتحرقها أهـ ويبدو أن أصحابنا أخذوا ذلك من قوله تعالى : « وقالوا (١) لن تؤمن لك حتى تأتينا بفرمان تأكله النار قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلتم ، فلم قتلوههم ان كنتم صادقين ؟ ! » .

وكانت الغنيمة في أول الإسلام للنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول » الآية .

فاذا قهر الجيش الذي مع الامام : أو الجيش الذي خرج باذنه أهل الحرب على شيء نظر فيه — فان كان مما ينقل كالدرهم والدينار وما أشبههما ، فان كان فيه مال لمسلم — دفعه اليه ، وان كان فيه سلب لقاتل دفعه اليه ، على ما مضى ، ثم يدفع من الباقي أجرة النفال والحافظ ، لأنه مصلحة للغانمين ، ثم يدفع الرضخ من الباقي اذا قلنا : يرضخ من رأس الغنيمة : وما بقي قسم على خمسة أسهم ، سهم لأهل الخمس والباقي للغانمين على ما يأتي بيانه ، لقوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة » الآية : فأضاف الغنيمة الى الغانمين ، ثم قطع الخمس لأهله ، فكان الظاهر أن ما بقي بعد الخمس على مقتضى الاضافة وان كانت الغنيمة ما لا ينتقل كالأرض والدور ، فمذهبنا أن الحكم فيهما كالحكم فيما ينتقل ، وقال الزبير وبلال رضي الله عنهما وسفيان الثوري وابن المبارك : الامام فيها بالخيار ، ان شاء قسمها كما قلنا ، وان شاء وقفها على المسلمين ، وان شاء أقره في أيدي أهلها وضرب عليهم الخراج على وجه الجزية ، واذا أسلموا لم يسقط عنهم ذلك ، ويجوز أن يخرج عنها أهلها ويسكنها قوما

(١) الآية ١٨٣ من سورة آل عمران .

آخرين . ويضرب عليهم الخراج . وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين
بنفس الفتح . دليلنا قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله
خمسه) الآية . فلم يفرق بين ما ينقل وبين ما لا ينقل .

مسألة اذا غزت سرية من المسلمين دار الحرب بغير اذن الامام
فغنمت مالا ، فانه يخمس . وحكى الشيخ أبو حامد أن من أصحابنا من
قال : لا يخمس ، وليس بشيء . وقال أبو حنيفة : ان كان لهم منعة خمس ،
وان لم يكن لهم منعة لم يخمس . وقال أبو يوسف : ان كانوا تسعة أو
أكثر خمس ، فان كانوا أقل لم يخمس . وقال الحسن البصري : يؤخذ منهم
جميع ما غنموا عقوبة لهم ، حيث غزوا بغير اذن الامام . وقال الأوزاعي :
الامام بالخيار بين أن يخمس وبين أن لا يخمس . دليلنا قوله تعالى :
(واعلموا ^(١)) انما غنمتم من شيء فإن لله خمس) الآية ، ولم يفرق بين أن
يغزوا باذن الامام أو بغير اذنه ، ولأنه مآخذ مأخوذ من حربى بالقهر فكان
غنيمة كما لو غزوا باذن الامام .

فرع اذا غنم المسلمون من المشركين مالا وحازوه ، وانقضى
القتال ، فانهم لا يملكونه بذلك ، وانما لا يملك أحد منهم سهمه الا بأن
يختار التملك ، أو بأن يقسم له الامام حقه ، ويسلمه اليه فيقبله ، فان كان
الامام والجيش في دار الحرب بعد انقضاء القتال ، وحيازة الغنيمة ، فظرت
— فان كان هناك عذر يدعو الى تأخير قسمة الغنيمة الى أن يخرجوا الى دار
الاسلام ، فان كانوا يخافون كرامة المشركين عليهم عند اشتغالهم بالقسمة ،
أو كانوا في موضع قليل المؤنة أو الماء مع حاجتهم اليه — لم يكره تأخير
القسمة الى أن يزول العذر ، أو الى الخروج الى دار الاسلام ، وان لم يكن
هناك عذر يدعو الى تأخير القسمة قسم الإمام الغنيمة ، ويكره له تأخيرها
الى الخروج الى دار الاسلام . وقال أبو حنيفة : يكره له قسمة الغنيمة
في دار الحرب مع التمكن من القسمة ، فان قسمها هناك صحت القسمة
الا أن يحتاج الغانمون الى شيء من الغنيمة مثل الثياب وغيرها ، فلا يكره

(١) الآية ٤١ من سورة الانفال .

قسمتها في دار الحرب • دليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بشعب من شباب الصفراء قريب بدر ، وبدر كانت دار شرك لقربها من مكة • وروى أنه صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بني المصطلق على دياهمهم ، وغنائم هوازن في ديارهم ، وغنائم حنين بأوطاس ، وهو واد من حنين ، ولم يزل الخلفاء رضى الله عنهم بعده يقسمون حيث يأخذونها •

مسألة إذا أخرج الامام خمس الغنيمة لأهل الخمس ، فانه يقسم الأربعة الأخماس الباقية بين الغانمين ، وينظر فيهم - فان كانوا فرسانا كلهم أو رجالة كلهم - قسمها بينهم بالسوية ، لأن الله تعالى أضاف أربعة أخماس الغنيمة الى الغانمين ، والاضافة تقتضى التسوية ، وان كان بعضهم فرسانا وبعضهم رجالا فانه يقسم للفارس ثلاثة أسهم ، سهما له وسهمين لفرسه ، والمراجل سهما ، وبه قال في الصحابة عمر ، وفي التابعين : الحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ، وفي الفقهاء : مالك وأهل المدينة والأوزاعي ، وأهل الشام والليث وأبو يوسف ومحمد ، وأكثر أهل العلم • وقال أبو حنيفة وحده : يقسم للفارس سهمين سهما له وسهما لفرسه ، والمراجل سهما وقال : لا أفضل بهيمة على مسلم • دليلنا ما روى ابن عمر وابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفارس ثلاثة أسهم ، سهما له وسهمين لفرسه » وهذا نص • وروى أن الزبير رضى الله عنه كان يضرب له في المغنم بأربعة أسهم ، بسهم له وسهمان لأمه صفية رضى الله عنها ، لأنها من ذوى القربى ، ولأن السهم انما يستحق بما يلزم من المؤنة والتأثير في القتال ، ومؤنة الفرس أكثر من مؤنة الفارس ، وتأثيره في القتال أكثر ، فيجب أن يزيد سهمه • وأما قوله : لا أفضل بهيمة على مسلم ، فيقال له : لم تساوى بينهما ؟ فلما جازت المساواة بينهما جاز التفاضل •

فرع ألا يجوز أن يبذل الامام شيئا من أربعة أخماس الغنيمة الى غير الغانمين ، ولا يفضل فارسا على فارس ، ولا رجلا على رجل ، ولا يفضل من قاتل على من لم يقاتل • وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصرف شيئا منها الى غير الغانمين • وقال مالك : يجوز أن يصرف منها شيئا الى غيرهم ، ويجوز تفضيل بعضهم على بعض • دليلنا قوله تعالى : (واعلموا

أنا غنم من شيء فإن لله خمسة - الآية) • فأضاف الغنمة الى الفانسين
بلام التلييك . ثم قطع الخس منها لأهل الخس ، فدل على أن الباقي
لهم ، ولقول عمر رضى الله عنه : « الغنمة لمن حض » أى شهد الموقعة ،
فدل على أنه لا شيء لغيرهم فيها الا ما خصه الدليل ، ولم يفرق بين من قاتل
ومن لم يقاتل ، لأن من لم يقاتل قد أرصد نفسه للقتال ، ويحصل به
الارهاب ، فهو كالمقاتل •

فرع ولا يسهم لركوب غير الخيل - وهو اجماع - ولأن
غير الخيل لا يغنى غناء الخيل ، ولا يسند مسدها فى القتال ، فلم يلحق بها فى
السهم • ويسهم الفرس العربى - وهو الذى أبواه من الخيل العرب -
ويسمى العتيق ، ويسهم للبرذون وهو الفرس الذى أبواه نبطيان ، وللهجين •
سهمان وغيره سهم واحد ، وهى احدى الروايتين عن أبى يوسف ، والأخرى
وهو الذى أبوه عربى وأمه نبطية ، وللمقرف وهو الذى أبوه نبطى وأمه
عربية ، وبه قال مالك وأبو حنيفة • وحكى المسعودى قولاً آخر : أنه
لا يسهم للبرذون ، ويسهم للهجين سهماً واحداً ، وقال أحمد : يسهم للعربى
كقولنا • دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « الخيل معقود بنواصيها الخير
الى يوم القيامة » وأراد به الغنمة ولم يفرق ، هكذا أفاده العمرانى ، ولأنه
حيوان أسهم له فلم يختلف باختلاف أنواعه كالرجل •

فإن ثقل الامام رجلاً فحضر الحرب بفرس حطم (وهو الذى قد تكسر
وضعف) أو بفرس صرع أو بفرس قحط وهو الهرم ، أو بفرس عجف ، وهو
المتناهى فى الهزال ، فقد قال الشافعى فى الأم : قد قيل لا يسهم له ، وقد
قيل يسهم • أه •

فمن أصحابنا من قال : فيه قولان أحدهما : يسهم له لأنه حيوان يسهم
له فلم يسقط سهمه بضعفه وكبره ، كالرجل • والثانى : لا يسهم له ، لأن
القصود من الفرس القتال عليه ، فإن لم يكن القتال عليه كان كالبعل • وقال
أبو اسحق المروزى : ليست على قولين وإنما هى على حالين ، فحيث قال :
يسهم له ، إذا كان يمكن القتال عليه مع ضعفه • وحيث قال : لا يسهم له ،
إذا كان لا يمكن القتال عليه بحال •

فرع وان حضر الرجل بفرسين أو أكثر : فانه لا يسهم الا لفرس واحد ، وهو قول العلماء كافة ، الا الأوزاعي وأحمد فانهما قالا : يسهم له الفرسين ولا يسهم له لأكثر . دليلنا ما روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر في بعض غزواته بثلاثة أفراس فلم يأخذ السهم الا لفرس واحد » وروى الشافعي رضي الله عنه عن ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم : « لم يعط الزبير الا لفرس واحد . وقد حضر يوم خيبر بفرسين » وولد الرجل أعرف بحديثه فلا يقوى على معارضته ما روى الواقدي عن عبد الملك بن يحيى عن عيسى بن معمر قال : « كان مع الزبير يوم خيبر فرسان فأسهم له النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم » ولأنه لا يقاثل الا على واحد ، وما زاد عليه فانه للزينة ، فلم يستحق السهم الا لواحد . وقال في الأم : (وان كان القتال في الماء ، أو على حصن ، فحضر رجل بفرس أسهم له ، وان لم يحتج الى الفرس للقتال عليه — لأنه ربما ينزل الناس من الحصن ، أو يخرجوا من الماء — فيحتاج الى القتال على الفرس) .

فرع وان غصب فرسا وحضر به القتال — فاختلف أصحابنا فيه — فقال أكثرهم : يسهم للفرس وجها واحدا ، ولكن من يستحقه ؟ فيه وجهان ، أحدهما : الفاصب . والثاني : المقصوب منه ، بناء على القولين فيمن غصب من رجل درهما فابتاع شيئا في ذمته ثم نقد الدرهم في الثمن ثم باع ما اشتراه وربح ، فمن يستحق الربح ؟ فيه قولان . وقال القاضي أبو الطيب : هل يسهم للفرس ههنا ؟ فيه وجهان ، وان استعار فرسا أكثره وحضر به القتال أسهم له واستحقه المستعير والمكترم ، لأنه ملك القتال عليه فملك السهم عليه ، كما لو حضر بفرس يملكه .

فرع وان دخل دار الحرب بفرس فنفق الفرس — أي مات — أو وهبه لغيره أو باعه — فان كان قبل انقضاء الحرب ، لم يسهم له لفرسه ، وحكى القفال عن الشافعي رحمه الله أنه يسهم له اذا ثق ، والمشهور هو الأول . وان دخل الحرب ولا فرس معه ثم اشترى فرسا أو اتبه أو استأجره أو استأمره ، وحضر به القتال ، فانقضت الحرب وهو معه ، أسهم له لفرسه . وقال أبو حنيفة : الاعتبار بدخول الحرب ولا فرس معه ، ثم حصل له فرس .

لم يسهم له للفري . دليلنا على الفعل الأول أن فريسه تفق قبل انقضاء القتال فلم يسهم له لفريسه ، كما لو كان القتال في دار الاسلام . وعلى الفعل الثاني أن فريسه وجد عند انقضاء القتال فاستحق السهم له كما لو دخل دار الحرب فارسا . وإن دخل القتال بفريسه ثم عار فريسه ولم يجده الا عند انقضاء القتال لم يسهم له . ومن أصحابنا من قال : يسهم له . لأنه خرج من يده بغير اختياره . والمذهب الأول : لأن خروج الفريسه من يده قبل انقضاء القتال يسقط سهمه وإن كان بغير اختياره كما لو تفق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حضر الحرب ومرض - فإن كان مرضا يقدر معه على القتال ، كالسعال ، ونفور الطحال ، والحمى الخفيفة - أسهم له لأنه من أهل القتال ، ولأن الإنسان لا يخلو من مثله ، فلا يسقط سهمه لأجله . وإن كان لا يقدر على القتال لم يسهم له لأنه ليس من أهل القتال ، فلم يسهم له كالجنون والطفل .

فصل ولا حق في الفتيمة لمخلد ، ولا لمن يرفج بالمسلمين ، ولا لكافر حضر بغير إذن ، لأنه لا مصلحة للمسلمين في حضورهم . ويرضح للصبي ، والمرأة ، والعبد ، والمشرک اذا حضر بالأذن ، ولم يسهم لهم ، لما روى عمر قال : « غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عبد مملوك ، فلما فتح الله على نبيه خيبر قلت : يا رسول الله سهمي ، فلم يضرب لي بسهم ، وأعطاني سيفاً فتقلدته ، وكنت أخط بنعله في الأرض ، وأمر لي من خروتي المناع » وروى يزيد بن هرمز بن نجدة كتب الى ابن عباس يسأله : « هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فكتب اليه ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ، فيداوين الجرحى ، ويحذين من الفتيمة ، وأما سهم ؟ فلم يضرب لهن بسهم » .

الشرح حديث عمير - وهو مولى (١) أبي اللحم الغفاري -

(١) أبي اللحم وهو عبد الله بن عبد الملك . وقيل عبد الله بن مالك ، ويقال عبد الله بن مالك بن عبد الله بن ثعلبة بن غفار بن هليل روى عنه مولاة عمر ، قيل : إنما قيل له أبي اللحم لأنه كان لا يأكل ما ذبح على النصب في الجاهلية وقد قتل في غزوة حنين رضي الله عنه .

روى عنه يزيد بن أبى عبيد ، ومحمد بن زيد بن مهاجر ، ومحمد بن إبراهيم بن الحرث ، إلا أن في رواية أبى نعيم عن هشام بن سعد ، عن زيد بن مهاجر عن عمير سولى أبى اللحم قال ، وساق الحديث الذى ساقه المصنف ، وقد أخرجه أبو داود والترمذى وصححه وأحمد وابن ماجه والحاكم وزاد الترمذى بعد قوله : « فأمر لى بشئ من خردى المتاع - ما نفعه - » وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها المجانين ، فأمرنى بطرح بمضها وحسب بعضها » .

أما حديثا ابن عباس الأول والثانى فقد أخرجهما مسلم وأبو داود والترمذى وصحهما وأحمد . ونجدة هو نجدة الحرورى ابن عامر الحنفى الخاريجى وأصحابه يقال لهم : (النجدات) بالتحريك ، والحرورى نسبة الى حروراء قرية بالكوفة .

أما اللغات فإن السعال اسم من سعل يسعل سعلة والمسعل موضع من الحلق . وتقر الطحال أى ورمه ، والمخذل أو المرجف ، هو الذى ينشر الشائعات ليفت فى عضد الجيش ، ويثى الخوف والفرع فى النفوس ، ويلقى الرعب فى القلوب . والرضخ العطاء القليل دون سهام المقاتلين ، مأخوذ من الشئ المرضوخ وهو المرضوض أو المشدوخ . وخردى المتاع بالخاء المعجمة المضنومة وسكون الراء المهملة بعدها ثاء أسقاط البيت وأردأ أثاثه من المتاع والغنائم . ويحذين أى يعطين قال فى القاموس : الحدوة بالكسر العطية ، وقال الجوهري : حذيته من الغنيمة اذا أعطيته منها ، والاسم الخدي على فعلى بالضم وهى والقسم من الغنيمة .

أما الأحكام فقد قال الشافعى رضى الله عنه : (اذا حضر القتال ثم مرض أسهم له) . واختلف أصحابنا البغداديون فيه ، فقال أكثرهم : ان كان مرضا قليلا كالصبي الخفيفة ذو الصداع اليسير وما أشبههما مما لا يمنعه القتال ، أسهم له ، لأن ذلك لا يمنعه من القتال ، وإن كان مرضا يرجى زواله استحق السهم ، وإن لم يقاتل . وإن كان مرضا لا يرجى زواله ، ففيه قولان ، أحدهما : لا يسهم له ، لأنه خرج عن أن يكون من أهل

القتال • والثاني : يسهم له لأنه في الجملة من أهل القتال إلا أنه عرض له عارض فهو كالمرض الذي يرتجى زواله • قال المسعودي : فإن مات رجل من المجاهدين أو قتل في حال القتال وقبل انقضائه لم يرث وراثته سهمه ، وبطل حقه • وإن مات بعد انقضاء القتال ورث وراثته سهمه ، وإن فر غير متحرف لقتال أو غير متحيز إلى فئة لم يستحق السهم ، فإن عاد قبل انقضاء القتال استحق السهم ، فإن فر متحرفا للقتال أو متحيزا إلى فئة لم يسقط سهمه وإن لم يقاتل ، فإنه مشغول بأمر القتال • ولو قيل نه : فررت لغير التحرف والتحيز ، وقال : بل فررت متحرفا أو متحيزا ، فالقول قوله ، لأنه أعلم بحال نفسه •

فروع لو قال بعض الغانمين قبل القسمة : أسقطت حقي من الغنيمة قال ابن الصباغ في الشامل : سقط حقه ، لأن حقه لم يستقر ، وإن قال : وهبت نصيبي من الغانمين فاختلف أصحابنا فيه — فقال أبو اسحق : يصح ، ويكون ذلك إسقاطا لحقه ، لأن الإسقاط تصح بلفظ الهبة • وقال ابن أبي هريرة : إن أراد به الإسقاط صح ، وإن أراد به التملك والهبة لم يصح ، لأن حقه مجهول ، ولم يستقر ملكه عليه ، والأول أصح ، لأن الملك لم يحصل له ، وإنما له حق التملك ، فانصرفت الهبة إلى إسقاطه •

وإن باع حقه من الغنيمة قبل القسمة — فإن كان قد اختار التملك وكان معلوما — صح البيع وإن لم يختار التملك ففيه وجهان ، قال أبو اسحق : يصح البيع إذا كان معلوما ، لأنه ملك حقه بالخيار ، ومن أصحابنا من قال : لا يصح لأن ملكه لم يستقر عليه •

مسألة إذا حضر القتال مخذل أو مرجف أو من يعاون المشركين بالكتابة وحمل الأنباء لم يسهم له ولم يرضخ له ، لأن السهم والرضخ للمقاتلة أو لمن يعينهم ، وهؤلاء ليسوا من المقاتلة ولا ممن يعينهم ، بل إن الضرر محقق في حضورهم • وإن حضر رجل القتال بغير إذن والديه أو من عليه دين فحضر بغير إذن الغريم استحق السهم ، والفرق بينه وبين المخذل والمرجف أن المعصية في حضور المخذل والمرجف تؤثر في الجهاد ، فهو

كالمعصية بالصلاة في الثوب النجس ، والمعصية في حضور الولد وعن عليه دين بغير اذن غريمه لا يؤثر في الجهاد ، فهو كالمعصية بالصلاة في الدار المنصوبة . وان حضر مشرك مع المسلمين في القتال بغير اذن الامام ، لم يسهم له ولم يرضخ ، لأن ضرره أعظم من ضرر المخذل والمرجف بالمسلمين . وان حضر باذن الامام رضح له ولم يسهم له ، وهو قول العلماء كافة ، الا الأوزاعي فانه قال : يسهم له . دليلنا ما روى ابن عباس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان يهود من بنى قينقاع في بعض غزواته فرضح لهم ولم يسهم » وعن الزهري « أنه يسهم للذمي لا للعبد والنساء والصبيان فيرضخ لهم » وقال الترمذي : ان العمل عند بعض أهل العلم على العلم أنه يسهم لهم اذا شهدوا القتال مع المسلمين أ هـ .

قال في نيل الأوطار : والظاهر أنه لا يسهم للنساء والصبيان والعبيد والذميين ، وما ورد من الأحاديث مما فيه اشعار بأن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لأحد من هؤلاء فينبغي حمله على الرضح ، وهو العطية القليلة جمعا بين الأحاديث ، وقد صرح حديث ابن عباس بما يرشد الى هذا أنه لا يسهم لأهل الذمة ، وان قاتلوا مع المسلمين العدو ، ورأى بعض أهل الجمع ، فانه تنهى أن يكون للنساء والعبيد سهم معلوم ، وأثبت الحذية .

فروع فاذا خرج نساء أهل الذمة مع الامام باذنه فهل يرضخ لهن ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي ، أحدهما : يرضخ كنساء المسلمين . والثاني : لا يرضخ لهن لأنهن لا قتال فيهن ، ولا بركة بحضورهن ، بخلاف نساء المسلمين ، فانه يتبرك بدعائهن اذا حضرن .

وان دخل العبيد والنساء والصبيان دار الحرب منفردين وغنموا - ففيه ستة أوجه - أحدها : أنه يخمس ويقسم لباقي بينهم على ما يراه من المفاضلة كما يقسم الرضح بينهم الى بيت المال ، لأنه لا حق لهم الا الرضح - والرابع يخمس هذا المال ويرضح لهم من الباقي ثم يرد الباقي الى بيت المال لما ذكرنا في الذي قبله ، والخامس يخمس ويقسم الباقي بينهم الفارس ثلاثة أسهم والرجالة سهم سهم ، كما لو كانوا رجالا بالفين أحرارا ، والسادس : أنه لا يحكم لهذا المال بحكم الغنيمة ، بل حكمه حكم المسروق فيكون كله لهم ، وقتالهم كلا قتال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتقدير الرضخ الى اجتهد امير الجيش ، ولا يبلغ به سهم راجل ، لانه تابع لمن له سهم ، فنقص عنه كالحكومة لا يبلغ بها ارش العضو . ومن اين يرضخ لهم ؟ فيه ثلاثة اوجه احدها : انه يرضخ لهم من اصل الفنيمة ، لانهم اعوان المجاهدين ، فجعل حقهم من اصل الفنيمة كالانفال والحافظ . والثاني : انه من اربعة اخماس الفنيمة ، لانهم من المجاهدين فكان حقهم من اربعة اخماس الفنيمة . والثالث : انه من خمس الخمس ، لانهم من اهل المصالح فكان حقهم من سهم المصالح .

فصل وان حضر اجير في اجابة مقدرة بالزمان ففيه ثلاثة اقوال ، احدها : انه يرضخ له مع الاجرة ، لان منفعة مستحقة لغيره فرضخ له كالعبد . والثاني : انه يسهم له مع الاجرة ، لان الاجرة تجب بالتمكين والسهم بالحضور ، وقد وجد الجميع . والثالث : انه يخير بين السهم والاجرة ، فان اختار الاجرة رضخ له مع الاجرة ، وان اختار السهم أسهم له وسقطت الاجرة ، لان المنفعة الواحدة لا يستحق بها حقان . واختلف قوله في تجار الجيش فقال في احد القولين (يسهم لهم لانهم شهدوا الواقعة) والثاني : (انه لا يسهم لهم ، لانهم من يحضروا للقتال) واختلف اصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان اذا حضروا ولم يقاتلوا ، واما اذا حضروا فقاتلوا فانه يسهم لم قولا واحدا ومنهم من قال : القولان اذا قاتلوا فاما اذا لم يقاتلوا فانه لا يسهم لهم قولا واحدا .

فصل واذا لحق بالجيش مدد او افلت اسير ولحق بهم نظرت - فان كان قبل انقضاء الحرب ، وحياسة الفنيمة - اسهم لهم لقول عمر رضي الله عنه : (الفنيمة لمن شهد الواقعة) وان كان بعد انقضاء الحرب وحياسة الفنيمة لم يسهم لهم ، لانهم حضروا بعد ما صارت الفنيمة لله ، من . وان كان بعد انقضاء الحرب وقبل حياسة الفنيمة ففيه قولان احدهما . انه لا يسهم لهم ، لانهم لم يشهدوا الواقعة . والثاني : انه يسهم لهم لانهم حضروا قبل ان يملك الفانمون .

الشرح أثر عمر أخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا وقال : الصحيح وقفه ، وهو عند الطبراني وابن أبي شيبة . وقد رأيت في تفسير القرطبي معزوا الى البخاري مرفوعا في المسألة الثامنة عشرة من تفسير : « واعلموا^(١) »

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال .

أما غنتم » وقى هذه الفصول بيان اختلاف الأقوال في مصدر الرضخ فمن أصحابنا من قال : فيه ثلاثة أوجه ، ومنهم من قال : هي أقوال الشافعي رحمه الله ، أحدها : أنه يخرج من أصل الغنيمة ، لأن في أصل الرضخ مصلحة للغانين ، فكان ما يستحقونه من أصل الغنيمة ، كأجرة الحافظ والنفال . والثاني : أنه يخرج من أربعة أخماس الغنيمة ، لأنه يستحقه بالحضور ، فهو كسهم الفارس والراجل . والثالث : أنه يخرج من خمس الخمس ، لأن أربعة أخماس الغنيمة لأهلها ، وأما يرضخ لأهل الرضخ للمصلحة ، فكان من سهم المصالح . ومن أصحابنا من قال : هذا القول يختص بأهل الذمة ، لأنهم ليسوا من أهل الجهاد .

إذا ثبت هذا فإن الرضخ غير مقدر ، بل هو موكول إلى اجتهاد الإمام ، ويختلف باختلاف قلة العمل وكثرته . قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي هنا في المذهب : ولا يبلغ به سهم راجل لأنه تابع لمن له سهم فنقص عنه كالحموة لا تبلغ به أرش العضو .

مسألة إذا حضر مع المقاتلين أجير نظرت — فإن كانت أجارته على عمل في ذمته وحضر القتال — فانه يسهم له لأن العمل في ذمته ، فلا يمنع استحقاق السهم إذا حضر القتال ، كما لو كان عليه دين في ذمته ، وإن كانت الاجارة على مدة بعينها فحضر الأجير القتال في تلك المدة ، ففيه ثلاثة أقوال ، أحدها : يسهم له ويستحق الأجرة ، لأن الأجرة مستحقة بالتمكين من العمل ، والسهم مستحق بالحضور ، وقد وجد الجميع . والثاني : لا يسهم له بل يرضخ له ، ويستحق الأجرة مع الرضخ ، لأن منفعته لغيره وقت القتال ، فلم يستحق السهم كالعبد . والثالث : يخير الأجير بين السهم والأجرة ، فإن اختار السهم استحقه وسقطت الأجرة ، وإن اختار للأجرة استحقها ولم يسهم له ، لأن منفعته في ذلك الوقت واحدة ، فلا يستحق بها حقين . هذا قول أكثر أصحابنا ، وقال أبو علي الطبري : القول في تخيير الأجير إنما يأتي في الإمام إذا استأجر في سهم الغزاة من الصدقات أجيرا للغزاة ، لحفظ دوابهم وما أشبهه ، فإن الإمام يخيره ليوفر سهمه أو أجرته على الغزاة ، فأما إذا كان الأجير لواحد بعينه فلا معنى لتخيره — ومن

أصحابنا من قال لم يرد الشافعي رحمه الله بما ذكره التخيير في الأجور في الحقيقة ، وانما أراد المجاهدين الذين يفزون اذا نشطوا فانهم اذا حضروا يقول لهم الامام : أتمم بالخيار أن تأخذوا كفايتكم من الصدقات ، وبين أن تأخذوا السهم من الغنيمة : والأصح هو الطريق الأول ، فاذا قلنا : يخير - فان أصحابنا البغداديين قالوا : يخير قبل القتال وبعده - فأما قبل القتال - فيقال له : ان أردت الجهاد فاقصده واطرح الأجرة ، وان أردت لأجرة فاطرح الجهاد . ويقال له بعد القتال : ان كنت قصدت الجهاد أسهم لك وتركت الأجرة ، وان كنت قصدت الخدمة أعطيت الأجرة دون السهم وانما تسقط الأجرة دون السهم وانما تسقط الأجرة اذا اختار السهم في الحالة التي حضر فيها القتال ، وترك خدمة المستأجر ، وأما قبل ذلك فانه يستحق الأجرة لأنه قد وجد منه التمكين من العمل فيها . وقال المسعودي : اذا اختار السهم واطرح الأجرة - فمن أي وقت يطرح ؟ فيه وجهان ، أحدهما : دخوله الحرب ، لأنه يصير مجاهدا بنفس دخوله دار الحرب . والثاني : من حين حضور الواقعة ، لأن ذلك حقيقة القتال .

قال المسعودي : وهذا اذا حضر وقاتل ، فأما اذا لم يقاتل فانه لا يسهم له قولا واحدا وعن يعلى بن منية قال : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بالفزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتمست أجيرا يكفيني وأجرى له سهمه ، فوجلت رجلا ، فلما دنا الرحيل أتاني فقال : ما أدري ما السهمان ؟ وما يبلغ سهمي فسم لي شيئا كان السهم أو لم يكن ، فسميت له ثلاثة دنانير فلما حضرت غنيمة أردت أن أجرى له سهمه ، فذكرت الدنانير فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أمره فقال : ما أجدر له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة . الا دنانيره التي سمي » رواه أبو داود وابن ماجه .

فرع وان كان مع المجاهدين تجار فأنتهى القتال وهم معهم ، فهل يسهم لهم ؟ فيه قولان ، أحدهما : يسهم لهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « الغنيمة لمن يشهد الواقعة » وقد شهدوها . والثاني : لا يسهم لهم لأن السهم انما يستحقه المجاهدون ، وهؤلاء لم يقصدوا الجهاد ، وانما قصدوا التجارة . واختلف أصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال :

والقولان اذا حضروا ولم يقاتلوا : فأما اذا حضروا وقاتلوا فانه يسهم لهم قولاً واحداً ، لحديث خارجه بن زيد قال رأيت رجلاً سأل أبا عن الرجل يغزو ويشترى ويبيع ويتجر في مزو ، فقال له : انا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك نشترى ونبيع وهو يرانا ولا ينهانا « رواه ابن ماجه وأذن الجهاد هو القتال ، وقد وجد منهم من قال : القولان اذا حضروا وقاتلوا ، فأما اذا لم يقاتلوا فانه لا يسهم لهم قولاً واحداً ، لأنهم ان قاتلوا فلم يفسدوا الجهاد عند دخول الحرب ، ومن أصحابنا من قال : القولان في الحالين سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا . قال الامام القرطبي في جامعه : لا حق في الغنائم للحشوة كالأجراء والصناع الذين يصحبون الجيش للمعاش الى أن قال : وقيل يسهم لهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « الغنيمة لمن شهد الواقعة » أخرجه البخاري . وهذا لا حجة فيه ، لأنه جاء بياناً لمن باشر الحرب وخرج اليه ، وكفى ببيان الله عز وجل المقاتلين وأهل المعاش من المسلمين حيث جعلهم فرقتين متميزتين لكل واحدة حالها في حكمها فقال : « علم أن سيكون ^(١) منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل » الا أن هؤلاء اذا قاتلوا لا يضرهم كونهم على معاشتهم ، لأن سبب الاستحقاق قد وجد منهم . وقال أشهب : لا يستحق أحد منهم شيئاً وان قاتل ، وبه قال ابن القصار في الأجير : لا يسهم له وان قاتل ، وهذا يردده الحديث ^(٢) .

مسألة اذا أفلت من المشركين ولحق بجيش المسلمين ، أو لحق بجيش المسلمين مدد فهل يشاركونه في الغنيمة ؟ ينظر فيه - فان لحقهم قبل انقضاء القتال - قلنهم يشاركونهم في الغنيمة قولاً واحداً ، لأن الغنائم قد يملكون الغنيمة ، وتعلقت بها حقوقهم فلم يشاركهم غيرهم فيها ، وان لحق بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة فهل يشاركون فيها غيرهم ؟ فيه

(١) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) الحديث هو حديث سلامة بن الأكوع قال : « كنت تبيعاً لطلحة بن عبيد الله أسقى فرسه وأحسه وأخدمه وأكل من طعامه » وفيه « ثم أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم الفارس وسهم الراجل فجمعهما لي » أخرجه مسلم .

قولان أحدهما : لا يشاركون لأنه لم يشهد الواقعة • والثاني : يشاركون لأنه حضر قبل أن يملكوا الغنيمة • وهذان القولان مبنيان على القولين : متى يملكون أن يملكوا الغنيمة ؟ أحدهما : لا يملكون أن يملكوا إلا بعد انقضاء القتال وحيازة الغنيمة ، فعلى هذا لا يشاركون من لحقهم • هذا نقل أصحابنا العراقيين • وقال الخراسانيون : إذا لحقهم مدد بعد انقضاء القتال لم يشاركون ، وإن لحقهم في حالة القتال فما أخذوه من المال بعد لحوق المدد شاركون به المدد ، وما كانوا قد أخذوه من المال قبل لحوق المدد بهم فيه وجهاً ، أحدهما : لا يشاركون فيه ، لأنهم انفردوا بامداده : فهو كما لو لحقهم بعد انقضاء القتال • والثاني : يشاركون فيه ، لأن ذلك المال كالتداول بين المسلمين والمشركون • ولأن القتال قائم فلعلهم يستردونه ، وما لم ينقض القتال لم يكمل الامداد •

فأما الأسير إذا انقلت وانضاف الى المقاتلين — فإن كان من هذا الجيش — فإنه يشاركون سواء قاتل أو لم يقاتل ، وإن كان من جيش آخر وقاتل فإنه يشاركون ، وإن لم يقاتل ففيه قولان ، أحدهما : لا يسهم له ، لأنه لحقهم هارباً ، وقصد الخلاص من الكفار قبل القتال ، فإذا لم يوجد منه نفس القتال ولا قصده ، لم يستحق السهم • والثاني : يسهم له كسائر من شهد الواقعة ولم يقاتل • قال وخرج فيه قول آخر ، أنه لا يسهم له • هذا مذهبنا •

وقال أبو حنيفة : إذا لحقهم مدد بعد انقضاء القتال وقبل القسمة ، وهم في دار الحرب ، فإنه يشاركون إلا الأسارى فإنهم لا يشاركونهم •

دليلنا أنه مدد لحقهم بعد انقضاء القتال فلم يشاركون كما لو لحقهم بعد القسمة ، ولأن كل حالة لو لحق الأسير فيها لم يشارك ، فمتى لحق غيره فيها لم يشارك ، كما لو لحق المدد بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان خرج امير في جيش وانفذ سرية من الجيش الى الجهة التي يقصدها ، او الى غيرها ، فغنمت السرية ، شاركهم الجيش . وان غنم الجيش شاركهم السرية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حين هزم هوازن بختين اسرى اوطاس سرية ، وغنمت فقسم غنائمهم بين الجميع . وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسلمون يد على من سواهم ، يسعى بذمتهم ادناهم ، ويرد عليهم اقصاهم ، وترد سراياهم على قاعدتهم » ولأن الجميع جيش واحد فلم يختص بعضهم بالغنيمة . وان انفذ سريتين الى جهة واحدة من طريق او طريقين اشترك الجيش والسريتان فيما يغنم كل واحد منهما ، لأن الجميع جيش واحد . وان انفذ سريتين الى جهتين شارك السريتان الجيش فيما يغنمه ، وشارك الجيش السريتين فيما يغنمان . وهل تشارك كل واحدة من السريتين السرية الأخرى فيما تغنمه ؟ فيه وجهان ، أحدهما : أنها لا تشارك ، لأن الجيش أصل السريتين ، وليست إحدى السريتين أصلا للأخرى . والثاني وهو الصحيح : أنها تشارك لأنهما من جيش واحد . وان انفذ الأمير سرية من الجيش واقام هو مع الجيش فغنمت السرية لم يشاركها الجيش المقيم مع الأمير ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث السرايا من المدينة فلم يشاركها أهل المدينة فيما غنموا ، ولأن الغنيمة للمجاهدين ، والجيش مقيم مع الأمير ما جاهدوا فلم يشارك السرية فيما غنمت ، والله أعلم .

الشرح حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر مطولا ، ورواه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصرا ، ورواه الحاكم عن أبي هريرة مختصرا ، ورواه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث علي . وقال أحمد في رواية أبي طالب : « السرية ترد على العسكر والعسكر يرد على السرية » .

أما اللغات فقد قال ابن بطال في شرح غريب المذهب : (قوله : والمسلمون يد على من سواهم) قال الهروي : يقال للقوم : هم يد على الآخرين ، أي هم قادرون عليهم . ويحتمل أن يكون من اليد التي هي الجماعة ، يقال : هم عليه يد ، أي مجتمعون لا يسعهم التغافل ، بل يعاون بعضهم بعضا على جميع أهل الأديان والملل ، ثم قال : (يسعى بذمتهم

دناهم) النمة ههنا الأمان ، ويسمى المعاهد ذميا ، لأنه أعطى الأمان على ذمة . وقال في الفائق : أدناهم العتد من الدناءة ، وهى الخساسة ، وأقصاهم أبعدهم من القساء وهو البعد ، وهذا يدل على أن أدناهم أقربهم بلدا من المدو .

أما الأحكام فإذا خرج الأمير بالجيش من البلد ، ثم اتفد سرية الى الجهة التى قصدها ، أو الى غيرها ، أو اتفد سرية من البلد ثم سار بالجيش بعدها ، فغنمت السرية بعد خروج الجيش من البلد ، أو غنم الجيش ، فإن الجيش والسرية يتشاركان فيما غنما ، وهو قول العلماء كافة ، الا الحسن البصرى ، فانه قال : لا يشاركان .

دليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم لما فتح هوازن بحنين ، بعث سرية من الجيش قبل أو طاس فغنمت فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وبين الجيش . ولحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد فى رواية أبى طالب : « السرية ترد على العسكر ، والعسكر يرد على السرية » ولأن الجميع من جيش واحد ، وهكذا أن اتفد الأمير سريتين من الجيش الى جهة واحدة من طريق أو طريقين ، فإن الجيش والسريتين يتشاركون فيما غنموا أو غنم بعضهم ، لأنهم جيش واحد . وإن اتفد الأمير سريتين الى جهتين فإن الجيش يشاركهما فيما يغنمان ويشاركهما فيما يغنم ، وهل يشارك كل واحدة منهما الأخرى ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يتشاركان ، لأن احدهما ليست بأصل للأخرى . والثانى : يتشاركان ، وهو المذهب ، لأنهما من جيش واحد . وإن اتفد الأمير سرية وهو مقيم بالبلد فغنمت السرية لم يشاركهما الجيش الذى مع الامام ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يبعث السرايا من المدينة ، وهو مقيم بها فلا يشارى بينهم . وإن بعث سريتين من البلد الى جهتين مختلفتين — وأقام هو مع الجيش فى البلد — فإن كل واحدة من السريتين لا يشارك الأخرى فيما تغنمه الا أن يلتقيا فى طريق فيجتمعان على جهة واحدة ، فانهما يصيران جيشا واحدا . وإن بعث الأمير سرية من الجيش فى البلد وعزم على المسير وراءها مع الجيش فغنمت السرية قبل خروجه من البلد فلا يشاركها الجيش ، لأن الغنيمة انما يستحقها المجاهد ،

والجيش قبل خروجه من البلد غير مجاهد • هذا نقل أصحابنا البغداديين •
وقال الخراسانيون : اذا بعث الامام سرية أو سرايا الى قلاع فغنم بعضهم ،
شاركها سائر السرايا والامام في الغنيمه — ان كانوا متقاربين بحيث يصلح
بعضهم أن يكون عوناً لبعض — وان كانوا متباعدين ممن لا يوجد منهم
التناصر ان احتاج الى ذلك لم يشارك السرية التي لم تغنم الى انتمى غنمت •
وقال القفال : يشاركهما الامام ومن لم يغنم : اذا كانوا كلهم في دار الحرب •
فأما اذا كان الامام في دار الاسلام وبعث سرية الى دار الحرب فغنمت
فالامام لا يشاركهم • وقال المسعودي : وليس بشيء ، بل الاعتبار بالتقارب •

فروع اذا بعث الامام جاسوسا الى المشركين لينظر عددهم :
وينقل أخبارهم ، ويبلغ عن حصونهم وما فيها من أنواع السلاح الهجومي
والدفاعي ، فغنم الجيش قبل رجوعه اليهم ثم رجع اليهم ، ففيه وجهان
حكاهما ابن الصباغ ، أحدهما : لا يشاركهم لأنه لم يحضر الاغتنام •
والثاني : يشاركهم ، لأنه كان في مصلحتهم ، وخاطر بما هو أعظم من الثبات
في الصف • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب قسم الفئء

ويقسم الخمس على خمسة أسهم ، سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم لذوى القربى ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل والدليل عليه قوله عز وجل : « واعلموا (١) أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ، وللرسول ، ولذوى القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل » فاما سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يصرف في مصالح المسلمين . والدليل عليه ما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صر من خيبر تناول بيده نبذة من الأرض ، أو وبرة من بعيره وقال : والذي نفسي بيده ما لى مما أفاء الله الا الخمس ، والخمس مردود عليكم » فجعل لجميع المسلمين . ولا يمكن صرفه الى جميع المسلمين الا بأن يصرف في مصالحهم . واهم المصالح سد الثغور لانه يحفظ به الاسلام والمسلمين ثم الأهم فالأهم .

فصل واما سهم ذوى القربى فهو لمن ينتسب الى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف ، لما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : « لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ؟ جئت أنا وعثمان فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم لمكانك الذى وضعت الله فيهم ، أرايت اخواننا من بنى المطلب لا أعطيهم وتركنا ، وانما نحن واباهم منك بمنزلة واحدة قال : انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام ، وانما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ثم شبك بين أصابعه ، ويسوى فيه بين الأغنياء والفقراء ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى منه العباس وكان موسرا ، يعول عامة بنى عبد المطلب » ولأنه حق يستحق بالقرابة بالشرع فاستوى فيه الغنى والفقير كالمراث ، ويشترك فيه الرجال والنساء لما روى عبد الله بن الزبير رضى الله عنه : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أسهم لأم الزبير في ذوى القربى » ولأنه حق يستحق بالقرابة بالشرع ، فاستوى فيه الذكر والأنثى كالمراث ، وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين . وقال الزنى وأبو ثور : يسوى بين الذكر والأنثى ، لأنه مال يستحق باسم القرابة فلا يفضل الذكر فيه على الأنثى ، كالمال المستحق بالوصية للقرابة ، وهذا خطأ ، لأنه مال يستحق بقرابة الأب بالشرع ففصل الذكر فيه على الأنثى ، كمراث ولد الأب ، ويدفع ذلك الى القاصى منهم والدانى . وقال أبو اسحق : يدفع ما فى كل اقليم الى من فيه منهم ، لأنه يشق نقله من اقليم الى اقليم ، والمذهب

(١) الآية ٤١ من سورة الانفال .

الأول لقوله عز وجل : « ولذى القربى » فعم ولم يخص ، ولأنه حق مستحق بالقرابة فاستوى فيه القاضى والدانى كالميراث .

فصل وأما سهم اليتامى فهو لكل صغير فقير لا أب له ، فأما من له أب فلا حق له فيه ، لأن اليتيم هو الذى لا أب له . وليس البالغ فيه حق ، لأنه لا يسمى بعد البلوغ يتيما . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وليس للفنى فيه حق ، لأن اليتيم هو الذى لا أب له غنيا كان أو فقيرا ، والمذهب الأول ، لأن غناه بالمال أكثر من غناه بالأب ، فإذا لم يكن له أب فيه حق فلائ لا يكون لمن له مال أولى .

فصل وأما سهم المساكين فهو لكل محتاج من الفقراء والمساكين ، لأنه إذا افرد المساكين تناوا ، الفريقين .

فصل وأما سهم ابن السبيل فهو لكل مسافر أو مرید لسفر في غير معصية وهو محتاج ، على ما ذكرناه في الزكاة .

فصل ولا يدفع شيء من الخمس إلا كافر لأنه عطية من الله تعالى ، فلم يكن للكافر فيها حق كالزكاة ، ولأنه مال مستحق على الكافر بكفره فلم يجز أن يستحقه الكافر وبالله التوفيق .

الشرح حديث جبير بن مطعم الأول لم يروى في الكتب السنة عنه وإنما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن عبسة واللفظ لأبى داود : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : ولا يحل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم » قال المنذرى : وروى أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية .

قلت : وقد ورد بمعناه في قصة هوازن عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبى داود والنسائي وأحمد : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أتانا من بعير فأخذ وبرة من سنامه ثم قال : يا أيها الناس إنه ليس لى من هذا الشيء شيء ، ولا هذه إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم فأدوا الخيط والمخيط » .

وحديث جبير بن مطعم الثانى أخرجه البخارى في الخمس عن عبد الله ابن يوسف ، وفي مناقب قریش ، وفي المغازى عن يحيى بن بكير ، وأخرجه

أبو داود في الخراج عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وعنه أيضا وعن مسدة ،
وأخرجه النسائي في قسم النوى عن محمد بن المثنى وعن عبد الرحمن بن
عبد الله بن عبد الحكم ، وأخرجه ابن ماجه في الجهاد عن يونس بن عبد
الأعلى .

ما حديث عبد الله بن الزبير فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى بن
عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده . ورواه أحمد وقال الهيثمي : رجاله
ثقات عن المنذر بن الزبير عن أبيه يلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
أنطى الزبير سهما وأمه سهما وفرنسه سهمين » . أما أحاديث اليتيم فقد
مضت في الحضارة والكفالة وغيرها بطرقها وألفاظها .

أما اللغات فقوله : (نبذة من الأرض) قال في اللسان : النبذ
الشيء القليل ، والجمع أنباذ . ويقال في هذا العذق نبذ قليل من الرطب
ووخز قليل ، وهو أن يربط في الخيط بعد الخيط ، ويقال : ذهب ماله
وبقى نبذ منه ، ونبذة أى شيء يسير وبأرض كذا نبذ من مال ومن كذا ، وفي
رأسه نبذ من شيب وأسباب الأرض نبذ من مطر أى شيء يسير . اهـ .

قوله : (سد الثغور) الثغر قال في القاموس : من خيار العشب ، ويحرك
واحدة بهاء وكل جوبة أو عورة منفتحة . والفم أو الأسنان أو مقدمها أو
ما دامت في منابها ، وما يلي دار الحرب ، وموضع المخافة من فروج
البلدان . وقال الأزهري : أصل الثغر الكسر والهدم ، يقال : ثغرت اذا
هدمته .

أما الأحكام فإنا قد ذكرنا أن الغنيمة تقسم على خمسة أسهم ،
ومضى الكلام في قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين ، وأما خمسها فانه يقسم
عندنا على خمسة أسهم ، سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسهم لذى
القربى ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل . وقال
أبو العالية الرياحي : يقسم الخمس على ستة أسهم ، سهم لله ، يصرف في
رتاج الكعبة وزينتها وخمسة أسهم على ما ذكرنا . وقال مالك : خمس
الغنيمة مأكول الى اجتهد الامام . وقال أبو حنيفة : خمس الغنيمة يقسم

على ثلاثة أسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للساكنين ، وسهم لأبناء السبيل .
ويستقط سهم النبي صلى الله عليه وسلم بموته . وأما سهم ذوى القربى
فقد كان لذوى القربى الذين كانوا . في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد سقط بموتهم ، فقال بعض أصحابنا : كان يفرقه سلبهم لمعنى الفقر
والمسكنة لا على جهة استحقاقهم له بالقرابة ، ويسقط بموتهم ، دليلنا قوله
تعالى : (واعلموا ^(١)) أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) الآية . فموضع
الدليل منها على أبى العالية : أن الله قسم الخمس على خمسة أسهم ، وبو
العالية يقسمه على ستة ، وموضع الدليل منها على مالك رحمه الله أن الله
أضاف الخمس الى جميع الأصناف المذكورين في الآية ، فلا يجوز الصرف
الى غيرهم ، وعلى أبى حنيفة : أن الله جعل لنبيه سهما ، ولذوى القربى سهما
في خمس الغنيمة ، فاقضى أن ذلك على التأيد .

إذا ثبت هذا فإن سهم النبي صلى الله عليه وسلم يصرف عنه بعد
موته في مصالح المسلمين ، ومن الناس من قال : يكون للامام يصرفه في نفقته
وثقة عياله ، اذ هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الناس من
قال : يصرف الى باقى الأصناف المذكورين في الآية . دليلنا حديث جابر بن
مطعم الذى ساقه المصنف في الباب وسقنا على منواله روايات عمرو بن
عنبسة وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه : « ما لى مما أفاء
الله عليكم الا الخمس ، والخمس مردود عليكم » يعنى الى مصالحهم .

مسألة وأما سهم ذوى القربى فهو لمن ينسب الى هاشم
والمطلب ابنى عبد مناف ، وعبد مناف له من البنين خمسة منهم هاشم جد
النبي صلى الله عليه وسلم ، والمطلب جد الشافعى رحمه الله وعبد شمس جد
عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ونوفل جد جابر بن مطعم ، وأبو عمرة ولا
عقب له . فقسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم
وبنى المطلب دون بنى عبد شمس وبنى نوفل . قال جابر بن مطعم رضى الله
عنه فأبيت أنا وعشائر النبي صلى الله عليه وسلم وقلنا له : يا رسول الله
هؤلاء بنو هاشم لا ينكر فضلهم لمكانك الذى وضعك الله منهم ، أرايت

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال .

أخواننا من بنى المطلب أعنيهم وتركنا . وانسا نحن وهم منك بمنزلة واحدة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « .نهم ام يفارقوني في جاهلية ولا اسلام : وانسا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد : وشبك بين أصابعه » .
رواه البخارى والنسائى . وزاد البخارى : قال الليث : حدثنى يونس ، وزاد : ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبنى عبد شمس ولا لبنى نوفل شيئا .

إذا ثبت هذا : فانه يشترك في هذا السهم الأغنياء والفقراء من ذوى القربى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطى منه العباس بن عبد المطلب وكان موسرا يقول : أكثر بنى عبد المطلب ، ويستحقه الرجال والنساء منهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لأم الزبير منه . وأم الزبير هى صفية بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم وهى شقيقة حمزة والمقوم وحجل بنى عبد المطلب ، وكانت فى الجاهلية تحت الحارث بن حرب بن أمية ابن عبد شمس ثم هلك عنها وتزوجها العوام بن خويلد بن أسد فولدت له الزبير والسائب وعبد الكعبة ، وعاشت زمانا طويلا وتوفيت فى خلافة عمر ابن الخطاب سنة عشرين ، ولها ثلاث وسبعون سنة ، ودفنت بالبقيع بفناء دار المغيرة بن شعبة .

إذا ثبت هذا فانها استحققت بالقرابة فأشرك الرجال والنساء كسا لو وصى بماله لقرابته ، ولا يفضل رجل على رجل ، ولا امرأة على امرأة كما قلنا فى الوصية للقرابة ، ويعطى الرجل مثل حظ الأنثيين . وقال المزننى وأبو ثور : يسوى بين الرجل والمرأة لأنه مال مستحق للقرابة ، فلا يفضل فيه الرجل على المرأة كالوصية . وهذا خطأ ، لأنه مال مستحق بقرابة الأب بالشرع ، ففضل فيه الذكر على الأنثى كميراث ولد الأب . فقولنا : بقرابة الأب احتراز من ميراث الاخوة للأُم ، وقولنا : بالشرع احتراز من الوصية للقرابة ، ويدفع ذلك إلى من ينسب الى هاشم والمطلب من أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا ، الأعلى والأسفل من قبل البنين دون أولاد البنات ، لأن أولاد البنات ينسبون الى آبائهم دون أمهاتهم .

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال .

فرع ومتى لاح درهم من خمس الخمس فهو لجميع ذوى القربى فى جميع أقاليم الأرض . وقال ابو اسحق : ينفرد من كان فى اقليم من ذوى القربى فى جميع الأقاليم ، والمنصوص هو الأول ، لقوله تعالى : (واعلموا ^(١)) انما غنتم من شئ فان لله خمسة وللرسول) الآية . فجعل خمس الخمس لجميع ذوى القربى . فاقضى اشتراكهم فيه ، ولأنه مال يستحق بالتقاربة ، فاستوى فيه القاضى والدانى كالميراث : وما ذكره أبو اسحق من المشقة فلا يلزم الامام تفرقه على ما قرره ، ولكن اذا حصل بينهم لذوى القربى فى مقر اقليم فرقه على ذوى القربى فى ذلك الاقليم ، واذا حصل بينهم لذوى القربى فى اقليم غيره فرقه أيضا على ذوى القربى فيه ، ثم كذلك فى جميع الأقاليم ، ثم يقابل بين ما فرقه عليهم فى كل اقليم وبين عددهم - فان كان قد وصل الى كل من فى الاقليم قدر حقه من جميع الأقاليم - فلا كلام والا. رد الفضل على من بقى له كالرجل اذا دفع زكاته الى الامام فليس على الامام أن يوصل زكاة الرجل الواحد الى جميع الأصناف ، بل لو اوصلها الى رجل واحد أجزأ ، ولكن على الامام أن يساوى بين الأصناف فيما يعطيهم من زكاة الرعية كلها .

مسألة وأما سهم اليتامى فإنه يصرف الى كل صغير لا أب له اذا كان محتاجا ، لأن اليتيم فى بنى آدم من فقد الأب ، والبالغ لا يسمى يتيما لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وهل يدخل فيه الصغير الذى لا أب له اذا كان غنيا ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يدخل فيه لأن اليتيم فى بنى آدم من فقد الأب ، وذلك يقع على الغنى والفقر . والثانى : لا يدخل فيه ، لأن غناه بالمال أكثر من غناه بالأب .

اذا ثبت هذا فان سهم اليتامى يصرف الى القاصى والدانى من اليتامى فى جميع الأقاليم على المنصوص ، ولكن لا يكلف الامام النقل من اقليم الى اقليم على ما ذكرناه فى ذوى القربى ، وعلى قول أبى اسحق يختص يتامى كل اقليم بما يحصل ومغزاهم ^(١) ، وهل يختص يتامى المرتزقة

(١) وكما مضى فى شرح غريبها ان مغزى هئا هى مكان الغزو فافهم .

بهذا السهم ؟ فيه وجبان : قال القفال : (١) يختصون كما يختص المرتزقة بأربعة أخماس الغنينة . وقال عامة اصحابنا : لا يختصون به لقواه تعالى : « والذوى القربى » واليتامى » ولم يفرق .

مسألة وأما سهم المساكين فانه يصرف الى الفقراء والمساكين لأنهما متقاربان في المعنى - فستى ذكر احدهما تناوَاهما - وان ذكرنا معا قسم بينهما ، ويصرف هذا السهم الى انفقراء والمساكين في جميع الاقاليم . ولكن لا يكلف الامام الا النقل من اقليم الى اقليم بالحساب على المنصوص ، وعلى قول أبى اسحق يختص مساكين كل اقليم وفقراءه بما يحصل من هذا السهم في مغزاهم . وقال أبو علي ابن أبي هريرة في الافصاح : ان اتسع سهم اليتامى والمساكين لجميع يتامى البلدان ومساكينهم ، والا فرق على حسب الامكان .

مسألة وأما سهم أبناء السبيل فهو لكل مسافر أو منشيء للسفر : وهو محتاج على ما مضى في الزكاة : ولا يفضل سهم على سهم كما قلنا في سهام الأصناف في الصدقات ، ويقسم سهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل على جميع الأصناف على قدر حاجاتهم ، كما ذكرنا في الصدقات ، ولا يجوز دفع شيء من الخمس الى كافر من جميع الأصناف ، لأنه عطية من الله فلم يكن للكافر فيها حق كالزكاة . والله تعالى أعلم .

(١) الامام الفقيه أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الشاشي لم يكن وراء النهر للشافعيين مثله في وقته اخذ عن ابن سريج وله شرح الرسالة ودوى عنه الحاكم أبو عبد الله وأبو عبد الله بن منده وهو والد القاسم صاحب كتاب التقريب الذي ينقل عنه في الوسيط والوسيط وقد ذكره الفزالي في الباب الثاني من كتاب الرهن لكنه قال : أبو القاسم هو غلط وصوابه القاسم اهـ من ابن خلكان .

(٢) من الآية ٤١ من سورة الانفال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب قسم الفئء

الفئء هو المال الذي يؤخذ من الكفار من غير قتال ، وهو ضربان ، أحدهما : ما انجلوا عنه خوفا من المسلمين ، أو بذلوه للكف عنهم ، فهذا يخمس ويصرف خمسة الى من يصرف اليه خمس الفئمة ، والدليل عليه قوله عز وجل : « ما آفأه (١) الله على رسوله من أهل القرى ، فله ، وللرسول ، ولذی القری ، والیتامی ، والمساکین ، وابن السبیل » والثاني : ما أخذ من غير خوف كالجزية ، وعشور تجاراتهم ، ومال من مات منهم في دار الاسلام ولا وارث له ، ففي تخميسه قولان ، قال في القديم : لا يخمس ، لانه مال أخذ من غير خوف ، فلم يخمس كالمال المأخوذ بالبيع والشراء . وقال في الجديد : بخمس - وهو الصحيح للآية . ولانه مال مأخوذ من الكفار بحق الكفر ، لا يختص به بعض المسلمين ، فوجب تخميسه كالمال الذي انجلوا عنه . وأما أربعة أخماسه كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، والدليل على قوله عز وجل : « ما آفأه الله على رسوله من أهل القرى فله ، وللرسول ، ولذی القری ، والیتامی ، والمساکین ، وابن السبیل » ولا ينتقل ما ملكه الى ورثته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقسم ورتي ديناراً ولا درهما ، ما تركته بعد نفقة نسائي وموئنة عاملي فانه صدقة » وروى مالك بن أنس بن الحذثان رضي الله عنه ، عن عمر رضي الله عنه : « انه قال لعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف : انشدكم بالله ايها الرهط ، هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انا لا نورث ما تركنا صدقة ، ان الانبياء لا تورث ؟ فقال القوم : بلى قد سمعناه ، ثم أقبل على عبيد بن جراح فقال : انشدكم بالله هل سمعتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما تركناه صدقة وان الانبياء لا تورث ؟ فقالوا : نعم » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود . واختلف قول الشافعي رضي الله عنه فيما يحصل من مال الفئء بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في أحد القولين : يصرف في المصالح ، لانه مال راتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فصرف بعد موته في المصالح كخمس الخمس ، فعلى هذا يبدأ بالأهم ، وهو سد الثغور ، وأرزاق المقاتلة ، ثم الأهم فالأهم . وقال في القول الثاني : هو للمقاتلة لأن ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان فيه من حفظ

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

الاسلام والمسلمين ، ولما كان له في قلوب الكفار من الرعب ، وقد صار ذلك بعد موته في المقاتلة فوجب ان يصرف اليهم .

الشرح اشرف ما في الفصل قوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى » الآية مرتبط بما يليه في الشرف من قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة » أخرج مسلم في الصحيح عن عمر في المغازي ، والبخاري في التفسير وفي المنقبات . وهو داود في الخراج ، والترمذي في الجهاد ، والنسائي في قسم النفي واللفظ لمسلم : « كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقي يجعله في الكراع ^(١) والسلاح عدة في سبيل الله تعالى » . وقال العباس لعمر رضي الله عنه : اقض بيني وبين هذا الكاذب الإثم الغادر الخائن - يعني عليا - فيما أفاء الله على رسوله من أموال بنى النضير . فقال عمر : أتعلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نورث ما تركناه صدقة ؟ قالوا : نعم . قال عمر : ان الله عز وجل كان خص رسوله بخاصة ، ولم يخص بها أحدا غيره قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول) - ما أدري هل قرأ الآية التي قبلها أم لا - فقسم رسول الله بينكم أموال بنى النضير ، فوالله ما استأثرها عليكم ، ولا أخذها دونكم حتى بقي هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ منه نفقة سنة ، ثم يجعل ما بقي أسوة المال . الخ الحديث بطوله « وقد ساق المصنف هنا لفظ البخاري وخرجه وليس من منهجه عزو الأحاديث الى مظانها ولو فعل الشيخ أبو اسحق ذلك في أحاديثه لأراح شراح المذهب من عناء التنقيب والتخريج فاللهم ارحمه واقعنا بعله آمين . وأما حديث أبي هريرة فمتفق عليه .

أما اللغات فان النفل مضي شرحه ، وقوله : (أو جفتم عليه) أو ضعتم عليه . والايجاف : الايضاع في السير وهو الاسراع ، يقال وجف

(١) الكراع : الدواب التي تصلح للحرب .

الفرس اذا أسرع ، وأوجفته أنا أى حركته وأتعبته ، ومنه قول تميم بن مقبل •

مذاويد بالبيض الحديث ضقالها عن الركب أحيانا اذا الركب أوجفوا

والركاب الابل ، واحدها راحلة ، يقال : لم يقطعوا اليها شقة ، ولا لقيتم بها حربا ولا مشقة ، وانما كانت من المدينة على ميلين • وقوله : أهل القرى قال ابن عباس : هى قريظة والنضير وهما بالمدينة ، وفدك ، وهى على ثلاثة أيام من المدينة ، وخيبر ، وقرى عرينة وينبع جعلها الله لرسوله • وقوله : انجلوا عنه أى هربوا ، يقال : جلا القوم عن منازلهم اذا هربوا ، قال الله تعالى : « ولولا أن كتب (١) الله عليهم الجلاء » •

أما الأحكام فان الفئء - وهو كما عرفت - المال الذى يأخذه المسلمون من الكفار بغير قتال ، سمي بذلك لأنه يرجع من المشركين الى المسلمين ، ويقال : فاء الفئء اذا رجع ، وفاء فلان اذا رجع • والفئء ينقسم الى قسمين ، أحدهما : أن يتخلى الكفار عن أوطانهم خوفا من المسلمين ، ويتركوا فيه أموالهم فيأخذها المسلمون ، أو يذلوا أموالا للكف عنهم ، فهذا يخمس ويصرف خمسة الى من يصرف اليه خمس الغنيمة على ما مضى • والثانى : الجزية التى تؤخذ من أهل الذمة وعشور تجارة أهل الحرب اذا دخلوا فى الاسلام ، ومال من مات منهم فى دار الاسلام ولا وارث له ، ومال من مات أو قتل على الردة ، ففي هذا قولان ، قال فى القديم : لا يخمس لأنه مال مأخوذ بغير قتال فلم يخمس كالمال المأخوذ منهم بالبيع • وقال فى الجديد : يخمس ، وهو الأصح ، لقوله تعالى : « ما أفاء الله على (٢) رسوله من أهل القرى فلله وللرسول » الآية • وما ورد فى اختصام على والعباس رضى الله عنهما الى عمر رضى الله عنه فى أموال بنى النضير • وقد سقناه آنفا • فقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله وعياله سنة ، وما بقى يصرفه فى الكراع والسلاح • ولما توفى النبى صلى الله عليه وسلم ووليها أبو بكر الصديق رضى الله عنه فعل مثل ذلك ، وكان هذا

(١) الآية ٣ من سورة الحشر •

(٢) الآية ٧ من سورة العشر •

التقرير من عمر للعباس وعلى بمحضر من الصحابة • ولم ينكر عليه أحد •
فدل على أنه اجماع •

إذا ثبت هذا فما كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته من الفئ والغنية لا ينتقل الى ورثته • وكذلك جميع الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون • قال الشافعي رضى الله عنه : (ولم أعلم أحدا من أهل العلم قال : ان ذلك لورثتهم) وذهب قوم لا يعتد بخلافهم وهم الشيعة وأتباعهم الى أن الأنبياء عليهم السلام يورثون • وأن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ورثته ابنته فاطمة عليها السلام وحجبت العباس • دليلنا ما ذكرناه من حديث عمر • قال القاضي العمراني في البيان : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقسم ورثتي بعدى دينارا • ما تركته بعد ثقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة • ان الأنبياء لا يورثون » قال الشيخ أبو حامد : ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم هنا : عاملي أى مؤنة تجهيزي • وفيما يفعل بأربعة أخماس الفئ بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وموت زوجاته قولان • أحدهما : أنه يصرفه الى المرتزقة ويسمون أهل الديوان • وهم المرابطون للشعور • المقيمون فيها دون الذين يغزون اذا نشطوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يستحق ذلك لما ألقى الله في قلوب الكفار من الرعب والهيبة • وهذا المعنى بعد موته لا يوجد الا في المرتزقة - يعنى الذين يحترفون القتال ، وليس لهم عمل آخر - فوجب أن يكون لهم • والثاني : أنه يصرف الى جميع مصالح المسلمين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يستحقه في حياته لفضيلته وشرفه • وهذا لا يوجد في غيره بعد موته ، فوجب أن يصرف الى المصالح كما قلنا في سهمه من الخمس • وحكى المسعودي قولاً ثالثاً أن جميع الفئ يصرف الى ما يصرف اليه خمس الغنية ، لقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول » الآية • وهذا ليس بشئ ، لأن المراد بالآية في الفئ الخمس منه • بدليل ما ذكرناه من اجماع الصحابة رضى الله عنهم فيه • فاذا قلنا : انها تكون للمرتزقة ، فانه يصرف جميعه اليهم • والا يصرف ما زاد على كفايتهم منه الى غيرهم • وان قلنا : انه يصرف الى مصالح المسلمين فانه

بيدة بالأهم ، والأهم هو أرزاق المقاتلة . فيصرف اليهم منه قدر كفايتهم وما زاد على قدر كفايتهم يصرّف في أرزاق القضاة وبناء القناطر والمساجد والمدارس والمستشفيات وما أشبه ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وينبغي للإمام ان يضع ديوانا يثبت فيه أسماء المقاتلة وقدر أرزاقهم ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه قال : « قدمت على عمر رضى الله عنه من عند ابي موسى الأشعري بثمانمائة الف درهم ، فلما صلى الصبح اجتمع اليه نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم : قد جاء للناس مال لم يأتهم مثله منذ كان الاسلام ، اشيروا على بمن ابدا منهم ، فقالوا : بك يا امير المؤمنين ، انك ولى ذلك قال : لا ، ولكن ابدا برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الاقرب ، فالاقرب اليه ، فوضع الديوان على ذلك » ويستحب ان يجعل على كل طائفة عريفا لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « جعل عام خبير على كل عشرة عريفا » ولأن في ذلك مصلحة ، وهو ان يقوم العريف بأمورهم ، ويجمعهم في وقت العطاء ، وفي وقت الغزو ، ويجعل العطاء في كل عام مرة او مرتين ، ولا يجعل في كل شهر ، ولا في كل اسبوع ، لان ذلك يشغلهم عن الجهاد .

فصل ويستحب ان يبدأ ، بقريش لقوله صلى الله عليه وسلم : « قدموا قريشا ولا تتقدموها » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم منهم . فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة . واختلف الناس في قريش ، فمنهم من قال : كل من ينتسب الى فهر بن مالك فهو من قريش ، ومنهم من قال : كل من ينتسب الى النضر بن كنانة فهو من قريش ، ويقدم من قريش بنو هاشم ، لأنهم اقرب قبائل قريش الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضم اليهم بنو المطلب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد . وشبك بين أصابعه » وعن عمر رضى الله عنه انه قال : « حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم ، فاذا كان السن في الهاشمي قدمه على المطلبى ، واذا كان في المطلبى قدمه على الهاشمى ، ثم يعطى بنى عبد شمس وبنى نوفل ابنى عبد مناف ، ويقدم بنى عبد شمس على بنى نوفل ، لان عبد شمس اقرب اليه لانه اخو هاشم من ابيه وامه ، ونوفل اخوه من ابيه » وانشد آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز :

عبد شمس لا تهنأ انما * عبد شمس عم عبد المطلب

عبد شمس كان يتلو هاشما * وهما بمد لام ولاب
يا امين الله انى قائل * قول ذى بر ودين وحسب

ثم يعطى بنى عبد العزى ، وبنى عبد الدار ، ويقدم عبد العزى على عبد الدار ، لأن فيهم أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فان خديجة بنت خويلد منهم ، ولأن فيهم من حلف المطيين ، وحلف الفضول . وهما حلفان كانا من قوم قريش اجتمعوا فيهما على نصر المظلوم ، ومنع الظالم . وروت عائشة رضى الله عنها : « ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : شهدت حلف الفضول ، ولو دعيت اليه لأجبت » وعلى هذا يعطى الأقرب فالأقرب ، حتى تقضى قريش ، فان استوى اثنان في القرب قدم اسنهما ، لما روياه من حديث عمر في بنى هاشم وبنى المطلب ، فان استويا في السن قدم اقدمهم هجرة وسابقة ، فاذا انقضت قريش قدم الانصارى على سائر العرب ، لما لهم من السابقة ، والآثار الحميدة في الاسلام ، ثم يقسم على سائر العرب ، ثم يعطى المعجم ، ولا يقدم بعضهم على بعض الا بالسن والسابقة دون النسب .

فصل ويتقسم بينهم على قدر كفايتهم ، لأنهم كفوا المسلمين امر الجهاد ، فوجب ان يكفوا امر النفقة ، ويتعهده الامام في وقت العطاء عند عيالهم ، لانه قد يزيد وينقص ، ويتعرف الاسعار وما يحتاجون اليه من الطعام والكسوة ، لانه قد يفلو ويرخص ، ليكون عطيتهم على قدر حاجتهم ، ولا يفضل من سبق الى الاسلام او الى الهجرة على غيره ، لأن الاستحقاق بالجهاد ، وقد تساوا في الجهاد فلم يفضل بعضهم على بعض كالفانمين في الفئمة .

فصل ولا يعطى من الفء صبى ولا مجنون ، ولا عبد ، ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدّر على القتال ، لأن الفء للمجاهدين وليس هؤلاء من اهل الجهاد . وان مرض مجاهد كان مرضا يرجى زواله اعطى ، لأن الناس لا يخلون من عارض مرضى ، وان كان مرضا لا يرجى زواله سقط حقه من الفء ، لانه خرج عن أن يكون من المجاهدين . وان مات المجاهد وله ولد صغير او زوجة ففيه قولان احدهما : انه لا يعطى ولده ولا زوجته من الفء شيئا لأن ما كان يصل اليهما على سبيل التبع لمن يعولهما وقد زال الاصل وانقطع التبع . والثانى : انه يعطى الولد الى أن يبلغ وتعطى الزوجة الى أن تتزوج ، لأن في ذلك مصلحة ، فان المجاهد اذا علم انه يعطى عياله بعد موته توفر على الجهاد . واذا علم انه لا يعطى اشتغل بالكسب لعياله وتعطل الجهاد ، فاذا قلنا بهذا فبلغ الولد - فان كان لا يصلح للقتال ، كالاعمى والزمن - اعطى الكفاية كما كان يعطى قبل البلوغ ، وان كان يصلح للقتال واراد الجهاد فرض له ، وان لم يرد الجهاد لم يكن له في الفء حق ، لانه صار من اهل الكسب . وان تزوجت الزوجة سقط حقه من الفء ، لانها استغنت بالزوج ، وان دخل

وفت المطاء فمات المجاهد انتقل حقه الى ورثته ، لانه مات بعد الاستحقاق
فانتقل حقه الى الوارث .

الشرح . خبر أبي هريرة . الأول : « قدمت على عمر » ورد في
مسند الشافعي من كتاب قسم الفء مختصرا أخبرنا سفيان عن عمرو بن
دينار عن أبي جعفر محمد بن علي : « أن عمر رضي الله لما دون الدواين ،
قال : بمن ترون أن أبدأ ؟ فقل له : ابدأ بالأقرب فالأقرب بك ، قال : بل
أبدأ بالأقرب فالأقرب برسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد أخرج أحمد
حديثا قال الهيثمي : رجاله ثقات ولكن عن ناشر بن سمي الزني قال :
سمعت عمر بن الخطاب يوم الجابية يخطب الناس وهو غير الحديث الذي
ساقه المصنف . وحديث : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم على كل عشرة
عريضا عام خير » أخرجه الدارمي من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
أبيه . وحديث : « قدموا قريشا » الخ . أخرجه الشافعي بإسناده عن ابن
شهاب : « أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قدموا قريشا
ولا تقدموها ، وتعلموا منها ولا تعلموها أو تعلموها - يشك ابن فديك »
وأخرجه الطبراني عن عبد الله بن السائب - بلفظ رواية الشافعي بزيادة -
« ولو لا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لخيرها عند الله تعالى وأخرج بإسناده
عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب ذالا : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من أهان قريشا أهانه الله » . وحديث عمر رضي الله عنه :
« حضرت رسول الله يعطيهم » جاء في مسند الشافعي رضي الله عنه . وحديث
عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد في مسنده وابن سعد في القسم الأول من
الطبقات عن جبير بن مطعم وابن هشام في السيرة .

أما آدم بن عبد العزيز فهو مجهول الحال ، وأبوه صدوق (١) ، وقد
ضعفه بعض الحفاظ . والشعر المنسوب اليه ليس فيه ارتقاء الى مصاف من
يعتد بشعرهم .

أما اللغات فحلف الفضول أو المطيين قال ابن الأعرابي : الأحلاف
في قريش خمس قبائل : عبد الدار ، وجحج ، وسهم ، ومخزوم ، وعدى بن

(١) صدوق ادنى درجات التوثيق .

كعب سموا بذلك لما أراحت بنو عبد مناف أخذ ما في يدي عبد الدار من الحجابة والرفادة واللواء والسقاية ، وأبت بنو عبد الدار ، عقد كل قوم على أمرهم حلفا مؤكدا على أن لا يتخاذلوا ، فأخرجت عبد مناف جفنة مملوءة طيبا (١) صنتها (١) عاتكة بنت عبد المطلب) فوضعوها لأحلافهم في المسجد عند الكعبة ، وهم أسد وزهرة وتيم ، ثم غمس القوم أيديهم فيها وتعاهدوا ، ثم مسحوا الكعبة بأيديهم توكيدا ، فسموا المطيبين وتعاهدت بنو عبد الدار وحلفاؤها حلفا آخر مؤكدا على ألا يتخاذلوا فسموا الأحلاف . وقال الكيت يذكرهم :

نسب في المطيبين وفي الأحلاف حل الذؤابة الجمهورا

قال : وروى ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي مليكة قال : « كنت عند ابن عباس ، فأناه ابن صفوان فقال : نعم الامارة امارة الأحلاف كانت لكم ، قال : الذي كان قبلها خيرا منها ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من المطيبين ، وكان أبو بكر من المطيبين ، وكان عمر من الأحلاف يعنى امارة عمر . وسمع ابن عباس نادبة عمر وهى تقول : يا سيد الأحلاف ، فقال ابن عباس : نعم » والمختلف عليهم - يعنى المطيبين . قال الأزهري : وانما ذكرت ما اقتضه ابن الأعرابي لأن القتيبي ذكر المطيبين والأحلاف فخلط فيما فسر ولم يؤد القصة على وجهها . قال : وأرجو أن يكون ما رواه شمر عن ابن الأعرابي صحيحا . وفي حديث ابن عباس : « وجدنا ولاية المطيبى خيرا من ولاية الأحلاف » يريد أبا بكر وعمر ، يريد أبا بكر كان من المطيبين وعمر من الأحلاف . قال ابن الأثير : وهذا أحد ما جاء من النسب لا يجتمع لأن الأحلاف صار اسما لهم كما صار الأنصار اسما للأوس والخزرج والأحلاف الذى فى شعر زهير هم أسد وغطفان على التناصر . قال ابن برى : والذى أشار اليه من شعر زهير قوله :

تداركنما الأحلاف قد ثل عرشها وذيان قد زلت بأقدامها النعل

(١) ما بين القوسين ليس من كلام ابن الأعرابي وانما اخذناه من كتب التاريخ والسير .

قال وفي قوله أيضا :

لا أبلغ الأحلاف عنى رسالة وذيان هل أقستم وكل مقسم
قال ابن سيدة : والحليفان أسد وغطفان صفة لازمة لهما لزوم الاسم .
اه من اللسان .

وقال ابن بطلال : وفي حلف الفضول وجهان ، أحدهما : أنه اجتمع فيه رجال الفضل بن الحرث والفضل بن وداعة والفضل بن فضالة . والفضل جبع الفضل . قال الهروي : يقال : فضل وفضول كما يقال : سعد ومسعود . وقال الواقدي : هم قوم من جرهم تحالفوا يقال لهم : فضل وفضالة ، فلما تحالفت قريش على مثله سمو حلف الفضول . وقيل : كان تحالفهم على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها ومن غيرهم إلا قاموا معه . والثاني : أنهم تحالفا على أن ينفقوا من فضول أموالهم ، فسوا بذلك حلف الفضول . وسموا حلف الفضول لفاضل ذلك الطيب . وتوفر على الجهاد أى كثرت رغبته وهمته فيه من الوفر ، وهو كثرة المال . اه .

أما الأحكام فإنه ينبغي للامام أن يضع ديوانا تضبط فيه أسماء المقاتلة ، وقدر أرزاقهم لأن عمر رضى الله عنه كان له ديوان ، وهو أول من دون الدواوين في الاسلام ، فاذا عرفنا أن نظام تعبئة الجيوش في عصرنا هذا يقوم على نظم دقيقة وأساليب متقنة . فالجيوش في عصرنا هذا تنقسم من حيث التكوين الى جيوش نظامية وهى الجيوش التى تتبع الدولة وتخضع للأسلوب الدائم في التجنيد ، اما بطريق الاقتراع على من بلغ سن التجنيد ، واما بطريق التجنيد الشامل لكل من بلغ هذه السن ، وهذه الجيوش تنقسم الى فصائل وسرايا وكتائب وألوية وفرق ، ولكل قطعة منها قادتها من عمداء وعقدهاء ومقدمون ورواد ونقباء وملازمون ومساعدون وعرفاء . وأما الجيوش غير النظامية فهى المجموعات التى لا تحارب بطريق الالتحام المكشوف ، انما تحارب حربا يسمونها حرب المصائب وهى تقوم على التصرف الزدى أكثر مما تقوم (التكتيك) العام .

وقد جعل النبى صلى الله عليه وسلم على كل عشرة عريفا يوم خير .

ويستحب أن يجعل العطاء في كل شهر . إذا لم يشق ذلك وقد كان العطاء يدفع كل عام في صدر الاسلام . وذلك لكي يتوفر لكل مجاهد قوته وقوت عياله عاما كاملا . وانما قلنا : كل شهر لأن أرزاق الوظائف ورواتب العاملين تصرف كل شهر في جميع سكان الأرض .

(تنبيه) اعلم وفقنى الله وإياك أن الظروف السياسية التي عاشتها الأمة الإسلامية - ظل بعض الدول التي صبغت حكمها بالملك العضود وكانت تجعل من المخالفين لها اعداء تحاربهم وتضطهدهم وتتعب آثارهم . فنجم عن ذلك أن صار الدعاة المخالفون يستخفرون حتى لا يتضح أمرهم وأبرز هذه الظاهرة يتحقق في العصر الأموي ، حيث الحزب المخالف هو حزب بنى هاشم إذا شئنا التعميم ليشمل بنى العباسي وبنى علي ، ومن خلال هذه الحرب الضروس بين الحزب الحاكم المتمثل في بنى أمية ومن يشايعها ، وبين بنى هاشم وقلوب الناس كلها معهم ، تقوم حركات سرية تستهدف الاطاحة بالنظام القائم ووسيلتها في ذلك أخذ البيعة سرا ، وتنظيم مجموعات صغيرة يعرف بعضها بعضا بلون الثياب أو لون العمام كلبس السود مثلا ، ومن تكون البلاد النائية والقبائل المتباعدة هدفا للدعوى والدخلاء والمغامرين الذين يريدون المجد عن طريق ادعاء الشرف ، والانتساب كذبا الى بيت النبوة ، ولذلك سمعنا عن أصل الفاطميين ، فقال بعض الباحثين : انهم يرجعون الى جدهم الأعلى رجل يهودى يدعى موسى القداح .

وأعظم فرصة لأعداء الاسلام يتهلبونها ليشلوا عرشه ، ويقوضوا صرحه - لا سيما اليهود - هي تنظيم الدعوات السرية ، تحت ستار الدعوة الى آل البيت والعترة المطهرة فنفسو الباطنية الباطلة ، والقرمطية الفاجرة ، والشعوذية الخبيثة ، ولنحل الزائفة تدخل الى الاسلام عن طريق التظاهر بنصرته ، وهي في الحقيقة تستهدف اضعافه واستئصال شأفته .

إذا ثبت هذا فان الأرض لا تخلو من عترة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرضى مسلم - وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعى أحد الى غير أبيه - أن يتسب كذبا الى بيت النبوة وليس منه ، فمن كان من آل

البيت وثبت من طريق الاسناد المتصل بالعدول الضابطين الثقات حكماً له بالتقديم في حدود العمل بالشرع ، اذ نجد فيمن يدعون الى العترة المطهرة من يدعى العصمة لمامه ، ورفع التكليف عنه . كقراطة الاسماعيلية من الداودية والسليمانية والدرزية ثم النصيرية المسماة بالعلوية ، وهي نحلة اقرب الى النصرانية منها الى الاسلام .

كل ذلك لا يجعلنا تتأثر ببريق العلوية ، وزخرف شرف العترة الظاهر . لينسل الى صفوف المسلمين دعاة يحرفون الشرع ، ويدلون أحكام الله . ومن هنا فان من ينتسبون الى بيت النبوة عليهم أن يكونوا سابقين الى العمل ، جادين في اقامة عبود الدين .

وقد كان السلف الصالح لا يتأثر بهذا ولا تخبله الدعوة الى تعليم آل البيت عليهم اسلام عن وضع كل منهم في وضعه الصحيح كما يراه هو ، ويعتده من أحكام . فالامام البخارى رضى الله عنه وهو الذى روى أحاديث تقديم قریش وتكريم العترة لم يحتج بأحاديث جعفر بن محمد رضى الله عنه المعروف بجعفر الصادق ، وقد ضعفه بعض أئمة الحديث ووثقه بعضهم ، وهو عندهم في مرتبة (صدوق) وهي أدنى مراتب التعديل عند من يعدله . وهو عند الشيعة أمام معصوم له مسانيد ، وكل كلمة منه تعدل حديثاً مرفوعاً عند أهل السنة لذلك لا نجد للفصل الذى عقده المصنف لترتيب بنى قریش أمراً ذا بال . والله تعالى أعلم بالصواب .

فروع قدر العطاء أن يتعرف الامام عيال كل واحد ، وأسعار البلد ويعطى كل واحد كفايته . هكذا أفاده العسائى فى البيان وغيره . من الأصحاب ، فان استوى اثنان فى قدر الكفاية لم يفضل أحدهما على الآخر بشرف ، ولا سابقة بالاسلام ، ولا هجرة ، لأن أبا بكر الصديق رضى الله عنه لما ولى الخلافة سوى بين الناس فى العطاء ، حتى أعطى العبد ، فقال له عمر رضى الله عنه : أتجعل من هاجر فى سبيل كمن دخل الاسلام كرها ؟ فقال أبو بكر رضى الله عنه : انما عملوا لله وأجورهم على الله ، وانبا الدنيا بلاغ — فلما ولى عمر رضى الله عنه فاضل بين الناس ، وأستطع العبيد ثم

أفضت بعده الى عثمان رضى الله عنه ثم الى على كرم الله وجهه نسوء بين الناس وأسقط العبيد ، فاختار الشافعى رضى الله عنه مذهب على فى العشاء . وقال : انما هؤلاء رصدوا أنفسهم للجهاد وهم متساوون فى ذلك ، فوجب أن يساوى بينهم فى العطاء .

فرع لا يعطى من القى صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدر على القتال ، لأنه ليس من أهل القتال . قال المسعودى : وهل يجب تملك زوجات المجاهدين وأهليهم ما يخصهم ؟ فيه قولان . أحدهما : يجب كما يجب تملك المجاهدين ، والثانى : لا يجب لأنهم أتباع المرتزقة .

فرع وان مرض بعض المقاتلين - فان كان مرضا يرجى زواله - وان طال - فان حقه لا يسقط من القى ، بل يعطى كما كان يعطى قبل المرض ، لأن الانسان لا يخلو فى الغالب من مرض . فلو قلنا : ان حقه يسقط بالمرض أدى الى الضرر ، وان كان مرضا لا يرجى زواله كالفالج والزمانة سقط حقه ، لأنه قد خرج حقه عن أن يكون من المقاتلة بحال ، فيصير كالذرية .

فرع وان مات أحد المجاهدين وخلف زوجة وأولادا صغارا ، فهل يعطون بعد موته ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يعطون ، لأنهم انما أعطوا فى حياته تبعاً له ، فاذا مات زال المتبوع فسقط التابع . والثانى : أنهم يعطون ، قال أصحابنا البغداديون : لأن فى ذلك مصلحة للجهاد ، لأن المجاهد متى علم أن ذريته وزوجته يجرى عليهم ما يؤمن حياتهم ويصونهم من العوز والفاقة ، ويحفظ عليهم كرامتهم فانه يشتغل بالجهاد مضحياً بالنفس والنفس . أما اذا علم أنهم لا يعطون بعد موته ما وصفنا ، اتجه الى الكسب لهم ، فيبطل الجهاد . وقال الخراسانيون : العلة فيه أن الصغير اذا بلغ أثبت سهمه فى ديوان المرتزقة ، فعلى علة البغداديين يعطى الذرية ذكورا كانوا أو اناثا ، فان كانوا ذكورا أعطوا الى أن يبلغوا ، فاذا بلغوا - وكانوا يصلحون للجهاد - قيل لهم : أنتم بالخيار بين أن تثبتوا أنفسكم فى

ديوان المجاهدين - وتأخذوا كمايتكم من الفئء ، وبين أن لا تشتوا أنفسكم في ديوان المجاهدين بل تكونون من اهل الصدقات الذين ان نشطوا غزوا : فتكون كمايتهم في الصدقة ، وان بلغوا زمنى أو عيا أعطوا الكفاية : لأنهم لا يصلحون للجهاد .

وان كانت الذرية اناثا فانهم يعطون الى ان يبلغن ويتزوجن ، و يكون لهن كسب يستغنين به بآما الزوجة فانها تعطى الى ان تتزوج . وان كانت الذرية خشى مشكلا فعلى علة أصحابنا البغداديين هو كالبت وعلى علة الخراسانيين هل يعطى بعد موت أبيه ؟ فيه وجهان : أخرجهما القاضى أبو الفتوح ، أحدهما : لا يعطى شيئا لأنه لا يتوهم اثبات اسمه . لأنه ليس من اهل القتال . والثانى : يعطى لاحتمال أن يزول اشكاله ويثبت اسمه . وعلة البغداديين أوضح ، لأنها تجمع الذرية من الذكور والاناث ، وعلة الخراسانيين تختص بالذرية من الرجال .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : اذا صار مال الفئء الى الولي ثم مات رجل قبل أن يأخذ عطاءه اعطيته ورثته ، وان مات قبل أن يصير اليه المال ذلك العام لم يعطه ورثته . واختلف أصحابنا فيه : فقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : اذا مات رجل من المقاتلة بعد حلول الحول أو بعد حلول الشهر : وجب صرف نصيبه الى ورثته ، لأنه مات بعد وجوب القسبة ، وسواء حصل فى يد الامام أو لم يحصل ، لأن أهل البغى متعينون معلومون . وان مات قبل الحول أو قبل الشهر ، لم يجب صرف نصيبه الى ورثته ، لأنه مات قبل أن يستحق نصيبه ، وقول الشافعى رضى الله عنه اذا صار مال الفئء الى الولي أراد اذا استحقه فى يد الولي . وقال القاضى أبو الطيب : بل هى على ظاهره : فاذا مات رجل من المقاتلة بعد ان صار مال الفئء فى يد الولي دفع عطاءه الى ورثته ، وان مات قبل أن يصير فى يده لم يدفع . هذا نقل لأصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون : ان مات بعد جمع المال وبعد الحول وجب دفع نصيبه الى ورثته . وان مات قبل الحول أو قبل الشهر وقبل جمع المال فلا حق له . وان مات بعد جمع المال وقبل حلول الحول أبو حلول الشهر ففيه قولان ، أحدهما : لا شيء عليه ، لأن الاعتبار

بحلول موعد القبض كالزكاة ، ولم يعش الى ذلك الوقت ، والثاني : يعطى وارثه بقدر ما مضى من الحول ، و من الشهر ، لأن المال قد جمع وحصل وحسب ما مضى من الحول . وهذان القولان مأخوذان من القولين في الذمى اذا مات أو أسلم في أثناء الحول ، فهل تؤخذ منه الجزية لما مضى من الحول .

فرع قال المسعودى في شرح مختصر المزنى : لو جاء رجل فطلب اثبات اسمه في ديوان المرتزقة - فإن كان فيه غناء في القتال ، وفي المال سعة - أثبت الامام اسمه ، والا لم يثبت اسمه .

مسألة قال الشافعى رحمه الله : وان فضل من الفىء شيء بعد ما وصفت من انطاء العطاء ، وضعه الامام في «صلاح الحصون» والازدياد في انكراع والسلاح . واختلف أصحابنا في تأويل هذا ، فمنهم من قال هذا على القول الذى يقول : ان أربعة أخماس من الفىء للمقاتلة ، فعلى هذا يعطيهم الامام من الفىء أولا كفايتهم ، وما فضل من كفايتهم فانه يشتري به السلاح والكراع ويصلح به الحصون ، لأن ذلك من مصالحهم ، ولا بد لهم منه ، فاذا لم يفعله الامام فعلوه من أموالهم ، فان فضل من الفىء شيء بعد ذلك صرفه اليهم على قدر كفايتهم . فأما على القول الذى يقول : انه للمصالح فلا يزيدهم على قدر كفايتهم ، ومنهم من قال : انما قال هذا على القول الذى يقول : ان أربعة أخماس الفىء للمصالح . فعلى هذا ابتداء بكفايتهم ، فان فضل منه فضل فانه يصرفه في سد الثغور وشراء السلاح والكراع واصلاح الحصون . فأما على القول الذى يقول : ان أربعة أخماس الفىء للمقاتلة ، فان جميعه يصرف اليهم . قال الشافعى رضى الله عنه : وان ضاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغا ما بلغ ، وأزاد بذلك اذا حصل في يد الامام شيء من الفىء يضيق عن كفايتهم فانه يدفع الى كل واحد منهم ما يخصه منهم على قدر كفايته ، ويتم له الباقي من بيت المال .

فرع قال الشافعى رحمه الله : ويعطى من الفىء الحكام وولاة الأحداث والصلاة لأهل الفىء ، وكل من قام بأمر أهل الفىء ممن لا غنى لأهل الفىء عنه .

واختلف أصحابنا في تأويل ذلك ، فمنهم من قال : هذا على القول الذي يقول : أن أربعة أخماس الفئ للمصالح ، فيبدأ بكفاية أهل الفئ ثم يصرف الباقي في الكراع والسلاح وسد الثغور وأرزاق الحكام . فأما على القول الذي يقول : أنه للمقاتلة فإن جميعه يصرف اليهم ، ومنهم من قال : هذا على القول الذي يقول أنه للمقاتلة ، لأن أحكام أهل الفئ ومن يستلزم بهم وولاية أحداثهم ومن يلي مصالحهم منهم ، فوجب أن يرزقوا من الفئ إذا لم يوجد من يتطوع بهذه الأمور .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان في الفئ أراض كان خمسها لأهل الخمس ، فأما أربعة أخماسها فقد قال الشافعي رحمه الله : (تكون وقفا) فمن أصحابنا من قال : هذا على القول الذي يقول أنه للمصالح ، فإن المصلحة في الأراض أن تكون وقفا . لأنها تبقى فتصرف غلتها في المصالح . وأما إذا قلنا : أنها للمقاتلة فإنه يجب قسمتها بين أهل الفئ ، لأنها صارت لهم . فوجب قسمتها بينهم كأربعة أخماس الغنيمة . ومن أصحابنا من قال : تكون وقفا على القولين ، فإن قلنا : أنها للمصالح صرفت غلتها في المصالح وإن قلنا : أنها للمقاتلة صرفت غلتها في مصالحهم لأن الاجتهاد في مال الفئ إلى الإمام . ولهذا يجوز أن يفضل بعضهم على بعض ، ويخالف الغنيمة ، فإنه ليس للإمام فيها الاجتهاد . ولهذا لا يجوز أن يفضل بعض الغانمين على بعض . وبالله التوفيق .

الشرح الفئ أما منقول أو غير منقول ، فالمنقول كل ما سبق شرحه في الفصول السابقة ، وأما غير المنقول كالأراض والعقارات المبنية والبساتين فإن خمس ذلك كله لأهل الخمس ، وأما أربعة أخماسه فقد قال الشافعي في الأم : (يكون وقفا على المسلمين ، يستغل ويقسم عليهم في كل عام) واختلف أصحابنا في تأويل هذا فمنهم من قال : هذا على القول الذي يقول : أن أربعة أخماس الفئ يكون للمصالح ، لأن المصلحة فيها أن يكون وقفا يستغل كل سنة . فأما على القول الذي يقول : أن أربعة أخماس الفئ يكون للغانمين ، فلا يكون هناك وقف ، بل يجب قسمتها بين الغانمين ليتصرفوا فيها بما شاءوا ، كأربعة أخماس الغنيمة . ومنهم من قال : بل يصير وقفا على القولين ، لأننا إن قلنا : أنها للمصلحة كانت وقفا وجهها

واحدا . وإن قلنا : إنها للسقاة فهل تصير وقفا ؟ فيه وجهان • وإما خمس الأرض فان سهم المصالح وسهم اليتامى وسهم المساكين وابن السبيل يكون وقفا وجهها واحدا • وفي سهم ذوى القربى وجهان • وكل موضع قلنا : يكون وقفا . فهل يقتدر الى تلفظ الامام بالوقف ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ في الشامل أحدهما : يقتدر الى ذلك كسائر الوقوف والثاني : لا يقتدر الى ذلك لأن وقفه وجب بالشرع فلم يحتج الى اللفظ به ، وكما أنه لما وجب رق النساء والصبيان من أهل الحرب لم يحتج الى لفظ الامام باسترقاقهم فهذه مثلها •

إذا ثبت هذا فروى الشافعى رحمه الله عن عمر رضى الله عنه أنه قال : (ما من أحد الا وله في هذا المال حق أعطيه أو أمنعه الا ما ملكت أيماكم) فتأوله أصحابنا ثلاث تأويلات ، أحدها : أنه أراد بها المحتاجين •

والثاني : أنه أراد بها المحتاجين والأغنياء لأن ما يأخذه المجاهد من المال ينتفع به الأغنياء لأنهم يسقطون الجهاد عنهم لقيامهم به •

والثالث : انه أراد ما من أحد الا وله في بيت المال حق • فللفقراء حق في الصدقات وللأغنياء حق في النوى يأخذونه اذا كانوا مرابطين • وإن لم يكونوا مرابطين أخذوا من سهم الغزاة • وسيأتى مزيد بحث في أرض السواد والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الجزية

لا يجوز اخذ الجزية ممن لا كتاب له ، ولا شبه كتاب ، كمعدة الأوثان : لقوله عز وجل : (قاتلوا الذين (١) لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فخص أهل الكتاب بالجزية ، فبطل على أنها لا تؤخذ من غيرهم . ويجوز أخذها من أهل الكتابين ، وهم اليهود والنصارى للآية ، ويجوز أخذها ممن بدل منهم دينه ، لأنه وإن لم تكن لهم حرمة بأنفسهم فلم يحرمة بآبائهم . ويجوز أخذها من المجوس ، لما روى عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وروى أيضا عبد الرحمن بن عوف : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر » واختلف قول الشافعي رحمه الله : هل كان لهم كتاب أم لا ؟ فقال : فيه قولان ، أحدهما : أنه لم يكن لهم كتاب ، والدليل عليه قوله عز وجل : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ، واتقوا لعلمكم ترحمون أن تقولوا : إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ، وإن كنا عن دراستهم لغافلين) والثاني : أنه كان لهم كتاب ، والدليل عليه ما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : (كان لهم علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه ، وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو اخته ، فاطلع عليه بعض أهل مملكته فجأؤا يقيمون عليه الحد فامتنع فرفع الكتاب من بين أظهرهم ، وذهب العلم من صدورهم) .

فصل وان دخل وثني في دين أهل الكتاب نظرت - فإن دخل قبل التبديل - أخذت منه الجزية ، وعقدت له الذمة لأنه دخل في دين حق ، وإن دخل بعد التبديل نظرت - فإن دخل في دين من بدل - لم يؤخذ منه الجزية ، ولم تعقد له الذمة ، لأنه دخل في دين باطل . وإن دخل في دين من لم يبدل - فإن كان ذلك قبل النسخ بشريعة بعده أخذت منه الجزية ، لأنه دخل في دين حق ، وإن كان بعد النسخ بشريعة بعده ، لم يؤخذ منه الجزية . وقال المزني رحمه الله : تؤخذ منه ، ووجهه أنه دخل في دين يقر عليه أهله ، وهذا خطأ ، لأنه رجل في دين باطل فلم تؤخذ منه الجزية ، كالمسلم إذا ارتد .

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

وان دخل في دينهم ولم يعلم انه دخل في دين من بدل او في دين من لم يبذل كنصارى العرب ، وهم بهراء وتنوخ وتقلب ، اخذت منهم الجزية ، لأن عمر رضى الله عنه اخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، ولأنه اشكل أمره فحقن دمه بالجزية احتياطا للدم . وأما من تمسك بالكتب التي انزلت على شيث ، وابراهيم ، وداود ، ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبى إسحق : أنهم يقرون ببذل الجزية لأنهم اهل كتاب فاقروا ببذل الجزية ، كاليهود والنصارى . والثانى : لا يقرون لان هذه الصحف كالأحكام التي تنزل بها الوحي . وأما السامرة ، والصابئون ، ففيهم وجهان أحدهما : أنه تؤخذ منهم الجزية . والثانى : لا تؤخذ ، وقد بيناهما في كتاب النكاح . وأما من كان أحد أبويه وثنيا والآخر كتابيا فعلى ما ذكرناه في النكاح . وان دخل وثنى في دين اهل الكتاب وله ابن صغير ، فجاء الاسلام وبلغ الابن واختار المقام على الدين الذي انتقل اليه أبوه ، اخذت منه الجزية ، لأنه تبعه في الدين فاخذت منه الجزية ، وان غزا المسلمون قوما من الكفار لا يعرفون دينهم ، فادعوا أنهم من اهل الكتاب ، اخذت منهم الجزية ، لأنه لا يمكن معرفة دينهم الا من جهنهم ، فقبل قولهم . وان اسلم منهم اثنان وعدلا وشهدا أنهم من غير اهل الكتاب نبذ اليهم عهدهم لأنه بان بطلان دعواهم .

الشرح قوله تعالى : « قاتلوا ^(١) الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » الآية أمر الله تعالى بقتال جميع الكفار الاسطفاقيهم على عدم الايمان بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يعتقدون العقيدة الصحيحة ، واستثنى منهم اهل الكتاب اكراما لكتابهم ، ولكونهم عالمين بالوحدانية والشرائع السماوية ، وفق كتبهم البشارات بمحمد صلى الله عليه وسلم وذكر أمته وملته . فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة . قال القرطبي : فنبه على محلهم ، ثم جعل للقتال غاية ، وهى اعطاء الجزية بدلا عن القتل . ا . ه .

وسيكون يوم ٥ يونيو (حزيران) ١٩٨٢ الذى بدأت به اسرائيل عدوانها على لبنان وعلى المقاومة الفلسطينية فى لبنان . . بداية بداية لنهاية دولة غير انسانية الا تؤمن بغير شريعة الغاب وبما دسه أبناؤها على شريعة النبى موسى عليه السلام ، حيث تقول التوراة فى الاصحاح الثالث والعشرين من سفر الخروج ما يلى بالحرف الواحد :

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

« لا تسجد لآلهتهم ولا تعبدوها ولا تعمل كأعمالهم ، بل تبيدهم وتكسر
أصنامهم » ..

وفي الاصحاح العشرين من سفر التثنية بأمر رب اسرائيل : « حين
تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها الى الصلح فان أجابتك الى الصلح
وفتحت لك . فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك .
وان لم تسالمك بل عملت معك حربا فحاصرها . واذا دفعها الرب الهك الى
يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف . أما النساء والأطفال والبهاائم وكل
ما في المدينة . كل غنيمتها لتفتنهما لنفسك .. أما مدن هؤلاء التي يعطيك
الرب الهك فلا تستبق منها نسمة ما » .

وعلى هذا النحو شرعت الحرب في شريعة داود وفي الزبور .. وطبقها
أحفاد اسرائيل في حروبهم الخمس مع العرب .. !

وقد وضحت معاندة أهل الكتاب حين حرقوا في كتبهم ، اليهود أولا
والنصارى ثانيا فأما اليهود فقد قالوا : العزيز ابن الله وهي طائفة منهم جاءت
الى النبي صلى الله عليه وسلم منهم سلام بن مشكم والنعمان بن أوفى
ومالك بن الصيف ، وقالوا : كيف تتبعك وقد تركت قبلتنا ولا نزعم أن
عزيزا ابن الله . وحرقوا في التوراة كما جاء ذلك في كتبهم وكتب علمائهم
وليس أبلغ في الافحام من اعترافهم . قال البحاثة اليهودى مراد فرج في
كتابه (القراءون والربانون) وهو يتكلم عن فئة منهم تسمى السامريين
فعمدوا الى جبل جريزيم . وفي المقرري : طورريك . وكله من لفظة
البركة ، لأنه في الواقع جبل البركة تجاه جبل عيل جبل اللعنة جهة عبر
الأردن ، وأقاموا به هيكلًا شبيها ببيت المقدس ، وتبعهم كثيرون من اليهود
من امتنعوا من طلاق نسائهم الأجنبية ، غير مطيعين لعزرا ، ولكيما يعطى
السامرة لهذا الجبل منزلته التي تليق به حرقوا في التوراة ، فأضافوا ذكره
في السفر الخامس بالفصل السابع والعشرين بالآية السابعة ، عند قوله :
« وتذبح ذبائح السلامة وتأكل هناك وتفرح أمام الله الهك » فزادوا جملة :
« على جبل جريزيم » كذلك أضافوا في الفصل ١١ الآية ٣٠ جملة : « تجاه

شخيم » أى نابلس • الى غير ذلك من التحريف • ا ه من الكتاب المذكور
صفحة ١٥ •

وجاء في الكتاب المذكور عن الصدوقين وهم كانوا كما يقول : « من سرة وأشراف الأمة الاسرائيلية ومن الكهنة العظام ، وسوا كذلك على اسم كبيرهم (صدوق) تلميذ (انتيخوس) وفي المقرئى صدوفيم ، وصدوف بالفاء وبالمثل والنحل أنهم الذين قالوا من بين سائر اليهود : العزيز ابن الله • قال صاحب الكتاب : وكان أول الخلاف بينهم وبين الفروسيين انكارهم البحث والنشور والثواب والعقاب ، فقد أرادوا أن يكون نعيمهم في الحياة الدنيا ، وهزئوا بالتشدد المناقض لهذا النعيم ، وقالوا : ما نحن بميتين الا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين • ان هذا هو الفوز العظيم • وقال : الأسيم أو الأسينم فرقة تفانت لبلوغ أعلى درجات الفضيلة فحرمت التبائع ورجعت الى المقايضة ، وحرمت الزواج الى آخر ما حرفوا وخرفوا ا ه • والريانيون لهم كتاب يسمى المشناه أو التلمود ، وفيه تعانيم سرية توجب عليهم أن يمزجوا فطيرة عيد الفصح بدم نصراني أو مسلم ، وقد كان لذلك قضايا وحوادث في بور سعيد ودمشق واليونان وفي ذلك يقول شاعرهم :

قل لأولاد النصرارى يهربوا من قوم موسى
حذرا أن يأخذوا من ذمهم يوما بموسى
بل يقدوها رءوسا • ويبيدها نفوسا
سيما في بور سعيد حيث شقوا الرموسا ••• الخ

ولو تتبعنا ما في التوراة التي بين أيديهم اليوم من نسبة الكفر والفجور الى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لما وسعنا الا أن نزه الله تعالى عن أن ينزل كلاما كهذا ، سبحانه هذا بهتان عظيم •

ولقد جاءت بشارات في التوراة بنينا صلى الله عليه وسلم ففي التوراة

التي بين أيديهم » قال الله لموسى بن عمران : انى أقيم لبني اسرائيل من اخوتهم نبيا مثلك • أجعل كلامى على فيه ، فمن عصاه انتقمت منه » •

وفى هذه التوراة أيضا : « جاء الله من سيناء ، وأشرق من ساعير ، واستعلى من جبال فاران ، ومعه جماعة من الصالحين » وتأويل ذلك أن الله تعالى أنزل التوراة في جبل سيناء وكلم موسى فيه فذلك مجيئه • أما اشرافه من جبل ساعير ، أن عيسى عليه السلام انما أشرق من جبال ساعير وهى جبال الروم ، من آدوم • واستعلاؤه من جبال فاران ، أن الله تعالى بعث محمدا منها وأوحى اليه فيها ، ولا اختلاف أن فاران هى مكة • والدليل على ذلك قوله فى هذه التوراة : « ان الله أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران » •

وجاء فى المزامير : « سبحوا الرب تسبيحا حديثا ، سبحوا الذى هيكله الصالحون ، ليفرح اسرائيل بخالقه ، وبنات صهيون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة وأعطاهم النصر وأيد الصالحين منهم بالكرامة يسمون الله تعالى على مضاجعهم ويكبرون بأصوات مرتفعة بأيديهم سيوف ذوات شفرتين مينة • الله بهم من الأمم الذين لا يعبدونه ، يوثقون ملوكهم بالقيود ، وشرانهم بالأغلال » وتأويل ذلك أن الله تعالى بعث نبيه محمدا بالسيف وأمته هم الذين يكبرون بأصوات مرتفعة فى الأذان •

وفى سفر حزقيال : يقول عن الله : « انى مؤيد قي دار بالملائكة » وفى سفر أشعيا قال : « ستمتلىء البادية والمدائن من قصور الى قي دار يسبحون ، ومن رؤوس الجبال ينادهم الذين يجعلون لله الكرامة ويشون تسبيحه فى البر والبحر » فأى بادية هذه التى امتلأت من قصور الى قي دار ، الذين ينادون بالأذان والتلبية من رؤوس الجبال ، ويجعلون لله الكرامة بالصلاة والحج الى بيت الله الحرام • والبشارات الدالة على النبى صلى الله عليه وسلم كثيرة وانما أردنا أن نضرب الأمثال لنخلص الى أن اليهود معاندون مفضوب عليهم أما النصارى فهم لا يقلون عن اليهود تحريفا لا نجليهم ، وان كانوا أرق قلوبا من اليهود ، وأقرب مودة للمؤمنين • ولكنهم يؤولون البشارات الدالة على نبوته صلى الله عليه وسلم ويعصفونها عن معناها استكبارا وضلالا •

وقد جاء في الانجيل الذي بين أيديهم : اللهم ابعث البارقليط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر . وقال أيضا انجيل يوحنا : البارقليط لا يجيئكم ما لم أذهب . ولا يقول من تلقاء نفسه شيئا ، ولكنه مما يسمع يكلمكم ويوصلكم الى الحق ويخبركم بالحوادث والغيوب - الى أن قال : - وسيعظمنى ، وذكر كيف يقهر الدنيا وقال : هو شهد لى كما شهدت له وأنا أنجيئكم بالأمثال وهو ياتيكم بالتأويل .

وفي العهد القديم الذي بأيدي اليهود والنصارى أن التوراة انما كانت طوال مدة ملك بنى اسرائيل عند (الكوهان) الأكبر الهارونى وحده ، واليهود تقر أن السبعين كوهانا اجتمعوا على اتفاق من جميعهم في تبديل ثلاثة عشر موضعا من التوراة وذلك بعد المسيح ، وفي زمان القياصرة : ويزعمون أن السامرية حرفوا في التوراة تحريفا يينا ، وكذلك يزعم السامريون أن القرائين والربانين والصدوقيين والحسيديم ^(١) وغيرهم من فرق اليهود حرفوا في التوراة تحريفا جليا .

» فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا ، فويل لهم مما كتبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون « صدق الله العظيم .

ولا يزال المؤرخون من علماء الدين المسيحي على خلاف بينهم في تاريخ كتابة الأناجيل وفي اللغة الأولى التي كتب بها كل انجيل ، هل الآرامية ؟ أم العبرية ؟ ولا شك أن كتبا لا يعرف متى كتبت ، ولا بأي لغة قيلت ؟ إلا يصح أن تكون مرتكزا لأكثر الحقائق التي يدور عليها نظام الدنيا وحياة الانسان وفروته ، وهي لا تعدو أن تكون أخبارا ليوحنا المعمدان والمسيح وما كان منه كترجمة لحياته ، وأقدم نسخة من الانجيل وجدت ، كتبت بعد المسيح بنحو خمسين ومائة سنة .

(١) الحسيديم كلمة عبرية معناها : قال مراد فرج اليهودى : جماعة تفانت في الورع وقالوا في الدين حتى حرفوه واخرجوه عن موضعه ، وقالوا : من قتل حية او عقربا يوم السبت كان آثما . اه كتاب « القراءون والربانون »

وقد كان لكل حوارى انجيل كتبه عن المسيح ولان من الحوارين رجل يدعى برنابا معروف عندهم ومذكور في كل اناجيلهم وهو رجل باع كل ما يملك ووضع ثمنه عند اقدام الرسل . وقد عثر راهب يدعى فرامينو على رسائل الايريناوس وفيها رسالة يندد فيها بما كتبه بولس ، ويسند تنديده الى انجيل برنابا فدفعه حب الاستطلاع الى البحث عن انجيل برنابا ولما وصل الى البابا سكتس الخامس وصار من المقرين اليه عثر على ذلك الانجيل في مكتبة هذا البابا فأخفاه بين ثيابه وطالعه فاعتق الاسلام . ومن أراد المزيد من البحث فليرجع الى محاضرات في النصرانية للشيخ محمد أبى زهرة حيث كتب عن انجيل برنابا بحثا جيدا . قال القاضى ابن العربى : سمعت أبا الوفاء على بن عقيل في مجلس النظر يتلو قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ » ويحتج بها فقال : (قاتلوا) أمر بالعقوبة ، ثم قال : (الذين لا يؤمنون) وذلك يبان للذنب الذى أوجب العقوبة . وقوله (ولا باليوم الآخر) تأكيد للذنب في جانب الاعتقاد . ثم قال : (ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله) زيادة للذنب في مخالفة الأعمال . ثم قال : (ولا يدينون دين الحق) اشارة الى تأكيد المعصية بالانحراف والمعاندة والألفة عن الاستسلام . ثم قال : (من الذين أوتوا الكتاب) تأكيد للحجة ، لأنهم كانوا يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل . ثم قال : (حتى يعطوا الجزية عن يد) فتبين الغاية التى تمتد اليها العقوبة ، وغين البديل الذى ترتفع به أهد .

أما قوله تعالى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون » الخ الآيات من ١٥٥ الى ١٥٧ من سورة الأنعام وهى متصلة بما قبلها ، اذ الآية ١٥٤ هى قوله تعالى : « ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن وتفصيلا لكل شئ ، وهدى ورحمة لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون » .

١ وقصة موسى عليه السلام واتيانه الكتاب قبل هذا قليل : وآتينا موسى الكتاب . وقيل تقدير الكلام : ثم كنا قد آتينا موسى الكتاب قبل انزلنا القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم . وقيل . المعنى (قل تعالى أتل ما حرم ربكم عليكم ، ثم أتل ما آتينا موسى تماما وتفصيلا - عطف عليه وكذا - وهدى ورحمة) .

(وهذا كتاب) مبتدأ وخبر • (أنزلناه مبارك) نعت ، أى كثير الخيرات ، قال القرطبي : ويجوز فى غير القرآن (مباركاً) على الحال ، فاتبعوه • أبى اعملوا بما فيه ، واتقوه ، أى اتقوا تحريفه • (أن تقولوا) فى موضع نصب ، قال الكوفيون : لئلا تقولوا • وقال البصريون : أنزلناه كراهية أن تقولوا • وقال الفراء والكسائى : المعنى فاتقوا أن تقولوا يا أهل مكة : (انما أنزل الكتاب) أى التوراة والانجيل (على طائفتين من قبلنا) أى اليهود والنصارى ، ولم ينزل علينا كتاب • وإن كنا عن دراستهم لغافلين (أى عن تلاوة كتبهم وعن لغاتهم ، ولم يقل عن دراستهما ، لأن كل طائفة جماعة •

أما حديث عبد الرحمن بن عوف فى المجوس : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ففى الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذكر أمر المجوس فقال : ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » •

وأخرجه البخارى وأحمد وأبو داود والترمذى بأسانيد متصلة عن عمر : « أنه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر » ورواه الشافعى بلفظ الموطأ •

قال فى النيل : حديث عمر وعبد الرحمن ورد بألفاظ من طرق منها ما ذكره المصنف وقد أخرجه الترمذى بلفظ : « فجاءنا كتاب عمر : اظفر مجوس من قتلك فخذ منهم الجزية ، فان عبد الرحمن بن عوف أخبرنى • فذكره » وأخرج أبو داود عن ابن عباس قال : « جاء رجل من مجوس هجر الى النبى صلى الله عليه وسلم فلما خرج قلت له : ما قضاء الله ورسوله فيكم ؟ قال شر الاسلام أو القتل » • وروى أبو عبيد فى كتاب الأموال بسند صحيح عن حذيفة : « لولا أنى رأيت أصحابى أخذوا الجزية من المجوس ما أخذتها » • وخبر الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر قال :

« لا أدري ما أصنع بالمجوس ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سنوا بهم سنة أهل الكتاب » فهذا منقطع ، ورجاله ثقات . ورواه الدارقطني في الغرائب عن مالك عن جعفر ابن محمد عن أبيه وزاد فيه : عن جده . فان كان الضمير في جده يعود على جعفر فان عليا زين العابدين لم ير عمر ولا عبد الرحمن ، وان كان الضمير يعود الى محمد فانه يكون متصلا لأن الحسين السبط عليه السلام سح من عمر وعبد الرحمن ، قال في النيل : وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديث بلفظ : « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط » واستدل بقوله « سنة أهل الكتاب » على أنهم ليسوا أهل كتاب . لكن أخرج الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي : « كان المجوس أهل كتاب يدرسونه : وعلم يقرأونه ، فشرب أميرهم الخمر ، فوقع على أخته ، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال : ان آدم كان ينكح أولاده بناته . فأعطوه ، وقتل من خالقه ، فأسرى على كتابهم ، وعلى ما في قلوبهم منا ، فلم يبق عندهم منه شيء » .

أما اللغات فقولہ : (باب الجزية) قال ابن بطال : سميت جزية لأنها قضاء عما عليهم مأخوذ من قولهم : جزي يجزي اذا قضى . قال الله تعالى : « لا تجزي (١) نفس عن نفس شيئا » أى لا تقضى ولا تعين ، وفي الحديث أنه قال لأبي بردة بن نيار في الأضحية بالجدعة « تجزيء عنك ، ولا تجزيء عن أحد بعدك » والمتجاذى المتقاضى عند العرب ، وقيل الجزاء الفداء . قال الشاعر (٢) :

متيم عندها لم يجز مكبول

(١) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) الشاعر هو كعب بن زهير بن ابي سالمى والقصيدة مطلعها :

لانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم اثرها لم يفد مكبول

هذا في سيرة ابن هشام ، وهى القصيدة التى القاها بين يدي النبی صلى الله عليه وسلم يلتمس العفو عنه .

أى لم يقد • وتدينون دين الحق • أى يطيعون ، والدين الطاعة
والانقياد • اه •

وهاد الرجل أى رجع وتاب وانما لزمهم هذا الاسم (اليهود) لقول
موسى عليه السلام : « انا هدنا إليك ^(١) » أى رجعنا وتضرعنا ويقول
اليهود : ان نسبتهم الى يهودا رابع اولاد يعقوب من ليثه • من مصدر
(يده) بمعنى الحمد والشكر •

أما الأحكام فان الكفار على ثلاثة أقسام • قسم لهم كتاب وهم
اليهود والنصارى لأنهم يقولون بشرية وأحكام ، وحدود وأعلام وهؤلاء
يحكمون بالتوراة ، ويحكم النصارى بالتوراة والانجيل • ويقول
الشهرستاني : والمسلمون قد بينوا أن الأمين قد بدلوا وحرفوا والا فميسى
عليه السلام كان مفرا لما جاء به موسى عليه ، وكلاهما مبشران بتقديم نبينا
محمد نبى الرحمة صلوات الله عليهم أجمعين • وقد أمرهم أئمتهم وأبيائهم
وكتابهم بذلك • وانما بنى أسلافهم الحصون والقلاع بقرب المدينة لنصرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى آخر الزمان • فأمرهم بمهاجرة بوطانهم
بالشام الى تلك القلاع والبقاع ، حتى اذا ظهر وأعلن الحق بفاران ، وهاجر
الى دار هجرته يشرب هجروه وتركوا نصره • وذلك قوله تعالى : « وكانوا
من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة
الله على الكافرين » (٢) •

وانما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع الا بحكمة ، اذ كانت
اليهود تقول : « ليست النصارى على شىء » وكانت النصارى تقول :
« ليست اليهود على شىء » وهم يتلون الكتاب « وكان النبى صلى الله عليه
وسلم يقول لهم : « لستم على شىء حتى تقيموا التوراة والانجيل » وما كان
يمكنهم اقامتها الا باقامة القرآن الحكيم ، وبحكم نبى الرحمة رسول آخر
الزمان • فلما أبوا ذلك وكفروا بآيات الله « ضربت عليهم الذلة والمسكنة

(١) الآية ١٥٦ من سورة الاعراف •

(٢) الآية ٨٩ من سورة البقرة •

وباعوا بغضب من الله ، ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله » الآية ٦١ من سورة البقرة •

الى أن قال : ومن العجيب أن في التوراة : أن الأسباط من بنى اسرائيل كانوا يراجعون القبائل من بنى اسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علما لدنيا لم تشتمل التوراة عليه •

وقد جاء في التوراة : أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساير ، وأعلن بفاران • وساعير جبال بيت المقدس التي كانت مظهر عيسى عليه السلام ، وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى صلى الله عليه وسلم • ولما كانت الأسرار الالهية والأنوار الربانية في الوحي والتنزيل والمناجاة والتأويل على مراتب ثلاث : مبدأ ووسط وكمال • والمجيء أشبه بالمبدئ ، والظهور أشبه بالوسط ، والاعلان أشبه بالكمال : عبرة التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل بالمجيء من طور سيناء وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير وعن البلوغ الى درجة الكمال بالاستواء والاعلان على فاران ، وفي هذه الكلمات اثبات نبوة المسيح عليه السلام والمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم اه •

أما عقيدة النصارى فهي تقوم على أن آدم عليه السلام ارتكب الخطيئة فأراد الله أن يخلص العالم منها عن طريق الصلب والقداء ، وقالت الملكانية^(١) واليعقوبية^(٢) : ان الذى ولد من مريم الاله ، فالملكانية لما اعتقدت أن المسيح ناسوت كلى أزلى قالوا : ان مريم انسان جزئى ، واليعقوبية لا يلد التكللى ، وانما ولده الإقنوم القديم ، واليعقوبية لما اعتقدت أن الاله هو من جوهرين ، وهو اله وهو المولود قالوا : ان مريم ولدت لها • تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا •

(١) الملكانية اصحاب ملكا ظهر بأرض الروم واستولى عليها وهو مؤسس الحائلقية « الكاثوليكية » يقولون بالتبيت وان الإقليم كالصفات للجوهر •
(٢) اليعقوبية اصحاب يعقوب • قالوا بالإقنوم الثلاثة الا انهم قالوا : انقلب الكلمة لحما ودما فصار الاله هو المسيح وهو الظاهر بجسده ، بل هو عنهم جميعا يقول تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » الآية ٧٣ من سورة المائدة •

وكذلك قالوا في القتل والصلب . انه وقع الجوهر الذي هو من
جوهرين ، قالوا : ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد . وزعم بعضهم اثبات
وجهين للجوهر القديم . فالمسيح قديم من وجه محدث من وجه .

وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئا لكنها مرت
بها كالماء بالميزاب . وعن هؤلاء وأولئك يقول الله تعالى : « لقد كفر الذين
قالوا ^(١) ان الله هو المسيح ابن مريم » .

فهذا قسم أهل الكتاب . والقسم الثاني وهم من لهم شبهة كتاب مثل
المجوس والمناوية ، فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام قد
رفعت الى السماء لأحداث أحدثها المجوس . ولهذا يجوز عقد للمهد
والذمام معهم ، ويشجى بهم نحو اليهود والنصارى ، اذ هم من أهل الكتاب
ولكن لا يجوز مناكرتهم ولا أكل ذبائهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم . وقد
اثبت المجوس أصليين مدبرين قديمين يقسمان الخير والشر والنفع والضرر ،
والصلاح والفساد ، يسمون أحدهما النور ، والآخر الظلمة ، وبالفارسية :
يزوان وأهرمن ، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين ، أحدهما : بيان
سبب امتزاج النور بالظلمة ، والثانية بيان سبب خلاص النور من الظلمة ،
وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معادا .

ويقولون المبدأ الأول من الأشخاص : كيومرث ، وربما يقولون :
زروان الكبير والنبي الثاني : زردشت . والكيومرثية يقولون : كيومرث
هو آدم عليه السلام ، ومعنى كيومرث : الحي الناطق .

والكيومرثية والزروانية والزردشتية والثنوية والمناوية والمزدكية
والديصانية والرقيونية كلها مذاهب من المجوسية ولها فلسفات وأحاجي
وإلغاز حول النور والظلمة بسطها ابن حزم في الفصل والشهرستاني في
الملل . ووصفا بيوت النيران التي يتعبدون فيها .

أما القسم الثالث : وهم الوثنيون والدهريون ويقول الشهرستاني :

(١) الآية ٧ من سورة المائدة .

من الصابئة والفلاسفة وآراء العرب في الجاهلية وآراء الهند وهؤلاء ،
يقابلون أرباب الديانات تقابل التضاد : فمن معطل بطل ، لا يرد عليه فكره
يراد . ولا يهديه عقله ونظره الى اعتقاد ، ولا يرشده فكره وذنه الى ميعاد .
ألف المحسوس وركن اليه ، وضمن أنه لا عالم سوى ما هو فيه من مطعم شهى ،
ومنظر بهى ولا عالم وراء هذا المحسوس وهؤلاء هم الطييميون الدهريون ،
لا يشبتون معقولا .

ومن محصل نوع تحصيل ، قد ترفى عن المحسوس ، وأثبت المعقول .
لكنه لا يقول بحدود أحكام ، وشرعية واسلام ، ويظن أنه اذا حصل
المعقول ، وأثبت للعالم مبدا ومعادا وصل الى الكمال المطلوب من جنسه ،
فتكون سعادته على احاطته وعلمه ، وشقاوته بقدر سفاهته وجهله ، وعقله
هو المستبد بتحصيل هذه السعادة ووضعه هو المستعد لقبول تلك الشقاوة ،
وهؤلاء هم الفلاسفة الالهيون قالوا : الشرائع وأصحابها أمور مصلحة
عامة . والحدود والأحكام والحلال والحرام أمور وضعية ، وأصحاب
الشرائع رجال لهم حكم عملية ، ثم قسمهم تقسيما ضابطا هكذا : أغنى
الناس جميعا على اختلاف أقسامهم الثلاثة التى جئنا على أصولها .

(١) من الناس من لا يقول بالمحسوس ولا معقول ، وهم السوفسطائية .

(٢) من يقول بالمحسوس ولا يقول بالمعقول وهو الطبيعية .

(٣) من يقول بالمحسوس والمعقول ، ولا يقول بحدود وأحكام ، وهم
الفلاسفة الدهرية .

(٤) من يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام ولا يقول
بالشرعية والاسلام وهم الصابئة .

(٥) من يقول بهذه كلها ، وبشرعية ما واسلام ، ولا يقول بشرعية نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم ، وهم المجوس واليهود والنصارى .

(٦) ومنهم من يقول بهذه كلها ، وهم المسلمون ، فان شريعة الله تشمل
على المحسوس والمعقول والحدود والأحكام ، والآخرة والمعاد . « وكذلك (١) »

(١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

جعلناكم أمة وسطا لتكبروا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا .

إذا ثبت هذا فإن أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن لهم شبه كتاب وهم المجوس فإنه يجوز إقرارهم على دينهم ، وأخذ الجزية منهم . وأما من ليس لهم كتاب ولا شبه كتاب وهم الوثنية وغيرهم فلا يجوز إقرارهم على دينهم بهذا الجزية . وقال مالك : تؤخذ الجزية من كل مشرك إلا من مشركى قريش . فإنهم ارتدوا بعد أن أسلموا . وقال أبو حنيفة : تؤخذ الجزية من كل مشرك إلا من عبدة الأوثان من العرب ، فلا تؤخذ الجزية من العرب وقال أبو يوسف : لا تؤخذ الجزية من العرب سواء كانوا من أهل الكتاب أو من عبدة الأوثان . دليلنا قوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر (١) » الآية . فأمر بقتل أهل الكتاب التي أن يذلولوا الجزية ولم يفرق . والدليل على أن الجزية تؤخذ من المجوس ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ، وهجر قال ابن الأثير : بلد معروف باليمن . فأما هجر التي تنسب إليها القاذل الهجرية فهي قرية من قرى المدينة .

قال القاضي العمراني في البيان : ولا خلاف أن المجوس ليس لهم كتاب اليوم ، وهل كان لهم كتاب ؟ فيه قولان :

أحدهما : أنهم لم يكن لهم كتاب ، وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى : (٢) « أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ، وإن كنا عن دراستهم لغافلين » ولما روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب إلى قيصر قال : « من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم (٣) أما بعد) أسلم تسلم يؤتلك الله أجره مرتين ، فإن لم تفعل فإن عليك إثم الأرمسين . يا أهل (٤) الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله .

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فان تولوا فقلوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

فمحل الشاهد هنا أنه صلى الله عليه وسلم خاطب هرقل يقول الله تعالى : « قل يا أهل الكتاب » ولما أرسل الى كسرى خطابه بقوله : « من محمد عبد الله ورسوله الى كسرى عظيم الفرس » ولم يأت في خطابه صلى الله عليه وسلم ما يفيد أنهم أهل كتاب ، فدل على أنهم لا كتاب لهم .

ثانيهما . أنه كان لهم كتاب - وهو الأصح - لخبر على كرم الله وجهه .

وأما الآية فانها لا تدل على أنه لم ينزل كتاب على غير اليهود والنصارى ، لقوله تعالى : (ان هذا لقى الصحف ^(١) الأولى) وقوله تعالى : (لقى زبر ^(٢) الأولين) . ولما خاطب ملك الروم كان لهم كتاب فخطبهم به ، والميجوس ليس لهم كتاب موجود فلم يخطبهم به .

مسألة يجوز أخذ الجزية من أولاد من له كتاب أو شبه كتاب ، ومن نسلهم ، سواء بدلوا أو غيروا أو لم يبدلوا ولم يغيروا لقوله تعالى : (قاتلوا ^(٣) الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر . الآية) فأمر الله سبحانه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن يقاتلوا أهل الكتاب الى أن يبدلوا الجزية ، ومعلوم أن الكفار الذين نزل القرآن بينهم لم يدرهم النبي صلى الله عليه وسلم وانما أدرك نسلهم ولم يفرق ، ولأن لهم حرمة بأبائهم فجاز اقرارهم ببذل الجزية ، هذا الكلام في أولاد اسرائيل ، فأما من دخل في دين أهل الكتاب بعد أن لم يكن منهم مثل عبدة الأوثان من العرب ، فينظر فيه - فإن دخل معهم قبل نسخ الدين الذي يدخل فيه بشرعة بعده - فإن دخل معهم قبل أن يبدلوا - كان حكمه وحكم نسله حكمهم . وقال أبو يوسف لا تؤخذ منهم الجزية ، دليلنا أن النبي صلى الله عليه

(١) الآية ١٨ من سورة الأعلى .

(٢) الآية ١٦٦ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

وسلم : « بعث خالدا الى دومة الجندل ^(١) فأغار عليها واخذ أكيدر بن عبد الملك أسيرا الى النبي صلى الله عليه وسلم فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على بذل الجزية » . وكذلك صالح أهل نجران على بذل الجزية — وهم عرب — فان دخل في دينهم بعد تبديله نظرت — فان دخل في دين من لم يبذل فحكمه وحكم أولاده حكمهم ، وان دخل في دين من بدل منهم لم يؤخذ منه ولا من أولاده الجزية ، لأنهم لم تلحقهم فضيلة الكتاب ، ولا حرمة لأبائهم . هذا قل البغداديين من أصحابنا . وقال المسعودي : هل تؤخذ الجزية من أولاده ؟ فيه قولان : بناء على القولين في اولاد المرتدين : هل تؤخذ منهم الجزية ؟ ان دخل في دينهم بعد أن نسخ بشرعة بعده لم يقر على دينه يبذل الجزية . قال المزني : يقر ببذل الجزية . وكذلك قال : وتؤخذ الجزية ممن دخل في دين من بدل لقوله تعالى : « ومن يتولهم منهم ^(٢) فانه منهم » دليلنا أنه دخل في دين باطل فلم تؤخذ منه الجزية كالمسلم اذا ارتد . وأما الآية فالمراد بها في الكفر والاثم ، وان دخل داخل في دينهم بعد التبدل ، ولم يعلم هل دخل في دين من بدل منهم او في دين من لم يبذل أو لم يعلم هل دخل في دينهم قبل نسخه أو بعد نسخه ، كنصارى العرب : بهراء وتنوخ وبنى تغلب أقروا على دينهم بالجزية تغلبا لحقن دماءهم ، ولم تحل مناكحتهم ولا ذبائحهم للمسلمين تغلبا للخطر ، لأن عمر رضى الله عنه أخذ الجزية من نصارى العرب ، وحرّم على المسلمين مناكحتهم وذبائحهم .

فرع واختلف أصحابنا في المتمسكين بصحف إبراهيم وزابور

(١) قلت في كتاب خالد والدعوة المحمدية : دومة الجندل بضم الدال ، وانكر ابن دريد الفتح وهذا من أغلاط المحدثين ، بينها وبين دمشق بضع مراحل ، وحصتها مارد . وسميت دومة الجندل لأنها مبنية بالجندل ، وهي قرب جبل طيء ودومة من القرى ، من وادى القرى والقرى : دومة وسكاكة ، وذو القارة ، وعليها سور يتحصن به ، وفي داخل السور حصن منيع يقال له : مارد ، وهو حصن أكيدر بن عبد الملك ، وكان نصرايا ، وقد أطيلاه عمر رضى الله عنه فيمن أجلى من أهل الكتاب الى الحيرة ، فنزل موضعا قرب عين النمر وسماه باسم حصنه في وادى القرى . اهـ « ملخصا من مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » .

(٢) الآية ٥١ من سورة المائدة .

داود عليهما الصلاة والسلام ، فمتهم من قال : لا يقرؤن ببذل الجزية ، ولا تحل مناكتهم ولا ذبائهم واختلف هؤلاء في تعليه ، فمنهم من قال : لأن كتبهم ليست بكلام الله منزل ، وإنما هي بعض أحكام نزلت بالوحى ، ومثل هذا موجود فى شرعنا ، ومثاله ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل عليه السلام وأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية » ومنهم من قال : كانت كلاما لله ، وإنما كانت مواظ ، ولم تكن أحكاما. ولم تكن لها حرمة الكتب المنزلة . وقال أبو اسحق المروزي : يقرؤن ببذل الجزية وتحل مناكتهم وذبائهم ، لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله - الى قوله تعالى - من الذين أوتوا الكتاب » ولم يفرق ، ولأن المجوس يقرؤن ببذل الجزية ولهم شبه كتاب فلاذن يقر هؤلاء ولهم كتاب موجود أولى .

وأما السامرة والصابئون فقطع الشافعى فى موضع أن السامرة من اليهود ، وأن الصابئين من النصارى ، وتوقف فى حكمهم فى موضع آخر . وقال : ان كانوا يوافقونهم فى أصول دينهم فهم منهم وان خالفوهم فى الفروع ، وان خالفوهم فى أصول دينهم فليسوا منهم . فقال أكثر أصحابنا : ايما توقف الشافعى رحمه الله فى حكمهم لأنه لم يكن يعرف مذهبهم ، ثم اتضح له مذهبهم ، وأنهم يوافقونهم فى أصول دينهم وأنهم أهل كتاب . وقال أكثر المتكلمين : انهم يخالفونهم فى أصول دينهم ، ويقولون : الفلك حى ناطق مدبر ، والكواكب السبعة آلهة ، وبه قال سميذ الاصطخرى : فانه أفتى القاهر بالله بقتلهم ، ففضنوا له مالا فتركهم .

وتقول الصابئة : ان الروحانيين متخصصون بالهياكل العلوية مثل : زحل ، والمشتري ، والمريخ ، والشمس ، والزهرة ، وعطارد ، والقمر . وهذه السيارات كالإبدان والأشخاص بالنسبة اليها . وكل ما يحدث من الموجودات ويعرض من الحوادث ، فكلها مسببات هذه الأسباب ، وآثار هذه العلويات ، فيفيض على هذه العلويات من الروحانيات تصرفات وتحركات الى جهات

(٢) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

الخير والنظام ، ويحصل من حركتها واتصالاتها تركيبات وتأليفات في هذا العالم ، ويحدث في المركبات أحوال ومناسبات ، فهم الأسباب الأول ، والكل مسبباتها ، والسبب لا يساوي السبب ، والجسمانيون متشخصون بالأشخاص السفلية ، والمتشخص كيف يماثل غير المتشخص ؟

وانما يجب على الأشخاص في أفعالهم وحركاتهم اقتفاء آثار الروحانيات في أفعالها وحركاتها حتى يراعى أحوال الهياكل ، وحركات أفلاكها زمانا ومكانا ، وجوهرها وهيئة ولباسا وبخورا وتعزيبا وتنجيما ودعاء وحاجة خاصة بكل هيكل ، فيكون التقرب الى الهيكل تقربا الى الروح الخاص به ، فيكون تقربا الى رب الأرباب ومسبب الأسباب حتى يقضى حاجته ويتم مسألته .

ولما استقر في يقينهم أن لا بد للإنسان من متوسط ، ولا بد للمتوسط من أن يرى فيتوجه إليه ، ويتقرب به ، ويستفاد منه ؛ فزعوا الى الهياكل التي هي السيارات السبع فتعرفوا أولا : بيوتها ، ومنازلها . وثانيا : مطالعها ومغاربها . ثالثا : اتصالاتها على أشكال الموافقة والمخالفة مرتبة على طبائعها . ورابعا : تقسيم الأيام والليالي والساعات عليها وخامسا : تقدير الصور والأشخاص والأقاليم والأمصار عليها . فعملوا الخواص ، وتعلموا العزائم والدعوات ، وعملوا ليوم زحل يوم السبت ، وراعوا فيه ساعته الأولى ، وتختموا فيه بخاتمة المعمول على صورته وهيئته وصنعتة ، ولبسوا اللباس الخاص به ، وتبخروا ببخوره الخاص ، ودعوا بدعواته الخاصة به ، وسألوا حاجاتهم منه ، الحاجة التي تستلعي من زحل من أفعاله وآثاره الخاصة به ، فكان يقضى حاجتهم ، وكذلك رفع الحاجة التي تختص بالمشتري في يومه وساعته ، وجميع الإضافات التي ذكرنا اليه ، وكذلك سائر الحاجات الى الكواكب ، وكانوا يسمونها أربابا آلهة ، والله تعالى هو رب الأرباب واله الآلهة . ومنهم من جعل الشمس اله الآلهة ورب الأرباب الى آخر معتقداتهم ونحلهم .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : اذا مات كتابي وخلف اثنين

أحدهما كبير لا يدين بدين ، والآخر صغير ، ثم لما نزل القرآن دخل الكبير في دين أهل الكتاب ، لم يقر عليه ، ولم تؤخذ منه الجزية ، لأنه دخل في دين أهل الكتاب بعد النسخ ، فان بلغ الصغير ، وأظهر دين أهل الكتاب أقر عليه ، وأخذت منه الجزية لأنه تابع لأبيه في الدين وإذا غزا الإمام قوما من المشركين لا يعرف دينهم ، وادعوا إتهم من أهل الكتاب ، وأن آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل نسخه ، ودخلوا في دين غير مبدل أقرهم ، وأخذ منهم الجزية لأنه لا يعرف دينهم إلا من جهتهم ، فان رجعوا كلهم وقالوا : لسنا أهل الكتاب أو دخل آباؤنا في دين منسوخ أو مبدل أو أسلم ، وعدلا رشدا بذلك ، نبذ إليهم عهدهم . وصاروا حربا لنا . وإن رجع بعضهم دون بعض . نبذ إلى من رجع دون من لم يرجع . وإن شهد بعضهم على بعض بذلك لم تقبل شهادتهم . لأن شهادتهم غير مقبولة قبل إسلامهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأقل الجزية دينار لما روى معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، وأمرني أن أخذ من كل حاكم ديناراً أو عدله معافياً » وإن التزم أكثر من دينار عقدت له الذمة وأخذ بدائله لأنه عوض في عقد منع الشرع فيه من النقصان عن دينار ، وبقي الأمر فيما زاد على ما يقع عليه التراضي ، كما لو وكل وكيلاً في بيع سلعة ، وقال : لا تبع بما دون دينار . فان امتنع قوم من أداء الجزية باسم الجزية وقالوا : تؤدى باسم الصدقة ، وراى الإمام أن يأخذ باسم الصدقة جاز ، لأن نصارى العرب قالوا لعمر رضى الله عنه : « لا تؤدى ما تؤدى المعجم ، ولكن خذ منا باسم الصدقة كما تأخذ من العرب ، فأبى عمر رضى الله عنه وقال : لا أقركم إلا بالجزية فقالوا : خذ منا ضعف ما تأخذ من المسلمين ، فأبى عليهم ، فإرادوا اللحاق بدار الحرب فقال زرعة بن النعمان أو النعمان بن زرعة لعمر : إن بنى تغلب عرب ، فخذ منهم ما قد بذلوا ، ولا تدعهم أن يلحقوا بمدوك ، فصالحهم على أن يضعف عليهم الصدقة » وإن كان ما يؤخذ منهم باسم الصدقة لا يبلغ الدينار ، وجب اتمام الدينار ، لأن الجزية لا تكون أقل من دينار . وإن أضعف عليهم الصدقة فبلغت دينارين فقالوا : اسقط عنا ديناراً وخذ منا ديناراً باسم الجزية ، وجب أخذ الدينار ، لأن الزيادة وجبت لتغيير الاسم ، فإذا رضوا بالاسم وجب اسقاط الزيادة .

فصل والمستحب ان يجعل الجزية على ثلاث طبقات فيجعل على الفقير المعتمل دينارا وعلى المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، لأن عمر رضى الله عنه بعث عثمان بن حنيف الى الكوفة فوضع عليهم ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، وأثنى عشر . ولأن بذلك يخرج من الخلاف ، لأن أبا حنيفة لا يجيز الا كذلك .

الشرح حديث معاذ مغل تخريجه فى كتاب الزكاة والكلام عن طريقه وفقهه وما اعترض عليه به من رواية طاوس عن معاذ وجواب الامم النووى رضى الله عنه وسنتكلم عليه فى (وجوب الجزية فى آخر الحول) أما خبر مقابله زرعة بن النعمان أو النعمان بن زرعة لعمر رضى الله عنه فقد رواه الشافعى وإليه يفتى فى السنن الكبرى بنحوه وخبر بعث عمر لعثمان ابن حنيف رواه أبو عبيد فى الأموال من طريق أبى اسحق عن حارثة بن مضرب عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف الخ .

أما اللغات فالمعافى ثوب منسوب الى المعافر قرية باليمن قرب صنعاء مشهورة بصنع الثياب المنسوبة اليها .

أما الأحكام فأقل ما يقبل من الذمى دينار فى كل سنة ، فإن لم يبذل لا دينارا فى كل سنة قبل منه ، غنيا كان أو فقيرا . وقال أبو حنيفة : يجب على الغنى فى كل سنة قبل منه ، غنيا كان أو فقيرا . وقال أبو حنيفة : يجب فيكون عليه أربعة دنانير . وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر درهما .

وقال مالك رحمه الله : ان كان من أهل الذهب فالواجب عليه كل سنة أربعة دنانير ، وان كان من أهل الورق فالواجب عليه فى كل سنة ثمانية وأربعون درهما . وقال الثورى : الجزية ليست مقدرة ، وانما الواجب ما رآه الامام من اجتهاده من قليل وكثير . دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذ رضى الله عنه الى اليمن قال : « خذ من كل حالم دينارا وعدله معايريا » وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بأخذ الجزية من أهل الكتاب من كل واحد دينارا وعدله معايريا » ولم يفرق بين الغنى والفقير والمتوسط .

إذا ثبت هذا فالمستحب للإمام أن لا يجبر الذمى على بذل أقل من دينار ، وهو أقل الواجب عليه ، بل يجوز له أن يساكنه ليزيد عليه ، ويجعل الجزية عليهم على ثلاث طبقات فالفقير دينار ، والمتوسط ديناران ، والغنى أربعة دنانير ، لما روى أبو عبيد في الأمثل وغيره أن عمر رضى الله عنه صالح أهل الشام على أن يأخذ من الغنى ثمانية وأربعين درهماً ومن المتوسط أربعة وعشرين ، ومن دونه ديناراً ، ولأنه يخرج بذلك من الخلاف لأبي حنيفة — فإن التزم منهما بأكثر من دينار لزمه ، فإن امتنع بعد ذلك فسن التزم ما زاد على دينار أجبر عليه إلا أن يلحق بأهل الحرب ، ويمتنع ثم يبذل الدينار فانه يجب قبوله .

فرع وإن امتنع قوم من أهل الكتاب من أداء الجزية باسم الجزية وطلبوا أن تؤخذ منهم الجزية باسم الصدقة على أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين — ورأى الإمام أن يصلحهم على ذلك — جاز ، لما روى أن قبائل تنوخ وبهراء تغلب قد ذابوا بدين النصارى وأشكل أمرهم ، هل دخلوا في النصرانية قبل التبديل أو بعده ؟ فأقرهم عمر رضى الله عنه على دينهم ، وطلب أن يأخذ منهم الجزية فامتنعوا وقالوا : نحن عرب ولا تؤدى الجزية كما تؤدى العجم ، ولكن خذ منا الصدقة كما تأخذ من العرب ، فامتنع عمر رضى الله عنه من ذلك ، وقال : الصدقة على المسلمين ، لا أقركم إلا بالجزية ، فقالوا : خذ من منا ضعف ما تأخذ من المسلمين فامتنع عمر رضى الله عنه ، ففروا من ذلك ، ولحق بعضهم بالروم ، فقال له النعمان بن زرة أو زرة بن النعمان : يا أمير المؤمنين إن فيهم بأساً وقوة ، وانهم عرب يأتون من الجزية فلا تمن عدوك عليك بهم فخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، فبعث عمر رضى الله عنه اليهم فردهم وأخذ منهم الجزية وأضعف عليهم الصدقة . قال المسعودى : ولو استصوب الإمام أن يضرب عليهم نصف الصدقة جاز ، فإن صالحهم على أن يأخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، وكان لصبي من أهل الذمة منهم مال يبلغ النصاب لم يأخذ منه . وقال أبو حنيفة : تؤخذ منه ، ولكن لا تؤخذ منه باسم الجزية ولا تضرب على مملوك وزمن ولأعشى ومقعد وفقير لا يكتسب وراهب

لا يخالط ، وقال في حاشية ملتقى الأبحر : ومدير وملك ومكاتب وشيخ كبير ولا على امرأة ولا صبي لأنها وجبت بدلا عن القتل أو عن القتال وهذا لا يقتلان ولا يقتلان لعدم الأهلية • وعن أبي يوسف أنها تجب على الشيخ الكبير والزمن والأعمى والمقعّد إذا كان لهم مال لأنهم يقتلون في الجملة إذا كانوا صاحب رأي • كذا في الاختيار ؟ هـ •

وقال ابن قدامة في المغنى من كتب الحنابلة : لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن لا جزية على صبي ولا زائل ولا امرأة ، ثم قال : وقد دل على صحة هذا : « أن عمر رضى الله عنه كتب الى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان ، ولا تضربوها الا على من جرت عليه المواسى » رواه سعيد وأبو عبيد والأثرم (١) •

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « خذ من كل حالمة ديناراً » دليل أنها لا تجب على غير بالغ ، ولأن الدية تؤخذ لحقن الدم وهؤلاء دماؤهم محقونة بدونها ؟ هـ •

ومما تقدم ندرك ان المأخوذ منهم الجزية على طبقات ثلاث أدونهم دينار أو اثنا عشر درهما وأوسطهم ضعف أدونهم وهو أربعة وعشرون وأيسرهم ضعف أوسطهم وهو ثمانية وأربعون •

وعلى هذا تكون الجزية في تقديرها وفيمن تضرب عليهم توقيفية لا مجال للاجتهاد من الامام في شيء من ذينك الأمرين ، وهو قول أصحابنا من الشافعية وأبي حنيفة ، وقول عند أحمد •

وعلى غير هذا تكون الجزية غير مقدرة ، بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام في الزيادة والنقصان • وهو قول لأحمد رواه الأثرم وحكاه ابن قدامة هكذا : « قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله فيزاد فيه وينقص ؟ - يعني الجزية

(١) قلت : وقد أخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم عن أبيه ، ورواه من طريق أخرى بلفظ : « لا تضعوا الجزية على النساء والصبيان » •

— قال : نعم ، يزداد فيه وينقص على قدر ما يرى الامام • وذكر أنه زيد عليهم فيما مضى درهماً ، فجعله خمسين •

وقال الخلال : العمل في قول أبي عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — على ما رواه الجماعة بأنه لا بأس للامام أن يزيد في ذلك وينقص على ما رواه عنه أصحابه في عشرة مواضع ، فاستبقر قوله على ذلك •

وهذا قول الثوري وأبي عبيد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « أمر معاذاً أن يأخذ من كل حال دیناراً وصالح أهل نجران على ألفي حلة ، النصف في صفر والنصف في رجب » رواها أبو داود •

وعمر جعل الجزية على ثلاث طبقات : على الغنى ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ، وصالح بنى تغلب على مثلي ما على المسلمين من الزكاة ، وهذا يدل على أنها إلى رأي الامام ، لولا ذلك لكأت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجز أن تختلف •

قال البخاري : قال ابن عيينة عن أبي نجيح : قلت لمجاهد ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار ؟ قال : جعل ذلك من أجل اليسار ، ولأنها عوض فلم تقدر كالأجرة •

وهناك رواية ثالثة للامام أحمد أن أقلها مقدر بدینار وأكثرها غير مقدر ، وهو اختيار القاضي أبي بكر من أصحابه فتجوز الزيادة ولا يجوز النقصان ، لأن عمر إزداد على ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقص منه ، وروى أنه زاد على ثمانية وأربعين فجعلها خمسين •

قال ابن قدامة : الفصل الثاني : اننا اذا قلنا بالرواية الأولى ، وأنها مقدرة ، فقدرها في حق المتوسط ثمانية وأربعون درهماً وفي حق المتوسط أربعة وعشرون وفي حق الفقير اثنا عشر ، وهذا قول أبي حنيفة • وقال مالك : هي في حق الغنى أربعون درهماً أو أربعة دنانير وفي حق الفقير عشرة دراهم أو دينار وروى ذلك عن عمر ا ه •

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : واختلف السلف في أخذها من الضبي
فانجهور قالوا : لا تؤخذ على مفهوم حديث معاذ وكذا لا تؤخذ من شبيخ
فان ولا زمن ولا امرأة ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ، ولا من
أصحاب الصوامع في قول ، والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكرنا
أخيراً هـ .

وردنا على أبي حنيفة في قوله : تؤخذ الجزية باسم الصدقة من الضبي
والمرأة : انها جزية في الحقيقة لا صدقة ، ولا جزية عليهما .

فان أضعف فانه يأخذ من كل خمس من الابل شاتين ، ومن خمس وعشرين
من الابل ابنتي مضاض ولا يأخذ منهما حقة كما لو كانت خمسين . وان ملك
رجل منهم عشرين من الغنم أو بعيرين ونصف فهل يؤخذ منه شيء ؟ فيه
قولان حكاهما المسعودي أحدهما : لا يؤخذ من النصاب ، لأن من ملك
ما يجب فيه الشاة من الابل أخذت منه كالمسلم اذا ملك خمسا من الابل :
وان وجب عليه حقتان فلم يوجد أخذ منه ابنتا لبون ، وهل يضعف عليهما
الجبران ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي أحدهما : يضعف عليه فيؤخذ منه
ثمانى شياء كما تضعف الصدقة . والثاني لا تضعف ، لأن هذا تضعيف
التضعيف وذلك أنا ضعفنا حتى أخذنا مكان الحق حقتين ثم اذا اتقنا الى
ابنتي لبون فأخذنا منه مع ابنتي لبون أربع شياء ، فهذا جبران مضاعف ولولا
التضعيف لأخذنا منه شاتين كما نأخذ من المسلمين ، والجزية على المشركين .

وقال على رضي الله عنه وأرضاه : لا آخذ من مشرك صدقة ، فان بلغ ما يؤخذ
منهم باسم الصدقة دينارين أو أكثر فطلبوا أن يؤخذ منهم من كل واحد
منهم دينار باسم الجزية وجب رد ما زاد على الدينار وأخذ دينار ، لأن
الزيادة على الدينار لتغيير الاسم . وقد رضوا باسم الجزية . والله تعالى
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز أن يضرب الجزية على مواشيهم ، وعلى ما يخرج من الأرض ، من ثمر أو زرع . فإن كان لا يبلغ ما يضرب على الماشية وما يخرج من الأرض ديناراً لم يجز ، لأن الجزية لا تجوز أن تنقص عن دينار . وإن شرط أنه أن تنقص عن دينار تمام الدينار جاز ، لأنه يتحقق حصول الدينار . وإن غلب على الظن أنه يبلغ الدينار - ولم يشترط أنه لو نقص الدينار تمام الدينار - ففيه وجهان أحدهما : أنه لا يجوز ، لأنه قد ينقص عن الدينار . والثاني : أنه يجوز ، لأن الغالب في شمار أنها لا تختلف . وإن ضرب الجزية على ما يخرج من الأرض فباع الأرض من مسلم صح البيع ، لأنه مال له ، وينتقل ما ضرب عليها إلى الرقبة ، لأنه لا يمكن أخذ ما ضرب عليها من المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج » لأنه جزية فلا يجوز أخذها من المسلم ، ولا يجوز إقرار الكافر على الكفر من غير جزية فانتقل إلى الرقبة .

الشرح حديث « لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج » سبق تخريجه في كتاب الزكاة وفي معناه حديث : « ليس على مسلم جزية » عند أحمد والنسائي والترمذي في الزكاة وأبي داود في الخراج والإمامة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

أما اللغات فقوله : (يضرب عليها الجزية) أى يجعل ضريبة تؤدي كل سنة مثل ضريبة العبد وهي غلته هكذا أفاده ابن بطال في شرح غريب المذهب .

أما الأحكام فإذا صالحهم الإمام على أن يأخذ منهم الجزية باسم الصدقة فلا بد أن يكون ما يأخذ من كل واحد منهم يبلغ ديناراً ، لأن أقل الجزية دينار ، فإن شرط ذلك في العقد صح ، وإن لم يشرط ذلك - ولكن غلب على ظن الإمام أن ما يأخذ من كل واحد منهم لا ينقص عن دينار - ففيه وجهان ، أحدهما : يصح لأن الظاهر أن شمار والمواشي لا تختلف والثاني : لا يصح لأنه قد ينقص عن الدينار . واختلف أصحابنا في كيفية صلح عمر رضي الله عنه لنصارى العرب على أضعاف الصدقة ، فقال أبو إسحق : إنما صالحهم على ذلك لأنه علم أن لهم أموالاً ظاهرة من المواشي

والزروع . يحصل من زكاتها قدر الدينار ، واختلف أصحابنا في كيفية صلح عمر رضى الله عنه لتصارى العرب على اضعاف الصدقة فقال أبو اسحق: انه صالحهم على ذلك لأنه علم أن لهم أموالا ظاهرة من الميراث والزروع يحصل من زكاتها قدر الدينار وأكثر ، ومنهم من قال : صالحهم على ذلك وشرط أن يبلغ ما يأخذه من كل واحد منهم باسم الصدقة قدر دينار فلا كلام ، والا وجب عليه اتسام الدينار ، فان ضربت الجزية على ما يخرج من الأرض من الثمار والزروع باسم الصدقة فباع رجل منهم أرضه من مسلم أو ذمى صح البيع ، فان بقى مع البائع من الأموال الزكائية ما يبلغ ما ضرب عليها من الجزية باسم الصدقة الدينار أو أكثر ، لم يطالب بأكثر من ذلك ، وإن لم يبق له مال أو بقى له مال لا يفي ما ضرب عليه بالدينار . انتقلت الجزية الى رقبته .

وأما الذى باعه الى مسلم فلا يطالب بما ضرب على الأرض من الجزية لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الجزية » . وإن باعها من ذمى نظرت . فان كان ممن وقع عليه عقد الذمة معه على أن تؤخذ منه الجزية باسم الصدقة ، اذا زادت جزيته ما اشتراه من أرض وماشية ، وكذلك لو اشترى شيئا من أموال الزكاة من مسلم أيضا ، وإن وقع عقد الذمة معه بشيء يؤديه باسم الجزية . لم تزد جزيته بما اشتراه من المال من مسلم ولا ذمى ، لأن جزيته على رقبته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجب الجزية في آخر الحول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن أن يؤخذ من كل حال في كل سنة دينار ، وروى أبو مجلز : « أن عثمان بن حنيف وضع على الرؤوس على كل رجل اربعة وعشرين في كل سنة » فان مات أو أسلم بعد الحول لم يسقط ما وجب ، لانه عوض عن الحقن والمساكنة ، وقد استوفى ذلك فاستلحق عليه العوض ، كالأجرة بعد استيفاء المنفعة ، فان مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان ، أحدهما : أنه لا يلزمه شيء لأنه مال يتعلق وجوبه بالحول ، فسقط بموته في أثناء الحول كالزكاة . والثاني وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى ، لانها

تجبا عوضا عن الحقن والمساكنة ، وقد استوفى البعض فوجب عليه بحصته
كما لو استأجر عينا مدة واستوفى المنفعة في بعضها ثم هلكت العين .

الشرح كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن روى
من طريق حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ عند مالك في الموطأ وقصة أعله
بعضهم بالانقطاع اذ أن طاوسا لم يلق معاذا وقد أجاب الشافعي رضي الله
عنه بأن طاوسا عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذ .
وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافا . قال الحافظ ابن حجر في تلخيص
الحبير : ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس وساق الحديث
وقال : لكنه من طريق بقية بن الوليد عن المسعودي وهو ضعيف ، والرواية
الثانية المذكورة عن معاذ أخرجه أيضا البزار وفي اسنادها الحسن بن عمار
وهو ضعيف ، ويدل على ضعفه ذكره فيها بقدم معاذ على النبي صلى الله
عليه وسلم مع أنه لم يقدم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم فقد أخرج نحو
هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ ، وليس عنده أن معاذ
قدم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بل صرح فيها أن النبي صلى الله
عليه وسلم مات قبل قدومه . ولا شك أن حديث معاذ هذا صحيح لرواية
أصحاب السنن له وأخرجه ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه
أيضا من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ ورواه أبو داود والنسائي من
رواية أبي وائل عن معاذ . وقد رجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسلة .
وقد حمل ابن حزم بشدة كعاداته في المبالغة في كل شيء على كونه متصلا ،
وغلا في ذلك حتى نفى الاتصال . ولكن ابن القطان قال : انه احتمال ،
وينبغي أن يحكم لحديث مسروق بالاتصال على رأي الجمهور وقال ابن
عبد البر في التمهيد : اسناده متصل صحيح ثابت ، وقال الشوكاني : وهم
عبد الحق وتقل عنه أنه قال : مسروق لم يلق معاذا وتعقبه ابن القطان بأن
أبا عمر قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ . وقد
تكلم الإمام النووي على هذا في كتاب الزكاة ، فخذ ما قاله هناك وما حكيناه
هنا واشدد يدك . وقد ورد الحديث من طريق عمر بن عبد العزيز مرسلا
عند الشافعي وهو مع حديث معاذ بطريقي مسروق وطاوس يعضد بعضها
بعضا .

أما خبر عثمان بن حنيف فقد روى أبو عبيد في الأموال من طريق أبي اسحق عن حارثة بن يعقوب عن عمر وقد مضى آنفاً ، وأخرجه البيهقي من طريق مرسله بلفظ : « ان عمر ضرب الجزية على الغنى ثمانية وأربعين ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين وعلى الفقير المكتسب اثني عشر » .

أما اللغات فقوله : (الحقن) خلاف الهدر يقال : حقنت دمه حقناً من قولك : حقنت الماء في السقاء اذا جمعته فيه ، كأنك جمعت الدم في صاحبه فلم ترقه ، وحقنت المريض اذا أوصلت الدواء الى باطنه أو الى دمه بالحقنة والاسم الحقنة ، (المساكنة) المفاعلة تبادل أحوال المعيشة ، فالمساكنة هي المعاشة والمجاورة في الأحياء والمدن والقرى ، والتبايع وتماضي المنافع .

أما الأحكام فان الجزية تجب في آخر الحول لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاد رضى الله عنه : « خذ من كل حالمة ديناراً في كل سنة » فان مات الذمي أو أسلم بعد انقضاء الحول لم تسقط عنه الجزية . وقال أبو حنيفة : تسقط بالاسلام . وقاة الخرقى من أصحاب أحمد في مثله المعروف : « ومن وجبت عليه الجزية فأسلم قبل أن تؤخذ منه سقطت عنه الجزية » قال ابن قدامة في المغنى : وجملته أن الذمي اذا أسلم في أثناء الحول لم تجب عليه الجزية ، وإن أسلم بعد الحول سقطت عنه . وهذا قول مالك والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي . وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر : ان أسلم بعد الحول لم تسقط لأنها دين يستحقه صاحبه ، واستحق المطالبة به في حال الكفر فلم يسقط بالاسلام كالخراج وسائر الديون . قال : وللشافعي فيما اذا أسلم في أثناء الحول قولان . أحدهما : عليه من الجزية بالقسط كما لو أفاق بعد الحول . اهـ .

وقد استدلل القائلون بالاسقاط بقوله تعالى : « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » (١) وما رواه الخلال عن ابن عباس مرفوعاً : « ليس على المسلم جزية » وقال أحمد : وقد روى عن عمر أنه قال : « وان

(١) الآية ٣٨ من سورة الانفال .

أخذها في كفه ثم أسلم ردها عليه « وروى أبو عبيد وغيره » ان ذميا أسلم فطوب بالجزية وقيل : انما أسلمت • تعودا ، قال : ان في الاسلام معاذا ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية •

وقالوا : ان الجزية صغار فلا تؤخذ منه كما لو أسلم قبل الحول ، وإن الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر فيسقطها الاسلام •

والجواب على هذا أن الجزية اذا أداها بعد اسلامه انما يؤدى دينا في ذمته فلا يقتضيه هذا أن يكون مصحوبا بالصغار • قال في البيان : دليلنا أنه حق ثبت في الذمة فلم يسقط بالموت والاسلام كالدين • وإن مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان ، أحدهما : لا يجب عليه شيء ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه حق يعتبر في وجوبه الحول ، فلم يتعلق حكمه ببعض الحول كالزكاة • والثاني : يجب عليه من الجزية بقدر ما مضى من الحول وهو الأصح ، لأنه حق يجب بالمساكنة ، فوجب عليه بقدر ما يسكن • كما لو استأجر دارا ليسكنها سنة فسكنها بعض السنة وفسخت الاجارة ، فإن مات وعليه ديون وجزية وضاعت تركته عن الجميع ، فهو كما لو مات وعليه دين وزكاة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز أن يشترط عليهم في الجزية ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : « صالح اكيدر دومة من نصارى أيلة على ثلثمائة دينار ، وكانوا ثلثمائة رجل ، وإن إقصيوا من يمر بهم من المسلمين • وروى عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح نصارى أهل الشام : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب لعبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ، من نصارى مدينة كذا انكم لما قدمتم علينا سالناكم الأمان لأنفسنا ، وذرائعنا ، وأموالنا ، وشرطنا لكم أن ننزل من يمر بنا من المسلمين ثلاثة أيام نطعمهم » ولا يشترط ذلك عليهم الا برضاهم لأنه ليس من الجزية • ويشترط عليهم الضيافة بعد الدينار ، لحديث اكيدر دومة ، لأنه اذا جعل الضيافة من الدينار لم يؤمن أن لا يحمل من بعد الضيافة مقدار الدينار ، ولا تشترط الضيافة الا على غنى

و متوسط ، وأما الفقير فلا تشترط عليه وإن وجبت عليه الجزية ، لأن الضيافة تتكرر فلا يمكنه القيام بها . ويجب أن تكون أيام الضيافة من السنة معلومة ، وعدد من يضاف من الفرسان والرجال وفدر الطعام والأدم والعلوفة معلوما ، ولأنه من الجزية فلم يجز مع الجبل بها ، ولا يكلفون إلا من طعامهم وإدامهم ، لما روى أسلم : « أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا : أن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والنجاج في ضيافتهم ، فقال : اطعموهم مما تاكلون ولا تزيدوهم على ذلك » ويفسط ذلك على قدر جزيتهم ، ولا تزداد أيام الضيافة على ثلاثة أيام ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الضيافة ثلاثة أيام » وعليهم أن يسكنوهم في فضول مساكنهم وكنائسهم ، لما روى عبد الرحمن بن غنم في الكتاب الذي كتب على نصارى الشام : « وشرطنا أن لا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين من ليل ونهار ، وأن توسع أبوابها للمارة وأبناء السبيل » فإن كثروا وضاق المكان قدم من سبق فاذا جاءوا في وقت واحد أفرع بينهم لتساويهم ، وإن لم تسعهم هذه المواضع نزلوا في فضول بيوت الفقراء من غير ضيافة .

الشرح خبر صلح دومة الجندل رواه ابن سعد في انطبقات وابن هشام في السيرة والواقدي في المغازي والبيهقي في السنن وأحمد في المسند وسنن أبي علي وصفها في الأحكام . أما كتابة خطاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنصارى الشام فقد أخرجه البيهقي في السنن وسيأتي نصه في الأحكام .

أما خبر أسلم وهو مولى عمر رضي الله عنه فقد ذكره ابن أبي حاتم عن ابن عباس وليس فيه أسلم . ولعل المصنف كان يحفظ طريقا عن أسلم لم نصل إلينا فيما بلغنا من دواوين السنة ، الأمر الذي جعل ابن حجر يقول : لم أجده .

أما حديث : « الضيافة ثلاثة أيام » فيؤخذ على المصنف قوله : روى بصيغة التمرريض مع أن الحديث أخرجه البخاري في صحيحه : « الضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة » عن أبي شريح . وأخرجه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه عن أبي هريرة وفي مسند أبي أحمد وأبي يعلى عن أبي سعيد الخدري والبزار عن ابن عمر والطبراني في الأوسط عن ابن

عباس يلفظ : « الضيافة ثلاثة أيام ، فما زاد فهو صدقة » وأخرجه البزار
أيضا عن ابن مسعود بزيادة : « وكل معروف صدقة » .

أما اللغات فأكيدر هو ابن عبد الملك . وكيدر كأحير تصغير
أفعل كدر تقيض صفا .

قال في تلخيص الحبير : ان ثبت أن أكيدر كان كنديا ففيه دليل على أن
الجزيرة لا تختص بالمعجم من أهل الكتاب ، لأن أكيدر كان عربيا أه . وقال
المجد ابن تيمية في المنتقى بعد أن ساق رواية أبي داود في صلح خالد : وهو
دليل على أنها - أي الجزيرة - لا تختص بالمعجم . لأن أكيدر دومة عربي
من غسان أه .

ودومة ^(١) بضم الدال وأفكر ابن دبريد الفتح وعده من أغلاط المحدثين ،
بينها وبين دمشق بضع مراحل وحصتها مارد ، وسيت دومة الجندل لأنها
مبنية بالجندل وهي قرب جبل طيء ودومة من القرى من وادي القرى .
والقرى دومة ، وسكاكه ، وذو القارة وعليها سور يتحصن به وفي داخل
السور حصن منيع يقال له مارد ، وهو حصن أكيدر وكان نصرانيا ثم أجلاذ
عمر فيمن أجلى من أهل الكتاب إلى الحيرة ، فنزل موضعا قرب عين التمر ،
وبنى به منازل وسماه باسم حصنه بوادي القرى . والجندل قال سيويه :
قالوا جندل يعنون الجندل وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف .

أما الأحكام فانه اذا عقد الامام الذمة لقوم جاز أن يشترط عليهم
ضيافة من يمر بهم من المسلمين لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح
أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل وكتب اليهم الصلح ، وكان
ذلك في عزوة تبوك . واليك نص العهد : -

« بسم الله الرحمن الرحيم - هذا أمنة من الله ومحمد النبي صلى الله
عليه وسلم ليحنة بن رؤبة وأهل أيلة . سفنهم وسيارتهم في البر والبحر ،

(١) هذا البحث منقول من كتابنا خالد والدعوة المحمدية هامش ص ٨٩
نشر المكتبة العالية .

نهم ذمة الله ورسوله ، ومن كان معهم من الشام وأهل اليمن وأهل البحر . فمن أحدث منهم حدثا فانه لا يحول ماله دون نفسه ، وانه لمن أخذه من الناس . وانه لا يخل أن يستعوا ماء يردونه . ولا طريقا ردونه من بحر أو بر » وعندما كان المسلمون في تبوك بقيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان على الساقة خالد بن الوليد . لم يرض خالد أن يعود المسلمين بخير أن يصيبوا من هذه الحركة أمرا يتحدث به الناس . وتزعد من أجله فرائص من عساكرهم تحدثهم أنفسهم بالوقوف أمام دعوة الله تعالى . فانتفض فرصه وجوده في مؤخرة الجيش وتخلفه عنه فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الهجوم على دومة الجندل لاختصاع ملكها أكيدر بن عبد الملك . ثم سار حتى اقترب منها ، وكان في ضواحي هذه المدينة كثير من الأحرار والجمال التي تعيش فيها أنواع كثيرة من بقر الوحش ، وكان أكيدر وأسرته مغرمين بصيد الأبقار . ولأمر أراده الله تكاثرت الثيران حول قصره ، وأخذت تحك بقرونها أسوار الحصن وأبواب الفصر . حتى انه لم يستطع أن يقاوم هذا الاغراء فخرج بعد طول احتجاب عن الصيد فترة طويلة ، وفي أثناء هذه المصاولة والمطاردة مع الثيران المتوحشة ، لا يقطع صنفو هذه الجماعة المستمتعة بريضة الصيد سوى طلائع خيل خالد بن الوليد فتأخذ الحمية أكيدر وأخاه حسانا فينبري كل منهما للنزال ، وكأنه يظن أن مبارزة الأبطال تعدل مصارعة الثيران التي ترتع في الوادي طلبا للكلأ والأب ، وسولت لهم أنفسهم أن ينزلوا حواري النبوة ، وحراس الدعوة فخرج حسان بن عبيد الملك أخو أكيدر لينازل خالد لكي يخر بعد طرفة عين مجندلا ، وشملوا ممزقا ، وعظما متفرقا ، من وكزة خالدية أتبعها بضمصمام مهند .

وخشى خالد ان قتل أكيدر نفسه أن يلقى من النبي صلى الله عليه وسلم بعض اللوم ، ففاوضه وأجاره من القتل على أن يحمل الى النبي صلى الله عليه وسلم أسيرا ، وذكر ابن عائد في معارض الحديث عن هذا الخبر أن أكيدر قال عن البقر : والله ما رأيته قط ألتنا الا البارحة ، ولقد كنت أخرج لها اليومين والثلاثة ولكن قدر الله قلت : وكان الله يريد أن يصدق نبيه .

ويقول أحد شعراء الصحابة :

تبارك سائق البقرات انى رأيت الله يصدى كل هاد
فمن يك حائدا عن ذى تبوك فانا قد أمرنا بالجهاد

أما إرادة الله تصديق نبه فذلك أن البيهقي : أخرج عن عبد الله بن أبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالدا إلى أكيدر بن عبد الملك - رجل من كندة - كان ملكا على كندة نصرايا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لخالده : انك ستجده يصيد البقر ، فخرج خالد حتى إذا كان من حصنه منظر العين ، وفي ليلة مقمرة صافية ، وهو على سطح ومعه امرأته ، وفاتت البقر تحك بقرونها باب القصر ، فقالت امرأته : هل رأيت مثل هذا قط ؟ قال : لا والله ، قالت : فمن يترك مثل هذا ؟ قال : لا أحد ، فنزل فأمر بفرسه فسرج ، وركب معه نفر من أهل بيته فيهم أخ له يقال له : حسان ، فخرجوا معه بمطارفهم فتلقاهم خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذته وقتلوا أخاه حسانا ، وكان عليه قباء ديباج مخوص بالذهب فاستلبه إياه خالد بن الوليد ، فبعثه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قدومه عليه ، ثم إن خالدا قدم بالأكيدر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحقت له دمه وصالحه على الجزية وأعطى بنصيبه فرجع إلى قريته .

وكتاب نصارى الشام لعمر نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب لعبد الله أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا ، انكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائعنا وأموالنا وأهل ملتنا ، وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا ولا فيما حولنا ديرا ولا كنيسة ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب منها ولا نحرق ما كان منها في خط المسلمين ، وأن لا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين في ليل ولا نهار ، ونوسع أبوابها للبارة وابن السبيل ، وأن ننزل من مر بنا من المسلمين ثلاثة أيام ونطعمهم ، وأن لا نؤوى في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا ، ولا نكتم غشا للمسلمين ، ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شركا ، ولا ندعو إليه أحدا ، ولا نمنع أحدا من قرابتنا الدخول في الإسلام إن أراد ، وأن نوفر

المسلمين وأن تقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا جلوسا ، ولا تشبه بهم في شيء من لباسهم من قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، ولا تتكلم بكلامهم ، ولا تكنى بكناسهم ، ولا تركب السروج ، ولا تتقلد السيوف ، ولا تتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله معنا ، ولا ننقش خواتيسنا بالعربية ، ولا نبيع الخمر ، وأن فيجز نواصي مقادير رؤوسنا ، وأن نلزم زينا حيشا كنا ، وأن نشد الزناير على رؤسنا ، وأن لا نظهر صلبنا وكتبتنا في شيء من طريق المسلمين ولا أسواقهم ، وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا ، وأن لا نضرب بناقوس في كنائسنا بين حضرة المسلمين ، وأن لا نخرج شعائين ولا باعوثا ^(١) ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ، ولا نظهر النيران معهم في شيء من طريق المسلمين ، ولا نجاوزهم موتانا ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ، وأن نرشد المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم — قال عبد الرحمن بن غنم : فلما أتيت عمر بالكتاب زاد فيه : — وأن لا نضرب أحدا من المسلمين ، شرطنا لهم ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا : وقبلنا منهم الأمان ؛ فإن نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم على أنفسنا فلا دمة لنا ، وقد حل لكم ما يحل لكم من أهل المعافدة والشقاوة » رواه البيهقي وغيره وفي إسناده حشيش الصنعاني وهو ضعيف . قال النسائي : ليس بالقوي وقال البخاري : يتكلمون فيه . وقال أبو داود : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح ولا أراهم يحتجون به .

أنا ثبت هذا فإنه يجب عليهم أن يضيفوا من ينزل بهم من المسلمين مدة لا تزيد على ثلاثة أيام ، ولأن في ذلك مصلحة للغنى والفقير ، أما غنى المسلمين فإنه إذا دخل اليهم فلا بد له من شيء يشتريه لقوته وقوت دوابه ، فإذا لم تكن عليهم ضيافة ربما امتنعوا من البيع اليه للاحاق الضرر به ، وإذا كانت عليهم الضيافة بادروا إلى البيع منه مخافة أن ينزل عليهم ، وأما الفقير فإذا لم تكن عليهم ضيافة فإنهم لا يطمعونه فيهلك جوعا .

ويجب أن تكون على أقل الجزية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح

(١). الشعائين عيلة السعف عند النصارى والباعوث استسقاؤهم .

أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل - وضيافة من يمر بهم من المسلمين . هذا نقل أصحابنا البغداديين ، وقال الخراسانيون : هل تحسب الضيافة من الجزية ؟ فيه وجهان أحدهما : تحسب إذا لا شيء عليهم سوى الجزية ، والضيافة مال ينتفع به المسلمون . والثاني : لا تحسب . لأن للجزية مصارف معلومة ، وقد ينزل بهم من لا يصرف إليه الجزية ، فلا يشترط عليهم الضيافة إلا برضاهم لأنها زائدة على أخذ الجزية ، فلا يلزمهم ذلك إلا برضاهم . ويشترط أن يكون عدد من يضاف من الفرس والرجال من المسلمين معلوما ، وعدد أيام كل ما يضاف وكل رجل من المسلمين معلوما فنقول : يضاف المسلم يوما أو يومين أو ثلاثة ، ولا تزداد ضيافة الواحد من المسلمين على ثلاثة أيام لقوله صلى الله عليه وسلم : « الضيافة ثلاثة أيام وما زاد فهو صدقة » ويشترط قدر الطعام ولأدم لكل واحد منهم للمسلمين ، فيقال : لكل رجل من المسلمين كذا وكذا رطلا من الخبز ، وكذا وكذا رطلا من الأدم ، ويكون ذلك من جنس طعامهم وأدامهم لما روى أن أهل الشام من أهل الجزية اتوا عمر رضي الله عنه وقالوا : إن المسلمين إذا مروا بنا كلّفونا ذبّح الغنم والدجاج في ضيافتهم . فقال لهم عمر رضي الله عنه : « أطلعوهم مما تأكلون ولا تزيدوهم على ذلك » ويذكر علف الدواب تبنا أو شعيرا : فإن أطلق ذكر العلف . قال الشافعي رضي الله عنه : اقتضى التبن والخشيش لأنه أقل العلف بالإطلاق . اهـ .

ويجوز شرط الضيافة على الغنى منهم والمتوسط : وأما الفقير فاختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ أبو اسحق هنا : لا يشترط الضيافة عليه وإن كانت عليه الجزية ، لأن الضيافة تتكرر فلا يمكنه القيام بها . وقال الشيخ أبو حامد وبعض أصحابنا : يجوز شرطها على الفقير ، كما يجوز شرطها على الغنى والمتوسط ، ولكن لا تساوى بينهم في عدد من يضيف كل واحد منهم من المسلمين ، ولكن يجعل عدد من يضيفون على مراتب كما قلنا في قدر جزيتهم فإن شرط على الغنى ضيافة عشرين كان على المتوسط ضيافة عشرة ، وعلى الفقير ضيافة خمسة ولكن لا يتساوون في جنس : إلا إذا كانوا متساوين في قدر الجزية فانهم يتساوون في عدد من يضيفونه .

قال المسعودي : ولو حال الحول وبقي على واحد منهم شيء من الضيافة استوفى منه .

إذا ثبت هذا فان وفوا بما شرط عليهم من الضيافة فقد أدوا ما عليهم ، وان امتنع أحدهم منها أجبره الامام عليها . وان امتنعوا كلهم وقتلوا الامام فقد نقضوا العهد والذمة ، فان طلبوا بعد ذلك أن تعقد لهم الذمة بأقل من الجزية بغير ضيافة وجب العقد لهم بذلك ، ولكن يلزمهم الوفاء بالضيافة الى حين الامتناع . لأنه قد لزمهم بالالتزام الأول . وانما تسقط عنهم الضيافة بعد الامتناع . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تؤخذ الجزية من صبي لحديث معاذ قال : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آخذ من كل عالم دينارا او عدله معاقر يا » ولأن الجزية تجب لحقن الدم ؛ والصبي محقون الدم ؛ وإن بلغ صبي من أولاد أهل الذمة فهو في أمان ، لأنه كان في الأمان فلا يخرج منه من غير عناد ، فان اختار أن يكون في الذمة ففيه وجهان أحدهما : أنه يستأنف له عقد الذمة ، لأن العقد الأول كان للأب دونه ، فعلى هذا جزيته على ما يقع عليه التراضي . والثاني : لا يحتاج الى استئناف عقد لأنه تبع الأب في الأمان ، فتبعه في الذمة ، فعلى هذا يلزمه جزية أبيه وجده من الأب ، ولا يلزمه جزية جده من الأم ، لأنه لا جزية على الأم فلا يلزمه جزية أبيها .

فصل ولا تؤخذ الجزية من مجنون ، لأنه محقون الدم فلا تؤخذ منه الجزية كالصبي . وأن كان يجن يوما ويفيق يوما لفق أيام الافاقة فاذا بلغ قدر سنة أخذت منه الجزية ، لأنه ليس تغليب أحد الأمرين بأولى من الآخر ، فوجب التغليب . وان كان عاقلا في أول الحول ثم جن في أثنائه ، وأطبق الجنون ، ففي جزية ما مضى من أول الحول قولان كما قلنا فيمن مات أو أسلم في أثناء الحول .

فصل ولا تؤخذ الجزية من امرأة لما روى اسلم : « أن عمر رضي الله عنه كتب الى أمراء الجزية أن لا يضربوا الجزية على النساء ، ولا تضربوا الا على من جرت عليه الموصى » ولأنها محقونة الدم فلا تؤخذ منها الجزية كالصبي ، ولا تؤخذ من الخنثى المشكل لجواز أن يكون امرأة . وان طلبت

امراة من دار الحرب ان تعقد لها الذمة وتقيم في دار الاسلام من غير جزية جاز ، لانه لا جزية عليها ، ولكن يشترط عليها ان تجرى عليها احكام الاسلام . وان نزل المسلمون على حصن فيه نساء بلا رجال فطلبن عقد الذمة بالجزية ففيه قولان ، احدهما : انه لا يعقد لهن لان دماءهن محقونة ، فعلى هذا فيقيمون حتى يفتحوا الحصن ويستبقوهن . والثاني : انه يجوز ان يعقد لهن الذمة وتجري عليهن احكام المسلمين كما قلنا في الحرية اذا طلبت عقد الذمة ، فعلى هذا لا يجوز سبيهن وما يذلن من الجزية كالهديّة ، وان دفعن اخذ منهن وان امتنعن لم يخرجن من الذمة .

الشرح

حديث معاذ مضى تخريجه في الباب ، وخبر أسلم أخرجه البيهقي عن زيد بن أسلم عن أبيه : « أن عمر كتب الى أمراء الأجناد أن لا يضربوا الجزية على من جرت عليه المواسى وكان لا يضرب على النساء والصبيان » ورواه من طريق أخرى بلفظ : « لا تضعوا الجزية على النساء والصبيان » أما أسلم فهو مولى عمر رضى الله عنه من سبى عين التمر التي فتحها خالد بن الوليد . وقيل : حبشي مخضرم زوى عن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عمر . وقال الخزرجى في التهذيب : روى عن أبي . وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : أسلم العدوى مولى عمر ، ثقة مخضرم مات سنة ثمانين ، وقيل بعد سنة ستين ، وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة . وقال الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على تقريب (١) التهذيب : المخضرم بفتح الراء عند المحدثين ، وبكسرهما عند اللغويين : من أدرك الجاهلية ، وقيده المحدثون بمن لم ير النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به .

اما اللغات

فقلوه : (أو عدله معافيا) العدل بالكسر المثل المساوى للشيء ، ومنه عدل الحمل ، قال ابن الأنبارى : العدل بالكسر ما عادله الشيء من جنسه . والعدل بالفتح ما عادله من غير جنسه . قال البصريون : العدل والعدل لغتان وهما المثل . والمعاقر البرود تنسب الى معافى باليمن وهم حنى من همدان أى تنسب اليهم الثياب المعافرية : هكذا أخاده ابن بطال في غريب المذهب .

(١) ص ٦٤ ج ١ طبعة الشيخ محمد سلطان التمكنائى صاحبة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

أما الأحكام فإنه لا تؤخذ الجزية من صبي لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ^(١) - الآية » فأمر بقتال أهل الكتاب إلى أن يعطوا الجزية ، والصبي لا يقاتل ولقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « خذ من كل حليم دينارا » ولخبر عمر . « أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه المواسى » قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم : فإن بذل الذمى الجزية عن ولده الصغير ، قيل له : أتبدله من مال الصغير ؟ أم من مالك ؟ فإن قال : أبدله من مال الصغير ، لم يجز أخذه لأن الصغير لا جزية عليه . وإن قال : أبدله من مالى . أخذه منه لأنه بذل زيادة على جزية .

إذا ثبت هذا فإن ولد الذمى تابع لأبيه فى الأمان ما لم يبلغ . فإذا بلغ زال حكم التبعية ، وقيل له : لا يجوز اقاراك فى بلاد الاسلام بغير الجزية ، فإن لم يبذل الجزية صار حربا لنا ، وإن اختار أن يبذل الجزية فهل يفترق إلى استئناف عقد الذمة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا يفترق إلى استئناف عقد لأنه عقد دخل فيه قبل البلوغ . فإذا بلغ لزمه كاسلام أبيه فعلى هذا يلزمه جزية أبيه ، فإن كان أبوه قد بذل فى جزيته أكثر من دينار لزم الولد مثل ذلك ، فإن قال هذا الابن : لا ألتزم إلا بالدينار لم يقبل منه إلا أن امتنع بالقتال ثم بذل الدينار . فإنه يجب قبوله منه . ولا يلزم الولد جزية جده عن قبل الأم لأنه لا جزية على الأم ، فلا يلزمه جزية أبيها والوجه الثانى : أنه يفترق إلى استئناف عقد - وهو الأصح - لأن عقد الأب انما كان لنفسه ، وانما يتبعه الولد لصغره ، فإذا بلغ زال التبعية ، فعلى هذا يرفق الامام به ليلتزم أكثر من الدينار ، فإن لم يرض إلا بالتزام الدينار لا غير ، وجب قبول ذلك منه وإن كان أبوه قد التزم أكثر منه .

فروع فإن بلغ الذمى غير رشيد فإن الحجر لا يفك عنه ، فإن اتفق السفیه ووليه على عقد الذمة له وبذل الجزية عقدت له الذمة ، وإن امتنع من ذلك أخرج من الاسلام ، وإن اختلف السفیه ووليه فطلب أحدهما

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

أن يعقد الفئمة للسفيه بالحرية وامتنع الآخر ، كان الاعتبار بإرادة السفيه من ذلك ، لأنه تسبب في جفن دمه .

وبكل ما قلنا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : ولا أعلم عن غيرهم خلافهم .

قوله : (ولا تؤخذ الجزية من مجنون الخ) فجملة ذلك أنه لا تؤخذ الجزية من المجنون المطبق ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال : تؤخذ منه الجزية ، لأن حالات جنونه كحالات قومه . وليس بشيء لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ^(١) - الآية » وفيها أربعة أدلة : أحدها : قوله تعالى : « قاتلوا » . والمجنون لا يقاتل .

ثانيها : قوله تعالى : « ولا يدينون دين الحق » والمجنون لا يدين .

ثالثها : قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية » ومعناه حتى يفسحوا والمجنون لا يصح منه الضمان .

رابعها : قوله تعالى : « وهم صاغرون » ومعناه راضون بجريان أحكام الإسلام عليهم ، والمجنون لا يرضى له .

إذا ثبت هذا فإن كان يجن يوما ، أو يجن في بعض الحول دون بعض لفتت أيام الافاقة ، فمتى بلغت حولا وجبت عليه الجزية . فإن أفاق النصف الأول من الحول وجن النصف الثاني فهل يجب عليه الجزية في النصف ؟ فيه قولان ، كما لو كان مشركا فأسلم أو مات في نصف الحول ، وإن جن النصف الأول من الحول وأفاق الثاني - فإن اتصلت به الافاقة حولا - وجبت عليه الجزية في آخره ، وإن لم تتصل انفتت الافاقة على ما مضى . هذا نقل الشيخ أبي حامد . وقال القفال : إذا جن يوما وأفاق يوما أو جن في بعض الحول وأفاق في بعض الحول ، فإن الاعتبار بآخر الحول . فإن كان مقيما لزمته الجزية للحول ، وإن كان مجنونا فيه لم تلزمه الجزية للحول ، كما أن

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

الاعتبار في يسار العاقلة واعسارهم آخر الحول . وقال أبو حنيفة : يعتبر أكثر الحول . وهو أحد الوجهين عند أصحاب أحمد .

والوجه الثاني : تلفق أيام افاقته لأنه لو كان مفيقا في الكل وجبت الجزية ، فإذا وجدت الافاقة في بعض الحول وجب فيما يجب به لو انفرد : فعلى هذا الوجه في أخذ الجزية وجهان :

أحدهما : أن أيامه تلفق ، فإذا كملت حوالا أخذت منه : لأن أخذها قبل ذلك أخذ لجزيته قبل تمام الحول فلم يجز كالصحيح .

والثاني : يؤخذ منه في آخر كل حول بقدر ما أفاق منه كما لو أفاق في بعض الحول افاقة مستمرة ، وإن كان يفوق ثلث الحول ويجوز ثلثه وبالعكس ففيه الوجهان كما ذكرنا ، فإن استوت افاقته وجنونه لفقت افاقته . هكذا أفاده ابن قدامة في المغني .

دليلنا أن أيام الجنون لا جزية فيها بدليل أنها لو اتصلت لم تجب عليه الجزية ، ولا مزية لأحدهما على الآخر ، فاعتبر كل واحد منهما بنفسه .

قوله : (ولا تؤخذ الجزية من امرأة) فجعل ذلك لأن الله تعالى لما أوجب علينا قتال الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، وكانت المرأة لا تقاتل ، ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : « خذ من كل حالم » ولم يقل وحاملة ، ولما روينا عن عمر أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان . لذلك كله لا تؤخذ الجزية من المرأة . قال الشافعي رضي الله عنه : إذا بذلت المرأة الجزية عرفها الإمام أنها لا تجب عليها ، فإن بذلتها بعد ذلك قبلها الإمام منها ، وتكون هبة منها تلزمه بالقبض ، فإن شرطت على نفسها الجزية ثم امتنعت بعد ذلك لم تجبر عليها ، لأنها لا تلزمها بالبذل أ هـ .

فإن دخلت المرأة دار الاسلام بأمان للتجارة لم يؤخذ منها شيء من تجارتها ، لأن لها المقام في دار الاسلام بغير عوض على التأيد وإن دخلت

الحجاز للتجارة بأمان جائز أن يشترط عليها العوض . لأنها ممنوعة من الإقامة بالحجاز .

واذا بذلت المرأة الجزية لتصير الى دار الاسلام فلا يؤخذ منها شيء ، فدا بذلت شيئاً رد اليها ، لأنها بذلته معتقدة أنه عليها . وأن دمه لا يحقن الا به ، فأشبهه من أدى مالا الى من يعتقد أنه له فتيقن أنه ليس له .

فرع اذا حاصر الامام حصنا فيه رجال ونساء وصبيان فامتنع الرجال من أداء الجزية وبذلوا الجزية عن النساء والصبيان لم يقبل ذلك ، لأنه لا يجوز أن تؤخذ الجزية ممن لا تجب عليه ، وترك ممن تجب عليه ، وإن كان في الحصن نساء لا رجل معهم فطلبين الامام أن يعقد لهن الذمة وبذلن الجزية ففيه قولان ، أحدهما : لا يجوز له أن يعقد لهن الذمة بل يتوصل الى فتح الحصن ويسبيهن ، لأنهن غنيمة للسلبين ، والثاني وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأكثر فقهاء الأمصار : يلزمه أن يعقد لهن الذمة بغير جزية على أن تجري عليهن أحكام الاسلام كما قلنا في الحرية . وإن أخذ الامام منهن على ذلك مالا — فإن لم يعلمن أن الجزية لا تجب عليهن — وجب رده اليهن ، وإن أعلن أو علمن ذلك لم يجب رده اليهن ، لأنه هبة لزمتم بالقبض .

فرع لا تؤخذ الجزية من الخنثى المشكل ، لجواز أن تكون امرأة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يؤخذ من العبد ولا من السيد بسببه لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « لا جزية على مملوك » ولأنه لا يقتل بالكفر فلم تؤخذ منه الجزية كالصبي والمرأة ، ولا تؤخذ ممن نصفه حر ونصفه عبد ، لأنه محقون الدم فلم تؤخذ منه الجزية كالعبد . ومن أصحابنا من قال : فيه وجه آخر ، أنه يؤخذ منه بقدر ما فيه من الحرية ، لأنه يملك من المال بقدر ما فيه من الحرية . وإن اعتق العبد نظرت — فإن كان المعتق مسلماً — عقدت له الذمة بما يقع عليه التراضي من الجزية ، وإن كان ذمياً ففيه وجهان أحدهما :

انه يستأنف له عقد الذمة بما يقع عليه التراضي من الجزية ، لأن عقد المولى كان له دون العبد . والثاني : يلزمه جزية المولى لأنه تبعه في الامان فلهذه جزيته .

فصل وفي الراهب الفاني قولان بناء على القولين في قتلها - فان قلنا : يجوز قتلها - أخذت منها الجزية ، ليحقق بها دمها . وان قلنا : انه لا يجوز قتلها لم تؤخذ منها لأن دمها محقق ، فلم تؤخذ منها الجزية كالصبي والمرأة ، وفي الفقير الذي لا كسب له قولان أحدهما : انه لا تجب عليه الجزية ، لأن عمر رضى الله عنه جعل أهل الجزية طبقات ، وجعل أدناهم الفقير المعتل فدل على أنها لا تجب على غير المعتل ، ولأنه اذا لم يجب خراج الأرض في أرض لا نبات لها لم يجب خراج الرقاب في رقبة لا كسب لها ، فعلى هذا يكون مع الأغنياء في عقد الذمة ، فاذا أيسر استؤنف الحول . والثاني : انها تجب عليه لأنها تجب على سبيل العوض فاستوى فيه المعتل وغير المعتل كالشمن والأجرة ، ولأن المعتل وغير المعتل يستويان في القتل بالكفر . فاستويا في الجزية . فعلى هذا ينظر الى الميسرة ، فاذا أيسر طوب بجزية ما مضى . ومن أصحابنا من قال : لا ينظر لأنه بقدر على حقن الدم بالاسلام ، فلم ينظر كما لم ينظر من وجبت عليه كفارة ولا يجد رقبة وهو يقدر على الصوم ، فعلى هذا بقول له : أن توصلت الى أداء الجزية خلتك ، وان لم تفعل أبلنا اليك العهد .

الشرح أثر عمر : « لا جزية على مملوك » ورد في المغنى لابن تدامة من كتب الخنابلة مرفوعا بلفظ : « لا جزية على العبد » وقال : وعن ابن عمر مثله . قلت : قال ابن حجر في تلخيص الحبير : روى مرفوعا ووقوفاً على عمر وليس له أصل .

وأما الفقير المعتل فقد قال في فتح الباري : واختلف السلف في أخذها من الصبي فالجمهور قالوا : لا تؤخذ على مفهوم حديث معاذ ، وكذا لا تؤخذ من شيخ فان ولا زمن ، ولا امرأة ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أحمق .

اما اللغات فقوله : (الفقير المعتل) العامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله ومملكه وعمله ، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل ،

والعمل المهنة والفعل ، والجمع أفعال وعمل عملا وأعماله غيره واستعمله ،
واعتمل الرجل عمل نفسه ، أفشد سيويه :

إن الكريم وأبيك يعتسل ن لم يجد يوما على من يتكل
فيكتسى من بعدها ويكتحل

قال في اللسان : أراد من يتكل عليه ، فحذف عليه هذه ، وزاد (على)
تقدمة . أن ترى أنه يعتسل أن لم يجد من يتكل عليه ؟ وقيل : العمل
لغيره ، والاعتمال لنفسه . قال الأزهري : هذا كما يقال : اخدم إذا خدم
نفسه ، واقرأ إذا قرأ السلام على نفسه ، واستعمل فلان غيره إذا سأله أن
يعمل له ، واستعمله طلب إليه العمل ، واعتسل اضطرب في العمل واستعمل
فلان إذا ولي عملا من أعمال السلطان . وفي حديث خير : « دفع إليهم
أرضهم على أن يمتثلوها من أموالهم » الاعتمال افتعال من العمل . أي أنهم
يقومون بما يحتاج إليه من عبادة وإذراة وتلقيح وحراسة ونحو ذلك .
وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبره بفهمه ، وأعمل رأيي وآلتي ولساني
واستعمله عمل به . قال الأزهري : عمل فلان العمل يعمله عملا فهو عامل ،
قال : ولم يجيء فعلت أفعل فعلا متعديا إلا في هذا الحرف . وقال ابن
بطان : والمعتل قد يكون المكتسب بالعمل من الصناعة وغيرها .

أما الأحكام فإنه لا تجب الجزية على العبد ولا على سيده بسببه لما
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا جزية على العبد » وقد مضى
الكلام عليه وأنه لا أصل له . وكذلك ما روى موقوفا على عمر . إلا أنه
لا مخالف لهذا القول ، والعمل عليه . فإن كان بعضه حرا وبعضه عبدا لم
يجب عليه الجزية ، ومن أصحابنا من قال : تجب عليه من الجزية بقدر ما فيه
من الحرية ، وليس بشيء ، لأنه لا يقتل بالكفر ، فلم تجب عليه الجزية
كالصبي والمرأة ، فإن أعتق العبد - فإن كان من عبدة الأوثان - قيل له :
اقرارك في دار الاسلام مشركا لا يجوز ، فاما أن تسلم واما أن تبلغك دار
الحرب ، وتكون حربا لنا . وإن كان من أولاد أهل الذمة قيل له : اقرارك
في دار الاسلام بغير جزية لا يجوز ، فإن اخترت أن ترجع الى بلاد الحرب

ويعتبر حرباً لنا فارجع ، وإن اخترت عقد الذمة ببذل الجزية فقررناك . فإن
اختار عقد الذمة ببذل الجزية نظرت - فإن كان اعتقه مسلماً - كانت جزيته
ما يقع عليه التراضي وإن كان الذي اعتقه ذمياً فهل يفتقر إلى عقد الذمة بما
يقع عليه التراضي من الجزية ولا يفتقر إلى عقد الذمة بل تلزمه جزية
مولاه ؟ وجهان . حكاهما الشيخ أبو اسحق هنا ووجهها ما ذكرناه في
المنبى إذا بلغ .

قال ابن منذر . أجمع من نخط عنه من أهل العلم على أنه لا جزية على
المعد ، وذلك لما ذكر من الحديث . ولأنه محقون الدم فأشبه النساء
والعبيان ، وأما ما أشبه الفقير العاجز قال ابن قدامة في المغنى : ويحتمل
كلام الخرقى إيجاب الجزية عليه يؤديها سيده . وروى ذلك أيضاً عن
أحمد ، وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال : لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا
مسا في أيديهم ، لأنهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ، ولا يقرن أحدهم
بالصغار بعد إذ أنفذه الله منه . قال أحمد : أراد أن يوفر الجزية ، لأن
المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه . والذمي يؤدي عنه وعن
مساوكه خراج جسابهم . قال : وروى عن علي بن ميثل حديث عمر ، ولأنه
مكلف قوى مكتسب فوجب عليه الجزية كالحر ، والأول أولى اهـ .

فروع وهل تؤخذ الجزية من الشيوخ الذين لا قتال فيهم .
ومن الرمنى وأصحاب الصوامع المشتغلين بالعبادة ؟ من أصحابنا من قال :
فيه قولان بناء على القولين في جواز قتلهم إذا أسروا . ومنهم من قال :
لا يقرون بغير الجزية قولاً واحداً . والفرق بين القتل والجزية أن القتل
يجرى مجرى القتال ، فإذا لم يكن فيه قتال لم يقتل ، والجزية أجرة المسكن
فلم تسقط عنهم .

وهل تجب الجزية على الفقير الذي ليس بمعتل ؟ فيه قولان ، أحدهما :
لا تجب عليه الجزية ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أصحاب أحمد : لا تجب
على الفقير العاجز من أدائها ، لأن عمر رضي الله عنه جعل الجزية على ثلاث
طبقات ، جعل أدناها على الفقير المعتل ، فبذل على أن غير المعتل لا شيء .

عليه ، ولأن الله تعالى قال : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها ^(١) » ولأن هذا مان يجب بحلول الحول فلا يلزم الفقير العاجز كاتزكاة والعقل . ولأن الخراج ينقسم الى خراج أرض وخراج رؤوس ، ثم ثبت ان خراج الأرض على قدر طاقتها ، وما لا طاقة له لا شيء عليه ، كذلك خراج الرؤوس اهـ .

فعلى هذا ان طلب من الامام أن يعقد له الذمة عقد له الذمة على شرط جريان أحكام الاسلام عليه ، فاذا أيسر استؤثف له الحول ، فاذا لم يولب بالجزية . والقول الثاني : تجب عليه الجزية لقوله : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر - ^(٢) الآية » فأمر بقتال أهل الكتاب الى أن يعطوا الجزية ومعناه حتى يضمنوا ولم يفرق . ولأنه مشرك مكلف حر . فلم يجز اقراره بدار الاسلام من غير جزية كالمعتل . فاذا قلنا بهذا ففيه وجهان أحدهما : تعقد الذمة بالجزية في ذمته ، وينظر الى أن يوسر ، لقوله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ^(٣) » والثاني : لا يقره الا أن يدفع الجزية ، فان قدر على تحصيلها والا رددناه الى دار الحرب ، لأنه يمكنه أن يمنع وجوبها عليه بالاسلام ، هذا ترتيب العراقيين من أصحابنا ، وقال الخراسانيون : في الفقير غير المعتل قولان ، واختلفوا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان في الدفع ، وأما الوجوب فيجب قولاً واحداً ، ومنهم من قال : القولان في الوجوب .

فرع هل تجب الجزية على أهل الصوامع من الرهبان ؟ قد مضت الإشارة الى هذا آنفاً وأن فيه قولين أحدهما : لا جزية على أهل الصوامع من الرهبان وهو أحد الاحتمالين عند أصحاب أحمد . والثاني : وجوبها عليهم وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض على رهبان الديارات الجزية على كل راهب دينارين ، ووجه ذلك عموم النصوص ، ولأنه كافر صحيح قادر على أداء الجزية فأشبهه الشماس . ووجه القول الأول أنه محقون الدم بدون الجزية فلم تجب عليه كالنساء ، وقد ذكرنا أنه

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

يحرم قتالهم ، والنصوص مخصوصة في النساء وهؤلاء في معانهم ، ولأنه لا كسب له فأشبهه الفقير غير المعتل . وذهب ابن وهب عن مالك أنها لا تؤخذ منهم . قال مطرف وابن الماجشون : هذا إذا لم يقره بعد نرضها ، فإن فريضة ثم ترهب لم يسقطها ترهبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويثبت الامام عند اهل الذمة واسمائهم ، ويعطيه بالصفات التي لا تتغير بالأيام ، فيقول : طويل ، أو قصير ، أو ربعة ، أو أبيض ، أو أسود ، أو أسمر ، أو أشقر ، أو أدعج العينين ، أو مقرون الحاجبين ، أو تفنى الأنف . ويكتب ما يؤخذ من كل واحد منهم ، ويجعل على كل طائفة عريفا ليجمعهم عند أخذ الجزية ، ويكتب من يدخل معهم في الجزية بالبلوغ ، ومن يخرج منهم بالموت والاسلام ، وتؤخذ منهم الجزية برفق كما تؤخذ سائر الديون ، ولا يؤذيه في أخذها بقول ، ولا فعل ، لأنه عوض في عقد ، فلم يؤذهم في أخذه بقول ولا فعل كاجرة الدار ، ومن قبض منه جزيته كتبت له براءة ، لتكون حجة له إذا احتاج إليها .

فصل وان مات الامام أو عزل وولى غيره ولم يعرف مقدار ما عليهم من الجزية رجع اليهم في ذلك ، لأنه لا تمكن معرفته مع تعذر البينة الا من جهتهم ، ويحلفهم استظهارا ، ولا يجب ، لأن ما يدعون لا يخالف الظاهر ، فان قال بعضهم : هو دينار ، وقال بعضهم : هو ديناران أخذ من كل واحد منهم ما اقر به ، لأن اقرارهم مقبول ، ولا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، لأن شهادتهم لا تقبل . وان ثبت بعد ذلك باقرار أو بيعة أن الجزية كانت أكثر ، استوفى منهم ، فان قالوا : كنا ندفع دينارين ، دينارا عن الجزية ، ودينارا هدية ، فالقول قولهم مع يمينهم ، واليمين واجبة ، لأن دعواهم تخالف الظاهر . وإن غاب منهم رجل سنين ثم قدم وهو مسلم ، وادعى أنه اسلم في أول ما غاب . ففيه قولان أحدهما : إنه لا يقبل قوله ويطالب بجزية ما مضى في غيبته في حال الكفر ، لأن الأصل بقاؤه على الكفر . والثاني : أنه يقبل لأن الأصل براءة الذمة من الجزية .

الشرح قوله : (ربعة) أي معتدل وحرف الهاء في المذكر لغة وفتح الباء فيهما لغة ، ورجل مربع مثله . قوله : (أدعج العينين أي شديد سواد مقلتيهما وشدة يياض يياضيها قال في المصباح : دججت دججا من باب

نعب وهو سعة مع يهود ، وقيل شدة سوادها في شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دعياء ، والجميع دعج مثل أحمر وحمرأ وحمر • قوله : (مقرون الحاجبين) هو التقاء طرفيهما ، وهو مذموم وضده البلج وهو أن ينقطعما حتى يكون ما بينهما قفيا من الشعر ، وهو محمود هكذا أفاده ابن بطال : وقوله : (أقبنى الأنف) قال : القنا أحديداب الأنف مع ارتفاع قصبته • أ ه • والاستظهار من استعمال الظهير ، وقد كان الرجل إذا سافر أخذ مع بعيره بعيرا آخر خوفا أن يعبأ بعيره فيركب الآخر ، والبعير هو الظهر • فيكون معنى الاستظهار الأخذ بالحزم واليقين حتى يكون الأمر ظاهرا لا خفاء فيه •

أما الأحكام فاذا عقد الإمام النمة لقوم فانه يكتب أعدادهم — وهو باب من أبواب الدقة والضبط اذ يسمى في زماننا تحقيق الشخصية ، أو الفيش والتشبيه • فاذا عرفت أن الشيخ أبا اسحق الشيرازي رحمه الله تعالى كان من مواليد آخر القرن الرابع وكانت وفاته آخر الربع الثالث من القرن الخامس أدركت أن دولة الاسلام هي صاحبة الفضل على العالم في ايجاد هذا النظام والذي أصبح عاما ينتظم جميع الناس ، حيث يحمل كل شخص هوية تحتمل أوصافه ، ولا تخرج عما أفاده صاحب المذهب هنا ، من كتابة أعدادهم في الديوان ، وكتابة أسمائهم ، ووصف كل واحد منهم بالصفة التي لا تختلف على مرور الأيام من الطول أو القصر أو البياض أو السواد ، وما أشبه ذلك • ويجعل على كل عشرة أو عشرين على ما يراه — عرفا ، لينخبره بمن يخرج منهم من الجزية بالموت والاسلام ، ولمن يدخل من أولادهم بالبلوغ بالجزية ، والذي يقتضى المذهب أن العريف يكون مسلما لأن أهل النمة غير مأمونين على ذلك ، وتأخذ منهم الجزية • كما تؤخذ من غير أذى في قول أو فعل ، ويكتب لمن أخذ منه جزية كتابا ليكون له حجة اذا طلبه • وروى أبو داود عن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ظلم معاهدا أو اتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ شيئا بغير طيب نفس فانا حجيجه يوم القيامة » •

مسألة إذا مات الامام أو عزل قام غيره مقامه فانه ينظر في أهل الذمة — فان كان الامام الذى قبله عقد لهم الذمة عقدا صحيحا — أقربهم عليه ، لأنه عقد مؤبد ، وان فاسدا غيره الى الصحة ، لأنه منصوب لمصالح المسلمين . وهذا من مصالحهم . فان ادعى قوم من أهل الذمة أن الامام عقد لهم ولا بينة رجع اليهم لأنه لا يمكنه التوصل الا من جهمهم ، فان ادعوا أنه عقد لهم الذمة على أقل من دينار قيل لهم : هذا عقد فاسد ، فاما أن نعقدوا عقدا صحيحا والا ردوناكم الى دار الحرب ، وكنتم حربا لنا ، لأن أقل الجزية دينار . فيل للشيخ أبى حامد : اليس الثورى يجيز العقد بما آداه اليه اجتهد الامام ؟ فيجب اذا صح عقد الامام لهم بدون الدينار أن لا ينقص حكمه . فقال : ان الاجماع قد حصل بعد الثورى أن الجزية لا يجوز أن تنقص عن دينار ، وان ادعوا أن الأول عقد لهم الذمة على دينار عن كل رجل منهم فالقول قولهم مع أيانهم . واليمين ها هنا مستحبة ، لأن دعواهم الا تغالف الظاهر ، فان أسلم منهم اثنان وعدلا وشهدا أن الامام الأول عقد لهم الذمة على أكثر من دينار ، وشهد بذلك رجلان مسلمان من سيرهم ، أخذوا بما عقد عليه الأول ، لأن ذلك قد لزمهم ، فان قال بعضهم عقد لنا الذمة على دينارين عن كل رجل منهم ، فيجب قبوله ، وان قالوا : كنا قودى الى الأول عن كل رجل دينارين ديناراً جزية وديناراً تطوعاً ، فالقول قولهم مع أيانهم ، لأنه لا يعلم الا من جهمهم ، واليمين ههنا واجبة ، لأن دعواهم تخالف الظاهر . فمن حلف لم يلزمه الا دينار ، ومن نكل لزمه الديناران ، وان غاب ذمى ثم قدم وهو مسلم وادعى أنه أسلم من حين غاب ففيه قولان أحدهما : يؤخذ بجزية ما مضى من السنين ، لأن الأصل بقاؤه على الكفر . والثانى : يقبل قوله مع يمينه لأن الأصل براءة ذمته من الجزية والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب عقد الذمة

لا يصح عقد الذمة الا من الامام او ممن فوض اليه الامام ، لانه من المصالح العظام ، فكان الى الامام . ومن طلب عقد الذمة وهو ممن يجوز اقراره على الكفر بالجزية وجب العقد له ، لقوله عز وجل : « قاتلوا الذين (١) لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق » ثم قال : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فدل على انهم اذا اعطوا الجزية وجب الكف عنهم ، وروى بريدة رضى الله عنه : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث اميرا على جيش قال : اذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم الى الدخول في الاسلام ، فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وان ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية ، فان فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم » ولا يجوز عقد الذمة الا بشرطين ، بذل الجزية ، والتزام احكام المسلمين في حقوق الادميين ، في العقود ، والمعاملات ، وغرامات المتلفات . فان عقد على غير هذين الشرطين لم يصح العقد ، والدليل عليه قوله عز وجل : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » والصفار هو ان تجرى عليهم احكام المسلمين ، ولا فرق بين الخيابة وغيرهم في الجزية ، والذي يدعيه الخيابة ان معهم كتابا من على بن ابي طالب كرم الله وجهه بالبراءة من الجزية لا اصل له ، ولم يذكره احد من علماء الاسلام ، واخبار اهل الذمة لا تقبل ، وشهادتهم لا تسمع .

الشرح قوله تعالى : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالآية ، مضى بيانها في غير موضع ، وحديث بريدة ، أخرجه مسلم والترمذي وصححه ابن ماجه وأحمد في مسنده وقد مضى في دعوة الأمير عدوه قبل القتال من الجهاد والسير بلفظه كاملا .

اما اللغات فقلوه : (عن يد) قال ابن عباس : يدفعها بنفسه غير

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة :

مستنيب فيها أحدا وروى أبو البحتري عن سلمان قال : مذمومين • وروى
معمّر عن قتادة قال : عن قهر • وقيل : عن بعض انعام منكم عليهم لأنهم اذا
أخذ منهم الجزية فقد أنعم عليهم بذلك • قوله : (الخيابة) أى أهل خير •

اما الأحكام فانه لا يصح عقد الذمة الا من الامام أو من النائب
عنه ، لأنه من المصالح العظام ، واذا طلب قوم أن يعقد لهم الذمة وهم ممن
يجوز لهم عقدها — قال أصحابنا البغداديون وجب على الامام عقدها لهم •
وقال الخراسانيون : فيه وجهان أحدهما : لا يجب عليه الا أن يرى المصلحة
في عقدها لهم كما قلنا في الهدنة • والثاني يجب عليه ، وهو الأصح ، فدل
على أنهم اذا بذلوا الجزية وجب دفع القتال عنهم لما روى أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان اذا بعث أميرا على سرية الى آخر ما ساق المصنف من
رواية بريدة رضى الله عنه •

مسألة قال أصحابنا البغداديون : ولا يصح عقد الذمة الا
مؤبدا ، اذ هو عقد يتولاه الامام أبو من ينوب عنه لأنه من المصالح العظام ،
وأهل الكتاب أو أهل شبه الكتاب هم الطرف الآخر •

ويقول الدكتور عبد الحميد متولى ^(١) في كتابه القيم (مبادئ نظام
الحكم في الاسلام) •

ان بعض علماء الشريعة وفقهاء القانون الدستوري الوضعي — فيما
لاحظنا — يقررون أن الاسلام — شأنه شأن الأنظمة الديموقراطية الحديثة
— يأخذ ببداً مساواة الأفراد أمام القانون • على أنه يبدو لنا أنه اذا كان
الاسلام قد جاء — في ميدان المساواة — بأحكام لا تسمح عليها شريعة من
الشرائع السنوية ، ولم يكن يدانيها حين ظهوره — تشريع من التشريعات
الوضعية ، فهدم الكثير من الأوضاع والعادات المنافية للمساواة التي كانت
سائدة في الجاهلية ، أنه مما يعد مجافيا للحقيقة ، منافيا للواقع أن يقال :

(١) الدكتور عبد الحميد متولى هو استاذ القانون الدستوري والانظمة
السياسية بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية •

ان الاسلام يأخذ بمبدأ المساواة بين الأحرار والأرقاء ، كما أن للمرأة مركزا خاصا يختلف عن مركز الرجل ثم عرج على حالات الذميين فقال :

الذميون (أو اهل الذمة)

ومبدأ المساواة في الاسلام

يجدر بنا هنا أن نبين أولا ماذا يقصد بالذميين ، ثم نبين ما لهم في الاسلام من حقوق ، ومركزهم بالنسبة لغيرهم من رعايا الدولة الاسلامية من المسلمين ، وإلى أى حد يتساوون بهم ثم قال عن الذميين •

هم أهل الكتاب (وكانوا عادة من اليهود والنصارى) الذين يقيمون داخل حدود الدولة الاسلامية (أو ما يطلق عليها دار الاسلام) ويقررون لها بالولاء والذمة والطاعة • وسموا (ذميين) أو (أهل ذمة) لأنهم قوم منحوا ميثاق أو معاهدة (ذمة) ويستمتعون بها بحقوق معينة ثم قال : إلى أى حد تطبق المساواة فيما بين المسلمين والذميين في الدولة الاسلامية ؟

يسوى الاسلام بين المسلمين والذميين في كثير من الشؤون ، فهو يكفل لهؤلاء كما يكفل لأولئك حريتهم الشخصية ، وحرية ابداء الرأي (بالشروط التي سبق لنا بيانها) وحرية العقيدة وحرية اقامة الشعائر الدينية ، كما يكفل حماية أموالهم ونوسهم واعراضهم ، وحرية نشاطهم في الميدان الاقتصادي •

كما أن الاسلام يؤمن بالذميين - كما يؤمن المسلمين - ضد العوز والحاجة ، وفي ذلك يذكر عن عمر أنه وجد شيخا يهوديا ضريرا يتكفف الناس ، فأخذه عمر إلى خازن بيت المال فقال : « انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شيبته ثم نخذله عند الهرم » •

حرمة الملكية - كما ينص على الاسلام بين المسلمين والذميين في احترام حقوقهم في الملكية ثم سبق أمثلة •

أمام القضاء — وذكر أمثلة على المساواة التامة بين المسلمين والنسبين
أمام القضاء .

والكتاب يتعرض لكثير من الاعتراضات التي توجه للنظام الاسلامي
بالتنفيذ والتحليل والاجابة فجزى الله صاحبه عن عمله خير الجزاء .

ونرجع الى عقد الذمة ، فاذا طلب قوم من الكفار أن تعقد لهم الذمة
وهم ممن يجوز لهم عقدها — قال أصحابنا البغداديون : وجب على الامام
عقد لها . وقال الخراسانيون : فيه وجهان ، أحدهما : لا يجب عليه الا أن
يرى المصلحة في عقدها لهم كما قلنا في الهدنة . والثاني : يجب عليه وهو
الأصح لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله — الآية » (١) فأمر بقتال
أهل الكتاب الى أن يبذلوا الجزية ، فدل على أنهم اذا بذلوا الجزية وجب
دفع القتال عنهم . وعن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته
تقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : (اغزوا بسم الله في سبيل
الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ولا تقتلوا
وليذا ، واذا قتيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال — أو خلال
— فأتين ما أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ادعهم الى الاسلام فان
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار
المهاجرين ، وأخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على
المهاجرين ، فان أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب
المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ، ولا يكون لهم في الفقه
والغنيمة شيء الا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا فسلمهم الجزية فان
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وان أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم ، واذا
حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم
ذمة الله وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك ، وذمة أصحابك ، فانكم ان
تحقروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله ،
واذا حاصرت أهل حصن وأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على

(١) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا ؟ » رواه مسلم وأصحاب السنن وأحمد .

مسألة قال البغداديون من أصحابنا : ولا يصح عقد الذمة الا مؤبدا ، وقال الخراسانيون : فيه وجهان ، أحدهما : يصح مؤقتا ، فانه عقد أمان فصح مؤقتا كالهبة . والثاني : الا يصح الا مؤبدا وهو الأصح ، لأن عقد الذمة انما يصح بالتزام أحكام المسلمين وذلك يقتضى التأييد .

إذا ثبت هذا فان عقد الذمة انما يصح بشرطين أحدهما : أن يجعل عليهم جزية في كل حول على ما مضى . والثاني أن يلتزموا بأحكام المسلمين في حقوق الآدميين لقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر - الآية » ومعنى قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » لم يلتزموها ، كقوله تعالى : « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ^(١) » والمراد به التزموا إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . وسيت الجزية جزية لأنها من جزى يجرى اذا قضى . قال الله تبارك وتعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ^(٢) » أى لا تقضى . ويقول العرب : جزيت ديني اذا قضيت ، ومعنى قوله : « عن يد » فكما مضى وأما الصغار فقال الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر : « هو جريان أحكام الامام عليهم ، لأنهم اذا تحاكموا اليه حكم عليهم بحكمه ، وهذا ذل لهم وصغار ، لأنهم يعتقدون بطلانه ، ولا يقدرُونَ على الامتناع منه . قال في الأم : « الصغار هو التزامهم لجريان أحكامنا عليهم في عقد الذمة » . فيكون الصغار على ما قاله في الأم : هو نفس التزامهم لجريان أحكام الاسلام ، وعلى ما قاله في المختصر : الصغار هو جريان أحكام الاسلام عليهم ، والصحيح ما قاله في الأم وقال الشافعي أيضا : الصغار أن تؤخذ منهم الجزية وهم قيام والآخذ جالس . وقال بعضهم : الصغار أن تؤخذ منهم الجزية وهم قيام الى اليسار .

فرع ولا فرق في الجزية بين يهود خيبر وغيرهم ، وما يدعيه

(١) الآية - من سورة التوبة .

(٢) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

أهل خير أن معهم كتابا من على رضى الله عنه بإسقاط الجزية عنهم لا يصح :
لأنه لم يذكره أحد من علماء المسلمين ، ولأنهم ادعوا فيه شهادة سعد بن
معاذ ومعاوية رضى الله عنهما ، وتاريخه بعد موت سعد ، وقبل اسلام
معاوية رضى الله عنهما . اذ أن سعدا مات بعد الخندق بشهر حيث رمى
برمح قطع أكله ومعاوية انما أسلم عام الفتح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان أهل الذمة في دار الاسلام اخذوا بلبس الفيار
وشد الزنار والفيار ان يكون فيما يظهر من ثيابهم ثوب يخالف لونه لون ثيابهم
كالأزرق والأصفر ونحوهما ، والزنار ان يشدوا في اوساطهم خيطا غليظا فوق
الثياب ، وان لبسوا القلانس جعلوا فيها خرقا ليميزوا عن قلانس المسلمين .
لما روى عبد الرحمن بن غنم في الكتاب الذي كتبه لعمر حين صالح نصارى
الشام : « فشرطنا ان لا تشبه بهم في شيء من لباسهم من قلنسوة ، ولا
عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، وان نشد الزنانيير في اوساطنا » لأن الله
عز وجل أعز الاسلام ، وأهله ، وندب الى اعزاز اهله ، وأذل الشرك وأهله ،
وندد الى اذلال اهله ، والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبى
صلى الله عليه وسلم قال : « بعثت بين يدي الساعة بالسيف ، حتى يعبد
الله ولا يشرك به شيء ، وجعل الصغار والأذل على من خالف امرى » فوجب أن
يتميزوا عن المسلمين لتستعمل مع كل واحد منهم ما ندبنا اليه ، وان شرط
عليهم الجمع بين الفيار والزنار اخذوا بهما ، وان شرط احدهما اخذوا به ،
لأن التمييز يحصل باحدهما ، ويجعل في اعناقهم خاتم ليميزوا به عن
المسلمين في الحمام ، وفي الأحوال التي يتجردون فيها عن الثياب ، ويكون ذلك
من حديد او رصاص او نحوهما ، ولا يكون من ذهب او فضة لأن في ذلك
اعظاما لهم . وان كان لهم شعر امرؤا بجز النواصي ، ومنعوا من ارساله كما
تصنع الأشراف والأخيار من المسلمين ، لما روى عبد الرحمن بن غنم في كتاب
عمر على نصارى الشام : « وشرطنا ان نجز مقادهم رهوسنا » ولا يمنعون من
لبس العمائم والطيلسان لأن التمييز يحصل بالفيار والزنار ، وهل يمنعون من
لبس الديباج ؟ فيه وجهان احدهما : أنهم يمنعون لما فيه من التجبر والتفخيم
والتعظيم . والثاني : أنهم لا يمنعون كما لا يمنعون من لبس المرتفع من القطن
والكتان ، وتؤخذ نسائهم بالفيار والزنار ، لما روى ان عمر كتب الى أهل
الافاق : « ان مروا نساء أهل الأديان ان يعقدن زنايهرن ، وتغفن زنايهرن
تحت الأزار ، لانه اذا كان فوق الأزار انكشفت رهوسهن واتصفت أبدانهن »
ويجعلن في اعناقهن خاتم حديد ، ليميزن به عن المسلمات في الحمام كما قلنا

في الرجال ، وإن لبس الخفاف جعلن الخفين من لونين ليميزن عن النساء
المسلمات ، ويمنعون من ركوب الخيل لما روى في حديث عبد الرحمن بن غنم :
« شرطنا أن لا نتشبه بالمسلمين في مراكبهم » وإن ركبوا الخمر والبغال
ركبوا على الأكف دون السروج ، ولا يتقلدون السيوف ، ولا يحملون
السلح ، لما روى عن عبد الرحمن بن غنم في كتاب عمر : « ولا نركب بالسروج ،
ولا نتقلد بالسيوف ، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله » ويركبون عرضاً
من جانب واحد ، لما روى ابن عمر أن عمر كان يكتب إلى عماله يأمرهم أن
يجعل أهل الكتاب المناطق في أوساطهم ، وأن يركبوا الدواب عرضاً على شق .

فصل ولا يبدأون بالسلام ويلجأون إلى اصيق الطرق ، لما روى
أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا
لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام ، واضطروهم إلى اصيقها » ولا
يصعدون في المجالس لما روى عبد الرحمن بن غنم في كتاب عمر : « وإن نوقر
المسلمين ، ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس » ولأن في تصديرهم في
المجالس اعزازهم لهم وتسوية بينهم وبين المسلمين في الأكرام فلم يجز ذلك .

الشرح خبر كتاب عبد الرحمن بن غنم لعمر مضي تخريجه ولفظه
عند البيهقي وغيره . وعبد الرحمن بن غنم الأشعري أحد الذين أسلموا زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره ، فهو قد أدرك الجاهلية والإسلام
ودخله ، ولكنه يعد من الطبقة الأولى من التابعين . وزعم يحيى بن بكير
أن له صحبة ، وقال ابن يونس : قدم في السفينة ، وذكره العجلي في كبار
التابعين عن عمر وعثمان ، وعنه شهر بن حوشب ومكحول وعمر بن هانئ ،
وخلق ، قال ابن عبد البر : كان ألقه أهل الشام ، قال خليفة : مات سنة
ثمان وسبعين . وحديث : « بعثت بالسيف بين يدي الساعة » رواه أحمد
وأبو يعلى في مسنديهما والطبراني كلهم عن ابن عمر رضي الله عنهما .

أما اللغات فقله : (أخذوا) أي الزموا و (لبس الغيار) قال في
القاموس : والغيار بالكسر البدال . وعلامة أهل الذمة كالزناز ونحوه .
واسم الغيار بالفتح والمصدر بالكسر كالقنار والشعار والدثار . والطيلسان
من مادة طلس يقال : طلس الكتاب يطلسه محاه كطلسه ، واطلس بالكسر
الصحيفة أو المنحوة والوسخ من الثياب وجلد فخذ البعير إذا تساقط
شعره ، والذئب الأمعط ، وبالفتح الطيلسان الأسود ، وهو الرداء يشتمل

به الرجل على كفيه وظهره ، وقد يكون مقورا ، والطلاسة مشددة - خرقة
يمسح بها اللوح ، والأطلس الشوب الخلق والطيلسان والطيلس معرب
أصله : تالسان ، ويقال في الشتم يا ابن الطيلسان • أى أنك أعجمي والجمع
طيلالسة ، والهاء في الجمع للمعجمة ، وطيلسان إقليد واسع من نواحي الديلم •

(قوله) : (الأكف) جمع أكاف ككتاب وكتب ، وغراب لغة فيه ، وهو
برذعة الحمار ، والأكاف صانعه ، وآكف الحمار إيكافا ، وآكفة تأكيفا :
شده عليه • قوله : (ولا يصدرون في المجالس) أى لا يتصدرون تصدر
السادة •

أما الأحكام فإذا عقد الامام الذمة لقوم من المشركين فانه يأمرهم أن
يخالفوا المسلمين في الملبس ، فيكون فيما يظهر من ثيابهم لون يخالف ثياب
المسلمين ، وقد حدده العمراني في البيان بأن اللون الأصفر أولى باليهود ،
والأدكن أولى بالنصارى قلت : ولا أظن أن هناك دليلا صحيحا على هذا الا
إذا كان مفهوم الصغار يقتضيه ، وخبر عبد الرحمن بن غنم ربما - إذا صح
- كان لأهل بلد من الشام كانت لهم مواقف من الاسلام والمسلمين غادرة ،
فكان من المناسب أن يعرفوا بين الناس وأن يوصموا بالذل والعار نتيجة
ما قالوه للروم ، فلقد قالوا لدهاقين الروم وقادة جيوشهم : « دعونا نقاتل
هؤلاء فنحن عرب وهم عرب ، ونحن أعلم بقتالهم منكم » لقد كان موقف
عرب الشام من العرب المسلمين المنقذين لهم من نير الاستعباد الروماني ،
والمحربين لهم من ظلم الطاغين والجبارين يتسم بالغدر والخيانة والخسة ،
فكان من المحتم على عمر رضى الله عنه أن يذيق هؤلاء بعض ما كسبوا من
لؤمهم ودناءتهم ، والا فانه ليس في القرآن ولا في السنة ما يدل على أن ما في
هذا الخطاب سنة متبعة مرفوعة ، ثم أن خطاب هؤلاء النصارى يدل بصورته
هذه على أنهم ارتكبوا شيئا في جنب هؤلاء المؤمنين يريدون أن يحسوا
أثره ، بأن يتنازلوا من جانبهم عن كثير من بعض مظاهرهم التافهة التي
لا تؤثر على كيان حريتهم في أداء معتقداتهم داخل بقايا كنائسهم بدون أن
يرفعوا رؤسهم • قائلين :

« لا تشبه بالمسلمين في لباسهم في شيء من قلنسوة ولا في عمامة ،

ولا نعلين ، وأن نشد الزنابير في أوساطنا ، وأن نجز مقاديرهم رموسنا . ولا تشبه بهم في مراكبهم ، ولا تركب السروج ولا تتقلد السيوف . ولا تتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله » .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم الى أضيقها » متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . فإذا خالف أهل الذمة المسلمين في الزي والملبس بما ذكرنا ، أمكن السلام أن يأتي بالسنة المشروعة في حق المسلم والذمي ، فإذا لم يخالفوهم بذلك ربما ابتدأ المسلم بالسلام على الذمي ظنا منه بأنه مسلم ، أو ترك السلام على المسلم ، أو اضطره الى أضيق الطريق فلنا منه بأنه ذمي ، فأمر الذمي بالغيار في اللباس والزي والزوار للتمييز . وإن شرط عليهم أحدهما أخذوا به ، لأن التمييز يحصل به ، وإنما أمروا بالخاتم في رقابهم لتمييزوا عن المسلمين في الحالة التي يتجرون فيها من ثيابهم فربما اجتمع موتى المسلمين وموتى أهل الذمة ولا ثياب عليهم . فلا يميزون للصلاة عليهم الا بذلك : ولا يمنع أهل الذمة من لبس العمامة ولا الطيلسان . وقال أبو حنيفة وأحمد : يمنعون . دليلنا أن التمييز حصل بانغيار وانزار ، فلا يمنعوا من لبسهما كالقميص ، وهل يمنعون من لبس الديباج والذهب ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يمنعون لما فيه من التجبر والتعظم . والثاني : لا يمنعون كما لا يمنعون من لبس المرتفع من القطن والكتان . وما أوجبنا في عصرنا هذا - وقد صارت الأمة الاسلامية الى ما صارت اليه - الى أن نصول الحجة بالحجة ، والفكر بالفكر ، والعقيدة بالعقيدة ، وأن يعتر المسلم بكرامته ، وأن يسمو مستعليا على غير المسلمين ، استعلاء يليق بعظمة الاسلام ، وطهارة شريعته ، وحسب المؤمن انه يسير في مركب نوراني أوله رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين معه . فاللهم احفظ علينا نعمة الايمان لنصون انسانيتنا في معارك الكرامة والشرف في عالم يتألب شياطينه وأجنادهم على تعاليم الاسلام الحنيف . فان لم يبق لنا من احياء السنة الا أن يعتر المسلم

بعزة الاسلام ، وان لا يمن ولا يستخذي أمام جحافل أعداء الاسلام لكان
حسبنا هذا والله المستعان .

فرع ويؤخذ نساء أهل الذمة بلبس الغيار والزنار والخاتم في
رقابهن ، فان لبس الخف كانت لونين لما روى أن عمر رضى الله عنه كتب
الى أمراء الآفاق أن مروا نساء أهل الأديان يعقدون زنايرهن . قال الشيخ
أبو حامد : ويكون زنايرها فوق ثيابها ، وذكر المصنف هنا وابن الصباغ في
الشامل أن زنايرها يكون تحت ازارها ، لأنه لو كان فوق الازار فانه يكشف
ويصِف جسدها ، والذي يقتضى المذهب أنه أراد بذلك الرداء الذى تستر
به رأسها وعنقها فوق الثوب الذى تشد به حقوبها ليحصل التمييز . فأما
إذا كان مستورا لا يظهر فلا فائدة فيه .

فرع قد ذكرنا أنهم لا يبدأون بالسلام ، ويضطرون الى
أضييق الطرق لما ذكرناه من الخبر ، فان قعدوا مع المسلمين في مجلس لم
يقعدوا في صدر المجلس ، لأن في ذلك اعزازا لهم ، وان قعدوا في مجلس
وأراد المسلمون القعود فيه قاموا منه للمسلمين ، لما في كتابهم لعمر : « وأن
نوقر المسلمين ، ونقوم لهم من مجلسنا اذا أرادوا الجلوس » والله تعالى
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويمنعون من احداث بناء يعلو بناء جيرانهم من المسلمين ،
لقوله صلى الله عليه وسلم : « الاسلام يعلو ولا يعلى » وهل يمنعون من
مساواتهم في البناء ؟ فيه وجهان أحدهما : أنهم لا يمنعون ، لأنه يؤمن أن
يشرف المشرك على المسلم . والثانى : أنهم يمنعون لأن القصد أن يعلو الاسلام ،
ولا يحصل ذلك مع المساواة . وان ملكوا دارا عالية أقروا عليها ، وان كانت
أعلى من دوز جيرانهم ، لأنه ملكها على هذه الصفة ، وهل يمنعون من الاستعلاء
في غير محلة المسلمين ؟ فيه وجهان أحدهما : أنهم لا يمنعون ، لأنه يؤمن مع
البعد أن يعلو على المسلمين . والثانى : أنهم يمنعون في جميع البلاد ، لأنهم
يتطلّون على المسلمين .

فصل ويمنعون من اظهار الخمر ، والخنزير ، وضرب

النواقيس ، والجهر بالتوراة والانجيل ، واظهار الصليب ، واظهار اعيادهم ، ورفع الصوت على موتاهم ، لما روى عبد الرحمن بن غنم في كتاب عمر رضى الله عنه على نصارى الشام : « شرطنا ان لا نبيع الخمر ، ولا نظهر صلبانا ولا كتبنا في شيء من طرق المسلمين ولا اسواقهم ، ولا نصرب نواقيسنا الا ضربا خفيا ، ولا نرفع اصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين ، ولا نخرج شعائنا ولا باعوثنا ، ولا نرفع اصواتنا على موتانا » .

فصل

ويعلمون من احداث الكنائس والبيع والصوامع في بلاد المسلمين ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال : « ايما مصر مصره العرب فليس للعجم ان يبنوا فيه كنيسة » وروى عبد الرحمن بن غنم في كتاب عمر على نصارى الشام : « انكم لما قدمتم علينا شرطنا لكم على انفسنا ان لا تحدث في مدائننا ولا فيما حولها ديرا ، ولا قلاية ، ولا كنيسة ، ولا صومعة راهب » وهل يجوز اقرارهم على ما كان منها قبل الفتح ؟ ينظر فيه - فان كان في بلد فتح صلحا ، واستثنى فيه الكنائس والبيع - جاز اقرارها ، لانه اذا جاز ان يصلحوا على ان لنا النصف ولهم النصف ، جاز ان يصلحوا على ان لنا البلد الا الكنائس والبيع . وان كان في بلد فتح عنوة او فتح صلحا ، ولم نستثن الكنائس والبيع ففيه وجهان احدهما : انه لا يجوز كما لا يجوز اقرار ما احدثوا بعد الفتح . والثاني : انه يجوز ، لانه لما جاز اقرارهم على ما كانوا عليه من الكفر ، جاز اقرارهم على ما يبنى للكفر ، وما جاز تركه من ذلك في دار الاسلام اذا انهدم فهل يجوز اعادته ؟ فيه وجهان احدهما : وهو قول ابي سعيد الاصطخري وابي على ابن ابي هريرة : انه لا يجوز لما روى كثير بن مرة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبنى الكنيسة في دار الاسلام ولا يجدد ما خرب منها » وروى عبد الرحمن بن غنم في كتاب عمر بن الخطاب على نصارى الشام : « ولا يجدد ما خرب منها » ولانه بناء كنيسة في دار الاسلام فممنعه منه كما لو بناها في موضع آخر . والثاني : انه يجوز لانه لما جاز تشييد ما تشعت منها جاز اعادته ما انهدم . وان عقدت الذمة في بلد لهم ينفردون به لم يمنعوا من احداث الكنائس والبيع والصوامع ، ولا من اعادة ما خرب منها ، ولا يمنعون من اظهار الخمير ، والخنزير ، والصليب ، وضرب الناقوس ، والجهر بالتوراة والانجيل ، واظهار ما لهم من الاعياد ، ولا يؤخثون بلبس الفيار ، وشدة الزناير ، لانهم في دار لهم فلم يمنعوا من اظهار دينهم فيه .

الشرح

اذا اراد اهل الذمة بناء منازل في محلة المسلمين منعوا ان يكون بناؤهم اعلى من بناء من عليهم من المسلمين - ولو فقه المسلمون قيمة هذه المعاني - لما تناول الكافرون في البنيان عليهم ، وملكوا هندسة

نواطح السحاب ، وهم لا يزالون يدرجون في (بدروم) الحياة : والناس من فوقهم يملكان أزمة القوة والحضارة وهم عن هذا غافلون ، ولو عقلوا مبادئ الاسلام وما تحتويه من معطيات التفوق والسيادة حتى انه ليحرم أن يعملوا بنيان على بنيانهم ، ولا يرتفع صوت على أصواتهم ، أجل لو عقلوا هذه المعاني التي ربما حملها بعض المفرضين ومن تلتوى بهم مداركهم : القاصرة عن شرف هذه المعاني المجيدة على أنها تعصب أو تمييز عنصري : لما حاق بهم الذل والخسران والشقاء ، وتحكم غير المسلمين في رقاب المسلمين .

ولقد نوقشت ذات مرة عن سلامة مثل التمييز بين المسلم وغيره حتى قيل : أن الاسلام يجعل غير المسلم مواطناً من الدرجة الثانية . فقلت لهم : انكم ترون الدنيا الآن تعج بأسباب التمييز بين عنصري وعقائدي واقليمي حتى ان المجازر بين المذهبين الكاثوليك والبروستانتى لحرمان أصحاب أحد المذهبين من حقوقهم السياسية تحدث بشكل مروع في إيرلندا . وكلا الفريقين على دين واحد . وها هم اليهود يفرقون بين الشرقيين والغربيين : فالأعمال الدنيا من نصيب الشرقيين . ومن تأمل في مجريات الأمور لوجد كيف تصنع الشيوعية المجازر وحمامات الدم لخصومها ، لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا . ولنض في ايراد الأحكام الشرعية وسيجد فيها الحاقدون على الاسلام أو العدالة والرحمة والقسط المستقيم ، ليس لها جذور الا في تربة هذه الشرعة السخنة فليها كنهارها ونهارها كليها ، لا يزغ عنها الا الهالكون .

إذا ثبت هذا فانه اذا ملك الذمي داراً أعلى من دور جيرانه من المسلمين يبيع أو هبة أقرت كما هي على ملكه ، لأنه هكذا ملكها ، فان انهدمت أو بعضها وأراد بناءها لم يكن له أن يعطيها على بناء جيرانه من المسلمين . وهل له أن يساوى بناءهم ؟ على الوجهين .

فرع يمنع الذميون من اظهار شرب الخمر ، وأكل الخنازير ويبيعها ، وضرب الناقوس ، والجهر بالتوراة والانجيل واظهار عبادة الصليب

واظهار أعيادهم ، ورفع الصوت على موتاهم لما شرطه النصرى على عمر . ويرجع هذا كله لولى أمر المسلمين ، وما يقتضيه ذلك من محافظة على الأمن واستتباب السلام والنظام والوئام . فان رأى أن في مثل هذه الأمور ما يؤذى مشاعر المسلمين ويقلق بالهم كفهم عن الضجيج الشديد ، وأمرهم بأداء شعائرهم ما داموا قد أقرروا على ما هم عليه بشرط ألا يكون ذلك مقتزنا بالتحدي والتحرش والمعاودة للمسلمين .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : « ويشترط عليهم ألا يحدثوا كنيسة ولا ييما ولا مجتمعاً لصلاتهم » وجملة ذلك ان البلاد التي بنفذ فيها حكم الاسلام على ثلاثة أضرب ، أحدها : بلد بناء المسلمون كبغداد والكوفة والبصرة ، لأن الكوفة والبصرة بناهما عمر رضى الله عنه ، فلا يجوز لأهل النمة أن يحدثوا بها كنيسة ولا ييما ولا صومعة بدليل أن عمر صالح النصرى على ألا يحدثوا في بلد المسلمين ولا ما حوله ديماً ولا صومعة راهب ولا ييعة وروى أن ابن عباس قال : « أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيها كنيسة » رواه البيهقي وفي اسناده حشى الصنعاني وهو ضعيف ورواه أحمد أيضاً ولكنه احتج به . وروى ابن عدى عن عمر مرفوعاً : « لا تبنى كنيسة في الاسلام ، ولا يجدد ما خرب منها » والثاني : يجوز ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه جاز ترميم ما انهدم أو تصدع منها جاز اعادته ما انهدم منها ، وإذا سقط منها جدار جاز اعادته وجهاً واحداً .

وكل موضع قلنا : يجوز اقرارها لم يجز هدمها ، فإذا تصدعت جاز اصلاحها ورمها لأن المنع من ذلك يفضى الى خرابها وذهابها فجرى مجرى هدمها وهو غير جائز . فإذا وقعت كلها جاز بناؤها على أحد القولين للشافعى وأحمد وهو قول أبى حنيفة ، لأنه بناء لما استهدم فأشبهه بناء بعضها إذا انهدم ورم شعنها ، ولأن استدامها جائزة ، وبناءها كاستدامها وحمل الخلال قول أحمد : لهم أن يبنوا ما انهدم منها ، أى إذا انهدم بعضها ، ومنعه من بناء ما انهدم على ما إذا انهدمت كلها فجعم بين الروايتين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب على الامام الذب عنهم ، ومنع من يقصدهم من المسلمين والكفار ، واستنقاذ من اسر منهم ، واسترجاع ما اخذ من اموالهم ، سواء كانوا مع المسلمين او كانوا منفردين عنه في بلد لهم ، لانهم بذلوا الجزية لئلا ينظفهم وحفظ اموالهم . فان لم يدفع عنهم حتى مضى حول لم تجب الجزية عليهم ، لان الجزية للحفظ ، وذلك لم يوجد فلم يجب ما في مقابلته ، كما لا تجب الأجرة اذا لم يوجد التمكين من المنفعة . وان اخذ منهم خمر او خنزير لم يجب استرجاعه ، لانه يحرم فلا يجوز اقتناؤه في الشرع ، فلم تجب المكاتبه به .

فصل وان عقدت الذمة بشرط أن لا يمنع عنهم أهل الحرب نظرت - فان كانوا مع المسلمين أو في موضع اذا فصلهم أهل الحرب كان طريقهم على المسلمين - لم يصح العقد لانه عقد على تمكين الكفار من المسلمين ، فلم يصح . وان كانوا منفردين عن المسلمين في موضع ليس لأهل الحرب طريق على المسلمين صح العقد ، لانه ليس فيه تمكين الكفار من المسلمين ، وهل يكره هذا الشرط ؟ قال الشافعي رضي الله عنه في موضع : يكره ، وقال في موضع : لا يكره ، وليست المسئلة على قولين ، وانما على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : يكره . اذا طلب الامام الشرط ، لان فيه اظهار ضعف المسلمين . وان اغار أهل الحرب على أهل الذمة واخذوا اموالهم ، ثم ظفر الامام بهم ، واسترجع ما اخذوه من أهل الذمة ، وجب على الامار رده عليهم . وان ائلفوا اموالهم وقتلوا منهم ، لم يضمنوا لانهم ، لم يلتزموا احكام المسلمين ، وان اغار من بيننا وبينهم هينة على أهل الذمة ، واخذوا اموالهم ، وظفر بهم الامام واسترجع ما اخذوه ، وجب رده على أهل الذمة . وان ائلفوا اموالهم وقتلوا منهم ، وجب عليهم الضمان ، لانهم التزموا بالهينة حقوق الادميين ، وان انتصوا العهد وامتنعوا في ناحية لم اغاروا على أهل الذمة ، وائلفوا عليهم اموالهم ، وقتلوا منهم ، ففيه قولان احدهما : انه يجب عليهم الضمان . والثاني : لا يجب كالقولين فيما يتلف أهل الردة اذا امتنعوا وائلفوا على المسلمين اموالهم او قتلوا منهم .

الشرح هذان الفصلان لم يشتملا على وحى قرآني أو خبر نبوي يول :

اما اللغات فان قوله : (يجب على الامام الذب عنهم) قال في اللسان : الذب الدفع والمنع ، والذب الطرد وذب عنه يذب ذبا دفع ومنع :

وذبيت عنه وفلان يذب عن حريمه ذبا أى يدفع عنهم . وفى حديث ابن عمر .
« انما مصالحهم على وضم الا ماذب عنه » قال الشاعر :

من ذب منكم ذب عن حميمه لو فر منكم فر عن حريمه

قال ابن بطال فى شرح غريب المصذب : هو المنع والدفع عنهم لمن يريد
ظلمهم وهلاكهم .

أما الأحكام اذا عقد الامام الذمة لقوم من المشركين . وجب عليه
منع من قصدهم بالسوء من المسلمين وأهل الحرب وأهل الذم . سواء
كانوا فى بلد الاسلام أو فى بلدهم منفردين به ، سواء كانوا مشترطين المنع
فى العقد أو لم يكونوا مشترطين بأن أطلقوا أ ، لأنهم بأدائهم الجزية
استحقوا الحفظ لأرواحهم وأموالهم وأعراضهم . فيلزم الامام ذلك بمقتضى
عقد الذمة . هذا نقل أصحابنا البغداديين ، وقال أصحابنا الخراسانيون :
ان كانوا فى بلد لهم منفردين به فهل يجب على الامام منع الكفار عنهم من
غير أن يشربوا عليه ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يلزمه ، لأن ذلك من مقتضى
العقد . والثانى : لا يلزمه لأن الطائفتين كفار . ولا يضررون بالمسلمين
ولا بدارهم .

وكل موضع قلنا : يلزمه المنع عنهم فلم يمنع عنهم حتى مضى الحصول
سقطت عنهم الجزية فى ذلك الحول . فان لم يمنع منهم بعضه لم تجب عليهم
جزية تلك المدة التى لم يمنع فيها ، لأن الجزاة عوض عن المنع ، ولم يوجد ،
فان أخذ المسلمون منهم مالا لهم بغير حق وجب على الامام استرجاعه ان
كان باقيا ، أو استرجاع عوضه ان كان تالفا الا الخمر ، فانها اذا تلفت
فلا يجب عوضها لأنه لا قيمة لها . وان أخذ أهل الحرب منهم مالا لهم بغير
حق وجب على الامام استرجاعه - ان كان باقيا ، أو استرجاع عوضه ان
كان تالفا - الا الخمر فانها اذا تلفت فلا يجب عوضها ، لأنه لا قيمة لها .
وان أخذ أهل الحرب منهم مالا لهم وظفر به الامام رده اليهم فان قتلوا منهم
وأتلفوا عليهم مالا ، لم يجب عليه ضمان ذلك . لأنهم لم يلتزموا أحكام
الاسلام ، وان أغار أهل الهدنة على أهل الذمة وأخذوا منهم مالا . رده

الامام منهم ان كان باقيا ، أو رد عوضه منهم ان كان تالفا ، لأنهم التزموا بالهدنة حقوق الآدميين وان تقضوا الهدنة واستنعوا عن الامام بالقتال - فهل يجب عليهم ضمان ما أتلّفوه من نفس ومال لأ - فيه قولان كأهل البغى .

فرع وان شرط في عقد الذمة أن لا يمنع عنهم أهل الحرب نظرت - فان كان أهل الذمة في وسط بلاد الاسلام أو في طرق منها - كان الشرط والعقد باطلين ، لأنه عقد على تمكين أهل الحرب من بلاد الاسوم ، وان كانوا في دار الحرب أو فيما بين دار الحرب ودار الاسلام ، قال الشافعي رضى الله عنه في موضع : ويكره هذا الشرط . وقال في موضع : لا يكره . قال أصحابنا : ليست على قولين ، وانما هي على اختلاف حالين ، فحيث قال : يكره ، أراد اذا كان الامام هو الذى طلب الشرط ، لأن في ذلك اظهار وهن على المسلمين ، وحيث قال : لا يكره ، أراد اذا كان أهل الذمة هم الذين طلبوا الشرط لأنه لا وهن على المسلمين في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تحاكم مشركان الى حاكم المسلمين نظرت - فان كانا معاهدين - فهو بالخيار بين أن يحكم بينهما ، وبين أن لا يحكم ، لقوله عز وجل : « فان جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض (١) عنهم » ولا يخلف أهل العلم ان هذه الآية نزلت فيمن وادعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهود المدينة ، قبل فرض الجزية . وان حكم بينهما لم يلزمهما حكمه . وان دعا الحاكم أحدهما ليحكم بينهما لم يلزمه الحضور . وان كانا ذميين نظرت - فان كانا على دين واحد - ففيه قولان أحدهما : أنه بالخيار بين أن يحكم بينهما وبين أن لا يحكم ، لانهما كافران ، فلا يلزمه الحكم بينهما كالمعاهدين . وان حكم بينهما لم يلزمهما حكمه . وان دعا أحدهما ليحكم بينهما ؛ لم يلزمه الحضور . والقول الثاني : أنه يلزمه الحكم بينهما ، وهو اختيار المزنى لقوله تعالى : « وان احكم بينهم بما أنزل الله (٢) » ولأنه يلزمه دفع ما قصد كل واحد منهما بغير حق ، فلزمه الحكم بينهما كالمسلمين . وان حكم بينهما لزمهما حكمه ، وان دعا أحدهما ليحكم بينهما لزمه الحضور . وان كانا على دينين كاليهودى والنصراني ففيه طريقان أحدهما : أنه على القولين كاتقسم قبله ،

(١) الآية ٤٢ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٩ من سورة المائدة .

لأنهما كافران ، فصارا كما لو كانا على دين واحد . والثاني : قول أبي علي ابن أبي هريرة : أنه يجب الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأنهما إذا كانا على دين واحد فلم يحكم بينهما تحكما الى رئيسهما ، فيحكم بينهما . وإذا كانا على دينين لم يرض كل واحد منهما برئيس الآخر فيضيع الحق . واختلف أصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان في حقوق الأديمين ، وفي حقوق الله تعالى . ومنهم من قال : القولان في حقوق الأديمين ، وأما حقوق الله تعالى فإنه يجب الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأن لحقوق الأديمين من يطالب بها ، ويتوسل الى استيفائها ، فلا تضيع بترك الحكم بينهما ، وليس لحقوق الله تعالى من يطالب بها ، فإذا لم يحكم بينهما ضاعت . ومنهم من قال : القولان في حقوق الله تعالى ، فأما في حقوق الأديمين فإنه يجب الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأنه إذا لم يحكم بينهما في حقوق الأديمين ضاع حقه ، واستضر ، ولا يوجد ذلك في حقوق الله تعالى ، فإن تحاكم اليه ذمى ومعاهد ففيه قولان كالأديمين ، وإن تحاكم اليه مسلم وذمى أو مسلم ومعاهد لزمه الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأنه يلزمه دفع كل واحد منهما عن ظلم الآخر ، فلزمه الحكم بينهما ، ولا يحكم بينهما إلا بحكم الإسلام لقوله تعالى : « وإن احكم بينهم بما أنزل الله » ولقوله تعالى : « وإن حكمت فاحكم بينهم (١) بالقسط » وإن تحاكم اليه رجل وامرأة في نكاح - فإن كانا على نكاح لو أسلما عليه لم يجز أقرارهما عليه ، كنكاح ذوات المحارم - حكم بإبطاله ، وإن كانا على نكاح لو أسلما عليه جاز أقرارهما عليه حكم بصحته ، لأن انكحة الكفار محكوم بصحتها ، والدليل عليه قوله تعالى : « وقلت (٢) امرأة فرعون » فاضاف الى فرعون زوجته ، وقوله تعالى : « وامراته (٣) حمالة الحطب » فاضاف الى أبي لهب زوجته ، ولأنه أسلم خلق كثير على انكحة في الكفر فاقروا على انكحتهم ، فإن طلقها أو آلى منها أو ظاهر منها حكم في الجميع بحكم الإسلام .

فصل وإن تزوجها على مهر فاسد ، وسلم اليها بحكم حاكمهم ؛ ثم ترافعا الينا ؛ ففيه قولان أحدهما : يقرون عليه ، لأنه مهر مقبوض فاقرا عليها كما لو أقبضها من غير حكم . والثاني : أنه يجب لها مهر المثل ، لأنها قبضت عن إكراه بغير حق ، فصار كما لو لم تقبض .

الشرح قوله تعالى : « فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » هي بقية آيات يرتبط بعضها ببعض تبلياً بقوله تبارك وتعالى : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم

(١) الآية ٤٢ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٩ من سورة القصص .

(٣) الآية ٣ من سورة المسد .

ولم يؤمن قلوبهم • ومن الذين هادوا سماعون للكذب ، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلم من بعد مواضعه ، يقولون : ان أتيتم هذا فخذوه وان لم تؤتوه فاحذروا — نأى أن قال عز من قائل — فاحكم بينهم أو أعرض عنهم (١) » •

في سبب نزولها ثلاثة أقوال • أحدها • نزلت في بني قريظة والنضير ، قتل قرطى نضيريا وكان بنو النضير اذا قتلوا من بني قريظة لم يقيدهم ، وانما يعطونهم الدية على ما يأتى بيانه ، فتحاكموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فحكم بالتسوية بين القرطى والنضيرى ، فساءهم ذلك ، ولم يقبلوا •
الثانى : أنها نزلت في شأن أبى لبابة حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم الى بني قريظة فخانه حين أشار اليهم أنه الذبيح • وقد كان ذلك يوم حصارهم اذ سألوهم ما الأمر ؟ وعلام تنزل من الحكم ؟ فأشار الى حلقه يعنى الذبيح •

الثالث : أنها نزلت في زنا اليهوديين وقصة الرجم على ما سيأتى في الحدود ، وقد رجح القرطبى هذا السبب لأنه قد رواه الأئمة مالك والبخارى ومسلم والترمذى وأبو داود • قال أبو داود عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : « اتئونى بأعلم رجلين منكم » فجاءوا يا بنى سوريا ، فنشدهما الله تعالى : « كيف تجدان أمر هذين في التوراة » قالوا : نجد في التوراة اذا شهد أربعة انهم رأوا ذكره في فرجها كالمرود في المكحلة رجما • قال : « فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ » قالوا : ذهب ستفاننا فكرهنا القتل • فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل المتل في المكحلة • فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما • وفى غير الصحيحين عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رواية أخرى وسنستوعب الروايات كلها في الحدود أن شاء الله تعالى وبأعان •

وحاصلها أن اليهود حكمت النبي صلى الله عليه وسلم فحكم بمقتضى التوراة مستندا الى قول ابن سوريا وانه سمع شهادة اليهود وعمل بها •

إذا ثبت هذا فإن الامام اذا ترفع أهل الذمة اليه - فان كان ما رفعوه ظلما كالقتل والعدوان والغصب حكم بينهم ، ومنعهم منه بلا خلاف . وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان من شؤون أحوالهم الشخصية - كمنكحاتهم وموارثهم ، فإن الامام مخير في الحكم بينهم أو تركه ، وبهذا قال مالك : غير أن مالكا رأى الاعراض عنهم أولى ، فإن حكم بينهم حكم بحكم الاسلام . وقرئ الشافعي رحمه الله بين ذلك وبين الحدود على ما سيأتى في الحدود . وقال أبو حنيفة : يحكم بينهم على كل حال ، وهو قول الزهري وعمر بن عبد العزيز والحكم ، وروى عن ابن عباس وهو أحد القولين عندنا كما سيأتى .

وقال في البيان : وإن تحاكم مشركان إلى حاكم المسلمين - فإن كانا معاهدين - لم يلزمه الحكم بينهما ، بل هو بالخيار بين أن يحكم بينهما وبين أن لا يحكم لقوله تعالى : « فان ^(١) جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » اهـ .

وقال الشافعي رحمه الله في سبب نزولها عند القول بأنها نزلت في اليهوديين الذين زنيا ثم جاءا إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسألانه فرجهما قال : هذا أشبه لقوله تعالى : « وكيف ^(٢) يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله » يعنى أنهم تركوا حكم الله في التوراة ألزم حكم به من رجم الزاني اهـ .

وإن حكم الامام بين المعاهدين لم يلزمهما حكمه ، وإن دعا الحاكم أحدهما ليحكم بينهما لم يلزمه الحضور ، وإن كانا ذميين على دين واحد فهل يلزمه الحكم بينهما ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يلزمه الحكم بينهما بل هو بالخيار لقوله تعالى : « فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » ولم فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : هي على قولين ، ومنهم من قال : يلزمه يفرق ، ولأنهما لا يمتدان شريعته فلم يلزمه الحكم بينهما كالمعاهدين .

(١) الآية ٤٢ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٣ من سورة المائدة .

والثاني : يلزمه الحكم بينهما لقوله تعالى : « وأن احكم بينهما ^(١) بما أنزل الله » وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ^(٢) ولا باليوم الآخر - الآية » والصغار جريان أحكامنا عليهم ، فلولاً أنه يلزمه الحكم بينهما لم تجر عليهم أحكام الاسلام ، ولأنه يلزمه الدفع عنهما ، فلزمه الحكم بينهما كالمسلمين بخلاف المعاهدين فإنه لا يلزمه الدفع عنهما ، فعلى هذا إذا حكم بينهما لزمهما حكمه ، وإن استعداد أحدهما على الآخر فأحضره لزمه الحضور ، وإن كانا على دينين الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأن كل واحد منهما لا يرضى بحكم حاكم من أهل دين آخر ، وإذا كانا على دين واحد - ولم يحكم الحاكم بينهما - ترافعا الى حاكم من أهل دينهما فحكم بينهما . واختلف أصحابنا في موضع القولين فمنهم من قال : القولان إذا وقع التداعي في حقوق الله ، فأما حقوق الآدميين فيلزم الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأن حقوق الله تعالى تقبل المسامحة بخلاف حقوق الآدميين ، ومنهم من قال : القولان في حقوق الآدميين ، فأما حقوق الله تعالى فيلزمه الحكم بينهما فيها قولاً واحداً ، فإن حقوق الله إذا لم يحكم بها ضاعت ، وحق الآدمي يطالب به الآدمي ، فلا يضيع . ومنهم من قال : القولان في الجميع وهو الأصح ، لأنه يجب على الحاكم أن يحكم بين المسلمين في الجميع فكذلك بين أهل الذمة . وإن تحاكم اليه ذمي ومعاهد فهو كما لو تحاكم اليه ذميان ، وإن تحاكم اليه مسلم وذمي ومعاهد لزمه الحكم بينهما قولاً واحداً ، لأنه يجوز أن يتحاكم المسلم مع خصمه الى حاكم من الكفار وإذا حكم بينهما لم يحكم بينهما الا بحكم الاسلام ، لقوله تعالى : « وأن احكم بينهما بما أنزل الله » وقوله تعالى : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط » قاله ابن قدامة في المغنى شرح متن الخرقى ^(٣) .

وروى أن عمر رفع اليه رجل قد أراد استكره امرأة مسلمة على الزنا

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٢ من سورة المائدة .

(٣) المغنى بتحقيق صديقنا العلامة الشيخ محمود عبد الوهاب فايد

مد الله في عمره .

فقال : ما على هذا صالحناكم ، وأمر به فُصلب في بيت المقدس ، ولأن فيه ضررا على المسلمين فأشبه الامتناع من بدل الجزية • وكل موضع قلنا : لا ينتقض عهده فانه أن فعل ما فيه حد أقيم عليه حده أو قصاصه ، وإن لم يوجب حدا عزر ، ويفعل به ما يكف به أمثاله عن فعله ، فإن أراد أحد منهم فعل ذلك فإن مانع بالقتال تقضى عهده ، ومن حكما بنقض عهده منهم خير الاماك فيه بين أربعة أشياء : القتل والاسترقاق والقتل والمال كالأسير الحربى لأنه كافر قدرنا عليه في دارنا بغير عهد ولا عقد ولا شبه ذلك •

أما قوله : (وإن تزوجها على مهر فاسد الى آخر الفصل) فقد مضى بيايه في باب الصداق من كتاب النكاح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن أتى من أهل الذمة محرما يوجب عقوبة نظرت - فإن كان ذلك محرما في دينه ، كالقتل ، والزنا ، والسرقه ، والقتل - وجب عليه ما يجب على المسلم ، والدليل عليه ما روى انس رضي الله عنه : « أن يهوديا قتل جارية على اوضح لها بحجر » فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين » وروى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم : « أتى يهوديين قد فجرا بعد احصائهما ، فأمر بهما فرجما » ولأنه محرم في دينه ، وقد التزم حكم الإسلام بعقد الذمة ، فوجب عليه ما يجب على المسلم وإن كان يعتقد اباحته كشرب الخمر لم يجب عليه الحد ، لأنه لا يعتقد تحريمه فلم يجب عليه عقوبة كالكفر ، فإن تظاهر به عزر ، لأنه اظهر منكرا في دار الإسلام فعزر عليه •

الشرح حديث انس رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الخصومات وكتاب الوصايا ، وكتاب الطلاق ، وكتاب الديات ومسلم في كتاب القسامة وأبو داود في كتاب الديات ، والترمذي فيه والنسائي في القسامة ، وابن ماجه في الديات والدارمي فيه ، وأحمد في مسنده وغيرهم وقد مضى تفصيله في الديات من الجزء السابع عشر لنا • أما حديث ابن عمر سيأتي في الحدود •

أما الأحكام فانه إذا فعل الذمي شيئا محرما عليه في شرعنا وشرعهم

كالقتل والزنا والقذف والسرقة ، وجب عليه ما يجب على المسلم من العقوبة لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يهوديا جارية على أوصاح لها . والأوصاح جمع وضع وهو العقد ، أبو الحلبي مصنوعة من الدراهم الصراح .

ورجم يهوديين زنيا بعد احصائهما كما مر في الفصل قبله ، وإن كان محرما عليه في شرعنا غير محرم في شرعهم كشرب الخمر ، لم يجب عليه الحد ، لأنه مباح عندهم ، لكن إذا أظهر شربه واستعلن به عززه للإمام على ذلك ، لأنه اظهر منكرا في دار الاسلام ، والمنكر في دار الاسلام واجب على العامة تغييره ، كل بحسب قدرته . لقوله صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا امتنع الذمي من التزام الجزية ، أو امتنع من التزام احكام المسلمين ، انتقض عهده ، لأن عقد الذمة لا ينعقد الا بهما ، فلم يبق دونهما . وإن قاتل المسلمين انتقض عهده سواء شرط عليه تركه في العقد أو لم يشرط ، لأن مقتضى عفا الذمة الامان من الجانبين ، والقتال يناقض الامان فانتقض به العهد ، وإن فعل ما سوى ذلك نظرت - فإن كان مما فيه اضرار بالمسلمين - فقد ذكر الشافعي رحمه الله تعالى ستة أشياء ، وهو أن يزني بمسلمة أو يصيبها باسم النكاح ، أو يفتن مسلما عن دينه ، أو يقطع عليه الطريق ، أو يؤدي عينا لهم ، أو يدل على عوراتهم . وأضاف اليه أصحابنا أن يقتل مسلما ، فإن لم يشرط الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض عهده لبقاء ما يقتضى العقد من التزام أداء الجزية ، والتزام احكام المسلمين ، والكف عن قتالهم . وإن شرط عليهم الكف عن ذلك في العقد ففيه وجهان ، أحدهما : أنه لا ينتقض به العهد ، لأنه لا ينتقض به العهد من غير شرط ، فلا ينتقض به مع الشرط ، كإظهار الخمر : والخنزير ، وترك الفيار . والثاني : أنه ينتقض به العهد ، لما روى : « أن نصرايا استكره امرأة مسلمة على الزنا ، فرفع الي أبي عبيدة بن الجراح فقال : ما على هذا صالحناكم وضرب عنقه » ولأن عقوبة هذه الأفعال تستوفي عليه من غير شرط ، فوجب أن يكون لشرطها تأثير ، ولا تأثير الا ما ذكرناه من نقض العهد ، فإن ذكر الله عز وجل ، أو

كتابه ، او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم او دينه بما لا ينبغي ، فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال ابو اسحق : في حكمه حكم الثلاثة الاولى ، وهي الامتناع من التزام الجزية ، والتمزام احكام المسلمين ، والاجتماع على قتالهم . وقال عامة اصحابنا : حكمه حكم ما فيه ضرر المسلمين ، وهي الاشياء السبعة ، ان لم يشترط في العقد الكف عنه لم ينتقض العهد ، وان شرط الكف عنه فعلى الوجهين ، لان في ذلك اضرارا بالمسلمين ، لما يدخل عليهم من العار ، فالحق بما ذكرناه مما فيه اضرار بالمسلمين ، ومن اصحابنا من قال : من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب قتله ، لما روى ان رجلا قال لعبد الله ابن عمر : سمعت رابعا يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لو سمعته لقتلته ، انا لم نعظه الايمان على هذا » وان اظهر من منكر دينهم ما لا ضرر فيه على المسلمين ، كالخمر ، والخنزير ، وضرب الناقوس ، والجهر بالتوراة والانجيل ، وترك الفيار ، لم ينتقض العهد ، شرط او لم بشرط . واختلف اصحابنا في تعليقه فمنهم من قال : لا ينتقض العهد ، لانه اظهار ما لا ضرر فيه على المسلمين ، ومنهم من قال : ينتقض ، لانه اظهار ما يتدينون به ، واذا فعل ما ينتقض به العهد ففيه قولان ، احدهما : انه يرد الى مامنه ، لانه حصل في دار الاسلام بامان ، فلم يجوز قتله قبل الرد الى مامنه ، كما لو دخل دار الاسلام بامان صبي . والثاني وهو الصحيح : انه لا يجب رده الى مامنه ، لان ابا عبيدة بن الجراح قتل النصراني الذي استكره المسلمة على الزنا ، ولم يرد الى مامنه ، ولانه مشرك لا امان له فلم يجب رده الى مامنه كالاسير ، ويخالف من دخل بامان الصبي ، لان ذلك غير مفرط ، لانه اعتقد صحة عقد الايمان فرد الى مامنه ، وهذا مفرط لانه نقض العهد فلم يرد الى مامنه ، فعلى هذا يختار الامام ما يراه من القتل ، والاسترقاق ، والمن ، والفداء ، كما قلنا في الاسير .

الشرح هذا الفصل فيه من الآثار : اثر ابي عبيدة عامر بن الجراح أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني أن أبا عبيدة بن الجراح وأبا هريرة قتلا كتابيين أرادوا امرأة مسلمة . وروى البيهقي من طريق الشعبي عن سويد بن غفلة قال . « كنا عند عمر وهو أمير المؤمنين بالشام فأتى نبطي مضروب مشجع يستعدي ، فغضب عمر وقال لصهيب : انظر من صاحب هذا ، فذكر القصة ، فجاء به فاذا هو عوف بن مالك فقال : رأيته يسوق بامرأة فنخن الحمار ليصرعها فلم تصرع ثم دفعها فخرت عن الحمار ، فغشيها ففعلت به ما ترى ، فقال عمر : والله على هذا عاهدناكم ، فأمر به فصلب ، ثم قال : يا أيها الناس ، فوا بذمة محمد صلى الله عليه وسلم فمن فعل منهم هذا فلا ذمة له » .

ثم أثار ابن عمر رضى الله عنهما أخرجه البيهقي مثله : « أن عرفة بن الحارث الكندي مر به نصراني فدعاه الى الاسلام فتناول النبي صلى الله عليه وسلم وذكره فرفع عرفة يده فدق أنفه ، فرفع الى عمرو بن العاص فقال عمرو أعطيتاهم المهد ، فقال عرفة : معاذ الله أن تكون أعطيتاهم على أن يظهروا شتم النبي صلى الله عليه وسلم انما أعطيتاهم على أن نخلى بينهم وبين كنائسهم يقولون فيها ما بدا لهم ، وأن لا نصلهم ما ألا يطيقون ، وأن أرادهم عدو قاتلتناهم من ورائهم ، ونخلى بينهم وبين أحكامهم ، الا أن يأتوا راضين بأحكامنا ، فنحكم بينهم بحكم الله وحكم رسوله ، وان غيبيوا عنا لم نعرض لهم فيها ، قال عمرو : صدقت » •

وفي كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول للشيخ تقي الدين ابن تيمية من الأحاديث والآثار ما لا يتسع له المقام •

وفي سنن أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دم امرأة قتلها زوجها وكان أعمى لأنها كانت تؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسانها ، وكان ينهاها فلا تنتهي •

أما الأحكام فقا قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : اذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول سنة كذا وكذا لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن ببلد كذا • افك سأنتنى أن أوأمك أهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعقد لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمانة ما استقمت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم ، وذلك أن يجرى عليكم حكم الاسلام ، ولا حكم خلافه بحال يلزمكموه ، ولا يكون لكم أن تمتنعوا منه في شيء رأيناه نلزمكم

به ، وعلى أن أحدا منكم اذ ذكر محمدا صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينفي أن يذكره به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ، ونقض ما أعطى عليه ، وحل لأمر المؤمنين . له ودمه كما تحل أموال أهل الحرب ودماءهم ، وعلى أن أحدا من رجالهم ان أصاب مسلمة بزنا أو اسم نكاح ، أو قطع الطريق على مسلم ، أو فتن مسلما عن دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على غيرة المسلمين ، وإيواء لعيونهم ، فقد نقض عهده ، وأحل دمه . وإن نال مسلما بما دون هذا في ماله أو عرضه أو نال به من على مسلم منعه من كافر له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم ، وعلى أن تتبع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم ، فما كان لا يحل لمسلم مما لكم فيه فعل رددها وعاقبناكم عليه ، وذلك أن تبيعوا مسلما بيعا حرا ما عندنا من خير أو خزيه أو دم أو ميتة أو غيره ونبتل البيع بينكم فيه ، وتأخذ ثمنه منكم ، ان أعطاكموه ، ولا يردده عليكم ان كان قائما ، ونهريقه ان كان خمر أو دما ، ونهرقه ان كان ميتة ، وان استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئا ونعاقبكم عليه ، وعلى أن لا تسقوه أو تطعموه محرما أو تزوجوه بشهود منكم ، أو بنكاح فاسد عندنا ، وما بايعتم به كافرا منكم أو من غيركم لم تتبعكم فيه ، ولن نسألکم عنم ما تراضيتم به ، وإذا أراد البائع منكم أو المبتاع نقض البيع ، وأتانا طالبا له . فان كان منتقضا عندنا — نقضناه ، وان كان جائزا أجزأناه ، إلا أنه اذا قبض المبيع ، وفات لم يردده ، لأنه بيع بين مشركين مضى ، ومن جاعنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم ، أجريناكم على حكم الاسلام ، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه . وإذا قتلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطأ ، فالدية على عوقلكم ، كما تكون على عوقل المسلمين ، وعوقلكم قراباتكم من قبل آبائكم ، وان قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله ، وان قتل عبدا فعليه القصاص ، إلا أن تشاء ورثته دية ، فيأخذونها حالة ، ومن سرق منكم فرفعه المروق إلى الحاكم قطعه اذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم ، ومن قذف فكان للمقذوف هو حد له ، وان لم يكن حد عزز حتى تكون أحكام الاسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا ولم نسّم ، وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من

أمصار المسلمين الصليب ، ولا تعلموا بالشرك ، ولا تبنيوا^(١) كنيسة ولا موضع ميجتمع لصلاتكم ، ولا تضربوا بناقوس ، ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى ابن مريم ، ولا في غيره لأحد من المسلمين . وتلبسوا الزناير من فوق جميع الثياب ، الأردية وغيرها حتى لا تخفى الزناير وتتخالفوا بسروجكم وركوبكم ، وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم بعلم تجعلونه بقلائسكم ، وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق ، ولا المجالس في الأسواق وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه : ديناراً ، مثقالاً جيداً في رأس كل سنة ، لا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه لا شيء عليه من جزية رقبته إلى رأس السنة . ومن افتقر منكم فيجزته عليه ، حتى تؤدي عنه ، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً ولا ناقض لملككم عما به ، فمتى وجدنا عندكم شيئاً أخذتم به ، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمت في بلادكم واختلقتهم ببلاد المسلمين غير تجار ، وليس لكم دخول مكة بحال . وإن اختلفتم بتجارة على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين ، فلكم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة ، والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا بالحجاز ، فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال ، حتى تظعنوا منه ، وعلى أن من أبيت الشعر تحت نياحه ، أو احتلم ، أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له ، إن رضى بها ، فإن لم يرضها فلا عقد له ، ولا جزية على أبنائكم الصغار ، ولا صبي غير بالغ ، ولا مغلوب على عقله ، ولا ملوك . فإذا أفاق المغلوب على عقله وبلغ الصبي ، وعق المملوك منكم ، فدان دينكم فعليه جزيتكم ، والشرط عليكم وعلى من رضى . ومن سخطه منكم نبذنا إليه ، ولكم أن نمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم ممن أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما نمنع به أنفسنا وأموالنا ، ونحكم لكم فيه عن جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا ، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئاً ملكتونه محرماً من دم

(١) سبق لنا أن أوضحنا معنى أمصار المسلمين وهي المدن التي أنشأها المسلمون بأنفسهم ولم يكن فيها أحد من أهل الكتاب أو المشركين ، فانه لا يحل أن تبني فيها كنائس أو معابد للكفر والله تعالى أعلم .

ولا ميتة ولا خسر ، ولا خنزير ، كما نمنع ما يحل ملكه ، ولا نعرض لكم فيه ، الا أنا لا ندعكم تظهرونه في امصار المسلمين ، فسا ناله منه مسلم أو غيره لم نغرمه ثمنه ، لأنه محرم ، ولا تنل محرم ، ونزجره عن العرض لكم فيه ، فان عاد ادب بغير غرامة في شيء منه ، وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم ، وأن لا تمسوا مسلما ، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بول ولا فعل ، عهد الله وميثاقه ، وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق . ولكم عهد الله وميثاقه وذمه (فلان) أمير المؤمنين ، وذمة المسلمين بالوفاء لكم ، وعلى من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما وفيتهم بجميع ما شرطنا عليكم ، فان غيرتم أو بدلتهم فذمة الله ثم ذمة (فلان) أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ، ومن غاب عن كتابتنا مما أعطيناه ما فيه فرضيه اذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ، ومن لم ارض نبذلنا اليه .

• • • • • شهد

هذا ما كتبه الشافعي رضى الله عنه في الأم • وجملة ذلك أن ما يجب على أهل الذمة على خمسة اضرب : أخذها ما يجب ذكره في العقد ، وان لم يذكر في العقد لم يصح العقد ، وهو بذل الجزية ، والتزام أحكام المسلمين : فاذا امتنعوا من أداء الجزية ، والتزام الأحكام انتقضت ذمتهم ، لأن الذمة لم تنعقد الا بهما •

الضرب الثاني : ما لا يجب ذكره في العقد ، ولكن اطلاق لعقد يقتضيه ، واذا ذكر في العقد كان تأكيدا ، وهو تركهم قتال المسلمين ، فمتى قاتلوا المسلمين منفردين أو مع أهل الحرب انتقضت ذمتهم ، سواء شرط عليهم في العقد أو لم يشرط ، لأن الأمان ، هو أن نأمن منهم ويأمنوا منا ، وهذا ينافيه •

الضرب الثالث : ما لا يجب ذكره في العقد • قال ابن الصباغ في الشامل : ولا يقتضيه الاطلاق ، وقال الشيخ أبو حامد : بل يقتضيه الاطلاق ، ونص الشافعي رحمه الله من هذا على ستة أشياء •

أحدها : أن لا يؤذى النمل بمسلة •

الثاني : أن لا يصيبها باسم فكاح •

الثالث : أن لا يفتن مسلما عن دينه •

الرابع : أن لا يقطع عليه الطريق •

الخامس : أن لا يؤوى عينا للمشركين •

السادس : أن لا يدل على عوراتهم أو يشي لعدوهم بأماكن دفاعهم •

وأضافه إليه أصحابنا أن لا يقتل مسلما ، فمتى فعل النمل شيئا من هذه الأشياء نظرت ... فإن لم يشترط عليه في العقد ترك هذه الأشياء - لم تنتقض ذمته بذلك ، بل يجب عليه الحد فيما يوجب الحد منها ، والتعزير فيما لا يوجب الحد لبقاء ما يقتضيه العقد من أداء الجزية والتزام الأحكام ، والكف عن قتال المسلمين ، وإن شرط عليهم ترك هذه الأشياء في العقد ففعلوا شيئا منها فهل تنتقض ذمتهم ؟

قال الشيخ أبو حامد : فيه قولان ، وأكثر أصحابنا حكاها وجهين ، أحدهما : لا تنتقض ذمتهم بذلك : لأن ما لا تنتقض الذمة بفعله إذا لم يشترط تركه ؛ لم تنتقض بفعله ، وإن شرط تركه كإظهار الخمر والخنزير • والثاني : تنتقض ذمتهم وهو الأصح ، لما روى أن نصرانيا استكره مسلمة على الزنا فرفع إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح فقال : ما على هذا صالحناكم ، وضرب عنقه • أخرجه عبد الرزاق • ولأن فيها ضررا على المسلمين ، فإذا اشترط عليهم تركها فخالقوا كانوا ناقضين للذمة ، كالامتناع من الجزية •

الضرب الرابع : اختلف أصحابنا في وجوب ذكره في العقد ، وهو أن لا يذكر الله ولا رسوله ولا دينه بما لا يجوز ، فقال أبو اسحق : لا يصح عقد الذمة حتى يشترط ذلك عليهم في العقد ، فمتى ذكر في العقد فخالقوا انتقضت ذمتهم ، كما قلنا في التزام الجزية والتزام أحكام الاسلام • وقال

أكثر أصحابنا : حكمه حكم الأشياء السبعة ، لا يجب ذكره في العقد ، إذا لم يشرط عليهم تركه لم تنتقض ذمتهم بفعله ، وإن شرط عليهم تركه فهي تنتقض ذمتهم ؟ على القولين أو الوجهين ، لأن في ذلك ضررا بالمسلمين ، فكان حكمه حكم الأشياء السبعة ، التي فيها ضرر عليهم ، قال أبو بكر الفارسي من أصحابنا : من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب قتله حدا ، لا أنه انتقضت ذمته . ولم يذكر الشيخ أبو حامد في التعليقة غيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن ابن خطل والقيتين ، لأنهم كانوا يسبونهم صلى الله عليه وسلم وروى أن رجلا قال لابن عمر رضي الله عنهما : سمعت رابعا يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لو سمعته لقتلته ، أنا لم نعطه الأمان على هذا . والأول أشح ، لأن ابن خطل والقيتين كانوا مشركين . لا أمان لهم قتل هذا .

الضرب الخامس : أنا قد ذكرنا أنه لا يجوز أحداث كنيسة ولا بيعة في دار الاسلام ، ولا يرفعون أصواتهم بالتوراة والانجيل ، ولا يضربون الناقوس ، ولا يظهرون الخمر والخنزير ، ولا يطيلون بناءهم فوق بناء المسلمين ، ولا يتركون لبس الغيار والزناير ، فهذه الأشياء لا يجب ذكرها في العقد ، فإن خالفوا وفعلوا شيئا منها لم تنتقض ذمتهم ، سواء شرط عليهم في العقد ، أو لم تشرط ، واختلف أصحابنا في علته ، فمنهم من قال : لأنه لا ضرر على المسلمين في ذلك ، ومنهم من قال : لأنهم يتدينون بأكثرها . هذا نقل أصحابنا البغداديين ، وقال المسعودي : إذا آووا عينا المشركين أو زنوا بمسلمة أو سبوا مسلمة ، أو سرقوا ماله ، ففيه ثلاثة أوجه . أحدها : تنتقض ذمتهم ، والثاني : لا تنتقض ، والثالث : أن شرط أن لا يفعلوا ذلك فخالفوا انتقضت ذمتهم ، وإن لم يشرط عليهم لم تنتقض ذمتهم .

إذا ثبت هذا ، فكل من فعل منهم ما يوجب نقض ذلك ففيه قولان ، أحدهما : لا يجوز قتله ، ولا استرقاقه بل يجب رده الى مأمنه ، لأنه كافر حصل في دار الاسلام ، فصار كالكافر إذا دخل بأمان صبي ، فعلى هذا يستوفى ما يجب عليه من الحد ، ثم يرد الى مأمنه ، والثاني : أن الامام فيه بالخيار بين القتل والاسترقاق والمن والقداء وهو الأصح ، لأن أبا عمدة

عامر بن الجراح قتل النصراني الذي استكره المسلمة على الزنا قبل أن يرده إلى مأمنه ولا مخالف له ، ولأنه كافر لا أمان له فهو كالحربي إذا دخل دار الإسلام متلصصا •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل : ولا يمكن مشرك من الإقامة في الحجاز ، قال الشافعي رحمه الله : هي مكة ، والمدينة ، واليمامة ، ومخاليفها • قال الأصمعي : سمي حجازا لأنه حاجز بين نهامة ونجد والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه قال : « اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم رجعه فقال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » وأراد الحجاز • والدليل عليه ما روى أبو عبيدة ابن الجراح رضي الله عنه قال : آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أخرجوا اليهود من الحجاز ، وأهل نجران من جزيرة العرب » وروى ابن عمر أن عمر رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من الحجاز ، ولم ينقل أن أحدا من الخلفاء أجلى من كان باليمن من أهل الذمة ، وإن كانت من جزيرة العرب فإن جزيرة العرب في قول الأصمعي من أقصى عدن إلى ريف العراق في الطول ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام في العرض • وفي قول أبي عبيدة ما بين حفر أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطول ، وما بين النهرين إلى السماوة في العرض • قال يعقوب : حفر أبو موسى على منازل من البصرة من طريق مكة ، على خمسة أو ستة منازل • وأما نجران فليست من الحجاز ، ولكن صالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يأكلوا الربا فأكلوه ، ونعضوا المهد ، فأمر بأجلائهم فأجلاهم عمر ، ويجوز تمكينهم من دخول الحجاز لغير الإقامة لأن عمر رضي الله عنه أذن لمن دخل منهم تاجرا في مقام ثلاثة أيام ، ولا بمكنون من الدخول بغير إذن الإمام لأن دخولهم إنما أجاز لحاجة المسلمين ، فوقف على رأى الإمام ، فإن استأذن في الدخول - فإن كان للمسلمين فيه منفعة بدخوله ، لحمل ميرة ، أو أداء رسالة ، أو عقد ذمة ، أو عقد هدنة - أذن فيه لأن فيه مصلحة للمسلمين ، فإن كان في تجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يؤذن له إلا بشرط أن يأخذ من تجارتهم شيئا ، لأن عمر رضي الله عنه أمر أن تؤخذ من انباط الشام من حمل الفطنية من الحبوب العشر ، ومن حمل الزيت والقمح نصف العشر ، ليكون إلى رايه ، فإن دخل للتجارة فله أن يقيم ثلاثة أيام ولا يقيم أكثر منها ، أكثر للحمل • وتقدير ذلك إلى رأى الإمام ، لأن أخذه باجتهاده ، فكان تقديره لحديث عمر رضي الله عنه ، ولأنه لا يصير مقيما بالثلاثة ويصير مقيما بما زاد • وإن أقام في موضع ثلاثة أيام ، ثم انتقل إلى موضع آخر وأقام ثلاثة

أيام ؛ ثم كذلك ينتقل من موضع الى موضع ؛ ويقيم في كل موضع ثلاثة أيام جاز ، لأنه لم يصير مقيما في موضع ، ولا يمنع من ركوب بحر الحجاز ، لأنه ليس بموضع للإقامة ، ويمنع من المقام في سواحله ، والجزائر المسكونة فيه ، لأنه من بلاد الحجاز . وان دخل لتجارة فعرض فيه ولم يمكنه الكروج أقام حتى يبرا ، لأنه موضع ضرورة ، وان مات فيه وأمكن نقله من غير تغير لم يدفن فيه ، لأن الدفن إقامة على التأييد ، وان خيف عليه التغير في النقل عنه ، لبعد المسافة ، دفن فيه لأنه موضع ضرورة .

الشرح حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم بلفظ : « استند برسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه يوم الخميس ، وأوصى عند موته بثلاث : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، ونسيت الثالثة » والشك من سليمان الأخول .

وحديث أبى عبيدة بن الجراح رواه أحمد والبيهقى ، وهو في مسند مسدد ، وفي مسند الحميدى أيضا ، وأثر ابن عمر : « أن عمر » رواه البخارى . خبر ابن عمر لمن دخل منهم تأجرا أخرجه البيهقى بلفظ : « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام يتسوقون بها ، ويقضون حوائجهم ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث ليال » .

وخبر أمر عمر بما يؤخذ من أنباط الشام رواه البيهقى عن سالم بن عبد الله عن ابنه : « أن عمر رضى الله عنه كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل الى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر » .

أما اللغات فقوله : « الحجاز » كل ما تشد به وسطك لتشر ثيابك حجازا ، قال في القاموس : والحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها . لأنها حيزت بين نعيد وتهامة ، أو بين نجد والسراة ، أو لأنها احتجزت بالحرار الخمس : حرة بنى سليم وواقه ، وليلى ، وشوران ، والنار (١) . وقوله : « جزيرة العرب » قال في القاموس : ما أحاط به بحر

(١) أسماء حراث بركانية هي بقايا براكين قديمة ، وتكثر هذه الحراث حول المدينة واسمها ثنيات .

الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات ، أو ما بين (عدن أبن) الى أطراف الشام طولاً ، ومن يعدة الى أطراف ريف العراق عرضاً . وقال ابن بطال في شرح غريب المذهب : سميت جزيرة لأن البحرين : بحر فارس وبحر الحبشة والرافدين قد أحاطت بها ، والرافدان دجلة والفرات قال الفرزدق يعاتب يزيد بن عبد الملك في تقديم أبي المنبى عمر بن الهيرة الفزاري على العراق ويهجو :
 ووليت العراق ورافديه فزاريا أحزيد القينص اهـ

وقوله : (ريف العراق) الريف أرض فيها زرع وخصب ، والسعة في المأكول والمشرب ، وما قارب الماء من أرض العرب ، أو حيث الخضرة والمياه والزرع ، وراف البسوى يريف أتى الريف ، كاريص وتريف . وقوله : (أطراف الشام) الطرة كفة الثوب ، والأطراف الأطراف ، ومنه يقال لضاحية في القاهرة بينها وبين حلوان طرة ، وينطقها العامة مخففة ، وقوله : (ما بين خفر أبي موسى الأشعري الى أقصى اليمن) كان أبو موسى قد اختفر ركاباً بطريق مكة من البصرة بين ماوية والنخشانيات وكان لا يوجد بها قطرة ماء ، ولها حكاية . أفاده ابن بطال .

قوله : (لحمل ميرة) الميرة الطعام الذي يجيء به ويمتاره من بعد ، وهم يتنازلون لأنفسهم ، ويميزون غيرهم ميرا ، وقد مار أهله يميزهم ، والميار جانب الميرة ، قال تعالى : « ونسير ^(١) أهلنا » أما أنباط الشام فهم يرجعون الى أصلهم في سواد العراق واحدها نبطى ونباطى ونباط مثل يمنى ويماني ويمانى ويسان ، وفي كلام أيوب بن القرية : أهل عمان عرب استنبضوا ، وأهل البحرين نبط استعربوا ، ويقال ينبط فلان إذا اتشى الى النبط ، وفي حديث عمر رضى الله عنه : « تمعددوا ولا تستنبطوا » أى تشبهوا ببعده ، ولا تشبهوا بالنبط . وفي حديث ابن عباس : « نحن معاشر قريش من النبط من أهل كوثى . والقطنية بكسر القاف هو ما سوى الطعام كالعدس والحمص واللوييا وما أشبهه .

(١) الآية ٦٥ من سورة يوسف .

أما الأحكام فإنه لا يجوز لأحد من الكفار سكنى الحجاز ، والاقامة فيه ، كما لا يجوز للإمام أن يصلحهم على ذلك ، فإن فعل ذلك كان الصلح فاسدا ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتفق عليه والذي ساقه المصنف ، وحديث عمر رضي الله عنه : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها الا مسلما » أخرجه مسلم والترمذي وصححه ، وأحمد في مسنده . وروى عائشة رضي الله عنها قالت ، « آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : لا يترك بجزيرة العرب دينان » .

والمراد بجزيرة العرب مكة والمدينة وتهامة ومخاليفها ، وقد مضى كلام الأصمعي وغيره في اللغات ، وفي قول أبي عبيدة ما بين حفرة أبي موسى رضي الله عنه الى أقصى اليمن في الطول وما بين البحرين الى المساواة في العرض ، وحضر أبي موسى قريب من البصرة ، والدليل على أن المراد بهذه الأخبار الحجاز لا غير ما روى أبو عبيدة بن الجراح : « أن آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : « أخرجوا اليهود من الحجاز ، وأهل نجران من جزيرة العرب » لأنه صلحهم على ترك الربا فنقضوا العهد » وقد أجلى عمر رضي الله عنه أهل الذمة من الحجاز فلحق بعضهم بالشام وبعضهم بالكوفة ، وأجلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه قوما من اليهود من الحجاز فلحقوا بضمير ، وأقروا فيها وهي من جزيرة العرب ، ولم يروا أن أحدا من الخلفاء الراشدين أجلى من في اليمن من أهل الذمة وإن كانت من جزيرة العرب ، فدل على ما ذكرناه . وروى أن نصارى نجران أتوا عليا كرم الله وجهه وقالوا له : « ان الكتاب بيدك والشفاعة على لسانك ، وإن عمر رضي الله عنه أخرجنا من أرضنا فردنا اليها ، فقال على رضي الله عنه : ان عمر كان رشيدا في فعله ، وإني لا أغير شيئا فعله عمر » ونجران ليست من الحجاز وإنما لنقضهم الصلح الذي صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم على ترك الربا . فإن دخل داخل منهم الحجاز بغير إذن الامام أخرجه وعززه ان كان عالما أن دخوله لا يجوز ، وإن استأذن الامام بعضهم في الدخول نظر الامام - فإن كان في دخولهم مصلحة للمسلمين ، أبا الإداء رسالة ، أو

عقد ذمة أو هدية أو حل ميرة ، أو متاع فيه منفعة للمسلمين — جاز له أن يأذن لهم في الدخول ، لقوله تعالى : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ^(١) » الآية » فأجاز أن يسمع المشرك القرآن ، وذلك يتضمن الدخول ، وان كان في تجارة لا يحتاج اليها المسلمون لم يأذن لهم في الدخول الا بشرط أن يأخذ من تجارته شيئاً ، لأن عمر رضى الله عنه أمر أن يؤخذ من أنباط الشام من حمل القطنية من الحبوب العشر ، ومن حمل الزبيب والقمح نصف العشر ، ولا يجوز لمن دخل منهم الحجاز بأذن الامام أن يقيم في موضع أكثر من ثلاثة أيام ، لما روى أن عمر رضى الله عنه « أجلى اليهود والنصارى من الحجاز ، وأذن لمن دخل منهم تاجراً أن يقيم ثلاثاً » ولأنه لا يصير مقيماً بالثلاثة ، ويصير مقيماً بما زاد ، فإذا أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل منه الى موضع وأقام فيه ثلاثة أيام ثم كذلك يقيم في كل موضع ثلاثة فما دون ذلك جاز ، لأنه لا يصير مقيماً في موضع ، فان كان له دين في موضع ولم يمكنه أن يقضيه في ثلاثة لم يمكن من الإقامة أكثر من ثلاثة ، بل يوكل من يقضيه له . فان دخل الحجاز بأذن الامام ومرض جاز له أن يقيم في موضع حتى يبرأ ، وان زادت اقامته على ثلاث — فان المريض يشق عليه الانتقال ، فان مات فيه وأمكن نقله الى غير الحجاز من غير تغير يطرأ عليه لم يدفن في الحجاز ، لأنه اذا لم يجز له أن يقيم وهو حي فلان لا يجوز دفن جيفته فيه أولى . وان لم يمكنه نقله الا مع التغير كالتقطع والتفسخ دفن ، فانه اذا لم يجب نقل المريض للمثقة فالميت أولى .

فرع قال الشافعى رحمه الله تعالى : ولا يمنع أهل الذمة من ركوب بحر الحجاز ^(٢) والاجتياز فيه ، لأنه الا حرمة للبحار ، ويمنعون من الإقامة في سواحل بحر الحجاز وهو البحر الأحمر من الجانب المطل على أرض الحجاز وكذلك الجزائر الكائنة فيه لما لها من حرمة أرض الحجاز .

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) بحر الحجاز خليج العقبة وساحل البحر الاحمر من نجده والوجه

وينبع ورايع وما اليها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يمكن مشرك من دخول الحرم لقوله عز وجل : « انما المشركون نجس فلا يقربوا (١) المسجد الحرام بعد عامهم هذا » والمسجد الحرام عبارة عن الحرم ، والدليل عليه قوله عز وجل : « سبحان (٢) الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » وأراد به مكة لانه أسرى به من منزل خديجة ، وروى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا بدخل مشرك المسجد الحرام » فان جاء رسولا خرج اليه من يسمع رسالته ، وان جاء لحمل ميرة خرج اليه من يشتري منه ، وان جاء ليسلم خرج اليه من يسمع كلامه ، وان دخل ومرض فيه لم يترك فيه ، وان مات لم يدفن فيه ، وان دفن فيه نبش وأخرج منه للآفة ، ولانه اذا لم يجز دخوله في حياته فلاذن لا يجوز دفن جيفته فيه أولى ، وان تقطع ترك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بنقل من مات فيه منهم ودفن قبل الفتح ، وان دخل بغير إذن - فان كان عالما بتحريمه - عزر . وان كان جاهلا أعلم ، فان عاد عزر . وان أذن له في الدخول بهال لم يجز ، فان فعل استحق عليه المسمى ، لانه حصل له المعوض ولا يستحق عوض المثل وان كان فاسدا ، لانه لا اجرة لماله ، والحرم من طريق المدينة على ثلاثة أميال ، ومن طريق العراق على تسعة أميال ، ومن طريق الجمرانة على تسعة أميال ، ومن طريق الطائف على عرفة على سبعة أميال ، ومن طريق حاة على عشرة أميال .

الشرح أشرف ما في الفصل قول الله تبارك وتعالى « انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » قال عطاء بن أبي رباح : الحرم كله قبله ومسجد ، فينبغي أن يمنعوا من دخول الحرم لقوله تعالى : « سبحان (٢) الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » وانما رفع من بيت أم هانئ . وقال قتادة : لا يقرب المسجد الحرام مشرك الا أن يكون صاحب جزية ، أو عبدا كافرا لمسلم . وروى اسماعيل بن اسحق حدثنا يحيى بن عبد الحميد قال : شريك ، عن أشعث عن الحسن عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقرب المسجد مشرك الا أن يكون عبدا أو أمة فيدخله لحاجة » وبهذا قال جابر ابن عبد الله وقوله تعالى : « بعد عامهم هذا » فيه قولان أحدهما : أنه سنة

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٢) الآية الأولى من سورة الاسراء .

تسع التي حج فيها أبو بكر رضي الله عنه . الثاني : سنة عشر ، قاله قتادة ، وقال ابن العربي : « وهو الصحيح الذي يعطيه مقتضى اللفظ ، وإن من العجب أن يقال : أنه سنة تسع ، وهو العام الذي وقع فيه الإذان ، ولو دخل غلام رجل داره يوما فقال له مولاه : لا تدخل هذه الدار بعد يومك ، ولم يكن المراد اليوم الذي دخل فيه » .

وقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام انى المسجد الأقصى » قال القرطبي : ثبت الإسراء في جميع مصنفات الحديث ، وروى عن الصحابة في كل أقطار الإسلام فهو من المتواتر بهذا الوجه (١) . وذكر النقاش ممن رواه عشرين صحابيا ، روى في الصحيح عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتيت بالبراق وهو دابة ، أبيض فوق الحمار ودون البغل ، يضع حافره عند منتهى طرفه - قال - فركبته حتى أتيت بيت المقدس - قال - فربطته بالحلقة التي يربط بها الأنبياء - قال - ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت ، فجاءني جبريل عليه السلام باناء من خمر واناء من لبن فاخترت اللبن ، فقال جبريل : اخترت الفطرة - قال - ثم عرج بنا الى السماء » وذكر الحديث . ومما ليس في الصحيحين ما أخرجه الآجري والسرقي ، قال الآجري عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله » قال أبو سعيد : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة أسرى به ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « أتيت بدابة هي أشبه الدواب بالبغل له أذنان يضطربان ، وهو البراق الذي كانت الأنبياء تركبه قبل ، فركبته فانطلق ، تقع يداه عند منتهى بصره ، فسمعت نداء عن يميني يا محمد على رسولك حتى أسألك فمضيت ولم أعرج عليه ، ثم سمعت نداء عن يساري يا محمد على رسولك فمضيت ولم أعرج عليه ، ثم استقبلتني امرأة عليها من كل زينة الدنيا رافعة يديها تقول :

(١) يرى القاضي أحمد شاعر رحمه الله تعالى في شرحه على الفية السيوطي أن الخبر إذا أجمعت على روايته دواوين الحديث ومصنفاته حكم له بالتواتر .

على رسلك حتى أسألك ، فمضيت ولم أعرج ، ثم أتيت بيت المقدس الأقصى فنزلت عن الدابة ، فأوثقته في الحلقة التي توثق بها ثم دخلت المسجد وصليت فيه ، قال لى جبريل عليه السلام : ما سمعت يا محمد ؟ فقلت : سمعت نداء عن يميني : يا محمد على رسلك حتى أسألك فمضيت ولم أعرج ، فقال : ذلك داعي اليهودي ، ولو وقفت لتهودت أمتك - قال - ثم سمعت نداء عن يساري على رسلك حتى أسألك ، فمضيت ولم أعرج عليه ، فقال : ذلك داعي النصراني ، أما انك لو وقفت لتنصرت أمتك - قال - ثم استقبلتني امرأة عليها من كل زينة الدنيا ، رافعة يديها تقول : على رسلك فمضيت ولم أعرج عليها ، فقال : تلك الدنيا لو وقفت لاخترت الدنيا على الآخرة - قال - ثم أتيت بائعين أحدهما فيه لبن ، والآخر فيه خمر فقبل لى : خذ فاشرب أيهما شئت ، فأخذت اللبن ، فشربته ، فقال لى جبريل : أصبت الفطرة ، ولو أنك أخذت الخمر غوت أمتك ، ثم جاء المعراج الذي تعرج فيه أرواح بنى آدم ، فاذا هو أحسن ما رأيت ، أو لم تروا الى الميت كيف يحد بصره اليه ، فعرج بنا حتى أتينا باب السماء الدنيا ، فاستفتح جبريل فقبل : من هذا ؟ قال : جبريل قالوا : ومن معك ؟ قال : محمد ، قالوا : وقد أرسل اليه ؟ قال : نعم ، ففتحوا لى وسلموا على واذا ملك يحرس السماء يقال له : اسماعيل معه سبعون ألف ملك مع كل ملك مائة ألف - قال - وما يعلم جنود ربك الا هو - « وذكر الحديث الى أن قال : » ثم مضينا الى السماء الخامسة ، واذا أنا بهارون بن عمران المحب في قومه - وحوله تبع كثير من أمته : فوصفه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : طويل اللحية تكاد لحيته تضرب في سرتة ثم مضينا الى السماء السادسة ، فاذا أنا بموسى فسلم على ورحب بي - فوصفه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : رجل كثير الشعر ، ولو كان عليه قميصان خرج شعره منهما « الحديث » وروى البزار أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفرس فحمل عليه كل خطوة منه أقصى بصره . . . وذكر الحديث .

وقد جاء في صفة البراق من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله

(١) الآية ٣١ من سورة المدثر .

صلى الله عليه وسلم : « بينما أنا نائم في الجبر اذ اتاني آت فحركني برجله فاتبعته الشخص فاذا هو جبريل عليه السلام قائم على باب المسجد معه دابة دون البغل وفوق الحمار ، وجهها وجه انسان ، وخفيها خف حافر ، وذنبها ذنب ثور ، وعرفها عرف الفرس ، فلما أدناها جبريل نفرت ونفشت عرفها ، فمسحها جبريل عليه السلام وقال : يا برقة لا تنفري من محمد ، فوالله ما ركبك ملك مقرب ولا نبي مرسل أفضل من محمد صلى الله عليه وسلم ولا أكرم على الله منه ، قالت : قد علمت أنه كذلك ، وأنه صاحب الشفاعة واني أحب أن أكون في شفاعته ، فقلت : أئت في شفاعتي أن شاء الله تعالى . » الحديث . وذكر أبو سعيد عبد الملك النيسابوري عن أبي سعيد الخدري قال : « لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بادريس في السماء الرابعة قال : مرحبا بالأنخ الصالح والنبي الصالح . الذي وعدنا أن نراه فلم نره الا الليلة ، قال : فاذا فيها مريم بنت عمران لها سبعون قصرا من لؤلؤ ، ولأم موسى بن عمران سبعون قصرا من مرجانة حمراء مكللة باللؤلؤ . أبوابها وأسررتها من عرق واحد ، فلما عرج المعراج الى السماء الخامسة ، وتسبيح أهلها : سبحان من جمع بين الثلج والنار ، من قالها مرة واحدة كان له مثل ثوابهم ، استفتح جبريل عليه السلام ففتح له فاذا هو بكهل لم ير قط أجمل منه ، غنيم العينين ، تضرب لحيته قريبا من سترته ، قد كان أن تكون شمطة ، وحوله قوم جلوس يقص عليهم ، فقلت : يا جبريل من هذا ؟ قال : هارون المحب في قومه . » وذكر الحديث .

قال القرطبي : فهذه نبذة مختصرة من أحداث الاسراء خارجة عن الصحيحين ذكرها أبو الربيع سليمان بن سبع بكما لها في كتاب (شفاء الصلوة) له . ولا خلاف بين أهل العلم وجماعة أهل السير أن الصلاة انما فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في حين الاسراء حين عرج به الى السماء . واختلفوا في تاريخ الاسراء وهيئة الصلاة ، وهل كان اسراء بروحه أو جسده ، فهذه ثلاث مسائل تتعلق بالآية ، وهي مما ينبغي الوقوف عليها والبحث عنها ، وهي أهم من سرد تلك الأحاديث ، وأنا أذكر ما وقعت عليه فيها من أقاويل العلماء واختلاف الفقهاء بعون الله تعالى .

فالمسألة الأولى : - وهي هل كان اسراء بروحه وجسده ؟ اختلف في ذلك السلف والخلف ، فذهبت طائفة الى انه اسراء بالروح ، ولم يفارق شخصه مضجعه ، بأنها كانت رؤيا رأى فيها الحقائق ، ورؤيا الأنبياء حق . ذهب الى هذا معاوية وعائشة ، وحكى عن الحسن وابن اسحق ، وقالت طائفة : كان الاسراء بالجسد يقظة الى بيت المقدس ، والى السماء بالروح ، واحتجوا بقوله تعالى : « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى » فجعل المسجد الأقصى غاية الاسراء . قالوا : ولو كان الاسراء بجسده الى زائد على المسجد الأقصى لذكره ، فانه كان يكون أبلغ في المدح . وذهب معظم السلف والمسلمين الى أنه كان اسراء بالجسد وفى اليقظة ، وأنه ركب البراق بمكة ، ووصل الى بيت المقدس ، وصلى فيه ثم أسرى بجسده ، وعلى هذا تدل الأخبار التى أشرنا اليها والآية . وليس فى الاسراء بجسده وحال يقظته استحالة ، ولا يعنى عن الظاهر والحقيقة الى التأويل الا عند الاستحالة .

ولو كان مناما لقال : بروح عبده ، ولم يقل : بعبده . وقوله : « ما زاع البصر » (١) وما ظنى « يدل على ذلك . ولو كان مناما لما كانت فيه آية ولا معجزة ، ولما قالت له أم هانئ : لا تصحت الناس فيكذبوك ، ولا فضل أبو بكر بالتصديق ، ولما أمكن قريشا التشنيع والتكذيب ، وقد كذبت قريش فيضا أخبر به حتى اوتقتل أقوام كانوا آمنوا ، فلو كان بالرؤيا لم يستنكر ، وقد قالم المشركين : ان كنت صادقا فخيرنا عن غيرنا أين لقيتها ؟ قال : « بمكان كذا وكذا مررت عليها ففرع فلان » ف قيل له : ما رأيت يا فلان ؟ فقال : ما رأيت شيئا غير أن الابل قد نضرت ، قالوا : فأخبرنا متى تأتينا العين ؟ قال : « تأتاكم يوم كذا وكذا » قالوا : أية ساعة ؟ قال : « ما أدري ، ظلوع الشمس من هنا أسرع أم طلوع العير من هنا » فقال رجل : ذلك اليوم هذه الشمس قد طلعت ، وقال رجل : هذه عيركم قد طلعت ، واستخبروا النبي صلى الله عليه وسلم عن صفة بيت المقدس فوصفه

(١) الآية ١٧ من سورة النجم .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الاسراء .

لهم ، ولم يكن رآه قبل ذلك . وروى الصحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد رأيته في الحجر » قرش نسألني عن مسراي فسألته عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها فكربت كرباً ما كربت مثله قط - قال - فرفعه الله لي أنظر إليه ، فما سألتني عن شيء الا أنبأتهم به » الحديث .

وقد اعترض على قول عائشة ومعاوية : « انما أسرى بنفس النبي صلى الله عليه وسلم » بأنها كانت صغيرة لم تشاهد ولا حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما معاوية فكان كافراً في ذلك الوقت غير مشاهد للحال ، ولم يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن أراد الزيادة على ما ذكرنا فليقف على (كتاب الشفا) للقاضي عياض يجد من ذلك الشفاء .

وقد احتج لعائشة بقوله تعالى : « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك (١) الا فتنة للناس » فسمها رؤيا . وهذا يردده قوله تعالى : « سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا » ولا يقال في النوم أسرى ، وأيضا فقد يقال لرؤية العين رؤيا ، وفي نصوص الأخبار الثابتة دلالة واضحة على أن الاسراء كان بالبدن ، وإذا ورد الخبر بشيء هو مجوز في العقل في قدرة الله تعالى فلا طريق الى الانكار ، لا سيما في زمن خرق العوائد ، وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم معارج ، فلا يبعد أن يكون البعض بالرؤيا ، وعليه يحمل قوله عليه السلام في الصحيح : « بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان » الحديث . ويحتمل أن يرد من الاسراء الى النوم والله أعلم .

المسألة الثانية - في تاريخ الاسراء ، وقد اختلف العلماء في ذلك أيضا ، واختلف في ذلك على ابن شهاب ، فروى عنه يونس عن عروة عن عائشة قالت : توفيت خديجة قبل أن تفرض الصلاة . قال ابن شهاب : وذلك بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بسبعة أعوام . وروى عنه الواقفي قال : أسرى به بعد مبعثه بخمسة سنين . قال ابن شهاب : وفرض الصيام بالمدينة قبل بدر ، وفرضت الزكاة والحج بالمدينة ، وحرمت الخمر بعد أحد . وقال

(١) الآية ٦ من سورة الاسراء .

ابن اسحق : أسرى به من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى وهو بيت المقدس ، وقد فشا الاسلام بمكة في القبائل • وروى عنه يونس بن بكير قال : صلت خديجة مع النبي صلى الله عليه وسلم • قال أبو عمر ابن عبد البر : وهذا يدل على أن الإسرائ كان قبل الهجرة بأعوام ، لأن خديجة قد توفيت قبل الهجرة بخمس سنين ، وقيل : بثلاث وقيل : بأربع • وقول ابن اسحق مخالف لقول ابن شهاب • وقال ابن القاسم الذهبي في تاريخه : أسرى به الى السماء بعد مبعثه بشمانية عشر شهرا • قال أبو عمر : لا أعلم أحدا من أهل السير قال ما حكاه الذهبي ^(١) ، ولم يسند قوله الى أحد ممن يضاف اليه هذا العلم منهم ، ولا رفعه الى من يحتج به عليهم • هكذا أفاده القرطبي في جامعہ •

أما اللغات فقلوه : « أسرى بعبده » أسرى فيه لغتان : أسرى وأسرى كسقى وأسقى قال الشاعر :

أسرت عليه من الجوزاء سارية تزجى الشمال عليها جامد البرد
وقال الآخر :

حى النضيرة ربة الخدر أسرت الى ولم تكن تسرى
والابراء سير الليل قال الشاعر :

وليلة ذات نوى برت ولم يلتنى من سراها ليت

أما الأحكام فانه لا يجوز لأحد من الكفار دخول الحرم بحال ، وحكى ابن الصباغ أن أبا حنيفة قال : يجوز لهم دخوله ، ولهم أن يقيموا فيه مقام السفر ، ويجوز لهم عنده دخول الكعبة دليلا قوله تعالى : « الباطل المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » ^(١) الآية •

(١) الذهبي هنا هو أبو بكر محمد بن علي بن القاسم وقد توفى في القرن الرابع وهو غير الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى في القرن الثامن والدليل على ذلك كون ابن عبد البر الذي روى عن الأول توفى سنة ٤٨٠ وبعض الناس يخلط بين الذهبيين فانتبه •

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة •

ففيها ثلاثة أدلة • أحدها « انما المشركون نجس » ولم يرد نجاسة الأبدان ، لأنهم اذا أسلوا فهم طاهرون ، واما أراد نجس الأديان ، فطهر الحرم عن دخولهم اليه لشرفه • الثاني : « فلا يقربوا المسجد الحرام » وأراد به الحرم لأن كل موضع ذكر الله تعالى فيه « الحرام » فالمراد به الحرم ، لقوله تعالى : « سبحانه الذي أسرى بعبده ^(١) ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى » وأراد به الحرم ، لأنه أسرى به من بيت خديجة عليها السلام • وقال تعالى : « لتدخلن ^(٢) المسجد الحرام » وقال تعالى : « هديا بالغ الكعبة » وأراد به الحرم • الثالث : أنه تبارك وتعالى قال في سياق الآية : « وان ختم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » واما خافوا العيلة باقطاع المشركين عن التجارة في الحرم ، لا عن المسجد نفسه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يحجن مشرك بعد عامي هذا » •

إذا ثبت هذا فان جاء أحدهم يحمل ميرة الى الحرم خرج اليه من شترى منه ، وان جاء ليسلم أو جاء برسالة خرج اليه من يسمح له أو يتناول منه ، فان قال : لا أؤدى الرسالة الا الى الامام خرج اليه الامام ، ولا يأذن له في الدخول ، فان دخل منهم داخل الى الحرم أخرج ، فان كان عاها أن ذلك لا يجوز عزر ، وان كان جاهلا نهى عن العود ، فان عاد عزر ، فان صالحه الامام على الدخول الى موضع من الحرم بعوض لم يجز ، فان دخل الى ذلك الموضع أخذ منه الامام العوض المشروط عليه ، لأنه قد حصل له المعوض ، وان دخل الى دون ذلك المكان استحق عليه من العوض بقدر ما دخل ، فان مرض أخرج ، وان مات لم يدفن فيه ، لأن جيفته أعظم من دخوله ، فان دفن فيه نبش وأخرج الى الحل الا أن يكون قد تقطع فلا يخرج ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بنقل من مات منهم ودفن فيه قبل الفتح • اذا ثبت هذا ، فان الحرم من طريق المدينة على ثلاثة أميال ، ومن طريق الجعرانة على تسعة أميال ، ومن طريق العراق على سبعة أميال ومن طريق نجد على عرفة تسعة أميال ومن طريق جدة على عشرة أميال • وقد مضى في كتاب الحج تفصيل واسهاب واستيعاب فارجع اليه •

(١) الآية الأولى من سورة الاسراء •

(٢) الآية ٢٧ من سورة الفتح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما دخول ما سوى المسجد الحرام من المساجد فإنه يمنع منه من غير إذن لما روى عياض الأشعري أن أبا موسى وفد إلى عمر ومعه نصراني فأعجب عمر خطه فقال : قل لكاتبك هذا يقرأ لنا كتابا فقال : أنه لا يدخل المسجد ، فقال : لم أجنب هو ؟ قال : لا هو نصراني ، قال : فانتهره عمر « فإن دخل من غير إذن عزربا روت أم غراب قالت : « رأيت عليا كرم الله وجهه على المنبر وبصر بمجوسى فنزل فضربه ، وأخرجه من باب كندة » فإن استأذن في الدخول فإن كان لنوم أو أكل لم يؤذن له ، لأنه يرى ابتذاله تدبنا فلا يحمله من أقداره ، وإن كان لسماع قرآن أو علم - فإن كان ممن يرجى إسلامه - إذن له لقوله عز وجل : « وإن أحد من المشركين استجارك فاجرهُ حتى يسمع كلام الله » ولأنه ربما كان ذلك سببا لإسلامه وقد روى عمر رضى الله عنه سمع أخته تقرأ (طه) فأسلم . وإن كان جنبا ففيه وجهان ، أحدهما : أنه يمنع من المفام فيه لأنه إذا منع المسلم إذا كان جنبا فلأن يمنع المشرك أولى . والثاني : أنه لا يمنع لأن المسلم يعتقد تعظيمه فممنوع ، والمشرك لا يعتقد تعظيمه فلم يمنع وإن وفد قوم من الكفار ولم يكن للإمام موضع ينزلهم فيه ، جاز أن ينزلهم في المسجد ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أنزل سبى بنى قريظة والنضير في مسجد المدينة وربط نمامة بن أنال في المسجد .

الشرح أحاديث الفصل مضت في الفصول المشروحة آنفا .

أما اللغات فقولهُ : (بصر بجوسى) فى اللسان : بصر به بصرا وبصارة وبصارة وأبصره وتبصره نظر اليه هل يبصره ؟ وقال سيبويه : بصر صار مبصرا وأبصره إذا أخبره بالذى وقعت عينه عليه .

أما الأحكام فإن سائر المساجد لا يجوز للكفار دخولها بغير إذن المسلمين ، لأنهم ليسوا من أهلها ، فإن استأذن أحد منهم مسلما فى الدخول - فإن كان للأكل أو للنوم - لم يأذن له فى الدخول وإن كان لسماع قرآن أو وعظ أذن له ، لأنه ربما كان سببا لإسلامه ، وروى أن عمر رضى الله عنه اقترب من باب أخته فسمعها تقرأ سورة طه فأسلم . وقال جبير بن مطعم رضى الله عنه . « سمعت القرآن فكاد قلبى أن يتصدع ، فأسلمت » وكذلك إذا كانت له حاجة إلى مسلم فى المسجد وللمسلم إليه حاجة جاز له أن يدخل إليه ، وإن قدم على الإمام وفد من المشركين - فإن كان للمسلمين

فضول منازل - أنزلهم فيها ، وإن لم يكن لهم فضول منازل - وكان للامام دار مرسومة للوفود - أنزلهم فيها ، وإن لم يكن شيء من ذلك جاز أن ينزلهم في المسجد ، لما رويناه أن النبي صلى الله عليه وسلم شد ثمامة بن أثال الى سارية من سواري المسجد ، ولما قدم سبي قريظة وبنى التضير أنزلهم في المسجد الى أن وجه بهم فيبيعوا . وهل يجوز للمسلم أن يأذن للكافر الجنب في دخول المسجد ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز لأنه اذا منع المسلم الجنب من دخوله وإقامته فيه فلأن يمنع الكافر الجنب منه أولى . والثاني : يجوز له لأن الكافر لا يعتد تعظيمه فلم يمنع منه ، والمسلم يعتد تعظيمه فمنع منه . فان دخل الكافر المسجد من غير إذن ولا حاجة له الى مسلم فيه عزز ان كان عالما ، ولا يعزر ان كان جاهلا ، بل ينهى عن ذلك ، فان عاد عزز لما روى أن عليا رضى الله عنه كان على المنبر فنظر مجوسيا دخل المسجد ، فنزل وضربه وأخرجه . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال الخراسانيون : ان شرط عليه أن لا يدخل عزره ، وإن لم يشرط عليه فهل يعزره ؟ فيه وجهان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يمكن حربي من دخول دار الاسلام من غير حاجة ، لأنه لا يؤمن كيد ، ولعله يدخل للتجسس ، أو شراء سلاح ، فإن استأذن في الدخول لأداء رسالة ، أو عقد ذمة ، أو هدنة ، أو حمل ميرة - وللمسلمين إليها حاجة - جاز الإذن له من غير عوض ، لأن في ذلك مصلحة للمسلمين . وإذا انقضت حاجته لم يمكن من المقام ، فان دخل من غير ذمة ولا أمان فلا إمام ان يختاره ما يراه من القتل ، والاسترقاق ، والخن ، والغداء . والدليل عليه ما روى ابن عباس في فتح مكة ومجيء أبي سفيان مع العباس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان عمر دخل وقال : يا رسول الله هذا أبو سفيان قد أمكن الله منه ، من غير عقد ولا عهد ، فدعنى أضرب عنقه فقال العباس : يا رسول الله انى قد أجرته » ولأنه حربي لا أمان له فكان حكمه ما ذكرناه كالتفسير . وان دخل وادعى انه دخل لرسالة قبل قوله لانه يتعذر إقامة البيعة على الرسالة . وإن ادعى انه دخل بأمان مسلم ففيه وجهان ، أحدهما : أنه لا يقبل قوله ، لأنه لا يتعذر إقامة البيعة على الأمان . والثاني : أنه يقبل قوله وهو ظاهر المذهب ، لأن الظاهر أنه لا يدخل من غير أمان . وإن أراد الدخول لتجارة - ولا حاجة للمسلمين إليها - لم يؤذن له الا بعالم يؤخذ من

تجارته ، لأن عمر رضى الله عنه أخذ العشر من أهل الحرب ، ويستحب أن لا ينقص عن ذلك ، اقتداء بعمر رضى الله عنه ، فإن نقص باجتهاده جاز ، لأن أخذه باجتهاده فكان تقديره إليه ، ولا يؤخذ ما يشترط على الذمي في دخول الحجاز في السنة إلا مرة ، كما لا تؤخذ الجزية منه في السنة إلا مرة ، وما يؤخذ من الحربى في دخول دار الاسلام فيه وجهان ، أحدهما : أنه يؤخذ في كل سنة مرة كاهل الذمة في الحجاز . والثانى : أنه يؤخذ في كل مرحلة لأن الذمي تحت يد الإمام ، ولا يفوت ما شرط عليه بالتأخير ، والحربى يرجع الى دار الحرب ، فإذا لم يؤخذ منه فات ما شرط عليه ، وإن شرط أن يؤخذ من تجارته أخذ منه ، باع أو لم يبع . وإن شرط أن يؤخذ من ثمن تجارته فكسد المتاع ولم يبع لم يؤخذ منه ، لأنه لم يحصل الثمن . وإن دخل الذمي الحجاز أو الحربى دار الاسلام ولم يشترط عليه في دخوله مال لم يؤخذ منه شيء ، ومن أصحابنا من قال : يؤخذ من تجارة الذمي نصف العشر ، ومن تجارة الحربى العشر ، لأنه قد تقرر هذا في الشرع بفعل عمر رضى الله عنه ، فحمل مطلق العقد عليه ، والمذهب الأول ، لأنه إيمان من غير شرط المال فلم يستحق به مال كالهدنة .

الشرح يمنع أهل الحرب من دخول دار الاسلام بغير إذن الامام لأن في دخولهم ضررا على المسلمين ، لما في ذلك من تعرض مرافق المسلمين للدمار ، أو التجسس عليها ومعرفة مكانها وحصر أجنادهم ومواطن قوتهم ، وسرقة أسرارهم ومبتكراتهم ، وما عندهم من أسباب العلم والتقدم على غيرهم من الأمم إن شاء الله ، وربما يتسللون الى بلاد المسلمين فيكثر سوادهم ، ويتجمع منهم عدد يشكل خطرا على أرض المسلمين ، كما تسلل اليهود الى أرض فلسطين أحادا وجماعات صغيرة حتى صار منهم أمة يهودية أجلت المسلمين عن ديارهم ، واغتصبت ييوتهم وبساتينهم وسككهم ومدنهم وقراهم ، ثم تحصنوا وتسلحوا بمعدات مهلكات ، وأدوات فاتكات ، وانقضوا على عصبة الموحدين ففتكوا بالألوف منهم في معركة لا تنسى ، وخسة في جبين اليهود لا تمحى ، وما نحن أولاء ، تعاني الساعة التى أكتب فيها هذا الشرح . اغتصابهم لظور سيناء اظاهرة وبيت المقدس الحرام ، وبلاد كانت معاقد ومساجد ومدارس للعلم والدين كغزة بلدة الامام الشافعى والتى فيها وند ورتع صغيرا ، وعستان بلدة ابن حجر حافظ الدنيا وأمير المؤمنين في الحديث ، وطبرية بلدة الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة الطبرانى الامام سليمان اللخمي ، فاللهم انا نجعلك في

نحورهم ، ونعوذ بك من شرورهم ، واجعل الكرة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، على اليهود ومن يشد أزركم ، ويعينهم على خير أمة أخرجت للناس - أمة نبيك المصطفى ، وحبيبك المجتبي .

يقول : فان دخل منهم رجل الى دار الاسلام سئل فان قال : دخلت بغير أمان ^(١) ولا رسالة ؛ كان الامام فيه بالخيار بين القتل والاسترقاق والمن والقداء ، لأن عمر رضى الله عنه حين رأى ابا سفيان بن حرب قال : الحمد لله الذى أمكن منك من غير أمان ولا ايمان دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ؛ فقال العباس رضى الله عنه : قد أمتته .

وان قال : دخلت يرسل قبلى قوله ، لأنه يتعذر اقامة البيعة على الرسالة اذا كانت شفوية وان قال : دخلت بأمان مسلم ففيه وجهان أحدهما : يقبل قوله ، لأن الظاهر أنه لا يدخل بغير أمان . والأصل حقن دمه . والثاني : لا يقبل قوله ، لأنه يمكنه اقامة البيعة على الأمان ، والأول أصح . وان استأذن رجل منهم الامام فى الدخول فان كان للمسلمين مصلحة فى دخوله - بأن يدخل لأداء رسالة ، أو عقد ذمة أو هدنة ، أو حل متاع يحتاجه المسلمون - جاز له أن يأذن له فى الدخول بغير عوض يؤخذ منه ، وان كان لتجارة لا يحتاج اليها المسلمون فالمستحب للامام أن يأذن لهم فى الدخول ، ويشترط عليهم عشر تجارتهم ، لأن عمر رضى الله عنه يأذن لهم فى الدخول ، واشترط عليهم عشر تجارتهم ، وان اشترط عليهم أقل من ذلك أو أكثر جاز ، لأن ذلك الى اجتهاده ، وان رأى أن يأذن لهم فى الدخول بغير شرط عوض جاز ، وان أذن لهم فى الدخول مطلقاً من غير أن يشترط دفع العوض ولا عدمه ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : لا يجوز للامام أن يطالبهم بعوض لأنه إنما يستحق العوض عليهم بالشرط ولم يشترط ، فهو كما لو أذن لهم بغير عوض ، ومنهم من قال : يستحق عليهم العشر ، لأن مطلق الاذن يحصل على المعروف فى الشرع ، وقد تقرر ذلك بفعل عمر رضى الله

(١) يمكن أن يكون الأمان شيئاً يقوم مقامه الجواز أو الباسبور أو اذن الإقامة أو حق اللجوء أو ما الى ذلك من أنواع كان اول من شرعها وسن أصولها ديننا الحنيف .

عنه فحمل الاطلاق عليه . هذا مذهبا . وقال ابو حنيفة : ان من عر
الحرب لا يأخذون من المسلمين العشر اذا دخلوا بلادهم لم يأخذ الامام منهم
شيئا ، وان كانوا يأخذون من المسلمين العشر أخذ منهم الامام العشر .
دليلنا أن عمر رضى الله عنه أخذ منهم العشر ، ولم يقل أنه سأل هل يأخذون
من المسلمين العشر أو لا يأخذون ؟ ولا مخالف له في الصحابة وأما أهل
الذمة فيجوز لهم أن يتجروا في بلاد الاسلام بغير عوض يؤخذ منهم . اذا
أن يشترط عليهم مع الجزية ان اتجروا في بلاد الاسلام أخذ منهم نصف
العشر ، فيجب عليهم ذلك ، لما روى أن عمر رضى الله عنه شرط على أهل
الذمة مع الجزية ان اتجروا في بلاد الاسلام نصف العشر من تجارتهم . واما
دخولهم أرض الحجاز للتجارة فهم كأهل الحرب اذا دخلوا دار الاسلام
للتجارة ، وقد مضى . وان دخل أهل الذمة أرض الحجاز لتجارة لا يحتاج
المسلمون اليها ولم يشترط عليهم الامام عوضا ولم يشترط أنهم يدخلون
بغير عوض فهل يجب عليهم نصف عشر تجارتهم ؟ فيه وجهان ، كما قلنا في
أهل الحرب اذا دخلوا بلاد الاسلام من غير شرط ، وما يؤخذ من أهل الذمة
بالشرط لدخولهم أرض الحجاز أو تجارتهم في بلاد الاسلام أن يشترط
عليهم فانه يؤخذ منهم في السنة مرة كما قلنا في الجزية ، وأما ما يؤخذ من
أهل الحرب لدخولهم دار الاسلام ففيه وجهان أحدهما : يؤخذ منهم في
السنة مرة كما قلنا في أهل الذمة . والثاني : يؤخذ منهم في كل مرة يدخلون
لأن أهل الذمة في قبضته ، لا يضيع الحق بتأخيرهم وأهل الحرب ليسوا في
قبضته ، فلا يؤمن أن يتجروا أكثر السنة ، فاذا قاربوا آخر السنة رجعوا
الى دار الحرب لا يعودون ، فيضيع المال المتروك عندهم . وما الذي يؤخذ
منهم ؟ ينظر في الامام ، فان شرط عليهم أن يأخذ من تجارتهم أخذ من متاعهم
الذي معهم ، سواء باعوه أو لم يبيعوه ، وان شرط أن يأخذ من تسن
تجارتهم ، فان باعوه أخذ منهم ، وان كسدهم ولم يبيعوه لم يأخذ منهم شيئا .

فرع اذا أخذ الامام من أهل الحرب العشر أو من أهل الذمة
يصف العشر ، كتب لهم كتابا بما أخذ . لأنه ربما مات الامام وخلف غيره
فيطالبهم ، فاذا كان معهم كتاب لم يطالبهم بشيء . قال الشافعي رضى الله

عنه : وأحب للامام أن يجدد في كل وقت وثائق أهل الذمة ، وأهل الحرب ،
بما كان بينهم من ذمة وجزية وأمان ، وفي أي وقت استوفى ذلك ، ليكون
ظاهرا يرجع اليه ، ويشهد على ذلك ، لأنه ربما مات الشهود الأولون ، كما
يستحب للقضاة تجديد السجلات والوقوف والاشهاد عليها ، وكلما مضى
وقت يخاف فيه موت الشهود ، لأن لدينا شروطها • والله تعالى أعلم
بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الهدنة

لا يجوز عقد الهدنة لأقلية أو صقع عظيم إلا للإمام ، أو لمن فوض اليه الإمام ، لأنه لو جعل ذلك إلى كل واحد لم يؤمن أن يهادن الرجل أهل أقلية والمصلحة في قتالهم ، فيعظم الضرر ، فلم يجوز إلا للإمام ، أو للنائب عنه . فإن كان الإمام مستظها نظرت - فإن لم يكن في الهدنة مصلحة - لم يجوز عقدها لقوله عز وجل : « ولا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم (١) » وإن كان فيها مصلحة بأن يرجو إسلامهم ، أو بذل الجزية ، أو معاونتهم على قتال غيرهم ، جاز أن يهادن أربعة أشهر ، لقوله عز وجل : « براءة من الله (٢) » ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » ولا يجوز أن يهادنهم سنة فما زاد ، لأنها مدة يجب فيها الجزية ، فلا يجوز إقرارهم فيها من غير جزية ، وهل يجوز فيما زاد على أربعة أشهر وما دون سنة ؟ فيه قولان أحدهما : أنه لا يجوز لأن الله تعالى أمر بقتال أهل الكتاب إلى أن يعطوا الجزية لقوله تعالى : « قتلوا الذين (٣) لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله » وأمر بقتال عبدة الأوثان إلى أن يؤمنوا لقوله عز وجل : « فاقتلوا المشركين (٤) حيث وجدتموهم » ثم أذن في الهدنة في أربعة أشهر وبقي ما زاد على ظاهر الآيتين والقول الثاني : أنه يجوز لأنها مدة تقصر عن مدة الجزية ، فجاز فيها عقد الهدنة كاربعة أشهر وإن كان الإمام غير مستظهر ، بأن كان في المسلمين ضعف وقلة ، وفي المشركين قوة وكثرة أو كان الإمام مستظها لكن العدو على بعد ويحتاج في قصدهم إلى مؤنة مجحفة ، جاز عقد الهدنة إلى مدة تدعو إليها الحاجة ، وأكثرها عشر سنين ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هادن قريشا في الحديبية عشر سنين » ولا يجوز فيما زاد على ذلك ، لأن الأصل وجوب الجهاد إلا فيما وردت فيه الرخصة ، وهو عشر سنين ، وبقي ما زاد على الأصل وإن عقد على عشر سنين وانقضت - والحاجة باقية - استأنف العقد فيما تدعو الحاجة إليه ، وإن عقد على أكثر من عشر سنين بطل فيما زاد على العشر ، وفي العشر قولان بناء

(١) الآية ٣٥ من سورة محمد .

(٢) الآية الأولى من سورة التوبة .

(٣) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٥ من سورة التوبة .

على تفريق الصفقة في البيع ، وإن دعت الحاجة الى خمس سنين لم تجز الزيادة عليها . فان عقد على ما زاد على الخمس سنين بطل العقد فيما زاد ، وفي الخمس فولان ، فان عقد الهبة مطلقا من غير مدة لم يصح ، لأن إطلاقه يقتضي التأييد ، وذلك لا يجوز . وإن هادن على أن له أن ينقض إذا شاء جاز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وادع يهود خيبر وقال : « أقركم ما أقركم الله » وإن قال غير النبي صلى الله عليه وسلم : هادنتكم الى أن يشاء الله تعالى ، وقررتكم ما أقركم الله تعالى ، لم يجز ، لأنه لا طريق له الى معرفة ما عند الله تعالى ، ويخالف الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعلم ما عند الله تعالى بالوحى ، وإن هادنتهم ما شاء فلان وهو رجل مسلم أمين عالم ؛ له رأى جاز ، فان شاء فلان أن ينقض نقض ؛ وإن قال : هادنتكم ما شئتم لم يصح ، لأنه جعل الكفار محكمين على المسلمين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الاسلام يعلو ولا يعلى » ويجوز عقد الهبة على مال يؤخذ منهم لأن في ذلك مصلحة للمسلمين ، ولا يجوز بمال يؤدى اليهم من غير ضرورة ؛ لأن في ذلك الحاق صغار بالاسلام فلم يجز من غير ضرورة فان دعت الى ذلك ضرورة بأن احاط الكفار بالمسلمين وخافوا الاصطلام أو أسروا رجلا من المسلمين وخيف تعذيبه ، جاز بذل المال لاستنقاذه منهم ؛ لما روى ابو هريرة رضى الله عنه أن الحرث بن عمرو الغطفاني رئيس غطفان قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان جعلت لى شطر ثمار المدينة والا ملائها عليك خيلا ورجلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حتى أشاور السعديين يعنى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وأسعد بن زرارۃ ؛ فقالوا : ان كان هذا بامر من السماء فتسليم لأمر الله عز وجل ، وإن كان براك فرأينا تبسع لراك وإن لم يكن بامر من السماء ولا براك فوالله ما كنا نعطيهم في الجاهلية ثمرة الا شراء أو قراء وكيف ؟ وقد أعزنا الله بك . فلم يعطهم شيئا ، فلم يجز عند الضرورة لما رجع الى الانتصار ليدفعوه ان رأوا ذلك ، ولأن ما يخاف من الاصطلام وتعذيب الأسير أعظم في الضرورة من بذل المال فجاز دفع أعظم الضررين بأخفهما ، وهل يجب بذل المال ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين في وجوب الدفع عن نفسه ، وقد بيناه في الصول . فاذا بذل لهم على ذلك مال لم يملكوه لأنه مال مأخوذ بغير حق فلم يملكوه كما مأخوذ بالقهر .

الشرح قوله تعالى : « ولا تهنوا وتدعوا الى السلم » اختلف العلماء فيها ، فقال بعضهم : انها ناسخة لقوله تعالى : « وأن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله »^(١) هكذا قال ابن عباس ، وقيل : هي منسوخة بقوله تعالى : « وأن جنحوا للسلم » وقيل هي محكمة . والآيتان نزلتا

(١) الآية ٦١ من سورة الانفال .

في وقتين مختلفي الحال • وقيل : ان قوله : « وان جنحوا للسلم » مخصوصة في قوم بأعيانهم ، والأخرى عامة • فلا يجوز مهادنة الكفار الا عند الضرورة • هكذا أفاده القرطبي • أما قوله تعالى : « براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم - الآية » قال سعيد بن جبير : سألت ابن عباس عن سورة براءة فقال : تلك الفاضحة ما زال ينزل : ومنهم ، ومنهم ، حتي خفنا ألا تدع أحدا • قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم : هذه السورة نزلت في غزوة تبوك ، ونزلت بعدها • وفي أولها نبذ عهد الكفار اليهم • وفي السورة كشف أسرار المنافقين وتسمى الفاضحة ، والبحوث ، لأنها تبحث عن أسرار المنافقين • وتسمى المبعثرة ، والبعثرة : البحث •

وذكر محمد بن اسحق ومجاهد وغيرهما : أن هذه الآية نزلت في أهل مكة • وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح قريشا عام الحديبية على أن يضمنوا الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض ، فدخلت خزاعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل بنو بكر في عهد قريش فعدت بنو بكر على خزاعة ونقضوا عهدهم • وكان سبب ذلك لما كان لبنى بكر عند خزاعة قبل الاسلام بمدة ، فلما كانت الهدنة المنعقدة يوم الحديبية آمن الناس بعضهم بعضا ، فاغتنم بنو الدليل من بنى بكر - وهم الذين كان الدم لهم - تلك الفرصة وغفلة خزاعة ، وادراك ثار بنى الأسود بن رزن ، الذين قتلهم خزاعة ، فخرج نوفل بن معاوية الديلي فيمن أطاعه من بنى بكر بن عبد مناة ، حتى بيتوا خزاعة واقتتلوا ، وأعانت قريش بنى بكر بالسلاح ، وقوم من قريش أعانواهم بأنفسهم ، فانهزمت خزاعة الى الحرم ، فكان ذلك نقضا للصلح الواقع يوم الحديبية ، فخرج عمرو بن سالم الخزاعي وبديل بن ورقاء الخزاعي وقوم من خزاعة ، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغيثين به فيما أصابهم به بنو بكر وقريش •

وأنشد عمرو بن سالم فقال :

يا رب انى ناشد محمدا	حلف أيننا وأيه الأملدا
كنت لنا أباً وكننا ولدا	نمت أسلمنا ولم تنزع يدا

فانصبر هداك الله نصرأ أعتدا	واذع عباد الله يأتوا مددا
فيهم رسول الله قد تجردا	أبيض مثل الشمس يمتو صعدا
ان سيم خسفا وجهه تربدا	في فيلق كالبحر يجرى مزبدا
ان قريشا أخلقوك الموعدا	ونقضوا ميثاقك المؤكدا
وزعموا أن لست تدعو أحدا	وهم أذل وأقل عددا
هم يتولنا بالوتير هجدا	وقتلونا ركعا وسجدا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نصرت ان لم أنصر بني كعب » ثم نظر الى صحابة فقال : « انها لتستهل لنصر بني كعب » يعنى خزاعة . وقال صلى الله عليه وسلم لبيد بن ورقاء ومن معه : « ان أبا سفيان سيأتى ليشد العقد ويزيد فى الصلح ، وسينصرف بغير حاجة » فندمت قريشى على ما فعلت ، فخرج أبو سفيان الى المدينة ليستديم العقد ، ويزيد فى الصلح : فرجع بغير حاجة كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجهز النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ففتحها الله عليه وذلك فى رمضان سنة ثمان ، فلما بلغ هوازن فتح مكة جمعهم مالك بن عوف على ما عرفت فى الفصول السابقة الى أن فتح الطائف . ثم عاد الى المدينة ومكث فيها ذا الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وربيع الآخر وجمادى الأولى وجمادى الآخرة ^(١) وخرج فى رجب سنة تسع بالمسلمين الى غزوة الروم غزوة تبوك . وهى آخر غزواته صلى الله عليه وسلم قال ابن جريج عن مجاهد : لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك أراد الحج ثم قال : « انه يحضر البيت عراة مشركون يطوفون بالبيت ، فلا أحب أن أحج حتى لا يكون ذلك » فأرسل أبا بكر أميرا على الحج ، وبعث معه بأربعين آية من صدر سورة براءة ليقرأها على أهل الموسم ، فلما خرج دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليا وقال : « اخرج بهذه القصة فى صدر براءة ، فأذن بذلك فى الناس اذا اجتمعوا » فخرج على على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم العضاء حتى أدرك أبا بكر الصديق بنذى الحليفة . فقال له أبو بكر لما رآه : أمير أو

(١) يذهب بعض الناس الى تسمية ربيع الآخر ربيع الثانى وجمادى الآخرة بجمادى الثانية وهذا خطأ لم يسمع من العرب .

مأمور ؟ فقال : بلى مأمور ثم نهضا ، فأقام أبو بكر للناس الحج على منازلهم التي كانوا عليها في الجاهلية • وفي سنن النسائي عن جابر بن عبد الله : وأن عليا قرأ على الناس « براءة » حتى ختمها قبل يوم التروية بيوم ، وفي يوم عرفة وفي يوم النحر عند انقضاء خطبة أبي بكر في الثلاثة الأيام • فلما كان يوم النفر الأول قام أبو بكر فخطب الناس ، فحدثهم كيف ينفرون وكيف يرمون ، يعلمهم مناسكهم ، فلما فرغ قام على فقرأ على الناس (براءة) حتى ختمها ، وقال سليمان بن موسى : لما خطب أبو بكر بعرفة قال : قم يا علي فاد رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام على ففعل ، وروى الترمذي عن زيد بن شبيب قال : سألت عليا بأي شيء بعثت في الحج ؟ قال : بعثت بأربع : ألا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فهو إلى مدته ، ومن لم يكن له عهد فأجله أربعة أشهر ، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا • قال : هذا حديث حسن صحيح • وأخرجه النسائي وقال : فكنيت أنادي حتى صحل صوتي •

أما خبر صلح الحديبية فقد أخرجه البخاري وأحمد مطولا عن عروة بن الزبير عن مروان والمسور بن مخرمة ، وأخرجه البخاري عن الزهري وأخرجه ابن عائذ في المغازي والحاكم في الاكلیل ورواه ابن اسحق في مغازيه ، وروى بمضه ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع • أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الطبراني وابن اسحاق في مغازية •

أما اللغات فالهدنة مشتقة من تهادن الأبر استقام ، وهدنت القوم هدنا من باب قتل سكتهم عنك ، أو عن شيء بكلام أو بإعطاء عهد ، وهدنت الصبي سكتته أيضا : وهدنته مهادة صالحته ، وتهادنوا ، وهدنة على دخن أي صلح على فساد • وقال ابن بطال : أصل الهدنة السكون يقال : هدن يهدن هدونا إذا سكن ، وهدنة أي سكتة يتعدى ولا يتعدى وهدنته صالحته والاسم منه الهدنة والموادة بمعنى المهادة ومعناها المتاركة والوداع مفارقة ومتاركة يقال : دعه أي اتركه ، ولا يستعمل منه ماض ولا مصدر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول اه •

وقوله : (لاقليم أو صقع) الاقليم واحد الأقاليم السبعة عند القدماء ،
وهي تطلق اليوم على الجهات والنواحي من أى قطر كالصقع سواء بسواء .
يقال : فلان من أهل هذا الصقع أى من أهل هذه الناحية .

وقوله : (مستظهرا) يعنى ظاهرا عليهم فاهرا لهم قال تعالى : « فأيدنا
الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين ^(١) » .

قوله : (ولا تهنوا) وهن يهن وهنا من باب وعد أى ضعف فهو واهن
في الأمر ، والعمل ، والبدن . ووهنته أضعفته يتعدى ولا يتعدى في لغة
فهو موهون البدن . وقوله : (وتدعوا الى السلم) والسلم بكسر السين
وفتحها الصلح يذكر ويؤنث ، وهو ترك الحبوب . وقوله : (وإن جنحوا)
جنح الى الشيء يجنح ، وجنح جنوحا من باب قعد لغة : مال ، وجنح الليل
بضم الجيم وكسرهما ظلامه واختلاطه ، وجنح الطريق بالكسر جانبه . قوله :
(براءة) برء من العيب خلص منه ، مثل سلم وزنا ومعنى .

قال ابن بطال : وهو الخروج من الشيء والمفارقة له . قوله : (فسيحوا
في الأرض) ليس أبلغ في الأمان من أن يسيح المرء في الأرض فلا يجد إلا
الدعة والأمان والحرية والأطمئنان ، ألا ترى أن العرب أطلقت هذا اللفظ
على الماء اذا سرى حيثما اتفق فيقال ساح الماء فهو سيحان ومنه نهر سيحان
أو سيحون .

قوله : (الاصطلام) صلمت الأذن من باب ضرب استأصلتها قطعاً ،
واصطلمتها كذلك ، وسلم الرجل صلحا من باب تعب استوصلت أذنه فهو
أصلم ، أفاده في المصباح . والمعنى هنا الاستئصال بالقتل ، والطاء هنا
للطلب بدل التاء لمجاورتها للمصاد .

أما الأحكام فقد قال القاضي العمراني في البيان : والمهادنة والمعاهدة
والمواعدة شيء واحد وهو العقد مع أهل الحرب على الكف عن القتال مدة
بعوض وبغير عوض ، والأصل فيه قوله تعالى : « براءة من الله ورسوله

(١) الآية ١٤ من سورة الصف .

الى الذين عاهدتم من المشركين ، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ^(١) - الى قوله تعالى - فآثموا اليهم عهدهم الى مدتهم » اهـ •

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح سهل بن عمرو على ترك القتال عشر سنين •

إذا ثبت هذا فانه يصح عقد الهدنة لجميع المشركين أو الصقح للإمام أو للوالى من قبله على اقليم يهادن أهل اقليم ، فأما آحاد الرعية فلا يجوز ايم ذلك ، لأن ذلك من الأمور العظام التى تتعلق بمصلحة المسلمين ، فلو جوزنا ذلك الآحاد الرعية لتعطل الجهاد ، فاذا أراد الامام أن يعقد الهدنة مع جميع المشركين أو مع أهل اقليم أو صقح عظيم نظرت - فان كان مستظهما عليهم ولم ين مصلحة في عقد الهدنة - لم يجز عقدها ، بل يقاتلهم الى أن يسلموا أو يبذلوا له الجزية ان كانوا من أهل الكتاب لقوله تعالى : « جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ^(١) » ولقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » الآية ^(٢) • فأمر بالجهاد والقتال والأمر يحمل على الوجوب ، ولقوله تعالى : « ولا تهنوا وتدعوا الى السلم وأنتم الأعلون ^(٣) » وان رأى الامام مع استظهاره المصلحة في الهدنة بأن يرجو أن يسلموا أو يبذلوا الجزية أو يعينوه على قتال غيرهم ؛ جاز أن يعقد الهدنة أربعة أشهر فما دونها ، لقوله تعالى : « براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » قال الشافعى رحمه الله : وكان ذلك في أقوى ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة هرب منه صفوان بن أمية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سح في الأرض أربعة أشهر » وكان مستظهما عليه وعلى جميع الكفار ، وانما كان يرجو اسلامه فأسلم بعد ذلك • ولا يجوز للإمام أن يعقد الهدنة مع استظهاره سنة فما زاد لقواه

(١) الآية الأولى من سورة التوبة •

(٢) الآية ٤١ من سورة التوبة •

(٣) الآية ٢٩ من سورة التوبة •

(٤) الآية ٢٥ من سورة محمد •

تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ^(١) » وهذا عام في جميع الأوقات الا ما خصه الدليل ، ولأن السنة مدة يجب فيها الجزية فلم يجوز اقرارهم من غير جزية ، وهل يجوز عقد الهدنة فيما زاد على أربعة أشهر ودون السنة ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يجوز لعموم الأمر في القتال الا ما خصه الدليل ، ولم يرد الدليل الا في أربعة أشهر . والثاني : يجوز لأنها مدة الجزية فجاز فيها عقد الهدنة كأربعة أشهر ، وان كان الامام غير مستظهر على المشركين اما لقلّة عدد المسلمين وكثرة المشركين ، أو لضعف في صفوف المسلمين في القتال أو لقلّة ما في يده من المال بالنسبة لما يحتاج اليه من المال في قتالهم ، فللامام أن يهادنهم لقوله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » والسلم صلح ، وله أن يهادنهم مع استظهارهم حسبما يرى فيه المصلحة من السنة وما زاد عليها الى عشر سنين ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح سهيل بن عمرو في الحديبية على ترك القتال عشر سنين ، فمن عروة بن الزبير عن المسرر ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية حتى اذا كان ببعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان خالد بن الوليد بالغيم في خيل لقريش طليعة ، فخذوا ذات اليمين ، فوالله ما شعر بهم خالد حتى اذا هم بقترة ^(٢) فانطلق يركض نذيرا لقريش ، وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به ناقته ، فقال الناس : حل حل ^(٣) ، فألحت ، فقالوا : خلأت القصواء ، خلأت القصواء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما خلأت وما ذاك لها بخلق ، ولكن حبسها حابس الفيل ، قال : والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله الا أعطيتهم اياها ، ثم زجرها فوثبت ، قال : فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على ثمد ^(٤) قليل يتبرضه الناس تبرضا ^(٥) ، فلم يلبث الناس حتى

(١) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٢) القترة : الغبار الاسود .

(٣) حل حل : كلمة تقال للناقة اذا تركت السير وتنون اللام الاولى وتسكن الثانية ويمكن تنوينها مثل : بنح بنح .

(٤) الثمد : حفرة فيها ماء .

(٥) يتبرضه الناس اي يأخذونه قليلا قليلا .

بيظر اللات ان نحن نقر عنه وندعه ، فقال : من ذا ؟ قالوا : أبو بكر فقال :
أما والذي نفسي بيده لولا يد كانت لك عندي ولم أجرك بها لأجبتك قال
رجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلما كلمه أخذ بلحيته والمغيرة بن
شعبة قائم على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه
المغفر ، فكلما أهوى عروة بيده الى لحية النبي صلى الله عليه وسلم ضرب
يده بتصل السيف وقال : أخر يدك ^(١) عن لحية رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرفع عروة رأسه فقال : من هذا ؟ قالوا : المغيرة بن شعبة قال : آى
غدر ، ألسنت أسعى في غدرتك ، وكان المغيرة صاحب قوما في الجاهلية قتلهم
وأخذ أموالهم ، ثم جاء فأسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما
الاسلام فأقبل ، وأما المال فلست منه فى شيء ، ثم ان عروة جعل يرمق
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه قال : فوالله ما تنخم رسول الله
صلى الله عليه وسلم نخامة لا وقعت فى كف رجل منهم فذلك بها وجهه
وجلده ، واذا أمرهم بأمر ابتدروا أمره ، واذا توضع كادوا يقتلون على
وضوئه ^(٢) ، واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده . وما يحدون اليه النظر
تعظيما له ، فرجع عروة الى أصحابه فقال : أى قوم ، والله لقد وفدت على
فيصر وكسرى والنجاشي ، والله أن رأيت ملكا قط تعظمه اصحابه ما يعظم
أصحاب محمد محمدا ، والله أن تنخم نخامة الا وقعت فى كف رجل منهم
فذلك بها وجهه وجلده ، واذا أمرهم ابتدروا أمره ، واذا توضع كادوا يقتلون
على وضوئه ، واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده ، وما يحدون اليه النظر
تعظيما له ، وأنه قد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها ، فقال رجل من بنى
كنانة : دعوني آتة ، فقالوا : آتته فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم
قال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا فلان وهو من قوم يعطسون البدن
فابعثوها له ، فابعثوها له ، واستقبله الناس يلبون ، فلما رأى ذلك قال :
سبحان الله ، ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت ، فلما رجع الى أصحابه
قال : رأيت البدن قد قلدت وأشعرت ، فما أرى أن يصدوا عن البيت ، فقام

(١) كان من عادة العرب اذا اجتمعوا للحديث اخذ الرجل يعبث بلحية
صاحبه رفعا للكلفة بينهما .
(٢) الوضوء بالفتح ماء الوضوء .

رجل منهم يقال له مكرز بن حفص : فقال : دعوني آتته فقالوا : ائنه فلبس
 أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا مكرز بن حفص : وهو
 رجل فاجر ، فيجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيبينما هو يكله جاء
 سهيل بن عمرو - قال معمر : فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل
 قال النبي صلى الله عليه وسلم : قد سهل الله لكم من أمركم قال معمر قال
 الزهري في حديثه : فجاء سهيل بن عمرو فقال : هات أكتب بيننا وبينكم
 كتابا فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل : أما الرحمن فوالله
 ما أدري ما هو ، ولكن اكتب : بسمك اللهم ثم قال : هذا ما قاضي عليه محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سهيل : والله لو كنا نعلم أنك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما صددناك عن البيت ولا فالتناك ، ولكن اكتب :
 محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والله اني لرسول الله وان
 كذبتوني ، اكتب محمد بن عبد الله . قال الزهري وذلك لقوله :
 « لا يسألوني خطبة يعظمون فيها حرمت الله الا أعطيتهم اياها » قال النبي
 صلى الله عليه وسلم : « على أن نخلوا بيننا وبين البيت فخطوف به » قال
 سهيل : والله لا تتحدث العرب انا أخذنا ضغطة ، ولكن ذلك من العام
 المقبل ، فكتب ، فقال سهيل : وعلى الا يأتيتك منا رجل وان كان على دينك
 الا رددته اليانا ، قال المسلمون : سبحان الله ، كيف يرد الى المشركين من جاء
 مسلما ؟ فيبيناهم كذلك اذ جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في
 فيوده ، وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال
 سهيل : هذا يا محمد أول ما قاضيك عليه أن ترده الى . فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم : انا لم ننقض الكتاب بعد . قال : فوالله اذن لا أصلحك على
 شيء أبدا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأجره لي فقال : ما أنا بمجير
 لك ، فقال : بلى فافعل : قال : ما انا بفاعل ، قال مكرز : بلى قد أجرناه لك ،
 قال أبو جندل : أي معشر المسلمين أرد الى المشركين وقد جئت مسلما ؟ ألا
 ترون ما قد لقيت ؟ وكان قد عذب عذابا شديدا في الله . قال فقال عمر بن
 الخطاب : فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : ألسنت نبى الله حقا ؟
 قال : بلى ، قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى . قلت :

فلم نعط الدنيا في ديننا اذن . قال : انى رسول الله ولست أعصيه ، وهو
 ماضى ، قلت : أو ليس كنت تحدثنا أنا سنأتى البيت ونطوف به ؟ قال :
 بلى فأخبرتك أنك تأتية العام ؟ قلت : لا . قال : فانك آتية . ومطوف به :
 قال : فأنت أبا بكر فقلت : يا أبا بكر أليس هذا نبى الله حقا ؟ قال : بلى :
 قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى ، قلت : فلم نعط
 الدنيا في ديننا اذن ؟ قال : أيها الرجل انه رسول الله وليس يعصى ربه . وهو
 ناسره ، فاستمسك بغرزه ، فو الله انه على الحق ، قلت : أليس كان يحدثنا
 أنا سنأتى البيت ونطوف به ؟ قال : بلى ، فأخبرك أنك تأتية العام ؟ قلت :
 لا ، قال : فانك اذن آتية ومطوف به ، قال عمر : فعلت لذلك اعمالا فلما
 فرغ من قضية الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لأصحابه قوموا فانحروا ثم
 احلقوا ، فو الله ما قام منهم أحد حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يبق
 منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ، فقالت أم سلمة :
 يا نبى الله أتجب ذلك ؟ تخرج ولا تكلم أحدا منهم كلمة حتى انتحر بدنك ،
 وتدعو حالقا فيحلقك ، فخرج ولم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك ، نحر
 بدنه ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق
 بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غما ، ثم جاء نسوة مؤمنات ، فأنزل الله
 عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات (١) » حتى
 بلغ : « بعصم الكوافر » فطلق عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشرك ، فتزوج
 أحدهما معاوية بن أبى سفيان والأخرى صفوان بن أمية ، ثم رجع النبى
 صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاءه أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم
 فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا : العهد الذى جعلت لنا ، فدفعه الى الرجلين .
 فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة ، فنزلوا يأكلون تمرا لهم ، فقال أبو بصير
 لأحد الرجلين . والله انى لأرى سيفك هذا فلان جيلا فاستله الآخر ،
 فقال : أجل والله انه لجيد ، لقد جربت به ثم جربت ، فقال أبو بصير أرنى
 أنظر اليه فأمكنه منه فضربه به حتى برد وفر الآخر حتى أتى المدينة ، فدخل
 المسجد يعدو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد روى هذا
 ذكرا ، فلما انتهى الى النبى صلى الله عليه وسلم قال : قتل والله صاحبي .

(١) الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

واني لمقتول ، فجاء أبو بصير فقال : يا نبي الله قد اوفى الله ذمتك فدردني اليهم ثم أنجاني الله منهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ويل أمه مسعر حرب ، لو كان له أحد ، فلما سمع ذلك عرف أنه سيروه اليهم فخرج حتى سيف البحر ، قال وتقلت منه أبو جندل بن سهل فلحق بأبي بصير فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الا نحق بأبي بصير ، حتى اجتمعت منهم عصابة ، فو الله ما يسمعون بعير خرجت لقريش الى الشام الا اعترضوا لها فقتلوهم ، وأخذوا أموالهم ، فأرسلت قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم لما ارسل اليهم فمن اتاه منهم فهو آمن ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم ، وأنزل الله عز وجل : « وهو الذي ^(١) كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم » — حتى بلغ — حمية الجاهلية ، وكانت حسيتم أنهم لم يقرؤا أنه نبي ولم يقرؤا بيسم الله الرحمن الرحيم وحاوا بينه وبين البيت •

وفي لفظ لأحمد : « هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله وسهل بن عمرو على وضع الحرب عشرين ، يأمن فيها الناس ، وفيه : وان بيننا عيه مكفوفة ، وانه لا اغلال ولا اسلال ، وكن في شرفهم حين كتبوا الكتاب أنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه فتواثت بكر فقالوا : نحن في عقد قريش وعهدهم ، وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا جندل اصبر واحتسب فان الله جاعل لك ولن معك من المستضعفين فرجا ومخرجا » •

وقد أخرج البخاري رواية أخرى عن الزهري عن عروة عن عائشة وفيها اسم المرأتين اللتين طلقتا : « قريية بنت أمية وابنة جرويل الخزاعي فتزوج قريية معاوية ، وتزوج الأخرى أبو جهم ، فلما أبى الكفار أن يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم أنزل الله تعالى : « وان فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم ^(٢) » •

إذا ثبت هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم انما هادنهم ، وكان بسكة

(١) الآية ٢٤ من سورة الفتح .

(٢) الآية ١١ من سورة الممتحنة .

مسلمون مستضعفون فهاذهم حتى أظهر من بسكة اسلامه ، وكثر المسلمون وقال الشعبي : لم يكن في الاسلام فتح مثل صلح الحديبية ، هذا ترتيب الشيخ أبي اسحق هنا في المذهب وابن الصباغ في الشامل وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق أن القرآن ورد بجواز الهدنة أربعة أشهر ، وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الهدنة مع سهيل بن عمرو عشر سنين ثم تقضى الهدنة قبل انقضاء العشر . واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال : تقضى النبي صلى الله عليه وسلم للهدنة نسخ للهدنة فيما زاد على أربعة أشهر ، ومنهم من قال : ليس بنسخ وهو الأصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عقد الهدنة سنة ستة من الهجرة ، واعتمر وأخت له قرش مكة وخرجوا منها فقال لهم : انى أريد أن أتزوج فيكم وأطعم ، فقالوا : لا حاجة لنا في طعامكم فخرج ، فخرج الى سرف على عشرة أميال من مكة ، فتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وبنى بها في ذلك الموضع ، وأقام على الهدنة بعد ذلك قدر سنة ، ثم وقع بعد ذلك بين بنى بكر وبين خزاعة شر ، وكانت خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم وبنو بكر حلفاء قرش ، فأعانت قرش حلفاءها على حلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفتضت هديتهم ، فسار اليهم النبي صلى الله عليه وسلم وفتح مكة ، فثبت أن الهدنة فيما زاد على أربعة أشهر غير منسوخة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام على الهدنة قدر سنتين ، فإذا قلنا : أن الهدنة منسوخة فيما زاد على أربعة أشهر لم يجز عقدها فيما زاد على أربعة أشهر إلا لحاجة ولا لضرورة . وإذا قلنا : أنه ليس بمنسوخ . فإن أراد الامام عقد الهدنة لحاجة لا لضرورة — فإن كان الله بعيدا ويخاف سير المشركين في المدة التي عقد الهدنة عليها ، فيه وجهان أحدهما : يجوز عقدها الأقل من سنة ، ولا يجوز الى سنة لأن السنة مدة الجزية ، فلا يجوز اقرارهم فيها من غير عوض ، والثاني : يجوز عقدها لسنة لأنهم إنما لا يجوز اقرارهم في دار الاسلام بغير عوض ، وأما الهدنة فهي كف عن القتال فجاز الى سنة من غير عوض ، وإن كان ذلك لضرورة — فإن كان العدو قد نزل على المسلمين وخافهم الامام — ففي المدة قولان ، أحدهما : لا يجوز الا الى سنة ، والثاني : يجوز الى عشر سنين ، ولا يجوز عقد الهدنة الى أكثر من عشر سنين بحال بلا خلاف على المذهب وقال

أصحاب أبي حنيفة وأحمد : يجوز ذلك على ما يراه الامام ، كما يجوز الصلح على أداء الخراج من غير تقدير مدة . دليلنا : أن الله تعالى أمر بالقتال عاما في جميع الأوقات ، وانما خصصناه بما فام عليه الدليل ، ولم يقم الدليل الا في عشر سنين بفعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية ، فبقى ما زاد على مقتضى عموم الأمر . فان عقد الهدنة الى أكثر من عشر سنين لم يصح العقد فيما زاد على العشر . وهل يصح العقد في العشر ؟ على قولين بناء على تفريق الصفقة ، ومن أصحابنا الخراسانيون من قال : يصح في العشر . ويبطل فيما زاد فولا واحدا . لأنه يجوز فيما بين المسلمين والكفار ما لا يجوز بين المسلمين وحدهم ، والأول هو المشهور .

إذا ثبت هذا فان المسعودي قال : اذا طلب المشركون عقد الهدنة فانظروا أنه لا يجب على الامام عقدها اذ لا منفعة للمسلمين في ذلك ، ومن أصحابنا من قال : اذا رأى المصلحة في ذلك بأن يرجو اسلامهم ، وجب لقوله تعالى : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » (١) .

قوله : (فان عقد الهدنة مطلقا الخ) هذه المسألة جعلتها أن الامام اذا عقد الهدنة مطلقا لم يصح العقد ، لأن الاطلاق يقتضي التأييد ، والهدنة لا يصح عقدها على التأييد . هذا نقل اصحابنا العرافيين . وقال الخراسانيون : يصح العقد ، فان كان الامام مستظها انصرف الى أربعة أشهر في أحد القولين ، والى السنة في الثاني ، وان كان غير مستظهر انصرف العقد الى عشر سنين .

فرع اذا هادنهم الامام الى غير مدة على أن تنقضى متى شاء جاز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر مطلقا ولكن قال : «أقركم ما أقركم الله تعالى» وفي بعض الروايات : «أقركم ما شئنا» فان قال غير النبي صلى الله عليه وسلم : أقركم ما أقركم الله تعالى ، أو الى أن يشاء الله ، لم تصح الهدنة ، لأن ذلك لا يعلم الا بالوحي ، وقد انقطع

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

الوحي بموت النبي صلى الله عليه وسلم ، وان قال : هادتكم الى أن يشاء فلان ، وهو مسلم أمين عاقل ، له رأى ، جاز ، فاذا شاء فلان أن ينقض نقض ، وان قال : هادتكم الى أن تشاءوا أو يشاء رجل منهم ، لم يصح ، لأنه جعل الكفار ممكنين على الاسلام ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الاسلام يعلو ولا يعلى » .

فرع وان دخل رجل من دار الحرب الى دار الاسلام برسالة أو بأمان أو لحمل ميرة يحتاجها المسلمون ، أو تاجرا قال الشيخ أبو حامد : يجوز للامام أن يقره في دار الاسلام ما دون السنة بغير عوض ، لأنه في حكم العقود ، ولا يجوز له أن يقره سنة ، لأن الجزية تجب فيها ، فاذا قارب السنة قال له الامام : اقرارك في بلاد الاسلام سنة بلا عوض لا يجوز ، فان كان وثيا أمره أن يلحق بدار الحرب ، وان كان كتابيا قال له : اما أن تلحق بدار الحرب أو بعقد الذمة وتبذل الجزية . وقال ابن الصباغ : يجوز له أن يقره أربعة أشهر بلا عوض . ولا يجوز له أن يقره سنة بلا عوض ، وهل له أن يقره ما زاد على أربعة أشهر ودون السنة بغير عوض ؟ على القولين في الهدنة مع استظهار الامام .

فرع ويجوز عقد الهدنة الى مدة على أن يؤخذ من الكفار مال ، لأن في ذلك مصلحة للمسلمين ، ان عقد الهدنة على ما يؤخذ من المسلمين - فان لم تكن هناك ضرورة ، ولكن كان الامام محتاجا الى ذلك ، بأن بلغه سير العدو فخافهم ، وكانوا قد ساروا ولم يلتقوا فاذا التقوا لم يظهروا على المسلمين ولا خيف ظهورهم فلا يجوز بذل العوض لهم لقوله تعالى : « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون » (١) - الآية .

قال الشافعي رضى الله عنه : فأخبر الله تعالى أن المؤمنين اذا قتلوا استحقوا الجنة ، فاستوى الحالان في الثواب ، فلم يجز دفع العوض لدفع الثواب ، ولأن في ذلك الحاق صغار المسلمين فلم يجز من غير ضرورة ، وان

(١) الآية ١١ من سورة التوبة .

كان هناك ضرورة بأن أسروا رجلا من المسلمين فيجوز للإمام ولغيره أن يبدل مالا ليخلصه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فادى العقيلي برجلين من أصحابه ، بعد ما أسلم العقيلي واسترق • فدل على جواز بذل المال لاستنقاذ الأسارى من المسلمين ، وإن كان المسلمون في حصن وأحاط المشركون بهم من جميع الجهات — وكان المسلمون قليلا والمشركون كثيرا ، وخاف الإمام هلاك المسلمين ، أو التقوا وخاف الإمام هزيمة المسلمين — فيجوز له في هذه المواضع أن يبدل للمشركين مالا ليركوا قتالهم ، لما روى أن الحارث بن عمرو العطفاني رأس غطفان قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « ان جعلت لى شطر ثمار المدينة والا ملاتها عليك خيلا ورجلا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حتى أشاور السعديين — يعنى سعد بن عباد وسعد ابن معاذ وأسعد بن زرارة رضى الله عنهم ، فشاورهم النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ان كان هذا بأمر من السماء فتسليم لأمر الله ، وإن كان برأيك فرأينا تبع لرأيك ، وإن لم يكن بأمر من السماء ولا برأيك فوالله ما كنا نعطيهم في الجاهلية بسرة ولا ثمرة الا فراء^(١) أو شراء ، فكيف وقد أعزنا الله بالاسلام وبك » وذكر الشيخ أبو حامد ان القبائل لما أحاطت بالمدينة عام الخندق وافق النبي صلى الله عليه وسلم المشركين على أن يجعل لهم ثلث ثمار المدينة على أن ينصرفوا ، ثم استشار سعد بن معاذ رأس الأوس ، وسعد بن عباد رأس الخزرج فأجاباه بنحو ما ذكرناه ، فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فان قيل : ان كان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون مضطرين الى ذلك وقد فعله فلم جاز له تقضه وإن لم يكونوا مضطرين فكيف فعله ؟ فالجواب من وجهين أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم ظن أن الحال حال ضرورة فنقض ما كان فعله ، كما روى أنه « أقطع الأبيض بن حمال ملح مأرب ، فقيل له : انه كالماء العذب من ورده أخذه ، قال : فلا اذن » • لأنه ظن في الابتداء أنه من المعادن التي يحتاج فيها الى العلاج بالحفر والتنقيب فلما تبين له الحال نقض ما كان فعله • والثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عقد الهدنة وبذل المال لهم ،

(١) القراء بفتح القاف هو الاسم من قرية الضيف اقربه قرى بالكسر والقصر وجلبه رمى •

وانما هياا المشركين على ذلك . وهم بالمعتد ، ولما علم قوة بنية الأنصار لم
يمقد لهم ، فلو لم يجز بذل المال لهم عند الضرورة لما شاورهم النبي صلى
الله عليه وسلم لذلك .

إذا ثبت هذا فهل يجب بذل المال عند الضرورة ؟ فيه وجهان بناء على
وجهين في وجوب الدفع عن نفسه بالقتل أو بأكل الميتة إذا اضطر اليها .
قال الشيخ أبو اسحق هنا : وإن قبض الكفار منهم المال على ذلك لم
يملكوه ، لأنه مال مأخوذ بغير حق فلم يملكوه كالمأخوذ بالقهر . هذا نقل
أصحابنا البغداديين ، وقال المسمودي : لا يجوز أن يشترط الإمام للكفار
مالا على المسلمين بحال ، وكذلك لو كان في أيدي الكفار مال للمسلمين
فلا يجوز للإمام أن يعاقدهم على أن يردوه .

وسترى القول الصحيح واختيار المزنى عند قول المصنف : (إذا جاءت
منهم حرة عاقلة مسلمة مهاجرة الخ) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز عقد الهدنة على رد من جاء من المسلمين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم عقد الصلح بالحديبية ، فجاءت أم كلثوم بنت
عقبة بن أبي معيط مسلمة ، فجاء أخاها فطلبها فانزل الله عز وجل :
« فلا ترجعوهن إلى الكفار » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى
منع من الصلح في النساء » ولأنه لا يؤمن أن تزوج بمشرك فيصيبها ، ولا يؤمن
أن تفتن في دينها لنقصان عقلها ، ولا يجوز عقدها على رد من لا عشيرة له من
الرجال تمنع عنه ، لأنه لا يأمن على نفسه في اظهار دينه فيما بينهم ويجوز
عقدها على رد من له عشيرة تمنع عنه ، لأنه يأمن على نفسه في اظهار دينه ،
ولا يجوز عقدها مطلآ على رد من جاء من الرجال مسلماً لأنه يدخل فيه من
يجوز رده ومن لا يجوز .

فصل وإن عقدت الهدنة على ما لا يجوز مما ذكرناه ، أو عقدت
الذمة على ما لا يجوز من النقصان عن دينار في الجزية ، أو إقام في الحجاز ،
أو الدخول إلى الحرم ، أو بناء كنيسة في دار الاسلام ، أو ترك الفيار ، أو
اظهار الخمر والخنزير في دار الاسلام ، وجب نقضه لقوله صلى الله عليه
وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » ولما روى عن عمر رضي الله

عنه أنه خطب الناس وقال : « ردوا الجاهلات الى السنة » ولأنه عقد على محرم فلم يجوز الافرار عليه كالبيع بشرط باطل او عوض محرم .

فصل وان عقدت الهدنة على ما يجوز الى مدة وجب الوفاء بها الى ان تنقضي المدة ما اقاموا على العهد لقوله عز وجل : « اوفوا بالعقود (١) » ولقوله تعالى : « وبشر الذين كفروا بعذاب اليم (٢) » الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فانتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين » ولقوله عز وجل : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم (٣) » وروى سليمان بن عامر قال : « كان بين معاوية وبين الروم هدنة فصار معاوية في ارضهم كأنه يريد ان يفر عليهم فقال عمر بن عيسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحل عقدة ولا يشدها حتى يمضي امدها او ينذر اليهم على سواء » قال فانصرف معاوية ذلك العام . ولأن الهدنة عقدت لمصلحة المسلمين فاذا لم نف لهم عند قبرتنا عليهم ، لم يوفوا لنا عقد قبرتهم علينا ، فيؤدي ذلك الى الاضرار بالمسلمين . وان مات الامام الذي عقد الهدنة وولى غيره لزمه امضاؤه ، لما روى ان نصارى نجران اتوا عليا كرم الله وجهه وقالوا : « ان الكتاب كان بيدك ، والشفاعة اليك ، وان عمر اجلنا من ارضنا فردنا اليها » فقال على : ان عمر كان رشيدا في امره ، واني لا اغير امرا فعله عمر رضي الله عنه .

فصل ويجب على الامام منع من يقصدهم من المسلمين ومن معهم من اهل الذمة لان الهدنة عقدت على الكف عنهم ، ولا يجب عليه منع من قصدهم من اهل الحرب ولا منع بعضهم من بعض ، لان الهدنة لم تعقد على حفظهم ، وانما عقدت على تركهم ، بخلاف اهل الذمة ، فان اهل الذمة عقدت على حفظهم ، فوجب منع كل من يقصدهم . ويجب على المسلمين ومن معهم من اهل الذمة ضمان انفسهم واموالهم والتعزير بقذفهم ، لان الهدنة تقتضي الكف عن انفسهم واموالهم واعراضهم ، فوجب ضمان ما يجب في ذلك .

الشرح قوله تعالى : « فلا ترجعوهن (٤) الى الكفار » الآية : « يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ، الله اعلم بايمانهم ، فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار ، لا هن حل لهم ، ولا هم يحلون لهن ، وانهم ما افسقوا ، ولا جناح عليكم ان تنكحوهن

(١) الآية الأولى من سورة المائدة .

(٢) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٧ من سورة التوبة .

(٤) الآية ١٠ من سورة المتحنة .

إذا آتيتموهن أجورهن ، ولا تمسكوا بعصم الكوافر ، واسألوا ما أنفقتم
وليسألوا ما أنفقوا ، ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم » . قال
أهل التفسير : لما أمر الله تعالى بترك موالاة المشركين اقتضى ذلك مهاجرة
المسلمين عن بلاد الشرك الى بلاد الاسلام وكان التناكح من أوكد أسباب
الموالاة ، فبين أحكام مهاجرة النساء . قال ابن عباس : جرى الصلح مع
مشركي قريش عام الحديبية ، على أن من أتاه من أهل مكة رده اليهم ،
نجاءت سعيدة بنت الحارث الأسلمية بعد الفراغ من الكتاب ، والنبي صلى
الله عليه وسلم بالحديبية بعد ، فأقبل زوجها - وكان كافرا ، وهو صفي بن
الراهب . وقيل : مسافر المخزومي - فقال : يا محمد ، اردد على امرأتى
فانك شرطت ذلك ، وهذه طينة الكتاب لم تجف بعد . وقيل : جاءت أم كلثوم
بنت عقبة بن أبي معيط ، فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يردها وهذا السبب هو اختيار الشيخ أبي اسحق هنا في المذهب ، وقيل :
هربت من زوجها عمرو بن العاص ومعهما أخوها عمارة والوليد فرد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أخوها وجسها ، فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم .
ردها علينا للشرط ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كان الشرط في الرجال
لا في النساء ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، واختار الماوردي رواية أخرى : أن
التي جاءت هي أميمة بنت بشر كانت عند ثابت بن الشمر أخ ففرت منه وهو
يومئذ كافر فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له عبد الله ، وكذلك اختار هذا
زيد بن حبيب ، أفاده القرطبي في جامعه . قال ابن عباس : كانت المحنة أن
تستحلف بالله أنها ما خرجت من بغض زوجها ، ولا رغبة من أرض الى
أرض ، ولا التماس دنيا ، ولا عشقا لرجل منا ، بل حبا لله ولرسوله ، فإذا
حلفت بالله الذي لا اله الا هو على ذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم
زوجها مهرها وما أنفق عليها ولم يردها ، فذلك قوله تعالى : « فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن » .

أما حديث : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فقد أخرجه مسلم
في صحيحه وأحمد في مسنده من حديث عائشة رضي الله عنها .

أما حديث سليم بن عامر فقد أخرجه أبو داود والترمذي بلفظ : « كان

بين معاوية والروم عهد وكان يسير نحو بلادهم ليقرب حتى اذا انقضى العهد غزاهم ، فجاءه رجل على فرس أو برذون وهو يقول : الله أكبر ، الله أكبر وفاء لا غدرا ، فنظروا فاذا هو عمرو بن عبسة فأرسل اليه معاوية فسأله ، فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقدة ولا يحلها حتى ينقضى أمدها أو ينبذ اليهم على سواء) فرجع معاوية بالناس » • قال الترمذى : هذا حديث حسن وصحيح •

اما اللغات فقوله : (ولم يظاهروا عليكم أحدا) قال ابن بطال في شرح غريب المذهب : أى لم يعاونوا ، والمظاهرة المعاونة والمظهر العون ، قال تعالى : « وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب » قوله : (أو ينبذ اليهم على سواء) قال المفسرون في تفسير قوله تعالى : « فانبذ اليهم على سواء » أى اطرَح اليهم عهدهم •

اما الأحكام فانه لا يجوز عقد الهدنة على رد ما جاء من المسلمات منهم اليها لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عقد الصلح في الحديبية ثم جاءته بعد ذلك أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط مسلمة فجاء أخوها يطلبانها فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يردها عليها فمنعه الله من ردها بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن - الآية » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « منع الله الصلح على النساء » ولم يردها عليهم ، ولأنه لا يؤمن أن تزوج بمشرك ، أو تقتن عن دينها لنقصان عقلها ، وسرعة انخداعها • واختلف أصحابنا على أى وجه عقد النبي صلى الله عليه وسلم الهدنة ؟ فقال أبو اسحق المروزي : يحتفل معانى - أحدهما : أنه عقدها بشرط أن يرد عليهم من جاءه من المسلمات ، وكان ذلك الشرط صحيحا حال العقد الا أن الله نسخه بمنع من ردهن بالآية • الثانى أنه كان شرطا ردهن في العقد ولكن كان الشرط فاسدا : وهل كان النبي صلى الله عليه وسلم علم فساده ؟ فيه وجهان ، أحدهما : أنه لم يكن علم فساده ، بل ظنه صحيحا ، ثم بين الله فساده ، والنبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه الخطأ ، لكن لا يقر عليه هكذا أفاده في البيان القاضى العمرانى • والوجه

الثانى : أنه كان علم فسادہ ولكن اضطر الى ذلك العقد ففقده ، واعتقد أنه لا يفي به ، ولكن اعتقد أنه يفي بموجبه وهو رد المهر .

والاحتمال الثالث : أنه كان عقد الهدنة مطلقا من غير رد المسلمات ، ولكن العقد انتقض . والأمان أن تكف عن أموالهم ويكفوا عن أموالنا ، والبضع يجرى بجرى المال . هذا ترتيب الشيخ أبى حامد . وقال المسعودى : هل كان شرط النبى صلى الله عليه وسلم رد المسلمات ؟ فيه قولان ، وفائدة ذلك نذكرها فيما بعد .

فرع ولا يجوز عقد الهدنة على رد من جاء من المسلمين اليينا ممن لا عشيرة تمنع عنه ، ويجوز عقدها على رد من جاء من المسلمين اليينا ممن له عشيرة تمنع عنه ، ولا يجوز عقدها على رد من جاء من المسلمين اليينا منهم مطلقا ، لأنه يدخل فيه من له عشيرة ، ومن لا عشيرة له ، لأن من لا عشيرة له يخاف عليه أن يفتن عن دينه ، ولهذا يجب عليه الهجرة ، ومن له عشيرة تمنع عنه لا يخاف عليه أن يفتن ، ولهذا المعنى فادى النبى صلى الله عليه وسلم العقيلي بعد أن أسلم برجلين من أصحابه لأن العقيلي كان له عشيرة تمنع عنه ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم أراد أن ينفذ أبا بكر الصديق رضى الله عنه الى مكة عام الحديبية ، فامتنع ، وقال : ليس لى بها رهط وعشيرة ، وأراد أن ينفذ عمر رضى الله عنه فقال له مثل ذلك ، فأخذ عثمان رضى الله عنه لأنه كان له فيها رهط وعشيرة ، وهم بنو أمية ، فلما دخل مكة أكرموا واستمعوا رسالته فقالوا له : ان أحببت أن تطوف بالبيت فطف ، فقال : لا أطوف حتى يطوف رسول الله صلى الله عليه وسلم فبادروا عليه ، وهموا بقتله . هذا ترتيب أصحابنا البغداديين . قال المسعودى : يجوز عقدها على رد من جاء منهم مسلما من غير تفصيل .

إذا ثبت هذا فإن عقدت الهدنة على ما لا يجوز مثل ان عقدت على بذل مال لهم فى غير حال الضرورة ، أو على أن لا يردوا ما حصل فى أيديهم من أموال المسلمين أو على أن نرد عليهم من جاءنا من المسلمين والمسلمات وما أشبه ذلك ، أو عقدت على ما لا يجوز عقدها عليه كان العقد فاسدا ،

لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رواية البيهقي : « ردوا الجاهلات الى السنة » وان عقدت الهدنة عقدا صحيحا وجب الوفاء بها الى انقضاء مدتها . لقوله تعالى : « أوفوا بالعقود » ولقوله تعالى : « فأتوموا اليهم عهدهم الى مدتهم » وقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » وروى سليمان بن عامر الكندي ^(١) قال : كان بين معاوية رضي الله عنه وبين الروم هدنة ، فأراد أن يغير عليهم فقال له عمرو بن ^(٢) عبسة السلمي : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحل عقدة ولا يشدها حتى يمضي أمدها ، أو ينبذ اليهم على سواء » فانصرف معاوية رضي الله عنه ذلك العام .

واذا عقد الامام الهدنة ثم مات أو عزل ثم ولى امام بعده وجب عليه الوفاء بما عقده الامام قبله ، لما روى أن نصارى نجران قالوا لعلي رضي الله عنه : ان الكتاب بيدك والشفاعة اليك ، وان عمر قد أجلنا عن أرضنا فردنا اليها ، فقال علي رضي الله عنه : ان عمر رضي الله عنه كان رشيدا في أمره ، واني لا أغير أمرا فعله عمر رضي الله عنه . ولأن الامام فعله باجتهاده فلم يجوز لمن بعده أن ينقضه باجتهاده .

فروع اذا عقد الامام الهدنة لقوم من المشركين فعليه أن يمنع عنهم كل من قصدهم من المسلمين وأهل الذمة ، لأن عقد الهدنة اقتضى ذلك ، ويجب على المسلمين وأهل الذمة ضمان ما أنلفوه عليهم من نفس ومال ، والتعزير بقذفهم ، ولا يجب على الامام أن يمنع بعضهم من بعض ،

(١) ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : حسن الحديث ، صدوقا هكذا في تهذيب التهذيب ، وفي التهذيب : قال : قرأت على أبي العالية الحديث . روى عنه علي بن يحيى بن أيوب وغيره .

(٢) عمرو بن عبسة أحد الصحابة الأجلة أبو نجيع له ثمانية وأربعون حديثا انفرد له مسلم بحديث ، روى عنه أبو أمامة وشرجيل بن السمط ، قال الواقدي : أسلم بمكة ثم رجع الى بلاد قومه حتى مضت بدر وأحد والخندق والحديبية وخيبر ، ثم قدم المدينة ، قال أبو سعيد : يقولون إنه رابع أو خامس رجل في الاسلام .

ولا يمنع عنهم أهل الحرب ، لأن الهدنة لم تعقد على حفظهم ، وانما عقدت على ترك قتالهم بخلاف أهل الذمة فانهم قد التزموا أحكام المسلمين ، فلذلك يجب على الامام منع كل من قصدهم ، وهؤلاء لم يلتزموا أحكام المسلمين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا جاءت منهم حرة بالغة عاقلة مسلمة مهاجرة الى بلد فيه الامام او نائب عنه ، ولها زوج مقيم على الشرك وقد دخل بها وسلم اليها مهرًا حلالا ، فجاء زوجها في طلبها ، فهل يجب رد ما سلم اليها من المهر ؟ فيه قولان احدهما : يجب لقوله عز وجل (١) « فلا ترجعوهن الى الكفار لا هن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما انفقوا » ولأن البضع مقوم جبل بينه وبين مالكة ، فوجب رد بدله كما لو أخذ منهم مالا وتعذر رده ، والقول الثاني وهو الصحيح ، وهو اختيار المزي ، انه لا يجب لأن البضع ليس بمال والأمان لا يدخل فيه الا المال ، ولهذا لو أمن مشركا لم تدخل امراته في الأمان ، ولأنه لو ضمن البضع بالحيولة لضمن بمهر المثل كما يضمن المال عند تعذر الرد بالمثل بقيمته ، ولا خلاف انه لا يضمن البضع بمهر المثل فلم يضمن بالمسمى ، وأما الآية فانها نزلت في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية قبل تحريم رد النساء ، وقد منع الله تعالى من ذلك بقوله تعالى : « فلا ترجعوهن الى الكفار » فسقط ضمان المهر ، فان قلنا : لا يجب رد المهر ، فلا تفرع ، وان قلنا : انه يجب وعليه التفرع وجب ذلك في خمس الخمس لأنه مال يجب على سبيل المصلحة فوجب في خمس الخمس ، وان لم يكن قد دفع اليها المهر لم يجب له المهر ، لقواه تعالى : « وآتوهم ما انفقوا » وهذا لم ينفق ، وان دفع اليها مهرًا حراما كالخمر والخنزير لم يجب له شيء ، لأنه لا قيمة لما دفع اليها فصلا كما لو لم يدفع اليها شيئا ، فان دفع اليها بعض مهرها لم يجب له أكثر منه : لأن الوجوب يتعلق بالمدفوع فلم يجب الا ما دفع وان جاءت الى بلد ليس فيه امام ولا نائب عنه ، لم يجب رد المهر ، لأنه في سهم المصالح ، وذلك الى الامام او النائب عنه فلم يطالب به غيره .

فصل وان جاءت مسلمة عاقلة ثم جنت ، وجب رد المهر لأن الحيولة حصلت بالاسلام ، وان جاءت مجنونة ووصفت الاسلام ، ولم يعلم هل وصفته في حال عقلها او في حال جنونها ؟ لم ترد اليه لجواز أن يكون وصفته في حال عقلها ، فاذا ردت اليهم خدعوها وزهدوها في الاسلام فلم

(١) الآية ١٠ من سورة المتحنة .

يجز ردها احتياطاً للإسلام ، وإن أفاقت ووصفت الكفر وقالت : إنها لم تزَلْ كافرة ، ردت إلى زوجها ، وإن وصلت الإسلام لم ترد ، فإذا جاء الزوج في طلبها دفع إليه مهرها لأنه حيل بينهما بالإسلام ، وإن طلب مهرها قبل الإفافة لم يدفع إليه ، لأن المهر يجب بالحيلولة ، وذلك لا يتحقق قبل الإفافة لجواز إن تفيق وتصف الكفر فتد إلىه ، فلم يجب مع التمسك .

الشرح

إذا جاءت منهم حرة مسلمة إلى بلد فيه الإمام أو نائبه فقد ذكرنا أنه لا يجوز ردها إليهم ، فإن جاء بعض قرابتها مثل أبيها أو أخيها يطلبها فانها لا ترد إليه ، ولا يجب أن يرد إليها مهرها ، وإن كان لها زوج وآراد أن يطلبها فانها لا ترد إليه وهل يجب على الإمام أن يرد مهرها فيه قولان ، أحدهما : يجب لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن - الآية » إلى قوله تعالى : (وآتوهن ما أتهقوا) والثاني : لا يجب وهو اختيار الشافعي والمزني . وبه قال أبو حنيفة ، وأحمد وهو الأصح ، لأن البضع ليس بمال ، والأمان لا يدخل فيه إلا المال ، ولهذا لو أمن مشرك لم تدخل امرأته في الأمان . ولأنه لو ضمن البضع بالحيلولة لضمنه بمهر المثل ، ولا خلاف أنه لا يضمنه بمهر المثل . وهذان القولان مأخوذان من كيفية هدة النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية ، فإن قلنا : أنه كان شرط في العقد رد من جاءه من المسلمات ثم نسخ الله ونهاه عن ردهن ، وأمره برد مهورهن ، فعلى هذا لا يجب على غير النبي صلى الله عليه وسلم من الأئمة رد المهر ، لأن ذلك إنما لزم النبي صلى الله عليه وسلم بالشرط ، وإن قلنا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان عقد الهدنة مطلقاً ، واقتضى الإطلاق الكف عن المال ، والبضع يجري مجرى المال ، وجب على غيره من الأئمة رد المهر ، لأن الدليل قائم في منع غير النبي صلى الله عليه وسلم من ردها إليهم . قال ابن الصباغ : رأيت بعض أصحابنا ذكر أنه إن كان قبل الدخول وجب رد المهر قولاً واحداً ، لأن المرأة إذا أسلمت قبل الدخول تحت الكافر سقط مهرها ، لأن هذا في رد الإمام المهر من سهم المصالح ، فأما المرأة فلا يجب عليها رد ما غلب عليه الكفار ، ولو كانت أمة مسلمة فإنه يحكم بحريتها .

إذا ثبت هذا فتكلم الشافعي رحمه الله في تفسير هذه الآية وهي قوله

(١) آية ١٠ من سورة المتحنة .

تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات » فمعنى قوله تعالى : « فامتحنوهن » أى اختبروهن « فان علمتوهن مؤمنات » يعنى ان ظننتم ذلك بقولهن ، وانعلم يعبر به عن الظن ، لأنه جاز مجراه في وجوب العمل به « فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ، ولا هم يحلون لهن » لأن بالاسلام وقع التحريم بينهن وبين الكفار ، فان كان قبل الدخول فقد انفسخ النكاح ، وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة « وآتوهن ما أنفقوا » وهو رد المهر « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن » أباح الله تعالى للمسلمين التزوج بهن ، وأراد اذا كان قبل الدخول أو بعد الدخول وبعد انقضاء العدة وقبل اسلام زوجها الأول « اذا آتيتوهن أجورهن » يعنى مهرهن « ولا تمسكوا بهنم الكوافر » هن المسلمات اذا ارتددن عن الاسلام ، وأراد قبل الدخول أو بعد الدخول اذا لم ترجع الى الاسلام قبل انقضاء العدة « واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا » وأراد بذلك أن المسلمة اذا ارتدت وهربت الى دار الحرب ، أو الذمية اذا نقضت العهد ولحقت بدار الحرب — والزوج مقيم في دار الاسلام — فلزوجها أن يطالبهم بمهرها ، واذا جاءت منهم امرأة مسلمة الى دار الاسلام فلزوجها أن يطالبهم بمهرها وقوله تعالى : « وان فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار » الآية • قال الشافعى رضى الله عنه : يحتل هذا تأويلين ، أحدهما : أنه أراد بذلك المسلمة اذا ارتدت وهربت الى دار الحرب وزوجها في دار الاسلام ، وجاءت امرأة منهم مسلمة وجاء زوجها يطلبها ؛ فان الامام يكتب الى ملك الكفار فيقول : ادفعوا مهر المرأة التى هربت من عندنا اليكم الى زوج المرأة التى هربت من عندكم اليها ونحن ندفع اليكم مهر المرأة التى هربت من عندكم اليها الى زوج المرأة التى هربت من عندنا اليكم ، فان تساوى المهران فلا كلام ، وان اختلفا رجع صاحب الفضل بما بقى له بالمقاصة • والتأويل الثانى : أنه أراد بذلك أن امرأة اذا هربت الى دار الحرب مرتدة فلم يردوا على زوجها مهرها فان المسلمين اذا غنموا منهم غنيمة وجب دفع مهرها الى زوجها من تلك الغنيمة • قال المسعودى : اذا ارتدت امرأة منا وهربت اليهم — فان كان الامام قد اشترط أن من جاءهم منا كافرا لم يردوه علينا — لم تسترد تلك المرأة وغرم الامام مهرها لزوجها ، لأنه هو الذى حال بينه وبينها بعقد الهدنة •

فرع اذا جاءت منهم امرأة مسلمة وجاء زوجها في نفلها ت فان قلنا : لا يجب رد مهرها — فلا تفرع ، وان قلنا : يجب رد مهرها عليه فانما يجب ذلك اذا كان الزوج قد سمي مهرًا صحيحًا ودفعه اليها ، فأما اذا لم يسم لها مهرًا صحيحًا أو سمي لها مهرًا صحيحًا ولم يدفعه اليها أو سمي مهرًا حرامًا كالخمر والخنزير — سواء دفعه أو لم يدفعه — فلا يجب رده اليه لقوله تعالى : « وَأَتَوْهُمْ مَا أَفْثَقُوا » وهذا لم ينفق • قال الشافعي : وانما يرد الامام عليه ما دفعه اليها مهرًا ، فأما ما أفثقه على العرس أو ما دفعه اليها بالنفقة والكسوة فلا يجب رده اليه ، لأن ذلك ليس يبدل عن البضع ، وانما هو بدل عن التمكين من الاستمتاع بها ، ولا يجب ذلك الا اذا جاءت الى بلد فيه الامام والنائب عنه ، ومنع منها ، فيجب دفعه من سهم المصالح لأنه من المصالح • فأما اذا جاءت الى بلد ليس فيه الامام ولا النائب عنه ، وانما فيه المسلمون ، ثم جاء زوجها يطلبها ، وجب عليهم منعه منها ، لأن ذلك أمر بالمعروف ، ولا يجب عليهم رد مهرها الي زوجها ، لأنه لا نظر لهم في سهم المصالح • هذا نقل لأصحابنا العراقيين • وقال المسعودي : ان كان الامام شرط أن من جاءني منكم مسلمًا رددته لم يجب غرامة مهرها ، لأنه لم يجيء اليه وان كان قد شرط أن من جاء المسلمين منكم مسلمًا رددناه غرم مهرها •

فرع اذا قبضت صداقها من زوجها ثم أسلمت وجاءت الى بلد فيه الامام وجاء زوجها يطلبها فهل يجب رده عليه ؟ فيه قولان بناء على القولين في غير المدخول بها اذا وهبت صداقها لزوجها وطلقها قبل الدخول ، فهل يجب عليها أن تفرع نصفه له ؟ فيه قولان •

فرع اذا جاءت امرأة منهم وجنت نظر فيها — فان أسلمت عندهم وجاءت عاقلة ، ثم جنت ، أو جاءت الى دار الاسلام عاقلة ثم أسلمت ثم جنت ، فانه لا يجوز ردها اليهم ، لأن اسلامها قد صح ، ويجب رد مهرها اليهم قبل افاقتها ، لجواز انها وصفت الاسلام حال جنونها ، فان أفاقت ووصفت الاسلام وجب رد مهرها ، وان وصفت الكفر ردت الى زوجها ولم يجب رد مهرها ، وان جاءت وهي مجنونة ولم يعلم اسلامها قبل جنونها ، ولا وصفت الاسلام حال جنونها — قال الشيخ أبو حامد : فانه لا يجوز

ردها ، لأن الظاهر منها لما جاءت الى دار الاسلام أنها قد أسلمت ، ولا يجب رد مهرها قبل الافاقة لجواز أنها غير مسلمة - فان أفاقت ووصفت الاسلام - وجب رد مهرها ، وان وصفت الكفر ردت ، ولم يجب رد مهرها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان جاءت صبية ووصفت الاسلام ولم ترد اليهم ، وان لم يحكم باسلامها . لأننا نرجو اسلامها ، فاذا ردت اليهم خدعوها وزهدوها في الاسلام ، فان بلغت ووصفت الكفر قرعت ، فان اقامت على الكفر ردت الى زوجها ، فان وصفت الاسلام دفع الى زوجها المهر ، لانه تحقق المنع بالاسلام ، فان جاء يطلب مهرها قبل البلوغ ففيه وجهان أحدهما : انه يدفع اليه مهرها لأنها منعت منه بوصف الاسلام ، فهي كالبالغة . والثاني : انه لا يدفع لأن الحيولة لا تتحقق قبل البلوغ ، لجواز ان تبلغ وتصف الكفر فتدفع اليه فلم يجب المهر كما قلنا في المجنونة .

فصل وان جاءت مسلمة ثم ارتدت لم ترد اليهم لأنه يجب قتلها ، وان جاء زوجها يطلب مهرها - فان كان بعد القتل - لم يجب دفع المهر ، لأن الحيولة حصلت بالقتل ، وان كان قبل القتل ففيه وجهان أحدهما : انه يجب ، لأن المنع وجب بحكم الاسلام ، والثاني : لا يجب لأن المنع وجب لاقامة الحد بالاسلام .

فصل وان جاءت مسلمة ثم جاء زوجها ومات أحدهما - فان كان الموت بعد المطالبة بها - وجب المهر ، لأن الحيولة حصلت بالاسلام ، وان كان قبل المطالبة لم يجب ، لأن الحيولة حصلت بالموت .

فصل فان أسلمت ثم طلقها الزوج - فان كان الطلاق بائنا - فهو كالمت ، وقد بيناه وان كان رجعيا لم يجب دفع المهر ، لأنه تركها برضاه ، وان راجعها ثم طالب بها وجب دفع المهر ، لأنه حيل بينهما بالاسلام . وان جاءت مسلمة ثم أسلم الزوج - فان أسلم قبل انقضاء العدة - لم يجب المهر لاجتماعهما على النكاح ، وان أسلم بعد انقضاء العدة - فان كان قد طالب بها قبل انقضاء العدة - وجب المهر ، لأنه وجب قبل البينونة . وان طالب بعد انقضاء العدة لم يجب ، لأن الحيولة حصلت بالبينونة باختلاف الدين .

فصل وان هاجرت منهم أمة وجاءت الى بلد فيه الامام نظرت

— فان فارقتهم وهى مشركة تم أسلمت — صارت حرة ، لانا بينا ان الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض ، فملكك نفسها بالقهر فان جاء مولاهما في طلبها لم ترد عليه ، لانها اجنبية منه لا حق له في رقبته ، ولانها مسامة فلا يجوز ردها الى مشرك . وان طلب فيمتها ففد ذكر الشيخ ابو حامد الاسفراينى رحمه الله فيها قولين ، كالجرة اذا هاجرت وجاء الزوج يطلب مهرها . والصحيح انه لا تجب فيمتها نقولا واحدا وهو قول شيخنا القضاى ابي الطيب الطبرى رحمه الله ، لان الحيلولة حصلت بالقهر قبل الاسلام ، وتخالف الحرة فانها منعت بالاسلام ، والامة منعت بالملك ، وقد زال الملك فيها قبل الاسلام . وان اسلمت وهى عندهم تم هاجرت لم تصر حرة ، لانهم في امان منا ، واموالهم محظورة علينا ، فلم يزل الملك فيها بالهجرة ، فان جاء مولاهما في طلبها لم ترد اليه لانها مسلمة فلم يجوز ردها الى مشرك ، وان طلب قيمتها وجب دفعها اليه كما لو غصب منهم مال وتلف ، وان كانت الامة مزوجة من حر فجاء زوجها في طلبها لم ترد اليه ، وان طلب مهرها فعلى القولين في الحرة ، وان كانت مزوجة من عبد فعلى القولين ايضا الا انه لا يجب دفع المهر . الا ان يحضر الزوج فيطالب بها ، لان البضع له فلا يملك المولى المطالبة به ، وبه حضر المولى ويطلب بالمهر ، لان المهر له فلا يملك الزوج المطالبة به .

الشرح اذا جاءت منهم صغيرة ووصفت الاسلام فانه لا يجوز ردها اليهم ، وان لم يحكم باسلامها ، لأن الظاهر انها وصفت الاسلام بعد البلوغ ، فاذا ردت اليهم منعوا وزهدوها في الاسلام ، فاذا بلغت ووصفت الاسلام رد الى زوجها مهرها . وان وصفت الكفر قرعت وأبنت ، فان أقامت على ذلك ردت الى زوجها ، وان جاء زوجها يطلبها قبل بلوغها ، فهل يجب رد مهرها ؟ قال الشيخ ابو حامد وابن الصباغ : فيه قولان ، وحكاها المصنف هنا وجهين ، أحدهما : لا يجب رده اليه ، لأننا لم نتحقق اسلامها ، فلم يجب رد مهرها كالمجنونة . والثانى : يجب رده اليه ، لأن وصفها الاسلام منع ردها اليه فوجب دفع مهرها اليه كالبالغة ، فعلى هذا اذا بلغت ووصفت الكفر ردت اليه واسترجع منه ما دفع اليه من المهر .

فروع وان قدمت امرأة مسلمة منهم ثم ارتدت لم ترد اليهم ، لأنه يجب قتلها ، فان جاء زوجها يطلبها — فان جاء بعد قتلها — لم يجب رد مهرها اليه ، لأن الحيلولة بينهما حصلت بالقتل ، وان طالب بها قبل قتلها ففيه وجهان حكاهما المصنف أحدهما : لا يجب دفعه اليه ، لأن منعه منها

لاقامة انحد عليها لا بالاسلام . والثانى ولم يذكر ابن الصياغ فى الشامل غيره أنه يجب دفعه اليه ، لأن الحيلولة بينهما حصلت بحكم الاسلام .

فرع وان جاءت امرأة مسلمة ولها زوج فمات أو ماتت فظن - فان مات أو ماتت قبل وصول الزوج الى بلد الاسلام ، أو بعد وصوله قبل مطالبته بها لم يجب رد المهر ، لأن الحيلولة بينهما حصلت بالموت ، وان وصل الى البلد وطالب بها ثم مات أو ماتت وجب رد المهر ، لأن الحيلولة بينهما حصلت بالموت ، وان وصل الى البلد وطالب بها ثم مات أو ماتت وجب رد المهر ، لأن الحيلولة وجدت حال الحياة ، فان كانت هى الميتة وجب دفع المهر اليه ، وان كان الزوج هو الميت دفع المهر الى ورثته .

فرع اذا جاءت منهم امرأة مسلمة - أو كافرة ثم أسلمت - فان مات أو ماتت قبل وصول الزوج الى بلد الاسلام ، أو بعد وصوله قبل يجب دفع المهر اليه ، لأن الحيلولة حصلت بإباته لها لا بالمنع ، وان طالب بها فمنع ثم أبانها وجب دفع المهر اليه ، لأنه لما طالب بها فمنع استحق المهر فلم يسقط ذلك بالبينونة ، وان طلقها طلاقا رجعيا ، قال الشيخ أبو حامد : فان طلقها بعد المطالبة والمنع وجب دفع المهر اليه لأنه استحقه بالمنع ، فلم يسقط بالطلاق الرجعى ، وان طلقها قبل المطالبة لم يجب دفع المهر اليه ، لأنه غير مسك لها زوجة ، فان راجعها فى عدتها ثم طالب بها وجب دفع المهر اليه ، وذكر الشيخ أبو اسحق : اذا طلقها طلاقا رجعيا لم يجب المهر ، لأنه تركها برضاء ، ولعله أراد اذا طلقها قبل المطالبة .

فرع اذا جاءت امرأة منهم مسلمة ثم أسلم زوجها ، فان كان بعد الدخول ظنرت - فان أسلم قبل انقضاء عدتها - فهما على النكاح ، ولا يجب له المهر ، فان كان قد طالب بمهرها قبل اسلامه وأخذه رده ، لأن البضع قد عاد اليه ، وان أسلم بعد انقضاء عدتها فقد وقعت الفرقة بينهما ، وأما المهر - فان كان قد طالب بها قبل اسلامه وأخذه لم يردده ، وان طالب بها قبل اسلامه فمنع منها ثم أسلم قبل أن يأخذ مهرها ، وجب دفع المهر اليه ، لأنه قد وجب له بمنعها منه قبل اسلامه ، فلم يسقط باسلامه ، وحكى

القاضي أبو الطيب في المجرّد عن أبي اسحق وجها آخر أنه لا مهر له ، لأنه لم يستقر له بالقبض ، فهو كما لو أسلم قبل قبض العوض في المبيع الفاسد : فإنه لا يستحق قبضه ، والأول أصح . وإن أسلم قبل أن يطالب بها لم يجب دفع المهر اليه ، لأنه لما أسلم التزم أحكام الإسلام ، وليس من حكم الإسلام المطالبة بالمهر لأجل الحيلولة بالإسلام ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، وذكر الشيخ أبو اسحق هنا في المذهب أنه إذا أسلم بعد العدة - فإن كان قد طالب بها قبل انقضاء العدة - لم يجب ، لأن الحيلولة حصلت باليئونة باختلاف الدين ، فيأتي على تعليل الشيخ أبي اسحق هنا أن المرأة إذا دخل بها وأسلمت وجاءت إلى بلد الإسلام ولم يطالب بها زوجها إلا بعد انقضاء عدتها أنه لا يجب دفع المهر ، وإن أسلم الزوج قبل الدخول - فذكر الشيخ أبو حامد الإسفراييني في التعليق - أن حكمه حكم ما لو أسلم بعد قضاء العدة وكانت مدخولا بها فتقع الفرة بينهما ، وأما المهر فإن طالب بها ثم أسلم وجب له المهر ، وإن أسلم ثم طالب بها لم يجب له المهر . وذكر ابن الصباغ في الشامل أنه لا يجب له المهر لأنها بانت بإسلامها ، وإذا أسلم بعد ذلك لم تكن له المطالبة بالمهر .

فرع . قال القاضي أبو الحسين العمراني : كل موضع قلنا : يجب دفع المهر إليه فإنما يجب دفعه إليه إذا صادقته المرأة على الزوجية ، وأنها قبضت منه المهر الذي ادعاه ، وإن أنكرته على النكاح لم يقبل قوله حتى يقيم شاهدين ذكرين مسلمين عدلين ، فإن أقام شاهداً وأراد أن يحلف معه أو أقام شاهداً وامرأتين لم يثبت النكاح ، لأن النكاح لا يثبت بذلك ، وإن صادقته على الزوجية أو أقام البيّنة عليها واختلفا فيما قبضته منه من الصداق وأقام عليه شاهداً وحلف معه أو شاهداً وامرأتين حكم له ، لأنه مال . وإن لم يكن معه بيّنة - قال ابن الصباغ في الشامل : فالقول قولها على يمينها ، لأن الأصل عدم القبض ، وذكر الشيخ أبو حامد الإسفراييني في التعليق أنها إذا اختلفا قال الشافعي رحمه الله : فطر الإمام قدر مهر مثل المرأة ، ويمكن معرفة ذلك من التجار المسلمين الذين يدخلون دار الحرب ، أو من أسارى المسلمين الذين يتخلصون منهم - واستحلف الرجل أنه

صادقها ذلك القدر سلمه اليه ، لأنه يجوز أن يكون أصدقها أقل من مهر مثلها ، فان قامت بينة بعد ذلك أنه كان أصدقها أقل من ذلك استرجع منه الفضل ، وان قامت بينة انه أصدقها أكثر منه سلم اليه الفضل .

فرع وان جاءت أمة لهم مسلمة الى بلد فيه الامام فقد صارت حرة ، لأنها ملكت نفسها بالقهر ، فان جاء مولاهم يطلبها فانها لا ترد اليه ، لأنها قد صارت حرة وهل يجب رد قيمتها ؟ قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : فيه قولان كما قلنا في المهر ، وقال القاضي أبو الطيب الطبري في التعليقة : لا يجب دفع القيمة اليه قولاً واحداً ، لأنها صارت حرة ، وليس المانع الاسلام كما لو أسلمت قبل الدخول ثم جاء زوجها يطلب مهرها - قال ابن الصباغ : والأول أصح ، لأن الاسلام هو المانع من ردها عليه - وان كانت حرة غير مسلمة لم يمنع منها ، وقول القاضي أبي الطيب أنها اذا أسلمت قبل الدخول لم يجب دفع المهر اليه ليس بصحيح ، بل في وجوب دفع المهر اليه باسلامها قبل الدخول قولان ، وانما لا يجب اذا أسلم الزوج ، لأنه التزم أحكام الاسلام ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وأما الشيخ أبو اسحق الشيرازي فانه يقول هنا في مطلع الفصل الذي عقده لهذه المسألة : ان فارثهم وهي مشركة ثم أسلمت صارت حرة ، لأن الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض ، ولا يجوز ردها الى سيدها ، وهل يجب رد قيمتها ؟ فيه طريقتان أحدهما أنه على قولين . والشأنى : لا يجب قولاً واحداً وهو الصحيح ، وان أسلمت وهي عندهم ثم هاجرت لم تصر حرة ، لأنهم في أمان منا ، وأموالهم محظورة علينا ، فلم يزل الملك فيها بالهجرة فان جاء سيدها ينلها لم ترد اليه لأنها مسلمة فلم يجز ردها الى مشرك ، فان طلب قيمتها وجب دفعها اليه ، كما لو غضب منهم مال وتلف . قلت : والذي يقتضى المذهب في هذا أنه لا يجب دفع قيمتها اليه من بيت المال ، بل يؤمر بازالة ملكه عنها ببيع أو غيره ، لأنه لم يحكم لها بحرية ، فتكون كأمة الكافر اذا أسلمت وهي تحت يديه ، فان كانت هذه الأمة زوجة فجاء زوجها يطلبها فانها لا ترد اليه على القولين ، وان كان زوجها عبداً فله أن يختار الفسخ اذا أعتقت ، فان فسخت النكاح لم يجب رد مهرها ، لأنها لم تحل بينه

وبينها ، وانما حال بينهما بالفسخ ، وان لم يختر الفسخ وجب رد مهرها .
ولكن لا يجب رده الا اذا حضر العبد وطالب بها . وحضر سيده وطالب بالمهر
نه : هذا ترتيب أصحابنا البغداديين . وقال الخراسانيون : اذا جاءت منهم
الأمة مسلمة فجاء زوجها في طلبها لم نغرم له مهرها ، لأنه غير مالك لبعضها
على الحقيقة ، ولو جاء سيدها لم نغرم نه شيئا لأننا نقوله له : لو عقدت عليها
عقدا جعلت غيرك أحق بها منك — فان جاء الزوج والسيد — غرمتنا قيمتها
لسيدها ومهرها لزوجها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان هاجر منهم رجل مسلم — فان كان له عشيعة تمنع
عنه — جاز له العود اليهم ، والأفضل ان لا يعود ، وقد بينا ذلك في أول
السير ، فان عقد الهدنة على رده واختار العود لم يمنع ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم « اذن لأبي جندل وأبي بصير في العود » وان اختار المقام في دار
الاسلام لم يمنع ، لأنه لا يجوز اجبار المسلم على الانتقال الى دار الشرك ، وان
جاء من يطلبه قلنا للمطالب : ان قدرت على رده لم نمنعك منه ، وان لم تقدر
لم نمنعك عليه ، ونقول للمطلوب في السر : ان رجعت اليهم ثم قدرت ان تهرب
منهم وترجع الى دار الاسلام ، كان افضل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
رد ابا بصير فهرب منهم ، واتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « قد وفيت
لهم ونجاني الله منهم » .

فصل ومن اتلف منهم على مسلم مالا وجب عليه ضمانه ، وان
قتله وجب عليه القصاص ، وان قذفه وجب عليه الحد ، لأن الهدنة تقتضي
امان المسلمين في النفس والمال والعرض ، فلزمهم ما يجب في ذلك ومن شرب
منهم الخمر او زنى لم يجب عليه الحد ، لأنه حق الله تعالى ، ولم يلتزم بالهدنة
حقوق الله تعالى ، فان سرق مالا لمسلم ففيه قولان أحدهما : انه لا يجب عليه
القطع ، لأنه حد خالص لله تعالى فلم يجب كحد الشرب والزنا . والثاني :
انه يجب عليه ، لأنه حد يجب لصيانة حق الأدمى ، فوجب عليه كحد القذف .

فصل اذا نقض اهل الهدنة عهدهم بقتال ، او مظاهرة عدو ،
او قتل مسلم ، او اخذ مال ، انتقضت الهدنة لقوله عز وجل : « فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم (١) » فدل على انهم اذا لم يستقيموا لنا لم نستقم لهم

(١) الآية ٧ من سورة التوبة .

لقوله عز وجل : « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم (١) » فدل على أنهم أن يظاهروا علينا احدا لم نتم اليهم عهدهم ، ولأن الهدنة تقتضى الكف عنا ، فانتقضت بتركه ، ولا يفترق نقضها الى حكم الامام بنقضها ، لأن الحكم انما يحتاج اليه في امر محتمل ، وما تظاهروا به لا يحتمل غير نقض العهد . وان نقض بعضهم وسكت الباقون - ولم ينكروا ما فعل الناقض - انتقضت الهدنة . حق الجميع ، والدليل عليه ، ان ناقة صالح عليه السلام عقرها (القدار العيزار بن سالف) وامسك عنها القوم فاخذهم الله تعالى جميعهم به ، فقال الله عز وجل : « فدمدم (٢) عليهم ربهم بذنبهم فسواها ، ولا يخاف عقباها » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وادع بنى قريظة واعان بعضهم ابا سفيان بن حرب على حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخندق ، وقيل : ان الذي اعان منهم ثلاثة : حبي بن اخطب واخوه وآخر معهم ، فنقض النبي صلى الله عليه وسلم عهدهم وغزاهم ، وقتل رجالهم ، واسبى ذراريهم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم هادن قريشا بالحديبية ، وكان بنو بكر حلفاء قريش ، وخزاعة حلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فحاربت بنو بكر خزاعة ، واعان نفر من قريش بنى بكر على خزاعة ، وامسك سائر قريش ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نقضا لعهدهم ، وسار اليهم حتى فتح مكة ، ولانه لما كان عقد بعضهم الهدنة امانا لمن عقد ولمن امسك ، وجب ان يكون نقض بعضهم نقضا لمن نقض ولمن امسك ، وان نقض بعضهم العهد وانكر الباقون ، او اعتزلوهم ، او راسلوا الى الامام بذلك ، انتقض عهد من نقض وصار حربا لنا ينقضه ، ولم ينتقض عهد من لم يرض ، لانه لم ينقض العهد ولا رضى بفعل من نقض ، فان كان من لم ينقض مختلطا بمن نقض امر من لم ينقض بتسليم من نقض ، ان قتلوا ، او بالتميم عنهم ، فان لم يفعلوا احد هذين مع القدرة عليه انتقضت هدينتهم ، لانهم صاروا مظاهرين لاهل الحرب ، وان لم يقدروا على ذلك كان حكمهم حكم من اسره الكفار من المسلمين ، وقد بيناه في اول السير . وان اسر الامام قوما منهم وادعوا انهم ممن لم ينقض العهد واشكل عليه حالهم قبل قولهم لانه لا يتوصل الى معرفة ذلك الا من جهتهم .

فصل وان ظهر منهم من يخاف معه الخيانة ، جاز للامام ان ينبذ اليهم عهدهم ، لقوله عز وجل : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين (٣) » ولا تنتقض الهدنة الا ان يحكم الامام بنقضها لقوله عز وجل : « فانبذ اليهم على سواء » ولأن نقضها لخوف الخيانة

(١) الآية ٤ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة الشمس .

(٣) الآية ٥٨ من سورة الانفال .

وذلك يفتقر الى نظر واجتهاد ، فافتقر الى الحاكم ، وان خاف من اهل الذمة خيانة لم ينبذ اليهم ، والفرق بينهم وبين عقد اهل الهدنة ان النظر في عقد الذمة وجب لهم ، ولهذا اذا طلبوا عقد الذمة وجب العقد لهم ، فلم ينقض لخوف الخيانة ، والنظر في عقد الهدنة لنا ، ولهذا لو طلبوا الهدنة كان النظر فيها الى الامام ، وان رأى عقدها عقد ، وان لم ير عقدها لم يعقد فكان النظر اليه في نقضها عند الخوف ، ولأن اهل الذمة في قبضته فاذا ظهرت منهم خيانة امكن استمراكها واهل الهدنة خارجون عن قبضته ، فاذا ظهرت خيانتهم لم يمكن استمراكها ، فجاز نقضها بالخوف - ولو لم يظهر منهم ما يخاف معه الخيانة - لم يجز نقضها ، ان الله تعالى أمر بنذ العهد عند الخوف ، فدل على انه لا يجوز مع عدم الخوف ، ولأن نقض الهدنة من غير سبب يبطل مقصود الهدنة ، ويمنع الكفار من الدخول فيها ، والسكون اليها . واذا نقض الهدنة عند خوف الخيانة ولم يكن عليهم حق ، ردهم الى مامنهم ، لانهم دخلوا على امان فوجب ردهم الى المامن ، وان كان عليهم حق استوفاه منهم ثم ردهم الى مامنهم .

الشرح قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » جزء من آية والآية بقية كلام في شأن معاملة مشركى العرب يقول تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ، فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » أى فما أقاموا على الوفاء بعهدكم فأقيموا لهم مثل ذلك . قال جابر بن زيد : فلم يستقيموا فضرب لهم أجلا أربعة أشهر ، فأما من لا عهد له فقاتلوه حيث وجدتموه الا أن يتوب .

أما قوله تعالى : « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا ، فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين » المعنى أن الله برىء من المشركين الا من المعاهدين في مدة عهدهم ، فبلى هذا يكون الاستثناء منفصلا وقوله تعالى : « لم ينقصوكم » قال القرطبي : يدل على أنه كان من أهل العهد من خاس بعهده ، ومنهم من ثبت على الوفاء فأذن الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم في نقض عهد من خاس ، وأمر بالوفاء لمن بقى على عهده الى مدته ، ومعنى « لم ينقصوكم » أى من شروط العهد شيئا ، وقرأ عكرمة وعطاء بن يسار « لم ينقصوكم » بالضاد المعجمة على حذف مضاف ، والتقدير ثم لم ينقضوا عهدهم .

أما قوله تعالى : « فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها » فهي مرتبة على ما قبلها حيث يقول تعالى : « كذبت ثمود بطغواها إذ انبعث أشقاها » فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها ، فكذبوه ففقروها . فدمدم عليهم . الآية » فقوله : بطغواها أى بطغيانها وهو خروجها عن الحد ، وقرأ الحسن والجحدري وحصاد بن سلمة (بضم الطاء) على أنه مصدر كالرجعى والحسنى وشبههما فى المصادر ، وقيل : هما لغتان .

وقد اختلف العلماء فى عاقر الناقة على أقوال أصحها ما فى صحيح البخارى ومسلم من حديث عبد الله بن زمعة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الناقة وذكر الذى عقرها فقال : « إذ انبعث أشقاها » انبعث لها رجل عزيز عارم منيع فى رهطه مثل أبى زمعة » وذكر الحديث وقيل اسمه قدار بن العيزار بن سائف . وقيل عقرها عاقر ومعه ثمانية رجال ، وهم الذين قال الله فيهم : « وكان فى المدينة تسعة رهط ^(١) » وهو معنى قوله تعالى : « فنادوا ^(٢) أصحابهم فتعاضى فقر » وكانوا يشربون فأعوزهم الماء ليمزحوا شراهم ، وكان يوم لبن الناقة ، فقام أحدهم وترصد الناس وقال : « لأريحن الناس منها فقرها » وروى الضحاك عن على : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : « أتدرى من أشقى الأولين ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « عاقر الناقة - قال : أتدرى من أشقى الآخرين ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « قاتلك » .

ونعود الى قصة الناقة فقال لهم : « هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل فى أرض الله ولا تمسوها ^(٣) بسوء » فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها » يعنى صالحا وسقياها أى شربها ، فانهم لما اقترحوا الناقة وأخرجها لهم من الصخرة جعل لهم شرب يوم من بئرهم ، ولها شرب يوم مكان ذلك ، فشق ذلك عليهم ، فكذبوا صالحا عليه السلام فى قوله لهم : « انكم تعذبون ان عقرتموها » ففقروها ، واضبف الى الكلب ، لأنهم رضوا بفعله ،

(١) الآية ٤٨ من سورة النمل .

(٢) الآية ٢٩ من سورة القمر .

(٣) الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

وقال قتادة : ذكر لنا أنه لم يعقرها حتى تابعه صغيرهم وكبيرهم ، وذكرهم
واتناهم . وقال الفراء : عقرها انا . والعرب تقول : هذان أفضل الناس .
وهذان خير الناس . وهذه المرأة شقي القوم . فلهذا لم يقل استقيها .

أما قوله تعالى : « وما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء —
الآية » فقد نزلت في بني قريظة وبني النضير . وحكاها الطبري عن مجاهد .
قال ابن عطية : والذي يظهر من ألفاظ القرآن أن امر بني قريظة انقضى عند
قوله : « فشرد بهم من خلفهم » ثم ابتداء تبارك وتعالى في هذه الآية بأمره
فيما يصنعه في المستقبل مع من يخاف منه خيانة ، فتترتب فيهم هذه الآية .
وبنو قريظة لم يكونوا في حد من تخاف حياته ، وإنما كانت خيانتهم ظاهرة
مشهورة .

(وأبو بصير) بفتح الباء وكسر الصاد اسمه عتبة بن أسيد (بفتح
الهمزة وكسر السين) بن جارية بن أسد بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد
الله بن غيرة (بكسر الغين) الثقفي حليف بني زهرة وهو مشهور بكنيته
توفي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وكانت وفاته بسيف البحر الذي أقام
فيه وجاءه المستضعفون من المؤمنين من مكة . توفي بعد صلح الحديبية وقبل
فتح مكة وصلى عليه أصحابه وأبو جندل ودفنوه هناك رضى الله عنهم .

أما حديث الاذن لأبي جندل وأبي بصير رضى الله عنهما أن يفرأ ويعودا
وقد مضى تفصيل قصتهما . وقطعهما الطريق على قريش وتجارها فقد رواه
البخاري وغيره .

قال الامام النووي في تهذيب الأسماء واللغات : أبو جندل الصحابي
رضي الله عنه بفتح الجيم وسكون النون هو ابن سهيل بن عمرو قال الزبير
ابن بكار وغيره : اسم أبي جندل العاصي . أسلم رضي الله عنه فحبسه أبوه
وقيده فهرب يوم الحديبية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « موسى بن
عقبة ، لم يزل أبو جندل وأبو سهيل مجاهدين بالشام حتى توفيا يعني في
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم » هـ ملخصا .

اما اللغات فقلوه : (دمدم عليهم) أى أهلكهم وأطبق عليهم العذاب بذنبهم من الكفر والتكذيب والعقر • وروى الضحاك عن ابن عباس قال : دمر عليهم ربهم بذنبهم أى بجرمهم • وقال النراء : دمدم أى أزعج ، وحقيقة الدمدمه تضعيف العذاب وترديده • ويقال : دممت على الشيء : أى أعلقت عليه • ودمم عليه القبر : أطبقه • رناقة مدمومة : ألبسها الشحم • فإذا كررت الاطباق قلت : دممت • والدمدمه اهلاك باستئصال قاله المؤرج وأفاده الترطبي في الجامع • وقال ابن الأنباري : دمدم أى غضب ، والدمدمه الكلام الذى يزعج الرجل • وقال بعض اللغويين : الدمدمه الادامة ، تقول العرب : ناقة مدمدمه أى سينة • وقيل : دممت على الميت التراب : أى سويت عليه فقلوه : « فسواها » أى سوى عليهم الأرض ، وقال الجوهري : دممت الشيء إذا ألقته بالأرض وطحطحته قال الشاعر :

فدمدموا بعد ما كانوا ذوى نعم وعيشة أسكنوا من بعدها الحفرا

وقيل فسواها أى فسوى الأمة في انزال العذاب بهم ، صغيرهم وكبيرهم ، وضعيعهم وشريفهم ، ذكرهم وأنثاهم • وقرأ ابن الزبير : « فدهدم » وهما لغتان كما يقال : فنقع وانتقع •

اما الأحكام فإنه إذا أسلم حر منهم ، وهاجر الى دار الاسلام — فإن كان له عشيرة تمنع عنه — جاز له العود اليهم ، وإن لم يكن له عشيرة تمنع عنه لم يجز له الرجوع اليهم ، وإن عقد الامام الهدنة على رد من جاء من الرجال مسلما ممن له عشيرة فأسلم رجل منهم له عشيرة وهاجر الى الاسلام وجاء من يطلبه فإنه يرده اليهم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أبا بصير وأبا جندل على من جاء يطلبهما ، ولسنا نريد بالرد أنه يكرهه على الرجوع لأنه لا يجوز اجبار المسلم على الإقامة في دار الحرب ، ولكن الامام يقول لطالبه : لا تمنعك من رده ان قدرت عليه ، ولا نعينك عليه • ويقول للمسلم في الظاهر : إن اخترت الرجوع لم تمنعك عنه ، ويشار عليه في الباطن أن يهرب من البلد اذا علم أنه قد جاء من يطلبه ، ولو جاء من يطلبه وأخذه أشبر عليه في الباطن أن يهرب من الطريق ، وعلى هذا يحمل ما ورد أن النبي

صلى الله عليه وسلم رد أبا بصير وأبا جندل ، أى خلى بينهما وبين الرجوع
 لا أنه أكرههما ، وقيل : ان أبا بصير قتل اثنين في الطريق ورجع . وقال : قد
 وفيت لهم يا رسول الله ونجاني الله منهم . هذا نقل أصحابنا العراقيين .
 وقال المسعودي : اذا جاء من يطلبه - فان كان له أب شقيق أو قرابة يعلم
 أنه لا يستدل بينهم - رد اليهم . وان لم يكن له قرابة وخفا أن يستدل
 بينهم لم يرد اليهم ، وأما كيفية الرد - فان كان الامام قد شرط لهم أن كل
 من آتانا مسلما حمله اليهم - وجب حمله اليهم ، وإن شرط أن يخلى بينهم
 وبينه لم يجب حمله ، وخلق سبيله ، ثم يحملونه ان شاءوا ، ولا بأس ان
 أشار على المطلوب بقتل طالبه والهرب منه تعريضا لا تصريحاً لأجل العهد ،
 لما روى أن عمر رضى الله عنه قال لأبى جندل حين رد على أبيه : « ان دم
 الكافر مثل دم الطلب » يعرض له بقتل طالبه الكافر .

فرع

اذا جاء صبي منهم ووصف الاسلام ، وجاء من يطلبه ،
 لم يجوز رده اليهم ، لأنه ان لم تكن له عشيرة ربما قتل ، وان كان له عشيرة
 ربما فتن عن دينه اذا بلغ ، وهكذا ان جاءنا منهم مجنون فوصف الاسلام
 في حال جنونه لم يجب رده اليهم لثلاث يفتنوه عن دينه ، وكذلك لو لم يصف
 الاسلام لأن الظاهر أنه مسلم ، فاذا بلغ الصبي وأفاق المجنون ووصف
 الاسلام - فان لم يكن لهما عشيرة تمنع عنهما - لم يجوز ردهما ، وإن كان
 لهما عشيرة تمنع عنهما جاز له ردهما ، وان وصفا الكفر رددناهما الى
 ما منهما .

فرع

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى وابن الصباغ : وان
 جاءنا عبد لهم مسلم ثم جاء سيده يطلبه لم يجوز رده اليه لأنه قد صار حرا
 لقهره لسيدته ، وهل يجب رد قيمته عليه ؟ فيه قولان كما قلنا في مهر المرأة ،
 وعلى ما ذكره الشيخ أبو اسحاق هنا في المذهب في الأمة : ان فارقهم مشركا
 ثم أسلم صار حرا ، وهل يجب رده اليهم ؟ أو قيمته ؟ على الطريقين
 الصحيح : لا يجب قولاً واحداً ، وإن أسلم عندهم لم يصرا حرا ، ولا يجوز
 رده اليهم بل يجب رد قيمته .

مسألة إذا عقدنا الهدنة لقوم من المشركين فقاتلوا المسلمين أو آووا عينا عليهم (جاسوسا) أو كاتبوا أهل الحرب بأخبار المسلمين ، أو قتلوا مسلما أو ذميا ، أو أخذوا لهم مالا انتقضت هدنتهم ، فيجوز للإمام غزؤهم وقتالهم وقتلهم ، لقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا ^(١) » فدل على أنهم إذا لم يستقيموا لنا لم نستقم لهم ، ولقوله تعالى : « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا ، فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم ^(٢) » فدل على أنهم إذا ظاهروا علينا لم تتم اليهم عهدهم ، ولا يفتقر نقض الهدنة ها هنا الى حكم الامام بنقضها ، لأن ما تظاهروا به لا يحتمل غير نقص الهدنة ، وان نقض الهدنة بعض المعاهدين دون بعض ظلت في الدين لم ينقضوا - فان لم ينكروا على الناقضين بقول ولا فعل - انتقضت هدنة جميعهم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم وادع بنى قريظة فأعان منهم حبي بن أخطب وأخوه وآخر أبا سفيان بن حرب على حرب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وسكت الباقيون ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نقضا للهدنة في حق جميعهم ، وسار اليهم فقتل رجالهم وسبى ذراريهم ، وكذلك لما صالح النبي صلى الله عليه وسلم مشركي قريش عام الحديبية دخل بنو بكر في جملة قريش وكافوا حلفاءهم ، ودخلت خزاعة في حلف النبي صلى الله عليه وسلم فحارب بنو بكر خزاعة ، وأعان نفر من قريش بنى بكر على خزاعة ، وأمسك سائر قريش فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نقضا لعهدهم ، وسار الى مكة وفتحها ، وقيل لم يغز أحد من قريش بنى بكر وانما قتل رجل من بنى بكر رجلا من خزاعة فسكت قريش ولم تنكر على حلفائها ، فجعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم نقضا لعهدهم ، ولأنه لما كان عقد الواحد الهدنة عقدا لجميعهم ، بدليل أن سهيل بن عمرو عقد الهدنة له ولمشركي قريش ، وعقد أبو سفيان الأمان له ولقريش ، كان نقض الواحد نقضا له وللراضي بنقضه ، وان نقض بعضهم العهد وأنكر الباقيون على الناقضين نقضهم بقول أو فعل ظاهر ، واعتزلوا وأرسلوا الى الامام بأنا منكرون ما فعلوا ، مقيمون على

(١) الآية ٧ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٤ من سورة التوبة .

العهد انتقض العهد في حق الناقضين دون الآخرين . لأن المنكرين لم ينقضوا العهد . ولا رضوا بنقضه ، فان كان الذين لم ينقضوا غير مختلطين بالنافذين غزا الامام الناقضين دون الذين لم ينقضوا . وان كانوا مختلطين بهم لم يجز أن يبيتهم ويقتلهم ، لأنه يقتل من نقض العهد ومن لم ينقض . بل يرسل الى الذين لم ينقضوا بأن يتسيزوا عن الناقضين ، أو بتسليم الناقضين ان قدروا . فان لم يفعلوا أحد هذين الأمرين مع القدرة عليه انتقضت الهدنة في حق الجميع ، لأنهم صاروا مظاهرين لأهل الحرب ، وان لم يقدروا على أحدهما كان حكمهم حكم الأسارى مع المسلمين من المشركين ، وقد مضى بيانه . ومن اعترف منهم أنه نقض العهد أو قامت عليه البيعة فلا كلام ، وان لم تقم عليه بيعة ، نه نقض العهد وادعى أنه لم ينقض قبل فوله مع يمينه . لأن الأصل عدم نقضه .

إذا ثبت هذا وفعلوا ما يوجب النقض نظرت - فان كان ذلك الفعل لا يجب به حق : مثل أن آووا عيناً للمشركين على المسلمين ، أو كاتبوا المشركين بأخبار المسلمين - فقد صاروا حرباً لنا ، ويجب ودهم الى مأمهم ولا شيء عليهم فيما فعلوا ، وان فعلوا ما يجب به حق - فان كان الحق محضاً للآدمي كالتقصاص وضمان المال ، وحدهم القذف - استوفى منهم لأن عقد الهدنة اقتضى الكف عن أموالنا وأعراضنا وأموالهم وأعراضهم ، فإذا لم يكفوا لزمهم الضمان ، وان كان الحق محضاً لله بأن زنوا بمسلمة أو شربوا الخمر ، لم يجب عليهم الحد لأنهم لم يلتزموا بالهدنة حقوق الله .

وان كان الحق لله إلا أنه يتعلق بحق الآدمي بأن سرق سارق منهم نصايا من مال مسلم أو ذمي أو معاهد من حرز مثله فهل يجب عليه القتل ؟ فيه قولان مضى ذكرهما .

فرع وان ظهر من المعاهدين أمانة تدل على تقصهم وتغدرهم قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني في التعليقة : انتقضت هديتهم ، وقال الشيخ أبو اسحق هنا وابن الصباغ في الشامل : جاز للامام أن ينبذ اليهم عهدهم ، وهو المنصوص ، لأن الشافعي رضى الله عنه قال : ينبذ اليهم عهدهم

لقوله تعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء — الآية »
وان خاف الامام من أهل الذمة الخيانة لم ينبذ اليهم عهدهم ، لأن عقد
الذمة معاوضة يقتضى التأيد فلم ينتقض بخوف الخيانة ، وعقد الهدنة
مؤقت ويقتضى الكف عن القتال : فاذا خيف منهم الخيانة جاز نقضها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان في تجارة ، او رسالة
نبت له الامان في نفسه وماله ، ويكون حكمه في ضمان لنفسه والمال وما يجب
عليه من اقسام والحدود حكم المهادن ، لأنه مثله في الامان ، فكان مثله فيما
ذكرناه وان عقد الامان لم عاد الى دار الحرب في تجارة او رسالة فهو على
الامان ، في النفس والمال ، كالنمى اذا خرج الى دار الحرب في تجارة او
رسالة . وان رجع الى دار الحرب بنية المقام وترك ماله في دار الاسلام انتقض
الامان في نفسه ، ولم ينتقض في ماله فان قتل او مات انتقل المال الى وارثه .
وهل يغنم أم لا ؟ فيه قولان ، قال في سبب الواقدي ونقله الزنى : انه يغنم
ماله ، وينتقل الى بيت المال فينا وقال في المكاتب : يرد الى ورثته . فذهب
أكثر اصحابنا الى انها على قولين احدهما : انه يرد الى ورثته ، وهو اختيار
الزنى ، والدليل عليه ان المال لو ارثه ومن ورث مالا ورثه بحقوقه ، وهذا
الامان من حقوق المال فوجب ان يورث . والقول الثاني : انه يغنم وينتقل الى
بيت المال فينا ، ووجهه انه لما مات انتقل ماله الى وارثه وهو كافر لا امان له
في نفسه ولا في ماله فكان غنيمة ، وقال أبو على بن خيران : المسئلة على اختلاف
حائذين ، فالذى قال : يغنم ، اذا عقد الامان مطلقا ولم يشترط لو ارثه ، والذي
قال : لا يغنم اذا عقد الامان لنفسه ولو ارثه ، وليس للشافعى رحمه الله
ما يدل على هذه الطريقة . واما اذا مات في دار الاسلام فقد قال في سبب
الواقدي : انه يرد الى ورثته . واختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال : هو
ايضا على قولين كالتى قبلها ، والشافعى نص على أحد القولين ومنهم من قال
يعد الى وارثه قولاً واحداً . والفرق بين المسالتين انه اذا مات في دار الاسلام
مات على امانه فكان ماله على الامان ، واذا مات في دار الحرب فقد مات بعد
زوال امانه فبطل في أحد القولين امان ماله . فاذا استرق زال ملكه عن المال
بالاسترقاق وهل يغنم ؟ فيه قولان احدهما : يغنم فينا لبيت المال والقول
الثاني انه موقوف لأنه لا يمكن نقله الى الوارث ، لأنه حي ، ولا الى مسترقه
لأنه مال له امان ، فان عتق دفع المال اليه بملكه القديم ، وان مات عبداً ففى
ماله قولان حكاهما أبو على ابن أبى هريرة احدهما انه يغنم فينا ولا يكون
موروثا ، لأن العبد لا يورث . والثاني : انه لو ارثه لانه ملكه في حرثته .

فصل

فان اقترض حربى من حربى مالا ثم دخل اليها بأمان او اسلم فقد قال ابو العباس : عليه رد البذل على المفرض ، لانه اخذه على سبيل المعاوضة ، فلزم البذل ، كما لو تزوج حربية بم اسلم ؛ قال : ويحتمل انه لا يلزمه البذل ، فان الشافعى رحمه الله قال في النكاح : اذا تزوج حربى حربية ودخل بها وماتت ثم اسلم الزوج ، او دخل اليها بأمان فجاء واربعها بطلب ميراثه من صداقها ، انه لا شيء له ، لانه مال فانت في حال الكفر ، قال : ولا يول أصح . ويكون تأويل المسألة ان الحربى تزوجها على غير مهر ، فان دخل مسلم دار الحرب بأمان فسرقت منهم مالا او اقترض منهم مالا وعاد الى دار الاسلام ، ثم جاء صاحب المال الى دار الاسلام بأمان وجب على المسلم رد ما سرقت او اقترض لأن الأمان يوجب ضمان المال في الجانبين ، فوجب رده .

الشرح

اذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان ، فان الأمان ينعقد له ولما له وأولاده الصغار ، لأن الأمان يقتضى الكف عن ذلك ، فان عقد الأمان لنفسه وماله وأولاده الصغار ، كان ذلك تأكيدا ، فان رجع الى دار الحرب وترك ماله في دار الاسلام فان رجع اليها باذن الامام سمح له ثم يعود برسالة من الامام ، فان الأمان يكون باقيا في حق نفسه ولم ينتقض في ماله وأولاده الصغار كأم الولد اذا بطل حقها بموتها لم يبطل حق ولدها : وأما ولده الصغير فانه ما لم يبلغ فهو في أمان ، فان بلغ قيل له : قد كنت في أمان نبعا لغيرك والآن قد زال تبسك لغيرك ، فاما أن تسلم واما أن تعقد الذمة ببذل الجزية — ان كان من أهل الجزية — واما أن تلحق بدار الحرب . وأما ماله فيحتفظ به ، وان مات أو قتل في دار الحرب انتقل الى ذريته الحزبيين ، ولا ينتقل الى ذريته من أهل الذمة ، وهل يبطل حكم الأمان في ماله ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يبطل الأمان ، وبه قال أحمد رحمه الله وهو اختيار المزنى ، لأن من ورث مالا ورثه بحقوقه ، والأمان من حقوقه ، فورث . وان لم يكن له وارث كان فينا . والثانى : يبطل الأمان في ماله ، وبه قال أبو حنيفة ، وهو اختيار أبى اسحق المروزي ، لأنه لما مات انتقل الى وارثه ، وهو كافر لم يكن بيننا وبينه أمان ، فلم يكن له أمان كسائر أمواله ، فاذا قلنا بهذا فنقل المزنى انه يكون مغنوما . قال أصحابنا : وليس هذا على ظاهره ، لأن الغنيمة ما أخذ بالقهر والغلبة ، وهذا أخذ بغير قهر ولا غلبة ، فيكون فينا ، وقال أبو على ابن خيران في اللطيف : انها ليست

على قولين ، وانما هي على حالين ، فحيث قال : يغنم أراد اذا عقد الأمان لنفسه ولم يشترط لوارثه بعده ، وحيث قال : لا يغنم أراد اذا شرط الأمان لنفسه ولوارثه بعده . والفريق الأول آسح . وان مات أو قتل في دار الحرب وله أولاد صغار في دار الاسلام فهل يبطل الأمان فيهم ؟ على طريقتين في ماله ، وكذلك الحكم في الذمى اذا نقض الذمة ولحق بدار الحرب وترك ماله وأولاده الصغار في دار الاسلام : فهو كالحربي على ما مضى .

فرع وان دخل الحربي الينا بأمان ومعه مال واكتسب مالا في دار الاسلام وهو على أمانه : قال الشافعي رحمه الله في السير : فان ماله يرد الى وراثته . ومختلف أصحابنا فيها ، فمنهم من قال : فيها قولان ، كما لو رجع الى دار الحرب للاستيطان ومنهم من قال : ترد الى وارثه فولا واحدا ، لأنه مات على الأمان ، فكان المال باقيا على الأمان ، وان رجع الى دار الحرب للاستيطان فمات فيها فقد مات بعد بطلان الأمان في حق نفسه فبطل في ماله في احد القولين : وان رجع الى دار الحرب للاستيطان ولكن رجع باذن الامام لتجارة أو رسالة فمات في دار الحرب فمات ماله الذي في دار الاسلام الطريقان فيه اذا مات في دار الاسلام وهو على الأمان .

فرع وان دخل الحربي الينا بأمان فرجع الى دار الحرب للاستيطان وترك ماله في دار الاسلام وأسر ، فان ملكه لا يزول بالأسر ، فان فادى به الامام أو من عليه ، فماله باق على ملكه ، وان قتله فهو كما لو مات أو قتل في دار الحرب على ما مضى ، وان استرقه زال ملكه عن ماله ، لأن الاسترقاق يزيل التملك ، وهل يبطل الأمان في ماله ؟ بينى على القولين فيه اذا مات في دار الحرب ، فان قلنا : يبطل نقل الى بيت المال ، وان قلنا : لا يبطل كان ماله منوقوفا ولا ينتقل الى وارثه ، لأنه حي ، فان عتق كان المال له ، وان مات على الرق قال أكثر أصحابنا : ينقل الى بيت المال فيئا ، لأن العبد لا يورث ، وحكى المصنف أن أبا علي ابن أبي هريرة حكى قولاً آخر انه لو ارثه لأنه ملكه في حرته .

فرع وان دخل الحربي بأمان فنقض العهد ورجع الى دار

الحرب وبذل ماله ثم رجع الى دار الاسلام بغير أمان ليأخذ ماله ، فهل يجوز سبيّه ؟ قال ابن الحداد : لا يجوز سبيّه ، لأننا لو سبيناه أبطلنا ملكه وأسقطنا بحكم الأمان في ماله ، فمن أصحابنا من وافقه ومنهم من خالعه وقال : يجوز سبيّه لأن أمانه في نفسه قد بطل ، وثبوت الأمان بماله لا يثبت الأمان لنفسه كما لو أدخل ماله الى دار الاسلام بأمان : فان الأمان لا يثبت لنفسه ، ولهذا لو أرسل ماله بضاعة مع رجل له أمان في نفسه ولما معه من المال ، فان الأمان لا يثبت لصاحب المال .

فرع اذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فدفعت اليه حربى مالا ليشتري له شيئا من دار الاسلام فان مال الحربى يكون في أمان ، لأن المسلم يصح أمانه ، وقد أخذ على ذلك ، وان دخل الذمى دار الحرب بأمان فدفعت اليه الحربى مالا ليشتري له به شيئا من دار الاسلام فرجع الذمى به الى دار الاسلام — فقد حكى الربيع بن سليمان فيه قولين — أحدهما : يكون الأمان لذلك المال كما لو دفعه الى مسلم . والثانى : لا يكون له أمان ، لأن أمان الذمى لا يصح . قال أصحابنا : هذا القول من كيس الربيع بل يجب رده الى الحربى قولاً واحداً ، فان الذمى — وان لم يصح أمانه — الا أن الحربى قد اعتقد صحة الأمان لماله ، فوجب رده اليه ، كما لو دخل الحربى بأمان سبى .

مسألة اذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فاقترض من حربى مالا أو سرقه أو كان أسيراً فخلوه وأمنوه وسرق لهم مالا وخرج ، وجب عليه رده . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه رده . دليلنا : أنه منهم في أمان فكالوا منه في أمان فلزمه رده ، كما لو اقترض أو سرق من ذمى مالا .

فرع وان اقترض حربى من حربى مالا فأسلم المستقرض أو دخل اليها بأمان ، وجاء المقترض يطالبه بما أقرضه قال أبو العباس ابن سريج في تذكرة العالم : لزمه أن يرد عليه ما أقرضه كما قال الشافعى رحمه الله : اذا تزوج حربى بحرية وأصدقها ثم أسلم وخرج الى دار الاسلام فمات وجاء ورثتها يطالبونها بهرما ، لا يلزمه لأنها ماتت في حال الشرك ، قال

أبو العباس : وهذا ضعيف في القياس ، ويشبه أن يكون تأويل هذه أنه تزوجها بغير مهر ، فلا يلزمه شيء ، لأنه مات في حال الشرك .

فرع قال الشافعي رحمه الله في حرمة : إذا أهدى المشرك إلى الأمير أو إلى رجل من المسلمين هدية — والحرب قائمة — كانت غنيمة ، لأنه أهدى ذلك خوفا من الجيش ، وإن أهدى إليه هدية قبل أن يرتحلوا من دار الإسلام لم تكن غنيمة ، وينفرد بها المهدي إليه ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة هي للمهدي إليه بكل حال . دليلنا أنه مال حصل بظهور الجيش ، فأشبه ما أخذه قهرا .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه في الأسارى : لو أخذ مشرك جارية مسلم فوطئها وأبت منه بولد ثم ظهر المسلمون عليه ؛ كانت الجارية والولد المسلم للمسلم ، فإن أسلم وأطنما دفع ثمن الجارية إلى مالكتها ، ويؤخذ من وأطنما مهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا . قال أبو العباس : قوله : إن الجارية والولد ملك للمسلم ، فلأن المشرك لم يملكها بالخيار ، فهو كالعاصب إلا أنه لم يلزمه النهر ، لأنه ليس من أهل الضمان للمسلم ، ولهذا لو أتلغها لم يلزمه ضمانها . وأما قوله : إذا أسلم وأطنما ودفع ثمنها إلى مالكتها لزمه مهرها وقيمة أولادها ، فتأويله أن يكون وطئها بعد ما أسلم ، فيكون عليه المهر والولد حر للشبهة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من أسلم على شيء فهو له » ولزمه قيمة الولد لأنه أتلغ بالشبهة .

فرع وإن دخل حربى دار الإسلام وابتاع عبدا مسلما ورجع به إلى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه — فإن قلنا : لا يصح ابتياع الكافر للعبد المسلم — رد إلى من باعه . وإن قلنا : يصح ابتياعه له ، كان غنيمة . وإن أوصى بعبد مسلم لكافر — فإن قلنا : يصح شراؤه له — صحت الوصية له به ، وإن قلنا : لا يصح شراؤه له ففي الوصية له به وجهان ، أحدهما : لا يصح كالشراء ، فعلى هذا إن أسلم الموصى له قبل موت الموصى فله أن يقبل الوصية ، وإن مات الموصى قبل إسلام الموصى له لم يكن له أن يقبل الوصية ، لأن لزوم الوصية حال موت الموصى ، فاعتبر حال الموصى له بتلك

الحال ، وان أوصى بعبد كافر لكافر صحت الوصية ، فان أسلم العبد قبل موت الموصي فهو كما لو أوصى له بعبد مسلم ، على ما مضى : وان أسلم بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له بنى على القولين : متى يملك الموصى له الوصية ؟ - فان قلنا : انه يملك بالموت أن تبين بالقبول : أنه ملكه بالموت - صحت الوصية ، وان قلنا : تملك بالقبول ، كانت مبنية على القولين في الشراء •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب خراج السواد

سواد العراق ما بين عبادان إلى الموصل طولاً ومن القادسية إلى حلوان عرضاً . قال الساجي هو اثنان وثلاثون ألف ألف جريب . وقال أبو عبيد : هو ستة وثلاثون ألف ألف جريب . وفتحها عمر رضي الله عنه وقسمها بين الفانوين ، ثم سألهم أن يردوا ففعلوا ، والدليل عليه ما روى قيس بن أبي حازم البجلي قال : كنا ربيع الناس في القادسية فأعطانا عمر رضي الله عنه ربيع السواد وأخذناها ثلاث سنين ، ثم وفد جرير بن عبد الله البجلي إلى عمر رضي الله عنه بعد ذلك فقال : « أما والله لولا أنني قاسم مسئول لكنتم على ما قسم لكم ، وأرى أن تردوا على المسلمين . ففعلوا » ولا تدخل في ذلك البصرة ، وإن كانت داخلاً في حد السواد ، لأنها كانت أرضاً سبخة فأحياها عمرو بن العاص الثقفي وعتبة بن غزوان بعد الفتح إلا مواضع من شرقي دخلتها ، تسميها أهل البصرة : الفرات ومن غربي دخلتها نهر يعرف بنهر المزة وأختلف أصحابنا فيما فعل عمر رضي الله عنه فيها فتح من أرض السواد ، فقال أبو العباس وأبو اسحق باعها من أهلها ، وما يؤخذ من الخراج ثمن ، والدليل عليه أن من لعن عمر إلى يومنا هذا تباع وتبتاع من غير انكار . وقال أبو سعيد الاصطخري : وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين ، فلا يجوز بيعها ولا شراؤها ، ولا هبتها ، ولا رهنها ، وإنما تنقل من يد إلى يد ، وما يؤخذ من الخراج فهو أجره وعليه نص في سبب الواقدي ، والدليل عليه ما روى بكر بن عامر عن عامر قال : « اشترى عتبة (١) بن فرقد أرضاً من أرض الخراج فأتى عمر فأخبره فقال ممن اشتريتها ؟ قال من أهلها ، قال فهؤلاء أهلها المسلمون ، أبعتموه شيئاً ؟ قالوا : لا قال : فأذهب فاطلب مالك » فإذا قلنا : أنه وقف فهل تدخل المنازل في الوقف ؟ فيه وجهان أحدهما : أن الجميع وقف ، والثاني : أنه لا يدخل في الوقف غير المزارع ، لأننا لو قلنا أن المنازل دخلت في الوقف أدى إلى خرابها ، وأما الثمار فهل يجوز أن هي في يده الانتفاع بها ؟ فيه وجهان أحدهما : أنه لا يجوز ، وعلى الإمام أن يأخذها ويبيعها ويصرف ثمنها في مصالح المسلمين والدليل عليه ما روى الساجي في كتابه عن أبي الوليد

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب عتبة بالياء كما سترى في هامش الشرح .

الطيالسي : أنه قال : ادركت الناس بالبصرة ويعمل البهم التمر من الفرات ، فيؤتى به وي طرح على حافة الشط ويلقى عليه الحشيش ، ولا يطير ولا يشتري منه الا اعرابي ، او من يشتريه فينبذه ، وما كان الناس يقدمون على شرائه ، والوجه الثاني : انه يجوز لمن في يده الأرض الانتفاع بثمرتها ، لأن الحاجة تدعو اليه ، فجاز كما تجوز المساقاة والمضاربة على جزء مجهول .

فصل يؤخذ الخراج من كل جريب شعير درهمان ، ومن كل جريب حنطة اربعة دراهم ، ومن كل جريب شجر وقضب وهو الرطبة ستة دراهم : واختلف اصحابنا في خراج النخل والكرم ، فمنهم من قال : يؤخذ من كل جريب نخل عشرة دراهم ، ومن كل جريب كرم ثمانية دراهم ، لما روى مجاهد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث عثمان بن حنيف فجعل على جريب الشعير درهمين ، وعلى جريب الحنطة اربعة دراهم ، وعلى جريب الشجر والقضب ستة دراهم وعلى جريب الكرم ثمانية دراهم ، وعلى جريب النخل عشرة دراهم ، وعلى جريب الزيتون اثني عشر . ومنهم من قال : يجب على جريب الكرم عشرة ، وعلى جريب الزيتون اثنا عشر ، ومنهم من قال : يجب على جريب الكرم عشرة ، وعلى جريب النخل ثمانية ، لما روى ابو قتادة عن لاحق (١) بن حميد . يعني ابا مجلز قال : بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه عثمان بن حنيف وفرض على جريب الكرم عشرة ، وعلى جريب النخل ثمانية وعلى جريب البز اربعا وعلى جريب الشعير درهمين ، وعلى جريب القضب ستة ، وكتب بذلك الى عمر رضى الله عنه فاجازه ورضى به ، وروى عباد بن كثير عن قحزم قال : « جبي عمر رضى الله عنه العراق مائة الف الف » وسبعة وثلاثين الف الف ، وجباها عمر بن عبد العزيز مائة الف واربعة وعشرين الف الف وجباها الحجاج ثمانية عشر الف الف « وما يؤخذ من ذلك يصرف في مصالح المسلمين ، الا هم فالاهم ، لانه للمسلمين فصرف في مصالحهم والله اعلم .

الشرح في كتاب الأموال لأبي عبيد من طريق أبي اسحق عن حارثة بن (٢) مضرب عن عمر أنه أراد أن يقسم السواد فشاور في ذلك فقال له على رضى الله عنه : « دعه يكون مادة للمسلمين ، فتركه » وأخرج

(١) لاحق بن حميد أبو مجلز من ثقات التابعين ولكنه يدلس ، فقال ابن معين : لم يسمع من حذيفة ، وقال ابن المديني : لم يلق سمرة ولا عمران وروى من ابن معين : أنه مضطرب الحديث ، وثقة أبو زرة وجبالة .
(٢) حارثة بن مضرب العبدي الكوفي روى عن عمر وابن مسعود وعنه ابو اسحق السبيعي وثقه ابن معين وغيره .

أيضا من طريق عبد الله بن أبي قيس أن عمر أراد قسمة الأرض فقال له معاذ : ان قسمتها صار الريح العظيم في أيدي القوم يبيدون ، فيصير للرجل الواحد أو المرأة ، ويأتى قوم يسدون من الاسلام مسدا ، ولا يجدون شيئا ، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم ، فاقتضى رأى عمر تأخير قسم الأرض وضرب الخراج عليها للغانمين ولن يجيء بعدهم « أما الآثار التي رواها مجاهد عن الشعبي وغيره فقد أوردها النووي رحمه الله في كتاب الزكاة ، ولولا خشية الاملال ، لأعدت ما قال .

أما اللغات فالخراج الاتاوة والخرج لغة فيه ويضمان والجمع أخراج وأخارج وأخرجه ، قال في المصباح : والخرج ما يحصل من غلة الأرض ، ولذلك أطلق على الجزية أنه قلت : في قوله تعالى : « أم تسألهم خراجا فخراج ربك خير مما يجمعون »^(٢) ما يدل على تساوي اللفظين في المعنى ، إلا أن اختلاف الكلام أحسن كما يقول الأخفش ، وقال أبو حاتم : الخرج الجعل ، والخراج العطاء . وقال الميرد : الخرج المصدر ، والخراج الاسم ، وقال النضر بن شميل : سألت أبا عمرو بن العلاء عن الفرق بين الخرج والخراج فقال : الخراج ما لزمك ، والخرج ما تبرعت به ، وعنه أن الخرج من الرقاب ، والخراج من الأرض . ذكر الأول الثعلبي والثاني الماوردي .

أما (السواد) فهو الشخص والمال الكثير ، ومن البلدة قرىها والعدد الكثير ومن الناس عامتهم ، ومن القلب حبه واسم روستاق العراق . أما (حافة الشط) فالشط الشاطئ وما يلي النهر والبحر من البر ليس الذي لا يصله الماء وحافته جانبه . أما قوله : (لا يطير) أي لا يطير عليه سهام المقاسمة حال القرعة ، لأنهم كانوا لا يرونه حالا ، والتطير القسمة ، وفي حديث علي في الحلة السنيراء : فأطرتها بين نسائي أي قسمتها . بينهن أما (القضب) قال في البارع : كل نبت اقتضب فأكل طريا ، قال المصباح : والقضب وزان فليس : الرطبة وهي المصنفة . وقضبت الشيء قضبا وبابه

(٢) الآية ٧٢ من سورة المؤمنون .

ضرب فانتضب قطعه فاقطع ، واقتضبه مثل اقتطعته وزنا ومعنى ومنه قيل للغصن المقطوع قضيب فعيل بمعنى مقعول ، والجمع قضبان بضم القاف والكسر لغة .

أما قوله (فأجازه) قال ابن بطال : أى قبله وحكم به ، والجائز ما قبله الشرع وساغ فيه الاجتهاد .

أما الأحكام فإن سواد العراق من الموصل الى عبادان في الطول ، وتقع عبادان الآن على ساحل الخليج الفارسي وهي من موانئ بلاد فارس (إيران) أما في العرض فمن القادسية الى حلوان باستثناء البصرة ، فيدخل فيها بغداد وكركوك وشمال العراق كله حتى همذان وجزء من جنوب غربى إيران كما يشمل جزءا من غربى الكويت ، وقد استثنينا البصرة لأنها كانت سبخة .

والقادسية ^(١) مدينة واقعة في الاقليم الثالث : قال في « الأطوال » حيث الطول ثمان وستون درجة وخمس وعشرون دقيقة ، والعرض احدى وثلاثون درجة وخمس وأربعون دقيقة . وهي مدينة صغيرة ذات نخيل ومياه وهي على حافة البادية وحافة سواد العراق ، البادية في جهة الغرب والسواد من جهة الشرق . قال في « المشترك » : وبينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا في طريق الحاج ، قال في تقويم البلدان : وسميت القادسية لنزول أهل قادس بها ، وقاض قرية بمرور الروذ ، وعليها كانت البوقة المعروفة بوقعة القادسية .

والموصل بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد وهي مدينة في الجزيرة وهي في كتاب « الأطوال » حيث الطول سبع وثلاثون درجة والعرض ست وثلاثون درجة وثلاثون دقيقة ، وهي على دجلة من الجانب الغربى ، ويقابلها من الجانب الشرقى مدينة نينوى وهي التي بنت فيها يونس عليه السلام .

(١) زاجع صبح الأعشى للقلقشندي ج ٤ ص ٢٣٧ والوصف يعود الى عهده في القرن التاسع الهجرى أما اليوم فليس لها أثر في الخريطة .

وفي جنوبي الموصل مصب الزاب الأصغر في دجلة ، وهي في مستو من الأرض .

وقال القلقشندي : والعراق على ضفتي دجلة مثل ما بلاد مصر على ضفتي النيل ، ويجري دجلة من الشمال بميلة الى الغرب ومن الجنوب بميلة الى الشرق ، وامتداد العراق طولا وشمالا وجنوبا من الحديثة على دجلة الى عبادان على مصب دجلة في بحر فارس ، وامتداده غربا وشرقا من القادسية الى حلوان ، فالحدثة في وسط الحد الشمالي بميلة الى الغرب ، والقادسية في وسط الحد الغربي بميلة الى الجنوب ، وعبادان في وسط الحد الجنوبي بميلة الى الشرق ، وحلوان في وسط الحد الشرقي بميلة الى الشمال وسط العراق الذي من القادسية الى حلوان هو أعرض ما في العراق ، وأما رأس العراق الذي عند عبادان فيدق عن ذلك ويقع مكان حلوان اليوم في بلاد إيران .

أما البصرة فهي وإن دخلت في سواد العراق حقيقة إلا أنها خرجت منه حكما ، لأنها كانت سبخة باثرة وقد أحيها عمرو بن أبي العاص الثقفي وعتبة بن غزوان ، إلا موضع من شرقي دخلتها ، وموضع من غربي دخلتها كان يسمى (نهر المرأة) .

وترجع هذه التسمية الى ان الجيوش عندما خرجت من البادية بقيادة خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص ، وعتبة بن غزوان وأبي موسى الأشعري وغيرهم رأوا هذه الأرض والتفاف شجرها ، فسموها السواد . ولا خلاف أنها فتحت عنوة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم ردها الى أهلها . واختلف الناس في كيفية ردها الى أهلها فمذهب الشافعي رضي الله عنه أنه قسمها بين الغانمين ، ثم استنزل الغانمين عنها برضاهم . قال ابن المنذر : ذهب الشافعي الى أن عمر استطاب أنفس الغانمين الذين افتتحوا أرض السواد ، وأن الحكم في أرض العنوة أن تقسم كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، فان قيل : بأن هذا مخالف لرواية أسلم مولى عمر قال : قال عمر : « أما والذي نفسي بيده لو لا أن أترك آخر الناس بيانا ،

ليس لهم من شيء ما فتحت على قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، ولكن أتركها خراقة لهم يقتسمونها » ورواه البخاري .
ورواه أحمد وفيه : « لئن عشت الى هذا العام المقبل لا فتتح للناس قرية الا قسمتها بينهم وكما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر » حيث علل ذلك بقوله : « لولا أن أترك آخر الناس » الخ فالجواب : معنى كلام عمر ، لولا أن أترك آخر الناس ما استطبت أنفس الغانمين ، وأما قوله : « كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر » فانه يريد بعض خيبر لا جميعها .
أفاده الطحاوي ونقله الشوكاني في النيل ، وأشار بذلك الى ما في حديث بشير بن يسار عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أدركم يذكرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ظهر على خيبر قسمها على ثلاثة وثلاثين سهما ، جمع كل سهم مائة سهم فجعل نصف ذلك كله للمسلمين ، فكان في ذلك النصف سهام المسلمين وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، وجعل النصف الآخر لمن ينزل به من الوفود والأموي ونواب الناس » رواه أبو داود وأحمد وفي رواية عند أبي داود عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حثمة قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين ، نصفاً لنوابه وحوائجه ونصفاً بين المسلمين ، قسمها على ثمانية عشر سهما » تقول : ان المراد بالذي عزله ما افتتح صلحا ، وبالذي قسمه ما افتتح عنوة فادعى الشوكاني أن الجمهور ذهب الى أن عمر وقفها لنواب المسلمين وأجرى فيها الخراج ومنع بيعها ، وقال بعض الكوفيين : « بها ملكا لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج » قال في فتح الباري : وقد اشد تكثير كثير من فقهاء أهل الحديث لهذه المسألة أه قال : وقد ذهب مالك الى أن الأرض المنقومة لا تقسم ، بل تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة ، وبناء القناطر والمساجد ، وغير ذلك من سبل الخير ، إلا أن يرى الامام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة ، فان له أن يقسم الأرض ، قال : وحكى هذا القول ابن القيم عن جمهور الصحابة ورجحه وقال : أنه الذي كان عليه سيرة الخلفاء الراشدين ، قال : وتنازع في ذلك بلال وأصحابه ، وطلبوا أن يقسم بينهم الأرض التي فتحوها ، فقال عمر : هذا غير المال ولكن أحسبه فينا

يجرى عليكم وعلى المسلمين ، فقال بلال وأصحابه : اقسما بيننا فقال عمر : اللهم اكفني بلالا وذويه ، فما حال الحول ومنهم عين تطرف ، ثم وافق سائر الصحابة ، عمر ، قال : ولا يصح أن يقال : انه استطاب نفوسهم ووقفها برضاهم فانهم قد نازعوه ، وهو يأبى عليهم .. الخ •

قلت : وجاء في البيان للقاضي العمراني رحمه الله بعد أن ساق قول الشافعي الذي ذكرناه آنفا : وقال الأوزاعي ومالك : لم يقسمها وانما حارت وفما ينفس الغنيمة • وقال أبو حنيفة : لم يقسمها بين الفائزين وانما أقرها في أيدي أهلها وهم المجوس وضرب عليهم الجزية • دليلنا ما روى عن جرير ابن عبد الله البجلي أنه قال : « كانت بجيلة ربيع الناس يوم القادسية ، فقسم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لهم ربع السواد ، فاستغلوها ثلاث سنين أو أربع ، ثم قدمت على عمر رضي الله عنه فقال عمر : لولا أنني قاسم مسئول لترككم على ما قسم لكم ، ولكني أرى أن تردوها علي ، قال : فعاضني من حقي نيفا وثمانين دينارا » فثبت أنها لم تصرف فينا ، وانما قسمها ، وعاضه من حقه ، فإن قيل : فقد ملكوها بالقسمة فكيف استردها منهم ؟ فالجواب أنه لم يكرههم على الرد ، وانما سألهم أن يردوا برضاهم ، فمنهم من طابت نفسه برد حقه من غير عوض ، ومنهم من لم يرد نصيبه إلا بعوض ، بدليل ما روى أن أم كرز قدمت على عمر رضي الله عنه فقالت : ان ابني قتل يوم القادسية ، وان سهمه ثابت ، ولا أترك حقي ، فقال عمر : قد علمت ما فعل قومك ؟ فقالت : لا أترك حقي حتى تركبني ناقة ذلولاً عليها قطيفة حمراء ، وثملاً كفي ذهباً ، ففعل عمر ذلك ، فعدت الدنانير التي في كفها فاذا هي ثمانون دينارا ، وهذا كما روى أن وفد هوازن لما سببت ذراريهم وقدموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه أن يرد عليهم ، فخيرهم بين الأحساب والأموات ، فاختراروا الأحساب ، فقال : أما نصيبى ونصيب أهلى فهو لكم ، ثم سأل الناس أن يردوا عن طيب نفس منهم فردوا عليه كما مضى ذلك في سبى هوازن •

هذا ، وأما قول عمر : « لولا أنني قاسم مسئول ، لترككم على ما قسمت لكم » فله تأويلان ، أحدهما : أنه رأى أنه ان تركهم على ما قسم لهم من

تلك الأرض اشتغلوا بممارتها عن الجهاد ، وتعطل الجهاد ، لأن أكثر الصحابة رضى الله عنهم قد كان غنم منها . والثاني : أنه نظر في العاقبة وخشى أن من جاء بعد ذلك من المسلمين لا شيء لهم ، لأن أرض السواد قد صارت لأولئك الذين غنموا ، فأحب عمر أن يكون لمن يأتي من المسلمين منها قمع ، بدليل ما روى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر قال : « لولا أني أخشى أن يبقى الناس بيانا لهم لتركتكم على ما قسم لكم ، ولكني أحب أن يلحق آخر الناس أولهم ، وتلاقوه تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان » يعني بما تركوه لنا وخلصوا علينا ، والبيان أن يتساوى الناس في الشيء ، اما في الغنى أو في الفقر .

إذا ثبت هذا فاختلف أصحابنا فيما فعله عمر رضى الله عنه في أرض السواد فقال أبو العباس بن سريج وأبو اسحق المروزي : باعها الى أهلها المجوس بشمن مجهول القدر يؤخذ منهم كل سنة جزء معلوم ، لأن الناس ساكنون أرض السواد في عهد عمر رضى الله عنه الى وقت الشيخ أبي اسحق الشيرازي ولم يذكره أحد من العلماء ، فثبت أنه باعها منهم ، فعلى هذا يجوز بيعها وهبتها ورهنها . وقال أبو سعيد الاصطخرى وأكثر أصحابنا : وقفها على المسلمين ثم أجرها من المجوس بأجرة مجهولة القدر ، يؤخذ منهم كل سنة شيء معلوم وهو المنصوص في سير الواقدي ، فيجوز أن يزداد عليها وينقص منها ، لما روى عن سفيان الثوري أنه قال : جعل عمر رضى الله عنه السواد وقفا على المسلمين ما تناسلوا . وروى بكير بن (١) عامر : « ان عتبة (٢) بن فرقد اشترى أرضا من أرض السواد فأتى عمر فأخبره فقال :

(١) بكير بن عامر البجلي أبو اسماعيل الكوفي روى عن الشعبي وأبي زرعة ابن عمر وعنه الثوري ووکیع ضعفه ابن معين والنسائي .

(٢) عتبة بن فرقد أبو عبد الله له صحبة ورواية كان أميرا لعمر بن الخطاب على بعض فتوحات العراق . وهو من بنى سليم من جهة أبيه أما أمه فهي آمنة بنت عمر بن علقمة بن عبد المطلب بن عبد مناف . وقال ابن حجر في التقريب : عتبة بن فرقد بن يربوع السلمى أبو عبد الله ، صحابي نزل الكوفة . وهو الذي فتح الموصل في زمن عمر .

ممن اشتريتها ؟ فقال : من أهلها ، قال : فهؤلاء أهلها المسلمون — وأشار الى من حوله قائلا : — أبعتموه شيئا ؟ قالوا : لا ، قال : فاذهب واطلب مالك » وأما قولهم : انها تباع من غير انكار فغير صحيح لما روينا عن عمر وسقناه آتفا • وقال ابن شبرمة : لا أجز بيع أرض السواد ولا هبتها ولا وقفها ، فان قيل : فالبيع لا يصح عندكم الا بشئ معلوم ، وكذلك الاجارة لا تصح الا الى مدة معلومة ، وأجرة معلومة • وحينئذ كيف يصح بيعها أو اجارتها على ما ذكرتم ؟ فالجواب أن البيع لا يصح عندكم الا بشئ معلوم ، والاجارة لا تصح الا بأجرة معلومة الى مدة معلومة اذا كانت المعاملة في أموال المسلمين ، فأما اذا كانت في أموال الكفار فلا تقتصر الى ذلك • كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث ، وهذا عرض مجهول ، لأنه معاملة في أموال الكفار ، فاذا قلنا : انها مبيعة اليهم فالمنازل في أرض السواد دخلت في البيع ، وان قلنا : انها وقف فهل دخلت المنازل في الوقف ؟ فيه وجهان ، أحدهما : انها وقف على المزارع والثاني : انها لم تدخل في الوقف لأننا لو قلنا انها دخلت في الوقف أدى ذلك الى تخريبها • قال الشيخ أبو اسحق هنا : وأما الشمار فهل يجوز لمن هي بيده الاتساع بها ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجوز ، وعلى الامام أن يأخذها ويبيعها ويصرف ثمنها في منافع المسلمين لما روى عن أبي الوليد الطيالسي (١) أنه قال : أدركت الناس بالبصرة يحمل اليهم التمر من الفرات فلا يقدمون على شرائه • والثاني : يجوز لمن في يده الأرض الابتياح بشرتها ، لأن الحاجة تدعو اليه فجاز كما تجوز المساقاة والمضاربة على جزء مجهول ، وعندى أن نعتلين الوجهين أننا يكونان في ثمرة الأشجار التي كانت موجودة في أرض السواد يوم ردها عبر الى أهلها ، اذا قلنا : ان الأرض وقف وأخذها ممن هي في يده ، لأن الأرض اذا استأجرها إنسان وفيها أشجار لم تدخل في الاجارة ، ولم يملك المستأجر ثمرتها ، فتكون على الوجه الأول غير داخلة في الاجارة بل هي وقف على المسلمين فيصرف في مصالح المسلمين ، وعلى الثاني دخلت في الاجارة لموضع الحاجة الى ذلك • فأما اذا قلنا : أن عمر

(١) أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم الطيالسي البصري قال ابن حجر : ثقة ثبت من التاسعة •

رضى الله عنه باعها فان الأشجار الموجودة يوم البيع وما غرس فيها بعد ذلك ملك لمن ملك الأرض ، وثمرتها ملك له قولاً واحداً .

مسألة أما مساحة أرض السواد فقد مسحها عثمان بن حنيف فارتفعت اثنتان أو ثلاثين مليون جريب والجريب مكيال مقداره أربعة أقدرة فهو من الكيل ثمانية مكاكيك ، ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا ، فيكون الجريب من الأرض قدره خمسمائة وست وسبعون ذراعا ، وقال أبو عبيد : ارتفعت ستة وثلاثين ألف ألف جريب ٣٦٠٠٠٠٠٠ ستة وثلاثين مليون جريب . وأما قدر ما يؤخذ منها من الخراج في كل سنة فانه يؤخذ من جريب الشعير درهمان ومن جريب الحنطة أربعة دراهم ، ومن جريب الشجر والقضب ستة دراهم ، ومن جريب النخل ثمانية دراهم ، ومن جريب الكرم عشرة دراهم . ومن أصحابنا من قال : يؤخذ من جريب الكرم ثمانية دراهم ، ومن جريب النخل عشرة دراهم والأول هو المشهور ، لما روى أن عمر رضى الله عنه بعث الى الكوفة ثلاثة : عمار بن ياسر أميراً على الجيش والصلاة ، وعبد الله بن مسعود قاضياً وحافظاً لبيت المال ، وعثمان بن حنيف ماسحاً ، وفرض لهم كل يوم شاة نصفها مع السواقط لعمار بن ياسر ، والنصف الآخر بين عبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف ، ثم قال : وان قرية يؤخذ منها كل يوم شاة لسريع خرابها ، فمسح عثمان بن حنيف أرض السواد وجعل عليها الخراج فجعل على جريب الشعير درهمين ، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم ، وعلى جريب الرطبة والشجر ستة دراهم وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وأنفسد الى أمير المؤمنين بذلك فرضى به وأجازة . ووافقنا أبو حنيفة في هذا كله الا في الشعير والحنطة فانه قال : يؤخذ من جريب الشعير قفيز ودرهم . ومن جريب الحنطة قفيز ودرهمان ، وقال أحمد رحمه الله : يؤخذ من كل واحد منهما قفيز ودرهم . دليلنا ما ذكرناه من الخبر ، فانه لم يجعل عليهما قفيزاً . وما يؤخذ من الخراج يصرف في مصالح المسلمين ، الأهم فالأهم ، لانه للمسلمين فيصرف في مصالحهم ، وأما مبلغ ما يجبي من أرض السواد فذكر المصنف هنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جباها في كل سنة

(١٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم) مائة وسبعة وثلاثين مليون درهم ، وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى وأبو نصر ابن الصباغ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جباها فى كل سنة مائة ألف ألف وستين ألف ألف درهم أى ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مائة وستين مليون درهم ، ولم تزل تتناقص حتى بلغت فى زمن الحجاج ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ثمانية عشر مليون درهم ، فلما ولى عمر بن عبد العزيز عاد فى السنة الأولى الى ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ثلاثين مليون درهم وفى السنة الثانية الى ستين وقال : ان عشت لأبلغن به الى ما كان فى أيام عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، فمات فى تلك السنة ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، وأما المصنف فذكر أن عمر بن عبد العزيز جباها (١٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم) مائة وأربعة وعشرين مليون درهم •

وفى هذه الصورة البيانية من ارتفاع الخراج وانخفاضه ما يوضح كيف كان يعمل المسلمون فى تسمير الأرض ، وتوسيع رقعة المنزرع ، وضبط الأرض بالقياس والمسح ، الأمر الذى يعطينا صورة مشرفة مضيئة عن قوم ظلمهم أعداؤهم حين وصفوهم بالبدواة والجفاء ، وظلموهم حين وصفوهم بأنهم عالة على غيرهم فى الحضارة ، وهذه الأدلة تدمغهم ، فليس بالأمر باليسير أن تتولى جماعة قياس الأقاليم ، وضبط المساحات ، وليس بالأمر الهين أن تضبط هذه الجماعة المحاصيل المكيلة بالأقفر ، والمزروعة بالأجربة ، فتحصى مساحة كل نوع من المنزرع لتربط عليه خراجة المطلوب ، حيث لا يقوم بهذا أناس متخلفون •

كل ذلك لا يقوم بتنفيذه إلا جهاز بشرى كفء ، كفاءة علمية ، وكفاءة خلقية ، وكفاءة بدنية ، وكل ذلك قد توفر لسلفنا الصالح رضى الله عنهم وأرضاهم ، وورثنا التأسى بهم ، والاستمداد من قوة إيمانهم • والله تعالى أعلم •

فهارس الجزء الحادى والعشرون الجزء العاشر من التكملة

اولا : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الشعر

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

أولا - الآيات القرآنية

« حرف الألف »

الآية - ورقمها	الصفحة
« أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا » - آية ٣٩ :	١١٥
الحج	١١٥
« اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم » آية ١ - ٥ : العلق	١١٤
« الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً » - آية ٦٦ : الأنفال	١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١
« الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فاولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً » - آية ٩٨ : النساء	١١٠
« الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » - آية ١٠٦ :	٥٧ - ٥٨ - ٥٩ -
النحل	٦٠ - ٦١
« ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم » - آية ٢٣ : آل عمران	٥٤
« أم تسألهم خراجاً فخراجاً ربك خير وهو خير الرازقين » - آية ٧٢ : المؤمنون	٤٤٢
« انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم » آية ٤١ : التوبة	١١٦
« انا هدنا إليك » - آية ١٥٦ : الأعراف	٢٨٦
« ان ييوتنا عورة » - آية ١٣ : الأحزاب	١٢٤

الصفحة

الآية - ورقمها

- « ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم. » - آية ١٣٧ : النساء ٧١
- « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض . قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فاولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » - آية ٩٧ : النساء ١١٠-١١١
- « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون » - آية ١١١ : التوبة ٣٨٨
- « انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » - آية ٢٨ : التوبة ٣٥٩-٣٦٦
- « ان هذا نفى الصحف الأولى » - آية ١٨ : الأعلى ٢٩١
- « انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم. » - آية ٢٧ : الاعراف ٩٢
- « ان يكن فيكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون » - آية ٦٥ : الأنفال ١٥٠-١٥١
- « أو فوا بالعقود » - آية ١ : المائدة ٣٩١-٣٩٥

« حرف الباء »

- « براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » - آية ١ : التوبة ٣٧٣-٣٧٥

« حرف التاء »

- « تب تب يا أي لهب وتب » - آية ١ : المد ١١٤
- وتغصلا لكل شيء وهدي ورحمة لهم بقاء ربهم يؤمنون » - آية ١٥٤ : الأنعام ٢٨٣

الصفحة

الآية - ورقمها

« حرف الشاء »

« ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذى احسن

« حرف الحاء »

« حرمت عليكم امهاتكم » ... الى قوله تعالى :

« والمحصنات من النساء » - آية ٢٣ ، ٢٤ : النساء ٢٠٠

« حرف الخاء »

« خذ من اموالهم صدقة » - آية ١٠٣ : التوبة ٢٣

« حرف الزاى »

« الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة » - آية ٢ : النور ٢١٢

« حرف السين »

« سبحان الذى اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام

الى المسجد الاقصى » - آية ١ : الاسراء ٣٥٩-٣٦٠-٣٦٣

..... ٣٦٤

« حرف العين »

« عدوى وعدوكم » - آية ١ : المتحنة ٢١٧

« علوى » - آية ٧٧ : الشعراء ٢١٧

« علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون

في الأرض ييتفون من فضل الله وآخرون يقاتلون في

سبيل الله » - آية ٢٠ : المزمل ٢٤٩

« حرف الفاء »

« فاذا لقيتهم الذين كفروا ف ضرب السرقاب » -

آية ٤ : محمد

الآية - ورقمها	الصفحة
« فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك الدين لا يوقنون » - آية ٦٠ : الروم	٥٢ - ٥٦
« فاقتلوا المشركين حين وجدتموهم » - آية ٥ : التوبة	١١٥ - ١١٧ - ١٥٤
.. .. .	١٥٩ - ١٧٠ - ١٧١
.. .. .	٢٧٣
« فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض » - آية ٣٥ : الأنعام	٢١٦
« فانبد اليهم على سواء » - آية ٥٨ : الأنفال	٣٩٣ - ٤٠٦ - ٤٠٩
.. .. .	٤١٤
« فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » - آية ٥ : التوبة	٧١ - ٣٢٩
« فان جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم » - آية ٤٢ : المائدة	٣٤٠ - ٣٤٣
« فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثا فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة » - آية ٩٢ : النساء ..	١٨
« فاما منا بعد واما فداء » - آية ٤ : محمد	١٧٠ - ١٧١ - ١٧٦
.. .. .	١٧٨
« فلمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها ولا يخاف عقباها » - آية ١٤ ، ١٥ : الشمس	٤٠٦ - ٤٠٨
« فلا ترجعوه الى الكفار » - آية ١٠ : المتخنة	٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢
.. .. .	٣٩٦
« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » - آية ٧ : التوبة	٣٩١ - ٤٠٥ - ٤٠٧
.. .. .	٤١٢
« فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » - آية ٩٢ : النساء	٢٣
« فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت	

الصفحة

الآية - ورقمها

أيديهم وويل لهم مما يكسبون » - آية ٧٩ : البقرة ٢٨٢.

« حرف القاف »

١٤٥-١١٧-١١٥	« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر » - آية ٢٩ : التوبة
١٤٨	« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف »
٧١- ٦٨- ٦٦	« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » - آية ٣٨ : الانفال
٣٠٤- ٨٤	« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » - آية ٦٨ : المائدة
٢٨٦	« قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون » - آية ٢٠ : الكافرون
١١٤	« قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون » - آية ٢٠ : الكافرون

« حرف الكاف »

١١٠	« كتب عليكم القتال وهو كره لكم » - آية ٢١٦ : البقرة
١١٠	« كتب عليكم القتال وهو كره لكم » - آية ٢١٦ : البقرة
٤٠٨	« كذبتم ثمود بظفروها اذ انبعث اشقاها فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها فكذبوه فحقروها فدمدم عليهم » - آية ١١ - ١٤ : الشمس

« حرف اللام »

٧١	« لا اكراه في الدين » - آية ١٥٦ : البقرة
٢٠	« لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة من تراض منكم » - آية ٢٩ : النساء
١١٥-١١٠	« لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم لاولياء بعض » - آية ٥١ : المائدة
٦٧	« لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى » - آية ٤٣ : النساء

الصفحة

الآية - ورقمها

- « لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم »
 - آية ١٥٠ : البقرة ٢١
- « لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين »
 - آية ٦٥ : الزمر ٥٢ ٥٦ ٥
- « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
 والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وانفسهم فضل الله
 المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدین درجة وكلا
 وعند الله الحسنى » - آية ٩٥ : النساء ١١٠-١١٦
- « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » - آية ٢٨٦ : البقرة ١٢٦-٣٢١
- « لتدخلن المسجد الحرام » - آية ٢٧ : الفتح .. ٣٦٦
- « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان
 يرجو الله واليوم الآخر » - آية ٢١ : الاحزاب .. ٣١
- « لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم »
 - آية ١٧ : المائدة ٢٨٨
- « لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا وضعا
 خلا لكم يفتنكم الفتنة » - آية ٤٧ : التوبة .. ١٣٨
- « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب
 عظيم » - آية ٦٨ : الانفال ١٧٧
- « ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على
 المريض حرج » - آية ٦١ : النور - الفتح آية ١٧ .. ١٢٥-١٢٦-١٢٧
- « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين
 لا يجدون ما ينفقون حرج » - آية ٩١ : التوبة .. ١٢٨-١٢٩-١٣٨

« حرف الميم »

- « ما آفأ الله على رسوله من اهل القرى فله
 والرسول » - آية ٧ : الحشر ٢٩١-٢٩٢-٢٩٣
- « ولدى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل »
 ٢٦٤
- « ما زاغ البصر وما طغى » - آية ١٧ : النجم .. ٣٦٣

الآية - ورقمها	الصفحة
« ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله » - آية ٥ : الحشر ١٦٥	
« ما كان لكم أن تنبتوا شجرها » - آية ٦٠ : النمل ٢٠	
« ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » - آية ٦٧ : الأنفال ١٧٨-١٧٧-١٧٠	
« ما لهم به من علم الا اتباع الظن » - آية ١٥٧ : النساء ٢٠٥	

« حرف الهاء »

« هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء » - آية ٧٣ : الأعراف ٤٠٨	
« هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله » - آية ٢٨ : الفتح ٢٢٢-٢٢١	

« حرف الواو »

« وآتوهم ما أنفقوا » - آية ١٠ : المتحنة ٢٢٢	
« وإذا رايت الذين يتخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره » - آية ٦٨ : الأنعام ١١٤	
« وأعلموا أن ما قسمتم من شيء فإن لله الخمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين » - آية ٤٢ : الأنفال ٢٣٧-٢٣٥-٢٣٤	
« وأعلموا أن ما قسمتم من شيء فإن لله الخمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين » - آية ٤٢ : الأنفال ٢٤٧-٢٤٦-٢٣٩	
« وأعلموا أن ما قسمتم من شيء فإن لله الخمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين » - آية ٤٢ : الأنفال ٢٥٩-٢٥٧-٢٥٤	
« واقتلوهم حيث تقفتموهم » - آية ١٩١ : البقرة ١٧٦	
« وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » - آية ٦ : التوبة ٣٦٧-٣٥٨-١٦٨	
« واقسموا بالله جهد أيمانهم » - آية ١٠٩ : الأنعام ٢٨٧	
« والنحل » - آية ٥٣ : النور - آية ٤٢ : فاطر ١١٣	

الصفحة

الآية - ورقمها

- « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » - آية ٤٩ : المائدة ٣٤٠-٣٤١-٣٤٤
- « وأنجاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم
فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » - آية ١٥ : لقمان ٤٠-١٥٨
- « وأن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » - آية ٦١ : الأنفال ٣٧٤-٣٧٨-٣٨٠
- « وأن حكمت فاحكم بينهم بالقسط » - آية ٤٢ : المائدة ٣٤٤-٣٤٥
- « وأن خفتم شقاقا بينهما فابعثوا حكما من أهله
وحكما من أهلها أن يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما » - آية ٣٥ : النساء ٣١
- « وأن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » - آية ٢٨ : التوبة ٣٦٦
- « وأنذر عشيرتك الأقربين » - آية ٢١٤ : الشعراء ١١٤
- « وأنزل الدين ظاهرهم من أهل الكتاب » - آية ٢٦ : الأحزاب ٣٩٣
- « وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما
فان بقت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبقي حتى
تفنى إلى أمر الله » - آية ٩ : الحجرات ٣٠-٣١-٣٣
- « وأن فاتكم شيء من أنواجكم إلى الكفار فعاقبتهم » - آية ١١ : الممتحنة ٣٤-٤٦
- « وأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » - آية ٢٨٠ : البقرة ٢٢١
- « وقالوا لن تؤمن لك حتى تأتينا بقربان تاكله النار
فل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلت
فلم قتلتموه ان كنتم صادقين » - آية ١٨٣ : آل عمران ٢٣٧

الآية - ورقمها	الصفحة
« وكان في المدينة سمعة رهط يفسدون » - آية ٤٨ : النمل	
« وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين » - آية ٨٩ : البقرة	٢٨٦
« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » - آية ١٤٣ : البقرة	٢٨٩-٢٩٠
« وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله » - آية ٤٣ : المائدة	٣٤٣
« وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس » - آية ٦٠ : الاسراء	٣٦٤
« وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله .. » - آية ٥٣ : الاحزاب	١٢٠
« وما كان المؤمنون لينفروا كافة » - آية ١٢٢ : التوبة	١٦٦
« وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطا » - آية ٩٢ : النساء	٢٠٠
« وما كنت ترجو ان يلقى اليك الكتاب الا رحمة من ربك » - آية ٨٦ : القصص	٢٠
« وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » - آية ٢٥ : الاسراء	١٤٤-١٤٧
« ولا تزر وازرة وزر اخرى » - آية ١٥ : الاسراء ٧٧	
« ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه » - آية ١٩١ : البقرة	١١٧
« ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة » - آية ١٩٥ : البقرة	٩٣-٩٤-١٤٦
.. .. .	١٥٣

الصفحة

الآية - ورقمها

- « ولا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله
معكم » - آية ٣٥ : محمد ٣٧٣-٣٧٨
- « ولا يجدون عنها محيصاً » - آية ١٢١ : النساء ١٥٠
- « ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة
أو تحل قريباً من دارهم » - آية ٣١ : الرعد .. ٢٨
- « ولسليمان الريح عدوها شهر ورواحها شهر
واسلنا له عين القطر » - آية ١٢ : سبأ .. ٨٦
- « ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالوا الحمد لله
الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين .. » - آية
١٥ : النمل .. ٤٤
- « وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من
الجن فزادوهم رهقاً » - آية ٦ : الجن .. ٩٢
- « وأنه لفي زبر الأولين » - آية ١٩٦ : الشعراء ٢٩١
- « وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم » - آية ٢٧ :
الأحزاب .. ٢٢٠
- « وامراته حمالة الحطب » - آية ٣ : المسدود .. ٤١
- « وبشر الذين كفروا بعذاب اليم الا الذين عاهدتم
من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم
أحدأ فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب التقيين »
- آية ٣ : التوبة .. ٣٩١-٣٩٣-٣٩٥
- « وترى الأرض بارزة » - آية ٤٧ : الكهف .. ٨٢
- « جاهدوا بأموالكم وانفسكم في سبيل الله » - آية
٤١ : التوبة .. ١١٠-٣٧٦
- « وجاهدوا في الله حق جهاده » - آية ٧٨ : الحج ١١٣
- « وخذلوهم واحصروهم » - آية ٥ : التوبة .. ١٦٣
- « وداود وسليمان اذا يحكمان في الحرت اذا نفشت
فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان

الصفحة	الآية - ورقمها
١٠٦-٨٦	وكلا آتينا حكماً وعلماً « - آية ٧٨ ، ٧٩ ، الانبياء ..
١٩٥-١٩٤	« والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان الحقنا بهم ذريتهم « - آية ٢١ : الطور ..
٤٢٧	« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان « - آية ١٠ : الحشر
٢٨٧-٢٨٦	« وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله « - آية ٦١ : البقرة ..
٢٠٩	« وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه وكف أيدي الناس عنكم - إلى قوله تعالى - وأخري لم تقدروا عليها .. « - آية ٢٠ : الفتح ..
٤١	« وقالت امرأة فرعون .. « - آية ٩ : القصص
٢٨٦	« وقالت اليهود ليست النصراني على شيء وقالت النصراني ليست اليهود على شيء .. « - آية ١١٣ : البقرة ..
٨٨-٨٥	« ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر « - آية ١٠٢ : البقرة ..
٢٦٣	« ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء .. « - آية ٣ : الحشر ..
١٩٩-١٩٨-١٩٧	« والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكنكم « - آية ٢٤ : النساء ..
٨٦	« ومن ذريته داود وسليمان « - آية ٨٤ : الأنعام
٨٥-٨٤	« ومن شر النفاثات في العقد « - آية ٤ : الفلق ..
٤٦	« ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً « - آية ٣٣ : الاسراء ..
٢١-١٩-١٨	« ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله « - آية ٩٢ : النساء ..
٢٢

الصفحة

الآية - ورقمها

- « ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون »
 ١٤٨ آية ١٥٩ : الأعراف :
- « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » - آية ٥١ : المائدة
- « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة .. » - آية ١٠٠ : النساء :
- ١١٤ « ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال » - آية
- ١٣٣ ١٦ : الأنفال :
- ٣٥٦ « ونمير أهلنا .. » - آية ٦٥ : يوسف :
- « ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب » -
 آية ٣٠ : سورة ص : ٨٦
- « ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة » - آية ٧٢
- ٢٢٤ : الأنبياء :
- « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم
 ترحمون ان تقولوا : انما أنزل الكتاب على طائفتين من
 قبلنا وان كنا من دراستهم لغافلين » - آية ١٥٦ : الانعام : ٢٩٠-٢٧٧
- ٢١٧ « وهم لكم عدو » - آية ٥٠ : الكهف :
- « وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم » - آية
- ٣٨٥ ٢٤ : الفتح :
- « ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم » - آية ١٠٢ :
- البقرة : ٩٠
- « ويقولون متى هو ؟ قل عسى أن يكون قريباً » -
 آية ٥١ : الاسراء : ٢٢٢
- « ويوم نحين اذ أعجبتمكم كثرتكم فلم تغن عنكم
 شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم
 مدبرين » - آية ٢٥ : التوبة : ١٥١

« حرف الياء »

« يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم
 ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا

الآية - ورقمها	الصفحة
بعضاً أرباباً من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون» - آية ٦٤ : آل عمران	٢٩٠-٢٩١
« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله » - آية ٢٧٨ : البقرة وآية ٣٥ : المائدة ، آية ١١٩ : التوبة ، آية ٧٠ : الأحزاب آية ٢٨ : الحديد	٢٣
« يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم ، ولا تجسسوا ولا يفتب بعضكم بعضاً » - آية ١٢ : الحجرات	٨١
« يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا .. » - آية ١٠ : المتحنة	٢٢٧-٢٩٣-٣٩٧ ٣٩٨-٣٩٩
« يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار ومن يولهم يؤمد ذبره الا متحرفاً لقتال او متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله » - آية ١٥ ، ١٦ : الانفال	١٤٩-١٥٠-١٥٢ ١٥٣
« يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا .. » - آية ٣٥ : الانفال	١٤٩
« يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الأمر منكم » - آية ٥٩ : النساء	٢٩
« يا أيها الذين آمنوا خذوا جذركم » - آية ٧١ : النساء	٨٣
« يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس » - آية ٦٧ : المائدة	١١٤
« يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر » - آية ٤١ : المائدة	٣٤١-٣٤٢
« يا أيها المدثر ، قم فانذر » - آية ٢٣١ : المدثر	١١٤

الصفحة

الآية - ورقمها

- « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال » - آية
٦٥ : الأنفال ش ١٤٨
- « يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر بعد
اسلامهم - الى قوله تعالى - فان يتوبوا يك خيرا لهم »
- آية ٧٤ : التوبة ٦٩
- « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » - آية ٢
في الحشر ١٦٥
- « يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى » - آية ٦٦ :
طه ٨٨
- « يسألونك عن الأنفال .. » - آية ١ : الأنفال .. ٢٣٥-٢٣٧
- « يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئا .. » - آية
٤٨ ، ١٢٣ : البقرة ٢٨٥-٣٢٩
- « يوم ظعنكم ويوم أقامتكم » - آية ٨٠ : النحل ١٢٦

ثانياً - الأحاديث والآثار والأخبار

« حرف الألف »

- ١٤٥-١٤٦ اثتوني بضعفانكم فاتما تنصرون وترزقون بضعفانكم
اثاني جبريل وامرني ان آمر اصحابي ان يرفعوا
٢٩٣ اصواتهم بالتلبية
- ٣٤٥ اتي يهوديين قد نجرا بعد احصائيهما فامر بهما
فرجما
- ٨٥ اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكب
فوضعت يدي على قدمه فقلت اقرئني سورة هود اقرئني
سورة يوسف فقال لي : ولن تقرا شيئاً أبليغ عند الله من
قل اعوذ برب الفلق
- ١٤٢ اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يريد غزوا أنا
ورجل من قومي ولم نسلم فقلنا : انا نستحي ان يشهد
قومنا مشهداً لا نشهده معهم ، فقال : اسلمتما ؟ فقلنا :
لا فقال : انا لا نستعين بالمشركين على المشركين فاسلمنا
وشهدنا معه
- ٣٦٠ اتيت بالبراق - وهو دابة ابيض فوق الحمار ودون
البغل يضع حافره عند منتهى طرفه - قال : فركبته
حتى اتيت بيت المقدس قال فربطته بالحلقة التي يربط
بها الانبياء ، قال : ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين
ثم خرجت فجاءني جبريل عليه السلام باثناء من خمير
واناء من لبن فاخترت اللبن فقتل جبريل اخذت
الفطرة ، قال : ثم عرج بنا الى السماء
- ٣٦٠ اتيت بدابة هي اشبه الدواب بالبغل له اذانان
يظهران وهو البراق الذي كانت الانبياء تركبه قبل ،
فركبته فانطلق تقح يدها عند منتهى بصره ، فسمعت
نداء من يميني يا محمد على رسلك حتى اسالك
فمضيت ولم اعرج عليه ، ثم سمعت نداء عن يساري

يا محمد على رسلك فمضيت ولم أعرج عليه ، ثم
استقبلتني امرأة عليها من كل زينة الدنيا رافعة يديها
تقول : على رسلك حتى أسألك ، فمضيت ولم أعرج ،
ثم أتيت بيت المقدس الأقصى فنزلت عن الدابة ..
الحديث ٣٦٢-٣٦١-٣٦٠

أتينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسد برودة
في ظل الكعبة فشكونا اليه فقلنا ألا تستنصر لنا ؟ ألا
تدعو الله لنا ؟ فجلس محمرا وجهه فقال : ان كان الرجل
ممن كان قبلكم ليحضر في الأرض فيجعل فيها فيجاء
بمنشار فتوضع على رأسه ويشق باثنتين ، فلا يمتعه
ذلك من دينه ، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون عظمه
من لحم وعصب ما يصدده ذلك عن دينه ٥٩- ٥٧

آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال :
لا يترك بجزيرة العرب دينان ٣٥٧

إذا أنت لقيت عدوا من المشركين فادعهم الى إحدى
ثلاث خصال فأيتهن ما أجابوك اليها فاقبل منهم ، وكف
عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار الهجرة ..
الحديث ٤٢٨-١٤٦-١٤٥

إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام
واضطروهم الى أضيقتها ٣٣١

إذا أنبعث أشقاها أنبعث لها رجل عزيز عارم منيع
في رهطه مثل أبي زمعة ٤٠٨

أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر
طعاما فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته ٢٠١

اطلع رجل من جحر في حجرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مورا يحك
به رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو علمت أنك
تنظر لطعنت به عينك ، إنما جعل الاستئذان من أجل
البصر ٩٩- ٩٠

اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة حيث
قسم فنائم حنين ٢٣٦
اغار المشركون على سرح رسول الله صلى الله عليه

- وسلم فذهبوا به وذهبوا بالمعصية واسروا امرأة من المسلمين ، فركبتها وجعلت له عليها أن نجاها لتحررها ، فقدمت المدينة وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بس ما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله عز وجل ولا فيما يملكه ابن آدم .. ٢٢٠-٢١٩-٢١٨
- أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون (وروى وهم غافلون) .. ١٤٦-١٢٤
- الائمة من قريش ولي عليكم حق عظيم ، ولهم ذلك ما فعلوا ثلاثا اذا استرحموا رحموا ، واذا حكموا عدلوا واذا عاهدوا وفوا فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين .. ٧٢
- الاسير العقيلي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد اني جائع فاطمني وعطشان فاسقني واني اسلمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو تكلمت بهذه الكلمة قبل هذا افلحت كل الفلاح .. ١٩٣
- والذي نفسي بيده لو ددت أن اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيا فاقتل ثم احيا فاقتل ، وكان ابو هريرة يقول ثلاثا : أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها ثلاثا .. ١٢٠-١١٩-١١٨
- اللهم انت عضدي وناصرى وبك اقاتل .. ١٤٥-١٤٦-١٤٨
- اللهم اني اجعلك في نخورهم واعوذ بك من شرورهم ١٤٥
- أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها .. ٦٩-٦٨-٦٧
- ١٤٨-١٤٦-١٤٤ ..
- ١٩١-١٩٠-١٧١ ..
- انا بريء من كل مسلم مع مشرك .. ١١٥-١١٢-١١٠
- ١٦٣ ..
- انا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله لم ؟ قال : لا تراه ناراهما .. ١١٥-١١٢-١١٠
- ١٦٣ ..
- ان ابن النومة وابن اكل قد كاتا اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولين لمسيلمة فقال لهما رسول

- الله صلى الله عليه وسلم : اتشهدان أنى رسول
الله ؟ قال : تشهد أن مسيلة رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : لو كنت قاتلا رسولاً لغربت
أهناكما فجرت سنة ألا تقتل الرسل ١٥٩-١٦١
- إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين ١٤٢
- أن الزبير حضر يوم حنين بأفراس فلم يسهم له النبي
صلى الله عليه وسلم إلا لفرس واحد ٢٣٥-٢٤١
- إن الله تعالى منع من الصلح النساء ٢٩٠
- أن الله ليرفع ذرية المؤمن معه في حرجته في الجنة وإن
كان لم يبلغها بعمله لتقر به هيته ١٩٥
- أن الله يحب الصمت عند ثلاث عند الزحف وعند
الجنائزة وعند تلاوة القرآن ١٤٨
- أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من
مجوسى هجر ٢٧٧-٢٨٤
- أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من
اليهود في خيبر في حربه فأسهم ١٤٣
- أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بيهود بني
قيثاق في بعض غزواته فرفض لهم ولم يسهم ٢٤٥
- أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزبير سهماً
وأمه سهماً وفرسه سهمين ٢٥٤-٢٥٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأخذ الجزية من
أهل الكتاب من كل واحد ديناراً وعدله معاً فرياً ٢٩٦
- أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالغزو ولنا شيخ
كبير ليس لى خادم فالتهمت أجيراً يكفينى وأجسوى له
سهمه ، فوجدت رجلاً ، فلما دنا الرجل لئاننى فقال :
ما أدري ما السهمان ؟ وما يبلغ سهمى فسم لى شيئاً
كان السهم أو لم يكن فسميت له ثلاثة دنائير فلما حضرت
غنيمة أردت أن أجرى له سهمه فذكرت الدنائير فبحث
النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أمره فقال : ما أبعد . . .
له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة إلا دنائيره التى صلى . . . ٢٤٨
- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية قبل نجد . . .

- فخرجت فيها قبلت - مما لنا نبي عشر بعيرا . ونقلنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا .. ٢٢٩-٢٢٥
- ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بني فريضة
فأسلم ثعلبة وأسيد ابنا شعبة فاحرز بإسلامهما أموالهما
وأولادهما الصغار .. ١٩٠-١٩١-١٩٣
- ان النبي صلى الله عليه وسلم دنا من بعير فاخذ وبرة
من سنامه ثم قال : يا أيها الناس انه ليس لي من هذا
الفيء شيء ولا هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم
فأدوا الخيط والمخيط .. ٢٥٥-٢٥٧
- ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع امرأة تبكي
قال : ما لها ؟ فقيل : فرق بينها وبين ولدها فقال :
لا توله والدة بولدها .. ١٩٩
- ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أكيدر دومة
من نصاري أيلة على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل
وأن يضيفوا من يمر بهم من المسلمين .. ٣٠٠-٣٠٦-٣٠٧
- ان النبي صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ، فلما رأى
القسرية قال : الله أكبر ، ضربت خيبر ، أنا اذا نزلنا
بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاثا .. ١٤٥-١٤٧-١٤٨
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (في المجوس)
سنوا بهم سنة أهل الكتاب .. ٢٧٧-٢٨٤
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : ائتوني
بأهل رجلين منكم فجاءوا بابني صوريا فنشهدهما الله
تعالى « كيف تجدان أمر هذين في التوراة » . قالوا نجد
في التوراة اذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها
كالمرور في المكحلة رجما . قال « فما يمنعكما أن
ترجموهما ؟ » قالوا : ذهب سلطاننا فكبرهنا القتل فدعا
النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا فشهدوا
أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل المنهل في المكحلة فأمر النبي
صلى الله عليه وسلم بترجمهما .. ٣٤٢
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين « لو
كان الاسترقاق ثابتا على العرب لكان اليوم ؟ انما هو
أسار وفداء » .. ١٧٥-١٧٨

- ١٨٥-١٨٤ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : من قتل رجلا فله سلبه فقتل أبو طلحة عشرين رجلا وأخذ أسلابهم
- ١٤٧-١٤٦-١٤٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر الأنصار هذه أوباش قريش قد جمعت لكم فاذا لقيتموهم غدا فاحصلوهم حصداً
- ٨٦ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى قرأ على نفسه بالمعوذتين وينث ، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه ، وأمسح عنه بيده رجاء بركتهما
- ٣٢٦-٣٢٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث أميراً على جيش قال : إذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى الدخول في الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
- ١٥٦-١٥٤ أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين فقال : من قتل هذه ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله غنمتها فأودفتها خلفي فلما رأت الهزيمة فينا اهوت إلى سيفي وإلى قائم سيفي لتقتلني ، فقتلتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال النساء ، ما شأن قتل النساء ؟
- ١٦١-١٦٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف
- ٢٢٩-٢٢٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل الربع بعد الخمس في بدائه ونفل الثلث بعد الخمس في رجعته
- ٢٤٩-٢٤٨ أنا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك نشترى ونبيع وهو يرانا ولا ينهانا
- ٦٣ أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأب فان تابت وألا قتلت
- ١٣١ أن جاهمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أردت الفوز وجئتك أستشرك فقال : هل لك من أم ، قال : نعم ، فقال الزمها فإن الجنة تحت رجلها
- أن جعلت لي شطر ثمار المدينة وألا ملأتها عليك خيلاً

ورجلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم حتى اشلور
السعديين يعني سعد بن معاذ وسعد بن عباد واسعد
ابن زرارة فقالوا : ان كان هذا بأمر من السماء فتسلم
لأمر الله عز وجل وان كان برأيك قرأنا تبع لرأيك وان
لم يكن بأمر من السماء ولا برأيك فوالله ما كنا نعطيه
في الجاهلية ثمرة الا شراء أو كراء وكيف وقد أعزنا الله
بك فلم يعطهم شيئا ٣٧٤-٣٨٩

ان جيشا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
غنموا طعاما وعسلا فلم يؤخذ منهم الخمس - يعني
مما اكلوا ٢٠١

ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله أرايت ان قتلت في سبيل الله كفر الله
خطاي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان قتلت
في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله
خطايك الا الدين .. هكذا قال لي جبريل ١٢٨-١٢٩

ان رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر
ما ساره به حتى جهر النبي صلى الله عليه وسلم بصوته
فاذا هو قد استأذنه في قتل منافق فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : اليس يشهد ان لا اله الا الله ؟ قال : بلى
ولا شهادة له ، فقال : اليس يصلي ؟ قال : بلى ولا
صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين
نهانى الله عن قتلهم ٧٠

ان رجلا قال : يا رسول الله أرايت ان انغمست في
المشركين فقاتلتهم حتى قتلت الى الجنة ؟ قال : نعم
فانغمس الرجل في صف المشركين فقاتل حتى قتل
ان رجلا هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم من
اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هاجرت الشرك
لقتت هجرة الجهاد ، ثم قال له : انك أحد باليمن ؟
فقال : أبواي ، فقال : اذنا لك الا فقال : لا ، قال : ارجع
اليهما فاستأذنهما فان اذنا لك فجاهد الا فبرهما ١٣١

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم للرجل
ولفرسه ثلاثة أسهم للرجل سهم وللفرس سهمان ٢٣٤-٢٣٩

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى بني
لحيان وقال : ليتخرج من كل رجلين رجل ثم قال

- للقاعدين : ايكم خلف الخارج في اهله وماله بخير كان
له مثل نصف اجر الخارج ١١٦-١١٠
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه وفد هوازن
مسلمين فقال : ان اخوانكم جاءونا تائبين واني قد
رايت ان ارد اليهم ... الحديث ١٨٠-١٧٢
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل فداء اهل
الجاهلين يوم بدر اربعمائة ١٧٧
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ظهر على
خير قسمها على ثلاثة وثلاثين سهما جمع كل سهم مائة
سهم فجعل نصف ذلك كله للمسلمين فكان في ذلك
النصف سهام المسلمين وسهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم منها : وجعل النصف الآخر لمن ينزل به من
الوفود والامور وتواب الناس ٤٢٥
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى بدر
فتبعه رجل من المشركين فقال له : تؤمن بالله
ورسوله ؟ قال : لا ، قال : فارجع فلن استعين بمشرك
١٤٢-١٤٠-١٣٩
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المبارزة
بين الصنفين فقال : لا بأس ١٨٣-١٨٠
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من
المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل ١٧٨-١٧٥-١٧٤
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا ايها ذر
كيف بك عند ولادة يستأثرون عليك بهذا الفء ؟ قال :
والذي بعثك بالحق اضع سيفي على عاتقي واضرب حتى
الحق قال : لا الا ادلك على ما هو خير لك من ذلك ؟
تصبر حتى تلحقني ٣٠
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السلب
للقاتل ولم يخمس السلب ١٨٥
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداة
الربيع وفي القفول الثلث ٢٢٥-٢٢٣
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل
النساء والصبيان ١٥٦-١٥٤
- ان سعد بن عبادة قال : يا رسول الله ارأيت لو

وجدت مع امرأتى رجلا امهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟
قال : نعم ٩٨

ان سليمان بن داود لما بنى بيت المقدس سأل الله
عز وجل حين فرغ من بناء المسجد الا ياتيه احد لا ينهزه
الا للصلاة فيه ان يخرج من ذنوبه وخطيئته كيوم ولدته
أمه ٨٧

ان عفريتاً من الجن تفلت الباردة ليقطع على
صلاتي فامكنى الله منه فاخذته فأردت ان اوبطه على
سارية من سوارى المسجد حتى تنظروا اليه كلكم فذكرت
دعوة اخى سليمان « رب هب لى ملكا لا ينبغى لاحد من
بعذى » فرددته خاسئاً ٨٦

ان عياش بن أبى ربيعة قتل الحارث بن يزيد بن أبى
انيسة العامرى لحنة كانت بينهما اذ هاجر الحارث مسلماً
فلقيه عياش فقتله ولم يشعر بأسلامه ، فلما اخبر ائى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه كان
من امرى وأمر الحارث ما قد علمت ولم أشعر بأسلامه
حتى قتلته ، فنزلت الآية ١٩

ان لكل نبى حوارياً وحوارى الزبير ١٤٤-١٤٠-١٣٩

أما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها ودعائهم وصلاتهم
واخلاصهم ١٤٦-١٤٥

ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فافسدت
زرها فقضى النبي صلى الله عليه وسلم ابن على أهل الأموال
حفظ أموالهم بالنهار وعلى أهل المواشى ما أصابت
مواشيهم بالليل ١٠٣

ان يهودياً قتل جارية على اوصاح لها بحجر ، فقتله
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين ٣٤٦-٣٤٥

اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا
ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا
ولا تذايروا وكونوا عباد الله اخواناً ، ولا يخطب الرجل
على اخيه حتى ينكح او يترك ٨١

أيها الناس من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات
فاستتر فهو فى ستر الله ، ومن أبدى صفحته أقمنه
عليه العبد ٨١

يوشك أن ينزل فيكم عيسى ابن مريم حكما عدلا
مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ٢٢٢

« حرف الباء »

بأينما رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا
والا نيازع الأمر أهله الا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه
من الله برهان ٢٩
بعثت بالسيف بين يدي الساعة ٣٣٠-٣٣١
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد
فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال سيد
أهل اليمامة فربطوه بسارية من سواري المسجد ...
الحديث ١٧٤

بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير
والمقداد وقال : انطلقوا حتى تأتوا (روضة خاخ) فلما
فيها ظمينة معها كتاب فخلدوه منها ، فانطلقنا حتى
أتينا الروضة ، فاذا بالظمينة فقلنا : أخرجى الكتاب
فاخرجته من عقاصها ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذا فيه : من حاطب بن أبى بلتعة رضى الله عنه
الى أناس بمكة يخبرهم ببعض أمور رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فقال : يا حاطب ما هذا ؟ قال : يا رسول
الله لا تجعل على أنما كنت أمرا ملصقا فأحببت أن اتخذ
عندهم يدا يحمون بها قرابتي ولم أفعل ذلك ارتدادا
عن ديني ولا أرضى الكفر بعد الإسلام ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : أما انه قد صدق فقال عمر :
دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : انه
قد شهد بدرا فقلل سفيان بن عيينة : فانزل الله :
« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ،
وقرأ سفيان الى قوله : فقد ضل سواء السبيل » ٢١٤-٢١٥-٢١٦ ..

بيننا أنا عند البيت بين القائم واليقظان .. الحديث ٣٦٤

« حرف الشاء »

ثلاثة لا يدخلون الجنة : مدمن خمر وقاطع رحم
ومصدق بالسحر ٩٠

ثلاثة من كن فيه وجد حلاوة الايمان : ان يكون الله
ورسوله احب اليه مما سواههما وان يحب المرء لا يحبه
الا الله عز وجل وان يكره ان يعود في الكفر كما يكره ان
توقد نار فيقذف فيها ٥٧ ٥٨ ٥٩
.. .. . ٦١

«حرف الجيم»

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في
الجهاد فقال : احى والدك ؟ قال : نعم قال : ففيهما
فجاهد ١٢٩-١٣٠

جاء عبد الله بن عمر الى عبد الله بن مطيع حين كان
من امر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال :
اطرحوا لابي عبد الرحمن وسادة . فقال : انى لم آتاك
لاجلس اتيك لاحدك حديثا سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم
القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات
ميتة جاهلية ٢٥

اجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا العاص بن الربيع لما وقع في الاسر وكانت زوجة له
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو خليتكم لها
زوجها » فخلى ١٦٩-١٧٤-١٧٧

يجر على المسلمين اذانهم ١٦٦-١٦٨

جعل النبي صلى الله عليه وسلم عام تخيير على كل
عشرة عريفا ٢٦٥-٢٦٧

جهادكن الحج ١٢٢

«حرف الحاء»

حديث خارجة بن زيد قال رايت رجلا سال ابي عن
الرجل يفزو ويشترى ويبيع ويتجر في غزو فقال له :
انا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك تشتري
وتبيع وهو يرانا ولا ينهانا ٢٤٨-٢٤٩

حديث عبد الرحمن بن عوف انه قال : « بينا انا

واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فاذا انا بين
غلامين من الأنصار حديثه إسنانهما تمنيت
لو كنت بين اضلع منهما ففمزني أحدهما فقال : يا عم
هل تعرف أبا جهل ؟ قال قلت : نعم وما حاجتك اليه
يا ابن أخي ؟ قال أخبرته انه يسب رسول الله صلى الله
عليه وسلم والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى
سواده حتى يموت الأعجل منا ، قال : فعجبت لذلك
ففمزني الآخر فقال مثلها ، فلم انشب ان نظرت الى
ابى جهل يزول في الناس فقلت الا تريان ؟ هذا صاحبكما
الذى تسالان عنه ، قال : فابتدواه بسيفهما حتى قتلاه
ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره
فقال أيكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما : أنا قتلته
فقال : هل مسحتما سيفيكما ؟ قال لا ، فنظر في السيفين
فقال : كلاهما قتله ، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو
ابن الجموح ، والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح
ومعاذ بن عفراء ١٨٥

«حرف الخاء»

خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية حتى
اذا كان ببعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم :
ان خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة ،
فخذوا ذات اليمين ، فوالله ما شعر بهم خالد حتى اذا
هم بقترة فانطلق يركض نذيرا لقريش .. الحديث
٣٨٢-٣٨١-٣٨٠
٣٨٥-٣٨٤-٣٨٣

اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجبوزوا الوفد
بنحو ما كنت ايجيزهم ٣٥٥-٣٥٤

اخرجوا اليهود من الحجاز واهل نجران من جزيرة
العرب ٣٥٧-٣٥٤

لاخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى
لا ادع فيها الا مسلما ٣٥٧

خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين
فرايت رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين فاستدوت
له حتى اتيته من ورائه فضربته على جبل عاتقه فأقبل

- على فضمنى ضمة وجلدت منها ربح الموت ثم أدركه
الموت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل
قتيلا له عليه بينة فله سلبه .. الحديث .. ١٨٤-١٨٧
- الخيال معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة ٢٣٤
- أخرج بهذه القصة في صدر براءة فأذن بذلك في
الناس اذا اجتمعوا ٣٧٦

« حرف الدال »

- دعه يتولى قتله غيرك ١٥٨

« حرف الراء »

- رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى
يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى
يحتلم ١٩٦-١٩٥
- رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن
النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق .. ٥٧- ٥٨- ٥٩ -
١٢٥
- روى ابن عباس عن أم هانئ رضي الله عنهما انها
قالت : يا رسول الله يزعم ابن أمي انه قاتل من أجرت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرت من
أجرت يا أم هانئ ١٦٦-١٦٧
- روى ابن عمر انه كان في سرية من سرايا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فحاص الناس حصة عظيمة وكنت
ممن حاص ، فلما برزنا قلت : كيف نصنع ، وقد فررنا
من الزحف وبؤنا بغضب ربنا ؟ فجلسنا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قمنا
وقلنا : نحن الفرارون ، فقال : لا بل اتتم العكارون ،
فدنونا فقبلنا يده ، فقال : انا فئة المسلمين .. ١٤٩
- روى ابن مسعود رضي الله عنه انه قال : لما ولي
المسلمون يوم حنين بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم
ثمانون نفسا فنكصنا على أعقابنا قدر أربعين خطوبة

ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : أعطني كفاً من
تراب فاعطيته فرماه في وجوه المشركين وقال لي : هتف
بالمسلمين فهتف فاقبلوا شاهرين سيوفهم وانما ولوا
متحرفين للقتال من مكان الى مكان ١٥٢

روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا سعيد من رضي بالله ربا
وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وجبت
له الجنة فقال : أصداها يا رسول الله ففعل ثم قال :
وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة ما بين
كل درجتين كما بين السماء والأرض قلت : وما هي
يا رسول الله قال : الجهاد في سبيل الله .. الجهاد
في السبيل الله ١١٨

روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أصبنا
نساء يوم الوطاس فكرهوا أن يقعوا عليهن فأنزل الله
تعالى « والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيماكنكم »
فاستحلناهن ١٩٨-١٩٧

روى أبو وائل قال : لما قتل عبد الله بن مسعود
ابن النومة قال : ان هذا وابن اثل قد كاتا أتيا رسول الله
صلى الله عليه وسلم رسولين لمسيمة فقال لهما رسول
الله صلى الله عليه وسلم : أتشهدان أنني رسول الله ؟
قالا : تشهدان مسيمة رسول الله . فقال رسول الله صلى
عليه وسلم : لو كنت قاتلا رسولا لضربت أعناقكما فجرت
سنة الا تقتل الرسل ١٥٩-١٦١

روى الضحاك عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له « أتدري من أشقى الأولين ؟ قلت : الله ورسوله
أعلم . قال : عاقر الناقة . قال : أتدري من أشقى
الآخرين ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال : قاتلك ٤٠٨

روى المعتمر بن سليمان عن أنس قال : قلت يا نبي
الله لو أتيت عبد الله بن أبي ؟ فأتطلق النبي صلى الله عليه
وسلم فركب حميراً وانطلق المسلمون يمشون وهي أرض
سبخة فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم قال اليك
عني أذاتي نتن حمارك فقال رجل من الأنصار والله لحمار
رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحاً منك فغضب
لعبد الله رجلاً من قومه ، وغضب لكل واحد منهما

أصحابه ، فكان بينهم حرب بالجريد والأيدي والتعالم
فبلغنا أنه أنزل فيهم هذه الآية ٢٠١

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالداً إلى
دومة الجندل فأغار عليها وأخذ أكيدر بن عبد الملك أسيراً
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فصالحه النبي صلى الله
عليه وسلم على بذل الجزية ٢٩٢-٢٩١

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح
الحيوان إلا لما كلفه ٢٠٥

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل
الحيوان مبيداً ١٦٥

- روى أن عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله اني
وادت في الجاهلية فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
أهتق بكل مؤودة رقبة ٢١١-٢١٣

روى جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : لما قسم
رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين
بنى هاشم وبنى المطلب جئت أنا وعثمان فقلنا :
يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم لكنا
الذى وضعك الله فيهم أرايت أخواناً في بنى المطلب
لا أعطيهم وتركنا وانما نحن وإياهم منك منزلة واحدة
قال انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما بنو
هاشم وبنو المطلب شيء واحد ثم شبك بين أصابعه
٢٥٨-٢٥٧-٢٥٤ ٢٦٥

روى سعد رضي الله عنه قال : نثل لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم كئاثته يوم أحد وقال فذلك أبي
وأمي ١٤٥-١٤٧

روى سهل بن سعد قال « أطلع رجل من جحر في
حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى
الله عليه وسلم مدرأ يحك به رأسه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لو علمت أنك تنظر لطعنت به عينك ، انما
يجعل الاستئذان من أرجل اليحمير ٩٦-١٠٥

روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
وسلم مكث أياماً يخيل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتي
٨٩

روى عائشة رضى الله عنها سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الجهاد فقال : جهادكن الحج أو
حسبك الحج ١٢٢

روى عائشة رضى الله عنها قالت : سحر رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى أنه ليخيل إليه أنه قد فعل
الشيء وما فعله ٨٥ - ٨٨

روى عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : يا ابن أم عبد ما حكم من بغيء من أمتي ؟
فقلت : الله ورسوله أعلم فقال : لا يتبع مدبرهم ولا يجهز
على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا يقسم فيؤهم ٣٦ - ٣٨ - ٤٠
.. .. . ٤٢ - ٤٣

روى عمير قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنا عبد مملوك فلما فتح الله على تيبه خبير قلت :
يا رسول الله سهمي ، فلم يضرب لي بسهم وأعطاني
سيفا فتقلدته وكنت أخط بنعله في الأرض وأمر لي من
خرثي المتاع ٢٤٢ - ٢٤٣

روى معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثني رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من
كل حالمة دينارا أو عدله معافريا ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٨
.. .. . ٣١٢ - ٣١٤ - ٣١٥

روى واثلة بن الأسقع قال : أتينا النبي صلى الله
عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقوا عنه رقبة يعتق
الله بكل عضو منها عضواً منه من النار ٢١

روى يزيد بن هرمز بن نجدة كتب ابن عباس يسأله
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟
وهل كان يضرب لهم بسهم ؟ فكتب إليه ابن عباس :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء
فيداوين الجرحى ويحذين من الفتيمة ، وأما سهم فلم
يضرب لهن بسهم ٢٤٢ - ٢٤٣

« حرف الزاي »

زويت لى الارض فاريت مشارقتها ومفاربها وسيلغ
ملك أمتى ما زوى لى منها ٢٢٢

« حرف السين »

سالت النبى صلى الله عليه وسلم : اى الاعمال
افضل ؟ فقال : الصلاة لميقاتها قلت : ثم ماذا ؟ قال بر
الوالدين قلت : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله
١٢٩-١٣٠

سالت النبى صلى الله عليه وسلم عن الدرارى من
المشركين يثنون فيصاب من نسايم وذرايمهم فقال :
انهم منهم ١٦٠-١٦١-١٦٤

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اى الاعمال
افضل ؟ قال : الايمان بالله ورسوله ، وجهاد فى سبيل
الله ١١٨

سبى هوازن ثم استنزله هوازن منزل
الحديث ١٧٠-١٧٢

سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انه
ليخيل اليه انه قد فعل الشيء وما فعله ٧٥-٨٨

يسلم الراكب على الماشى والماشى على القاعد
والقليل على الكثير ٣٣٣
الاسلام يعلو ولا يعلو ٧٧-٣٣٤-٣٧٤
.. .. . ١٨٨

المسلمون على من سواهم يسعى بدمتهم ادناهم
ويرد عليهم أقصاهم وترد سراياهم على قاعدتهم ٢٥١-٢٥٢

« حرف الشين »

شهدت حلف الفضول ولو دعيت اليه لأجبت .. ٢٢٦

« حرف الصاد »

صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بغير

من المغنم فلما سلم اخذ وبرة من جنب البعير ثم قال :
ولا يحل لى من غنائكم مثل هذا الا الخمس والخمس
مردود فيكم ٢٥٥-٢٥٦

« حرف الضاد »

اضيافة ثلاثة ايام ٣ ٠٦

« حرف الطاء »

طلب عمر رضى الله عنه من النبي صلى الله عليه
وسلم أن يأمر بقتلهم (المنافقين) ولكن النبي صلى الله
عليه وسلم امتنع وقال لا يتحدث العرب أن محمداً
يقتل أصحابه ١٨٣

« حرف العين »

اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً من
النار ٢١

العجماء جرجها جبار ١٠٦

عن عقبة بن عامر قال بينما انا أسير مع النبي صلى
الله عليه وسلم بين الجحفة والأبراء اذ غشيتنا ريح مظلمة
شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ
بـ « أعوذ برب الفلق » و « أعوذ برب الناس » ويقول :
يا عقبة تعوذ بهما فما تعوذ متعوذ بمثلهما ٨٥

عن علي رضى الله عنه أنه قال : ما عندي شيء الا
كتاب الله عز وجل وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن ذمة المسلمين واحدة ، فمن أخفر مسلماً
فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ١٦٦

عن عمر رضى الله عنه أنه قال لعثمان وأطلحة والزبير
وعبد الرحمن بن عوف أنشدكم بالله أيا الرهط هل
سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انا لا تورث
ما تركنا صدقة ان الأنبياء لا تورث ؟ فقال القوم : بلى
سمعناه ثم أقبل على علي وعباس فقال : أنشدكما بالله
هل سمعتما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما
تركناه صدقة وان الأنبياء لا تورث فقالا : نعم ٢٦١-٢٦٢

من عمر رضى الله عنه قال : حفرت رسول الله صلى
عليه وسلم يطعمهم فلذا كان السنن في الهاشمي قدمه
على المطلبى وإذا كان في المطلبى قدمه على الهاشمي .. ١٢٦٥

« حرف الفين »

غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هوازن
فبينما نحن نتضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ بجله رجل على جمل احمر فاتاخه ثم انتزع طلقا من
جعبته فقيده به الجمل ، ثم تقدم فتغذى مع القوم وجعل
يظرونا فبينما ضحفة ورقة من الظهر ، وبعضنا مشاة ،
اذ خرج يشتد فأتى بجمله فطلق قيده ثم اتاخه فقمعد
عليه فاتاخه فاشتد به الجمل فاتبعه الرجل على ناقة
ورقاء ، قال سلمة : فخرجت اشتد فكنيت عند ورك
الناقة ، ثم تقدمت حتى كنت امام ورك الجمل ، ثم
تقدمت حتى اخذت بخطام الجمل فاتخته فلما واطسع
وركبيه على الأرض اخترطت سيفي ففريت رأس الرجل
فتنذر ، ثم جئت بالجمل اقوده عليه رحله وسلاحه ،
فاستقبلني رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس
معه فقال : من قتل الرجل فقالوا : سلمة بن الأكوع
قال : له سلبه اجمع .. ١٨٩

يفسر للشهيد كل شيء الا الدين فان رجلا عليه
المسلم قال لي ذلك .. ١٣٠-١٣٣
الفتية لمن يشهد الواقعة .. ٢٤٨

« حرف الفاء »

وفي كل اربعين شاة شاة .. ٢٢٣

« حرف القاف »

قال المقداد بن الأسود رضى الله عنه يا رسول الله
لو أن مشركا لقينى فقاتلنى وقطع يدى ثم لاذمنى
بشجرة فقال : أسلمت لله أفأقتله ؟ قال : لا قال : فقد
قالها بعد ما قطع يدى ؟ فقال : انما هو مثلك قبل أن
تقطعه .. ٢٦٥

قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : « من
دخل دار أبي سفيان فهو آمن » ٢٠٩-١٦٧-١٦٦
.. .. . ٢٢٠

قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه
يوم خيبر : اذا نزلت بساحتهم فادعهم الى الاسلام ،
وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لان يهدي الله بهداك رجلاً
أحداً خير لك من حمر النعم ١٤٤-١٤٥-١٤٦

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق :
« من يأتينا بخير القوم فقال الزبير : أنا فقال : ان
لكل نبي حواري وحواري الزبير ١٣٩-١٤٠-١٤١

قال صلى الله عليه وسلم فدخل على رجلان فقعدهما
أحدهما عند راسي والآخر عند رجلي فقال الذي عند
رجلي للذي عند راسي ما بال الرجل ؟ فقال : مطبوب ،
قال : من طبه ؟ فقال : لبيد بن الأعصم اليهودي قال :
في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر ، قال فأين هو ؟
قال في بشر ذروان ، فذهب النبي صلى الله عليه وسلم
في أناس من أصحابه الى البشر فنظر اليها وعليها نخل
ثم رجع الى عائشة فقال : والله لكان ماءها نقاعة الحناء ،
ولكان نخلها ريوس الشياطين قلت : يا رسول الله
أفأخرجته ؟ قال : لا ، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني
وخشيت أن أثور على الناس منه شراً فأمر بها فدفت

قال صلى الله عليه وسلم لأبي بكر حين أراد ان يقتل
أباه : « دعه يتولى قتله غيرك » ١٥٨

قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما يد صاحبه
فانتزع يده من فيه فنزع ثنيته فاختصم الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : يعرض أحدهم أخاه كما
يعرض الفحل ! ؟ الآية له ٩٣

قدموا قريشاً ولا تتقدموها ٢٦٥-٢٦٧

قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين
نصفاً لتوابعه وحوانجه ونصفاً بين المسلمين قسمها
على ثمانية عشر سهماً ٤٢٥

قسم غنائم بدر بشعب من شعاب الصفراء قريب من
بدر ، وقسم غنائم بني المصطلق على مياهم وقسم

غنائم حنين بأوطاس وهو واد من أودية حنين ٢٣٤-٢٣٩
 قلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في
 سفر الا يوم الخميس ١٢٩-١٤٠-١٤٤

« حرف الكاف »

كان اذا خاف امراً قال : اللهم انى اجعلك في نحورهم،
 واعوذ بك من شرورهم ١٤٦-١٤٨-١٤٩

كانت امرأتان معهما ابناهما فجاء اللئب فذهب
 بابن احدهما فقالت لصاحبتها : انما ذهب بابنك وقالت
 الاخرى : انما ذهب بابنك فتحاكما الى داود فقضى
 به لأكبرى فخرجنا على سليمان بن داود فأخبرناه فقال :
 اتوني بسكين أشق بينهما فقالت الصغرى : لا تفعل
 رحمة الله هو ابنها فقضى به للصغرى ٨٦-٨٧

يكون بعدى أمة لا يهتدون بهدى ولا يستنون
 بساير وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين
 في جحيم انسى . قال قلت : كيف أصنع يا رسول الله
 ان ركبتي ذاك ؟ فقال : سمع وتطيع ، وان ضرب ظهرك
 وأخاك مالك فاسمع وأطع ٣٠

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميراً على
 جيش أو سرية قال : اغزوا بسم الله ، قاتلوا من كفر بالله
 ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تفلوا ١٨٠-١٨١

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مع اميراً على
 جيش أو سرية قال : اذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم
 الى احدى ثلاث خصال فايتهن ما اجابوك اليها فاقبل
 منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى
 دار الجهرة .. الحديث .. ١٤٥-١٤٦-٣٢٨

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال :
 اللهم انت عضدى وناصرى وبك أقاتل ١٤٥-١٤٦-١٤٨

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة فأشرفوا
 على واد فجعل الناس يكبرون ويهللون الله أكبر الله أكبر
 يرفعون أصواتهم فقال : أيها الناس انكم لا تدعون أصم
 ولا غائباً انما تدعون سميماً انه معكم ١٤٥-١٤٧-١٤٨

- ٢٢٧ كان الشرط في الرجال لا في النساء
- ٩٤ كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل
- ١٤٠-١٣٩ كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخدم القوم ونسقيهم الماء ونرد الجرحى والقتلى الى المدينة
- ٢٣٦ كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة فلأهينا غنما وأبلا عشرة من الغنم بغير
- ١٤٠-١٣٩ كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فحمل خالد بن الوليد على احدى المجنبتين وجعل الزير علي الأخرى وحمل أبا عبيدة على الساقة وبطن الوادي
- ١٤٠-١٣٩ كنا يوم الحديبية ألف رجل وأربعمائة فبايعناه تحت الشجرة على أن لا نفر ولم تباعه على الموت يعني النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٣٠ كائن بالحيرة قد فتحت فقال رجل : يا رسول الله هب لي منها جارية ، فقال : قد فعلت فلما فتحت الحيرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك الرجل جارية منها فقال له أبوها : بعنيها بألف درهم فقال : نعم ، فقيل له : لو طلبت بها ثلاثين ألفاً لأعطاك ، فقال : وهل عدد أكثر من ألف
- ١٥٠-١٤٩ الكبار من سبي أولها الشرك بالله ، وقتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم بداراً أن يكبروا ، وفرا بوج الزحف ورمى المحصنات ، وانقلاب الى الأعراب
- ١٩٦-١٩٤ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه
- ١٦٠ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه حتى يعرب لسانه أما شاكراً وأما كفوراً

« حرف اللام »

- ٧٥ لا يوث المسلم الكافر
- ٣٠٢-٣٠١-٢٠٤ لا ينبغي لمسلم أن يؤدى الخراج
- ٣٢٥ لا تبنى الكنيسة في دار الاسلام ولا يجدد ما خرب منها

- لا جزية على العبد ٣١٩
- لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئا .. ١٧
- ولا يحجن مشرك بعد عامي هذا ٣٦٦
- لا يحدث العرب ان محمدا يقتل اصحابه .. ٨٣
- لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : رجل كفر بعد اسلامه ، او زنى بعد احصائه او قتل نفسا بغير نفس ٦٢- ٦٣- ٦٤
- لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه .. ٤١- ٤٣- ٤١٨
- لا يدخل مشرك المسجد الحرام .. ٢٥٩
- لا تسأكنوا المشركين ولا تجامعهم فمن ساكنهم او يجامعهم فهو مثلهم .. ١٢
- لا يقرب المسجد مشرك الا ان يكون عبداً او امة فيدخل لاجابة .. ٣٥٩
- لا تقتسم ورثتي ديناراً ولا درهما ما تركته بعد نفقة نسائي بمؤنة عاملي فانه صدقة .. ٢٦١
- لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها .. ١١٦
- « لا نصرت ان لم انصر بنى كعب » ثم نظروا الى الصحابة فقال : انها تستهل لنصر بنى كعب وقال صلى الله عليه وسلم لبديل بن ورقاء ومن معه ان ابا سفيان عتيبي ليشد العقد ويريد في الصلح وسينصرف بغير حاجته .. ٣٧٦
- لا هجرة بعد الفتح .. ١١٦- ١٤٣
- لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض .. ٢٠
- لا تولد والدة بولدها .. ١٩٩
- لا يتم بعد حلم .. ٢٥٩- ٢٥٥
- ملعون ملعون من فرق بين امرأة وولدها .. ١٩٩
- لقد تركتم بالمدينة اقواما ما سرتهم سراً ولا انفقتم نفقة ولا قطعتم من واد الا وهم معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : حبسهم العنقب .. ١٢٧- ١٢٧

١٨٩ لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة

لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسيراتي
عن أشياء في بيت المقدس لم أثبتها فكربت كرباً ما كريت
مثله قط - فرفعه الله لي أنظر إليه فلما سألوني عن
شيء إلا أنبأتهم به - الحديث ٣٦٤

لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يهاجر إلى
المدينة أخذ المشركون بلالا وخباباً وعماراً ، فأما عمار
فقال لهم كلمة أعجبتهم تقية ، فلما رجع إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثه فقال : كيف كان قلبك حين
قلت ؟ أكان منشرحاً ، قلت : لا فنزلت الآية (الا من
أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)

لما أسرى الأسارى - يعنى يوم بدر - قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر ما ترون في هؤلاء
الأسرى ؟ - الحديث ١٧٧-١٧٦

لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح
فبلغ ذلك قريشاً تخرج أبو سفيان بن حرب وحكيم
ابن حرام وبديل بن ورقاء يلتصقون بالخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ١٤١-١٤٠

لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا
بنى المصطلق وقعت جويرة بنت الحارث في السبي
لثابت بن قيس بن شماس أو لابن عم له فكاتبته عن نفسها
فكانت امرأة حلوة فأتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت : يا رسول الله انى جويرة بنت الحارث
أبى ضرار سيد قومك وقد أصابنى من البلاء ما لم يخف
عليك فجئتك استعينك على كتابتى ، قال : فهل لك في
خير من ذلك ؟ قالت : نعم يا رسول الله قال : قد فعلت
قالت وخرج الخبر إلى الناس أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوج جويرة بنت الحارث فقال الناس أصهار
رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسلوا ما بأيديهم فلقد
اعتق تزويجه إياها مائة أهل بيت من بنى المصطلق فما
أعلم أن امرأة الأعظم بركة على قومها منها ١٧٢-١٧١-١٧٠

لما فتح مكة هرب منه صفوان بن أمية فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم : سح في الأرض أربعة أشهر .. ٣٧٩

لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك
اراد الحج ثم قال : انه يحضر البيت عمرة مشركون
يطوفون بالبيت فلا اصيب ان حج حتى لا يكون ذلك ٣٧٦

لما كان يوم الاحزاب وخندق رسول الله صلى الله
عليه وسلم رايته ينقل من تراب الخندق وحتى واري
التراب عن جلدة بطنه ، وكان كثير الشعر ، فسمعت
يرتجز بكلمات ابن رواحة :

اللهم لولا انت ما اهتدينا
ولا تصدقنا ولا صلينا

فانزلن سكينه علينا

وثبت الاقدام ان لا قينا ١٣٤

لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة
ففقات عينه لم يكن عليك جناح « وفي لفظ في الصحيحين
ايضا « من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقاوا عينه فلا
دية له ولا قصاص » ١٠٠

لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء النتنى
فركتهم له ١٧٦-١٧٣

لو كنت قاتلا رسولا لضربت اعناقكما ١٦١-١٥٩

لو تكلمت بهذه الكلمة قبل هذا افلحت كل الفلاح ١٩٣

لى جراب فيه شحم فاتيته فالتزمته ثم قلت لا اعطى
احدا منه شيئا فالتفت فاذا برسول الله صلى الله عليه
وسلم خلفي يبتسم ٢٠١

ليس على مسلم جزية ٣٠٢-٣٠١-٢٠٤

ليس منا من سحر او سحر له ، وليس منا من تكهن
او تكهن له وليس منا من تطير او تطير له ٨٨- ٨٥

« حرف الميم »

ما كفر بالله بنى قط ١١٤-١١٣

وما يدريك ؟ لعل الله اطلع الى اهل بدر فقال :
اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ١٧٨- ٧٧

- متعنا بنفسك يا ابا بكر اما تعلم انك منى بمنزلة
السمن والبصر ١٥٦-١٥٥
- من اتى عرافا او كاهانا فصدقه بما يقول فقد كفر
بما اتول على محمد ٩٠
- من اتى عرافا فسأله عن شيء لم يقبل الله له صلاة
اربعين ليلة ٩٠
- من اتاكم وامركم جميع على رجل واحد يريد ان
يشق عصاكم او يفرق جماعتكم فاقتلوه ٢٨
- من اخذ شيئا فهو له ٢٢٧-٢٢٩-٢٣٣
- من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقاوا عينه فلا دية
له ولا قصاص ١٠٠
- من بدل دينه فاقتلوه ٦٦- ٦٩
- من تفرد بدم رجل فقتله فله سلبه .. قال فيجاء
ابو طلحة بسلب واحد وعشرين رجلا ١٨٥
- من حمل علينا السلاح فليس منا ٢٥
- من خرج من الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من
عنقه حتى يراجعه ومن مات وليس عليه امام جماعة فان
ميتته ميتة جاهلية ٢٥
- من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية
من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له
ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ٢٥
- من خلف غازيا في اهله وماله بخير فقد غزا ١١٦
- من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع
فليسأله ، فان له يستطع فليقلبه ، وذلك اضعف الايمان
من رضى بالله ربا ، وبالاسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله
عليه وسلم نبيا وجبت له الجنة ١١٨
- من ظلم معاهداً او انتقصه او كلفه فوق طاقتة او
اخذ شيئا بغير ريب نفس منه فانا حجيجه يوم القيامة
من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر ومن سحر

- ٨٨ فقد أشرك ومن تعلق شيئاً وكل إليه
- ٣٩٥-٣٩٢-٣٩٠ من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد
- من فر بدينه من أرض إلى أرض وإن كان شبراً
استوجب الجنة وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما
السلام ١١٢
- من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
يوم القيامة ١٩٩
- من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ٦٠
- من قاتل دون أهله أو ماله قتل فهو شهيد ٩٤-٩٣
- من قتل رجلاً فله سلبه ١٨٥-١٨٤
- من قتل عصفوراً بغير حقه حوسب عليه قيل وما
حقه قال يلجمه ليأكله ولا يرمى رأسه ٢١٠-١٦٥
- من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
حتى يمضى لمرها أو يشهد اليهم على سواء ٣٩٥-٣٩٢-٣٩١
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوباً من
فراء المسلمين حتى إذا أخلفه رد فيه ٢٠٣-٢٠٢

« حرف النون »

- نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر سيف
لبي جهل كان قتله ١٨٥
- نهى عن قتل النساء والصبيان ١٥٤

« حرف الهاء »

- أهل دم امرأة قتلها زوجها وكان أعمى لأنها كانت
تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسانها وكان بينها
فلا تنتهي ٢٤٨

« حرف الياء »

- يا معشر الأنصار هذه أوباش قريش قد جمعت بكم
فإذا ألقيتهم فداً فأحصدوهم حصداً ١٤٧-١٤٦-١٤٥

ثالثاً - الشعر

قال الشاعر :

٢٧

والظلم من شيم النفوس فان تجد
ذا عفة فلعنه لا يظلم

قال الشاعر :

٣٦

واشعث قوام بآيات ربه
قليل الاذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالرمح تحت قميصه
فخر صريماً للبيدين وللغم
على غير شيء غير ان ليس تابعاً
عليه ومن لا يتبع الحق يظلم
يناشدني بحم والرمح شاجر
فهلا تلاحم قبل التقدم

ورواية اخرى :

٣٧

واشعث قوام بآيات ربه
قليل الاذى فيما ترى العين مسلم
دلغت له بالرمح من تحت تحره
فخر صريماً للبيدين وللغم
شككت اليه بالسنان قميصه
بمثل قدامى النسر حران لهدم
اقمت له في دفعه الخيل صلبه
بمثل قدامى النسر حران لهدم
على غير شيء غير ان ليس تابعاً
عليه ومن لا يتبع الحق يظلم
يذكرني بحم لما طعنته
فهلا تلاحم قبل التقدم

وكذلك :

- ضمحت اليه بالقداة قميصه
 ٢٧ فخر صريماً للبين وللغم
 قال الشاعر :
 فلم أر مهزاً ساقه ذو سماعة
 مثل قطاع من فصيح وأعجم
 ثلاثة آلاف ومبد وقينة
 وقتل على بالحمام المسم
 فلا مهر أغلى من جلى وان غلا
 ٥٥ ولا فتك الا دون فتك ابن ملجم
 قال الشاعر :
 ٥٩ لا تنكح قرح الفؤاد فيبجما
 قال على بن أبى طالب :
 صبياً ما يلفت آوان الحلم
 ٦٠ سبقتكم الى الاسلام طراً
 قال رؤبة :
 لما رآنى أعرشت اطرافى
 ٧٧ كان مع الشيب من الرفاف
 قال متم بن نويرة :
 نفثت فى الخيط شبيه الرقى
 ٨٧ من خشية الجنة والحاسد
 وقال عنترة :
 فان يبرا فلم أنفث عليه
 ٨٧ وان يعقد فعيق له العقود
 قال طرفة :
 تهلك المدراة فى اكتنافه
 ١٠٠ فاذا ما أرسى لته ينقصر

قال عمر بن ابي ربيعة :

ان من اكبر الكبائر عندي
قتل بيغساء حرة عطبول

١٢١

كتب القتل والقتال علينا
وعلى الفانيات جر الديول

قال النمام

١٢٣

قتلت باطلا على فسر شيء
ان لا دجها من قتييل

قال النمام :

رايت مראה الأوسى يسمو
الى الخيرات منقطع القرين

اذا ما راية رفعت لمجد
تلقاها عصابة باليمنين

١٢٤

اذا بلغتني وحملت رحلى
عصابة فاشترى بدم العربتين

قال عبد الله بن ربيعة :

اللهم لولا انت ما احتلينا

ولا تصدقنا ولا صلينا

فانزلن من كينة علينا

وثبت الاقدام فينا

ان للشركين بغوا علينا

وان ارادوا فتنة بيتنا

قال على رضى الله عنه :

اشدد حيا زيمك للموت

فان الموت لا يفيك

ولا تجزع من الموت

اذا حبل بواديسكا

١٣٥

اللهم لا عيش الا عيش الآخرة

فان حسم الانصان والمهاجرة

١٣٦

١٣٧

قال دريد بن الصمة :

يا ليتنى فيها جلدع
أخب فيها وأضجع

١٤١

قال الشاعر :

أنك لي بجهلتي يوم الخندمة
أذ فر صفوان وفر مكرمة
وحيث زيد قائم بالمؤتمه
واستقبلتنا بالسيوف المسلمه
يقطن كل ساعد وجميعه
ضربا فلا تسمع الا غممه
لهم نهيت خلفنا وهممه
لم تنطق في اللوم أدنى كلمه

١٤٢

قال المتنبي :

الراى قبل شجاعة الشجعان
هو أول وهى الحل الثانى
فاذا هما اجتمعا لنفس حرة
بلغت من العلياء كل مكان
ولربما ظمن الفتى اقترانه
بالراى قبل تطاعن الفرسان

١٤٤

قال دريد :

يا ليتنى فيها جلدع
أخب فيها وأضجع
اقود وطفاء الزمئ
كانها شاه صبدع

١٥٧

وقال دريد :

امرتكم اسرى بمنمرج اللوى
فلم تستبينوا النصح الا ضحى الغد

١٥٧

١٧٧

وقال :

فلما عصوني كنت منهم وقد أرى
غوايتهم أو أنني سير مهتدي
وما أنا إلا من غزية إن غوت
غويت وإن ترشد غزیه أرشد

١٥٨

قال المتنبي :

ولربما طمن الفتى إقرانه
بالرأى قبل تطامن الأقران

١٥٧

قال الشاعر :

لولا العتول لكان أدنى ضيقم
أدنى إلى حرف سن الانمسان
ولما تفاضلت النفوس وذهب
أبدى أنسكأه عوالي المران

١٥٨

قال شداد بن الأسود :

لأحمين صاعبي ونفسي
بطعنة مثل شعاع الشمس

١٦١

قال أبو سفیان :

ولو شئت بختني كميت طمرة
ولم أحمل النعماء لابن شعوب

١٦١

قال شداد بن الأسود (ابن شعوب) :

والولا دفاعي يا ابن حرب ومشهدى
لألفيت يوم النعف غير مجيب

١٦٢

قال امرؤ القيس :

ولكنما أسمى لمجد مؤئل
وقد يدرك المجد المؤئل مثلى

١٨٧

قال امرؤ القيس :

يفضل العقاص في مثني ومرسل

٢١٦

قال الشاعر :

تكن لك في قوله يد يشكرونها
وأيدي الندى في الصالحين قروض

٢١٦

قال الشاعر :

إذا أنا لم أنفخ خيلى بوده
فإذا لن يضرهم بغضى

٢١٧

قال لبيد :

ان تقوى ربنا خير نفل
ويأذن الله ريشى والمجـلـل

٢٢٤

قالت حبوب بنت عمرو ذو الكلب :

وقد علمت فهم عند اللقاء
بانهم لك كانوا نفسـالـا

٢٢٤

قال تميم بن مقبل :

مداويد بالبيض الحديث صقالها
عن الركب أحيانا إذا الركب أوجموا

٢٦٣

أنشد آدم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز :

عبد شمس لا تهنها أنما
عبد شمس عم عبد المطلب
عبد شمس كان يتلوها هاشما
وهـما بـعـد لـام واپ
يا أمسين الله انى قائـلـ
قـول ذى بر ودين وحسب

٢٦٥-٢٦٦

قال الكميت :

نسب في العلبيين وفي الأحـ
سلاف حـل الذؤابة الجمهورا

٢٦٨

قال زهير :

تداركتما الاحلاف قد ثل عرشها
وذبيسان قد زلت بأقدامها النعل

٢٦٨

٤٧٩

وقوله أيضاً :

٢٦٨ الا ابلغ الاخلاف عنى رسالة
وذبيان قد زلت بأقدامها النعل
قال الشاعر :

قل لاولاد النصارى
يهربوا من قوم موسى
حذراً ان ياخذوا من
دمهم يوماً بموسى
بل يقدوها رؤسها
ويبيسدها نفوسها

٢٨٠ سيماني بود سعيد
حيث شققوا الزموسنا
قال كعب بن زهير :

٢٨٥ متيم عندها لم يحز مكبول
قال الشاعر :

تبارك سائق البقرات انى
رايت الله يهتدى كل هاد
فمن يك حائراً عن ذى بؤك
فانا قد امسنا بالجهاد

٣٠٦ وانشد سيبويه :
ان الكريم وابيك يتمم

٣١٦ وان لم يجد يوماً على من ينكل
فيكتفى من يندها ويكتحل

قال الشاعر :

٣٣٩ من ذب منكم ذب عن جميعه
لو فر منكم فر عن حريمه

قال الفرزدق :

٣٥٦ ولبت المسراق وراقديه
فزاريا الحسدين القميمين

قال الشاعر :

أسرت عليه من الجوزاء سارية
تزجي الشمال عليها جامد البرد
قال الشاعر :

حي النضيرة ربة العسل
أسرت الى ولم تسكن تسرى
قال الشاعر :

وليلة ذات نوى سريت
ولم يلتني مـين سـراها ليت
وانشد عمرو بن سالم :

يا رب انى ناشد محمدا
حلف ايننا وايينه الاثلا

كنت لنا ابا وكنا لدا
نمت اسلمنا ولم تنزع ابدا

قاصر هناك الله نعرا امتدا
وادع عباد الله باتوا مبددا

فيهم رسول الله قد تجرد
ايض مثل الشمس ينمو معدا

ان سيم خسفا وجهه تريدا
في فيلقا كالبحر يجرى مزيدا

ان قريشا اخلفوك الموعدا
وتقضوا ميثاقك المؤكدا

وزعموا ان لست تدموا احدا
وهم الال واقبل عبيدا

هم بيتونا بالوتر هجدا
وقتلونا ركمبا وسجدا
٢٧٥-٢٧٦

قال الشاعر :

قدمتموا بعد ما كانوا ذوى نعم
وعيشة اسكنوا من بعدها حفرا
٤١٠

١٦٨	ابو اسماعيل الترمذى
٤١٠٢٨	ابو امامة
١٩٩٠٦٠	ابو ايوب الانصارى
١٤٢	ابى بن خلف
٢١٣	ابى بن كعب
٢٩٨	الانرم
٢١٩	احمد بن حرب
٠٤٩٠٤٦٠٤٣٠٢٩٠٢٠٠٢٨٠٢٧٠٢٥٠١٦		احمد بن حنبل
٠١١٦٠١٠٧٠١٠٠٠٩٩٠٨١٠٦٧٠٦٦٠٦٤٠٦١٠٦٠٠٥٩٠٥٨		
٠١٤٧٠١٤٦٠١٤٥٠١٤٢٠١٤٠٠١٣٦٠١٣٢٠١٣١٠١٣٠٠١٢٩		
٠١٩٥٠١٨٦٠١٨٥٠١٨١٠١٧١٠١٦٧٠١٦٤٠١٦١٠١٥٦٠١٥٠		
٠٢٦٧٠٢٥٦٠٢٥٥٠٢٥١٠٢٤٣٠٢٣٦٠٢٢٢٠٢١٨٠٢٠٣٠١٩٨		
٠٣٢٥٠٣٢١٠٣١٧٠٣١٦٠٣١٥٠٣٠٦٠٣٠٤٠٣٠١٠٢٩٩٠٢٩٨		
٠٠٠٤٢٩٠٤٢٥٠٣٩٢٠٣٨٥٠٣٧٧٠٣٥٧٠٣٥٥٠٣٤٥٠٣٣٧٠٣٢٩		
٢٠٣	احمد بن خالد
٦٣	احمد بن عبدة
١٧٥	احمد بن عيسى
٤٢٢	الاخفش
٣٦٢	ادريس عليه السلام
٢١٩٠٢٦٨٠٢٥٦٠٦٩	الازهرى
١٢٥٠١٢٣٠١٢٢	اسامة بن زيد
١٠٤	اسامة بن سهل بن حنيف
٨٨	استراياذى
٦٦٠٦٥	اسحاق
١٩٨	اسحاق بن ابراهيم
٤٢٤٠٣١٣٠٣١٢٠٣٠٦	اسلم
١١٢	اسماعيل بن خالد

٢٥٩	٢٢٥	اسماعيل بن اسحاق
١٥٦	الاسماعيلى
١٩١	اسيد بن سجة
٢٨	الافتر
٢٥٩	الاصم
١٩٩	الغيب
٤٢٧	٤٢٠	٢٢٦	٢٩٣	١٧٨	٧١	٧٤	الاصطخرى
١١٢	الاعمش
٢٠٩	٢٠٨	٢٠٧	الكندر بن عبد الملك
٢١٦	١٨٧	امرؤ القيس
١٤٢	امية بن خلف
٢٩٢	اميمة بنت بشر
١٢٧	١٢٤	اوس بن قيطى
٢٨٠	انتيخوس
١٣٦	١٢٦	٩٥	٦٩	٦٨	٦٧	٦٤	٣١	٢٧	انس بن مالك
٢٤٥	٢٣٦	٢١٨	١٨٥	١٨٤	١٦٩	١٦٧	١٦٦	١٤٧	١٤٥
٢٦٠
٢٠٤	١٩٦	١٧٥	١٦٩	١٦٥	١٦٤	١٣٢	١٠٣	٦٥	الاوزامى
٤٢٦	٢٣٩	٢٢٨	٢٢١	٢١٩	٢١٢	٢٠٨
٢٨٢	٢٥٥	ايوب

«حرف الباء»

١٩٠	باطا (ابن باطا اليهودى)
٣٢٦	ابو البختري
١٣٠	١٢٢	١١٩	١١١	١٠٦	٨٦	٦٨	٥٩	٣١	البخارى
١٧٥	١٧٤	١٧٣	١٦٧	١٥٦	١٥٠	١٤٦	١٤٥	١٤١	١٤٠
٢٦٢	٢٦١	٢٥٨	٢٥٥	٢٤٩	٢٤٦	٢٣٦	١٩٨	١٩٥	١٨٥

٢٧١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٧٧ ،
 ٢٨٥ ؛ ٤٠٨ ؛ ٤٢٥

بدیل بن ورقاء ١٤٠ ، ٢٠٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨١

البراء بن عازب ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤

ابو بردة بن دينار ٢٨٥

ابن برة ٢٦٨

برنابا ٢٨٣

بريدة ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٥

البرار ٦٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٦١

بسبا ١٢٦

بشير بن يسار ٢٢٥

ابو بصير ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١

بطرس الحواري ٩٢

ابن بطال ٣٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٣ ،
 ٤٢٣

بقية بن الوليد ٣٠٣

بكر بن عامر ٤٢٠ ، ٤٢٧

ابو بكره ١٤٦ ، ٦٨

ابو بكر الصديق ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٠ ،

٥٨ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ١١٤ ، ١٢٤ ،

١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،

٢١٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢١٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
 ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤

ابو بكر الفارسي ٣٠٣

بلال بن رباح ٥٨ ، ٦٠ ، ٢٢٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦

البيهقي ١٦ ، ١٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ١٣١ ، ١٤٢ ،

١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٩١ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٦ ، ٣٠٤ ،
 ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥

« حرف التاء »

الترمذى ٥٩ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٩٣ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٩ ،
 ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ،
 ٢٩٣ ، ٣٧٧ ، ٣٥٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٢ ، ٣٢٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠١ ، ٢٨٤ ، ٢٦٢ ، ٢٤٥
 تقى الدين ابن تيمية ٣٤٨

« حرف الشاء »

ثابت الأنصارى ١٩٠
 ثابت بن الشماخ ٢٢٨ ، ٢٩٢
 ثابت بن قيس ١٩٠ ، ١٩٢
 الشعلبي ٤٢٢
 الثوري ٦٦ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ٣١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٣٠٤ ،
 ٣٢٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٢٧
 ثمامة الحنفي ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ٣٦٨
 أبو ثور ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٥
 ثور بن يزيد ١٦١

« حرف الجيم »

جابر بن زيد ٤٠٧
 جابر بن عبد الله ٦٢ ، ٦٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٧٢ ، ٣٤٢ ،
 ٣٧٧ ، ٣٥٩
 ابن الجارود ٢٢٣
 جبريل عليه السلام ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢١٥ ، ٢٩٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ،
 ٣٦٢
 جبريل بن مطعم ١٤١ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٣٦٧
 الجعدي ٤٠٨

ابنة جرول ٢٨٢
 ابن جريج ٨٨ ١٠٤ ١٣١ ١٥٥ ٢٦٨ ٢٤٧
 جرير البجلي ٦٨ ١١٢ ١١٣ ١١٦ ١٤٦ ١٢٠ ٤٢٦
 جعفر بن ابي طالب ١٥٢
 جعفر بن وبيعة ٢٠٣
 جعفر بن محمد (الصادق) ٢٧١ ٢٨٤ ٢٨٥
 ابو جندل ٢٨٣ ٢٨٥ ٤٠٥ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١
 ابو جيل ٥٨ ١٨٥
 ابو جهم ٣٨٥
 الجوهرى ٢٢٥ ٢٤٣ ٤١٠
 جويرة بنت الحارث ١٤٦ ١٧١ ١٧٢

«حرف الحاء»

ابو حاتم ١٩ ١٧٥ ٣١٠ ٤٢٠
 الحارث بن جرب ٢٥٨
 الحارث بن مسكين ١١٩
 الحارث بن عمرو ٣٧٤ ٢٨٩
 الحارث بن عوف ١٣٧ ١٣٨
 الحارث بن فهر ٢١٨
 الحارث بن يزيد ١٩
 حارثة بن مضرب ٢٩٦ ٤٢١
 حارثة بن يعقوب ٣٠٤
 حاطب بن ابي بلتعة ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧
 الحاكم النيسابورى ٢٥ ٣٨ ٤١ ٥٥ ٥٨ ٩٥ ١١٢ ١٥٥
 ١٧٢ ١٧٢ ٢١٩ ٢٢٣ ٢٤٣ ٢٥١ ٣٠٣ ٣٧٧

أبو حامد الأسفراييني ٢٠٠ ٢١ ٢٧ ٦١ ٦٥ ٧٥ ٧٨ ٧٩
 ٩٩ ١٠٦ ١٣٢ ١٦٢ ١٦٥ ١٦٩ ١٧٩ ١٨٨ ١٩٦ ١٩٩ ٢٠٠
 ٢٠١ ٢٠٨ ٢١٤ ٢٢١ ٢٣٢ ٢٣٨ ٢٦٤ ٢٧٣ ٢٨١ ٢٢٤
 ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٨٩ ٢٩٤ ٣٩٩ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤١١
 ٤٣٠ ١١٣
 أبو حامد السجستاني ٢٦٩
 أبو حامد المروزي ٨٠ ٩٩ ١٢٨
 ابن حبان ١١٩ ١٥٦ ١٧٤ ٢٠٣ ٢٢٣ ٢٥١ ٢٠٣
 حبيب بن سلمة ٢٢٣ ٢٢٤
 الحجاج بن أرطاة ١١٢ ٢٥٦
 ابن حجر ٢٨ ٥٥ ٦٣ ١١٩ ١٤١ ١٧٣ ١٨٥ ٢٠٣ ٢٠٠
 ٢٠٣ ٢٠٦ ٢٠٧ ٣١٣ ٣١٨ ٣٦٩ ٤٢٥
 حجل بن عبد الطلب ٢٥٨
 حذيفة بن اليمان ٢٠ ٨٢
 حرام بن سعد ١٠٣
 الحرث بن منبهان ١٧
 أبو حرة الرقاشي ٢١٩
 ابن حزم ٢٠٣ ٢٨٨ ١٠٤ ٥٦
 حسان بن الدناح ٢٢٨
 حسان بن عبد الملك ٢٠٨
 حسان بن قيس اليكري ١٤٣
 الحسن البصري ٢٢ ٦٥ ١٧٧ ٢٣٨ ٢٥٩ ٢٦٣ ٤٠٨
 الحسن بن علي ٢٩ ٢٨ ٢٩
 الحسن بن عمارة ٢٠٣
 الحسن بن مسلم ١٨١
 الحسن الخلالى ٢١
 الحسين بن علي ٢٨٥ ٣٩

الحكم ٢٤٠ ٢٢٠
 حكيم بن حرام ١٤٠
 حمزة بن عبد المطلب ٢٥٨ ١٨٢ ١٧٣
 حماد بن سلمة ٤٠٨ ١١٢
 حمزة بنت جحش ٣٦
 أبو حميد السامدي ٢١٩
 حميد ٣٠٣ ٢١٨
 الحميدي ٣٥٥ ٥٩
 حنش الصنعاني ٢٣٧ ٣١٠ ٢٠٣
 حنظلة الراهب ١٦٢ ١٦١ ١٦٠
 أبو حنيفة ٧ ٢١ ٢٢ ٣٣ ٣٤ ٣٩ ٤٠ ٤٢ ٤٦ ٥٠ ٥١ ٥٩
 ٦٠ ٦٥ ٦٧ ٧٥ ١٠٠ ١٠٦ ١٠٧ ١٤٧ ١٦٥ ١٧٥ ١٨٧
 ١٩٢ ١٩٣ ١٩٦ ٢٠٠ ٢٠٤ ٢٠٨ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٩
 ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٥٠ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٩٦ ٢٩٩
 ٣٠٠ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣١٥ ٣١٦ ٣٣٧ ٣٤٣ ٣٦٥ ٣٧١
 ٣٨٧ ٣٩٧ ٤١٥ ٤١٧ ٤١٨
 حيى بن اخطب اليهودي ٤١٢ ٤٠٦ ١٣٦

«حرف الخاء»

خارجة بن زريد ٢٤٩
 خالد بن الوليد ١٨٥ ١٦٨ ١٥٢ ١٤٠ ٣١
 ١٨٦ ٢٩٢ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٣ ٣٨٠ ٤٢٤
 خالد الواسطي ١١٢
 خباب بن الارت ٥٩ ٥٨ ٥٧
 خديجة بنت خويلد ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٥٠ ١١٤
 ابن خراش ١١٥
 الخرقى ٣٢٠ ٣٠٤ ١٠٧ ٦٠

٢١٣	الخزرجي
١٦٢	خزيمة بن ثابت
٢٨	الخطايي
٣٠٤ ، ٢٩٩	الخلال
٣٣١	خليفة
١١٧	ابن خوير مندار

« حرف الدال »

٢٨٥ ، ٢١٨ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٣ ، ٦٣ ، ١٧ ، ١٦	الدارقطني
٣٠٣	..
٢٤٥ ، ٢٦٧ ، ٢٠٣	الدارمي
٢٩٢ ، ٨٧ ، ٨٦	داود عليه السلام
٨٨	داود الظاهري
٢١٨	داود بن الزبرقان
٢٥ ، ٣١ ، ٥٨ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٨١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٩٢ ، ٤٢٥	قبو داود
١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٤٥	ابو الرداء
١٥٩ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٤ ، ١٤١	دريد بن الصمة
١٢٤	الدولابي

« حرف الذال »

٣٠ ، ٢٩٢ ، ٢٦	ابو ذر النخعي
١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٦٨ ، ١١٢	الذهبي

٣٨٤	٣٨٠	٢١٥	١٤٣	١٤٢	١٣٩	صفوان بن أمية
٣٢٣	صفوان بن سليم
٢٦٨	ابن صفوان
٩٠	صفية بنت أبي عبيد
١٨١	صفية بنت شيبة
٢٥٨	٢٣٩	صفية (عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
٢٤٧	٥٨	صهيب الرومي
٣٩٢	٣٢٧	صهفي الراهب

« حرف الصاد »

٤٠٩	٤٠٨	الضحاك
-----	-----	----	----	----	----	----	----	----	--------

« حرف الطاء »

٢٥١	أبو طالب
٣٠٣	٦٦	طاووس
١٥٠	١٤٦	١٤٣	١١٣	٨٨	٧٩	٦٨	٢٧	١٧	الطبراني
..	٣٧٧	٣٦٩	٣٣١	٣٠٦	٢٦٧	٢٤٦	١٧٥
٤٠٩	الطبري
٤٢٥	٢٠٤	٢٠٣	١٠٤	٦٦	الطحاوي
٤٠٤	٤٠٣	٤٠١	٣٤١	أبو الطيب الطبري
١٠٤	أبو الطيب العظيم آبادي
١٥١	ابن الطيب
١٧٣	طعمة بن عدي
٢٦١	٥٣	طلحة بن عبيد الله
١٨٥	أبو طلحة

« حرف العين »

عائشة (أم المؤمنين) ٣٤ ، ٦٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ،
١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٦٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،
٣٩٢ ، ٣٨٥

ابن عائذ ٣٧٧ ، ٣٠٨

عائكة بنت عبد المطلب ٢٦٨

أبو العاصم بن الربيع ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٧

عاصم بن أبي الفلح ١٦٢

أو العالية الرياضي ٢٥٦ ، ٢٥٧

عامر بن مهرة ٥٨

أبو عامر الراهب ١٦٢

علمر التميمي ١٦

عبادة بن الصامت ١٧ ، ٢٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥

عباد بن كثير ٤٢١

العباس (عم رسول الله صلى الله عليه وسلم) .. ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،
٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠

أبو العباس بن سريج .. ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩١ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧

عبد بن حميد ٢١

أبى عبد البر ٣٧ ، ٥٥ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٠٢ ، ٢٣١ ،
٥٣٦

عبد الحق ٢٠٢

أبى عبد الحكم ١٩٩

عبد الحميد متولى (الدكتور) ٢٢٦ ، ٢٢٦

عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢٦٧ ، ٩٧ ، ٢٨

عبد الرحمن بن عوف ١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

عبد الرحمن بن غنم ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥

٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٢٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٨٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٣ ، ٢٤٥
 ٤٢٠ ، ٣٥٤

٢٥٦ عبد الله بن عبد الحكم

١٥٥ عبد الله بن عبد الله بن أبي

عبد الله بن عمر بن الخطاب ١٩ ، ٢٥ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ١٤٩ ،
 ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٩٧ ، ١٣٨ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ،
 ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٥

عبد الله بن عمرو بن العاص ٨٧ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٣٠

.. .. . ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٠

١٠٣ عبد الله بن عيسى

٥٤ عبد الله بن الكواء

٢٣٧ عبد الله بن المبارك

عبد الله بن مسعود ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٦٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ ،
 ١٣٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٧ ، ٤٢٩

عبد الله بن مغفل ١٩٨ ، ٢٠١

٢٥٥ عبد الله بن يوسف

١٦ عبد الملك بن حسين

١٦ عبد الملك بن يحيى

٢٤١ عبد الملك بن يحيى

٢١٣ عبد الوهاب عبد اللطيف

١٤٠ عبيد بن اسماعيل

١٨٢ عبيد بن الحرث

٦٩ عبيد بن عمر

٢٥٦ عبيد الله بن عمر

أبو عبيدة ٦٤ ، ١٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

.. .. . ٣٠٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩

أبو عبيدة بن الجراح ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،

٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧

عبيدة ١١٢

عتبة بن ربيعة ١٨٠ ، ١٨٢

عتبة بن غزوان ٤٢٠ ، ٤٢٤

عتبة بن فرقد ٤٢٠ ، ٤٢٧

عثمان البتي ٢٣

عثمان بن حنيف ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٩

عثمان بن عبد الرحمن ١٤٧

عثمان بن عفان ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٤ ، ١٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٣٣١ ،

٣٩٤

المجلى ٣٣١

عدي بن حاتم ٢٣٠

ابن عدي ٢٣٧ ، ٢٣٨

عرابة بن أوس ١٢٢ ، ١٢٤

العرياض بن سارية ٢٥٥

ابن العربي (القاضي المالكي) ١١٧ ، ٢٨٣ ، ٣٦٠

عرفة بن الحارث ٢٤٨

عرفجة الأشجعي ٢٨

عروة بن الزبير ٦٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٣٦٤ ، ٣٧٧ ،

٣٨٠ ، ٣٨١

عروة بن مسعود ٣٨١ ، ٣٨٢

أبو عزة الجمحي ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٦

العزري ٢١٩

العزير ٢٧٩

عصام بن مقشعر ٢٧

عطاء ٤٠٧ ، ٣٥٩ ، ٨٨ ، ٦٨ ، ٦٦

ابن عطية ٤٠٩

عقبة بن أبي معيط ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٧

عقبة بن عامر ١٨٠ ، ٨٥

عقيل بن أبي طالب ١٧٢

عكرمة بن أبي جهل ٢١٥ ، ٢١٠

عكرمة مولى ابن عباس ٤٠٧ ، ٣٨٢ ، ١٥٦ ، ١١٢

على بن أبي طالب ٣٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧

٤٢١ ، ٤٠٨ ، ٣٩١

على بن أبي طلحة ١٧٥

أبو على بن أبي هريرة ٦٧ ، ١٠٨ ، ١٨٠ ، ١٩٨ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٣٣٥

٣٤١ ، ٤١٤ ، ٤١٦

على بن حجر ٢١٩

على بن الحسين ٣٩

أبو على بن حيزان ٤١٥

على بن زيد بن جهمان ٢١٩

على بن ميمونة ٢١٩

أبو على الطبري ٢٤٧ ، ١٠٧ ، ٢٣ ، ٩

عمارة بن حزم ٢٢٤

عمارة بن عقبة بن أبي معيط ٣٩٢ ، ٢٢٧

عمارة بن بكار بن راشد ٦٣

عمران بن الحصين ٨٨ ، ٩٣ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩

العمرائي ٢٠ ، ٢٨ ، ٦١ ، ٨٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤

٢٨٣ (أعجمي)
 ٣٥٦ الفرزدق
 ١١١ أم الفضل بنت الحارث
 ١٦٢ فضل بن يزيد الرقاشي
 ٢٦٥ قهر بن غالب
 ٤٢٢ ، ١٢١ الفيومي

«حرف القاف»

٣٦٥ أبو القاسم الذهبي
 ٩٩ أبو القاسم المصري
 ٤٠٩ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٢٦ ، ٢٣٦ ، ٦٥ قتادة
 ١٨٤ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ أبو قتادة
 ٢٣٦ ، ٢١٩ ، ٢١١ ، ١٦٧ قتيبة
 ٢٦٨ ابن قتيبة
 ٢٦٨ القتيبي
 ٥٥ ، ٤٠ أبو قحافة
 ٤٠٨ قدار بن العزار بن سالف
 ، ٢٩٩ ، ٢٨٩ ، ٢١٢ ، ١٦٧ ، ١٤٧ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ٦٦ ، ٦٠ ابن قدامة
 ٣٤٤ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ ، ٣٠٤
 ، ١٩٩ ، ٦٩٥ ، ١٧٣ ، ١٥٥ ، ١٤١ ، ١٢٧ ، ١١١ ، ٨٥ ، ٢٠ القرطبي
 ، ٣٩٢ ، ٣٧٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨
 ٦٣ أم قرفة
 ٢٨٥ قرية بنت أمية
 ٢٧٥ ، ٢١٥ القشيري
 ٢٤٩ ابن القصار
 ٣٠٣ ابن القطن

«حرف الميم»

٢٢٢	ابن الماجشون
٩٠٠	٨٩	المازوي
١٤٩	٦٨	ابو مالك الاشجعي
٦	١٠٠	٨١	٦٧	٦٦	٦٥	٦٠	٤٦	١٧	١٦	..	مالك ابن انس
٤	١٩٩	١٩٦	١٩٢	١٨٧	١٧٦	١٣٢	١١٩	١١٧	١٠٦	١٠٣	..
٤	٢٥٧	٢٥٦	٢٤٦	٢٤٠	٢٣٩	٢٣٨	٢٢٤	٢١٩	٢١٢	٢٠٨	..
..	..	٤٢٥	٣٤٣	٣٢٢	٣١٥	٣٠٤	٣٠٣	٢٩٦	٢٩٠	٢٨٥	..
٢٦١	مالك بن اوس
٢٧٩	مالك بن الصيف
٢٧٦	١٥٩	١٥٧	١٥٦	مالك بن عوف
٤٢٢	٣٩٢	١٠٨	٧٤	الماوردي
٤٢٢	١٢٥	ابن المبرد
٨٧	متمم بن نويرة
١٥٨	١٥٤	المتنبى
٤٢١	٤٠٩	٣٧٥	٢٩٩	١٧٧	١٧٥	٥٨	٣١	مجاهد
٣٠٧	١٨٦	١٢٩	المجد بن تيمية (صاحب المتقى)
٩٢٢	مجد بن سيب
٤٢١	٣٠٢	ابو مجلز
٣٨٣	٨٢	محمد ابو زهرة
٢٤٣	محمد بن ابراهيم بن الحرث
٣٨	محمد بن ابي بكر
٦	١٩١	١٩٠	١٨٥	١٨١	١٦١	١٤٢	١٢٠	محمد بن اسحاق
..	٣٧٧	٣٧٥	٣٦٥	٣٦٣	٢١٤	٢٠٣
٣١	حمد بن يونس
١٣	محمد بن جعش

أبو مرزوق ٢٠٣
 مروان بن الحكم ٣٩ ، ٥٥ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٧ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠
 مريم عليها السلام ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٩٢
 الزنبي .. ١٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤١٤ ، ٤١٥
 مسافر المخزومي ٢٢٧ ، ٣٩٢
 مسدد ٥٩ ، ١١٣ ، ٢٣٦ ، ٣٥٥
 مسروق ٣٠٣
 المسعودي ٥١ ، ٧٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ،
 ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣٥٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩
 مسلم ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٨ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١١٩ ،
 ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ،
 ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ،
 ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٩٢ ، ٤٠٨
 مسلم بن العلاء الحضرمي ٢٨٥
 أبو مسلم بن يناق ١٩١
 مسود بن مخرمة ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٧ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠
 مسيلمة الكلاب ٢٥٩ ، ١٦١
 مصعب بن سعد ٢١٠
 مصعب بن عمير ١١٥ ، ١٢٧
 مطرف بن مازن ٤٥ ، ٥٦ ، ٣٢٢
 مطعم بن عدي ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٦
 المطلب بن عبد مناف ٢٥٧
 معاذ بن جبل ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٧٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،
 ٣١٣ ، ٣١٦
 معاذ بن عفراء ١٨٥ ، ١٨٦

معاذ بن عمرو بن الجموح ١٨٦ ، ١٨٥
 ابو المعالي الجويني ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧
 معاوية بن ابي سفيان ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٢٣٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ،
 ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥
 معاوية بن جاهمة السلمى ١٢٤
 ابو معاوية العزيز ١١٢
 معقل بن يسار ١٦٧ ، ٢٥١
 معمر بن راشد ٤٥ ، ٥٦ ، ٢٢٦ ، ٢٨٢
 المخيرة بن شعبة ٢٨٢
 المقداد بن الأسود ٧٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥
 المقدسي ٨٨
 المقرئ ٢٧٩ ، ٢٨٠
 المقوم بن عبد الطلب ٢٥٨
 مكحول ١٦١ ، ١٩٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣١
 مكرز بن حفص ٢٨٢
 المكعب الضبي ٢٧
 ابو مليكة ٢٦٨
 ابن المنذر ٦٦ ، ٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٠
 المنذر بن الزبير ٢٥٦
 المنذرى ١٨١ ، ٢٢٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥
 لم موسى بن عمران ٢٦٢
 موسى عليه الصلاة والسلام ٢٧١ ، ١٤٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٣
 ابو موسى الأشعري ٢٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٠ ، ١٤٠ ،
 ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ ، ٤٢٤ ،
 موسى بن سعيد الراسي ١٦٨

موسى بن عتيق ٤٠٩
ميمونة رضى الله عنها ٣٨٦

« حرف النون »

ناصر بن سحر البزني ٢٦٧
نافع مولى ابن عمر ١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٢٣ ، ٢٥
نافع بن الأزرق ٥٥
نافع بن عبد الحرث ١٨١
نجدة بن عامر ٢٤٣ ، ٥٥
أبو نعيم ٢٩٩
أبو نعيم ٢٤٣
نقادة الأسدي ١٩٨
النحاس ١٩٥
النخعي ٨٨ ، ٦٦ ، ٢٢
النسائي ٥٩ ، ٦٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٦ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٤٥ ، ٣٧٧
التفريز بن الحارث ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٧٠
التفريز بن شميل ٤٢٢
التفريز بن كنانة ٢٦٥
النعمان بن أوفى ٢٧٩
النعمان بن بشير ١٤٦ ، ٦٨
النعمان بن زيدة ٢٩٧ ، ٢٩٩
ابن النواحة ١٦١ ، ١٥٩
النوري ٤٢٢ ، ٤٠٩ ، ٣٠٣ ، ١٢٢ ، ٥١
نوفل بن عبد مناف ٢٥٧

نوفل بن معاوية الديلي ٣٧٥
نيرون ٩١

«حرف الهاء»

هارون بن عمران ٣٦٢، ٣٦١
أم هانئ ٣٦٣، ٣٠٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦
هاشم بن عبد مناف ٢٥٧
هدية بن خالد ٢٣٦
هرقل ٢٩٠، ١٦٣
هرمير تريز ميجيتاس ٩٢
الهروى ٢٦٩، ٢٥١
أبو هريرة ٢٥، ٦٨، ٦٩، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٦، ١١٨، ١١٩،
١٢٩، ١٣٠، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٧٤،
١٧٦، ١٨٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٠٦،
٣٣٣، ٣٤٧، ٣٦٤، ٣٧٤
هزيل بن شرحبيل ١٠٦
ابن هشام ١٣٠، ١٧٣، ١٩٠، ٢٦٧، ٣٠٦
هشام بن سعد ١٤٣
هشام بن عبد الملك ٤٧
هشام بن عروة ١٤٠
هشام بن عمار ١٦٧
هشيم ١١٢
هلال بن العلاء ٢١٩
همام ٢٣٦
هند بن السرى ٢١٩، ١١٢
هود عليه السلام ٨٥
الهيثمي ٢٦٧، ٢٥٦

خامساً - الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	باب اختلاف الجاني وولى الدم	١٨	باب كفارة القتل
٣	إذا اشترك أكثر من واحد في جرح رجل	١٩	كفارة القتل
٤	إذا قد رجل ملفوف	١٩	تفسير آيات القتل واحكامها
٦	الجنابة على عضو والاختلاف في سلامته .	٢٢	دية ضرب امرأة أدى الى القاء جنين
٦	إذا اوضح رأس رجل	٢٢	الدية على من حفر بئراً فسقط فيه رجل
٧	موضحتين بينهما حاجز قطع اطراف رجل .	٢٢	وجوب الكفارة على الصبي والمجنون والكافر
٨	قطع يد رجل تم مات مع الاختلاف في سبب الموت .	٢٣	اشترك جماعة في قتل واحد
١٠	ذهاب ضوء العين بسبب الجنابة	٢٥	كتاب قتال أهل البغي
١١	ذهاب سمنه	٢٥	عدم جواز الخروج على الامام .
١١	ذهاب شمه مع امتحابه	٢٦	معنى البغي .
١١	ذهاب جماعه نتيجة الجنابة	٢٦	اطلاق الامام الأكبر على شيخ الأزهر .
١٣	قطع لسان رجل .	٢٧	شروط الامام .
١٤	الاعتداء على امرأة حامل فألقت جنيناً .	٢٩	لا يجوز خلع الامام بغير معنى موجب لخلعه .
١٤	الاختلاف حول استهلال الجنين .	٣٠	خروج طائفة على الامام .
١٥	الاختلاف حول سبب موت الجنين نتيجة ضرب أمه وهي حامل به .	٣٢	شروط خروج الطائفة على الامام
١٦	إذا ادعى رجل على رجل قتلاً تجب فيه الدية .	٣٤	مناظرة ابن عباس الخوارج
١٧	الاختلاف بعد تسليم الابن	٣٥	طلب الطائفة الخارجة على الامام اعطائهم مهلة
		٣٦	ولا يتبغ في القتال مدبرهم الامتناع عن قتال أهل البغي

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٠	ولا يقتل أسير أهل البغى.	٦٨	التعطيل والزندقة وكلمة زنديق فارسية معسرية (زند كرد).
٤٠	ولا يجوز قتالهم بوسائل معينة.	٧١	إذا ارتد ثم أسلم ثم ارتد ثم أسلم وتكرر منه ذلك.
٤١	إذا أقتل أهل البغى بعضهم مع بعض.	٧٢	وان ارتد ثم أقام على الردة وإن ارتد وله مال.
٤١	لا يجوز أخذ مال أهل البغى	٧٤	وما لزم المرسد من دين وأرش جنابة.
٤٢	لا يجوز للامام أن يستعين على قتالهم بمن يرى جواز قتلهم مدبرين من المسلمين.	٧٥	وان قتل المرتد رجلا.
٤٣	ضمان ائتلاف الأموال والآنفس إذا كان في غير القتال.	٧٥	إذا عرف إسلام رجل فقهر ورثته بكفره.
٤٤	إذا استعان أهل البغى بأهل الحرب.	٧٦	لا يجوز استرقاق المرتد.
٤٤	إذا أقام أهل البغى دولة وإماما.	٧٨	وان ارتدت طائفة وامتنعت بمنعه.
٥٧	باب قتل المرتد	٧٨	من أئلف منهم نفساً.
٥٧	تصح الردة من كل بالغ عاقل مختار.	٧٩	قتال أبي بكر للمرتدين.
٥٨	سب نزول «ألا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان».	٨٥	للسحر حقيقة وله تأثير وأقوال العلماء.
٦٢	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث.	٨٨	معنى ومن شر النفاثات في العقد.
٦٥	(فرع) إذا أقال المرتد ناظرون واكتشفوا إلى الحجة.	٩٠	ما جاء في جريدة الجمهورية بالقاهرة عن أحوال رابطة السحرة.
٦٥	استتابة المرتد قبل أن يقتل	٩٣	باب صول الفعل
٦٧	لا يستتاب السكران حل سكره.	٩٤	إذا قصد رجل رجلاً فطلب دمه.
٦٧	فصل إذا تاب المرتد قبلت توبته.	٩٥	إذا قصده رجل وأمكنه دفعه بالعصا.
		٩٦	إذا قطع المقصود يد القاصد
		٩٧	وان عض رجل يد رجل
		٩٧	وان تجارح رجلان.
		٩٨	وان وجد رجلاً يزني بامرأته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩	فان اطلع رجل اجنبى في بيته على اهله .	١٢٢	ولا يجب على الصنبى والمجنون
١٠٠	اذا لقى صاحب البيت عين من ينظر .	١٢٣	رد النصبى ﷺ بعض الصحابة لصغرهم
١٠١	اذا رمى فليس له ان يرمى الا بشيء خفيف .	١٢٥	ليس على الاعمى حرج وتفسيرها
١٠٢	اذا دخل رجل دار غيره بغير اذنه .	١٢٨	ولا يجب على من عليه دين
١٠٣	اذا افسدت ماشيته زرعا .	١٢٩	وان كان يعول ابويه
١٠٣	اذا ابتلعت بهيمته جوهرة لغيره .	١٣٥	الاخذ بمستحدثات العلوم واجب المسلمين .
١٠٦	وما حنت الدابة بيدها .	١٣	حفر الخندق .
١٠٧	واذا غلبته فهرت ثم اتلفت شيئا .	١٣٦	فتنة المنافقين وتامر اليهود .
١٠٩	وان كان له كلب عقور او سنورا ياكل حمام الناس	١٣٧	هزيمة المشركين بدون قتال
١٠٩	اذا ارسل حماما فالتقط حبا لغيره .	١٣٨	عرض الجيش
١١٠	كتاب الجهاد والسير	١٤٠	سبب نزول قوله تعالى « لو خرجوا فيكم مازادوكم الا خيالا »
١١٠	والجهاد فرض والدليل عليه	١٤٤	وياخذ الامام البيعة على الجيش الا يفروا
١١١	الكلام على قوله تعالى : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم » .	١٤٤	يجب على الامام ان يجمع اخبار العدو ليعرف قوته ومكان ضعفه
١١٢	الكلام على مساكنة المشركين	١٤٤	الدعوة قبل القتال
١١٣	كيف بنا النبى ﷺ دعوته	١٤٩	كم يقاتل المسلم ؟
١١٤	الهجرة	١٥٣	من فر من اثنين
١١٨	الاكثار من الجهاد	١٥٣	ويكره ان يقصد قتل ذى رحم محرم .
١٢٠	غزوات الرسول ﷺ وعددها .	١٥٤	لا يجوز اقتل نساءهم ولا صبيانهم اذا لم يقاتلوا .
١٢١	لا يجوز لاحد ان يجاهد عن غيره	١٥٨	خروج ابي بكر مع جيش الشام ووصيته له .
١٢١	ولا يجب الجهاد على المرأة .	١٥٩	قتل ابن النواحة في معركة اليمامة .
١٢١	شعر عمر بن ابي ربيعة .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٠	نصب المنجنيق على الطائف	٢١٠	إذا سرق بعض الفاتمين من
١٦٢	إذا تترس المشركون بأطفالهم ونسائهم .		الغنيمة .
١٦٤	قتل ما يقاتل عليه المشركون	٢١٤	فيمن قتل في دار الحرب
١٠٠	يجوز للمسلم أن يؤمن آحاد المشركين .		قتلا يوجب القصاص .
١٦٦	فتح رامهرمز في عهد عمر	٢١٤	وأن تجلس رجل من المسلمين للكفار .
١٦٨	عقد الأمان .	٢١٩	لا يحل لامرئ مسلم أن يأخذ عصا أخيه بغير إذنه
١٧٥	سبى بنى المصطلق وما فيه من أحكام .	٢٢٠	إذا أسر المشركون مسلماً وحملوه إلى دار الشرك .
١٧٦	قتل عبد الله بن خطل .	٢٢١	وأن أطلقوه على أن ينفذ لهم مالا .
١٧٩	كيف يعامل الأسرى ؟	٢٢١	وأن أخذ الأسير مالا من بعض الكفار .
١٨٠	إذا دعا إلى المبارزة .	٢٢٣	باب الأنفال
١٨٢	سبب نزول « هذان خصمان اختصموا في ربهم » .	٢٢٤	الفرق بين الفء والغنيمة والنفل .
١٨٥	كيف قتل أبو جهل .	٢٢٦	مكافاة من يقوم بعمل يؤدي إلى النصر أو هزيمة العدو .
١٨٧	حكم السلب .	٢٢٧	صلح مكة ونزول سورة المتحنة .
١٨٨	الفرق بين السلب والغنيمة	٢٢٧	هل يدخل النساء في عهد الهدنة لفظاً أو عموماً .
١٩٠	ومن أسلم من الكفار قبل الأمر .	٢٣٤	باب قسم الغنيمة
١٩٠	قصة حصار بنى قريظة .	٢٣٥	سبب نزول « واعلموا أنما غنمتم » .
١٩٣	إذا تزوج المسلم حربية والعكس .	٢٣٦	معنى الأيجاف .
١٩٣	إذا أسلم وله حمل .	٢٣٩	إذا أخرج الإمام خمس الغنيمة لأهل الخمس .
١٩٤	أحكام السبى .	٢٣٩	لا يجوز للإمام أن يبذل شيئاً لغير الفاتمين .
١٩٧	إذا سبى الزوجان أو أحدهما أنسخ النكاح		
١٩٧	حكم الفنائم وما يباح منها وما لا يباح .		
٢٠٥	حكم لكتب الكفار وصحفهم		
٢٠٧	إذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى يصير دار اسلام أو ذمة .		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤١	وان حضر الرجل بفرسين أو أكثر .	٢٧١	آل البيت وليس منهم . الكلام على قرامطة الاسماعيلية والنصيرية والدرزية .
٢٤١	وان غصب فرساً وحضر به القتال .	٢٧٢	لا يعطى من الفء الا من يقدر على القتال .
٢٤١	وان دخل دار الحرب بفرس ونفق .	٢٧٥	اذا كان في الفء اراض .
٢٤٢	ومن حضر ومرض .	٢٧٥	المنقول والثابت في الفء .
٢٤٢	لا حق في الفئمة لمخلد ولا لكافر ولا لمرجف .	٢٧٧	باب الجزية
٢٤٥	بحكم النساء اذا حضرت الرضخ وحكمه .	٢٧٩	كيف حرف اليهود كتب الله
٢٤٦	حكم المرتزقة والاجراء في الحرب .	٢٨١	كيف حرف النصاري الانجيل .
٢٤٨	حكم التجار بين العسكر .	٢٨٢	البشارات الواردة في التوراة والانجيل بنينا محمد ﷺ .
٢٤٩	اذا اقلت الاسير من المشركين ولحق بجيش المسلمين .	٢٨٢	تفصيل مذاهب اصائل الكتاب في اصول دينهم .
٢٥٢	كيف فتح النبي ﷺ هوازن بختين .	٢٨٤	الحاق الجوس باهل الكتاب
٢٥٣	اذا بعث الامام جاسوساً الى المشركين .	٢٨٦	الكفار على ثلاثة اقسام .
٢٥٤	باب قسم الخمس	٢٨٦	الخلاف بين اليهود والنصارى .
٢٥٣	سهم ذوى القربى .	٢٩٢	بعث خالد الى دومة الجندل
٢٥٥	سهم اليتامى .	٢٩٥	اقل الجزية .
٢٦١	باب قسم الفء .	٢٩٦	فئات الجزية .
٢٦٣	معنى الفء وحلف الفضول	٢٩٧	هل للامام ان يأخذها باسم الزكاة من نصارى العرب .
٢٦٥	تقديم اقربى .	٣٠١	الجزية على المواشى .
٢٦٦	سهم اليتامى .	٣٠٣	كتاب الرسول ﷺ الى اهل اليمن .
٢٦٧	من هو آدم بن عبد العزيز .	٣٠٦	صلح اكيدر دومة الجندل .
٢٧٠	المعنى السياسى لقبام الحركات السرية في ظل الدولة الاسلامية .	٣٠٧	كتاب الصلح .
٢٧٠	لا يحل لمسلم ان ينتسب الى	٣١١	يجوز شرط الضيافة على الفنى والمتوسط .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٢	لا تؤخذ الجزية من امرأة .	٣٦٧	أسرى « .
٣١٨	هل تؤخذ الجزية من الراهب .	٣٦٨	هل يجوز لغير المسلمين دخول سائر المساجد .
٣٢٦	كلام الدكتور عبد الحميد متولى حول الجزية .	٣٦٨	لا يجوز للحربى دخول دار الاسلام .
٣٢٧	الذميون ومبدأ المساواة فى الاسلام .	٣٧١	يستحب للامام تجديد وثائق الذمة
٣٣١	عدم ابتداء الشركين بالسلام	٣٧٣	باب الهدنة
٣٣٤	عدم تناولهم فى البيان علينا .	٣٧٣	لا يجوز لغير الامام عقد الهدنة .
٣٣٤	يمنع الذميون من اظهار شرب الخمر .	٣٧٥	صلح الحديبية وتقضى قرىش للصلح .
٣٣٥	يمنعون من أحداث كنائس فى بلد بناء المسلمون .	٣٧٥	وقد خراطة يستنجد بالنبي ﷺ .
٣٣٨	يجب على الامام الذب عنهم	٣٧٦	تفاصيل صلح الحديبية .
٣٤٠	أن تحاكم مشركان الى حاكم مسلم .	٣٨٣	قصة ابي جندل .
٣٤٤	حكم من استكره مسلمة على الدمى منهم .	٣٨٤	قصة ابي بصير .
٣٤٥	هل توقع عليهم عقوبات الاسلام .	٣٩٠	ولا يجوز عقد الهدنة على من جاء من النساء .
٣٤٦	إذا امتنع الدمى من تنفيذ عقد الذمة .	٣٩٤	ولا يجوز عقد الهدنة على من رد من جاء من المسلمين
٣٤٨	صورة العقد على الذمة	٣٩٥	الينا ممن لا عشرة تمنع عنه .
٣٥٣	كتبه الشافعى رضى الله عنه	٣٩٥	إذا عقد الامام الهدنة ثم مات او عزل فيجب على الامام بعده الوفاء بما عقده الذى قبله .
٣٥٤	موجبات تقضى العهد	٣٩٩	حكم المرأة المسلمة ثاى مهاجرة .
٣٥٤	عدم تمكين مشرك من الإقامة فى الحجاز .	٤٠٠	حكم الصبية .
٣٥٥	معنى الحجاز .	٤٠٥	إذا تقضى الهدنة عهدهم بقتال .
٣٥٧	حدود جزيرة العرب .		
٣٥٩	لا يجوز تمكينهم من دخول الحرم .		
٣٦٠	تفسير « سبحانه الذى		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٠٥	إذا ظهر من يحاف خيانتهم .	٤١٧	إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فاقترض مالا أو سرقه وجب عليه رده .
٤٠٧	معنى قوله تعالى « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » .	٤١٧	إذا اقترض حربى حربيا مالا فأسلم المستقرض .
٤٠٨	من هو عاقر الناقة .	٤١٨	إذا أهدى المشرك الى قائد المسلمين هدية والحرب قائمة او الى آحاد المسلمين كانت غنيمة لا يحل له الانفیراد بها .
٤١١	إذا جاء صبي منهم ووصف الاسلام .		
٤١٢	كيف نفى اليهود عهد النبي ﷺ .		
٤١٤	إذا دخل الحربى دار الاسلام للتجارة أو للبريد بأمان .	٤٢٠	باب خروج السواد
٤١٦	إذا رجع وترك ماله فى دار الاسلام .	٤٢٢	معنى الخروالا .
٤١٧	إذا دفع الحربى مالا لمسلم دخل دار الحرب بأمان .	٤٢٣	جغرافية السواد وحدوده .
		٤٢٧	بحث مفيد حول عمل عمر .
		٤٢٩	مقادير خراجها وحدودها .

